ظاهرة التكرير

في

التراكيب النحوية

إعداد

خلف عايد إبراهيم الجرادات

إشراف

الأستاذ الدكتور: عبدالفتاح الحموز

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

ظاهرة التكرير

في

التراكيب النحوية

إعداد

خلف عايد إبراهيم الجرادات

بكالوريوس لغة عربية، جامعة اليرموك ١٩٨٨م

إشراف

الأستاذ الدكتور: عبدالفتاح الحموز

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

جامعة مؤته ـ قسم اللغة العربية

لجنة المناقشة

١ ـ الأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز رئيساً ومشرفاً

٢ ـ الأستاذ الدكتور نهاد الموسى عضواً

٣ ـ الأستاذ الدكتور أنور أبو سويلم عضواً

تاريخ تقديم الرسالة: ١٩/ ٦ / ١٩٩٦م

تاريخ مناقشة الرسالة: ٦ / ٧ / ١٩٩٦م

الإهداء

إلى والدتي.....

في ثراها الطيب... فوق تلك الربوة الصامتة.

إلى والدي.....

في قسوة الشيخوخة.

إلى أخي عودة.....

ثالث الوالدين منزلة.

المقدمة

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على محمّد سيّد الأنبياء والمرسلين، وبَعْدُ ،،

فإنّ هذه الدّراسة تأتي في سياق الدّراسات التي تختصُّ ظاهرةً من ظواهر اللغة بالدّرس، ذهاباً إلى أنّ اللغة ـ أية لغة ـ تتضمّن مجموعةً من الظواهر، تتفرّدُ بها وتتميز من غيرها من اللغات، كما أنّ الكشف عن بعض هذه الظّواهر، والوقوف على حقائقها يُعدُّ ميداناً جديداً يُسوّغ هذا النوع من الدّراسات.

ولا تزال العربيّة مَظنّةً خصبةً لتلك الظواهر بفضل ما وضعه قدماء علمائها من معالم طريق إلى كنوزها التي لا تفنى.

وتتصدّى هذه الدّراسة إلى واحدة من تلك الظّواهر، وهي ظاهرة التكرير في التراكيب النّحوية. فالتكرير ظاهرة واسعة ذات جانبين رئيسين، هما: التكرير البلاغيّ أو الأسلوبي، وهو تكرير العبارات، والنصوص، والقصص، وغيرها. والتكرير النّحوي في أثناء التراكيب.

وقد شاع الجانب الأوّل من هذه الظاهرة بفضل العلوم التي قامت خدمةً للقرآن الكريم ولا سيمّا العلوم البلاغيّة، وعلوم القرآن؛ وذلك لأنّهُ أسلوبٌ بارز ملموس في الكتاب الحكيم، وكان ـ وما يزال ـ موضع جدل وخلاف من حيث قوته وضعفه.

وانصبت جهود الدّارسين قديماً وحديثاً على هذا الجانب مستأثراً باهتمامهم، ممّا جعلهم يغفلون الجانب الثاني، ويتناسونهُ كظاهرةٍ مستقلّة، ومبحث خاصّ، وقد تناثرت الإيماءات إليه مباشِرةً وغير مباشِرةٍ في بطون المصنّفات المختلفة.

كما أنّ وقوف النّحاة عند التوكيد بنوعيه مَبْحَثاً مستقلاً من المباحث النّحوية كان من الأمور التي أسهمت في إغفال هذا الجانب؛ لِما بين التوكيد والتكرير من علاقةٍ وثيقة وواسعة.

والتكرير في التراكيب النّحوية هو إعادة أي عنصر لغويّ (اسم، فعل، حرف معنى) في أثناء تركيبٍ واحدٍ مرّةً أو أكثر، وهو جانبٌ واسع الامتداد في التراكيب، بل إنّه يحكم معظم التراكيب اللغويّة لما لهُ من أغراض، لعلّ أبرزها الرّبط، إذ يكون العنصر المكرّر كخيط النسّيج الداخلي الذي يظهر من حينٍ لآخر رابطاً نسيج الكلم بعضه ببعض.

ومن صور التكرير هذه: الضمائر العائدة في التراكيب، من ذلك ـ على سبيل المثال ـ : زيدٌ ضربته، إذ إنّ الضمير تكرير لزيد، غرضُه الربط، ومن صُوَر الرّبط أيضاً تكرير (إنّ)، كقوله تعالى: ﴿أيعدُكم أنّكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنّكم مخرجون﴾ (المؤمنون ٣٥).

ومن صور التكرير أيضاً، تكرير الاسم الظاهر بلفظه، نحو: ﴿الظانّين بالله ظنّ السوء عليهم دائرة السوء﴾(الفتح ٦). ومن صوره أيضاً التوكيد بالمصدر، مثل ﴿وكلّم الله موسى تكليما﴾(النساء١٦٤)، وغير ذلك.

ويمكن أن يُحْمَلَ على التكرير كثيرٌ من مسائل النّحو وفروعه، منها: الضمائر الرابطة، وضمير الفصل، وضمير الشأن، وأسماء الإشارة، والاختصاص، والاشتغال، والتوكيد بنوعيه، والبدل، والعطف، والتنازع، وبعض مسائل الشرط، وكثيرٌ من مسائل الحذف، والمطابقة، وغير ذلك ممّا بسط الحديث فيه في أثناء هذا البحث.

ولهذه الظاهرة وجهان تجلّت فيهما، وتجاذبا مسائلها، وهما:

١ ـ تحقّق التكرير في التراكيب أو تجلّيه وبروزه.

٢ ـ اجتناب التكرير أو تخلّص التراكيب منه، وخفاؤه.

ولم يكن غرضي إثبات هذه الظاهرة في اللغة أو نفيَها ـ لأنّها حقيقة ملموسة في واقع اللغة ـ ولكنّني ذهبت إلى تلمّسها بوجهيها المذكورين، والكشف عنها، ورصد المسائل التي يمكن حملها عليها.

فالتكرير على إطلاقه غير محمود في التراكيب أو غيرها، وترمي إلى التخلص منه ما وجدت إلى ذلك سبيلا، لكنّه في مواضع أخرى لا يمكن الاستغناء عنه، لأغراضٍ تركيبية تارّةً، ودلاليّة تارةً أخرى، وبلاغيّة تارّة ثالثة.

وقد رأيْتُ أن يكون هذا البحث في خمسة فصول:

الفصل الأوّل: جعلته للفظة التكرير لغةً واصطلاحاً، إذ وقفت فيه عند هذه اللفظة وانتقالها من المعنى اللغويّ إلى الاصطلاحيّ، وتفرّدها واستقلالها عن غيرها من مرادفاتها الكثيرة.

وتناولت فيه أيضاً مرادفات التكرير في العلوم اللغويّة، والفنون المختلفة سواء أكانت مرادفات

لغويّة (كالتكرار)، أم اصطلاحيّة، كالإعادة، والتثنية، وغيرها. وخَلَصْتُ من ذلك كلّه إلى المعنى الاصطلاحيّ الذي سأعتمده في هذا البحث، وهو: تكرير أيّ عنصر لغويّ (اسم، فعل، حرف معنى، جملة) بالمعنى واللفظ أو بالمعنى فقط، أمّا التكرير في اللفظ فقط فيقع خارج دائرة البحث، كالمشترك اللغوي، والجناس التام، والمجاز.

أمّا الفصل الثاني فأفردته للتكرير في مصنفات القدماء: نحويّين، وعلماء قرآن، ومفسرين، وبلاغيين ونقاد وأدباء، واستعرضت فيه مواقف هذه الطوائف من التكرير بعامّةٍ، والتكرير في التركيب النّحوي بخاصّة معتمداً فيه التسلسل الزمني في كلّ طائفة ـ ما استطعت ـ لما لذلك من أهميّة معروفة في البحث العلميّ.

وتبيّن لي أنّ النّحاة أكثروا من الإيماء إلى التكرير في التراكيب النّحوية، ولكنّهم لم يفردوا له باباً أو مسائل خاصة، وكانت أغلب إيماءاتهم إليه ضمن أبواب متفرقة، وتسميات مختلفة، والأمر نفسه عند المفسّرين إذْ أكثروا من الإشارات إلى التكرير داخل التركيب، ولم يقفوا عنده كظاهرة، ولعلّ السّبب هو تناولهم القرآن آيةً آيةً ـ في الأغلب ـ لا ظواهر ومسائل.

أمّا البلاغيّون والنّقاد والأدباء وعلماء القرآن فإنّهم قد اختصوا التكرير بوقفات ومصنّفات مستقلة، ولكنّه التكرير العام أو (البلاغيّ ـ الأسلوبيّ) على نحو ما جاء في القرآن، من تكرير عبارات وآيات وقصص، مع أنّهم لم يغفلوه داخل التركيب، وجاءت إشاراتهم إليه في أثناء وقوفهم على الظاهرة بشكلها المتقدّم.

وما جعلني أسوق موقف القدماء من التكرير عامةً هو أنّ ذلك يُعَدّ موقفاً لهم من هذه الظاهرة، كما أنّ إشاراتهم إلى التكرير داخل التركيب جاءت متّصلة ـ في أغلبها ـ مع وقوفهم عند التكرير عامّة.

ووقفت في الفصل الثالث عند الدراسات الحديثة: نحويّة، وعلم لغة، ودلالة، وبلاغة، وأدب، ودراسات تتعلق بعلوم القرآن، واستعرضت جهود المحدثين في هذه الظاهرة، ورصدت مواقفهم، وقد تبيّن لي أنّ الدّراسات النّحوية الحديثة كالقديمة من حيث طبيعة الوقوف على هذه الظاهرة. أمّا دراسات علم اللغة فكانت إشاراتها إليها عميقة وموجزة، ووقفتْ الدّراسات البلاغية والأدبية والقرآنية عند هذه الظاهرة واختصتها بالتاليف والوقوف المطوّل، ولكنّه وقوف على الجانب

البلاغي ـ الأسلوبي ـ ولا يمنع هذا من ورود إشارات كثيرة إلى الجانب الثاني، وهو التكرير داخل التراكيب.

أمّا الفصل الرّابع فيُعدّ صلب هذه الدّراسة وعمدتها، إذ تناولت فيه المسائل النّحوية التي يمكن حملها على ظاهرة التكرير، وقسّمتها إلى أقسام: مسائل خاصة بحروف المعاني والأدوات، ومسائل في الأسماء، كالضمائر وأسماء الإشارة والموصول، ومسائل في المرفوعات، والمنصوبات، والأساليب اللغوية، كالاختصاص، والنداء، والاشتغال وغيرها، ومسائل متفرقة اخرى.

وكنت أبسط الحديث في كل مسألة مستهلّها بآراء النّحاة والدارسين، ومناقشاً أغلب ما يُقال فيها، ثم أخلص إلى تجلية التكرير فيها أو عدمه، وأغراض ذلك تركيبيّاً أو دلاليّاً أو بلاغياً، وقد يكون الوقوف عند التكرير فيها موجزاً؛ لأنّ ما يتقدّم من عرض للآراء المختلفة فيها كافٍ ـ في نظري ـ لتجلية التكرير، والكشف عن وجهه فيها.

وأفردت الفصل الخامس لمسوّغات ظاهرة التكرير، ولولا أنّ دراسة أيّة ظاهرة تتطلّبُ الوقوف عند مسوّغاتها ـ أسباباً وأغراضاً ـ ما أفردت هذا الفصل؛ لأنّه تكرير ـ في أغلبه ـ لما تقدّم في الفصول السابقة ولا سيمّا الفصل الرابع، والفرق بين هذا الفصل وما تقدّم في الفصل الرابع هو أنّ الحديث عن المسوّغات والأغراض ـ هناك ـ كان ثانوياً، في حين هو الأساس في هذا الفصل، ولهذا جعلت الفصل المذكور مختصراً، قدر استطاعتي، وبقدر ما أستطيع توضيح المسوغات التي استخلصتها وتبيينها.

وقد جعلته ثلاثة أقسام: مسوّغات نحويّة، ومسوّغات بلاغيّة، وثالثة متفرقة، ولا يعني ذكر المسوّغات البلاغيّة أو المتفرقة خروجاً من دائرة البحث المرسومة له، ولكنّ البلاغيّة منها خاصة بالمكرّر في أثناء التركيب النحويّ وكذا المتفرقة، وختمت البحث بخاتمة ذكرتُ فيها خلاصة نتائج البحث.

وعلى الرغم من الجهد الذي استنفدّه منيّ هذا البحث، وَمن معاودة النظر فيه مراراً، والتبديل والتعديل في صياغته، إلاّ أنني لم استطع التخلّص من تكرير في الأسلوب لازمني في فصوله، لعل السّبب فيه ـ كما يبدو لي ـ طبيعة تقسيم فصول هذه الدراسة، إذ إنني ـ مثلاً ـ أذكر مصطلح التكرير عند سيبويه في الفصل الأوّل من جهة معناه الاصطلاحيّ عنده، وأعود في الفصل الثاني

وأذكر النص نفسه ـ أو قريباً منه ـ مستدلاً به على موقف سيبويه من هذه الظاهرة، ثمّ لا أجد مناصاً من ذكره ثالثةً في الفصل الرابع عند الوقوف علىٰ مسألةٍ لا يمكن إغفال رأي سيبويه فيها، وهكذا. ولم أستطع أن أقيّدَ نفسي بمنهج واحد في التعامل مع هذه الظاهرة؛ وذلك لتنوّع فصولها وتشعُّب سبلها، وكان الوصف والتحليل أبرز ما يحكم التعامل معها.

وقد اعتمدت فيها على عدد كبير من المصادر والمراجع القديمة والحديثة، منها: مصنفات النّحو الأولى والمتأخرة، وكتب التفسير وعلوم القرآن، والمصادر البلاغية والأدبية المختلفة، والمعاجم وكتب اللغة، ودراسات حديثة متنوعة: نحويّة، ودراسات علم لغة، ودلالة، ودراسات قرآنية، وبلاغيّة، وأدبية. وكانت المصادر والمراجع القديمة هي الأساس الذي أبني عليه، ومن ثم أتتبّعُ المسالة عند اللاحقين والمحدَثين، وحاولت ـ جاهداً ـ أن أرُدَّ كلَّ رأيٍ ومذهب يطالعني إلى أصله ما تيسَّرَ ذلك. إلا أنني لم أستطع ذلك عند بعض الآراء والمذاهب.

وبعدُ، فقد انقضت مدة هذا البحث وفي نفسي منه أشياء، منها أنني لم أستطع الإحاطة بكلّ المصادر والمراجع التي من الممكن أن يفيد منها، كما أنّني اعتمدت على النسخ المتيسرة من بعض المصادر والمراجع، مع علمي بأن غيرها أفضل تحقيقاً وضبطاً منها، ولكنّ وصولي إليها لم يكن ميسّراً.

وختاماً أقدّم جميل شكري وعرفاني إلى أستاذي الكبير بعلمه وأخلاقه الأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز لما له من فضل عليَّ يُذكَرُ فيُشكَر، إذ أرشدني إلى هذه الظاهرة عندما كنت في طور البحث عن موضوع لهذه الرسالة، ولم يألُني النصيحة، وتتبّع ما كتبتُ قراءةً وتمحيصاً بكلّ دقة وحرص حتّى هذّب هذا البحث من شوائبه، وقوّم اعوجاجه، وما زال بي يُمَحِّصُ ما اكتب ويقيل عثرتي حتى استوى هذا البحث على سوقه. وقد جعلني أصْعَدُ في مراقي النّحو الصعبة، وأطوّف في رياض اللغة الوارفة، حتى نهضتُ ـ بحول الله وقوّته ـ بهذه الفكرة جاعلاً منها موضوعاً مستقلاً، وجامعاً كثيراً من شتاتها من بطون المصادر والمراجع، كما أنّني أشكر ـ سلفاً ـ من سيحظى هذا البحث بمناقشته وملاحظاته التي ستشفيه ـ بإذن الله ـ من علله، وتضعه على السّبيل القويم.

وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

الفصل الأول

التّكرير لغة واصطلاحاً

« التّكرير لغةً واصطلاحاً »

يتناول هذا الفصل لفظة (التّكرير)، ابتداءً من أصلها اللّغويّ، حين كانت لا تحملُ أكثر من دلالتها المعجميّة المحدّدة، إلى أنْ أصبحت مصطلحاً يُشير إلى ظاهرةٍ من ظواهر اللُّغة.

١ ـ لفظةُ التّكرير لُغةً :

التكْريرُ مصدرٌ قياسيٌّ للفعل (كَرَّر) المزيد بالتضعيف من الأصل الثلاثيّ (كَرَّ)، وتكاد معاجمُ اللغةِ تُجمع على أنّ المعنى اللغويّ للفعل (كَرَّ) هو: رجعَ، وعادَ بعد المرّة الأولى[١]، نحو: «كَرَرْتُ على القوم أكُرُّ كَرّاً، وذلك إذا حَمَلَ عليهم راجعاً عليهم بعد الانصراف عنهم»[٢].

وحشد علماءُ اللغة الأوائل فَيْضاً من الكلمات التي عدُّوها مُرادِفةً لهذه اللفظة، انطلاقاً من معنى التّرادف الواسع عندهم، وهو ما اختلفتْ ألفاظه واتّفقت معانيه[٣].

ومن هذه الألفاظ ما ذكره قُدامة: «رَجَعَ، آلَ، قَفَل، عادَ، آدَ، آبَ، وصارَ، وحارَ، ولجأ، ورَكَح، وانكفأ، وعَتَبَ، وانكفتَ، وثابَ، وتابَ، وخَرجَ، وراعَ، وعَكَر، وانْقلبَ، وانصَرفَ، وأنابَ، وعَطَف، وجاء، وفاءَ»[٤] ومنها أيضاً: «آضَ، انفتل، أقبل»[٥].

وقد أتبعها بأمثلةٍ أخرجت معظمها من مرادَفة فعل الكَرّ، وأظهرت الفروق الدقيقة بينها

---

(١) انظر: الخليل بن أحمد الفراهيديّ، كتاب العَين، تحقيق د. مهدي المخزومي، الدكتور إبراهيم السامرائيّ، مؤسّسة دار الهجرة، ط٢، ٥/ ٢٧٧ (ركّ، ك ر)؛ ابن دُرَيْد (محمّد بن الحسن)، جمهرة اللغة، دار صادر، بيروت، طبعة جديدة بالأوفست، ١/ ٨٧ (ر كّ كّ)؛ ابن فارس (أحمد بن فارس)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبدالسلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١ / ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م، ٥/ ١٢٦ (كر)؛ الراغب الأصفهانيّ (حسن بن محمّد)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق وضبط محمّد سيِّد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ص٤٢٨؛ ابن منظور (محمّد بن مكرم)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ٥/ ١٣٥ (كَرَرَ).

(٢) الطبريّ (محمّد بن جرير)، تفسير الطبريّ (جامع البيان في تأويل القرآن)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ٢/ ٧٨.

(٣) انظر: حاكم الزيادي، الترادف في اللغة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهوريّة العراقيّة، ١٩٨٠م ص٣٧، ٤٨، ٥٣.

(٤) قدامة بن جعفر، جواهر الألفاظ، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص٦٣، ٦٤.

(٥) المصدر السابق نفسه، ص٣٨١.

وبينه، ومما ذكره من الأمثلة: «وآبَ من سفره أوْبةً، وحارَ: رجعَ، وفي القرآن: ﴿إنَّهُ ظَنَّ أنْ لن يَحُور﴾[1]، وذهب عقله ثم ثابَ إليه، والإبلِ تُريع إلى الرّاعي بعد التّفرق، وعَتَبَ يَعْتُب أي رجَع، وفي القرآن: ﴿ وإن يَسْتَعْتِبُوا فَمَا هُم مِّن المُعْتَبِين﴾[2]، ورَكَح إلى أهله، وآلَ إلى أصله، وقفل إلى بلده، وعادَ إلى طبعه، وآد إلى أمْره، وصار إلى موضعه، وحارَ إلى وطنه، ولجأ إلى حصنه..»[3].

وزاد جمال الدين بن مالك على الألفاظ التي تقدّمت «عاجَ، أصور»[4] وذكر في باب المعاد: «مُعاد، مُكرّر، مُرَدّد، مُثّنى، مُعَقَّب»[5].

وزاد ابن سيدة في المخصّص على بعض ما سبق: «عاكَ عَوْكاً، عَكَم عَكْماً، عَتَك عَتْكاً، عقّب ﴿ولّى مُدْبراً وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾[6] وعكشَ، غضَر، جال..»[7].

ولعلّ ابن سيدة أقربُهم في رَصْد هذه المترادفات؛ إذ أوردَ ما كان أكثرَ قرباً من معنى (كَرّ)، بل ويُشاركه في استعماله في مجال الحرب، كما يُعَزّز ذلك قولُ صاحب (المُنْتَخَب من غريب كلام العرب): «عتك في الحرب.. كَرّ»[8] ومن ثمّ ذكر سائر أخواتها التي تقدمت الإشارة إليها عند ابن سيدة.

ومهما يكن من أمر، فليس كلُّ ما عدّوه مُرَادِفاً يمكن أنْ يكون كذلك؛ إذ ليس كل ما

---

(١) الانشقاق ١٤.

(٢) فُصّلتْ ٢٤.

(٣) قدامة بن جعفر، جواهر الألفاظ، ص٦٥.

(٤) ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبدالله)، الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، حققه وقدّم له وعلّق عليه: د. محمّد حسن عواد، دار الجيل، بيروت، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م، ص١٧٠.

(٥) المصدر السابق نفسه، ص١٦٧، وانظر أيضاً: عبدالرحمن الهمذانيّ، الألفاظ الكتابيّة، دار الهدى، بيروت، ص٣٨.

(٦) النّمل، ١٠.

(٧) ابن سيدة (علي بن إسماعيل)، المخصّص، تحقيق لجنة إحياء التراث العربيّ في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق، بيروت، ٦/ ٨١.

(٨) كُراع النّمل (علي بن الحسن)، المنتخب من غريب كلام العرب، تحقيق، د. محمّد بن أحمد العمري، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ـ ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م. ١/ ٢٧٧.

اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه هو من قبيل المترادف[1]، ولم يَرِدْ عنهم أنّهم اتفقوا على مفهوم دقيق للترادف، بل إنَّ كثرة ما حشدوا من ألفاظ تُعَدّ نتيجةً لمفهوم الترادف الواسع عندهم.

وإذا ما عرضنا ما ذكروا على مفهوم المُحْدَثين للترادف، وشروطهم الصارمة فيه، نجد أنَّ كثيراً ممّا عُدّ من المترادِف لا يثبت أمام هذه الشروط. وهذه الشروط هي[2]: ـ

١ ـ الاتّفاق في المعنى بين الكلمتين اتّفاقاً تامّاً.

٢ ـ الاتّحاد في البيئة اللغوية (انتماء الكلمتين إلى لهجة واحدةٍ).

٣ ـ الاتّحاد في العصر.

٤ ـ ألاّ يكون أحد اللفظين نتيجة تطوّر صوتيّ لِلّفظ الآخر.

وعلى الرغم من شدة التقارب بين (كَرّ) وبعض ما عُدّ من مُرادفاتها، إلاّ أنّها شاعت من دونها واشتهرت في مجال ما نحن بصدده، لأمرين ـ كما يبدو لي ـ وهما:

١ ـ أنّها توحي إلى قرب الزّمن بين المرّة الأولى والرجوع بعدها، الأمر الّذي لا تؤدّيه غيْرُها من الأفعال، نحو: رَدّ، عادَ، رجَع، قفل... الخ.

٢ ـ التوافق الصوتيّ (السّجع) بينها وبين مقابلتها (فَرّ)، ممّا أشهرها في هذا المجال.

والغالب في الفعل (كَرّ) أنْ يكون لازماً، نحو:

لقد عَلِمتْ أولى المُغيرَةِ أنّني كَرَرْتُ فلم أنْكِلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا[3]

---

(١) انظر: حاكم الزيادي، الترادف في اللغة، ص٣٧.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٦٦.

(٣) انظر: سيبوية (عمرو بن عثمان). كتاب سيبوية، تحقيق وشرح عبدالسلام محمّد هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١/١٩٣.

وقد أورد سيبويه البيت على الرّواية الاخرى:

لقد عَلِمتْ أولى المُغيرة أنني لحقت فلم انكِل عن الضّرْب مِسْمعا

وذكر محقق الكتاب (عبدالسلام هارون) أنه جاء في احدى المخطوطات (كَرَرْتُ) واوردت كثيرٌ من المصادر البَيْتَ على الرواية التي ذكرتُها في المتن (انظر - مثلاً -: النّحاس (أحمد بن محمّد)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة، ط١، ١٩٨٦ ص٦٧.

البغداديّ (عبدالقادر بن عمر)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨١م، ٨/١٢٩.

ويأتي متعدّياً بنفسه، نحو: كرّه يكرُه.[1]

وقد أغفلتْ الفعل (كرَّرَ) بعض المعاجم اللغويّة المتقدّمة، مثل العَينْ، والجيم، وجمهرة اللغة، ولعَلّ السبب يكمن فيما وُجّه إليها من ملاحظات، ولا سيّما كتابُ العَينِ الذي هو رائدها، إذ إنّ من السّهل أنّ تضيع مثلُ هذه المادّة في منهجه ـ على إحكامه ـ؛ لأنّ كلّ حرف عنده فيه ستة أبواب، هي: باب الثنائيّ، وباب الثلاثيّ الصحيح، وباب الثلاثيّ المعتلّ، وباب اللفيفْ، وباب الرباعيّ، وباب الخماسيّ.

فتَرِدُ مادة (كرّ) عنده في باب الثنائيّ، ويُغفلُ (كرّر) فيه، وفي باب الثلاثيّ يُغفلُها؛ لأنّ هذا الباب عنده مبنيٌّ على ثلاثة أحرف غير متماثلة في الأغلب، وفي باب الرباعي ـ على أنّ كرّر رباعيّاً ـ لا ينصّ عليها، وإنّما يُدوّن الكلمات ذات الأحرف الأربعة المختلفة، وفي خضمّ هذا المنهج الصارم ضاعت مادة (كرّر).

ومن اللافت للانتباه أنّ هناك مواد مثل صيغة (كرّر) كـ (شدّد) لم يغفلها، وذكرها في باب الثنائي (شَدّ)، هذا مع أنّ أحد الباحثين يذهب إلى أنّ الخليل «لا يعتد بالمضاعف من الأبنية، فلا يُدخل فيما أحصاه من كلام العرب الألفاظ الّتي يتكرّر حرف من حروفها».[2]

وفي العين أيضاً هنات أخرى ذكرها غير باحث، تُسَوِّغ عدم ذكر مادة (كرّر)، منها: إهماله أبنيةً مُسْتَعْمَلةً وعدم استيفائه الصّيغ الواردة في كلام العرب.[3]

ولا أستبعد أنّ يكون السبّب هو ما ذكره الأزهريّ من أنّه «أهمل من كلام العرب ما وجَد في لغاتهم مستعملاً».[4]

---

(١) انظر: ابن القطاع (علي بن جعفر السعْدي)، كتاب الأفعال، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ١٩٨٣م، ص٤٩٩؛ الجوهريّ (إسماعيل بن حمّاد)، الصّحاح: تاج اللغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ٢/٥٠٨.

(٢) يوسف العكش، «أوليّة تدوين المعاجم وتاريخ كتاب العين المرويّ عن الخليل بن أحمد»، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، المجلد ١٦، ١٩٤١م، ص٥٤٩.

(٣) انظر: أحمد عبدالغفور عطار، مقدمة الصحّاح، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م، ص٥٨، حسين نصّار، المعجم العربي نشأته وتطوّره، دار مصر للطباعة، ط٤، ١٩٨٨م، ص٢٢٣.

(٤) الأزهريّ (محمّد بن أحمد)، تهذيب اللغة، تحقيق عبدالسلام محمّد هارون، مراجعة: محمّد علي النجار، المؤسسة المصريّة العامّة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصريّة للتأليف والنشر، ١/٤١.

يُزاد على ذلك، أنَّ معجماً مثل (الجيم) لا يَذْكرُ إلاّ الأسماء ـ في الأغلب ـ ولم يذكر الأفعال واشتقاقاتها، إذ اكتفى بذكر بعض الأسماء من مادة (كرّ)، منها الكرُّ،[1] وهو حبل السفينة.

وقد جاء معنى (كرّر) في أكثر المعاجم الأخرى،[2] بمعنى ردّد أو أعاد الشيءَ مَرّةً بعد أخرى أو مِراراً كثيرة، إلاّ أنّنا لا نجد في هذه المعاجم تفريقاً دقيقاً بين المعنى اللغويّ والاصطلاحيّ في استعمال هذا الفعل، واستعمال مصدره القياسيّ (التّكرير).

ولعَلّ الزبيديّ في تاج العروس أوّلُ من تنبّه إلى ذلك، وذهب إلى أنّ ما ذكره أصحاب المعاجم اللغويّة من أنّ معنى (كرّر) اللغويّ هو: أعاد الشيء مرةً بعد أخرى، اصطلاحٌ لا لغة.[3]

ويتراءى لي أنّ الّذي حمل الزبيديّ على ذلك، هو عدم وضوح المراد بكلمة (الشيء) في عبارة اللغويّين المُشار إليها؛ إذ يُحْتَمَل أنّ تكون دلالتها على واحد من اثنين: ـ

أ ـ أنّهم يَعْنون (بالشيء) معناه مطلقاً، دون أنّ يكون خاصّاً باللفظ أو الكلام، وإذا كان ذلك كذلك، فالأمر مختلف عمّا ذهب إليه (الزبيديّ) ولا اعتراض على قولهم؛ لأنّه أصاب المعنى اللغويّ.

---

(١) انظر: أبو عمرو الشيباني، كتاب الجيم، حقّق الجزء الاول وقدّم له، إبراهيم الأبياري، راجعه محمّد خلف الله أحمد، والجزء الثاني، حققه عبدالعليم الطحاوي وراجعه محمّد مهدي علاّم، والجزء الثالث حققه: عبدالكريم العزباوي وراجعه عبدالحميد حسن، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م، ٣/١٦٨.

(٢) انظر ـ مثلاً ـ: ابن منظور، لسان العرب ٥/ ١٣٥ (كرَر)، الفيروز أبادي (مجد الدين)، القاموس المحيط، دار المعرفة، بيروت، لبنان ٢/ ١٢٥ (كرَر)، محمّد رضا، معجم متن اللغة، موسوعة لغوية حديثة، منشورات دار مكتبة الحياة، ٥/ ٤٥، ٤٦ (كرَر)، الجرجانيّ (علي بن محمّد)، التعريفات، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، بغداد، ص٤٠.

(٣) انظر: الزبيديّ (محمّد مرتضى الحسينيّ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق، عبدالعليم الطحاويّ، راجعه عبدالكريم العزباوي وعبدالستار أحمد فرّاج، بإشراف لجنة فنيّة بوزارة الإعلام، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م، ١٤/ ٢٧، (كرَر).

ب ـ إن كان ما يعنونه (بالشيء) الكلام والقول وما شابههما، وهي الإعادة الخاصّة بالكلام، أو ترديد الحديث، فهو محقٌ فيما ذهب إليه، من أنّ معنى (كرّر) الّذي أطلقوه «وهو إعادة الشيء مرّة بعد أخرى» اصطلاح لا لغة، وذلك أنّ الفعل (كرّ) ـ أصل كرّر ـ فعل حسيٌّ في استعماله الأوّل مرتبط برجوع الفارس وعودته بعد فرّه ـ وهو المعنى الحقيقيّ للفعل ـ وانتقل استعمال هذا الفعل إلى المرحلة المجازيّة، عندما استُخْدِم في مجال إعادة الحديث، كقولهم: «كَرَرْتُ عليه الحديث...».[1]

وممّا يؤيّد هذا الكلامَ عندي المسألةُ الّتي جَرَتْ بين الزجّاجيّ وأبي بكر بن الأنباريّ، لمّا سألهُ الزّجاجيُّ: «ما المصدر في كلام العرب من طريق اللغة؟ فقال: المصدر المكان الّذي يُصدر عنه، كقولنا مصدر الإبل وما أشبهه، ثم نقول: مصدر الأمر والرّأي تشبيهاً..»[2]. وذكر إبراهيم أنيس أنّ الدلالات تنتقل من المحسوس إلى الدلالات المجردة، ويمكن أنْ يُطلق على هذه العملية مجازاً على سبيل التجوّز.[3]

وبناءً عليه يكون قولهم: «كَرَرْتُ عليه الحديث» ممثلاً لانتقال الفعل (كرّ) من مرحلة المحسوس إلى مرحلة المجرّد، ومن ثم تُوُسِّع في استعمال الفعل، واستُعْمِلتْ صيغة المبالغة والتكثير منه، وهي: كَرّرْتُ عليه الحديث، وذكر بعض المعجميّين الصيغتين معاً، كقول الزمخشريّ: «وكَرَرْتُ عليه الحديث كَرّاً، وكرَّرْتُ عليه تَكْراراً»[4] إشارةً ـ فيما أرى ـ إلى علاقة التتابع في الاستعمال بينهما.

ومما يؤكّدُ مجازيّة (كرّر) في مجال إعادة الكلام والألفاظ، أنّ استعماله يكاد أنْ يكون محصوراً في هذا المجال، مختلفاً بذلك عن مجال استعمال الأصل الثلاثي (كرّ) مع بقاء علاقة أصل المعنى بينهما، وهذه هي حال كثير سن الألفاظ المجازيّة (الاصطلاحيّة)، ولعَلّ هذا

---

(١) أبو مسحل الأعرابيّ (عبدالوهاب بن حُرَيْش)، كتاب النوادر، تحقيق د. عزت حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م، ص٩.

(٢) الزجّاجيّ (عبدالرحمن بن إسحق)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، توزيع شركة الفجر العربي، بيروت، لبنان، ص٦١ ـ ٦٢.

(٣) انظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٦٣م، ص١٦١.

(٤) الزمخشري (محمود بن عمر)، أساس البلاغة، تحقيق عبدالرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ص٣٨٩.

ما دعا الزبيدي إلى القول: إنَّ معناها المذكور اصطلاحٌ لا لُغةٌ كما سبق. ومن الجدير بالقول أنّ كون اللفظ حقيقة أو مجازاً قد يبدو أمراً نسبيّاً، فكلّما شاع اللفظ ـ وإن كان مجازاً ـ أصبح حقيقةً، فالمجاز القديم مصيره إلى الحقيقة، والحقيقة القديمة قد تتغيَّر وتندثر، وشرط المجاز أنْ يكون خروج اللفظ عن معناه طريفاً وجديداً.[1]

ولعلَّ هذا ما جعل جُلّ المعجميّين يعدّون معنى (كرّر) الاصطلاحي معنىً لغوياً، ويأتي ردّ الزبيدي عليهم ـ المذكور آنفاً ـ من أنّه احتكم إلى أصل معنى الفعل.

وبناءً على ما تقدّم يكون المعنى اللغويّ لِـ (كرّر) هو معنى (كَرّ) اللغويّ نفسه مع ما تفيده الزيادة في بناء الكلمة من مبالغة وتعدية،[2] أي أنّ التّكرير لغةً، هو: الإعادة والإرجاع مرّةً بعد أخرى غير الخاصة بالحديث أو الألفاظ، ولكنّها العامّة الّتي تشمل إعادة أي شيء بكثرةٍ ومبالغة.

أمّا إعادة الكلمات والألفاظ والنصوص وترديدها فهو المعنى الاصطلاحيّ للتّكرير الذي سيأتي بعد قليل، وهو المعنى الذي التصق بـ (كرّر) ولازمها أكثر من المعنى اللغوي لها.

وخلاصة هذه المسألة: أنّ معنى (كَرّ) اللّغويّ هو رجَع بعد المرّة الأولى، ويكاد هذا الفعل أنْ يكون خاصاً بعودة الفارس في الحرب بعد فرّه، ثم صار بتضعيفه (كرَّر) ملازماً المعنى الاصطلاحيّ، إذ يكاد أن يكون خاصاً بإعادة الكلام والألفاظ.

ويُرادف (كَرّ) مجموعة من الأفعال تختلف في القرب والبعد من معناه، لكنّه برز من دونها وظهر، لأسباب ذُكرت.

وقد أهملت المعاجم المتقدّمة ذِكْرَ الفعل (كرّر)، وذكرته المعاجم التالية لها، لكنّها لم تفرّق بين معناه اللُّغويّ ومعناه الاصطلاحيّ، ولعلّ سبب ذلك أنّ المعنى المجازي لازمه، حتى أصبح لا يُعْرف إلاّ به.

---

(١) انظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ١٢٩ ـ ١٣١.

(٢) انظر: نجاة الكوفي، أبنية الأفعال، دراسة لغوية قرآنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م، ص٥١.

٢ـ لفظة التّكرير اصطلاحاً:

يشيع مصطلح التّكرير في المؤلّفات اللغويّة المختلفة من معاجم، وكتب نحو، ومؤلفات بلاغيّة، وتفسير، وعلوم قرآن، وغيرها. ولا يختلف في معناه العام فيما بينها، غير أنّ له خصوصيّة في كل قسْمٍ منها تجعلني أفرد الحديث فيه في كلّ منها:

أ ـ مصطلح التّكرير في المعاجم وكتب اللغة:

التّكرير في الاصطلاح العام هو الإتيان بالشيء مرةً بعد أخرى،[١] والشيء هنا عام، يشمل الحرف والكلمة والجملة، وعبّر بعضهم عن هذا المعنى بالترديد ـ مع أنّ لهذا المصطلح معنىً خاصّاً عند البلاغيّين كما سيأتي ـ، قال الفارابي: «وكرّر الحرف أي ردّده»،[٢] وقال ابن منظور: «كرّرت عليه الحديث... إذا ردّدته عليه».[٣] وذهب بعضهم إلى أنّ التّكرار هو الإعادة،[٤] وفرّق بينهما أبو هلال العسكري بـ: «أنّ التكرار يقع على إعادة الشيء مرة، وعلى إعادته مرات. والإعادة للمرّة الواحدة».[٥]

وهذا المعنى الاصطلاحيّ تناسته المعاجم اللّغويّة المتقدمة، ولا نجد له فيها ذكراً، كما لم نجد للمعنى اللّغويّ للمصطلح نفسه ذكراً فيها من قبل، فالعين أوّل معجم لغويّ ـ وصل إلينا ـ يكتفي بالإشارة إلى مادة (كرّ) والمصدر (الكرُّ) وقال: «ومنه التّكْرار»[٦] ـ ذهاباً إلى أنّ (التّفْعال) مصدر للثلاثي ـ دون الإشارة إلى المعنى الاصطلاحيّ للتّكرير، ويستغني عنه بمصطلح الإعادة في أثناء معجمه، كقوله: «وإن شاء أعادها مرّتين».[٧]

وتبعَ الخليلَ في مذهبه هذا أبو عمرو الشيّباني في معجم «الجيم»، والأزهريّ في

---

(١) انظر: الجرجاني، التعريفات، ص٤١.

(٢) الفارابي (إسحاق بن إبراهيم)، ديوان الأدب، تحقيق، د. أحمد مختار عمر، مراجعة د. إبراهيم أنيس، مطبعة الأمانة، مصر، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م، ٣/ ١٧٠ (فعّل).

(٣) ابن منظور، لسان العرب ٥/ ١٣٥، (كرّر).

(٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب ٥/ ١٣٥ (كرّر)، الفيروز ابادي، القاموس المحيط ٢/ ١٢٥ (كرر).

(٥) أبو هلال العسكري (الحسن بن عبدالله)، الفروق اللغويّة، ضبطه وحققه، حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص٢٧.

(٦) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ٥/ ٢٧٧، (باب الكاف والرّاء: ك ر، ر ك).

(٧) المصدر السابق نفسه، ١/ ٥٥.

«تهذيب اللغة» وابن دريد في «جمهرة اللغة».

وأوّل مَنْ دَوّن معنى (كرَّر) الاصطلاحيّ من المعجميّين الفارابي في (ديوان الأدب)، كما جاء في عبارته المذكورة قبل قليل.

ولا أزعم بذلك أنّ المصطلح لم ينضج إلاّ عنده، ولكنه حاز قصب السّبق في تدوينه، وإن كان معروفاً ومستقلاً قبله في الاستعمال، بدليل وروده في كتاب سيبويه ـ كما سيأتي ـ على نحو ناضج ومستو.

واكتفت بعض المعاجم بإيراد مصطلح التّكرير (أو التّكرار) دون النّص على معناه، ولعلّ مَرَدَّ ذلك إلى وضوحه في الاستعمال، فقد جاء عند الجوهريّ: «وكَرّرْتُ الشّيءَ تَكْريراً وتَكْراراً..»[1] وكذا الزمخشريّ، إذ يعرض لاستعمالات مادّة (كرَّ) دون أن ينصّ على المعنى صراحةً، يقول: «وكَرَرْتُ عليه الحديثَ كَرّاً، وكرَّرتُ عليه تَكْراراً، وكَرّر على سمعه كذا، وتكرّر عليه...».[2]

ويورد ابن فارس في معجم (مقاييس اللغة) مادة (كرَّ)، ولكنّه لا يذكر مصطلح التّكرير فيها مكتفياً بالإشارة إلى مصطلح (الترديد)، إذ يقول: «إنّ الكاف والرّاء أصل صحيح يدل على جمع وترديد».[3]

ويكتفي ابن سيدة في المخصّص بالحديث عن مادة (كرَّ) ومرادفاتها، ولا يذكر (التّكرير) ومعناه الاصطلاحي.[4]

أما ابن منظور فإنه يبسط معنى التّكرير دون أنْ يَفْصِلَ بين المعنى اللّغويّ والاصطلاحيّ، إذ يقول: «كرّر الشيء وكركره أعاده مرةً بعد أخرى»،[5] وهذا هو المعنى الاصطلاحيّ المذكور، ويذهب مذهبه الفيروز أبادي، وبعض المعاجم الحديثة كالمعجم الوسيط، ومعجم متن اللغة.

---

(١) الجوهري، الصحاح، ٢/ ٨٠٥ (كرَر).

(٢) الزمخشري، أساس البلاغة، ٣٨٩، (كرَر).

(٣) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٥/ ١٢٦، (ك ر).

(٤) انظر: ابن سيدة الأندلسي، المخصّص، ٦/ ٨١.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، ٥/ ١٣٥ (كرَر).

أمّا الزبيدي في تاج العروس فقد رصد ما قال سابقوه، وأشار إلى عدم تفريق كتب المعاجم بين المعنى اللغويّ والاصطلاحيّ، إذ يقول[1]: «معنى كرَّر الشيء كرّره فعلاً كانَ أو قولاً، وتفسيره في كتب المعاني بذكر الشيء مرةً بعد أخرى اصطلاح منهم لا لغة»[2] وقد سبقت الإشارة إلى هذه المسألة.

وينقل الزبيدي أنّ جماعة: «فسَّروا التّكرير بذكر الشيء مرتين، وبذكر الشّيء مرةً بعد أخرى، فهو على الأوّل مجموع الذكرين وعلى الثانية الأخير».[3]

ولا أرى تعارضاً بين هذين القولين؛ إذ إنّ التّكرير لا يقوم إلاّ على ذكر عنصرين، ولا أهميّةَ لِعَدِّ التّكرير لمجموع الذكرين أو للثاني فقط؛ إذ لا تُعدّ الثانية تكريراً إلاّ بالنظر إلى الأولى.

ومما سبق نتبيّن ما يلي:

أن أوّلَ من دَوّنَ مصطلح التّكرير من المعجميّين هو الفارابي ـ كما مرّ ـ ولا يعني هذا أنّ المصطلح لم يكن مستقراً بمعناه المعروف قبله، ولكنّه حاز قصب السبق في تدوينه.

ويبدو لي أنّ المصطلح قد استوى على سوقه منذ مرحلة مبكرة ـ مع أنّ المعاجم المتقدّمة قد أهملته ـ ولكنّه لم يكن مرتبطاً بظاهرةٍ لغويّة أو مسألة محدّدة، بدليل أنّ بعض المصطلحات قد سارت معه في البداية ـ جنباً إلى جنب ـ ومن ثم استقلّ عنها وتفرّد.

ب ـ مصطلح التّكرير في النّحو:

لم يعرف مصطلح التّكرير اضطراباً في معناه عند النّحاة ـ كما هي الحال في مصطلحات أُخرى ـ وإنّما استقرّ بمعناه الاصطلاحيّ المعروف بدءاً من مؤلفات النّحو الأولى، إذ نجد أنّ سيبويه ينقل نصّاً في كتابه عن الخليل مستعملاً فيه (أي الخليل) فعل التّكرير بالمعنى الاصطلاحيّ المعروف، يقول: «وسألت الخليل عن مهْما، فقال: هي ما، أُدخِلت معها ما لغواً بمنزلتها مع متى... ولكنهم استقبحوا أنْ يكرّروا لفظاً واحداً فيقولون ماما..».[4]

(١) فيما نقله من رواية شيخه عن عصام.

(٢) الزبيدي، تاج العروس، ١٤/٢٧ (كرَر).

(٣) المصدر السابق نفسه ١٤/٢٨.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣/٥٩.

وكثُر دوران هذه اللفظة ومشتقاتها في كتاب سيبويه[1] بمعناها الاصطلاحيّ المعروف غير أنّها لم تكن تعني عنده مصطلحاً خاصاً بظاهرة نحوية، وإنّما استعملها كما يستعمل أيّة لفظة أخرى ذات دلالة عامة، لذا شاركتها مرادفات مختلفة في استعمالها عنده، فقد شاعت في كتابه مصطلحات أخرى، مثل: التثنية والإعادة، استغنى بها في بعض المواضع عن استخدام لفظة التّكرير ومشتقاتها.[2]

وتداخل مصطلح التّكرير مع التّوكيد عند سيبويه، إذ كان يسمّي التّوكيد أحياناً تكريراً، يقول: «. . . كما أنّ كلّهم وأجمعين لا يُكرّران على نكرة»[3] بمعنى: لا يؤكّدان نكرة، كأنّه يريد: كرّرت الكلام بمعنى أكّدته. ويقول أيضاً: «مررت بزيد ابن عمرو، إذا لم تجعل الابن وصفاً ولكنّك تجعله بدلاً أو تكريراً كأجمعين».[4]

ولعلّ سبب هذا التداخل هو ما ذكرتُ سابقاً من عدم كون التّكرير مصطلحاً عنده، وعدم ارتباطه بظاهرة معينة أو مسألة خاصة، وإنّما كان يستعمله كغيره من الألفاظ ذات الدّلالة العامّة. ومما يُسوّغ هذا التداخل أيضاً أنّ كثيراً من أغراض التّكرير تكون للتّوكيد.

وجعل مصطلح (المكرّر) وصفاً لحرف الراء لما فيها من التّكرير.[5]

وحذا المبرّدُ حذوَ سيبويه في مصطلح التّكرير من حيث معناه ومرادفاته[6]، وجَعَل التّكرير وصفاً لحرف الراء[7] ـ كما ذهب سيبويه ـ وذكر له مرادفاً في هذا الموضع وهو الترجيع، ستأتي مناقشته في موضع آخر.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٧٠، ٢٠٥، ٣٦٠، ٣/ ١٧٢، ٥٠٨، وغيرها من المواضع.

(٢) انظر: المصدر السابق نفسه، ٢/ ١١٥، ٢٨٦.

(٣) المصدر السابق نفسه، ٢/ ٣٩٦، وانظر أيضاً: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى نهاية القرن ٣ الهجري، ط١، ١٩٨١م، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض ص١٤٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٥٠٨.

(٥) انظر: المصدر السابق نفسه، ٤/ ٤٣٥.

(٦) انظر: المبرد (محمّد بن يزيد)، المقتضب، تحقيق محمّد عبدالخالق عضيمه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف، جمهورية مصر العربية، ٢/ ١٣٢، ٣/ ٢٨، ٤/ ٣١٧.

(٧) انظر: المصدر السابق نفسه، ١/ ٢٠٧.

وزاد على ما جاء عند سيبويه مصطلحاتٍ جديدةً استغنى بها عن التّكرير، مثل: الرّد.[1]

ولعلّ السّبب الّذي جعل المبرّد يُكثر من هذه المصطلحات المرادفة هو السبب نفسه الّذي مرّ ذكره عند سيبويه، وهو عدم عدّهم التّكرير مصطلحاً يرتبط بظاهرة خاصّة.

وجاءَ التّكرير أحياناً ـ عند المبرّد ـ بمعنى التضعيف عند الصرفيّين، وشاع هذا المصطلح عند كثير من الصرفيّين فيما بعد.[2]

أمّا الفرّاء، فقد جاء هذا المصطلح ومشتقّاته عنده بكثرة تومىء إلى أنّه قد أصبح يستقل عن غيره من مرادفاته الّتي تدور معه بكثرة. فهو يستعمله مشيراً به إلى ما يقع في الكلام من تكرير، كتكرير الخبر على المبتدأ أو تكرير العوامل (أفعالاً أو حروفاً) ظاهرةً أو مقدّرةً.

فتكرير الخبر على المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ * ذوُ العَرْشِ المَجِيدُ* فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[3]، إذ يوجّه الفرّاء الرّفع فيه «على التّكرير»[4] ويحتمل قوله هنا معنيين:

١ ـ أنه يريد: على تكرير الضمير (هو) مستتراً في الخبر الثاني والثالث.

٢ ـ أنه يريد: تكرير الأخْبار على المبتدأ الأوّل.

وعلى كلا الوجهين، فإنه قد استعمل مصطلح التّكرير مشيراً به إلى ذكر الشّيء مرّتين.

---

(١) انظر: المبرّد، المقتضب، ٤/ ٢٩٠، ٢/ ٣٥٥، ٣٥٤.

(٢) انظر ـ مثلاً ـ: السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم (ما عدا الجزء الأول فهو بالاشتراك مع عبدالسلام هارون)، مؤسسة الرسالة (الجزءان ١، ٢)، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، (الأجزاء ٣ ـ ٧)، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٧م، ٦/ ٣٢.

ابن جنّي (عثمان بن جنّي)، الخصائص، تحقيق محمّد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٨٦م الجزء الاول، ١٩٨٧ الجزء الثاني، ١٩٨٨م، الجزء الثالث، ٢/ ٥٥.

(٣) البروج، ١٤، ١٥، ١٦.

(٤) الفرّاء (يحيى بن زياد)، معاني القرآن، تحقيق، احمد يوسف نجاتي، محمّد علي النجار، الجزء ٢ بتحقيق محمّد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨٠م، ٣/ ٥.

ومثله قوله في موضع آخر عندَ قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا...﴾[1] : «... وإن شئت عطفته على أوّل الكلام فكان جزماً... ومعنى الجزم كأنّه تكرير النّهي، كقول القائل: لا تذهب ولا تعرض لأحد»[2]. ومن البَيِّن أنّه يعني بالتّكرير هنا ذكر الشيء مرّتين.

وكثيراً ما يستعمل هذا المصطلح في حالات البدل مشيراً به إلى تكرير العامل المقدّر، كقوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا...﴾[3]، إذ يقول: «(أن يكفروا) في موضع خفض ورفع، فأمّا الخفض فأن تردَّه على الهاء الّتي في به على التّكرير على كلامين، كأنّك قلت: اشتروا أنفسهم بالكفر»[4] ويتّضح من كلامه وتمثيله أنّه يريد تكرير العامل، كما يبدو ذلك في غير هذا الموضع.[5]

وهذا ما جعل كثيراً من القدماء والمحدثين[6] يذهبون إلى أنّ التّكرير مصطلح كوفيّ يُقابل البدل عند البصريين، وهم محقّون في ذلك، ولكن ما لم يذكروه أنّ التّكرير كان عند الكوفيّين مصطلحاً أعم من البدل، وليسَ كلٌّ استعمال للفظ (التّكرير) يَعْنون به البدل؛ إذ كل بدل تكرير، وليس كل تكرير بدلاً.

وعلى الرُّغم من تميّز مصطلح التّكرير عند الفرّاء وبروزه، إلاّ أنّه لم يستغن به عن مرادفاته، إذ اقتفى سيبويه في استعمال مصطلح الإعادة بمعنى التّكرير،[7] والمبرّدَ في استعمال الرّد بمعنى التّكرير أيضاً.[8] وجاء هذا المصطلح الأخير أحياناً عنده بصيغة اسم المفعول

---

(١) البقرة، ٣٥.

(٢) الفرّاء، معاني القرآن، ١/ ٢٦، ٢٧.

(٣) البقرة، ٩٠.

(٤) الفرّاء، معاني القرآن، ١/ ٥٦.

(٥) انظر ـ مثلاً ـ: معاني القرآن ١/ ٣١٦، ٢/ ٢١١، ٢٩١، وغيرها.

(٦) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٥/ ٢١٢، الازهري (خالد بن عبدالله)، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، ٢/ ١٥٥، ابن السّراج (محمّد بن سهل)، الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ٢/ ١٨٩، إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، اسطورة وواقع، دار الفكر، عمّان، ط١، ١٩٨٧م، ص١٣٥، ١٣٦، عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ص١٤٠، ١٦٣.

(٧) انظر: الفرّاء، معاني القرآن، ١/ ٥٠، ٢/ ٧٣، ٢٣٤.

(٨) انظر: المصدر السابق نفسه، ١/ ٢.

(المردود)،[1] وذهب بعضهم إلى أنّ المفعول هنا من أوزان المصادر كمحلوف ومعقول[2]. وتفرّد في إيراد مصطلح (المكرور) رديفاً لغويّاً للتّكرير[3] ـ فيما أعلم ـ، وهو رجوع منه إلى الأصل اللغويّ الذي لا يبعد معناه كثيراً عن المعنى الاصطلاحيّ للتّكرير، فجاز له استخدام بعض مشتقّاته كما مرّ، وكما في قوله عند الآية ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[4]... «فقد يكون رفع الكثير من جهتين: إحداهما، أنّ تكرّ الفعل عليها، تريد: عمي وصَمّ كثيرٌ منهم...».[5]

وجاء مصطلح التّكرير عند أبي عبيدة على نحو يوحي بأنّ هذا المصطلح قد استوى على سوقه في النّحو، إذ يقول في الآية: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾[6]: «جَرَرْتَه على التّكرير والبدل»[7]. ويبدو لي أنّه يريد بالتّكرير: تكرير حرف الجر وإعادته مقدّراً، وبالبدل: أنّ الثاني هو الأوّل في المعنى.

وورد مصطلح التّكرير عنده - في موضع آخر - بعبارة «مجاز المكرّر»[8]، وكلمة مجاز لازمة لغويّة عند ابي عُبيدة في مصنفه (مجاز القرآن).

ولا أجد في المصنفات النّحوية التالية ـ ما توفر لي منها ـ أي اختلاف يُذكر عما تقدم في المعنى الاصطلاحيّ للتّكرير، وقد اقتفى اللاحقون السابقين فيه، إلاّ أنّه أصبح أكثر استقلاليّة ممّا كان عليه من قبل، فهذا الزّجاجيّ ينقل في مجالس العلماء كلاماً للمازنيّ، جاء فيه التّكرير بمعناه الاصطلاحيّ المعروف دون الاستعانة بغيره من المرادفات: «قال أبو عثمان

---

(١) انظر: الفرّاء، معاني القرآن، ١/ ٤٢٧.

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ٨/ ٨٨، ابن منظور، لسان العرب ٣/ ١٧٢ (رَدَدَ).

(٣) انظر: الفرّاء، معاني القرآن، ٢/ ٢١٧.

(٤) المائدة، ٧١.

(٥) الفرّاء، معاني القرآن، ١/ ٣١٦.

(٦) يوسف، ٢٠.

(٧) أبو عبيدة (معمر بن المثنى)، مجاز القرآن، عارضه بأصوله وعلق عليه، د. محمّد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، ١/ ٣٠٤.

(٨) المصدر السابق نفسه، ١/ ١٢.

المازنيّ: لا يجوز لارجلَ زيدٌ ألبتة، لا على التّكرير، ولا على الإفراد... وقال الأخفش: لا مَوْضعَ صدقةَ أنت، قال: هو عنده ظرف، كأنّه قال: لا أنت في موضع صدقة ولم يحتج إلى تكرير لا..».[1]

والزّجاجيّ نفسه يستعمل مصطلح التّكرير بمعناه الاصطلاحيّ المستقل، يقول: «... الزيدان، فيكون أخصر من تكرير الاسم».[2]

وعلى هذا النحّو المتقدم يدور المصطلح في المؤلفات النحوية التالية.

ومما مرّ يتبيّن لنا: أنّ لفظة التّكرير استقرّت بمعناها الاصطلاحيّ منذ بداية التأليف النّحويّ، ولكنّها لم تتميّز في البداية من مرادفاتها، ولم ترتبط بظاهرة أو مسألة خاصّة.

ثم جاءت عند الفرّاء في معاني القرآن بشيء من الشيوع في الاستعمال فمالت إلى الاستقلاليّة، وارتبطت بتكرير العوامل حتى أصبحت تعني ما يعنيه مصطلح البدل عنده (من حيث هو على نية تكرير العامل).

ثم أصبحت مستقلّة ومتميّزة بمعناها العام (وهي الإشارة إلى ذكر العنصر اللغويّ مرّتين فعلاً أو حرفاً أو غير ذلك) عند جُلّ النُّحاة اللاّحقين.

جـ- مصطلح التّكرير في علوم القرآن والتفسير:

لا تكاد كتب التفسير وعلوم القرآن تخلو من ذكر هذا المصطلح بمعناه الاصطلاحيّ المعروف، وذلك أنّ التّكرير بمعناه الواسع سمة بارزة في أسلوب القرآن الكريم، وقد وقف عنده أغلب من صنّف في هذه الميادين،[3] وأفرد له بعضهم باباً في مصنّفاتهم، كالزركشيّ، والسيوطيّ، وغيرهم.

---

(١) الزّجاجيّ، (عبدالرحمن بن إسحاق)، مجالس العلماء، تحقيق عبدالسلام محمّد هارون، التراث العربي، سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت، رقم ٩، طبعة ثالثة مصورة، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م، ص١٠٤.

(٢) الزّجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص١٢١.

(٣) انظر: أبو حيّان (محمّد بن يوسف)، تفسير البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ١/ ٢٢، ٢٥؛ السمين الحلبي (احمد بن يوسف)، الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق، د. أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٦م، ١/ ٣، ٤٩؛ السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٧م، ٢/ ٥٦، ٥٧، ٦٦؛ الفرّاء، معاني القرآن، ٣/ ٥.

وقد اتّسع مدلول هذا المصطلح عندهم قليلاً حتى أصبح يشمل تكرير القصص، والجمل، والمواعظ، وتكرير اللفظ بمرادفه، كقول الزركشي في حديثه عن مصطلح التّكرير: «وحقيقته إعادة اللفظ أو مرادفه لتقرير معنى»[1]، ويقول السّيوطي في تعريفه للتّأكيد اللفظيّ ـ أحد أشكال التّكرير ـ : «هو تكرار اللّفظ الأوّل إما بمرادفه نحو ضَيقاً حرجاً. . غرابيب سود. .».[2]

وبناءً على ما تقدّم، فقد قسّم ابن الجوزيّة (التكرار) إلى أنواع ثلاثة:

أوّلها: ما يتكرّر لفظه ومعناه مُتّحدٌ، وثانيها: ما تكرّر لفظه ومعناه مختلف، وثالثها: تكرار المعنى دون اللفظ.[3]

فالأوّل، نحو: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾.[4] والثاني، نحو: ﴿وَيُرِيدُ اللهُ أَنْ يُحِقَّ الحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دابِرَ الكَافِرِينَ لِيُحِقَّ الحَقَّ وَيُبْطِلَ البَاطِلَ﴾،[5] فإنّ المقصود بقوله: (يحقّ الحقّ) بيان إرادته، وبقوله: (ليحقّ الحقّ) الثانية، لقطع دابر الكافرين. والثالث، نحو: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ﴾[6] فإنّ الدّعوة إلى الخير أعمّ من الأمر بالمعروف.[7]

وقد جعلوا من التّكرير ذكر العامّ بعد الخاصّ، يقول السمين الحلبيّ: «. . . فلا فائدة في قراءة من قرأ (مالك)؛ لأنّها تكرار، قال أبو علي ولا حجّة فيه لأنّ في التّنزيل مثله كثيراً يُذكر العامّ ثم الخاصّ. .».[8]

---

(١) الزركشي (محمّد بن عبدالله)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق، محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٣/١٠.

(٢) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ٢/٦٦، وانظر: الزملكانيّ (عبدالواحد بن عبدالكريم)، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، تحقيق، د. خديجة الحديثي، د. أحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧٤، ص٢٣٣.

(٣) انظر: ابن القيّم الجوزيّة (محمّد بن أبي بكر بن أيوب)، الفوائد المشوّق الى علوم القرآن وعلم البيان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص١١١، ١١٢.

(٤) المدثر، ١٩، ٢٠.

(٥) الأنفال، ٧.

(٦) آل عمران، ١٠٤.

(٧) انظر: ابن القيّم الجوزيّة، الفوائد المشوّق الى علوم القرآن وعلم البيان، ١١١، ١١٢.

(٨) السمين الحلبي، الدر المصون، ١/٤٩. وانظر: أبو علي الفارسيّ (الحسن بن عبدالغفار)، الحُجّة للقُرّاء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذينَ ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، حقّقه: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، راجعه ودقّقه: عبدالعزيز رباح، أحمد يوسف الدقّاق، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م ١/١٨.

وَفرّق السّيوطي بين لفظيْ التّكْرير والتّكْرار اصطلاحاً، وجعل لكلٍّ منهما فَصْلاً مُسْتَقلاً في مؤلّفه (معترك الأقران في إعجاز القرآن)، فالتكرار عنده هو التوكيد اللفظيّ، يقول: «التأكيد اللفظيّ هو تكرار اللفظ الأوّل»،[1] امّا التكرير فعدّه من أنواع الإطناب، إذ يقول: «النوع الثاني من (الإطناب): التكرير، وهو أبلغ من التأكيد، وهو من محاسن الفصاحة».[2]

وفرّق بين التّكرير والتأكيد، بأنّ التكرير أوسعُ من التأكيد، والتأكيد جزء منه.[3] كما أنّ التّوكيد لا يُفصل بين جزئيه، امّا التكرير فالفصلُ يقع بين المكرّرَيْن.[4]

وَجاء عند المفسّرين وعلماء القرآن بعض المرادفات الّتي مرّ ذكرها عند النّحاة، مثل: الرّد،[5] التّرداد،[6] المردود،[7] الإعادة.[8]

وكون المفسّرين ينظرون إلى التّكرير من واقع القرآن كظاهرة أسلوبية تشمل تكرير الأقوال، والنصوص، والقصص، فقد عدّوا من معاني المتَشَابِه ما تكرّرت ألفاظه، في مقابل مصطلح المُحكَم، وهو ما لم تتكرّر ألفاظه.[9]

وَأطلقوا على بعض أشكال التّكرير أسماءً بلاغيّةً، مثل (التّجريد)، وهو التّخصيص بعد التّعميم[10]، نحو: ﴿واذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ الكِتَابِ والحِكْمَةِ﴾.[11]

---

(١) السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن)، معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٨م، ١/٢٥٦.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) انظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ٣/٢٠٠.

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ١/٣.

(٦) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ٢/٢٠٤.

(٧) انظر: الزمخشري (محمود بن عمر)، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢/٢٤.

(٨) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ٢/١٢٢، الزركشي، البرهان ٣/٣٢، مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق، د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ١/٣٧.

(٩) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ٢/٣٨١، السيوطيّ، الإتقان، ٣/٤.

(١٠) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ٢/٥٤.

(١١) البقرة، ٢٣١.

ومّما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

أنّ مصطلح التّكرير مُستوٍ على سوقه عند علماء القرآن، والمفسّرين، وأنّ مدلوله اتّسع فشَمَل تكرير اللفظ المفرد، والجملة، والنّصوص، والقصص، وشَمَل التّكرير باللفظ وبالمعنى. وقد عدّوه من الأساليب الخاصّة الّتي برزت في القرآن الكريم؛ اذ فسّروا مصطلح المتشابه ـ فيما فسروه ـ بالتّكرير العامّ.

د ـ مصطلح التّكرير في البلاغة:

لا يختلف مصطلح التّكرير ـ في معناه ـ عند البلاغيّين[1] عنه عند سابقيهم، إلاّ في أنّهم ذكروا أنّ تكون الإعادة لفائدة في تعريفهم للمصطلح، «التّكرير: هو إعادة الشيء لفائدة»،[2] وهو الأمر الّذي لم يذكره سابقوهم.

وَذكر بعضهم هذه الفائدة، وهي: تأكيد الوصف أو المدح أو الذمّ أو التهويل أو الوعيد أو تجديد المكرّر وتطريته.[3] أمّا ما عدا ذلك فقد استقر المصطلح، واستُعْمِلَ عندهم بمعناه الاصطلاحيّ المعروف، وقد تأثروا بالعلوم القرآنية الّتي كانت سائدة من حيث اتساع مدلول هذا المصطلح ليشمل تكرير العبارات والنصوص والقصص، وصار مدلوله يُشير إلى بعض الأساليب البلاغيّة، إذ ذهب السّيوطي إلى أنّ التّكرير من أنواع الإطناب،[4] ومن محاسن

---

(١) انظر: العلوي(يحيى بن حمزة)، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢/١٧٦؛ ابن معصوم (علي صدر الدين)، أنوار الربيع في أنواع البديع، تحقيق شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، ط١، ١٩٦٩م، ٥/٣٤٥؛ عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، صحح أصله، الشيخ محمّد عبده مفتي الديار المصرية، والشيخ محمّد محمود التركزي الشنقيطي، ووقف على تصحيح طبعه وعلّق حواشيه محمّد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م، ص١٠٢؛ ابن حجة الحموي، خزانة الأدب وغاية الأرب، شرح عصام شعيثو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط٢، ١٩٩١م، ١/٣٦١.

(٢) الطِيبي (حسين بن محمّد)، كتاب التبيان في علم المعاني والبديع والبيان، تحقيق، د. هادي عطية مطر الهلالي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ص٣٦٠.

(٣) انظر: ابن أبي الأصبع، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، وبيان إعجاز القرآن، تقديم وتحقيق، حفني محمّد شرف، ص٣٧٥؛ الطيبي، التبيان في علم المعاني والبديع والبيان، ص٣٦٠.

(٤) انظر: السيوطي، الإتقان، ٢/٦٦.

الفصاحة،[1] وقد تبعه في مذهبه هذا جماعة من المحدثين.[2]

وتبعاً لهذا الاتّساع في مدلوله، ووقوفه جنباً إلى جنب مع الأساليب البلاغية، فقد راح بعضهم يفرّق بينه وبين هذه الأساليب ويميّزه منها، إذ فرّقَ ابن الأثير بين الإطناب، والتطويل، والتّكرير، بأنّ الإطناب: زيادة اللفظ على المعنى لفائدة، والتطويل: زيادة اللفظ على المعنى لغير فائدة، أما التّكرير: فإنّه دلالة اللفظ على المعنى مردّداً.[3]

وبناءً عليه، يكون كلُّ تكرير يأتي لفائدة إطناباً، وليس كلُّ إطناب تكريراً.

ولعلّ هذه أوّلُ إشارة عند البلاغيّين حاولوا فيها فصل التّكرير عن غيره من أساليب البلاغة وإبرازه.

وفي هذا المجال أيضاً حاولوا التفريق بين التّكرير والتأكيد، إذ كَثُرَ تداخلهما عند النّحويّين، فَفَرّقوا بينهما بأنّ التّأكيد قد يكون تكريراً وقد لا يكون، ومنه ما وقع فيه الفصل بين المكرّرَيْن، والتّأكيد لا يُفصل بينه وبين مُؤَكَّده[4]، والتأكيد لا يُزاد على ثلاثة، والتّكرير يخالفه في ذلك.[5]

إلاّ أنّ هذا التفريق لم يمنع من تداخل التّكرير مع التأكيد عند بعض البلاغيّين،

---

(١) انظر: السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ١/٢٥٨؛ التهانوي (محمّد أعلي بن علي)، كشاف اصطلاحات الفنون، دار صادر، بيروت، ٣/١٢٣٧.

(٢) انظر: أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ١/٢٣٦، ٢/٢٣٨؛ إنعام فوال عكّاوي، المعجم المفصل في علوم البلاغة (البديع والبيان والمعاني)، مراجعة أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ص١٩٦، ٤١٧.

(٣) انظر: ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدمه وحققه وعلق عليه، د. أحمد الحوفي د. بدوي طبانة، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، القاهرة، ط٢، ٢/٣٤٤، ٣٤٥.

(٤) انظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ٣/١٢٣٧.

(٥) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ١٤/٢٨.

كـالبـغـداديّ في (قـانون البـلاغـة) إذ يقـول: «. . . فـيُحتـاج إلى إشـبـاع المعـنى وتوكـيـده وتكريره»،[1] والعلويّ في (الطراز) إذ عَدّ التّكرير المجْرى الـثاني للتـأكيـد بعد المجـرى الأوّل الّذي هو عنده التّوكيد اللفظيّ والمعنويّ.[2]

وقد تبع السيوطيّ ـ في رأيه الّذي تقدّم ذكرُه وفرّقَ فيه بين التّكرير والتكرار اصطلاحاً ـ جماعـةٌ من البلاغيين المحدَثين، مثل بدوي طبانة، إذ عَدّ التكرار خـاصّاً بالتّوكيد اللفظيّ، أمّا التّكرير فهو من أنواع الإطناب، وله أغراض أُخرى، مثل: الذّم، المدح، التهويل.[3]

وَجاء هذا الـقول عند أحمـد مطلوب على النقـيض؛ إذ ذهب إلى أنّ التكرار للإطناب، أمّا التّكرير فلأغراض أخرى، يقـول: «التكرار هو الإطناب بالتكرار. . . التّكرير: كرّر الشيء أعاده مرّةً بـعد أخرى. .»،[4] وذهب مذهـبه ـ أو قريبـاً منه ـ مؤلّفـا المعجم المفـصّل في علوم اللغة،[5] ومؤلّفة المعجم المفصّل في علوم البلاغة.[6] مع أنّها ذَكَرَتْ في موضع آخـر من كتابها أنّ التّكرير والتكرار للإطناب.[7]

وعلى الرُّغم من ورود هذا التفريق في غير موضع، إلاّ أنّني أرى أنّهما يعودان إلى معنى اصطلاحيّ واحد، كـما يذهب التهـانويّ: «التّكرير هو ذكر الشيء مرة فـصاعداً بعـد أُخرى، وكذا التكرار»[8] ولم يَرِدْ عند جمهـور العلماء التفريق المذكور، فالـتّكرير والتكرار يختلفان في البناء ولكنّهما واحد في الاصطلاح والمعنى.

---

(١) البغدادي (مـحمّد بن حيدر)، قـانون البلاغة في نقـد النثر والشعر، تحـقيق، د. محسن غـياض عجيل، مـؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، ص٢٤.

(٢) انظر: العلوي، الطراز، ٢/١٧٦.

(٣) انظر: بدوي طبـانة، معـجم البلاغة العـربية، دار المنارة لـلنشر والتـوزيع، جدة، ودار الرفاعي لـلنشر والطبـاعة والتوزيع، الرياض، ط٣، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، ص٥٧٤.

(٤) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغيّة، ٢/٢٣٨.

(٥) انظر: د. محمّد التونجي، راجي الأسمر، المعجم المفصّل في علوم اللغة (الألسنيات)، مراجعة، د. أميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م، ص١٩٩.

(٦) انظر: إنعام الفوّال، المعجم المفصّل في علوم البلاغة، ص٤١٧.

(٧) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٩٦.

(٨) التّهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون، ٣/١٢٣٧.

وقد جاءت عند البلاغيّين مصطلحات كثيرة تعود في إطارها العام إلى معنى التّكرير الاصطلاحيّ من حيث هو ذكر الشيء مرّتَيْن فأكثر، وهذه المصطلحات الكثيرة ـ مثل: الترديد، التطريز، المشاكلة، الترجيع... ـ جاءت من اتّساع البلاغيّين في دراسة التّكرير بأشكاله وفنونه المتعددة، وتقسيماتهم الكثيرة له تبعاً للّفظ، والمعنى، وعَدَدِ المكرّر، وموضعه في الكلام أو في البيت الشعري، إلى غير ذلك.

ومن الجدير بالقول إنّ هذه المصطلحات لم تاتِ عندهم مرادفةً للتّكرير، بل جاءت فنوناً بلاغية مستقلة، قوامُها التّكرير.[1]

وممّا مر يمكن أنْ نخلص إلى ما يلي:

أنّه لا اختلاف في معنى التّكرير الاصطلاحيّ عند البلاغيّين عن سابقيهم، إلاّ أنّ معناه اتّسع كاتّساعه عند علماء القرآن والمفسّرين ـ كما سبقت الإشارة ـ .

وقد حَدّدوه بما يميّزه من غيره من المصطلحات والفنون المشابهة، ونظروا إليه من جانبي اللفظ والمعنى، وتتبعوا أشكاله وصورَه ممّا وَلّد فنوناً ومصطلحات كثيرة، تعتمد على التّكرير اللفظي - في الأغلب - ولكنّهم جعلوها مستقلّة عن هذا الفن، وقَيدوا معناه الاصطلاحيّ بأغراض مختلفة نصوا عليها.

هـ ـ مصطلح التّكرير في فقه اللغة والأدب والفلسفة وغيرها:

ليس من جديد يُذكر فيما يخصّ معنى التّكرير الاصطلاحيّ في كتب فقه اللغة، فقد ورد فيها هذا المصطلح بمعناه الشّائع، وعدّوه من سُنَنِ العرب في كلامها، يقول ابن فارس: «ومن سنن العرب التكرير والإعادة، إرادةَ الإبلاغ بحسب العناية بالأمر»[2] وقد نقل السّيوطي النصّ نفسه في المُزْهر، وزاد عليه: «إرادة الإبلاغ في التنبيه والتحذير».[3]

---

(١) انظر: عز الدين علي السيد، التّكرير بين المثير والتاثير، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م، ص١٩٨.

(٢) أحمد بن فارس، الصاحبيّ، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ص٣٤١.

(٣) السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه، محمّد أحمد جاد المولى، علي محمّد البجاوي، محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١/ ٣٣٢.

والّذي يظهر من أمثلتهم أنّ التّكرير المراد عندهم هو تكرير التراكيب أو النصوص في مواضع مختلفة لتقرير المعنى والتنبيه عليه، مثل:

قَرِّبا مَرْبِطَ النّعامَةِ منيّ لقَحَتْ حَرْبُ وائِلٍ عَنْ حِيالِ

فكرّر قوله: (قرّبا مربط النّعامة منيّ) في رؤوس أبيات كثيرة عناية بالأمر وإرادة الإبلاغ في التنبيه والتحذير.[1]

ولا يختلف معنى التّكرير الاصطلاحيّ عند ابن جنّي عنه عمّا سبق، إلاّ أنّه لم يذكره إلاّ في أثناء التوكيد بنوعيه (تكرير اللفظ وتكرير المعنى).[2]

ولا يختلف معناه - أيضاً - في كتب الأدب عمّا سبق شيئاً، إلاّ أنّ الجاحظ عبّر عنه بِـ (التَّرداد)، والظاهر من كلامه أنّه يريد تكرير النصوص، والقصص، كما في القرآن الكريم، يقول: «... وقد رأينا الله عزّ وجلّ ردّدَ قصة موسى، وهود، وهارون...».[3]

ولا أرى أنّ هناك تغيّراً اعترى معنى التّكرير الاصطلاحيّ في العلوم الأخرى، كالفلسفة والموسيقا، يقول ابن رشد: «فامّا الحدود الّتي تكرّر في المقدمات... وإنما يُحتاج إلى هذا التّكرير لأنه به تكون المقدمة صادقة».[4]

وتحَدثَ الفارابي في حدوده ورسومه عن التّكرير الموسيقي قائلاً: «هو أنّ تكرّر جزءاً واحداً عن أجزاء دور واحد مراراً كثيرة، فيتغيَّر بذلك أشكال الأدوار».[5]

---

(١) انظر: أحمد بن فارس، الصاحبي، ٣٤١، السيوطي، المزهر، ١/ ٣٣٢.

(٢) انظر: ابن جنّي، الخصائص، ٣/ ١٠١.

(٣) الجاحظ (عمرو بن بحر)، البيان والتبين، تحقيق وشرح عبدالسلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت، ١/ ١٠٥.

(٤) ابن رشد، تلخيص منطق ارسطو، تحقيق جيرارجها مي منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٨٢م، ١/ ٢٦٦.

(٥) د. جعفر آل ياسين، الفارابي في حدوده ورسومه، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٥م - ١٤٠٥هـ، ص١٦٠.

٣- مرادفات التّكرير:

أ - (التّكرار) مرادف لغويّ لـ (التّكْرير):

من اللافت للانتباه أنّ لفظة (التّكْرار) -المرادف اللغويّ للفظة التّكرير- قد شاعت في المصنّفات اللغويّة المختلفة على نحوٍ يجعلني أذهب إلى أنّها كانت أكثر استعمالاً من التّكرير لا سيَّما عند غير النُّحاة، مع أنّ لفظة التّكرير هي المصدر القياسيّ للفعل (كرَّر).

ولم يُغفل القدماء هذه المسألة، وما بين اللفظتين من توافق، أو افتراق، بل إنّها من المسائل الّتي اختلف فيها البصريّون والكوفيّون، وكان لكلٍّ منهم مذهب، وفيما يلي التفصيل:

أ - مذهب البصريّين: يكمن مذهبُ البصريّين في هذه المسألة فيما ذهب إليه سيبويه من أنّ (التَّفْعيل) مصدرٌ قياسيّ للصيغة (فعَّل)، أمّا (التَّفْعال) فهو بناء يُراد به التكثير والمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي، وليسَ مصدراً لـ (فعَّل) -كما يذهب الكوفيّون-، يقول: «وأمّا فعَّلت فالمصدر منه على التَّفْعيل»[1] ويقول في موضع آخر: «هذا باب ما تُكثِّر فيه المصدر من فعَلتُ فتلحق الزّوائد وتبنيه بناءً آخر... وذلك قولك في الهذر التَّهذار، وفي اللعب التَّلعاب... وليسَ شيءٌ من هذا مصدرَ فعَّلت».[2]

ب - مذهب الكوفيّين: يذهب الكوفيّون في هذه المسألة إلى أنّ التَّفْعال والتَّفْعيل مصدران لِـ (فعَّل) المزيد بالتضعيف، وأنّ التَّفْعال أصلُه التَّفْعيل الّذي يُفيد التّكثير، قُلِبتْ ياؤه ألفاً، فأصْلُ التكرارِ التّكريرُ.[3]

وبناءً على مذهب البصريّين السابق، يكون التّكرير مصدراً قياسيّاً لـ (كرّر) في حين أنّ التكرار مصدر سماعيّ للثلاثيّ (كرَّ) ـ زيادة على مصادر (كرَّ) القياسيّة ـ[4].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٧٩.

(٢) المصدر السابق نفسه، ٤/ ٨٣، ٨٤.

(٣) انظر: رضي الدين الاستراباذي (محمّد بن الحسن)، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغداديّ، تحقيق وضبط وشرح: محمّد نور الحسن، محمّد الزفزاف، محمّد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ١/ ١٦٧؛ ابن يعيش (يعيش بن علي)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، ٦/ ٥٦؛ الزركشي، البرهان ٣/ ٨؛ ابن سيدة، المخصّص ١٤/ ١٨٩.

(٤) انظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ٢/ ١٢٥. الزمخشري، أساس البلاغة، ص٣٨٩.

ومن الواضح أنّ كلا المذهبين يتّفقان في النّهاية على أنّ كلاً من التّكرار والتّكرير من أصل واحد، وأنّهما يفيدان المبالغة، ولكنّها مستفادةٌ في (التّكرار) من بنائه[1]. وتأتي في (التّكرير) من حيث إنّه مصدر لـ (كرّر) الّذي يفيد المبالغة أيضاً.

ومن هنا يصعب ترجيح أحد اللفظيْن على الآخرفي الاستعمال، إلاّ من جهة أنّ التّكرير قياسيّ، والتّكرار سماعيّ، ولا يعني هذا تميُّزاً للقياسيّ منهما على السماعيّ.

وقد لاح لي وجه آخر في الفرق بينهما، وهو أنّ المعنى المجازيّ (الاصطلاحيّ) أشدُّ التصاقاً بـ (كرّر) من (كرّ)، وقلّما استُعْمِلت إلاّ في معناها المجازيّ، في حين أنّ المعنى اللغويَّ (الحقيقي) أكثرُ التصاقاً بـ (كرّ) منها، وعليه يكون المجاز (الاصطلاح) في لفظة التّكرير سابقاً لمصدريتها، فهو أصل فيها، في حين أنّه مُكْتَسَبٌ في (التّكرار) بعد مصدريّته.

وَذهب مذهب سيبويه السابق ذكرُه آخرون، منهم الرّضي الّذي رجّح قول سيبويه على مذهب الكوفيّين، ذاهباً إلى أنّهم قالوا: التّلعاب ولم يجيء التّلعيب[2]، لكنّه في الوقت نفسه يجد حجّة للكوفيّين في أنّ لهم أنْ يقولوا: إنّ ذلك مما رُفِضَ أصله.[3]

ويذهب القاسم بن المؤدِّب إلى أنّ: «التّفْعال والمفْعَل مصدران يحسنان في كلّ الثلاثي السقيم والصحيح، نحو.. التّذهاب..».[4]

وَوجّه ابنُ يعيش خلاف البصريّين والكوفيّين في هذه المسألة توجيهاً اتفق فيه المذهب الكوفيّ مع البصريّ، إذ قال بعد أنْ ذكر مصادر الأفعال الثلاثيّة الّتي جاءت على (تَفْعال)، مثل: تَهْدار، تَلْعاب، «وقال الكوفيّون التَّفْعال هنا بمنزلة التَّفْعيل، ولا بأس به لأنّ التَّفْعيل مصدر (فَعّل) وهو بناء كثرة فلم يأتوا بلفظه لئلا يُتَوَهَّم أنّه منه»[5] وظاهر توجيه ابن يعيش هذا، أنّ الكوفيّين حملوا التّفْعال (من الثلاثي) على التّفْعيل (من الرباعي) في دلالة كل منهما

---

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ٦/٥٦.

(٢) هذا المذهب في أصله للسيرافي، انظر: سيبويه، الكتاب، ٤/٨٤، حاشية المحقق عبدالسلام هارون.

(٣) انظر: الرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ١/١٦٧.

(٤) القاسم بن المؤدب، دقائق التصريف، تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي، د. حاتم الضامن، د. حسين توراك، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، ص٤٨.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصّل، ٦/٥٦.

على الكثرة والمبالغة، ولكن من طريقين مختلفين ـ كما أشرت سابقاً ـ وليس على أنّهما مصدران لصيغة (فَعَّل)، ومن ثم لا يختلف مذهب الكوفيّين عن مذهب سيبويه ـ على ما هو ظاهر قول ابن يعيش ـ .

ومع أنّ ظاهر عبارة الكوفيّين لا يمنع ما ذهب إليه ابن يعيش، إلاّ أنّه يتراءى لي أنّ الكوفيّين ما أرادوا ذلك من قولهم؛ لأنّهم ـ أولاً ـ لم يَنُصُّوا عليه صراحةً ـ وثانياً ـ أنّ لهم مذهباً معروفاً ومقرراً في هذه المسألة، يمكن حمل عبارتهم السابقة عليه، وهو الأوْلى.

وقد دمج (هنري فليش) المذهبين معاً بقوله: «تَفْعال مصدر فَعَل: تكساب، وأحياناً ياتي مصدراً لفَعّل».[1]

ولا خلاف بين النّحاة في أنّ المصدر هو (تَفْعال) بالفتح، أمّا (تِفْعال) بالكسر فهو اسم، يقول سيبويه: «وأمّا التِّبْيان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة، ولكنّه بُني هذا البناء فلحقته الزيادة كما لحقت رِئْمان..».[2]

وقال أبو سعيد الضرير: قلت لأبي عمرو ما بين تَفْعال وتِفْعال؟ فقال: تِفْعال اسم، وتَفْعال مصدر.[3]

وَاستثنى النّحاة مصدرَيْن، هما: التِّبيان، التِّلقاء، جاءا على (تِفْعال) بالكسر، قال ابن يعيش: «البَيان والتِّبْيان واحد، وكذلك التِّلقاء واللِّقاء واحد، وليس في المصادر (تِفْعال) بكسر التاء إلاّ هذين وما عداهما تَفْعال».[4]

وذهب بعض النّحاة إلى أنّ (التِّبيان) اسمٌ أقيم مقام مصدر (بَيّن)[5] وهم بذلك يُلغون

---

(١) هنري فليش، العربيّة الفصحى نحو بناء لغويّ جديد، تعريب وتحقيق، د. عبدالصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، ط٢، ص١١١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٨٤، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٦/ ٥٦، الرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ١/ ١٦٧. السيوطي، الأشباه والنظائر، ٣/ ٢٦٥.

(٣) انظر: ابن منظور، لسان العرب ٥/ ١٣٥ (كرر)، الزبيدي، تاج العروس، ١٤/ ٢٨ (كرر).

(٤) ابن يعيش، شرح المفصّل، ٦/ ٥٦، وانظر: أبو البقاء الكفوي (أيوب بن موسى)، الكلّيات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع، د. عدنان درويش، محمّد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م. ص٢٥٤.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٨٤، الرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ١/ ١٦٧.

الاستثناء المتقدم.

وصيغة (تِفْعال) ليست شائعة في اللغة، فقد حصر النّحاة ما جاء عليها بستة عشر اسماً فقط، هي:

«التِّبيان، التِّلقاء، تِهْواء، تِبْراك، تِعْشار، تِرْباع، تِمْساح، تِجْفاف، تِمْثال، تمراد، تِلفاق، تِلقام، تِضْراب، تِلعاب، تِقْصار،[1] تِنْبال».[2]

ومما سبق يمكن القول:

١ ـ إنّ لفظيْ التّكرير والتّكرار متفقان في المعنى الاصطلاحيّ إلى حدّ قريب، وفي دلالة كلّ منهما على المبالغة، ولكن من طريقين مختلفين.

٢ ـ يبدو لي أنّ مصطلح التّكرير أكثر تحديداً من مصطلح التّكرار ـ فيما نحن فيه ـ لأنّ المعنى الاصطلاحيّ ملازم للفعل (كرّر)، والتّكريرُ مصدرُه، في حين أنّ الفعل (كرّ) يأتي حقيقة ومجازاً، والتّكرار مصدره، فيكون بذلك أوسع من التّكرير وأقلّ تحديداً.

٣ ـ يكون لفظ (التّكرار) بالفتح وليس بالكسر، بناءً على ما تقدم.

ب ـ مرادفات التّكرير الاصطلاحيّة عند المعجميّين واللغويّين:

جاء في المعاجم وكتب اللغة بعض المصطلحات المرادفة للتّكرير عند تناولها له، يفسّر مصنّفوها التّكرير بتلك المصطلحات غالباً، وأحياناً يستعيضون بها عنه، وهذه المصطلحات هي: الإعادة، والترديد.

أ ـ الإعادة:

أوّل من جاء عنده هذا المصطلح الخليل بن أحمد، في معجمه (العَيْن)؛ إذ استغنى به

---

(١) جاءت في المخصّص (تقضاء) ويبدو أنّ ذلك خطأ مطبعي، والصحيح (تقصار) كما جاء في شرح شافية ابن الحاجب، ١/١٦٨.

(٢) ابن سيدة، المخصّص، ١٤/١٨٩.

عن التّكرير، ولم يَرِدْ هذا الأخير في معجمه المذكور، إذ قال في موضع من مواضع التّكرير: «وإن شاء أعاده مرةً بعد أخرى..»[1] وَفسّر بعض المعجميّين التّكرير بالإعادة، يقول ابن منظور: «وكرّر الشيء.. أعاده مرةً بعد أخرى...»[2] وتبعه في ذلك الفيروز أبادي،[3] والزّبيدي،[4] وغيرهم.[5]

ونَصّ الرُّماني على أنّ مصطلح «مُعاد» من مرادفات «المكرّر» مع مصطلحات أخرى ذكرها: «مُعاد، ومردّد، ومكرّر، ومُثنّى».[6]

ولعلّ السبب في تداخل المصطلحين هو التقارب الشدّيد بين معنييهما اللغويّ، ممّا جعل مصطلح الإعادة مرادفاً رئيساً للتّكرير. جاء في لسان العرب في معنى أعاد: «أبدأ في غزوةٍ وأعاد، أي: غزا مرّةً بعد مرّة»[7] ومن هنا يبدو التداخل إلى حدّ الائتفاق في المعنى، إلاّ أنّ العسكريّ ـ كما تقدّم ـ وضع فرقاً بين الإعادة والتّكرير، يقول فيه: «إنّ التّكرار يقع على إعادة الشيء مَرّةً وعلى إعادته مرّات، والإعادة للمرّة الواحدة، ألا ترى أنّ قول القائل: أعاد فُلان كذا، لا يُفيد إلاّ إعادته مرّة واحدة، وإذا قال: كرّر كذا، كان كلامه مُبهماً لم يُدْرَ أعاده مرتين أم مرّات..»،[8] وقوْل العسكري هذا يفسّر لنا التداخل بين المصطلَحَيْن، وذلك أنّ الغالب في التّكرير أنْ يكون مرّة بعد أخرى، فهو بذلك يُوافق الإعادة، ويُسوِّغ في الوقت نفسه شيوع مصطلح التّكرير بالقياس إلى مصطلح الإعادة، وذلك لشموله واتّساعه، ومطابقته للواقع اللغوي ـ أحياناً ـ إذ قد يرد المكرّر أكثر من مرّتيْن.

وقد سَمّى بعض البلاغيّين التّكرير إذا زاد على المرّة الثانية (كثرة التّكرار)[9]، فهم بذلك

---

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ١/ ٥٥.

(٢) ابن منظور، لسان العرب ٥/ ١٣٥، (كرّر).

(٣) انظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ٢/ ١٢٥ (كرر).

(٤) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ١٤/ ٢٨ (كرر).

(٥) انظر: محمّد رضا، معجم متن اللغة، ٥/ ٤٦، الدكتور إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ط٢، ٢/ ٧٨٢.

(٦) الرّماني (علي بن عيسى)، الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تحقيق ودراسة، د. فتح الله صالح علي المصري، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط٢، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م ص٨٦.

(٧) ابن منظور، لسان العرب، ٣/ ٣١٥ (عَوَد).

(٨) أبو هلال العسكري، الفروق اللغويّة، ص٢٣٠.

(٩) انظر: أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغيّة، ٣/ ١٤٨.

يُساوون بين معنَيْ الإعادة والتّكرير الاصطلاحيّين، كما أنّهم عدّوا «كثرة التّكرار» مصطلحاً قائماً بذاته.

ب ـ التّرديد:

لم يَشِعْ هذا المصطلح في مرادفته للتّكرير شيوعَ مصطلح الإعادة، وأوّل مَنْ جاء عنده هذا المصطلح ـ رديفاً للتّكرير ـ من المعجميّين هو الفارابي في ديوان الأدب، إذ فسّر التّكرير بالترديد ـ كما سبق في مستهلّ هذا الفصل ـ : «وكرّر الحرف أي ردّده»،[1] وتبعه جماعة من أصحاب المعاجم، مثل: ابن فارس[2]، وابن منظور[3]، والزّبيدي.[4]

ولعَلّ الّذي جعلهم يستعملون هذا الرديف هو ما بين معني الرّد والكرّ من تشابه، فالمعنى الجليّ للكرّ هو الرجوع ـ كما تقدّم ـ والرّد في أحد معانيه يعني الرّجوع.[5]

ولعَلّ الّذي جعل التّكرير شائعاً أكثر من الترديد هو خصوصيّة (كرّ) بمعناه أكثر من (رَدّ) الّذي يتجاذبه غيرُ معنى، منها: «رَجْعُ الشيء، صَرْفُه، وردّ عليه الشيء إذا لم يقبله».[6]

يتبيّن لنا ممّا سبق أنّ المعجميّين قد استعملوا بعض المرادفات لمصطلح التّكرير، مثل: الإعادة، والتّرديد، ولا يعني هذا إهمالهم لهذا المصطلح ـ باستثناء الخليل كما أشرت ـ وإنّما جاءت هذه المصطلحات مفسّرةً للتّكرير، وموضّحة لمعناه عند إيرادهم له.

جـ ـ مرادفات التّكرير عند النُّحاة:

تطالعنا في المصنفات النّحويّة طائفة من مرادفات مصطلح التّكرير، شاع استعمال بعضها، وبعضها الآخر قلّ استعماله، وذلك على حسب القُرْب والبُعْد من معنى التّكرير، ومن هذه المرادفات: الإعادة، والتثنية، والترجيع، والرّد، والتشديد.

---

(١) الفارابي، ديوان الأدب، ٣/ ١٢٣.

(٢) انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٥/ ١٢٦ (كر).

(٣) انظر: ابن منظور، لسان العرب ٣/ ١٧٢، (ردد).

(٤) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ١٤/ ٢٨ (كرّر).

(٥) انظر: ابن منظور، لسان العرب ٣/ ١٧٢، (ردّد).

(٦) المصدر السابق نفسه.

أ ـ الإعادة:

سبقت الإشارة إلى هذا المصطلح، ووقفت عنده بما يُغني عن إعادته، وأهمّ ما يُزاد هنا على ما ذُكر هناك، هو أنّ مصطلح الإعادة مرادف شائع للتّكرير عند النحويّين، كما هو الحال عند المعجميّين، وقد شاع في كثير من مؤلّفاتهم على نحوٍ بيّن، إذ يتردّد هذا المصطلح بكثرة في كتاب سيبويه مرادفاً للتّكرير، ومغنياً عنه في أغلب الأحيان مثل: «وتقول: لا رجلَ ولا امرأة فيها، فتعيد (لا) الأولى».[1]

والأمر نفسه عند الفرّاء،[2] والمبرّد،[3] ويبدو من بعض استعمالات الفرّاء وظاهر عباراته أنّه استعمل الإعادة لأنّ التّكرير صار له مفهوم مستقلّ عنده، سواء أكان المراد به البدل أم غير ذلك -كما مرّ-، يقول في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[4]، «أي وهو محرّم عليكم، يريد إخراجهم محرّم عليكم، ثم أعاد الاخراج مرةً أخرى تكريراً على هو...».[5]

فذِكْرُ الإعادة كما في النصّ المتقدم وما يُشابهُه يوميء إلى هذا الفرق الذي هو بين التّكرير بمعنى الإعادة، والتّكرير باستعماله الخاصّ عند الفرّاء.

وكَثُرَ دوران هذا المصطلح في مؤلّفات النّحو، لا سيَّما بعد أنْ درج في استعمال الأعلام المتقدّمين.[6]

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢/٢٨٦، وانظر ايضاً، ١/١٥٢، ٤٣١، ٢/٢٩٥.

(٢) انظر: الفرّاء، معاني القرآن، ١/٣٣، ٢/٢٣٤.

(٣) انظر: المبرّد، المقتضَب، ٢/١٣٢.

(٤) البقرة، ٨٥.

(٥) الفرّاء، معاني القرآن، ١/٥٠.

(٦) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، ١/٧، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، حققه وقدم له وعلق عليه، د. رمضان عبدالتواب، د. محمّد فهمي حجازي، د. محمّد هاشم عبدالدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م، ١/٦٣ (الجزء الثاني تحقيق رمضان عبدالتواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م)؛ ابن السّراج، الأصول، ١/٣١٣، ابن الحاجب (عثمان بن عمر)، الأمالي النحويّة، تحقيق هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ١/٤٢.

ب ـ التثنية:

جاءَ في لسان العرب: «ثنيْتُ الشَّيءَ ثَنْياً: عطفته، وإذا فعل الرّجل أمراً ثم ضَمّ إليه أمراً آخر، قيل: ثنىّ بالأمر الثاني يعني تثنية.. وقال أبو سعيد: لسنا نُنكر أنّ الثّني إعادة الشيء مرةً بعد مرّة».[1] ومن معاني التثنية اصطلاحاً: «أن يفوز قِدْحُ رجل منهم فينجو ويغنم فيطلب إليهم أنْ يعيدوه على خِطارٍ».[2]

يتضح مما تقدّم أنّ هناك صلةً بين معنيَيْ التثنية والتكرير أجازت لبعض النُّحاة الأوائل أنْ يستعملوا مصطلح التثنية رديفاً للتكرير، وأوّل من استخدمه هو سيبويه، كقوله: «هذا باب ما يُثنّى فيه المستقرّ توكيداً.. وذلك قولك فيها زيدٌ قائماً فيها..»[3] وفسّر السّيرافي التثنية عند سيبويه بالتكرير: «جعل سيبويه تثنية الظروف وهي تكريرها..».[4]

وتبع سيبويه المبرّدُ في استعمال مصطلح التّثنية رديفاً للتكرير[5]، وتبعهم أيضاً آخرون.[6]

ولم يَشع هذا المصطلح شيوعَ مصطلح التكرير، لا عند سيبويه والمبرّد، ولا عند غيرهم من النّحاة التالين، ويبدو لي أنّ معنى التثنية كالإعادة يقتصر على مرّة بعد أخرى فقط، وعلى ذلك يكون التكرير أشمل.

جـ ـ الترجيع:

جاء هذا المصطلح عند المبرّد ـ في وصفه لحرف الرّاء ـ رديفاً للتكرير، إذ يقول: «ومنها الرّاء وهي شديدة ولكنّها حرف ترجيع، فإنما يجري فيها الصوت لما فيها من التكرير»[7] ولم يرد هذا المصطلح عنده في غير هذا الموضع، ولا عند غيره من النّحاة، فيما أعلم. ولعلّ

---

(١) ابن منظور، لسان العرب ١٤/ ١١٥، (ثَنَيَ).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢/ ١٢٥.

(٤) المصدر السابق نفسه، ٢/ ١٢٥، (حاشية المحقق فيما ينقله عن السيرافي).

(٥) انظر: المبرد، المقتضب، ٤/ ٣١٧.

(٦) انظر: ابن السراج، الأصول، ١/ ٣٩٤، الأخفش (سعيد بن مسعدة)، معاني القرآن، دراسة وتحقيق د. عبدالأمير محمّد امين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ١/ ٢٣٥.

(٧) المبرد، المقتضب، ١/ ٣٣٢.

الّذي دعاه إلى استعمال هذا المصطلح هو أنّه يصف صوتاً (حرف الرّاء) والترجيع وصف من الأوصاف الّتي تُطلق على الأصوات إذا رُدِّدت وتُرنم بها، يقول ابن منظور: «ورجّع الرّجل وترجّع: ردّد صوته في قراءَة أو أذان أو غناء أو زَمْر أو غير ذلك مما يُترنم به»[1] «وترجيع الصوت ترديده في الحلق».[2]

إلاّ أنّ مصطلح الترجيع تجاوز هذا المدلول إلى مدلول يقرب من التّكرير؛ إذ جاء أنّ «الترجيع في الأذان: أنْ يكرّر قوله أشهد أنْ لا إله إلاّ الله وأشهد أنّ محمداً رسول الله»[3] ورجّع الوشم والكتابة ردّد خطوطهما، وترجيعها أنْ يُعاد على السّواد مرّةً بعد أخرى.[4] ولعَلّ هذا التداخل هو الّذي جعل المبرّد يستعمله رديفاً للتّكرير فيما سبق، ولا يخفى أنّ معنى الترجيع هذا يقترب من معنى الإعادة والترديد، لكنه في الأغلب يرتبط بإعادة الأصوات والترنيم أكثر من غيرها، الأمر الّذي يمكن أنْ يكون سبباً في عدم شيوعه.

د ـ الرّد:

أوّل من ورد عنده هذا المصطلح هو المبرّد،[5] وجاء عنده بصيغة الفعل عند قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾[6] يقول: «فلمّا تباعد (مخرَجون) عن (أنّ) ردّها توكيداً».[7] وقد جاء للرّد معانٍ كثيرة في لسان العرب، لعَلّ أقربها إلى مصطلح التّكرير هو: «الرَّدَّة: العَطْفَة عليهم، والرَّغبة فيهم، ورجل مِرَدّ: كثير الرّد والكَرّ»،[8] وعليه تكون كلمة الرّد قريبة المعنى من الكَرّ، ومرادفة له، وقد استعملها من استعملها على أنّها مرادفة للكَرّ في المعنى اللّغويّ، لا رديفاً اصطلاحيّاً للتّكرير، لأنّ معنى (ردّ) اللغوي

---

(١) ابن منظور، لسان العرب ٨/ ١١٤، (رَجَعَ).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه.

(٥) جاء عند سيبويه مصطلح (الترديد)، (الكتاب ٤/ ٣٤٣)، وقد سبقت مناقشة هذا المصطلح عند المعجميّين، مما يغني عن إعادته هنا. وتبعه الأخفش في استعمال هذا المصطلح (معاني القرآن، ١/ ٣١٧).

(٦) المؤمنون ٣٥.

(٧) المبرّد، المقتضب، ٢/ ٣٥٥.

(٨) ابن منظور، لسان العرب ٣/ ١٧٢، (ردَدَ).

يُشابه تماماً معنى (كَرَّ)، وهو ما يفسّر كثرة ورودها بصيغة الفعل كما سبق.

وتبع المبرّدُ الفرّاءَ في استعمال هذا المصطلح بصيغته الفعليّة أيضاً[1]، وَجَمَعَ ردَّ وكَرَّ في نصٍّ واحد: «... فإنّ معنى غير معنى إلاّ، فلذلك رُدَّت عليها (ولا).. فإذا كانت غير بمعنى (سوى) لم يجز أنّ تكُرّ عليها (لا)..».[2]

وقد ورد عنده أيضاً بصيغة اسم المفعول: «.. جاز أنّ يكون مردوداً بالخفض على قوله....»،[3] ويُقال إنّ (المردود) هنا من المصادر الواردة على مفعول كمَخْلوف ومعقول.[4]

وجاء هذا المصطلح عند السيرافي بصيغة (التَّفْعال) أي: التَّرْداد.[5] وجاء عند السيوطيّ بصيغته الفعليّة وبمعناه اللغويّ المجرد موضّحاً به التّكرير الّذي في عطف البيان، يقول: «... تكرار للأوّل لزيادة بيان فكأنّك رَدَدته على نفسه».[6]

والذي أخلص إليه أنّ هذا المصطلح لم يُستعمل مرادفاً رئيساً للتّكرير، وإنّما تناثر بصيغته الفعليّة في مصنفات من ذكروه ليحلّ محلّ الفعل (كَرَّ) أحياناً، ويوضّحه أحياناً أخرى.

هـ- التشديد:

جاء هذا المصطلح في قلّة من المصنفات النّحوية مرادفاً للتّكرير الخاصّ بالتّوكيد، ولم يُستعمل فيما عداه من طرق التّوكيد الأخرى؛ وأوّل من استعمله الفرّاء، وجاء عنده بمعنى التّوكيد، إذ قال عند وقوفه على البيتين:

---

(١) انظر: الفرّاء، معاني القرآن، ١/ ٢.

(٢) المصدر السابق نفسه، ١/ ٤٢٧.

(٣) المصدر السابق نفسه، ١/ ٤٢٧.

(٤) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ٨/ ٨٨.

(٥) انظر: السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١/ ٩٣.

(٦) السّيوطي، همع الهوامع، ٢/ ١٩٠.

أفـــاطِمُ إنيٌ هالكٌ فتثبتي ولا تجـــزعي كـــلُّ النـــساء يئيمُ

ولا أُنْبَانْ بانّ وجهك شائهُ خموشٌ وإن كان الحميمُ الحميمُ[1]

«فرفعهما، وإنما رفع الحميم الثاني لأنه تشديد للأوّل».[2]

وورد هذا المصطلح عند الزّجاجيّ أيضاً بالمعنى المتقدّم: «قام قام، ضرب ضرب، فيكون الفعل تشديداً وتوكيداً»[3] ونقله ابن منظور في لسان العرب باستعماله نفسه.[4]

مما سبق يمكن القول: إنّه قد كثرت مرادفات التّكرير عند النّحاة، وذلك نحو: الإعادة، التّثنية، التّرجيع، الرّد، والتّشديد.

وكان مصطلح (الإعادة) أكثرها شيوعاً، ولعلّ مردّ كثرة المرادفات عند النُّحاة هو أنّ مصطلح التّكرير لم يكن مختصاً بظاهرة بعينها، كما أنّ كثرتها قد تُشير إلى كثرة مسائل ظاهرة التّكرير وشيوعها في اللّغة.

---

(١) انظر: الفرّاء، معاني القرآن، ١/ ١٨٥.

(٢) المصدر السابق نفسه، ١/ ١٨٦.

(٣) الزّجاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص٦١.

(٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب ١٤/ ١١٥، (ثني).

د ـ مرادفات التّكرير في كتب التفسير وعلوم القُرآن:

تدور مرادفات عدة للتّكرير في مصنّفات التفسير وعلوم القرآن، اقتفى مصنّفوها في بعضها أثر النُّحاة، نحو: الرّد، والتّرداد، والتثنية، والإعادة، واختصّ بعضُها الآخر بهذا المجال كمصطلح (المتشابه). وفيما يلي أبرز مرادفات التّكرير في كتب التفسير وعلوم القرآن:

أ ـ الإعادة:

سبق الكلام على هذا المصطلح عند المعجميّين والنُّحاة ولا يختلف الأمر فيه كثيراً عند المفسّرين، وأصحاب كتب علوم القرآن، قال أبو حيان: «... وقد تقدّم تفصيل هاتين الجملتين... فأغنى ذلك عن إعادته»،[1] وقال الزركشي عند حديثه عن الآية: ﴿فِيهَا أَنْهارٌ مِن مَّآءٍ غَيْرِ ءاسِنٍ وأَنْهَارٌ مِن لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُه وأَنْهَارٌ مِن خَمْرٍ...﴾،[2] «فأعاد ذكر الأنهار مع كلّ صنف...».[3]

ويبدو لي أنّ الزركشي لم يكن يفرّق بين الإعادة والتّكرير بما مرّ ذكرُه، وهو أنّ الإعادة أنّ تذكر الشيء مرتين، أما التّكرير فذكره أكثر من ذلك، ونصّه السابق خيرُ دليل على ذلك، إذ ذُكرت كلمة (الأنهار) أكثر من مرتين، وذكرَ معها الإعادة.

وعلى هذا النّحو يكثر ورود هذا الرديف في مصنفات التفسير وعلوم القرآن.[4]

ب ـ الرّد:

لا يختلف هذا المصطلح في استعماله هنا عن استعماله عند النحويّين في شيء، جاء في الدّر المصون: «وكرّر القصص والمواعظ بألفاظ لا تخلق على كثرة الرّد».[5]

جـ ـ التَّرْداد:

الترداد مرادف لغوي للترديد والقول في هذه المسألة لا يختلف عنه فيما سبق من علاقة

---

(١) أبو حيّان، البحر المحيط، ٢/١٢٢.

(٢) سورة محمّد ﷺ آية ١٥.

(٣) الزركشي، البرهان، ٣/٣٢.

(٤) انظر: مكيّ بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ١/٣٧.

(٥) السمين الحلبي، الدر المصون، ١/٣.

التّكرير بالتّكرار، ومن أمثلة استعماله مرادفاً للتّكرير قول أبي حيان: «تضمنت نَهْيَ الله تعالى عبادَه عن ابتذال اسمه تعالى، وجعله كثير التَّرداد على ألسنتهم».[1] وقد ورد فعل الترديد (ردّدَ) عند الزركشي مفسّراً به الفعل (كرّ): «كرَّرَ إذا ردّدَ وأعاد».[2]

د ـ المتشابه:

من القضايا الكبيرة التي أثارها المفسرون وعلماء القرآن قضيّة المُحكَم والمتشابِه، وقد كثرت الأقوال في معنى كُلٍ منهما،[3] وذكر بعضُهم ـ فيما ذكر ـ «أنّ المُحكَم ما لم تتكرّر ألفاظه، والمتشابه ما تكرّرت»،[4] أي أنّ المتشابه ما تكرّرت التراكيب فيه على نحو تتشابه فيه فيما بينها.

ولم يُستعمل هذا المصطلح ـ كغيره من المصطلحات ـ توضيحاً للتّكرير، أو بدلاً منه في بعض المواضع، وإنما جاء في أحد معانيه بمعنى المكرّر، الأمر الذي دعاني إلى أن أجعله مع المرادفات.

هـ ـ التّثنية:

استعمل المفسّرون مصطلح التثنية مثل استعمال النُّحاة له-كما سبق-، وجاء في حاشية الكشّاف أن: «المثاني جمع مُثَنًّى على صيغة المفعول من التثنية بمعنى مردّد ومكرّر، ويجوز أنْ يكون جمع مَثْنى (مَفْعل) من التثنية بمعنى التّكرير والإعادة. وقال المثاني من التّثنية وهي التّكرير».[5]

وذكر أبو حيان معنيَيْ مصطلح التَّثنية: تثنية يُراد بها التّكرير، وتثنية يُراد بها شفع الواحد.[6]

ومما مرّ يتبيّن لنا أنّه قد كثرت المرادفات للتّكرير في كتب التفسير وعلوم القرآن، وذلك مثل: «الإعادة، الرّد، الترداد، المتشابه، التثنية».

وما ذكرته عند النُّحاة من أسباب كثرة المرادفات قد يصح هنا، إلاّ أنّ بعض المصطلحات (كالمتشابه) يُعد مرادفاً مُحْدَثاً على ما تقدّم عند النُّحاة، ولا يخفى أنّ النصَّ القرآنيَّ الكريمَ هو الذي أبرز هذا المصطلح.

---

(١) أبو حيّان، البحر المحيط، ٢/ ٢٠٤.

(٢) الزركشي، البرهان، ٣/ ٨.

(٣) انظر: السيوطي، الإتقان، ٢/ ٢، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ٤/ ١٧٨.

(٤) أبو حيّان، البحر المحيط، ٢/ ٣٨١، السيوطي، الإتقان، ٢/ ٢.

(٥) الزمخشري، الكشاف، ١/ ٢٤، (حاشية السيد الشريف (علي بن محمّد) الحسيني الجرجاني).

(٦) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ٢/ ١٩٣.

هـ ـ مرادفات التّكرير عند البلاغيّين:

نظر البلاغيّون إلى التّكرير في النصوص على أنّه ظاهرة أسلوبيّة، بلاغية[1]، وانصبّ حديثهم على بيان أغراضه المختلفة، وتوسعوا في دراسته حتى مضوا يرصدون كلّ صورة من صُوَرِه الّتي يعتمد أغلبها على كَيْفِيَّة ترتيب الألفاظ المكرّرة في التركيب، والنّظام الّذي تأتي عليه، فصاروا يطلقون على كل صورة من هذه الصور اسماً بلاغيّاً، حتى كَثُرت المصطلحات كَثْرَةَ الزخرفات اللفظيّة الّتي عمادُها التّكرير. ولم تكن هذه المصطلحات مرادفةً للتّكرير وإنّما كانت فنوناً مستقلّةً بذاتها.

وأمعن البلاغيّون في رَصْد هذه الصور اللفظية المحضة ـ غالباً ـ حتى عدوا فنوناً بديعيّة مثل الجناس من صور التّكرير هذه ومصطلحاته، وصار البديع البلاغيّ من المظّان الخصبة لهذه المصطلحات، نحو: الجناس، تشابه الأطراف، التصدير، الترديد، التذييل، التعطف، المشاكلة، الإرصاد أو التسهيم، التطريز، التوشيع... الخ.[2]

ولهذه المصطلحات معانٍ خاصة في البلاغة على الرُّغم من ورود بعضها في علوم لغوية أخرى، كالنّحو، والمعاجم، فالتّرديد في البلاغة غير التّرديد عند النُّحاة والمعجميّين، إذ هو عند النُّحاة ـ كما مرّ ـ بمعنى مصطلح التّكرير العام تماماً، لكنّه عند البلاغيّين: «أن يعلقّ المتكلّم لفظة من الكلام بمعنى ثم يردّها بعينها بمعنى آخر، كقوله سبحانه: ﴿حَتّى يُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللهِ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[3]»[4] وذلك من حيث تكرير لفظ الجلالة، والقول

---

(١) انظر: عز الدين علي السيد، التّكرير بين المثير والتاثير، ص٨٦.

(٢) انظر في هذه الفنون: ابن أبي الاصبع، تحرير التحبير، ابن حجّة الحموي، خزانة الأدب، ابن رشيق القيرواني (الحسن بن رشيق)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمّد قرقزان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م؛ السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن)، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان وبهامشه شرح العالم العلاّمة الشيخ أحمد الدمنهوري المسمى(حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون) لسيدي عبدالرحمن الأخضري، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ابن معصوم، أنوار الربيع في أنواع البديع، أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها؛ أبو هلال العسكري (الحسن بن عبدالله)، الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق وضبط د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٤م؛ عز الدين علي السيد، التّكرير بين المثير والتاثير.

(٣) الأنعام ١٢٤.

(٤) ابن ابي الاصبع، تحرير التحبير، ٢/ ٣٢٥، ابن رشيق، العمدة، ١/ ٥٦٦.

نفسه في المصطلحات المشتركة الأخرى كالترجيع وغيره.

ولن أفصّل الحديث في هذه المصطلحات، ومعانيها، وأمثلتها؛ لسببين:

أ ـ أنها ليست من مرادفات التّكرير بالمعنى الدقيق للترادف، وإنما هي صور جزئيّة للتّكرير بمعناه العام، تعتمد على ترتيب الألفاظ، وطريقة بنائها في التركيب، وهي عند البلاغيّين فنون بلاغيّة مستقلة بذاتها.

ب ـ أنّها لاقت عناية ودراسة مستفيضة من القدماء والمحدَثين بكلّ دقة وتفصيل، فلا حاجة لإعادة القول فيها ومَظانُّها متيسَّرةٌ.[1]

وبَعْدُ:

فيمكنني أن أخْلُصَ - ممّا تقدّم كلّه - إلى القَوْل: إنّ معنى التكرير الاصطلاحيّ الذي ساعتمده في هذا البحث وأجعله نَصْبَ عَيْنَيَّ هو إعادة أيّ عنصر لغويّ (اسم، فعل، حرف معنى) وذكرُه مرّةً ثانيةً أو أكثر في التركيب الواحد. والتركيب هو مجموعة الكلمات - جملة أو أكثر - الّتي تؤديّ معنىً متّصلاً.

وقد تكون إعادة العنصر بلفظه أو بمعناه أو بهما معاً، ويبدو لي أنّه لا يتحقّق التكرير، إلاّ بإعادة المعنى، أمّا اللفظ فقد يُكرَّر في غير معناه، كما في بعض الفنون البلاغيّة - كالجناس[2] مثلاً -، ممّا يَعْني أنّ التكرير في هذا البحث سيكون له شكلان: أولهما: إعادة اللفظ بمعناه، وثانيهما: إعادة المعنى بغير لفظه الأوّل.

---

(١) انظر: ما تقدم في هامش رقم (٢) (الصفحة السابقة).

(٢) لا أعُدُّ لفظ (السّاعة) في قوله تعالى: ﴿ويَوْمَ تَقُومُ السّاعةُ يُقسِمُ المجرمونَ مَا لَبِثوا غيْرَ ساعةٍ﴾(الروم ٥٥) تكريراً؛ لأنّ معنى الأولى غير الثانية على الرغم من أن اللفظ واحد، وهذا باب واسع يدخل فيه المشترك اللفظيّ، والمجاز، وبعض الفنون الأخرى.

الفصل الثاني

التكرير في المصنفات القديمة

يتناول هذا الفصل مواقف القدماء من التكرير: ظاهرةً ومسائل. وقد كانت لي فيه جولةٌ مع القدماء، نحويّين، ومفسّرين، وعلماء قرآن، وبلاغيّين، وأدباء، تلمَّسْتُ فيه معالم ظاهرة التكرير عندهم ومواقفهم منها، وكنتُ حريصاً على الإلمام بأكثر التفصيلات فيها عندهم، وسيجد القارىء الكريم حَشْداً من آرائهم، ومسائلهم فيها، لا يخلو من التكرير - أحياناً - الذي تستدعيه طبيعة تقسيم الفَصْل، وكان غرضي من هذا أن أُبَيّنَ -ما استطعت- ما وصلوا إليه فيها، وأظهرَ جهودَهم فيها.

وتجاوزتُ في عَرْض آرائهم ومواقفهم موضوعَ بحثي، وهو (التكرير داخل التراكيب) إلى التكرير العامّ أو التكرير الأسلوبيّ (تكرير الجمل، والعبارات، والقصص، والمواعظ) ولا أعُدُّ هذا تجاوزاً في هذا الفَصْل بالذّات، لأنه فَصْلٌ وصفيّ -إن جاز التعبير- يستعرض ظاهرةً لها أكثرُ من جانب، فكان عليَّ أن أشير إلى الجوانب الأخرى التي وقفوا عندها، إذ إن وقوفهم هذا عند جانب من جوانبها يُعَدُّ مَوْقفاً لهم من هذه الظاهرة بعامّة.

وقسَّمْتُ هذا الفَصْل أربعة أقسام على حسب طوائف الدّارسين: نحويّين، ومفسّرين، وعلماء قرآن، (وبلاغيّين ونقاد وأدباء)، وكنتُ أسير مع كل طائفة زمنيّاً، وأسند الآراء والإشارات إلى منْ وردت عنده أوّل مرة -في حدود علمي- وأشيرُ إليها سريعاً، أو أدعها إن تكرّرت من دون زيادة عند لاحقيه.

١- التكرير في مصنّفات النّحو

لا نجد في المصنّفات النّحويّة المختلفة مَنْ خَصَّ ظاهرة التكرير بفَصْل، أو باب، ولا مَنْ وَقفَ عندها وِقْفةً مستقلّةً، عدا ما تناثرَ من إشاراتهم إليها تناثُرَ مسائلها في مصنّفاتهم، لا يجمعها نظم، ولا يوحدّها باب أو فصل، ولعَلَّ مرجع ذلك إلى أن الجانب الذي شاع من ظاهرة التكرير هو الجانب البلاغيّ (الأسلوبيّ)، بفضل العلوم التي قامت حَوْل القرآن الكريم، وكون التكرير سمةً بارزةً في أسلوبه، وهو ما صرف النُّحاة عن تناول التكرير قضيّةً أو ظاهرةً، لكنّ ذلك لم يمنعهم -في الوقت نفسه- من تداول مسائلها التي تبرز في أبواب النّحو من حين لآخر. وساحاول فيما يأتي رصدَ مواقف النُّحاة من ظاهرة التكرير من خلال ما تناثر في مؤلفاتهم من مسائلها واستقصاءَها.

ليس من الحقائق الجديدة القول: إنّ أوّل مُصَنَّفٍ نحويّ وَصَلَ إلينا -على الصحيح- هو الكتاب لسيبويه، ومنه ننفذ إلى نحو الخليل، شيخ سيبويه، والرافد الأغزر لعلمه وآرائه، ولعَلَّ أقدمَ إشارة إلى التكرير تطالعنا عند سيبويه مَنْسوبةٌ إلى الخليل بن أحمد في مسالة مَهْما، حيث يقول: «وسألتُ الخليل عن مَهْما، فقال: هي ما أُدْخِلتْ معها ما لغواً، بمنزلتها مع متى إذا قلت متى ما تاتني آتك، . . . ولكنهم استقبحوا أن يكرّروا لفظاً واحداً فيقولوا: ما ما فابدلوا الهاء من الألف التي في الأولى. . .»[1].

وليس وجه الشاهد في لفظة (مَهْما) من حيث بنيتها؛ لأنها مسالة تقع خارج هذا البحث، وإنّما وجههُ في رأي الخليل المذكور، وكيف أنّ العرب استقبحت التكرير (لفظيّاً على الأقل) في كلمتين متجاورتين -على اعتبار صحة مذهبه- وعمدتْ إلى تغيير إحداهما نفوراً من التكرير.

وأوّل مسالة من مسائل التكرير تطالعنا عند سيبويه جاءت في باب ما الحجازيّة، وهي مسالة تكرير الاسم، وعدم الاستغناء عنه بالضمير إذا كان الكلامُ جملةً واحدةً. وقد برزت من خلال استعراض سيبويه لِصُوَرِ العطف على خبر (ما) الحجازيّة وأشكاله، ويمكن تلخيص هذه الصُّور على النَّحو التالي:[2]

---

(١) سيبويه، الكتاب ٣/٥٩، ٦٠.

(٢) انظر: المصدر السابق نفسه ١/٦١، ٦٢، (بتصرف).

١- ما زيْدٌ كريماً ولا عاقلاً أبوه.

٢- ما زيدٌ ذاهباً ولا كريمٌ أبوه.

٣- ما زيدٌ ذاهباً ولا عاقلٌ عمرو.

٤- ما زيدٌ ذاهباً ولا محسنٌ زيْدٌ

٥- ما زيدٌ ذاهباً ولا محسناً زيدٌ

إذ يجوز نَصْب الخبر المعطوف في الأولى (عاقلاً)؛ لأنّه يمكن أن يَحُلَّ محل المعطوف عليه ويستقيم الكلام، فيقدّر: ما زيْدٌ عاقلاً أبوه، وذلك أن الضمير في (كريماً) يعود على زيد، والاسم الظاهر المرفوع بـ (عاقلاً) مضاف إلى ضمير زيد أيْضاً، فالكلام جملة واحدة وعُطِفتْ فيه كلمةٌ على أخرى.

أمّا الحالة الثانية فيجوز فيها رفع الخبر المعطوف؛ لأنّ الكلام الثاني مستأنفٌ.

وفي الحالة الثالثة يجب رفع الصفة المعطوفة حتّى يستقيم الكلام؛ لأنّ الضمير في (ذاهباً) غير المُظْهَر في (عاقل)، فلا يجوز أن تحلّ (عاقل) محل (ذاهباً) (ما زيْدٌ عاقلاً عمروٌ)، ومن ثَمَّ فالكلام جملتان، الثانية منهما مستأنفة غيْرَ مرتبطةٍ بالأولى، ولا يجوز النّصب في الخبر المعطوف من هذا الوجه، ولا من ناحية (ما)؛ لتقدم الخبر.

وفي الحالة الرابعة، الرّفع أجود من النّصب، حتّى يصبح الكلام جملتين، ويكون تكرير الاسم الظاهر في جملتين، وليس في واحدة؛ لأنّ تكريره في الجملة الواحدة وعدم الاستغناء عنه بالضمير يُخالف وجه الكلام وسُنَنِه، مع أنّ بعض الشواهد قد جاءَت على ذلك كما سيأتي، وهو ما تمثله الحالة الخامسة، إذ يجوز عطف الخبر مع إظهار الاسم وعدم الاستغناء عنه بالضمير، وممّا جاء من الشواهد على ذلك -وعُدَّ ضرورةً-:

لا أرَى الموْتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ ... نغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفقِيرا[1]

وقول الآخر:

إذا الوحشُ ضمَّ الوحشَ في ظُلَلاتِها ... سواقِطُ من حَرٍّ وقد كان أظْهَرا[2]

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب ١/ ٦٢.

(٢) انظر: المصدر السابق نفسه ١/ ٦٣.

ويكمن تكرير الاسم وعدم الاستغناء عنه بالضمير في الصورتين (٤، ٥) حيث وقف سيبويه عند مسألة تكرير الظاهر مكان المضمَر، ولم يرَ فيه بأساً إن كان الكلام جملتين، مثل الحالة (٤)، ولم يَعُدَّ ذلك من أصول الكلام، وإنّما جعله وَجْهاً ضعيفاً إذا كان في جملة واحدة، مثل الحالة (٥) مع إيراده بعض الشّواهد عليه كما مرّ.

ويُشير سيبويه في موضع آخر[١] إلى استغناء الكلام عن تكرير بعض عناصره ببعضها الآخر، ويُعزّز ذلك وضوح المعنى فيها، وذلك نحو: ما كُلُّ سَوْداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شَحمةً أو شحمةٌ على العطف والاستئناف، والتقدير: وما كُلُّ بيضاءَ شحمةً. . .الخ، فاستُغْنِيَ عن تكرير (تُثنية) كُلّ؛ لذكرك إيّاه في أوّل الكلام، ولقلّة التباسه على المُخاطَب.[٢]

ومن المسائل التي أشار إليها سيبويه تكرير الظرف في الجملة، لغرض التوكيد، وعقد لذلك باباً سمّاه: باب ما يُثنّى فيه المستقر توكيداً، وذلك قولك: فيها زيْدٌ قائمٌ فيها.[٣] ويحمل سيبويه هذا التكرير على التوكيد اللفظيّ، إذ يقول: ومثله في التوكيد والتثنية: لقيتُ عمراً عمْراً.[٤]

ومن مسائل التكرير التي وقف عندها أيْضاً مسألة تكرير الاسم في الإضافة في باب النّداء، نحو:

يا زيْدَ زيْدَ اليَعْمَلات الذُّبَلِ (تُطاوِلَ اللّيلُ عليكَ فانزِلِ)[٥]

إذ يذهب سيبويه إلى أن زيداً الثاني توكيد للأوّل، وتكرير له.[٦] وخرّج نَصْب الأوّل على أنّهم تركوه على ما كان عليه لو لم يكرّروا، وكان أصله الإضافة، فلمّا كُرّر توكيداً بقي على حاله. ويقول السّيرافي شارحاً مذهب سيبويه هذا: «فزيدٌ الأوّل هو المضاف إلى عمرو. . . والثاني هو توكيد للأوّل، وتكرير له، ولا تأثير له في المضاف إليه».[٧]

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب ١/ ٦٥.

(٢) انظر: المصدر السابق نفسه ١/ ٦٦.

(٣) انظر: المصدر السابق نفسه ٢/ ١٢٥.

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه.

(٥) انظر: المصدر السابق نفسه (وما بين القوسيْن تتمة من حاشية المحقّق) ٢/ ٢٠٦.

(٦) انظر: المصدر السابق نفسه.

(٧) جاء قول السيرافي هذا في حاشية عبدالسّلام محمد هارون محقق كتاب سيبويه(انظر: الكتاب ٢/ ٢٠٦).

ومن المسائل التي وقف عندها تكرير (لا)،[1] وبعضُ صُوَرِ التكرير التي لا يمكن إدراجها ضمن أيٍّ من الأبواب النَّحويّة، نحو قوله: «أنت أنتَ، تكرّرها كما تقول للرجل: أنت وتسكتُ».[2]

ومن المسائل التي وقف عندها أيضاً تكرير المستثنى، نحو: ما أتاني إلاّ زيْدٌ إلاّ عمراً،[3] ولم يُجز سيبويه الرّفع في عمرو من قِبَل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى، لأنك لا تريد أن تخرج الأوّل من شيءٍ تُدخل فيه الآخر.

وَحمل سيبويه التكرير على التوكيد في كثير من المسائل؛ لكون التوكيد من أكثر أغراض التكرير دوراناً، حتى صار يستعيض أحياناً بمصطلح التكرير عن التوكيد أو يجعله مرادفاً له في المسائل التي يكون غرض التكرير فيها التوكيد، كقوله: «. . . مررت بزيْدٍ ابن عمرو، إذا لم تجعل الابن وصفاً ولكنك تجعله بدلاً أو تكريراً كأجمعين»[4]، وقوله أيضاً: «. . . وكما أنّ كلهم وأجمعين لا يُكرّران على نكرة»[5] أي لا يؤكّدان نكرة فكأنه يريد: كرّرتُ الكلامَ بمعنى أكّدتُهُ.

أما الفرّاء في مصنّفه (معاني القرآن) فيشير في مقدّمته إلى أنّ من شأن العرب الإيجاز وتقليل الكثير إذا عُرفَ معناه.[6] وهذه إشارة تتضمّن فيما تتضمّن مَوْقفاً من التكرير الذي يكون أحياناً مقابلاً للإيجاز، وأنّ اللغة تميل إلى الإيجاز إذا لم يستدع المعنى تطويلاً وتكريراً.

وفي ظِلِّ ذلك، نجد الفرّاء يقف عند دخول الباء على المفعول به، ومعاقبتها لألف التعدية، ففي قوله تعالى ﴿ولو شاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهم﴾[7]، يقول: «المعنى والله أعلم: ولو شاء الله لأذهبَ سَمْعَهم» ويتابع قوله: «ومن شأن العرب أن تقول: أذهبت بصره بالألف - إذا أسقطوا الباء، فإذا أظهروا الباء أسقطوا الألف من أذهبت».[8] بمعنى أنهم لا يجمعون

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب ٢/ ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠١.

(٢) المصدر السابق نفسه ٢/ ٣٦٠.

(٣) انظر: المصدر السابق نفسه ٢/ ٣٣٨.

(٤) المصدر السابق نفسه ٣/ ٥٠٨.

(٥) المصدر السابق نفسه ٢/ ٣٩٦.

(٦) انظر: الفرّاء، معاني القرآن ١/ ٢.

(٧) البقرة ٢٠.

(٨) الفرّاء، معاني القرآن ١/ ١٩.

(يكرّرون) بين أدائيْ تعدية. ووردت الشّواهد على الجمع بينهما، نحو: ﴿تُنبت بالدهن﴾،[1] وذكرَ الفَرّاءُ عدم محبته ذلك؛ لقلّته.[2] وهو موقف صريح منه في هذه المسألة.

والفَرّاء ممّن يقول بالترادف، ولا ينكره في العربيّة - والترادف يُعَدُّ شكلاً من أشكال التكرير في المعنى - إذ يقول: «إنّ العرب لتجمع بين الحرفين وإنّهما لواحد إذا اختلف لفظاهما، كما قال عَدِيّ بن زيد:

وقدّمتِ الأديمَ لِراهِشَيْهِ وَأَلْفَى قَوْلَها كَذِباً وَمَيْناً [3]

وقولهم: بُعْداً وسُحْقاً، والبعد والسُّحق واحد».[4]

ويرى الفَرّاء أنَّ ممّا يُسوّغ التكريرَ داخل التركيب الفَصْلَ بيْن المكرَّريْن، نحو قوله تعالى ﴿وهو مُحَرَّمٌ عليكم إخْراجُهم﴾[5]، على اعتبار (هو) ضمير الإخراج المقدّم في قوله تعالى ﴿وتُخْرِجونَ فَريقاً مِنْكُم منْ دِيارِهِم﴾[6]، يقول الفَرّاء: «يريد: إخراجُهم مُحَرَّمٌ عليكم، ثم أعاد الإخراج مرّةً أخرى، تكريراً على (هو) لَمّا حالَ بين الإخراج وبين (هو) كلام».[7]

وتبرز هنا مسألةٌ نابعةٌ من المصطلح الكوفيّ (التكرير)، إذ يكاد النُّحاة ولا سيَّما المتأخرون أن يُجمعوا على أن المراد بذلك البدلُ، وقد عَدَّ كثيرٌ منهم أنَّ المُراد بلفظ (التكرير) في المسألة المتقدمة البدلُ.[8] ولا يَعني هذا -فيما أرى- أنّه حيْثما جاء (التكرير) عند الفَرّاء يكون المُراد به البدل، وقد أشرتُ في الفصْل السّابق إلى أن التكرير -عند الفَرّاء- أوسعُ استعمالاً من البدل، لأنّ كلَّ تكرير بدلٌ وليسَ العكسُ، وممّا يؤيّد ذلك، مذهبه في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ بالآخِرَةِ هُم كَافِرون﴾،[9] إذ قال: «العرب لا تجمعُ اسمَيْن قد كُنّيَ عنهما

---

(١) المؤمنون ٢٠.

(٢) انظر: الفرّاء، معاني القرآن ١/ ١٩.

(٣) ديوان عدي بن زيْد العِبادي، حققه وجمعه: محمد جبّار المعَيْبد، وزارة الثقافة والإرشاد، سلسلة كتب التراث (٢)، شركة دار الجمهورية - بغداد ١٩٦٥م، ص١٨٣.

(٤) الفرّاء، معاني القرآن ١/ ٣٧.

(٥) البقرة ٨٥.

(٦) البقرة ٨٥.

(٧) الفرّاء، معاني القرآن ١/ ٥٠.

(٨) انظر: السّمين الحلبي، الدر المصون ١/ ٤٨٤ وما بعدها.

(٩) هود ١٩.

ليس بينهما شيءٌ إلاّ أن ينووا التكرير وإفهام المتكلم، فإذا أرادوا ذلك قالوا: أنتَ أنتَ فعلت...»،[1] إذ لا يستقيم تفسير التكرير الوارد في عبارته هذه على البدل، أو أنّه يريد ذلك، بل إنّه يريد بالتكرير -هنا- معناه الاصطلاحي العامّ.

كما أنّه يقول في موضع آخر مشيراً إلى تكرير العبارة والجملة، وأنّ الغرض من ذلك -أحياناً- التغليظ والتخويف، وذلك عند قوله تعالى: ﴿كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُون، ثُمّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُون﴾[2] : «الكلمة قد تكرّرها العرب على التغليظ والتخويف وهذا من ذاك».[3]

ومن المسائل التي أشار إليها الفرّاء، استغناءُ التركيب ببعض عناصره عن بعضها الآخر كراهة تكريرها، كقوله تعالى: ﴿في أيِّ صورةٍ ما شاءَ ركّبَك﴾[4] والمعنى -والله أعلم- في أيِّ صورة ما شاء أن يركّبك ركّبك وكذلك الجزاء كله.[5]

ومثله: ﴿ولا تُلبِسوا الحقَّ بالباطلِ وتكتُموا الحقَّ﴾[6] «إن شئت جعلت (وتكتموا) في موضع جزم، تريد به: ولا تلبسوا الحق بالباطل، ولا تكتموا الحق، فتلقي (لا) لمجيئها في أوّل الكلام».[7]

أمّا المبّرد فإنه قفا أثر سيبويه، وأشارَ إلى كثيرٍ من المسائلَ التي أشارَ إليها، وذلك كتكرير (لا) في الكلام المنفي، نحو: لا يقم زيْدٌ ويقعد عبدالله، إذ يقول: «وهو بإعادتك (لا) أوضح، وذلك لأنك إذا قلت: لا يقم زيدٌ ولا يقعد عبدالله تبيّنَ لك أنّك قد نهيت كل واحد منهما على حياله».[8]

وقد عقدَ باباً لـ (إنّ) المكرّرة، نحو: علمتُ أنَّ زيْداً -إذا أتاك- أنّه سيكرمك. وجعل الغرض من تكريرها التوكيد، كما كُرِّرَ الضمير في قوله تعالى: ﴿وهم بالآخرة هم كافرون﴾[9]. [10]

---

(١) الفرّاء، معاني القرآن ٢/ ٤٥.

(٢) التكاثر ٣ ، ٤.

(٣) الفرّاء، معاني القرآن ٣/ ٢٨٧.

(٤) الانفطار ٨.

(٥) انظر: الفرّاء، معاني القرآن ١/ ٢٠٤.

(٦) البقرة ٤٢.

(٧) الفرّاء، معاني القرآن ١/ ٣٣.

(٨) المبرّد، المقتضب ٢/ ١٣٢.

(٩) هود ١٩.

(١٠) انظر: المبرّد، المقتضب ٢/ ٣٥٤.

ووقف عند مسألة تكرير (إمّا) بالكسر، نحو: ﴿إمّا العَذابَ وإمّا السّاعة﴾[1] وقال: «فإذا ذكرت (إمّا) فلا بُدَّ من تكريرها، وإذا ذكرت المفتوحة فانت مخيّر».[2]

ولا نجد لثعلب وقفة مستقلة على هذه الظاهرة، وإنّما تطالعنا إشارات عابرة ومتناثرة لمسائلها عنده، ففي قوله تعالى: ﴿فذلك يومئذٍ يومٌ عَسيرٌ﴾[3] يقول: «(ويَوْمٌ عسير) ترجمة يومئذٍ»[4]، والترجمة والتكرير من تسميات الكوفيين للبدل.[5] ولعلّه يذهب إلى أن التكرير إذا كان على مستوى الجملة، فإنَّ الغرض منه التوكيد، نحو: ﴿فإنَّ مع العُسْرِ يُسراً إنّ مَعَ العُسْرِ يُسْراً﴾[6]، ويذهب إلى أنّ الأصل أن يظهر العدد مع المعدود، حتى في حالة المثنى، فالأصل أن يُقال: عندي درهمان اثنان، وخالف الأخفش في أنّ (اثنان)توكيد.[7] ويبدو لي أنّ حذف العدد الذي أشار إليه إنّما هو تخفّف من التكرير، إذ أغنت صيغة الكلمة (في المثنى) عن ذكر العدد.

أمّا الأخفش (سعيد بن مسعدة) فقد كانت إشاراته إلى مسائل التكرير قليلة، ومختَصَرةً، في مصنّفه (معاني القرآن)، وكان أحياناً يَعْرض المسألة دون أن يناقشها أو يُظهر موقفه منها، وكأنَّ غرضه من ذلك بيان أنّ هذا الأسلوب وتلك المسألة ممّا درجَ في الاستعمال اللغويّ، فمن ذلك وقوفه عند قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوّاً للهِ وملائِكَتِهِ ورُسُلِه... فإنّ الله عدوٌ للكافرين﴾،[8] «فأظهر اسم الله وقد ذكره في أوّل الكلام»،[9] ويستشهد الأخفش على ذلك بقول الشاعر:

لَيْتَ الغُرابَ غَداةَ يَنْعَبُ دائِباً كان الغُرابُ مُقَطَّعَ الأوْداج [9]

---

(١) مريم ٧٥.

(٢) المبرّد، المقتضب ٣/ ٢٨.

(٣) المدثر ٩.

(٤) ثعلب(أحمد بن يحيى) مجالس ثعلب،شرح وتحقيق عبدالسلام هارون،دار المعارف بمصر ط٢، ص٢٠.

(٥) انظر: حمدي محمود جبالي، في مصطلح النّحو الكوفي -تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً. رسالة ماجستير، إشراف د. محي الدين رمضان، جامعة اليرموك ١٩٨٢، ص٧٨.

(٦) الشرح، ٥، ٦.

(٧) انظر: ثعلب، مجالس ثعلب ٥٨٤.

(٨) البقرة ٩٨.

(٩) الأخفش، معاني القرآن ١/ ٣٢٦.

حيث أعاد ذكرَ الغُراب ظاهراً. ومن ذلك أيْضاً حديثه عن (إمّا) التي تُكرَّرُ مَرّتَيْن، نحو قوله ﴿إنّا هَدَيْنَاهُ السّبيلَ إمّا شاكراً وإمّا كفورا﴾[1] ومقارنتها بِـ (أمّا) مفتوحة الألف التي تستغني عن التثنية (التكرير).[2]

ومما يتراءى لي أن الأخفش يَعُدّ التوكيد الغرض الأكثر شيوعاً للتكرير، ففي قوله تعالى ﴿ها أنتم هؤلاء﴾،[3] يقول: «ردّد التنبيه توكيداً».[4] وفي قوله تعالى: ﴿إنّي رأيْتُ أحدَ عشرَ كوكباً والشّمسَ والقمرَ رأيتهم لي ساجدين﴾،[5] يقول: «فكرّر الفعل، وقد يُستغنى بأحدهما، وهذا على لغة الذين قالوا: ضربتُ زيْداً ضربته، وهو توكيد».[6]

وفي تعليقه على قراءة ابن مسعود[7]: (تسْعٌ وتسعون نعجةً أنْثى)،[8] يقول: «وذلك أنّ الكلام يؤكّد بما يُستغنى عنه، كما قال: ﴿فسَجَدَ الملائكةُ كلُّهم أجْمَعون﴾[9]. وقد يُستغنى بأحدهما، ولكن تكرير الكلام كأنّه أوجبُ».[10]

أمّا الزّجاج فعلى الرغم من منهجه البديع في معالجة إعراب القرآن، وإفراده باباً منفصلاً لكلّ قضيّة من قضاياه اللّغوية، إلاّ أنه لم يَختص ظاهرة التكرير ببابٍ من الأبواب التسعين التي اشتمل عليها كتابه المنسوب إليه (إعراب القرآن)، وقد تناثرت بعض مسائل التكرير في كتابه، منها: أنّه خالف النُّحاة في عدّهم (أنّ) الثانية في نحو: ﴿كُتبَ عَلَيْه أنّهُ مَنْ تَوَلاه فأنَّهُ يُضِلُّهُ﴾[11] تكريراً أو بدلاً من الأولى. إذ يقول: «وذلك أنّ (مَنْ) لا يخلو من أن تكون للجزاء الجازم الذي اللفظ عليه، أو تكون موصولة، فلا يجوز أن يُقدّر التكريرُ مع الموصولة؛ لأنّه لو كانت موصولة لبقي المبتدأ بلا خبر، ولا يجُوز ذلك في الجزاء الجازم؛ لأن الشرط

---

(١) الانسان ٣.

(٢) انظر: الأخفش، معاني القرآن ١/ ٢٣٤، ٢٣٥.

(٣) آل عمران ٦٦.

(٤) الأخفش، معاني القرآن ١/ ٣١٧.

(٥) يوسف ٤.

(٦) الأخفش، معاني القرآن ٢/ ٥٨٧.

(٧) انظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن - من كتاب البديع لابن خالويه، عُني بنشره: ج. برجشتراسر، دار الهجرة، ص١٣٠.

(٨) ص٢٣.

(٦) الحجر ٣٠.

(١٠) الأخفش، معاني القرآن ١/ ٣٥٦.

(١١) الحج ٤.

يبقى بلا جزاء، فإذا لم يجز ذلك، ثبت أنّه على ما ذكرنا. على أنّ ثبات الفاء في قوله (فانّ له) يمنع من أن يكون بدلاً، ألا ترى أنّه لا يكون بين البدل والمبدل منه الفاء العاطفة ولا التي للجزاء».[1]

ومن المسائل التي جاءت عنده، قوله في باب «ما جاء في التنزيل عقيب اسمين كُنّيَ عن أحدهما اكتفاءً بذكره عن صاحبه... فمن ذلك، قوله تعالى: ﴿واستعينوا بالصّبر والصّلاة وإنّها لكبيرةٌ..﴾[2] ولم يقل: وإنّهما اكتفاءً بذكر الصّلاة عن ذكر الصّبر».[3] ولعَلَّ الدّاعي للحذف هنا هو تجنب التكرير ووضوح المعنى.

أمّا ابن السرّاج، فقد وقف عند التكرير وقفات متناثرة، ومختلفة الأغراض، فهو يلجُ إليه من خلال حديثه عن التوكيد، ويَقْسِمُه إلى قسمين: ضربٌ يكرّرُ فيه الاسمُ بلفظِه، وضربٌ يُعاد بمعناه، ومن ثَمّ ذكر تكرير الحروف (حروف المعاني) نحو: فيك زيْدٌ راغبٌ فيك، وتكرير الجُمَل.[4] ثم يُشير إلى أنّ كثيراً من حروف المعاني يُغني عن تكرير الكلام، نحو قوله: «فإذا قلت: لعمروٌ منطلقٌ أغنت اللام بتأكيدها عن إعادتك الكلام... ألا ترى أنّ الواو العاطفة في قولك: قام زيدٌ وعمرو، لولاها لاحتجت إلى أن تقول: قام زيدٌ قام عمرو».[5]

ولعَلَّ ابن السّراج ممن يَرَوْن أن الغرض الشّائع للتكرير هو التوكيد، وذلك لإشارته إلى هذه المسألة في غير موضع، منها: أنّه يَعْرض للتكرير من خلال التّوكيد كما مرّ، وقوله: «وإذا قلت: نِعْمَ الرجلُ رَجُلاً زيدٌ، فقولك رجلاً توكيد؛ لأنّه مُستغنىً عنه بذكر الرّجل أوّلاً»[6]. وذهابه مذهب سيبويه في تكرير الظرف، نحو: (في الدّار عبدُالله قائماً فيها، فتعيد فيها توكيداً)[7]. ووقف عند مسائل أُخرى وردت عند سابقيه ولا سيّما سيبويه، نحو (تكرير لا).[8]

---

(١) الزّجاج، (ابي إسحق إبراهيم بن السري)، إعراب القرآن المنسوب إلى الزّجاج، تحقيق ودراسة: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني - بيروت ط٣ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. ٢/٥٨٣، ٥٨٤.

(٢) البقرة ٤٥.

(٣) الزجّاج، إعراب القرآن ٢/٦٠٩.

(٤) انظر: ابن السرّاج، الأصول ٢/١٩، ٢٠.

(٥) المصدر السابق نفسه ١/٦١.

(٦) المصدر السابق نفسه ١/١١٢.

(٧) المصدر السابق نفسه ١/٢٠٦.

(٨) انظر: المصدر السابق نفسه ١/٣٩٢.

وللنحّاس غيرُ مُؤلَّف مطبوع، منها ما هو في الشّواهد النحوية، ومنها ما هو في إعراب القرآن، ومنها ما هو في القطع والائتناف في القرآن الكريم، ونجد عنده بعض مسائل التكرير مبثوثةً هنا وهناك، ولا نجد له وقفةً خاصة مع هذه الظاهرة. وقد أشار إلى أنّ تكرير الاسم الظاهر مكان المضمَر (وهو جزء من ظاهرة التكرير) «لم يذكره أحدٌ في كتابٍ تمامٍ ولكنّها مستخرجة على أصول النحويّين».[1] ومن مسائل التكرير التي وقف عندها: أنّ الغرض من إعادة الاسم، نحو: ﴿إنْ كُنتُمْ تُحِبُّون اللهَ فاتّبعوني يُحْبِبْكُم اللهُ﴾[2] هو التفخيم والتعظيم.[3] ويذهب إلى أنّ اختلاف اللفظ سن مسوّغات التكرير، ففي الشاهد:

أمَرْتُك الخَيْرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ به فقد تَرَكتُك ذا مالٍ وذا نَشَبِ

يقول: «والنّشب أيْضاً من المال إلاّ أنّه لما اختلف اللفظ كرّر».[4] وكذلك طول الكلام، ففي قوله تعالى: ﴿لاَ تَحْسَبَنَّ الذين يَفْرَحونَ . . . فلا تَحْسَبَنَّهُم بمفازَةٍ من العذاب. .﴾[5] يقول: «كَرَّر لطول الكلام ليُعلم أنّه يُراد الأوّل»،[6] وذهب في قوله تعالى: ﴿إنّي رأيتُ أحدَ عشرَ . . . رأيْتُهم﴾[7] إلى أنّ التكرير للتوكيد[8]، كما ذهب الأخفشُ من قبل. وقد كان في (إعراب القرآن) يتحاشى كثيراً القَوْل بالتكرير، وكأنّي به يريد أن ينفي عن القرآن هذه السِّمة، ففي قوله تعالى: ﴿تُلقُونَ إليْهم بالمَوَدَّة. . . تُسِرُّونَ إليهم بالمَوَدّةِ﴾[9] يقول النّحاس: «تُسِرُّون مثل تُلقون»[10] ولم يصرّح بلفظ التكرير كما صرّح به غيره.[11]

---

(١) النحّاس (أحمد بن محمد)، كتاب القطع والائتناف، تحقيق: أحمد خطاب العمر، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف - إحياء التراث الاسلامي، ط١، ١٣٩٨ - ١٩٧٨م. ص١٢٥.

(٢) آل عمران ٣١.

(٣) انظر: النّحاس، القطع والائتناف ١٢٥.

(٤) النحّاس، شرح أبيات سيبويه، ص٤٢.

(٥) آل عمران ١٨٨.

(٦) النحّاس (أحمد بن محمد)، إعراب القرآن، ١/ ٤٢٥.

(٧) يوسف ٤.

(٨) انظر: النحّاس، إعراب القرآن ٢/ ٣١٣.

(٩) الممتحنة ١.

(١٠) النّحاس، إعراب القرآن ٤/ ٤١١.

(١١) انظر: العكبري (عبدالله بن الحسين)، التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط٢ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. ٢/ ٢١٧.

وكان يُغْفل المسائلَ الّتي يكون التكريرُ فيها بيِّناً -أحياناً- في مصنَّفه (إعراب القرآن)، وذلك مثل سورة الشرح[1] والواقعة[2] إذْ لم يقف عند التكرير الظاهر في بعض آياتهما بوضوح.

ويقف الزَّجاجيّ عند بعض مسائل التكرير، سواء أكانت في المصير إلى التكرير أم في التخلص منه، ومن هذه المسائل وقوفه عند المصدر، وأنّه لا فائدة فيه أكثر مما في الفعل، «فقولنا: قام زيدٌ قياماً كأنّه يقول: قام قام، ولكنّهم استقبحوا تكرير الفعل بلفظه وصيغته فبدّلوا أحد اللفظين مصدراً ليكون أحسن».[3]

ويذهب إلى أن التثنية إنما هي اختصار لتكرير الاسم، «. . . وذلك قولك رجل ورجل ثم تقول رجلان. . . فيكون ذلك أخصر من تكرير الاسم».[4]

ومن المسائل الّتي أوردها، وتعدُّ شاهداً على التخلّص من التكرير - وإن لم يصرّح بذلك- حذف الموصول، وترك الصلة الّتي هي موضع الفائدة، وذلك نحو: «الذي قام وقعد زيْدٌ، ومعناه: الذي قام والذي قعد زيد، ومثله في كتاب الله عزّ وجلّ قوله: ﴿إنّ المصَّدِّقين والمصدِّقات وأقرضوا اللهَ قرْضاً حَسناً﴾[5] ومعناه والذين أقرضوا».[6]

أمّا أبو علي الفارسي فلا نجد له وقفات خاصّة بهذه الظاهرة، وإنما تناثرت بعض مسائلها في مؤلفاته، وهي تلك المسائل الّتي مرّ ذكرها عند سابقيه. وله فضل توضيح بعض تلك المسائل وتجليتها، ففي مسألة تكرير (لا) في قولنا: مررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ، يقول: «قالوا لا يجوز إلاّ أن تكرّرها مرّتيْن؛ لأنّه نفي لقولك: مررت برجلٍ إمّا قائمٍ وإمّا قاعدٍ، فلمّا أردت نفي ذلك المعنى لم يكن إلاّ مكرّراً، كما لم يكن الايجاب في (إمّا) إلاّ مكرّراً».[7]

---

(١) انظر: النحّاس، إعراب القرآن ٥/٢٥٣.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه ٤/٣٢٣.

(٣) الزّجاجي، الإيضاح في علل النّحو ص٦١.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص١٢١.

(٥) الحديد ١٨.

(٦) الزّجاجي، مجالس العلماء ص١٤٣.

(٧) الفارسي (الحسن بن أحمد) المسائل المنثورة، تحقيق: مصطفى الحديدي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ص١٠٤.

والفارسي مِمّن يقول بالترادف في اللغة، ويرى أنّ الداعيَ له هو الاتّساع فيها، وتأكيد المعاني، وتجنب تكرير الألفاظ أنفسها في الوقت نفسه، فيقول: «اعلم أنّ اختلاف اللفظين لاختلاف المعنَيَيْن هو الوجه والقياس. . . واختلاف اللفظين والمعنى واحد (حَسَنٌ) بعد الحاجة إلى التوسّع بالألفاظ. . . وأيْضاً إذا أراد التأكيد قال: قعدَ وجلسَ، فتكون المخالفة بين الألفاظ أسهل من إعادتها أنفسها وتكريرها. . .».[1] وذهبَ إبراهيم أنيس إلى أنّه ينكر الترادف[2]، والنصّ المتقدّم يثبت غير ذلك.

أمّا ابن جنّي فلم يدع هذه الظاهرة تمضي دون أن تكون له وقفة معها، ولكنّه لم يختصّها بمكان، وإنّما وقف عندها في أثناء حديثه عن الإيجاز، والإطالة، إذ ذكر الإيجاز، ومن ثَمَّ الاحتياط، مُفْرِداً له باباً، وهو جزء من الإطالة، والتكرير أحد أشكال الاحتياط، فقال: «هذا مع أنّهم في بعض الأحوال قد يُمَكِّنونَ ويَحْتاطونَ. . . وذلك في التوكيد، نحو: جاء القومُ أجمعونَ أكتعون أبصعون أبتعون، وقد قال جرير:

تزَوَّدْ مثلَ زادِ أبِيكَ فِينا فنِعْمَ الزّادُ زادُ أبيك زاداً [3]

فزادَ الزّادَ في آخر البيت توكيداً لا غير»[4]، وقسَّمَ التوكيد إلى ضربين:

١- تكرير الأوّل بلفظه، ٢- تكرير الثاني بمعناه.[5]

والاحتياط لا يقتصر على التوكيد بل يتعدّاه إلى مسائل، منها:

أ - تكرير حروف المعاني، نحو:

وما إنْ طبُّنا جُبْنٌ ولكن (منايانا ودولة آخرينا)[6]

«فجمعَ بين (ما) و (إن) وكلاهما لمعنى النفي».[7]

---

(١) الفارسي، المسائل المشكلة (البغداديّات)، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبدالله السّنكاوي، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الكتاب الحادي والخمسون. ص٥٣٣.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس، في اللهجات العربيّة، مكتبة الأنجلو المصريّة- القاهرة ط٦، ص١٧٥.

(٣) شرح ديوان جرير، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي، الشركة العالميّة للكتاب، ط٢ ص١٦٠.

(٤) ابن جنّي، الخصائص ١/ ٨٣.

(٥) المصدر السابق نفسه ٣/ ١٠١.

(٦) انظر: المصدر السابق نفسه ٣/ ١١٠ (وما بين الحاصرتين تتمة في الحاشية)

(٧) المصدر السابق نفسه ٣/ ١١٠.

ب - إعادة العامل في العطف والبدل.[1] وغيرها من المسائل.

ثم يذكر أنّ العرب إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ومن مظاهر ذلك أنّهم عندما اضطرّوا إلى الإطالة والتأكيد، فقالوا: «أجمعون، أكتعون، أبصعون... لم يعيدوا (أجمعون) ألبتة، فيكرروها فيقولوا: أجمعون، أجمعون... فعدلوا عن إعادة جميع الحروف إلى البعض، تحامياً -مع الإطالة- لتكرير الحروف كلّها».[2]

ويذهب أيْضاً إلى أنَّ العرب يستثقلون تكرير الألفاظ: «..حتى إنَّهم لا يتعاطونه (التكرير) إلاّ فيما يتناهى عنايتهم به، فيجعلون ما ظهر من تجشّمهم إيّاه دلالة على قوّة مراعاتهم له».[3]

ويشير إلى مسألة هامّة في هذا المجال، وهي أن كثرة الحذوف والاكتفاء بالقليل عن الكثير، كالواحد من الجماعة، من مظاهر ميلهم إلى الإيجاز، وعدم رغبتهم في الإكثار،[4] والتكرير شكل منه. ولعَلَّ هذا التعليل لكثيرٍ من أشكال الحذف تجَنُّباً للتكرير لم يرد عند غيره من متقدميه.

ومن المسائل الّتي يقف عندها -أيضاً- ما يُسمّيه (التطوع المشامّ للتوكيد)، وهو كلمات تُذكَر في العبارة، وتكون زائدة على المعنى المراد، نحو قوله تعالى: ﴿إلهين اثنين﴾[5] وقوله تعالى: ﴿فإذا نُفخَ في الصورِ نَفْخَةٌ واحدةٌ﴾[6] وقولهم: مضى أمس الدّابر. ومن ذلك أيْضاً الحال المؤكّدة كقوله:

كفى بالنّأيِ من أسماءَ كافي (وليْسَ لنأيِها إذ طال شافي)[7]

«لأنه إذا كفى فهو كافٍ لا محالة».[8]

---

(١) انظر: ابن جنيّ، الخصائص ١/١١٣.

(٢) المصدر السابق نفسه ١/ ٨٤ (وجاءت فيكرروها كما هي).

(٣) ابن جنّي (عثمان بن جنّي)، المحتَسَب في تبيين شواذّ القراءات والإيضاح عنها، بتحقيق علي النجدي ناصف، د. عبدالحليم النجّار و د. عبدالفتاح اسماعيل الشلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي (الكتاب التاسع)، الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة. ١٣٨٦هـ. ١/٣٠١.

(٤) انظر: ابن جنّي، الخصائص ١/٨٧.

(٥) النحل ٥١.

(٦) الحاقة ١٣.

(٧) انظر: ابن جنّي، الخصائص ٢/٢٦٩. (اورد ابن جني الشطر الأول فقط وروايته (كاف) والشطر الثاني تكملة الشاهد كما جاء في خزانة الأدب (٤/ ٤٤٠)، وأشار إلى اختلاف روايات الشطر الثاني،وأشار إلى أن (كافي) لغة في المنصوب (كافياً).

(٨) المصدر السابق نفسه.

فهذه ألفاظ زائدة عن حاجة التركيب؛ لأنّه سبق ما يُشير إليها، وجاءت مفيدةً التوكيد، ولم تأتِ بألفاظ التوكيد الشائعة، لذلك سمّاها تطوعاً مشَامّاً للتوكيد. ويذهب في أمثلة أخرى إلى أنّ هذا الزّائد قد يُفيد فائدةً لا تكون بدونه، كقوله سبحانه: ﴿ولا طائرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْه﴾[1] فـ (بجناحيه) مفيد وإن كان مفهوماً أن الطائر يطير بجناحيه «وذلك أنّه قد يُقال في المثل: طاروا علاهن فَشُل علاها، وقال آخر: وطرت بالرَّحل... فيكون قوله تعالى: (يَطيرُ بجناحَيْه) مفيداً، أي ليس الغرضُ تشبيهه بالطائر ذي الجناحين، بل هو الطائر بجناحيه ألبتة...».[2]

وقد استقبح ابن جنّي المُظهَر المُعاد بغير لفظه «وإنّما سبيله أن يأتي مضمَراً، نحو: زيدٌ مررت به، فإن لم يأتِ مضمراً وجاء مُظهراً فأجود ذلك أن يُعاد لفظ الأوّل ألبتَّة... كقول الله سبحانه: ﴿الحاقة * ما الحاقة﴾[3]»[4] وبناءً عليه استقبح قول الشاعر:

إذا المرءُ لم يَخْشَ الكريهَةَ أوْشَكَتْ حبالُ الهُوَيْنى بالفتى أن تُقَطَّعا[4]

أما الأنباريّ فيحصر التكرير بالتوكيد مغفلاً الجوانب الأخرى للظاهرة، إذ يقول: «من مذاهب العرب أن يُؤكّد اللفظ بتكريره، فيقولون: لقيت زيْداً زيْداً، فيكون المكرّر توكيداً للأوّل»، ويقول أيْضاً «... عُلِمَ أن التكرير للتوكيد لا يُنكر في كلامهم».[5]

وتَبِعَ ابنُ الحاجب مَنْ تقدَّمه، في كثير من المسائل الّتي من الممكن إخضاعها للتكرير، ولم تكن له وقفة خاصة مع هذه الظاهرة. ومن الإشارات الجديدة الواردة عنده قوله: «إنّ العرب تكرّر الشيء مرتين، فيستوعب تفصيل جميع جنسه، باعتبار المعنى الّذي دلّ عليه اللفظ المكرّر... وذلك نحو: بيّنت له حسابه باباً باباً».[6]

---

(١) الأنعام ٣٨.

(٢) ابن جنّي، الخصائص٢/ ٢٧١.

(٣) الحاقة ١، ٢.

(٤) ابن جنّي، الخصائص٣/ ٥٥. (وجاء البيت في خزانة الأدب (١/ ٣٨٦): إذا المرءُ لم يَخْشَ ... البيت).

(٥) الأنباري (عبدالرحمن بن محمد)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريين والكوفيين. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي ١/ ٢٦٠.

(٦) ابن الحاجب (عثمان بن عمر) الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق وتقديم د. موسى نباي العليلي، وزارة الأوقاف - إحياء التراث الإسلامي (الكتاب الخمسون) الجمهورية العراقية، بغداد، ١/ ٣٤٠.

وأشار ابن مالك إلى التكرير في أثناء حديثه عن التوكيد، وقال: «تَعُمّ إعادة اللفظ اسماً كان، معرفة كان أو نكرةً أو فعلاً أو حرفاً متّصلاً أو منفصلاً، وإعادة المركّب جملة كان أو غير جملة».[1] وهذه من الإشارات القليلة إلى شمولية التكرير في الصِّيَغ المختلفة، وأنّه ليس مقتصراً على صيغة بعينها.

ويذهب الرّضي في شرح الكافية إلى أنّ إسناد الفعل إلى ضمير المثنّى أو الجمع (في بعض المواضع) يُؤَوَّل بتكرير ذلك الفعل، نحو قوله تعالى: « ﴿رَبِّ ارجعون﴾[2]، على تأويل أرجعني أرجعني أرجعني، وقول الحجّاج: يا حرسي، اضربا عنقه، أي: اضرب اضرب...».[3]

وقد وجّه ابن هشام بعض المسائل على كراهة التكرير اللفظي، وتجنبه، نحو قوله تعالى: ﴿آتَيْناهُ رَحْمَةً مِن عندنا وعلّمْناهُ من لَدُنّا عِلْما﴾[4] قال: «ولو جيءِ بعند فيهما أو بلدُن لصَحّ ولكن تُرك دفعاً للتكرار»،[5] وفي الوقت نفسه يرى أنّ تباعد المكرّرات ممّا يُحَسِّن ورودها، قال: «وإنّما حَسُن تكرار لدى في ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِم﴾[6] لتباعد ما بينهما».[7]

ومنع الأزهريّ إضافة (اثنان واثنتان) إلى ضمير التثنية، قال: «فلا يُقال: جاء الرجلان اثناهما... لأن ضمير التثنية نص في الاثنين، فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه»[8] ولعَلّ هذه المسألة مما يمكن حمله على التكرير، إذ إنّ سبب المنع فيها هو التكرير الذي لا فائدة فيه.

---

(١) ابن مالك (محمد بن عبدالله)، شرح التسهيل، تحقيق د. عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ٣/ ٣٠١ (على هذا النّحو جاءَت هذه العبارة عنده).

(٢) المؤمنون ٩٩.

(٣) ابن الحاجب (عثمان بن عمر)، الكافية في النّحو، شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، دار الكتب (العلمية) بيروت - لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ١/ ١٥.

(٤) الكهف ٦٥.

(٥) ابن هشام (عبدالله جمال الدين بن يوسف)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ١/ ١٥٦.

(٦) آل عمران ٤٤، والآية بكاملها ﴿... وما كُنْتَ لَدَيْهِم إذ يُلقونَ أقلامَهُمْ أيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وما كنتَ لَدَيْهِمْ إذ يَخْتَصِمون﴾.

(٧) ابن هشام، مُغني اللبيب ١/ ١٥٦.

(٨) الأزهري، شرح التصريح، ١/ ٦٨.

وقد أفرد السيوطي باباً لِ (الاختصار) في مصنّفه الأشباه والنظائر، لعلّه استغنى به عن أن يختصَّ ظاهرة التكرير بوقفة مستقلّة في مصنفه المذكور؛ إذ وقف عند كثير من الظواهر فيه، مغفلاً ظاهرة التكرير بنصّها الصريح.

وقد تضمّن باب الاختصار كثيراً من مسائل التكرير ووجوهه، أبرزها: أنّ الضمائر وُضعت لأنّها أخصر من الظّواهر، وحروف العطف أغنت عن تكرير العامل. والتثنية والجمع أغنيا عن العطف وتكرير المعطوفات.[1]

ومن مظاهر الاختصار التي يمكن توجيهها إلى تجنب التكرير: باب التنازع، وحذف عائد الموصول،[2] وسيأتي الحديث عنهما مفصلاً، ويوجّه الأعداد إلى الاختصار الذي يُمَثِّلُ تجنباً للتكرير، إذ يقول: «وممّا وُضع للاختصار العدد، فإنّ عشرة ومائة وألفاً قائم مقام درهم ودرهم ودرهم إلى أن تأتي بجملة ما عندك مكرّراً هكذا».[3]

وقد جمع السيوطيّ جلّ المسائل التي وردت عند سابقيه، وممّا ذكر مما يخص هذه الظاهرة، أن التكرير قد يُغني عن العطف، كقوله تعالى: ﴿صَفّاً صَفّاً﴾[4]، ﴿دكّاً دكّاً﴾[5] أي صفاً بعد صف ودكاً بعد دك.[6]

ويرى السيوطيّ أنّ الأصل في الكلام عدم التكرير، ما لم يوجب ذلك موجب، جاء ذلك في ردّه على من زعم أن (لنْ) تفيد تأبيد النفي، يقول: «ولو كان الأمر كذلك لكان ذكر الأبد في قوله: ﴿ولن يَتمنّوه أبَداً﴾[7] تكرار، إذ الأصل عدمه».[8]

وينقل في المزهر أن من سنن العرب التكرير والإعادة إرادة الإبلاغ[9]، ويريد هنا التكرير

---

(١) انظر: السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن)، الأشباه والنظائر في النّحو، تحقيق د.عبدالعال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة - بيروت ط١ ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م، ١/ ٧٠.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه ١/ ٧٠، ٧١.

(٣) المرجع السابق نفسه ١/ ٧٣.

(٤) الفجر ٢٢.

(٥) الفجر ٢١.

(٦) انظر: السيوطي، همع الهوامع ١/ ١٣٤.

(٧) البقرة ٩٥.

(٨) السيوطي، همع الهوامع ٤/ ٩٤.

(٩) انظر: السيوطي، المزهر ١/ ٣٣٢. ويُنظر أيضاً: ابن فارس، الصاحبي ص٣٤١.

العام أو تكرير الجمل، كما تقدّم عند ابن فارس في الفصل السابق.

وأخيراً، ينقل الصبّان تعليلات لبعض مسائل التكرير وردت عند سابقيه، منها: وجوب تكرار (لا) إذا كان الاسم معرفة أو منفصلاً... «أمّا في المعرفة فجبراً لما فاتها من نفي الجنس، وأمّا في الانفصال فتنبيهاً بالتكرير على كونها لنفي الجنس، لأنّ نفي الجنس تكرار للنّفي في الحقيقة، أفاده الدماميني».[1]

ومما سبق يتبيّن لنا ما يلي:

١- ليس هناك مصنّف خاصّ أو باب منفصل عند النُّحاة في هذه الظاهرة ورصد مسائلها.

٢- يَنظر أكثر النُّحاة إلى التكرير من زاوية التأكيد، وأنّه (التأكيد) الغرض الأكثر شيوعاً.

٣- وقف بعضهم عند الترادف مُومِئاً إلى العلاقة بينه وبين التكرير، ويُمكن توجيه الترادف ذاته إلى التكرير المعنوي.

٤- لا نجد موقفاً مُتَحيِّزاً عند النُّحاة من هذه الظاهرة، إنكاراً أو قبولاً، ولكنّها آراءٌ ومواقف متناثرة في مسائل يجمعها أن التكرير حَسَنٌ إذا كان ضرورياً لدعم المعنى وإبلاغه، وقبيح إذا زاد عن الحاجة ولم يَدْعُ له داعٍ.

٥- جاءَت كثيرٌ من مسائل التكرير ومواقف النُّحاة منها تحت أبواب مختلفة ومُسَمَّيات متضاربة مثل: التوكيد، الاشتغال، التنازع، البدل... الخ، ولم نجد من جمعها أو صنّف فيها تحت اسم التكرير مع أنّ توجيه أغلب مسائلها إلى التكرير أسهل وأقرب.

٦- تنوّعت نظرة النُّحاة إلى التكرير من التكرير العام إلى التكرير على مستوى الجملة وعلى مستوى الفعل أو الاسم أو الحرف (حرف المعنى).

---

(١) الصبّان (محمد بن علي)، حاشية محمد بن علي الصبّان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك، رتّبه وضبطه وصحّحه: مصطفي حسين أحمد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ٢/ ٤.

٢- التكرير في مصنّفات التّفسير

ليسَ من أغراض تفاسير القرآن ومهامِّها الوقوفُ المتقصّي المفصَّل عند الظواهر اللغويَّة إلاّ أنّ بعضها كان يقف عند كثير من القضايا اللغويّة التي يكون لها مَساس مباشر بالنَّص القرآني الذي يُراد تفسيره وتأويله وتجلية جوانب الرّوعة فيه، وهو ما جعلَ كثيراً من تلك التفاسير مظانَّ غزيرة لكثيرٍ من القضايا والمسائل اللغويّة بصورة مبعثرة ومتناثرة.

وقد تلمسّت ظاهرة التكرير (بشكليها العام والخاص)[1] في كثير من تفاسير القرآن، فوجدت أنّه من الممكن ابتداءً تقسيم هذه المصنفات قسمين بالنّظر إلى هذه الظاهرة، وما شابهها من ظواهر لغويّة أخرى:

القسم الأول: المصنّفات التي كان للجانب اللُّغويّ (نحويّ، بلاغيّ...الخ) حظٌّ وافر فيها وحضور واضح.

القسم الثاني: المصنّفات التي لم يكن للجانب اللُّغوي حضورٌ بارز أو مميّز فيها، وركزّت تناولها في جوانب أخرى (فقهيّةٍ، أحكام قرآنية، وتفسير معانٍ، وأسباب نزول...الخ)، ولا يخفى أن ضالتنا في القسم الأوّل، ولا يمنع هذا من وجود إشارات نادرة في القسم الثاني. وقد تناثرت مسائل ظاهرة التكرير في أثناء هذه المصنّفات، وتفاوت مقدار وجودها من مصنّف لآخر، ففي حين تكثر هذه المسائل في بعضها يكتفي بعضُها الآخر بقليلها عن كثيرها، وبعضها بين هذا وذاك.

ولعلَّ أوّل مصنّف يطالعنا على حسَب التقسيم السابق هو جامع البيان للطبري، إذ أشار في مقدّمة تفسيره إلى أنّ (التكرار) أسلوب من أساليب كلام العرب، وعدّه مرادفاً للإطالة والإكثار.[2] ومن الجليّ أنه يريد هنا التكرير العام (تكرير العبارات والقصص وغيرها) ومع ذلك فقد برّأ القرآن ممّا يُعيب منه، والمعيبُ منه في رأي الطبريّ ما تتابع بلا فاصل، ولا اختلاف في الموضع، ودونما فائدةٍ أو غرض. وبناءً على رأيه هذا فقد رجّح

---

(١) أعني بالعامّ ما كان من التكرير على مستوى النصوص والجمل والقصص القرآنية، وبالخاصّ: ما كان منه في أثناء التركيب.

(٢) انظر: الطبري، تفسير الطبري المسمّى: جامع البيان في تأويل القرآن ١/ ٣٠.

قراءة ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدّين﴾[1] على ﴿مالِك يوْم. .﴾ لأنّ (مالك) تُعَدُّ تكريراً بالمعنى لـ (رَبِّ العالمين) بألفاظ مختلفة، ولا يرى الطبريّ في هذا التكرير حاجةً للسّامع بها فائدة.[2]

ويقول أيْضاً: «وغير موجودٍ في شيءٍ من كتاب الله آيتان متجاورتان، مكرّرتان بلفظ واحد، ومعنى واحد، لا فَصْلَ بينهما من كلام يُخالف معناه معناهما، وإنّما يُؤْتى بتكرير آية بكمالها في السورة الواحدة مع فُصول تَفْصل بين ذلك وكلامٍ يُعْتَرض به بغَيْرِ معنى الآيات المكرَّرات أو غيْر ألفاظها»،[3] والذي جعله يتمسّك بوجود فصْل في الآيات المكرّرة هو أنّ الفصْلَ يُسَوِّغ اختلاف الغرض. وعليه يُخرِّجُ كثيراً من الآيات التي تكرّرت في القرآن على اختلاف غرض إحداهما عن الأخرى، كقوله: «فإن قائلٌ قال ما وجه تكرار قوله: ﴿ولله ما في السماوات وما في الأرض﴾[4] في آيتين إحداهما في أثر الأخرى، قيل: كرّر ذلك لاختلاف معنى الخَبَرَيْن عَمّا في السماوات والأرض، في الآيتين، وذلك أنّ الخبر عنه في إحدى الآيتين ذكرُ حاجته إلى بارئه، وغنى بارئِه عنه، وفي الأخرى: حفظ بارئه إيّاه، وعلمه به وبتدبيره».[5]

وإذا ما مضَيْنا معه في تفسيره نجده يقف عند كثير من المسائل التي يمكن إدراجها في مسائل التكرير الذي يكون داخل التراكيب، كما سيتضح بعد قليل.

وقد ذهب فيها مذهباً قريباً من المتقدّم، إذ يحاول جُهْدَه نفي التكرير عن هذه التراكيب، مُوَجّهاً ما فيها إلى أوجه مختلفة تَؤول في النهاية إلى اختلاف المعنى أو الغرض ممّا ينفي عنها ثِقلَ التكرير، وإن كان لا مَناصَ من القوْل به فإنّه يُظهر بلاغته، وحُسْنَ موقعه، وحاجة الكلام إليه، ففي قوله تعالى: ﴿الرحمن الرحيم﴾ يقول الطبري: «فإن قال قائلٌ: فإذا كان الرحمن والرحيم اسمين مشتقّين من الرحمة، فما وجه تكرير ذلك وأحدهما مُؤدٍ عن معنى الآخر»، فيُجيب: «ليسَ الأمر في ذلك على ما ظننت بل لكلّ كلمة منهما معنى»،[6] ثم ذكر

---

(١) الفاتحة ٣. (مالِك: قراءة عاصم والكسائي، ومَلِك قراءة الباقين. انظر: مكيّ، الكشف ١/ ٢٥).

(٢) انظر: الطبري، جامع البيان ١/ ٩٥.

(٣) المرجع السابق نفسه ١/ ١٤.

(٤) سورة النساء ١٣١، ١٣٢.

(٥) الطبري، جامع البيان ٤/ ٣١٧.

(٦) المرجع السابق نفسه ١/ ٨٤.

أوْجهاً كثيرةً تُظهر تغايرهما.

وفي قوله تعالى: ﴿اهْدِنا الصراط المُستَقِيم * صِراطَ الّذين أنعَمْتَ عَلَيْهِم﴾،[1] يُبيّن الطبري أن تكرير الصِّراط جاء لغرض هو: «الإبانة عن الصِّراط المستقيم أيُّ الصِّراط هو».[2]

وعَلّل بعضَ صور التّكرير النّحوي، كإعادة إنّ واسمها في الجملة إذا طال الكلام. ففي قوله تعالى: ﴿أيَعِدُكُمْ أنّكُمْ إذا مِتُّمْ وكُنْتُمْ تُراباً وعِظاماً أنّكم مُخْرَجون﴾[3]، يذهب إلى أنّ (أنّكم) أُعِيدَتْ مَرّتين لمّا فرّق بين (أنّكم) الأولى وبين خبرها بإذا «وكذلك تفعل العرب بكلّ اسم أوقعت عليه الظنّ وأخواته، ثم اعترضت بالجزاء دون خبره، فتكرّر اسمه مرّة وتحذفه أخرى».[4]

أمّا الطّوسي في تفسيره (التبيان في تفسير القرآن) فيقف عند هذه الظاهرة بمفهومها العام وقفات متناثرة، يبدؤها بالإشارة إلى تكرير القَصص القرآني، مُبَيِّناً أنّ الحكمة من تكريره هي أنّه «أراد الله أن يُشهر هذه القصص في أطراف الأرض، ويُلقيها في كلّ سمْع... ويزيد الحاضرين في الإفهام».[5]

ومن ثَمّ أشار إلى تكرير الكلام من جنسٍ واحد، وبعضُه يجري على بعض، كتكراره في: قل يا أيّها الكافرون، وسورة المرسلات، مبيّناً أنّ الوجه في هذا أنّ القرآن نزل بلسان القَوْم، ومذهبهم في (التكرار) معروف.[6] ويرى أن الغرض من هذا (التكرار) هو التوكيد وزيادة الإفهام، يقول: «قال الله تعالى: ﴿كَلاّ سوفَ تَعْلمون * ثُمَّ كَلاّ سَوْفَ تَعْلمون﴾[7] ... ﴿فإنَّ معَ العُسْرِ يُسراً... الآية﴾[8] كل هذا يُراد به التوكيد»[9]، أمّا تكرير المعنى بلفظين

---

(١) الفاتحة ٥،٦.

(٢) الطبري، جامع البيان ١/١٠٦.

(٣) المؤمنون ٣٥.

(٤) الطبري، جامع البيان ٩/٢١٢.

(٥) الطوسي (محمد بن الحسن)، التبيان في تفسير القرآن:
المجلد الأوّل: قدّم له: الإمام المحقق الشيخ آغا بزرك الطهراني، المطبعة العلمية في النّجف، ١٩٥٧، ١/١٤.

(٦) انظر: المرجع السابق نفسه ١/١٤.

(٧) سورة التكاثر ٣،٤.

(٨) سورة الشرح ٥،٦.

(٩) الطوسي، التبيان ١/١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مختلفين، كقوله تعالى: ﴿يَسْمَعُ سِرَّهُمْ ونَجْواهُمْ﴾[1] فيذهب فيه إلى أنّه من مذهب العرب اتساعاً في اللغة، كقول الشاعر: «كذباً ومَيْناً»[2].[3]

وبناءً على مذهبه الذي لا يتجافى فيه عن (التكرار) في القرآن، لم يذهب بعيداً في تأويل بعض الآيات القرآنية، نحو: ﴿. . .واركعوا مع الراكعين﴾[4]، إذ يذهب إلى أنّه خُصَّ الركوعُ بالذكر؛ لأنّ المأمورين هم أهل الكتاب، ولا ركوع في صلاتهم، ولم يذهب مذهب مَنْ أوّل الركوع بغير هذا المعنى حتى يتحاشى التكرير لورود الصلاة قبله.[5]

وإذا ما صرنا إلى الزمخشري وجدناه رائداً في تسجيل مسائل هذه الظاهرة، ويبدو لي أنّه أوّل المفسِّرين الذين وقفوا كثيراً عند مسائلها، وأماطوا اللثام عن حقائقها، وأكاد أذهب إلى أنّ كثيراً من مسائل التكرير، ونُكاته، ولطائفه المبثوثة في مصنّفات التفسير بعدَه، إنّما مَنْبَتُها الأوّل كان في تفسير الزمخشريّ.

ومع أنّ الغالب على تفسير الزمخشريّ هو الجانب البلاغيّ إلاّ أنّه لم يُهمل الجانب النَّحوي في كثيرٍ من المسائل، وكثيراً ما كان يربط بين الجانبين في سبيل إظهار روعة التركيب الذي يناقش، وبيانه، ففي قوله تعالى: ﴿صِراطَ الّذينَ أنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[6] يقول في إعرابها: «بدل من الصِّراط المستقيم، وهو في حكم تكرير العامل»،[7] ثمّ يوضّح فائدة البدل، وهلاّ قيل: اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم، فيبيّن أنَّ فائدة البدل «التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير، والإشعار بأن الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين».[8]

---

(١) التوبة ٧٨.

(٢) البيت بتمامه:

فقدّمت الأديم لراهشيه وألفى قولها كذباً ومَيْناً (انظر ص ٤٥ من هذا البحث).

(٣) الطوسي، التبيان ١/ ١٥، وانظر - أيضاً -: صفحة ٢٤٢ من الجزء نفسه.

(٤) البقرة ٤٣.

(٥) انظر: الطوسي، التبيان ١/ ١٩٥.

(٦) الفاتحة ٦.

(٧) الزمخشري، الكشّاف ١/ ٦٨.

(٨) المرجع السابق نفسه.

وكذلك قوله في قوله تعالى: ﴿أولئِكَ على هُدَىً مِن رَبِّهِمْ وأولئك هم المفلحون﴾[1] : «وفي تكرير أولئك تنبيه على أنّهم كما ثبتت لهم الأثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح، فجُعِلَتْ كلُّ واحدة من الإثرتين في تميّزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفتْ مميّزةً على [2]

كان الزمخشري في بعض مسائله يبيّن جمال التكرير في العبارة، وضرورته للمعنى في قوله تعالى: ﴿ومن النّاس من يقول آمنّا بالله وباليوْم الآخر..﴾[3] يقول: «... رير الباء أنّهم ادّعوا كل واحد من الايمانيْن على صفة الصّحة والاستحكام».[4]

قد كان يُمعن أحياناً فيما وراء التركيب الظاهر إلى خفايا المعاني في تجلية مسائل هذه . ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا ظلَمُونَا ولكنْ كانوا أنْفُسَهُمْ يَظلِمُون﴾[5]. يقول: «يعني بأنْ كفروا هذه النّعم وما ظلمونا، فاختصر الكلام بحذفه لدلالة وما ظلمونا عليه».[6] من هذا تأويله تكرير (الذين ظلموا) في قوْله تعالى: ﴿فَبَدّلَ الذينَ ظلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ لَ لَهُمْ فأنْزَلنا عَلى الذينَ ظلَمُوا رِجْزاً مِن السّمـــاء..﴾[7] حيث يقول: «وفي تكرير ظلموا) زيادة في تقبيح أمرهم وإيذان بأنّ إنزال الرّجز عليهم لظلمهم».[8]

ا فيما يخصّ التكرير العامّ أو تكرير العبارات، فإنّه يذهب إلى أنّ كُلَّ تكرير في القرآن النّوع مطلوبٌ به تمكين المكرّر في النفوس وتقريره.[9] ويتراءى لي أنّه يذهبُ مَذْهَبَ مَنْ بالترادف (وهو تكرير للمعنى في حقيقته) وإن لم يصرّح بذلك، فكثيرٌ من التراكيب ءَت فيها كلمات مترادفة نأى بها الزمخشري عن الترادف، ووجّها إلى وجْهين مختلفين، له تعالى: ﴿وإذْ آتيْنا مُوسَى الكِتَابَ والفُرْقانَ﴾[10]، يقول: «... الجامع بين كونه كتاباً

ة ٥.

خشري، الكشّاف ١/ ١٤٥.

ة ٨.

خشري، الكشّاف ١/ ١٦٩.

ة ٥٧.

خشري، الكشّاف ١/ ٢٨٣.

ة البقرة ٥٩.

خشري، الكشّاف ١/ ٢٨٣.

ر: المرجع السابق نفسه ١/ ١٠٤.

لبقرة ٥٣.

منزّلاً وفرقاناً يفرق بين الحق والباطل»[1] أي أنّ (الفرقان) فيه زيادة معنى على لفظ (الكتاب).

أمّا ابن عطيّة الأندلسي في المحرّر الوجيز، فقد كانت له وقفات نحويّة كثيرة وإشارات إلى كثير من مسائل التكرير أو من المسائل التي يُمكن إدراجها ضمن مسائل التكرير. وحاوَل في بعض إشاراته أن يوضّح الحكمة من بعض صور التكرير؛ ليسوّغ بذلك وروده، وبيان موجبه، وذلك نحو تكرير (إيّاك) في سورة الفاتحة، حيث يقول: «وتكرّرت إيّاك بحسب اختلاف الفعلين فاحتاج كل واحد منهما إلى تأكيد واهتمام»[2]، وقد نقل ردّ أبي عليّ على مَنْ لم يختر قراءَة (مالك يوْم الدين) على اعتبار أنّها تُفضي إلى التكرير، وذلك لورود المعنى في (ربّ العالمين)، وحَمَلها أبو عليّ -كما يقول ابن عطيّة- على ذكر الخاصّ بعد العامّ ومثله في القرآن كثير.[3]

وكانت له تخريجات بلاغيّة في تكرير بعض الآيات القرآنية، كتكرير قوله تعالى: ﴿تلك أمّةٌ قد خلَتْ..﴾[4] يقول فيها: «كرّرت عن قُرب لأنها تضمّنت معنى التهديد والتخويف... ولترداد ذكرهم في معنى غير الأوّل».[5] ولَعَلّ ابن عطيّة في تفسيره يذهب مذهب مَنْ لا يَرونَ بأساً في الترادف؛ إذ ينقُل كثيراً من التأويلات في هذا الجانب، ففي قوله تعالى: ﴿ومَنْ يَكْسِبْ خطيئةً أو إثماً﴾[6] يقول: «ذهب بعض النّاس إلى أنّهما لفظان بمعنى، كُرّر لاختلاف اللفظ»[7] وفي قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلنا مِنْكُم شِرْعةً وَمِنْهَاجاً﴾[8]، يقول: «والمتأوّلون على أن الشّرعة والمنهاج في هذه الآية لفظان بمعنى واحد».[9]

وظاهر أقوال ابن عطيّة فيما كان من هذا القبيل أنّه يرى أنّ اختلاف اللفظ سوّغ التكرير

---

(١) الزمخشري، الكشّاف ١/ ٢٨١.

(٢) ابن عطية الأندلسي (عبد الحق بن غالب)، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، طبعة محققة عن نسخة آيا صوفيا - استانبول رقم (١١٩)، المحفوظة صورتها في مكتبة مرعش بخفيّ - قمّ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١ ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ١/ ٧٢.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه ١/ ٧٠، وانظر: أبو علي الفارسي، الحجّة للقرّاء السبعة ١/ ١٨.

(٤) البقرة ١٣٤، ١٤١.

(٥) ابن عطية، المحرّر الوجيز ١/ ٢١٧.

(٦) النساء ١١٢.

(٧) ابن عطية، المحرّر الوجيز ٢/ ١١١.

(٨) المائدة ٤٨.

(٩) ابن عطية، المحرّر الوجيز ٢/ ٢٠١.

فيه وحسّنه.

أمّا الرّازي في تفسيره المعروف، فقد وقف عند بعض مسائل التكرير الّتي يمكن عدّها من التكرير داخل التركيب، ومنها تكرير الشيء بغير اللفظ الأوّل، وذلك كما في تفسيره للآية ﴿ويقتلون النبيّين بغير حق﴾[1] فمن الوجوه الّتي ذكرها في قوله تعالى (بغير حق): أنّ هذا التكرير لأجل التوكيد، كقوله تعالى: ﴿ومَنْ يَدْعُ مع الله إلهاً آخرَ لا بُرْهان له به﴾[2] ويستحيل أن يكون لِمدّعي الإله الثاني بُرْهان.[3] فهو لا يدفع التكرير بقدر ما يوضّح أغراضه في بعض المواضع.

ويرى أنّ للتكرير وجوهاً -على عادة العرب في كلامها- أحدها: التأكيد، وإيجاب الحجة على الخصم، وثانيها: أن يُكرّر المكرّر مع زيادة فيه للتفخيم والتعظيم، نحو: ﴿الّذين كذّبوا شعيباً كأن لم يَغْنَوا فيها الّذين كذّبوا شُعَيْباً كانوا هُمُ الخاسرين..﴾[4]. [5] وهو هنا يقصد التكرير العام (تكرير العبارات والجمل).

ومن المسائل الدقيقة والهامّة الّتي تناولها الرّازي في التكرير: أنّ تكرير الكلمة أو العبارة داخل التركيب إنّما يأتي لتجلية المعنى الكليّ له ولإتمامه وتوضيحه، من ذلك قوله تعالى: ﴿وإلهُكُمْ إلهٌ واحِدٌ لا إلهَ إلاّ هُو﴾[6]، إذ يقول الرّازي فيها - مبيّناً أنّ (لا إله إلاّ هو) ليست تكريراً لا فائدة فيه لِـ (وإلهكم إله واحد) -: «معناه أنّه واحدٌ في الإلهيّة لا في غيرها... ولمّا قال: ﴿وإلهكم إله واحد﴾ أمكن أن يخطر ببال أحد أن يقول: هَبْ أنّ إلهنا واحد فلعَلّ إله غيرنا مغاير لإلهنا، فلا جَرَمَ أزال هذا الوهم ببيان التوحيد المطلق، فقال: ﴿لا إله إلاّ هو﴾»[7]. ومن هنا لم يستحسن الرّازي أحد تقديريْ النُّحاة في إعراب هذه الجملة من حيث قالوا: إنّ تقديرها: (لا إله لنا إلاّ الله)[8]، وقال: «هذا الكلام غير مطابق للتوحيد الحق لأنّه

---

(١) البقرة ٦١.

(٢) المؤمنون ١١٧.

(٣) انظر: الرّازي (فخر الدين بن ضياء الدين عمر)، تفسير الرازي، المشهور بالتفسير الكبير ومفاتيح الغَيْب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط١ ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ٣/ ١١٠.

(٤) الأعراف ٩٢.

(٥) انظر: الرّازي، تفسير الفخر الرّازي ٢/ ٢٠١، ١٤/ ١٩٠.

(٦) البقرة ١٦٣.

(٧) الرّازي، تفسير الفخر الرّازي ٤/ ١٩٢.

(٨) التقدير الثاني هو: (لا إله في الوجود إلاّ الله) ولم يعترض عليه الرّازي من هذا الوجه.

توحيد لإلهنا لا توحيد للإله المطلق، وعليه لا يبقى فرقٌ بين قوله (وإلهكم إله واحد) وقوله (لا إله إلاّ هو) فيكون ذلك تكراراً محضاً وأنّه غير جائز».[1] وفي بعض مسائل التكرير التي وقف عندها كان يميل إلى اختلاف مقصود الثاني من العنصرين المكرّرين عن الأوّل، كقوله تعالى: ﴿هدىً للنّاسِ وَبَيِّناتٍ مِنَ الهُدَى والفُرْقَان﴾[2]، إذ أجاب من وجوهٍ، عن قوله: (وبيّنات من الهدى) بعد قوله (هدى...)، تؤدي جميعها إلى اختلاف مقصود الكلمتين ومن ثَمَّ زوال التكرير.[3]

ويبدو لي من هذه المسائل أنّ الرّازي يذهب إلى نفي التكرير غير المفيد عن تراكيب القرآن الكريم، فالعنصر المكرّر (الثاني) يؤدي غرضاً وفائدةً لا يؤديها الأول -في الغالب-، ولو كان تكريراً محضاً لكانت فائدتهما واحدة، ولم يزد الثاني على الأوّل شيئاً.

أمّا القرطبيّ في الجامع لأحكام القرآن، فلم يتجافَ عن التكرير، ولم يُحاول نفيَه بقدر ما كان يوضّح دواعيه وأغراضه، وقال: «وكرّر فيه (القرآن) المواعظ والقصص للإفهام»[4] وَجعل التكرير نوعين:

١- تكرير بعد تمام الكلام، ولعَلّه يريد بذلك التكرير خارج التركيب، وهو تكرير العبارات والجمل. وقد بيّن بعض أغراضه البلاغيّة.[5]

٢- مجيء تكرير الظاهر موضع المضمَر قبل أن يتم الكلام، كقوله: ﴿الحاقة * ما الحاقة﴾[6] والغرض منه التعظيم والتفخيم.[7]

ولعَلَّ هذه أول إشارة صريحة من القدماء في تقسيم التكرير إلى عام (خارج التركيب) وخاص (داخل التركيب)، وإن كانت إشارته إلى النّوع الثاني جزئيّة وضيّقة، لأنّ التكرير داخل التركيب لا يقتصر على وضع الظاهر موضع المضمر فقط.

---

(١) الرّازي، تفسير الفخر الرّازي ٤/١٩٢.

(٢) البقرة ١٨٥.

(٣) انظر: الرّازي، تفسير الفخر الرّازي ٥/٩٤.

(٤) القرطبي (محمد بن أحمد)، الجامع لأحكام القرآن، مؤسسة مناهل العرفان - بيروت، توزيع مكتبة الغزالي دمشق، ١/١.

(٥) انظر: المرجع السابق نفسه ١/٤١٦.

(٦) الحاقة ١، ٢.

(٧) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ١/٤١٦.

ويكاد التأكيد يكون غرضاً رئيساً للتكرير عند القرطبي، إذ كَثُرَ دورانه في مسائل التكرير التي وقف عندها.[1]

أما أبو حيّان الأندلسي في البحر المحيط، فيُعَدُّ بحقٍ رائد المفسِّرين في كثرة وقوفه عند مسائل التكرير، إذ لم أجد أحداً من المفسّرين -في حدود معرفتي- تقصّى مسائل التكرير في القرآن الكريم كما تقصّاها أبو حيّان، على الرّغم من أنّ منهجه يعتمد على الجمع لآراء كثير ممّن سبقوه لا سيّما ابن عطيّة الأندلسي، والزمخشري، إلاّ أنّ له وقفاتٍ وإشاراتٍ كثيرةً خاصةً به، لم أجد من سبقه إليها.

ولِكَثْرةِ المسائل التي وقف عندها أبو حيّان، يصعب تحديد موقفه بدقّة من هذه الظاهرة، فالتكرير عنده ظاهرة ملموسة في اللغة وتراكيبها، وينظر إليه -فيما يبدو- من جانِبَيْ: اللفظ والمعنى، فهو أحياناً يشير إلى المواضع التي تخلّصت التراكيب فيها من التكرير اللفظي، ولم يعدّه فيها من الفصاحة، ولذلك لجأت اللغة إلى المغايرة بين الألفاظ، من ذلك مثلاً قوله تعالى: ﴿والّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إلَيْكَ... وبالآخرةِ هُمْ يُوقنون﴾[2]، إذ «غاير بين الإيمان بالمُنَزَّل والإيمان بالآخرة في اللفظ لزوال كلفة التكرار»[3] ومثلها المغايرة بين (خلق) و (جعَلَ) في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ السّماواتِ والأرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُماتِ والنُّورَ﴾[4].[5]

أمّا التراكيب التي لا بُدّ فيها من ظهور التكرير اللفظي، فكان أغلب توجيهه لها إلى التوكيد والمبالغة.[6]

ويتّضحُ مما سبق أيضاً أنّ التكرير في المعنى -عنده- لا يؤثر في فصاحة التركيب وبلاغته وغالباً ما يجد له تخريجاً يوجهه إليه، كما يبدو ذلك من موقفه من الترادف (وهو تكرير في المعنى كما أشرت سابقاً غير مرّة)، إذ إنّه لا ينفيه عن النصّ القرآنيّ، ويرى أنّ الغرض منه التوكيد، وذلك نحو: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنا مِنْكُم شِرْعةً وَمِنْهَاجاً﴾[7]، إذ يقول: «الشرعة والمنهاج

---

(١) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ٢/١٧٧، ٤/٢٨٦، ١١/١٩٩ وغيرها.

(٢) البقرة ٤.

(٣) أبو حيّان، البحر المحيط ١/٤٢.

(٤) الأنعام ١.

(٥) أنظر: أبو حيّان، البحر المحيط ١/٩٧.

(٦) انظر: المرجع السابق نفسه ١/٣٧٠.

(٧) المائدة ٤٨.

لفظان لمعنى واحد أي طريقاً، وكُرّر المعنى للتوكيد»[1]، ومثله ﴿وَمَا الحَياةُ الدُّنيَا إلاّ لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾[2] فاللعب واللهو -قيل- بمعنى واحد وكُرّرَ تاكيداً لِذَمّ الدنيا.[3]

وذكر في إشاراته المتفرقة -في تفسيره- بعض أغراض التكرير داخل التركيب، منها: تقوية الكلام وتاكيده، إذ يقول: «قولك زيدٌ فَعَل، آكدُ من: فعلَ زيدٌ؛ لتكرار الاسم في الكلام بكونه مضمراً»[4]، ومنها أيْضاً التفخيم والتعظيم[5]، كقوله تعالى: ﴿واعْلَمُوا أنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا في أنفسكم... واعلموا أن الله غفورٌ حليم﴾.[6]

وكما أشار أبو حيّان إلى تكرير الأسماء والأفعال يشير أيْضاً إلى تكرير الحروف (حروف المعاني) مُبَيِّناً الغرض من تكريرها فيما جاءت فيه، ففي قوله تعالى: ﴿وبِالوالِدَيْنِ إحْسَاناً وَبِذِي القُرْبَى﴾،[7] تدل إعادة الباء على التوكيد والمبالغة[8]. وفي قوله تعالى: ﴿وَلا يُؤْمِنُونَ باللهِ ولا باليَوْمِ الآخِرِ﴾[9]، يقول: «تكرار (لا) وحرف الجرّ في قوله (ولا باليوم الآخر) مفيد لانتفاء كلّ واحد من الايمان بالله ومن الإيمان باليوم الآخر...».[10]

أمّا السّمين الحلبيّ فقد وقف عند مسائل التكرير في تفسيره (الدر المصون من علوم الكتاب المكنون) وقفات ذات طابع نحويّ محض في معظمها، ويرى أن للتكرير العام في القرآن (تكرير القصص والمواعظ والعبارات) حالةً خاصّة ليست لغيره، إذ أنّها لا تُمَلُّ ولا تَخْلَق على كثرة الترداد.[11]

وَوقف عند قضيّة التكرير بالترادف، ولم يتضح موقفه منها؛ إذ اكتفى بعرض الآراء

---

(١) أبو حيّان، البحر المحيط ٣/ ٥٠٢.

(٢) الأنعام ٣٢.

(٣) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط ٤/ ١٠٨.

(٤) المرجع السابق نفسه ١/ ٤٢.

(٥) انظر: المرجع السابق نفسه ٢/ ٢٣١.

(٦) البقرة ٢٣٥.

(٧) النساء ٣٦.

(٨) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط ٣/ ٢٤٤.

(٩) النساء ٣٨.

(١٠) أبو حيّان، البحر المحيط ٣/ ٢٤٨.

(١١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون ١/ ٣.

المطروحة فيها، ومنها رأي النَّحاس الذي لا يُجيز مثل هذا الترادف في القرآن وجوّزه في الشّعر.[1]

ومما يُعَدّ للسّمين الحلبيّ أنّه عَرَضَ كثيراً من مسائل التكرير الّتي سبقت عند متقدّميه بأسلوب واضح، مفصّل، وجاء بخلاصة ما قالوه فيها، وخالفهم في بعض المسائل، نحو قوله تعالى: ﴿وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر... فإنّ الله يعلمه...﴾[2]، إذ يقول: «قوله (فإنّ الله يعلمه) جواب الشرط... ووحّد الضمير في (يعلمه) وإن كان قد تقدم شيئان: النفقة والنّذر، لأن العطف هنا بـ (أو) وهي لأحد الشيئين».[3] ومن ثَمّ يقول: «وبهذا الّذي قرّرتُه لا يُحتاج إلى تأويلات ذكرها المفسرون هنا، فروي عن النحّاس أنّه قال: (التقدير: وما أنفقتم من نفقةٍ فإنّ الله يعلمها أونذرتم من نذرٍ فإنّ الله يعلمه، فحذف، ونظّره بقوله: ﴿والّذين يَكْنِزُونَ الذّهَبَ والفِضّةَ ولا يُنْفِقُونَها﴾[4]»).[5]

ويُعقّب على ذلك بأنّه لا يُحتاج إليه؛ لأنّ ذلك إنّما هو في الواو المقتضية للجمع بين الشيئَيْن، وأمّا (أو) المقتضية لأحد الشيئين فلا.[6]

وممّا يشير إليه السّمين الحلبي أنّ التركيب الذي يُكرّر قد يؤتى به لبيان وتفسير الأوّل، كما في قوله تعالى: ﴿أمَدّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ، أمَدّكُمْ بِأنْعامٍ وبنين..﴾[7] في أحد الوجهين الّذَيْن ذكرهما.[8]

ومن الصعب تحديد موقفه من هذه الظاهرة بشكل عام؛ لأنّه -في أغلب مسائلها- يذكر مُعْظم الآراء الّتي قيلت فيها، ولا يبدو موقفه واضحاً فيها.

وإذا ما صرنا إلى التفاسير المتأخّرة نجد أنّ أبرزها في هذا المجال حاشية الشّهاب

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون ١/٣٥٨.

(٢) البقرة ٢٧٠.

(٣) السمين الحلبي، الدر المصون ٢/٦٠٧.

(٤) التوبة ٣٤.

(٥) السمين الحلبي، الدر المصون ٢/٦٠٧.

(٦) انظر: المرجع السابق نفسه ٢/٦٠٨.

(٧) الشعراء ١٣٢، ١٣٣.

(٨) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون ٨/٥٣٩.

الخفاجيّ على تفسير البيضاوي وروح المعاني للألوسي.

أمّا الشّهاب فقد وقف عند كثيرٍ من مسائل التكرير التي وقف عندها السّابقون، وأشار إلى كثيرٍ ممّا قالوه فيها، ولن أكرّرَ -هنا- ما سبقت الإشارة إليه، وإنّما ضالّتي فيما تفرّد به الشّهاب في حاشيته من إشارات، ووقفات، تجلو موقفه من هذه الظاهرة.

فهو ينظر إلى بعض التراكيب نظرةً عميقةً يُخالف فيها التأويلات السّابقة وينتفي التكرير فيها بعدما أثبته غيره، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿أولئك على هُدىً من رَبِّهِمْ وأولئك هم المفلحون﴾[1]، إذ أشار غيرُ واحدٍ[2] إلى تكرير (أولئك)، ويقول الشّهاب: «قد تُجعل أولئك الثانية إشارة إلى المتقين الموصوفين بكونهم على هدىً من ربّهم المترتّبة على الأوصاف السّابقة، فلا تكرار حينئذٍ إلاّ بحسب الظاهر».[3] وكان الشّهاب يُتمّم ما جاءَ به سابقوه في بعض المواضع ويزيد عليه ويُحَسِّنُه.

فمسألة وضع الظاهر موضع المضمر، معروفة عند سابقيه، وأن الغرض من ذلك -في الغالب- هو تعظيم الاسم المكرّر. إلاّ أنّهُ في حديثه عن الآية ﴿فإمّا يأتِيَنّكم منّي هُدَىً فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾[4] يقول: «إنه جعل الهدى أوّلاً بمنزلة الإمام المتّبع المقتَدى به ثم ذكره مضافاً إلى نفسه وفيه من التعظيم ما لا يكون لو أتى معرّفاً باللام، وإن كان ذلك سبيل ما يكون نكرةً ثمّ يُعاد، فكيْف لو اكتفى عنه بالضّمير، وهذا وجه وجيه للعدول من غير احتياج إلى مخالفة القاعدة»[5] وهو تأويل لا يدع مجالاً للشك في حُسن التكرير هنا وضرورته.

ولا يبدو أنّ الشّهاب يأخذ موقفاً متحيّزاً من هذه الظاهرة ومسائلها، ففي حين نجده يُحاول نفيها عن بعض التراكيب، لا لكونها تكريراً فقط، ولكنْ لأنّ المعنى المراد لا

---

(١) البقرة ٥.

(٢) انظر: الزمخشريّ، الكشاف ١/١٤٥؛ أبو حيّان، البحر المحيط ١/٤٤.

(٣) الشّهاب الخفاجي (أحمد بن محمد)، حاشية الشّهاب المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي) على تفسير البيضاويّ، دار صادر - بيروت، ١/٢٠٥.

(٤) البقرة ٣٨.

(٥) الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب ٢/١٤٢.

يستدعيها،[1] نجده في مواضعَ أخرى لا يَعُدّ التكرير ذاته مَنْقَصَةً في نظم الكلِم وبلاغته وإنّما ذلك يعود إلى المعنى، والغاية التي يُراد من التركيب أن يبلغها، ففي قوله تعالى: ﴿. . . إلاّ ما يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾[2] يناقش الشّهاب ما أورده البيضاوي في إعراب غير: «وقيل استثناء وفيه تعسُّف»[3] بأنّ «ليس وجه التعسُّف فيه أنّ استعمال غير في الاستثناء غير ظاهر، ولا من تكرير الاستثناء سواء ترادف أو تداخل، بل لفساد المعنى فيه».[4]

ومن المسائل التي يقف عندها الشّهاب في التكرير ولا يُغفلها: اللطائف البلاغيّة سواء أحصلت بالتكرير أم باجتنابه، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿إنْ أحْسَنتُمْ أحْسَنتُمْ لأنْفُسِكُم وإن أسَأتُمْ فَلَها﴾[5]، يقول: «ولذا قيل: إنّ تكرير الإحسان في النّظم دون الإساءَة، إذ قيل فلها. . . إشارة إلى أنّ جانب الإحسان أغلب، وأنّه إذا فُعلَ يَنْبغي تكراره بخلاف ضده».[6] ولا نغفل هنا -زيادة على ما ذكر الشّهاب- وضوح التركيب الثاني اعتماداً على الأوّل للتشابه القائم بين صيغتيهما، ممّا سوّغ اجتناب تكريره.

ومن المسائل التي وقف عندها أيضاً: أنّ تكرير الإسناد أو التعلق يُفيد مبالغةً في التركيب، وذلك نحو: ﴿قلْ لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربّي﴾[7] إذ أُسْنِد الفعل (تملكون) إلى الضمير المتقدم (أنتم) كما أنه مسند إلى واو الجماعة.[8] وقوله: ﴿وإيّايَ فَارْهَبُونِ﴾[9] إذ ينبغي أن يكون أوكد من الأوكد، إذ تقديره عند المصنّف: ومهما يكن من شيءٍ فإيّاي فارهبوني، فتكرير التعليق تأكيد للاختصاص.[10]

أمّا الألوسيّ في تفسيره (روح المعاني) فقد انبرى مدافعاً عن التكرير في القرآن، اللفظيّ

---

(١) انظر: الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب ٦/٦٧.

(٢) المائدة ١.

(٣) الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب ٣/٢١٢.

(٤) المرجع السابق نفسه.

(٥) الإسراء ٧.

(٦) الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب ٦/١١.

(٧) الإسراء ١٠٠.

(٨) انظر: الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب ٦/٦٤.

(٩) البقرة ٤٠.

(١٠) انظر: الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب ٢/١٤٨.

منه والمعنوي، وقال: «إنّه لا يخلو من فائدة لا تحصل من غيره، كبيان اتّساع العبارة، وإظهار البلاغة، وزيادة التأكيد والمبالغة. . . أو درء احتمال ورفع خيال».[1]

وقد وَقف عند كثيرٍ من المسائل التي تقدّم ذكرُها وذكَرَ أغلبَ آراء سابقيه فيها ولا أرى حاجةً لإعادة القول فيها.

وَبَعْدُ:

فَممَّا مرّ يتبيّن لنا أنّ المفسِّرين لم يختصّوا التكرير بحديثٍ مفصل، مستقل -وفي الوقت نفسه- لم يتناسوه في مصنّفاتهم، إذ تناثرت مسائله بأشْكالِه المختلفة في أثناء مصنّفاتهم، ومنهم منْ أكثر الوقوف عند مسائله والإشارة إليه في كثيرٍ من التراكيب والمسائل، ومنهم مَنْ كان أقل وقوفاً. وجوْهر تناول المفسّرين له كان يدور حوْل قطبين، فمنهم منْ كان لا يرى في التكرير بأساً ولا منقصةً في بلاغة الكلِم، وأنّ له دوراً في البلاغة وحُسْنِ النّظم، ومن ثَمَّ لم يُحاول نفيه عن كثير من تراكيب القرآن. ومنهم مَنْ سَلك طريقاً آخر نحو تقليل التكرير في تراكيب القرآن، وركب سُبُلاً مختلفةً لتبرئة النصّ القرآني منه. وكان جُلُّ اهتمام الفريقين منصباً على بيان فائدة التكرير (قلَّ أو كَثُر) والحكمةِ - منه، ومساهمتِهِ - في مساندة التركيب؛ ليرتقي ذرى البلاغة.

ومن الجدير بالذكر أن المفسّرين وقفوا عند مسائل التكرير داخل التركيب أكثر من وقوفهم عند التكرير العام (تكرير الجمل والعبارات والقصص)، على الرُّغم من بروز التكرير العام في القرآن الكريم، ولعَلَّ السبب هو وقوفهم مع نصِّ القرآن آيةً آيةً، وتركيباً تلو تركيب، ولم يكن تفسيرهم على أساس قضايا أو ظواهر لغويّة وأساليب. وكان بعضهم يرى أن غَرض التكرير -في الغالب- التوكيد[2] والإفهام.

وتبيّنوا العلاقة بين الترادف والتكرير، وأنّه صورة من صور التكرير، وكان لهم موقفان: منهم من اعتدَّ بالترادف، وعدَّ ذلك تكريراً له أغراضه، ومنهم منْ خرّج ذلك على اختلاف اللفظين، ونأى بالتراكيب عن التكرير.

---

(١) الألوسي (شهاب الدين السيد محمود)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١/ ٣٠.

(٢) انظر: عبدالرحمن المطّردي، أساليب التوكيد في القرآن الكريم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة - ليبيا ط١ ١٩٨٦م. ص٢٨٤ - ٣١٨.

٣- التكرير في مصنّفات علوم القرآن

أخذت ظاهرة التكرير نصيباً في مصنّفات علوم القرآن، وتركّزت دراستهم لها في الجانب البلاغيّ (الأسلوبيّ) في إطار النصّ القرآني كاملاً، ويمكن تقسيم مصنّفات علوم القرآن إلى ثلاث طوائف من حيث طبيعة وقوفها على هذه الظاهرة:

١- المصنّفات المتقدّمة: وهي التي تناثرت فيها بذور علوم القرآن، وجمعت التفسير والمعاني والإعراب، ولم تقف عند جانبٍ واحدٍ مشيرةً إلى كثيرٍ من القضايا التي تتعلق بالقرآن بشكل مختصر، والتكرير منها. ويمكن أن نَعُدَّ منها: مجاز القرآن لأبي عُبيدة، وتاويل مُشكل القرآن لابن قتيْبة.

٢- المصنّفات المتأخرة: وهي التي اكتملت فيها مباحث علوم القرآن، وفصّلت القوْل في كلّ مبحث، وأفردت مبحثاً أو باباً للتكرير، ويمكن أن نعدّ منها: الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، لابن القَيِّم الجوزيّة، والبرهان في علوم القرآن، للزركشيّ، وكُلاً من: الإتقان في علوم القرآن، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي. وغيرها.

٣- المصنّفات التي أخذت جانباً من علوم القرآن واستقلّت به، واختصّته بالدّرس، مثل كتب المتشابه، وكتب إعجاز القرآن، وهذه الطائفة الثالثة سيأتي الحديث عنها مستقلاً فيما بعد.

أمّا فيما يتعلّق بالطائفتين الأولى والثانية، فأوّل مصنّف يُطالعنا في هذا المجال هو مجاز القرآن لأبي عبيْدة، إذ أشار المُصَنِّفُ فيه إلى مجازات كلام العرب، وطرقه المتمثّلة في القرآن الكريم، وعدَّ التكرير أحدها، وأطلق عليه مجاز المُكرّر. وظاهرُ عبارته أنّه يرى أنَّ الغرض من التكرير التوكيد، يقول: «ومن مجاز المكرّر للتوكيد، قال: ﴿إنيِّ رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً والشَّمْسَ والقَمَر رأيتهم لي ساجدين﴾[1]...»[2].

وشملت إشارته تكرير اللفظ المفرَد، والتركيب، وشملت أيْضاً -على اقتضابها- أشكال التكرير، وهي: إعادة اللفظ باختلافه يسيراً، كالآية المتقدمة من سورة يوسف، وإعادة اللفظ

---

(١) يوسف ٤.

(٢) أبو عبيدة، مجاز القرآن ١/ ١٢.

كـما هو، نحـو: ﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾[1]، وإعـادة المعنى بشكلَيْن لفظيّين مـخـتلفَيْن[2]، نحو: ﴿فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيّامٍ في الحجّ وَسَبْعَةٍ إذا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[3]، إذ إنّ العشـرة تكرير لـ (الثلاثة والـسبعـة). وأشار أبو عبـيدة إلى التكرير داخل الـتركيب في أثناء إعـرابه للآية ﴿بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَراهِمَ﴾[4] . قـال في إعراب (دراهِمَ): «جَرَرْتَه على التكرير والبـدل»،[5] فقوله: على التكرير: أي من جـهة تكرير العـامل (البـاء) تقديراً، وقـوله: البدل: من جـهة أنّ الثـاني هو الأوّل، والتكرير مصطلح كـوفيّ بمعنى البدل، وقد سـبقت الإشارة - مـفصّلةً - إلى ذلك في الفصل السابق.

أما ابن قتيبة فيذهب مذهب أبي عـبيدة في أنّ التكرير من طرق العرب ومجازاتها الكثيرة في الكلام، وقـال: «وبكلٍّ هـذه المذاهب نزل القـرآن»[6]، ويَرى أيْضـاً أنّ الـتكرير يـكون للتوكـيد، إذ قال في الآية السابقـة: ﴿فَصِيامُ ثَلاثَةِ أَيّامٍ في الحجّ وَسَبْعَةٍ إذا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كامِلَةٌ﴾[7] «أراد توكيدَ ما أوْجَبَهُ عَلَيْهِم من الصّيام بجمع العددَيْن وذِكْره مُجْملاً».[8]

وأشـار إلى تكريـر المعنى بلفظين مـخـتلفين، وعلّل ذلك بإشـبـاع المـعنى والاتّسـاع في الألفاظ، كمـا أنّ له أغراضاً بلاغيّة أخرى عنده، كـفضل المكرّر، نحو: ﴿فيهـما فاكِهَةٌ ونخْلٌ ورُمّان﴾[9]، إذا عدَدْنا النّخل والرمان من الفـاكهة، وحُسْنِ موقِعِه والتنبيه إليه، كـالآية المتقدّمة أيْضاً، أو الزّيادة في التوكيد، نحو: ﴿حَافِظوا على الصّلَواتِ والصّلاةِ الوُسْطَى﴾[10].[11]

وأفردَ ابن القيّم الجوزيّة باباً مستقلاً للتكرير في مصنفه: الفوائد المشَوّق، أشارَ فيه إلى أنّه

---

(١) القيامة ٣٤.

(٢) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن ١/ ١٢.

(٣) البقرة ١٩٦.

(٤) يوسف ٢٠.

(٥) أبو عبيدة، مجاز القرآن ١/ ٣٠٤.

(٦) ابن قتيبة (عبدالله بن مسلم)، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ط٣ ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص٢١.

(٧) البقرة ١٩٦.

(٨) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص١٣.

(٩) سورة الرحمن ٦٨.

(١٠) سورة البقرة ٢٣٨.

(١١) انظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص٢٤٠.

قد يكون التكرير في اللفظ أو في المعنى، وإذا كان في اللفظ والمعنى فالفائدة منه التوكيد والتقرير[1]. وقسّمه إلى ثلاثة أقسام: ما تكرر لفظه ومعناه متّحد، مثل (﴿فقُتل كيفَ قدّر ثمّ قُتل كيف قدّر﴾[2] وما تكرر فيه المعنى دون اللفظ، نحو: ﴿فيهما فاكهة ونخل ورمّان﴾[3] بذكر الخاص بعد العام، وما تكرّر لفظه ومعناه مختلف، مثل (سورة الكافرون).[4]

ونقل ما ورد عند ابن الأثير من تقسيم للتكرير إلى مفيد وغير مفيد، وسيأتي تفصيل هذا، وفي أثناء ذلك ذكر بعض أغراض التكرير، مثل: دوام تذكُّر المكرّر، ووصل الكلام بعضه ببعض.[5]

وأخيراً أشار إلى التكرير القبيح، وهو العاري من الفائدة، نحو:

بَحْرٌ تعَوَّدَ أنْ يَذُمّ لأهْلِهِ مِنْ دَهره وطوارقِ الحَدَثان

والدّهر وطوارق الحدثان بمعنى واحد.[6]

وقد اختصّ الزركشيّ التكرير بحديث مفصّل، مستقل، وجعله القسم الرابع عشر من أقسام التوكيد المندرجة تحت النّوع السادس والأربعين من علوم القرآن في مصنّفه البرهان.[7] والتكرير عنده قد يكون باللفظ نفسه أو بمعناه (مرادف اللفظ).[8]

وقد غلّط مَنْ هوَّنَ من شأن التّكرير، ومَنْ أنكر كونه من أساليب الفصاحة، وعدّه الزركشيّ من محاسنها، وجَعَل فائدته العظمى التقرير والتأكيد، وقد قيل: (الكلامُ إذا تكرّر تقرّر)، وهذه إشارة مسبقة منه إلى أنّه ينظر إلى التكرير نظرةً عامة، وما كان منه بين التراكيب.[9]

---

(١) انظر: ابن القيّم الجوزيّة (محمد بن أبي بكر بن أيوب)، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص١١١.

(٢) سورة المدثر ١٩.

(٣) سورة الرحمن ٦٨.

(٤) انظر: ابن القيّم الجوزيّة، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص١١١، ١١٢.

(٥) انظر: المصدر السابق نفسه.

(٦) انظر: المصدر السابق نفسه ،ص ١١٤.

(٧) انظر: الزركشي، البرهان ٣/ ٨.

(٨) انظر: المصدر السابق نفسه ٣/ ١٠.

(٩) انظر: المصدر السابق نفسه ٣/ ٩، ١٠.

ولم يجعل الزّركشيّ من التكرير ما أعيدَ ولم يكن الغرض منه تقرير الأوّل، نحو: ﴿قل اللهَ أعبُدُ مُخْلِصاً له دِيني﴾[1] بعد قوله ﴿قل إنّي أُمرْتُ أنْ أعبدَ الله مخلصاً له الدين﴾[2]، فالثاني ليس تقريراً للأوّل؛ لأنّ الأوّل الأمر بالإخبار، والثّاني أنّه يخص الله وحده دون غيره بالعبادة والإخلاص، وعليه لا يرى أنّ هذا تكرير.[3]

وقد نصّ الزركشي على فوائد التكرير، وهي:[4]

١- التأكيد، وعدّ التكرير أبلغ من التأكيد؛ لأنّ في المكرّر زيادة معنى ليس في الثاني، ففي قوله تعالى: ﴿كَلاّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمّ كَلاّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[5] ينقل عن الزمخشريّ أنّه عدّ الثانية أبلغ في الإنشاء، فقال: «وفي (ثُمّ) تنبيه على أنّ الإنذار الثاني أبلغ من الأوّل».[6]

٢- زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة؛ ليكمل تلقي الكلام بالقبول، نحو: ﴿يا قوْمِ اتّبعونِ أهدكم سبيل الرّشاد * يا قوْمِ إنّما هذه الحياةُ الدّنيا متاعٌ﴾.[7]

٣- إذا طال الكلام وخُشِيَ تناسي الأوّل أعيدَ ثانياً تطريَةً له وتجديداً لعهده، نحو: ﴿إنّي رأيتُ أحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً والشمْسَ والقمَرَ رأيتُهم لي ساجدين﴾.[8]

٤- في مقام التعظيم والتهويل، مثل: ﴿الحاقّةُ * ما الحاقّةُ﴾.[9]

٥- في مقام الوعيد والتهديد، ﴿كَلاّ سَوْفَ تَعْلَمونَ * ثُمّ كلاّ سوف تعلمون﴾.[10]

٦- في مقام التعجّب، ﴿فقُتِلَ كيف قدّر * ثمّ قُتِلَ كيفَ قدّر﴾.[11]

---

(١) الزمر ١٤.

(٢) الزّمر ١١.

(٣) انظر: الزركشي، البرهان ٣/ ١٠.

(٤) انظر: الزركشي، البرهان ٣/ ١١ - ١٨ (بتصرف قليل).

(٥) التكاثر ٣، ٤.

(٦) انظر: الزركشي، البرهان ٣/ ١١؛ وانظر أيضاً: الزمخشري، الكشاف ٤/ ٢٨١.

(٧) المؤمن ٣٨، ٣٩.

(٨) يوسف ٤.

(٩) الحاقة ١، ٢.

(١٠) التكاثر ٣، ٤.

(١١) المدّثر ١٩، ٢٠.

٧- لتعدد المتعلق، كما في قوله: ﴿فبأيّ آلاءِ ربّكما تُكذّبان﴾.[١]

وذكر -أيضاً- بعضَ أشكال التكرير، كتكرير الإضراب بـ (بلْ)[٢]، وتكرير الأمثال، وتكرير القصص في القرآن.[٣] وذكر مسوّغات تكرير القصة في القرآن.[٤]

وأشار إلى أنّه يُستثقل أحياناً تكرير اللفظ نفسه فيعدلون لمعناه، نحو ﴿فَمَهِّلِ الكافرين أمْهِلْهُمْ رُوَيْداً﴾[٥] «فإنّه لمّا أعيدَ اللفظُ غيّر فَعَّلَ إلى أفْعِل، فلمّا ثلّث ترك اللفظ أصلاً فقال رويداً»[٦]

وممّا مرّ يتبيّن لنا أنّ الزركشي ركّز دَرْسَهُ في ظاهرة التكرير من حيث إنّها ظاهرة أسلوبية وتكرير للتراكيب، وعلى الرغم من جعله إيّاه فَرْعاً للتأكيد إلاّ أنّ تَنَاوُلَه له كان أوسع من ذلك وأشمل.

ومع أنّ الزركشي ركّز دَرْسَه -كما ذكرت- في الظاهرة بوجه عام إلاّ أنّه لم يُغفل التكرير داخل التراكيب -وهو ضالّة هذا البحث- ولكنّه جاء عنده في مواضع أخرى، خارج باب التكرير، وتحت مُسمّيات مختلفة يمكن إخضاعها -في نهاية المطاف- إلى التكرير وحَمْلها عليه.

فمن تلك المسائل التأكيد بنوْعَيْه اللفظي والمعنوي، إذ أنّ التأكيد اللفظي «هو تقرير معنى الأوّل بلفظه أو مرادفه، فمن المرادف ﴿فِجَاجاً سُبُلاً﴾[٧] ﴿ضيّقاً حَرَجاً﴾[٨]... ﴿وغرابيب سود﴾[٩]».[١٠]

---

(١) الرحمن ١٣.

(٢) انظر: الزركشي، البرهان ٣/ ٢٤.

(٣) انظر: المصدر السابق نفسه ٣/ ٢٥.

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه ٣/ ٢٦.

(٥) الطارق ١٧.

(٦) الزركشي، البرهان ٣/ ٣٣.

(٧) الأنبياء ٣١.

(٨) فاطر ٢٧.

(٩) الأنعام ١٢٥.

(١٠) انظر: الزركشي، البرهان ٢/ ٣٨٥.

وردّ الزركشي ما ذهب إليه بعض النُّحاة من أنّ ﴿دكّاً دكّاً﴾[1] و ﴿صفاً صفّاً﴾[2] تأكيد لفظيّ، واعتمد على ما جاء في التفسير من أنّ معنى ﴿دكّاً دكّاً﴾ دكّاً بعد دكّ، وأن الدكّ كُرّر عليها حتى صار هباءً منثورا، ﴿صفّاً صفّاً﴾ أن تنزل ملائكة كل سماء يصطفون صفّاً بعد صفّ. وعلى هذا فليس الثاني منهما تكريراً للأوّل بل المراد به التكثير.[3]

وألحقَ مجموعةً من المسائل بالتوكيد الصّناعي، ويمكن حملها -في الوقت نفسه- على مسائل التكرير، منها:

١- تأكيد الفعل بالمصدر عِوَضاً عن تكرير الفعل مرّتين، وذهب إلى أنّ فائدته رفعُ الوَهْم عن الحديث لا عن المُحدَّث عنْهُ.[4] فقوله تعالى: ﴿وكلّم اللهُ مُوسى تَكْليماً﴾[5] «لمّا أريد كلام الله نفسه قال (تكليما) ودلّ على وقوع الفعل حقيقةً».[6]

ويقول: إنّ التأكيد بالمصدر، تارةً يجيء من لفظ الفعل كما سبق، وتارةً يجيء من مرادفه، كقوله تعالى ﴿إنّي دعوتهم جهاراً﴾ فإنّ الجهارَ أحد نوعي الدُّعاء.[7]

وذكر أنّ بعض المصادر يأتي التأكيد به لمعنى الجملة، كقوله تعالى: ﴿صُنْعَ اللهِ الّذي أتْقَنَ كُلَّ شيءٍ﴾[8] فإنّه تأكيد لقوله تعالى: ﴿تحسبها جامدةً وهي تمرُّ مرَ السَّحاب﴾.[9]

٢- الحال المؤكّدة: وسمّيت كذلك لأنّها تُعلم قبل ذكرها، فيكون ذكرُها توكيداً، كقوله: ﴿ويَوْمَ أبعَثُ حَيّاً﴾[10] ﴿ولا تَعثَوا في الأرضِ مُفْسِدِينَ﴾[11].[12]

---

(١) الفجر ٢١.

(٢) الفجر ٢٢.

(٣) انظر: الزركشي، البرهان ٢/ ٣٨٦.

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه ٢/ ٣٩١، ٣٩٢.

(٥) النساء ١٦٤.

(٦) الزركشي، البرهان ٢/ ٣٩٣.

(٧) انظر المصدر السابق ٢/ ٣٩٤.

(٨) النمل ٨٨.

(٩) النمل ٨٨.

(١٠) مريم ٣٣.

(١١) العنكبوت ٧٦.

(١٢) انظر: الزركشي، البرهان ٢/ ٤٠٢.

ثمّ ذكر مُؤكِّدات الجمل، ومنها: ضمير الفصل، وقد نصّ سيبويه على أنّه يفيد التأكيد وقال في قوله تعالى: ﴿إن تَرَنِ أنا أقلَّ منك مالاً وولداً﴾[1] «(أنا) وصف للياء في (تَرَنِ) يزيد توكيداً».[2]

ومنها ضمير البيان للمذكّر، والقصة للمؤنّث، ويقدّمونه قبل الجملة نظراً لدلالته على تعظيم الأمر في نفسه. ومن المسائل التي تناولها الزركشي ويمكن إدراجها في مسائل التكرير:

١- الإيضاح بعد الإبهام[3]، نحو: ﴿وقضَيْنا إليْه ذلكَ الأمْرَ أنَّ دابرَ هؤلاءِ مَقْطوعٌ مُصْبحين﴾[4] ومثله التفصيل بعد الإجمال.[5]

٢- وضع الظاهر موضع المُضمَر لزيادة التقرير، ومنه بيت الكتاب:[6]

إذا الوحشُ ضَمَّ الوحشَ في ظُلَلاتها سواقطُ من حرٍ وقد كان أظهرا

ولو أتى على وجهه لقال: «إذا الوحشُ ضمّها».[7]

وذهب الزركشي إلى أنّ وقوعه إذا كان الكلام جملتين أخف من كونه جملةً واحدةً.[8] وهو مذهب سيبويه كما سبق في بداية هذا الفصل.

ويذهب الزركشي مذهب مَنْ يرى أنّ اختلاف اللفظيْن ممّا يُسَهّل مجيء الظاهر موضع المُضمَر، نحو:

---

(١) الكهف ٣٩.

(٢) الزركشي، البرهان ٢/ ٤٠٩، سيبويه، الكتاب٢/ ٣٩٢. «ولم تاتِ عبارة سيبويه بالنص الذي ذكره الزركشي».

(٣) انظر: الزركشي، البرهان ٢/ ٤٧٧.

(٤) الحجر ٦٦.

(٥) انظر: الزركشي، البرهان ٢/ ٤٧٨.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب ١/ ٦٣.

(٧) الزركشي، البرهان ٢/ ٤٨٣.

(٨) انظر: المصدر السابق نفسه.

إذا المرءُ لم يَغْشَ الكريهةَ أوْشكتْ حبالُ الهُوينى بالفتى أنْ تُقطّعا[1]

وقد عدّه بعض النُّحاة قبيحاً.[2] وينقل الزركشي عن ابن السيّد شيئاً من التفصيل في هذه المسألة:

«إذا كان في جملتين حَسُن الاظهار والإضمار؛ لأنّ كُلّ جملةٍ تقوم بنفسها كقولك: جاء زيْدٌ، وزيْدٌ رجل فاضل، وإن شئت قلت: وهو رجل فاضل. . . . وإن كان في جملة واحدة قُبحَ الإظهار، ولم يَكَدْ يوجَد إلاّ في الشّعر. وإذا اقترن بالاسم الثاني حرف استفهام بمعنى التعظيم والتعجب، كان المناسب الإظهار كقوله: ﴿الحاقّة ما الحاقّة﴾[3]».[4]

ثم يعرض الحالات الّتي جاءت على خلاف الأصل، ويعني بها: الحالات الّتي جاء فيها الظاهر موضع المُضمَر، وأسباب ذلك بالتفصيل، وهي:[5]

١- قَصْدُ التعظيم، كقوله تعالى: ﴿واتّقُوا اللهَ ويُعَلّمُكُمْ اللهُ واللهُ بِكُلّ شيءٍ عَلِيمٌ﴾.[6]

٢- قصد الإهانة والتحقير، نحو: ﴿أولئِكَ حِزْبُ الشيْطانِ ألا إنّ حِزْبَ الشيْطانِ هم الخاسرون﴾.[7]

٣- الاستلذاذ بذكره، نحو: ﴿وبالحقّ أنزلناه وبالحقّ نزل﴾.[8]

٤- زيادة التقدير، نحو: ﴿ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله﴾.[9]

٥- إزالة اللبس، نحو: ﴿قل اللّهُمّ مَالِكَ المُلكِ تُؤتي المُلكَ مَنْ تشاء﴾[10]، لو قال تؤتيه

---

(١) انظر: الزركشي، البرهان ٢/ ٤٨٣.

(٢) انظر ابن جنّي، الخصائص ٣/ ٥٥.

(٣) الحاقة ١، ٢.

(٤) انظر: الزركشي، البرهان ٢/ ٤٨٢.

(٥) انظر: المصدر السابق نفسه ٢/ ٤٨٥ وما بعدها.

(٦) البقرة ٢٨٢.

(٧) المجادلة ١٩.

(٨) الإسراء ١٠٥.

(٩) آل عمران ٧٨.

(١٠) آل عمران ٢٦.

لأوهم أنّه الأوّل، ومثله ﴿الظانّينَ باللهِ ظَنَّ السَوْءِ عَلَيْهِمْ دَائرةُ السَّوْءِ﴾.[1]

٦- أن يكون القصد تربية المهابة، وإدخال الرّوعة في ضمير السامع بذكر الاسم المقتضي لذلك، ومنه قوله: ﴿الحاقة * ما الحاقّة﴾.[2]

٧- قَصْدُ تقوية داعية المأمور، نحو: ﴿فإذا عَزَمْتَ فتوكّل عَلَى اللهِ إنّ اللهَ يُحِبُّ المتَوكّلِينَ﴾.[3]

٨- تعظيم الأمر، نحو: ﴿هَلْ أتى عَلَى الإنسانِ حِينٌ . . . إنّا خَلَقْنا الإنسانَ. .﴾.[4]

٩- أن يُقْصَدَ التوصّل بالظاهر إلى الوصف، نحو: ﴿إنّي رسول الله إليكم جميعاً﴾[5] ثم قال: ﴿فآمنوا بالله ورسوله النبيّ الأميّ﴾[6]؛ ليتمكن من إجراء الصفات التي ذكرها عن النبيّ الأميّ.

١٠- التنبيه على عِلّة الحكم، نحو: ﴿فأنزلنا على الذين ظلموا رجزاً من السّماء﴾[7] ولم يقل عليهم. وكانَ قد تقدّم ذكرهم باللفظ نفسه.

١١- قصْد العموم، نحو: ﴿حتى إذا أتَيا أهْلَ قريةٍ استَطعَما أهْلها. . .﴾.[8]

١٢- قصْد الخصوص، نحو: ﴿وامْرَأةً مُؤْمِنَةً إنْ وَهَبَتْ نَفْسَها للنبيّ﴾[9] ولم يقل لك.

١٣- أن يتحمّل ضميراً لا بدّ منه، كقوله تعالى: ﴿حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها﴾.[10]

---

(١) الفتح ٦.

(٢) الحاقة ١، ٢.

(٣) آل عمران ١٥٩.

(٤) الدهر ١، ٢.

(٥) الأعراف ١٥٨.

(٦) الأعراف ١٥٨.

(٧) البقرة ٥٩.

(٨) الكهف ٧٧.

(٩) الأحزاب ٥٠.

(١٠) الكهف ٧٧.

١٥- كونه أهمّ من الضّمير، نحو: ﴿أن تَضِلَّ إحْداهُمَا فتذكر إحداهما الأخرى﴾.[١]

١٦- كون ما يصلح للعَوْد ولم يُسق الكلام[٢] له كقوله تعالى: ﴿حتَّى نُؤْتَى مِثْلَ ما أُوتِيَ رُسُلُ اللهِ اللهُ أعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رسالتَه﴾.[٣]

١٧- الإشارة إلى عدم دخول الجملة في حكم الأولى، كقوله تعالى: ﴿فإنْ يَشَأ اللهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللهُ البَاطِلَ﴾،[٤] فإنّ (يَمْحُ) استئناف وليسَ عطفاً.

ومن هذه المسائل -أيْضاً-:

٣- ذِكْرُ الخاصّ بعد العامّ، نحو: ﴿ اقرأ باسْمِ رَبِّكَ الّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الإنْسَانَ من عَلَق﴾،[٥] فعَمَّ بقوله (خلق) جميع مخلوقاته، ثم (خصّ) فقال: ﴿خلق الإنسان من علق﴾.

٤- ذكر العامّ بعد الخاصّ، نحو: ﴿إن صلاتي ونُسُكي﴾[٦] والنُّسك العبادة، وهو أعم من الصلاة.

٥- عطف أحد المترادفين على الآخر، نحو: ﴿فلا يَخَافُ ظُلْماً ولا هَضْماً﴾[٧]، وقد أنكر هذه المسألة المبرّد، ومنع عطف الشيء على مثله؛ إذ لا فائدة فيه، وأوّل ما سبق باختلاف المعنيين، ولعلّه ممّن يُنكر الترادف في اللغة كالعسكريّ.

أمّا السّيوطيّ فقد أفْرَدَ باباً للتكرير في مصنّفه (معترك الأقران)، وعدّه في (الإتقان) من الإطناب ذاهباً مذهب البلاغيّين في ذلك. وقال في (معترك الأقران) إنّ التكرير أبلغ من

---

(١) البقرة ٢٨٢.

(٢) جاء نص الزركشي على هذا النّحو، ويبدو لي أن هذه المسألة والتي بعدها من باب واحد، وهو أن الاسم الثاني (المكرّر) من جملة مستانفة، فلا يصح مجيئه ضميراً ليعود على الأول.

(٣) الأنعام ١٢٤.

(٤) الشورى ٢٤.

(٥) العلق ١-٢.

(٦) الأنعام ١٦٢.

(٧) طه ١١٢.

التأكيد، وهو من محاسن الفصاحة، وذكر فوائده[1] الّتي مرّ ذكرها عند الزركشي.

ونقلَ عن بعض العلماء أنّ هناك آيات يُظنّ أنّها من التكرير، وليست كذلك، أو إن شئت فقل هي تكرير لفظي، وذلك مثل: ﴿وإنّ منهُمْ لفريقاً يَلوُون ألسِنَتَهُمْ بالكِتَابِ لِتَحْسَبُوه من الكتاب وما هو من الكتاب﴾[2] فالكتاب الأوّل ما كتبوه بأيديهم والكتاب الثاني التوراة والثالث لجنس كتب الله كلّها.[3]

وقد نقل السيوطي في مُصنَّفَيْه أغلب ما ورد عند الزركشيّ، وزاد بعض الزّيادات الأخرى الّتي وردت عند من سبقه، وقد سبق ذكرها.

ومّما سبق يتبيّن لنا ما يلي:

أنّ علماء القرآن -السابق ذكرهم- وقفوا مع ظاهرة التكرير وقفات مستقلة، واختصَّها بعضهم بأبواب في مصنّفاتهم، وكان تناولهم لها شاملاً من حيث كونُها ظاهرةً أسلوبيّة، وسمة بارزة في أسلوب القرآن الكريم، ومن جهة أنّها تأتي في أثناء التراكيب، لكنَّ تناولهم للتكرير في أثناء التراكيب جاءَ تحت تسْميات مختلفة يمكن إخضاع كثير منها إلى التكرير، كما أنّهم عوّلوا على التكرير في المعنى، ولم يعدّوا -في الغالب- التكرير إذا كان على مستوى الألفاظ تكريراً؛ لأنّه قد يتفق اللفظان ودلالتهما مختلفة.

---

(١) انظر: السيوطي، معترك الأقران ١/ ٢٥٨ وما بعدها.

(٢) آل عمران٧٨.

(٣) انظر: السيوطي، معترك الأقران ١/ ٢٦٢. وانظر: الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص٤٢٥.

« التكرير في مصنّفات المتشابه »

إنّ ظاهرة التكرير ظاهرة ملموسة في أسلوب القرآن الكريم، ولها سماتها ومفهومها الخاص، وأكثر منْ تصدّى لها من علماء القرآن، وخصّها بالمصنّفات هم العلماء الذين عُنوا بمتشابه القرآن. والمتشابه مصطلح كَثُر القولُ فيه، ولكنّهُ ينقسم في النهاية إلى نوعين على حسب تصنيف الأئمة فيه:

١- المتشابه اللفظي، ويطلق عليه في علوم القرآن علم الآيات المتشابهات أو علم المتشابه، وهو من علوم التفسير، وذلك أن يتشابه تركيبان أو أكثر من جهة اللفظ في موضعين مختلفين سواء أفي الآية أم في السورة أم في القرآن كاملاً، وقد تكون درجة التشابه بينهما تامّة، وقد تكون في بعض الأوجه.

٢- علم المحكم والمتشابه، ويُقصد بالمتشابه هنا آيات الصّفات والأفعال. وموضع الإفاضة في هذا العلم هو علم الكلام.[١]

ونجد أنّ المصنّفات الجامعة لعلوم القرآن قد أفردت كلَّ نَوْع منهما بباب مستقل.[٢] والنّوع الأوّل من النوعين السابقين هو ضالّتُنا هنا، وذلك أنه جانب من جوانب ظاهرة التكرير كما سيتّضح لاحقاً.

وقد خصّه بالتأليف مجموعة من الأئمة، منهم: حمزة بن حبيب الزيّات (١٥٨هـ) ونافع بن عبدالرحمن (١٧٠هـ) والكسائيّ (١٨٩هـ) -وهؤلاء لم تصل مصنّفاتهم في حدود ما أعلم- وأحمد بن جعفر المنادي (٣٣٦هـ) في (مُتَشابه القرآن العظيم)، والخطيب الإسكافيّ (٤٢٠هـ) ويعدُّ كتابه (درّة التنزيل وغرّة التأويل) أشهر مصنّف في هذا المجال وصَلَ إلينا؛ لمنهجه، واعتماد اللاحقين من العلماء عليه. وللرّاغب الأصفهانيّ (٥٠٢هـ) مصنّف في هذا العلم هو (درّة التأويل في متشابه التنزيل)، وللإمام محمود بن حمزة الكرماني (البرهان في متشابه القرآن).[٣]

---

(١) انظر: الكرماني (محمود بن حمزة) البرهان في متشابه القرآن، تحقيق: أحمد عز الدين عبدالله خلف الله، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط١ ١٤١١هـ - ١٩٩١م. ص٥٨، ٥٩ (مقدمةالمحقق).

(٢) انظر -مثلاً- الزركشي، البرهان ١/ ١١١، ٢/ ٦٨؛ السيوطي، الإتقان ٢/ ٣، ٢/ ٣٣٩.

(٣) نُشر هذا الكتاب بعنوان آخر هو: (أسرار التكرار في القرآن) بتحقيق عبدالقادر أحمد عطا، دار الاعتصام ط٢ ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م. ولم يذكر المحقق السبب الذي من أجله أطلق هذا الاسم على هذا الكتاب على الرغم من أن المؤلف نفسه قد سمّاه (البرهانْ في متشابه القرآن) كما ذكر ذلك في المقدمة.

وتتابعت المؤلفات في هذا العلم، فمنها: (ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللّفظ من آي التنزيل، لابن الزُّبَيْر الغرناطيّ (٦٢٧هـ)، وَفتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، للإمام أبي يحيى زكريّا الأنصاري. (٩٢٦هـ)).

وخصَّ الفيروزأبادي هذا العلم بِقِسْمٍ من مُؤَلَّفِه (بصائر ذوي التمييز)، وهناك غير ما ذُكر من المؤلفات في هذا العلم.

وقد اعتمدَ اللاحقون على السّابقين في هذا الميْدان، وتقاربت أقوالهم إلى حدّ نَقْل النصوص عند بعضهم، ولا مجال للإفاضة في هذه المسألة هنا، إذ سبقت بعض الإشارات والدّراسات إليها بما يُغني عن إعادة الكلام فيها.[1] وإنّما أشرتُ إلى هذا هنا لأبيّن أنّ منهجهم واحد في هذا التأليف إلاّ في اليسير من الاختلاف كما سيرد لاحقاً.

وقد عمدوا إلى آيات القرآن -على الترتيب القرآني المعروف- ورصدوا كلّ آية أو تركيب تكرّر له مشابه في موضع آخر من القرآن أو في غَيْرِ مَوْضع، ولم يحصروا المتشابه بما كان تشابهه كليّاً في اللفظ بل انقسم عندهم إلى أنواع[2]:

١- التكرار اللفظي: وهو أن يتشابه التركيبان من جهة اللفظ تماماً دونما زيادة أو نقصان، نحو: ﴿مَنْ في السماوات والأرض﴾ في موضع و ﴿مَنْ في السماوات والأرض﴾ في موضع آخر.

٢- التقديم والتأخير، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ لا أمْلِكُ لِنَفْسي نَفْعَاً ولا ضَرّاً﴾[3] وقوله تعالى: -في موضع آخر- ﴿قُلْ لا أمْلِكُ لنفسي ضَرّاً ولا نَفْعاً..﴾[4] بتقديم وتأخير ضراً ونفعاً.

٣- الزيادة والحذف، نحو: ﴿قالُوا وَجَدْنا آباءَنا﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿قالُوا بَلْ وَجَدْنا آباءَنا﴾[6] بزيادة بل في الثانية.

---

(١) انظر -مثلاً- مقدّمة محقق كتاب البرهان في متشابه القرآن للكرماني.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه ص٦٦ ـ ٦٩ (بتصرف).

(٣) سورة الأعراف ١٨٨.

(٤) سورة يونس ٤٩.

(٥) سورة الأنبياء ٥٣.

(٦) سورة الشُّعراء ٧٤.

٤- إبدال حرف مكان حرف، نحو: ﴿. . .اسكن أنتَ وزوْجُكَ الجنَّة وكُلا منْها رَغَداً. . .﴾[١] وقوله تعالى في الأعراف: ﴿اسكن أنت وزوْجُكَ الجنّة فكلا مِنْ حيْثُ شِئْتُما﴾،[٢] بالفاء.

٥- إبدال كلمة بأخرى، نحو: ﴿ولئنْ رُدِدْتُ إلى رَبّي﴾[٣]، ﴿وَلئِنْ رُجِعْتُ إلى ربّي﴾[٤].

٦- مجيءُ الكلام في موضع على نَظمٍ، وفي آخر على عكسه، نحو: ﴿وادخلوا البابَ سُجَّداً وقولوا حِطَّةٌ﴾[٥] وقوله تعالى: ﴿وقولوا حِطَّةٌ وادخلوا البابَ سُجَّدا﴾.[٦]

٧- أن يأتي اللفظ مُعَرّفاً في آية ونكرة في أخرى، نحو: ﴿ويقتلون النبيّين بغير الحق﴾[٧] وقوله تعالى: ﴿ويقتلون النبيّين بغير حق﴾.[٨]

٨- يأتي اللفظ مُفْرَداً في آية وجمْعاً في أخرى، نحو: ﴿وقالوا لنْ تَمَسَّنا النارُ إلاّ أيّاماً معدودة﴾[٩] وقوله تعالى: ﴿قالوا لن تمسّنا النّارُ إلاّ أيّاماً مَعْدوداتٍ﴾.[١٠]

٩- الفَكُّ والإدغام، نحو: ﴿ومَنْ يُشاقِق الرسول. . .﴾[١١] وقوله: ﴿ومَنْ يُشاقّ الله. . .﴾.[١٢]

وذهب علماء المتشابه في تتبع أنواعه السّابقة في النصّ القرآني كاملاً، يجمعون كلّ تركيب وما تكرّر من نظائره المتشابهة في أحد الوجوه السّابقة، محاولين إبراز الحكمة وبيانها من تكرير هذه التّراكيب من جهة، وإبراز المعاني التي اقتضت تغاير الآيات المتشابهات من جهة أخرى.[١٣]

---

(١) البقرة ٣٥.

(٢) الأعراف ١٩.

(٣) الكهف ٣٦.

(٤) فُصِّلَتْ ٥٠.

(٥) البقرة ٥٨.

(٦) الأعراف ١٦١.

(٧) البقرة ٦١.

(٨) آل عمران ٢١.

(٩) البقرة ٨٠.

(١٠) آل عمران ٢٤.

(١١) النساء ١١٥.

(١٢) الحشر ٤.

(١٣) انظر: مقدمة محقق البرهان في متشابه القرآن، للكرماني ص٦٤.

حتى ظَهَرَ عملهم هذا وكأنّه دراسة للتكرير في القرآن مع أنّه في حقيقته ليس كذلك.

واكتفى المتقدّم من هذه المصنّفات برَصْد مواضع المتشابه وأماكن تكرارها، وذلك مثل (متشابه القرآن العظيم)، لأحمد بن جعفر المنادي، إذا ما استثنينا ما أوجَزَه مؤلفه في خاتمة كتابه.[1]

ولعَلَّ غاية هذا المصنّف تُبرّر منهجه المُشار إليه؛ إذ ذكر مؤلفه أنّ الغرض من تاليفه شيئان: أحدهما: جمع النظائر من ألفاظ القرآن التي تشتبه على القارىء؛ ليحفظها، ويتنبّه لها، فيتقن حفظه.

والثاني: إعانة مَنْ يريد أن يرد على الملحدين الذين يطعنون في القرآن، بأنّ فيه المكرّر، والمُعاد،[2] وهذه بعض الأمثلة من كتابه:

«ومن قوله تعالى: ﴿إنّ الله كان عليماً حكيماً﴾ وذلك في أربعة[3] مواضع، منها موضعان في سورة النّساء، فالأوّل عند إحدى عشر آية... والثاني أربع وعشرين آية منها... والثالث في الأحزاب منتهى أول آية منها... والرابع في سورة الإنسان».[4]

وعلى هذا النّحو يمضي ابن المنادي في حصر التراكيب والآيات التي تكرّرت في النصّ القرآني كاملاً دون تعليق منه أو تفسير لذلك، كما فعل غيره من اللاحقين.

أمّا مَنْ جاء بعده من علماء المتشابه، بدءاً من الإسكافيّ، فقد وقفوا عند كل تركيب تكرّر من المتشابه، وحاولوا بيان الحكمة من تكريره إذا كان التشابه تاماً، وإبراز المعاني التي اقتضت التغاير إذا كان التشابه غير تام بحذف أو زيادة أو اختلاف. وكانت خُلاصة كلامهم نفيَ أن يكون هذا التشابه تكريراً في القرآن إلاّ ما جاء لغرضٍ كالتأكيد والتقرير، يؤيّد ذلك أنّهم كانوا يلتمسون مخرجاً لكلّ تركيب تكرّر وشابه غيرَه، مؤكّدينَ أنّ غرض أحدهما ليس كغرض الآخر، وأن ما جاء له أحدهما ليس ما جاء له الآخر مما يؤدّي في النهاية إلى أنّهما

---

(١) انظر: المنادي (أحمد بن جعفر)، متشابه القرآن العظيم، تحقيق عبدالله بن محمد الغنَيْمان، المملكة العربية السعودية - الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١ ١٤٠٨هـ، ص: ٢٢٧ - ٢٣٢.

(٢) انظر: المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٦.

(٣) جاءت في الأصل (اربع).

(٤) المنادي، متشابه القرآن العظيم، ص٦٧.

تركيبان مختلفان في موضعَين وغرضين مختلفين. ففي قوله تعالى: ﴿وقُلنا يا آدم اسكن أنتَ وزوجُكَ الجنّة وكُلا منها..﴾[1] من سورة البقرة وقوله -في الأعراف-: ﴿ويا آدم اسكُن أنتَ وزوْجُكَ الجنّة فَكُلا﴾[2] «بالفاء» ذهب الخطيب الإسكافي في تخريج هذه الآية إلى أنّ أحد الخطابين قبل الدّخول، والثاني بعد الدّخول إلى الجنّة، وبناءً عليه جاءت (كُلا) مرّةً بالواو، ومرّةً بالفاء.[3] وأشار الكَرمانيّ إلى أنّ الخطيب ذهب إلى أنّ ما في الأعراف خطابٌ لهما قبل الدّخول، وما في البقرة بعد الدّخول.[4]

وذهب الكرمانيّ نفسه مذهباً قريباً من هذا في هذه الآيات، حيث قال -مستعيناً بما جاء عند الإسكافيّ-: «... وإنّما الذي في البقرة من السكون الذي معناه الإقامة، فلم يصلح إلاّ بالواو؛ لأنّ المعنى: اجمعا بين الإقامة فيها والأكل من ثمارها، ولو كان الفاء مكان الواو لوجب تأخير الأكل إلى الفَراغ من الإقامة؛ لأن الفاء للتعقيب والترتيب، والذي في الأعراف من السُّكنى التي معناها اتخاذ الموضعَ سكناً، لأنّ الله تعالى أخرجَ إبليس من الجنة بقوله ﴿اخرجْ مِنْها مذءُوماً مَدْحُورا﴾،[5] وخاطب آدم، فقال: ﴿ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة﴾[6]؛ أي اتخذاها لأنفسكما مَسْكناً، فكُلا من حيث شئتما، فكانت الفاء أوْلى؛ لأن اتخاذ المسكن لا يستدعي زماناً ممتدّاً يمكن الجمع بين الاتخاذ والأكل فيه، بل يقع الأكل عقيبه».[7]

ففي هذا المثال، يتبيّن لنا مسلك هذين العالِمَيْن في تخريج هاتين الآيتين المتشابهتين على أنّ إحداهما ليست تكريراً للأخرى، وإنّما كلّ منهما جاءت في مقام مختلف، يشفع لذلك التغاير اليسير في نظم كل منهما.

ومما أراد الإسكافيّ بيانه علاقة التراكيب المكرّرة بما حولها من سياقٍ عام، إذ لم ينظر إلى

---

(١) البقرة ٣٥.

(٢) الأعراف ١٩.

(٣) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل وغرّة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ط١ ١٩٧٣م، ص١١١.

(٤) انظر: الكرماني، البرهان، ص١٢٠.

(٥) الأعراف ١٨.

(٦) الأعراف ١٩.

(٧) الكرماني، البرهان، ص١١٩.

التركيب المكرّر نظرةً جزئيةً ضيّقة، وإنّما نظر إليه من خلال السّياق العام، حيث تختلف السّياقات التي يرد التركيب المكرّر فيها، وهذا يعْني أن التركيب المكرّر قد يأتي لغرض آخر، وفي موضع مختلف، مما يحول في النّهاية دون القوْل بأنّه مكرّر.

فقوله تعالى في سورة الانشقاق ﴿إذا السّماءُ انْشَقّتْ * وأذِنَتْ لربّها وحُقّتْ * وإذا الأرْضُ مُدّتْ * وألقتْ ما فيها وتَخَلّتْ * وأذِنَتْ لربّها وحُقّت﴾[1]، يقول الإسكافي: «للسائل أن يسْأل عن تكرير قوله (وأذنت لربّها وحقّت)، والجواب أن يُقال: إنّ الأول للسّماء والثاني للأرض».[2]

وذهب في قوله تعالى﴿لا أقسمُ بهذا البلد * وأنتَ حلٌّ بهذا البلد﴾،[3] إلى أنّ البلد الأوّل غير البلد الثاني، فالأوّل هو البلد المحرّم، والثاني هو الحلُّ للنبيّ ﷺ وإذا كان كذلك صار الثاني معنيّاً به غير ما عَنى بالأوّل،[4] وهذا موضع لا يرى الإسكافي فيه بأساً، إذ يقول: «إذا عُني بالثاني غير المقصود بالأوّل من وصف يوجب له حكماً غير حكم الأوّل كان من مختار الكلام».[5]

وعلى هذا النحو وقفوا مع الآيات المتشابهة، حتى أنّ الكرماني منع وجود التكرير المطلق في القرآن، وذهب إلى أنّ كل ما وقع من ألفاظ مشتركة بين اثنين أو أكثر فإنّ اللفظ المشترك في كل آية يُفيد معنىً غير الذي يفيده في الآية الأخرى، مما يحول دون القوْل بالتكرير.[6]

والتكرير الذي يعنيه الكرماني هنا ليس هو التكرير الشكلي أو التشابه اللفظيّ، وإنّما يَعْني التكرير بمعناه المطلق، وهو ما كان الثاني فيه تكريراً للأوّل دون زيادة معنى أو غرض ما. فالتكرير اللفظيّ حقيقة موجودة في القرآن الكريم، ولم ينكرها الكرماني ولكنّ محورَ أقواله في أنّ اللفظ المكرّر أو التركيب، يأتي لغرض غير الغرض الذي ذُكرَ له أوّلاً،

---

(١) الانشقاق ١، ٢، ٣، ٤، ٥.

(٢) الخطيب الإسكافي، درة التنزيل، ص٥٢٨.

(٣) البلد ١، ٢.

(٤) انظر: الإسكافي، درة التنزيل، ص٥٣٠.

(٥) المرجع السابق نفسه، ص٥٣٠.

(٦) انظر: الكرماني، البرهان، ص٦٦ (مقدمة المحقق).

إذ يقول في قوله تعالى: ﴿اهدنا الصّراط المستقيم * صراط الذين أنعمت عليهم﴾[1] : «كرّر (الصّراط)، وذلك أنّ الصراط هو المكان المهيّا للسلوك، فذكرَ في الأول المكان ولم يذكر السّالكين، فأعاده مع ذكرهم فقال ﴿صراط الذين أنعمت عليهم﴾[2] أي الذي سلكه النبيّون والمؤمنون».[3]

وذَهَبَ إلى أنّ قوله تعالى: ﴿. . .عليهم﴾[4] من سورة الفاتحة: «ليس تكراراً؛ لأنّ كلّ واحد منهما متّصل بفعل غير الآخر، وهو الإنعام والغضب، وكل واحدٍ منهما يقتضيه اللفظ، وما كان هذا سبيله فليس بتكرار».[5]

وفي بعض المواضع كان الكرماني يحمل التكرير على التوكيد ويعدّه من مسوّغاته، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شاءَ الله ما اقتَتَل الذين من بعدهم﴾[6] ثم قال ﴿ولو شاء الله ما اقتتلوا﴾[7]، «فكرّر تأكيداً. . .وقيل كرّره تكذيباً لمن زعم أنّ ذلك لم يكن بمشيئة الله».[8]

وفي فلك ما تقدّم تدور بقيّة مصنّفات المتشابه، فمصنّف (ملاك التأويل) لا يرى في المتشابه تكريراً دون جَدْوى، بل يرى أنّ تكرير المتشابه يُناطُ به معانٍ لا تتأتّى بدونه، فيوجّه قوله تعالى: ﴿وادخلوا البابَ سُجّداً وقولوا حِطَّةٌ﴾[9] وقوله تعالى في موضع آخر: ﴿وقولوا حِطَّةٌ وادخلوا الباب سُجَّداً﴾[10] إلى أن حِطة «دعاءٌ أمروا به في سجودهم فلو ورد في السورتين على حدٍّ سواء لأوهم من حيث مقتضى الواو من الاحتمال أنّهم أمروا بالسجود

---

(١) الفاتحة ٥، ٦.

(٢) الفاتحة ٦.

(٣) الكرماني، البرهان، ص١١٢.

(٤) الفاتحة ٦.

(٥) الكرماني، البرهان، ص١١٣.

(٦) البقرة ٢٥٣.

(٧) البقرة ٢٥٣.

(٨) الكرماني، البرهان، ص١٤١.

(٩) البقرة ٥٨.

(١٠) الأعراف١٦١.

والقول منفصلين غير مساوق أحدهما للآخر، على أحد محتملات الواو في عدم الرتبة، فقدّم وأخّر في السورتين ليحرز المجموع أنّ المراد بهذا القول أن يكون في حال السُّجود، لا قبله ولا بعده، وتعيّن بهذا معنى المعيّة من محتملات الواو وتحرر المقصود، وإن المراد: وادخلوا الباب سجّداً قائلين في سجودكم حِطة، فاكتفى بتقلب الورود عن الإفصاح بمعنى المعيّة (إيجازاً جليلاً) وبلاغةً عظيمة».[1]

وقد تتبع صاحب ملاك التأويل مواضع المتشابه التي وردت عند الخطيب الإسكافي، وزاد عليها مواضع أخرى تزيد على المئة، ومّما تفرّد به في معالجته للمتشابه أنّه ركّز تناوله في تفسير التغاير وتسويغه بين التراكيب المتشابهة، كما في المثال المتقدّم.

وَحمل التراكيب المتشابهة، المتكررة، المتتابعة على التوكيد، ولم يعدّ الألفاظ المتكررة التي اختلفت متعلقاتها تكريراً، كالفعل (خلق) في قوله تعالى ﴿اقرأ باسمِ ربِّكَ الذي خَلَق * خلقَ الإنسانَ مِنْ عَلَقٍ﴾[2]؛ لأنّهما قصدان، فالمراد أوّلاً خَلق المخلوقات، وشتّى العوالم، والمراد ثانياً تخصيص خلق الإنسان، وأنّه خُلِقَ من علق، ولا تكرير على هذا.[3]

أمّا الفيروز أبادي في (بصائر ذوي التمييز) في القسم الخاص بالمتشابه فقد استبطن أغلب ما جاء في البرهان للكرماني، نصّاً وروحاً، ولم أجد عنده جديداً فيما يخصّ توجيه المتشابه. وأما شيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري، ومصنّفه (فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن)، فقد جمع في مصنّفه آراء العلماء المتقدمين في المتشابه ولا سيّما (الكرماني)، وزاد زيادات تدور في فلك ما تقدم.

وعلى الرغم من كلّ ما مرّ من حيث اهتمام علماء المتشابه بتكرير التراكيب أو دراسة التكرير فيما بين التراكيب إلاّ أنّ وقوفهم عند التكرير داخل التركيب كانّ قليلاً ونادراً إذا قيس بمحور قضيتهم وهو تكرير التراكيب، وقد تناولوه بالمنهج الذي تناولوا به تكرير المتشابه، إذ يذهب الإسكافي في آيتي سورة الشّرح: ﴿فإنّ مع العُسر يُسراً * إنّ مع

---

(١) ابن الزبير، ملاك التاويل ١/ ٢٠٥.

(٢) العلق ١، ٢.

(٣) انظر: ابن الزبير، ملاك التاويل ٢/ ١١٤٨.

العُسر يُسراً﴾[1] إلى أنّ اليُسر الثاني غير الأوّل وعليه فالتركيبان ليسا مكرّرَيْن.[2] وذهب في سورة الناس إلى أنّ المعنى المُراد من (ربّ النّاس) غير المعنى المُراد من (ملك النّاس)، وغير المعنى المُراد من (إله النّاس)، وإذا أريد بالثاني غير الأوّل لم يكن تكريراً.[3]

ويذهب الكرماني إلى أنّ تكرير العامل مع حرف العطف في قوله تعالى ﴿آمنا بالله وباليوم الآخر﴾[4] لا يكون إلاّ للتأكيد.[5]

وقوله تعالى: ﴿رأيتهم لي ساجدين...﴾[6] ليس بتكرير؛ لأنّ الأوّل وقع على الذّات والثاني وقع على الحال، وقيل لما طال الكلام أعاد.[7]

وأشار مُصَنِّفُ (ملاك التأويل) إلى بعض المواضع، من ذلك: قوله تعالى: ﴿فإذا بَرِقَ البصرُ * وخَسَفَ القمر * وجُمِعَ الشمسُ والقمرُ﴾[8] يقول: «يُسألُ عن إعادة القمر في الفاصلتين؟ والجواب عنه: أنّ ذلك لبيان أهوال القيامة وتعظيمها، والعرب تستعمل هذا فيما يُقصد به التهويل والتعظيم... وقد اجتمع في آية القيامة قصْد التعظيم ورعي الأسجاع فتأكّد الحامل على التكرير».[9]

وكذلك تكرير (ما) وعدمه في الآيتَيْن: ﴿يُسبِّح لله ما في السماوات وما في الأرض..﴾[10] وقوله ﴿يعلم ما في السماوات والأرض﴾[11]، إذ «إنّ الآيتيْن قُصد بهما الاستيفاء والإحاطة بكلّ المسبّحين، وبما أحاط به علمه سبحانه، وقد اقترن بالآية الثانية واتصل بها قوله سبحانه ﴿ويعلم ما تسرّون وما تعلنون﴾[12]، فحَصَلَ من ذلك إحاطة علمه

---

(١) الشرح ٥، ٦.

(٢) انظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل، ص٥٣٣.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٥٣٧.

(٤) البقرة ٨.

(٥) انظر: الكرماني، البرهان، ص١١٤.

(٦) يوسف ٤.

(٧) انظر: الكرماني، البرهان، ص٢٢٦.

(٨) القيامة ٧.

(٩) ابن الزبير، ملاك التأويل٢/ ١١٢٠.

(١٠) التغابن ١.

(١١) التغابن ٤.

(١٢) التغابن ٤.

سبحانه بما ظهر، وما بطن، وما اشتملت عليه السموات والأرض، فلمّا اقترن بهذه الآية ما يُعطي إحاطة علمه سبحانه بجزئيات (ما) في الجملة، وأنّه لا يغيب عنه شيء، لم يحتج في قوله ﴿يعلم ما في السموات والأرض﴾ إلى إعادة (ما)؛ لأنّ ذلك يكون كالتكرار الذي لا يحرز المعنى، وأمّا الآية الأولى فلم يقترن بها ما يُعطي ملفوظاً به مع أنّه قد قُصِدت الإحاطة فلم يكن بُدّ من إعادة (ما) استئناف إحصاء وتأكيد».[1]

وجاءت بعض المواضع في فتح الرحمن، منها: قوله في الآية ﴿إيّاك نعبد وإيّاك نستعين﴾[2] : «كرّر إيّاك لأنّه لو حذفه في الثاني لفاتت فائدة التقديم وهي قطع الاشتراك بين العاملين، إذ لو قال: إيّاك نعبد ونستعين، لم يظهر أن التقدير: إيّاك نعبد وإيّاك نستعين»،[3] وكذلك قوله تعالى: ﴿لعلّي أرجع إلى النّاس لعلّهم يعلمون﴾،[4] كرّر (لعَلّ) رعايةً للفواصل، إذ لو قال: لعلي أرجع إلى النّاس فيعلموا، بحذف النّون جواباً لِـ (لعَلّ) لفاتت الرّعاية[5] وغيرها من المواقع.

يتبيّن لنا ممّا مرّ:

١- أنّ العلاقة بين المتشابه والتكرير علاقة الكلّ بالجزء، فالتكرير في التراكيب القرآنيّة جزءٌ من المتشابه الذي عُنيَ به مجموعة من العلماء، واحتلّ جانباً من علوم القرآن.

٢- تُعدُّ دراسة علماء المتشابه للمتشابه دراسةً لظاهرة التكرير في القرآن في جانب من جوانبها، وهو التكرير الخارجي أو التكرير فيما بين التراكيب لا داخل التراكيب، وفي ظلّ هذا الفَهم كان تناولهم للنّصّ القرآني كاملاً.

٣- يسْعى علماء المتشابه إلى نتيجةٍ مفادها: أنّ المتشابه لا يُعَدُّ تكريراً في القرآن، وذلك أنّ لِكُلٍّ تركيب خصوصيّة ومقاماً يختلف فيه عن التركيب الآخر.

٤- على الرّغم من انصراف علماء المتشابه إلى معالجة التكرير فيما بين التراكيب وتشابهها، إلاّ أننا نجد عندهم إشارات إلى التكرير داخل التركيب، وبيان الحكمة منه.

---

(١) ابن الزبير، ملاك التأويل ٢/ ١٠٨٤.

(٢) الفاتحة ٤.

(٣) الأنصاري، فتح الرحمن ص١٠، وانظر: الكرماني، البرهان، ص١١٢.

(٤) يوسف ٤٦.

(٥) انظر: الأنصاري، فتح الرحمن، ص٢٧٨.

التكرير في مصنّفات الإعجاز

لم يُغفل المصنّفون من العلماء في الإعجاز القرآني جانب التكرير في مصنّفاتهم؛ لكونه أوّلاً: جانباً ملموساً في الأسلوب القرآني -مدار بحثهم-، وثانياً: أنّ التكرير كان أحد الأبواب التي حاول الملحدون الدّخول منها للطّعن في القرآن الكريم. ومن الجدير بالذّكر أنّ حديثهم عن التكرير كان في إطار تكرير التراكيب، والجُمل، لا داخل التركيب نفسه.

ومن أوّل المصنّفات التي تطالعنا في باب الإعجاز رسائل: الخطّابي (٣٨٨ هـ) والرّماني (٣٨٦ هـ) والجرجاني (٤٧١ هـ) في الإعجاز، وأوّل هذه الرسائل رسالة الخطّابي، المسمّاة (بيان إعجاز القرآن)، إذ وقف عند التكرير (تكرير التراكيب والقصص أو التكرير العام)، وجعله مقابلاً للحذف والاختصار، وسمّى كثرة التكرير بـ (التكرار المُضاعف)[1] كما في سورة الرحمن، والمرْسَلات، وقال عن الحذف والتكرير: «ليس واحد من المذهبين بمحمود عند أهل اللّسان ولا بالمعدود في النّوع الأفضل من طبقات البيان».[2] ولعَلّ مُرادَه هنا أن لكل منهما موضعه الذي يَحْسُن فيه، وقد ردّ دَعْوى من طعن بالتكرير في القرآن مبيّناً أنّ القرآن يخلو من التكرير المعيب؛ لأنّ تكرّر الكلام على ضَرْبَيْن[3]: أحدهما مذموم، وهو ما كان مستغنىً عنه، غير مستفاد به زيادة معنى؛ لأنّه يكون حينئذٍ فضلاً من القوْل، وليس في القرآن شيءٌ من هذا النّوع، والضّرب الثاني: ما كان بخلاف هذه الصفة، فيَحسُن استعماله في الأمور المهمّة التي قد تَعْظُمُ العناية بها، ويُخاف بتركه وقوع الغلط والنسيان فيها، والاستهانة بقدرها... وقد أخبر الله عزّ وجلّ عن السبّب الذي من أجله كرّر الأقاصيص والأخبار في القرآن الكريم، فقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ القَوْلَ﴾[4]، وقال تعالى ﴿وصرّفنا فيه من الوَعيد..﴾[5].[6]

أمّا الرّماني فلم يختص التكرير بوقفة مستقلة، وإنّما وردت إشارات في أثناء رسالته تُبرز

---

(١) انظر: الرُّماني والخطابي وعبدالقاهر الجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبدالقاهر الجرجاني في الدراسات القرآنية والنقد الأدبي، حققها وعلق عليها: محمّد خلف الله، محمد زغلول سلاّم، دار المعارف بمصر، ط٢ ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م، ص٤٠.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص٤٠.

(٣) انظر: المصدر السابق نفسه ص٥٢.

(٤) سورة القصص ٥١.

(٥) طه ١١٣.

(٦) انظر: الرمّاني والخطّابي والجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص٥٢، ٥٣.

موقفه منه، منها: أنّه فضّل لفظ القرآن[1] على قول العرب (القتل أنفى للقتل)؛ لأنّ لفظ القرآن أبعد من الكلفة بتكرير الجملة[2]. وقال أيضاً: «وأمّا بُعْده من الكلفة بالتكرير الذي فيه على النّفس مشقّة، فإنّ قولهم: القتل أنفى للقتل تكريراً غيرُه أبلغ منه، ومتى كان التكرير كذلك فهو مُقَصّر في باب البلاغة عن أعلى طبقة».[3]

ومن أبرز المؤلفات التي تطالعنا في هذا المجال أيضاً، كتاب الباقلاني (إعجاز القرآن)، ومع رسوخ هذا المؤلّف في علم الإعجاز إلاّ أنّ الإشارة فيه إلى التكرير إشارة سريعة، وعدّه المصنّف من البديع في أساليب العربيّة، ولا غَرْوَ أن يأتيَ كثيراً في القرآن الكريم.[4]

أمّا الرّازي، فقد فصّل القول -في هذه المسألة- في مصنّفه (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز)، وردّ على الطّاعنين في القرآن من جهة التكرير ولا سيّما تكرير القصص، مبيّناً فساد طعنهم هذا، ومختصرُ ما يذهب إليه: أنّ «عادة الفصحاء جارية بأنّهم يكرّرون القصة الواحدة في مواضع؛ لأغراض مختلفة، وذلك من الفضائل لا من المعائب، وإنّما يُعاب التكرار إذا كان في الموضع الواحد، والله تعالى إنّما أنزل القرآن على رسوله في ثلاثٍ وعشرين سنةً حالاً بعد حال».[5]

ويرى الرّازي أنّ جانب الإعجاز في التكرير هو أنّ ظهور الفصاحة ومزيتها في القصة الواحدة إذا أعيدت أبلغ منها في القصص المتغايرة.[6]

ويرى أنّ بعض صور التكرير هي في الحقيقة ليست تكريراً، فقوله تعالى ﴿فبأيّ آلاءِ ربّكما تُكذّبان﴾[7] «ليس بتكرار؛ لأنّه سبحانه ذكر نعمة بعد نعمة، وعقّب كل نعمة بهذا القول... ومعلوم أن الغرض من ذكره عقيب نعمة غير الغرض من ذكره عقيب نعمة أخرى،

---

(١) المقصود الآية الكريمة: ﴿ولكم في القِصَاصِ حَياةٌ يا أولي الألباب﴾ (البقرة ١٧٩).

(٢) انظر: الرمّاني والخطّابي والجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص٧٧.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص٧٨.

(٤) انظر: الباقلاني (محمد بن الطيب)، إعجاز القرآن، تحقيق أحمد صقر، دار المعارف، ط٥، ص١٠٦.

(٥) فخر الدين الرازي (محمد بن عمر) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق وتقديم: إبراهيم السامرائي، محمد بركات أبو علي، دارالفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٥، ص١٩٥.

(٦) انظر: المصدر السابق نفسه.

(٧) الرحمن ١٣.

وإن كان اللفظ واحداً».[1]

ويرى أنّه ليس المعتَبَرُ بتكرير اللفظ، وذلك أنّ الحروف والكلمات متكررة في الكلام كلّه، وإنّما المعتَبر بالأغراض والمقاصد، فربّما كان التشبيه في اللفظ غير مكرّر في المعنى وربّما كان المتباين في اللفظ مكرّراً في المعنى.[2]

أمّا الزملكانيّ في مصنّفه (البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن) فقد تناول التكرير من خلال التأكيد، وجعله الفن الخامس من القسم الثالث في مصنّفه المذكور، وبيّن أنه من أساليب الفصاحة مستشهداً بقول الشاعر:

لو رأينا التأكيدَ خُطَّة خَسْفٍ ما شَفَعْنا الآذانَ بالتَّثويبِ

ثم ذكر بعض أشكال التكرير: فمنها ما جاء بالمصدر (ضربتُ زيداً ضرباً)، ومنها الحال المؤكدة، ومنها البدل؛ لأنّ الأوّل كالممهّد للثاني، ومنها عطف البيان، ومنها الضمير المسَمّى شَأناً، وضمير الفصل، وهذه -كما نلاحظ- إشارات إلى التكرير داخل التركيب، أدرجها الزملكانيّ في باب التأكيد.[3]

يتبيّن لنا مما سبق:

١- أنّ لعلماء الإعجاز وقْفةً عند ظاهرة التكرير، ولكنّه التكرير العام (نصوصاً وقصصاً وعبارات) مثلما برز في أسلوب القرآن، محاولين إظهار الحكمة منه في القرآن، ومن ثَمّ في الكلام العام، وأنّه نوعان: مَعيب، وغير ذلك. فالمعيب منه ما زاد على الحاجة، ولم يَدْعُ له داعٍ، وغير المعيب ما كانَ على غير ذلك.

٢- أنّهم ذهبوا إلى أنّ هذا التكرير أسلوب في اللغة لا يمكن إنكاره.

---

(١) الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص١٩٦.

(٢) انظر: المصدر السابق نفسه، ص١٩٧.

(٣) انظر: الزملكاني، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، ص٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥.

٤- التكرير في المصنّفات البلاغيّة النقديّة والأدبيّة[١]

أُفْرِدَ في كثيرٍ من مصنّفات البلاغة، والنقد باب للتكرير في أثنائها، وجَعَلَتْ هذه المصنّفات التكرير نوْعاً من الأنواع البديعيّة - البلاغيّة، وأسلوباً من أساليب اللغة.

وإذا ما تجاوزنا العسكريّ الّذي جعل حديثه عن التكرير في أثناء باب الإطناب[٢]، نجد ابن رشيق -في العمدة- قد أفرد باباً مستقلاً له[٣]، وكذلك ابن سنان الخفاجي في سرّ الفصاحة[٤]، ومحمد بن حيدر البغدادي في قانون البلاغة[٥]، وجعله ابن الأثير النّوع السابع عشر من أنواع تأليف الألفاظ في مصنّفه المثل السائر[٦]، واختصّهُ ابن أبي الاصبع في بابٍ مستقلٍّ في كُلٍّ من كتابيه: بديع القرآن وتحرير التحبير،[٧] وتتابعت المؤلفات البلاغيّة والنقديّة في اختصاص التكرير بحديث مستقل[٨] إذ ذكره العلوي -في الطّراز- في باب التوكيد، وجعَله أحد مَجْرَيَيْ التوكيد[٩] وجعله السجلماسي الجنس العاشر من كتابه (المنزع البديع)[١٠].

---

(١) آثرت -في هذا الفصل- ان أدمج الأدباء والنّقاد مع البلاغيّين وذلك لأسباب:

أولها: صعوبة الفصل بين المصنّفين إلى بلاغيّين وأدباء ونقّاد من حيث تناولهم لهذه الظاهرة.

ثانيها: التشابه الكبير في أقوالهم فيها.

ثالثها: قلة ما ورد عند الأدباء والنّقاد قياساً بما ورد عند البلاغيّين في حديثهم عن هذه الظاهرة، زيادةً على اعتماد الأدباء والنقّاد على ما جاء عند البلاغيّين في هذه الظاهرة.

(٢) انظر: العسكري، الصناعتين، ٢١٣.

(٣) انظر: ابن رشيق، العمدة، ٦٨٣.

(٤) انظر: ابن سنان الخفاجي (عبدالله بن محمد) سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص١٠٢.

(٥) انظر: محمد بن حيدر البغدادي، قانون البلاغة ص٣٤.

(٦) انظر: ابن الأثير، المثل السائر ٣/٣.

(٧) انظر: ابن أبي الأصبع، بديع القرآن، تقديم وتحقيق حفني محمد شرف، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ط٢ ص١٥١؛ تحرير التحبير ٣٧٥.

(٨) انظر مثلاً: ابن حجة الحموي، خزانة الأدب ١/ ٣٦١؛ ابن معصوم، أنوار الرّبيع في أنواع البديع ٥/ ٣٤٥؛ ابن البنّاء المراكشي، الروض المريع في صناعة البديع، تحقيق رضوان بنشقرون، ١٩٨٥ ص١٥٧.

(٩) انظر: العلوي، الطراز ٢/ ١٧٨.

(١٠) انظر: السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تقديم وتحقيق علال الغازي، مكتبة المعارف - زنقة باب شالة - الرباط المغرب، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م، ص٤٧٦.

ولا نجد وقفات متأنّية للأدباء عند هذه الظاهرة وإنّما هي إشاراتٌ سريعة[1] ترد في مؤلفاتهم بين الحين والآخر، سيأتي توضيحها فيما بعد.

وقد انتظم حديث البلاغيّين والنقّاد والأدباء في محورين، أولهما: نظرتهم إلى التكرير، وثانيهما: تناولهم للظاهرة وموقفهم منها.

١- نظرة البلاغيّين والنقّاد والأدباء إلى التكرير:

ينظر البلاغيّون ومَن تبعهم إلى ظاهرة التكرير من جهتين:

أ - أنّها تكرير تراكيب وجُمل وكلام، وهذا هو الشائعُ في أغلب مصنّفاتهم.

ب- أنّها تكرير ألفاظ ومفردات، وهذا جانبٌ أقلُّ شيوعاً من سابقه في دراستهم للظاهرة، وتركّز تناولهم للتكرير في الجانب الأوّل، كما أنّهم لم ينظروا إلى الجانب الثاني من الزاوية التي يطلّ عليه منها هذا البحث، إذْ لم يُعنوا بكوْن اللفظ المكرّر داخل تركيب واحد أو في غير تركيب، بل نظروا إلى الألفاظ المكرّرة بصورة عامة ومن جهة أغراضها البلاغيّة.

أمّا من حيث تناولهم الجانب الأوّل، وهو أنَّ التكرير في التراكيب والجمل والكلام، فنجد الجاحظ يجعل التكرير قسيماً للإكثار والتّطويل[2]، ،ولا يكون التكرير كذلك -في الغالب- حتى يكون تكريراً للتراكيب، والعبارات، والكلام الطويل، كالقصص مثلاً، ويمثّل

---

(١) انظر ـ مثلاً ـ: أبو العبّاس ثعلب (أحمد بن يحيى)، قواعد الشّعر، شرحه وعلّق عليه محمد عبدالمنعم خفاجي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٩٨٤م، ص٥٦؛ ابن طباطبا العلوي (محمد بن أحمد)، عيار الشّعر، تحقيق الدكتور عبدالعزيز بن ناصر المانع، توزيع مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص٩؛ قدامة بن جعفر، نقد النثر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٨٢، ص٩٧؛ المرزباني (محمد بن عمران)، الموشّح في مآخذ العلماء على الشعراء، وقف على طبعه واستخراج فهارسه، محب الدين الخطيب، القاهرة، ط٢، ١٣٨٥هـ، ص٧٥؛ النويريّ (أحمد بن عبدالوهّاب)، نهاية الأرب في فنون الأدب، السِّفْر السابع، نسخة مصورة عن دار الكتب مع استدراكات وفهارس جامعة، وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ، المؤسسة المصريّة العامّة للتأليف والترجمة والنشر، مصحّحه أحمد الزّيْن، ٨٩/٧؛ القلقشندي (أحمد بن علي)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، شرحه وعلّق عليه وقابل نصوصه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١ ١٩٨٧م، ٣٥١/٢.

(٢) انظر: الجاحظ (عمرو بن بحر)، رسائل الجاحظ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ١٥١/٤.

على ذلك بتَرْداد قصّة موسى، وهود، وهارون، وشعيب في القرآن الكريم.[1]

ويبدو من أمثلة العسكريّ الّتي أوردها أنّه يريد تكرير العبارات والجمل، قال: فمن ذلك قوله تعالى: ﴿كلاّ سَوْفَ تَعْلَمون * ثُمَّ كَلاّ سَوْفَ تَعْلَمون﴾[2]، وقال: «وقد كرّر الله تعالى في سورة الرحمن قوله ﴿فبأيّ آلاء ربّكما تُكذّبان﴾[3] وذلك أنّه عَدَّد فيها نُعماه... وقد جاء مثل ذلك عن أهل الجاهلية، قال مهلهل:

على أنْ ليْسَ عدلاً من كُلَيْب...

فكرّرها في أكثر من عشرين بيْتاً».[4]

وذكَرَ ابن رشيق القيروانيّ الأبواب الّتي تُكَرِّرُ العربُ فيها الكلام، وهي: «باب الرثاء،... أو على جهة الوعيد والتهديد، أو على وجه التوجع»[5] وغيرها من الأبواب، وساق مثالاً للتكرير على جهة التّفخيم - وهو بطبيعة الحال تكرير تراكيب- هو قول الشاعر للحَسَن بن سَهْل:

إلى الأمير الحسنِ استَجَدْتُها ... أيُّ مَزارٍ ومُناخٍ ومَحَلْ

أيُّ مزارٍ ومُناخٍ وَمَحلّ ... لِخائفٍ ومُستَريشٍ ذي أمَلْ[6]

وينظر ابن رشيق إلى تكرير المعاني -أيضاً- في إطار تكرير التراكيب والكلام، يقول: «ومن تكرير المعاني قول امريء القيس:

فيَا لَكَ من ليْلٍ كأنّ نُجومَهُ ... بكُلِّ مُغار الفَتْل شُدَّت بيذبُلِ

كأنّ الثريّا عُلّقت في مَصامِها ... بأمْراسِ كَتّانٍ إلى صُمِّ جَنْدَلِ[7]

فالبيت الأوّل يُغني عن الثاني والثاني، يُغني عن الأوّل، ومعناهما واحد».[8]

---

(١) انظر: الجاحظ، البيان والتبيين ١/ ١٠٥.

(٢) التكاثر ٣، ٤.

(٣) الرحمن ١٣.

(٤) العسكري، الصناعتين ص٢١٣.

(٥) ابن رشيق، العمدة، ٦٨٦، ٦٨٧.

(٦) انظر: المصدر السابق نفسه، ص٦٨٩.

(٧) ديوان امريء القيس (ابن حَجَر الكندي) بشرح محمد بن إبراهيم بن محمّد الحضرميّ، قدّم له وحقّقه، د. أنور أبو سويلم، د. علي الهروط، دار عمّار - الأردن، ط١ ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م، ص٧٣.

(٨) ابن رشيق، العمدة ٦٩٠.

ولا أريد أن أمضي في رصد أقوال البلاغيّين ومَن تابعهم في هذا الجانب، فأقوالهم فيه -على كثرتها- متشابهة، وإن تغايرت الأمثلة عند بعضهم.[1]

أمّا الجانب الثاني، وهو تكرير الألفاظ المفردة، فقد ذكر الجاحظ إعادة الألفاظ دون أن يُحدّد المقصود بها، ولكنّ ظاهر كلامه يُشير إلى أنّ المقصود هو تكرير اللفظ المفرد في مقام لغويّ واحد، كالخطبة مثلاً، إذ يقول: «ما سمعنا بأحدٍ من الخطباء... يرى إعادة بعض الألفاظ وترداد المعاني عِيّاً».[2]

وقد تطرّق ابن قتيبة إلى تكرير الألفاظ المفردة من وجهين:

١- تكرير اللفظ الواحد مع شيءٍ من التغيير، وذلك مثل الصفات المتتابعة، نحو: عطشان نطشان، «حيث أرادوا توكيد الصّفة فاستوحشوا من إعادتها ثانيةً فغيّروا منها حرْفاً».[3]

أو نحو قول الأعشى:

وقد غَدوْتُ إلى الحَانوتِ يَتْبَعُني شاوٍ مِشَلٌّ شَلولٌ شُلْشُلٌ شَوِلُ[4]

قال: «وهذه الألفاظ الأربعة في معنىً واحد».[5]

٢- تكرير المعنى الواحد بلفظين مختلفين في التركيب الواحد، نحو: ﴿فيهما فاكهةٌ ونخلٌ ورُمّان﴾[6] والنّخلُ والرُّمّان من الفاكهة، أو نحو:

لمياء في شفتيها حُوَّةٌ لَعَسٌ وفي اللِّثات وفي أنيابها شَنَبُ

واللعس هو الحُوّة.[7]

---

(١) انظر مثلاً: ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة ١٠٣، البغدادي (محمد بن حيدر)، قانون البلاغة، ص٤١؛ ابن الأثير، المثل السائر، ق٣ص٣؛ ابن أبي الأصبع، بديع القرآن ص١٥١؛ الطيبي، التبيان في أنواع المعاني والبديع والبيان، ص٣٦٠، العلوي، الطراز ٢/ ١٧٨؛ ابن معصوم، أنوار الرّبيع في أنواع البديع ٥/ ٣٤٥؛ القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ٢/ ٣٦٠، وغيرها.

(٢) الجاحظ، البيان والتبيين ١/ ١٠٥.

(٣) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن ٢٣٦.

(٤) شرح ديوان الأعشى الكبير (ميْمون بن قيس) قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. حنّا نصر الحِتيّ، دار الكتاب العربي - بيروت ط١ ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ص٢٨٤.

(٥) ابن قتيبة، الشعر والشعراء ١/ ٧١.

(٦) الرحمن ٦٨.

(٧) انظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن ٢٤٠.

وجُلُّ التكرير عند ابن رشيق يقع في اللفظ دون المعنى[1] وذلك أن اللفظ قد يُكرّر في غيْر تركيب، في معنىً مختلف، وقد عابَ ابن رشيق تكرير اللفظ بمعناه في نصٍ واحد، كما سيأتي لاحقاً. وكان وقوفه عند تكرير الألفاظ، وبيان حُسْن تكريرها، أو قبحه أكثر من وقوفه عند تكرير التراكيب، كما سيتضح فيما بعد.

وإذا ما صرنا إلى ابن الأثير وجدناه يتناول هذا الجانب بشيءٍ من التفصيل، إذ تطرَّق إلى تكرير الألفاظ سواء أكانت أفعالاً أم أسماءً أم حروفاً، ومثال ذلك قولك (أسرع، أسرع)[2] والحروف كأحرف الجر في قول أبي تمام:

إلى خالدٍ راحَتْ بنا أرْحبِيَّةٌ مَرَافِقُها مِنْ عَن كَراكِرِها نُكَبُ[3]

أمّا تكرير الأسماء، فنحو:

سقى الله نجداً والسّلامُ على نجدِ ونجدٌ أتي من دونها النّايُ والبُعدُ[4]

وتناول صُوَراً من التكرير النّحوي داخل التركيب يمكن إدراجها تحت تكرير الألفاظ المفردة، وذلك نحو توكيد الضمائر، مثل:

قبيلٌ أنْتَ أنْتَ وأنتَ منهُمْ وَجَدُّكَ بِشْرٌ الملكُ الهُمامُ[5]

والتفسير بعد الإبهام، وهذا يأتي في المفردات والتراكيب،[6] ومثاله في المفردات: ﴿وقالَ فِرْعَونُ يا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لعلّي أبْلُغَ الأسْبَابَ * أسْبَابَ السموات. . .﴾.[7]

وقد قسّم ابن أبي الأصبع (التكرار) إلى قسمين، هما: ما جاء منه بالمفردات، وما جاء منه بالمركّبات.[8] ومثال ما جاء بالمفردات قوله تعالى: ﴿السّابِقونَ السّابِقون. .﴾.[9]

---

(١) انظر: ابن رشيق، العمدة، ٦٨٣.

(٢) انظر: ابن الأثير، المثل السائر، ٣/٣.

(٣) انظر: المصدر السابق نفسه ١/ ٤٣٥؛ شرح ديوان ابي تمام، إيليّا الحاوي، دار الكتاب اللبنانيّ ط١ ١٩٨١ ص٧٧.

(٤) انظر: ابن الأثير، المثل السائر ٣/ ٢٣.

(٥) انظر: المصدر السابق نفسه ٢/ ١٩١. وانظر: ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبريّ المسمّى بالتّبيان في شرح الديوان، ضبطه وصحّحه ووضع فهارسه مصطفى السّقا، إبراهيم الأبياري، عبدالحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت ٤/ ٧٩.

(٦) انظر: ابن الأثير، المثل السائر ٢/ ١٩٨.

(٧) غافر ٣٦، ٣٧.

(٨) انظر: ابن أبي الأصبع، بديع القرآن، ١٥١.

(٩) الواقعة ١٠.

ومن أمثلة تكرير المفردات عند العلويّ في (الطّراز) ذِكْرُ الخاصّ بعد العامّ، مثل: ﴿إنّا عَرَضْنَا الأمانةَ على السماواتِ والأرض والجبال..﴾[1] فقوله: (والجبال) وارد على جهة التأكيد المعنويّ.[2] وكذلك تكرير المترادفات، وهو أن يأتي لفظان مترادفان للدلالة على معنى واحد، وجَعَله العلويّ مما لا فائدة منه، نحو:

حُيّيتَ من طَلَل تقادمَ عهْدُه أقوى وأقفر بعد أمّ الهيثم

فأقوى وأقفر لفظان دالان على معنى واحد[3] وستأتي مناقشة هذه المسالة -لاحقاً- بالتفصيل. وفي فلك المسائل المتقدمة تدور بقية كتب الأدب والبلاغة فلا حاجة للمُضيّ معها.

ومّما مرّ يتبيّن لنا أن للبلاغيّين والأدباء نظرتَيْن إلى التكرير، إحداهما: على أنّه تكرير تراكيب وكلام، وثانيتهما: أنّه تكرير ألفاظ مفردة، ولم تُعْنَ هاتان الطائفتان بكون هذه الألفاظ المفردة في تركيب واحد أو في غير تركيب. وكان تناولهم للتكرير من جانبيه السابقين تناولاً بلاغيّاً من حيث أثر المكرّر-لفظاً أو تركيباً-في بلاغة الكلم زيادةً على أنّهم رَصَدوا الشّواهد الممثلة له.

٢- تناول البلاغيّين والنُّقاد والأدباء للتكرير وموقفهم منه:

لا تكاد مواقف البلاغيّين والنّقاد والأدباء من التكرير تتباعد قبولاً واستهجاناً، بل تقاربت فيه من حيث إن التكرير يَحسُن في مواضع، ولا يُحمدُ في أخرى، فالجاحظ لا يرى إعادة بعض الألفاظ وترداد المعاني عيّاً ما دام أنّ المقام يستدعي ذلك، لكنّه (التكرير) مذمومٌ إذا فَضُل عن المقدار. وقد يكون داعي التكرير قويّاً فلا بُدّ منه إذ ذاك، فقد ردّد الله قصة موسى، وهوٰد، وهارون، وشعيب في كتابه العزيز.[4]

ويذهب العسكريّ مذهباً قريباً من هذا، وهو أن التكرير يكون في غاية الحُسن، إذا جاء في موقعه، كقوله تعالى: ﴿أفأمِنَ أهلُ القرى أنْ يأتِيَهُمْ بأسُنا بَيَاتاً وهم نائمون * أوَأمِنَ أهلُ

---

(١) الأحزاب ٧٢.

(٢) انظر: العلوي، الطراز ٢/ ١٩٣.

(٣) انظر: المصدر السابق نفسه ٢/ ١٨٨.

(٤) انظر: الجاحظ، البيان والتبيين ١/ ١٠٥، رسائل الجاحظ ٤/ ١٥١.

القُرى أن يَأتِيَهُمْ بأسُنا ضُحَىً وهم يَلعبون* أفأمِنوا مكرَ الله﴾[1] وذلك أنّ المقام مقامُ وَعظٍ.[2]

ويعرض العسكري قولَ قيس بن خارجة -مستَدِلاً به على مَزيّةِ الإطناب، والتكرير منه-: «... آمر فيها بالتواصل وأنهى عن التقاطع... فقيل لأبي يعقوب الخريمي، هلاّ اكتفى بقوله آمر فيها بالتواصل -عن قوله- وأنهى عن التقاطع، فقال: أوَ مَا عَلِمْتَ أنّ الكناية والتعريض لا تعمل عَمَلَ الإطناب والتكشيف».[3]

ويرى العسكريّ أنّ غرض التكرير الأساسي هو التوكيد: «... حتى استعملوا التكرار ليتوكّد القول للسامع»[4]. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿كَلاّ سَوْفَ تَعْلَمُون * ثُمَّ كَلاّ سَوْفَ تَعْلَمُون﴾[5] فيكون التوكيد، كما يقول القائل: ارمِ ارمِ،[6] وذهب مذهب ابن قتيبة في الصّفات المتتابعة مثل: عطشان نطشان، وقال: «كرهوا إعادتها ثانية فغيّروا منها حرْفاً».[7]

وكذلك جعل ابن رشيق للتكرير مواضع يحسن فيها، ومواضع يقبح فيها، وقال: «أكثر ما يقع التكرار في الألفاظ دون المعاني، وهو في المعاني دون الألفاظ أقل، فإذا تكرّر اللفظ والمعنى فذلك الخذلان بعينه».[8]

ويَتراءى لي أنّ ابن رشيق يَعْني بتكرير الألفاظ دون المعاني اختلاف السّياقات التي يرد فيها الكلام المكرّر سواء أكان كلمةً أم تركيباً؛ لأنّنا لا نستطيع أن نفصل ذلك الفصل الحادّ بين اللفظ والمعنى، لكنّ اللفظ قد يتغيّر معناه -قليلاً- باختلاف ما يتعلق به، مثال ذلك: أن كلمة (طويل) في قولنا (زيدٌ طويل) قد تختلف -ولو قليلاً- عنها في قولنا (زيدٌ طويل الباع في التجارة -مثلا-). ومثاله في التركيب قول الشاعر:

إلى الأمير الحسنِ استَجَدْتُها أيُّ مَزارٍ ومُناخٍ وَمَحَلْ

---

(١) الأعراف ٩٧ - ٩٩.

(٢) انظر: العسكري، الصناعتين ٢١١.

(٣) المصدر السابق نفسه ١١٢.

(٤) المصدر السابق نفسه ٢١٢.

(٥) التكاثر ٣، ٤.

(٦) انظر: العسكري، الصناعتين، ٢١٣.

(٧) المصدر السابق نفسه٢١٣.

(٨) ابن رشيق، العمدة ٢/ ٦٨٣.

أيُّ مَـزارٍ ومُنـــاخٍ وَمَحَلّ لِخائفٍ، ومُسْتَريشٍ ذي أمَلْ[1]

وقوله : إذا تكرّر اللفظ والمعنى، يعني إذا تكرر المكرّر في السّياق نفسه، نحو (جاء زيدٌ جاء زيدٌ)، فهذا خذلان لبلاغة الكلم إن لم يكن له غرض وداعٍ. وبناءً على ما تقدّم كره ابن رشيق أنْ يُكرّرَ الشّاعرُ اسماً إلاّ على جهة التشويق والاستعذاب، وذلك أن الاسم يُكرّر بلفظه ومعناه، أو على سبيل التنويه والإشادة إليه بذكر، أو على سبيل التقرير والتوبيخ، أو على سبيل التعظيم للمحكيّ عنه، مثل:

لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شيءٌ نَغَّصَ الموتُ ذا الغنى والفقيرا[2]

وفي المقابل استهجن قولَ الشاعر -وتكريره للفظ التّصابي-:

أتَعْزفُ أمْ تُقيمُ علـى التّصابي فقـد كثُرَتْ مناقلَـة العتابِ
إذا ذُكِرَ السُلوّ عـــن التّصابي نفرتُ من اسمه نَفْرَ الصِّعاب
وكيفَ يُلامُ مثلُكَ في التصابي وأنـت فتى المِجانةِ والشَّباب؟

وعقّب عليه بقوله: «فملأ الدنيا بالتصابي على التّصابي لعنة الله من أجله».[3] وكأنّي به لا يرى قيمة لهذا التكرير؛ لخلوه من غرض يؤديه، أو داعٍ محوجٍ إليه، إذ نجده في مقام آخر يستملح قول الشاعر (ابن المعتز):

لِساني لِسرّي كَتُومٌ كَتُومٌ ودَمْعِي بِحبّي نَمومٌ نمومُ

وذلك لحُسن المبالغة التي أدّاها التكرير في هذا المقام.[4]

أمّا تكرير المعاني فيعني به أن تأتي ألفاظ مختلفة في معان واحدة، مثل قول امريء القَيْس:

---

(١) انظر: ابن رشيق، العمدة ٢/ ٦٩٠.

(٢) انظر: المصدر السابق نفسه ٢/ ٦٨٦.

(٣) المصدر السابق نفسه ٢/ ٦٨٩.

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه ٢/ ٦٩١؛ وانظر ـ أيضاً ـ: شعر ابن المعتز، دراسة وتحقيق د. يونس احمد السامرائي (الديوان -القسم الأول- صنعة أبي بكر محمد بن يحيى الصولي)، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والفنون، سلسلة كتب التراث (٦٤) ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، ٣/ ٣٦٥.

فيا لكَ من ليلٍ كأنّ نجومهُ بكلِ مُغارِ الفَتْلِ شُدّتْ بيَذْبُلِ

كأنّ الثُريّا عُلّقتْ في مَصَامِها بأمراسِ كَتّانٍ الى صُمّ جَنْدَلِ[1]

أمّا ابن سنان الخفاجيّ فقد استقبح التكرير إلاّ أقلّه، وقال: «اذا كان يقبح تكرار الحروف المتقاربة المخارج، فتكرار الكلمة بعينها أقبح»[2]. وظاهر قوله ـ هنا ـ يشير الى أنّه يريد الكلمات المكرّرة، المتتابعة، التي لا يفصل بينها فاصل، ومن المعلوم أنّ التكرير ليس محصوراً في هذا الجانب.

وقد أورد ابن سنان شاهداً من كلام أبي مهديّة الأعرابي يقول فيه: «إن التكرار عِيٌّ»[3] وقال: «لم يزل الناس على وجه الدّهر منكرين قول امريء القيس:

ألا إنني بالٍ على جملٍ بالٍ يَسُوقُ بنا بالٍ وَيَتْبَعُنا بالِ»[4]

ومع موقف ابن سنان المتطرّف هذا إلاّ أنه لم يجد بُدّاً من استجازة التكرير الذي لا يتم المعنى إلاّ به، مثل قول المتنبي:

وحَمْدانُ حَمْدونٌ وحَمْدونُ حارِثٌ وحارثُ لُقمانٌ ولقمانُ راشدُ[5]

ويروي ابن سنان أنّ شيخه أبا العلاء بن سلمان قد أجاز التكرير الّذي يكون لداع بلاغيّ ما، نحو قول الشاعر:

ألا حبذا هندٌ وأرضٌ بها هندُ وهندٌ أتى من دونها النأيُ والبعدُ

وقال: «من حُبّه لهذه المرأة لم يَرَ تكرير اسمها عيباً، ولأنّه يَجِدُ للتلفظ في اسمها حلاوة» ويعقب ابن سنان على ذلك بقوله: «فلم ير من الاعتذار للتكرير إلاّ هذا العذر»[6]

---

(١) انظر: ابن رشيق، العمدة ٢/ ٦٩٠؛ وانظر ايضاً: ديوان امريء القيس، ص٧٣.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة ١٠٢.

(٣) المصدر السابق ١٠٣.

(٤) المصدر السابق ١٠٤؛ وانظر: ديوان امريء القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر (ذخائر العرب ٢٤)، ص٣٨٠.

(٥) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة ١٠٢؛ وانظر: ديوان أبي الطيّب المتنبي، بشرح أبي البقاء العكبري المسمّى بالتبيان في شرح الديوان، ١/ ٢٧٧.

(٦) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص١٠٣.

ولَعَلَّ ابن سنان لا يرى هذا العذر كافياً في تسويغ التكرير المشار إليه.

وعَدّ عبدالقاهر الجرجانيّ التكرير أحد فنون الكلام التي يقوم عليها، فالتكرير جانب في التركيب والنظم، مثله مثل التقدّيم والتأخير، والإضمار والإظهار، والتعريف والتنكير، وقد جعله مقابلاً للحذف كمقابلة التعريف للتنكير، والإظهار للإضمار، وهذه الوجوه جميعاً يجب أن تستعمل على ما ينبغي لها.[1]

وظاهرُ أقوال الجرجانيّ أنّه يرى أنّ غرض التكرير ومغزاه إنّما هو في تأكيد الكلام وإحكامه.[2] بل إنّه حمل التوكيد على التكرير، «فهو يجيء من بعد نفوذ الحكم»،[3] أي بعد أن يستقل الكلام المكرّر بنفسه. وقد ذهب مذهبه هذا في حمل التكرير على التوكيد، محمّد بن حيدر البغداديّ، إذ قال: «.. فيحتاج الى إشباع المعنى وتوكيده وتكريره».[4]

وعَدّ البغدادي التكرير من عيوب الألفاظ والمعاني إذا جاء في غير محلّه؛ لأنّ البلاغة أقرب إلى الاختصار وتقريب المعنى[5]. والتكرير في الألفاظ ـ عنده ـ أن تعاد الكلمات نفسها أو حروف الصلات، والرباطات وما جرى مجراها في المدة القريبة، مثل: له وعليه أو منه وعليه، فإنْ فُصِلَ بين الحرفين بكلمة زال قبحُه، مثل أن يقال: أقمت عليه شهداء به.[6] وأمّا تكرير المعاني، فنحو: ففكّرْتُ مَرّةً في عَزْلِكَ، وأخرى في صَرْفِكَ، وتقليد غيرك؛ لأنه وجه من وجوه فساد التقسيم.[7]

وتَطرّقَ ابن الأثير الى التكرير في غير موضع من كتابيه: (المثل السائر، والجامع الكبير)، وسَمّى تكرير حروف المعاني معاظلة، وقال هي من عيوب الكلام، ومَثّل لها بقول أبي تمّام:

---

(١) انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٦٥.

(٢) انظر: المصدر السابق نفسه، ص١٠٢.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص٢٦٤.

(٤) البغداديّ، (محمد بن حيدر)، قانون البلاغة، ص٢٤.

(٥) انظر: المصدر السابق نفسه، ص٢٤.

(٦) انظر: المصدر السابق نفسه، ص٣٤.

(٧) انظر: المصدر السابق نفسه.

إلى خَالدٍ رَاحتْ بِنا أرْحَبِيَّةٌ مَرافِقُها مِنْ عَنْ كَراكِرها نُكْبُ[1]

وقال: «من عن كراكرها من الكلام المتعاظل الذي يثقل النطق به»[2] لا سيما اذا وردت هذه الحروف في كلام يُبْرِزُ ثِقَلَها كالبيت المذكور في إضافتها للفظة الكراكر، وقد تجيء في كلامٍ آخر، وسبك مختلف، لا يجعل من اجتماعها معاظلة، مثل قول قطريّ:

وَلَقَدْ أرَاني لِلرِّماحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يميني مَرّةً وأمامي[3]

وجعل ابن الأثير تكرير الأفعال متتابعةً ـ وإن اختلفت في ألفاظها ـ معاظلةً؛ لأنّه يعُدُّ ذلك تكريراً للصيغة، مثل:

بالنّار فرِّقتِ الحَوادِثُ بيننَا وَبِها نَدَرْت أعودُ أقْتُل روحي[4]

وجَعَل تكرير الصّفات أيضاً من المعاظلة، نحو قول أبي الطيب:

دانٍ بَعيدٍ مُحِبٍّ مُبْغضٍ بَهِجٍ أغَرَّ حُلْوٍ مُمِرٍّ لَيِّنٍ شَرِسِ[5]

ووقف عند توكيد الضمير ـ وهو شكل من أشكال التكرير ـ ويرى أنّه قد يأتي لأغراض بلاغيّة، ففي قوله تعالى: ﴿قُلْنَا لا تَخَفْ إنّك أنت الأعْلى﴾[6] يقول: «ولو اقتصر على أحد الضميرَيْن لما كان بهذه المكانة من التقرير لغلبة موسى ولإثبات قهره».[7]

ومن المسائل الّتي تناولها خارج باب التكرير ويمكن إدخالها فيه:

١ ـ مسألة التفسير بعد الإبهام: وعدّها من الأنواع الّتي تُستعمل لضَرْبٍ من المبالغة،

---

(١) انظر: شرح ديوان أبي تمام، ص٧٧.

(٢) ابن الأثير، المثل السائر ١/ ٤٣٥.

(٣) انظر: ابن الأثير، المثل السائر ١/ ٤٣٦؛ وانظر أيضاً: ديوان شعر الخوارج، جمع وتحقيق د. إحسان عباس، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط٤، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص١٢٦ (والرواية: فلقد... البيت).

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه، ١/ ٤٤١.

(٥) انظر: المصدر السابق نفسه، ١/ ٤٤٥. وانظر: ديوان المتنبيّ: ٢/ ١٨٩.

(٦) سورة طه ٦٨.

(٧) ابن الأثير، المثل السائر ٢/ ١٨٩.

وذلك لتفخيم أمر المُبْهَم وإعظامه؛ لأنّه هو الذي يطرق السمع أوّلاً، فيذهب بالسّامع كلّ مذهب، كقوله تعالى: ﴿وقضَيْنا إليه ذلك الأمر أنّ دابر هؤلاء مَقْطوعٌ مُصبِحين﴾[1]، ففسر ذلك الأمر بقوله: «أن دابر هؤلاء مقطوع..» وفي إبهامه أوّلاً، وتفسيره بعد ذلك تفخيم للأمر وتعظيم لشأنه.[2]

٢ ـ الإضمار على شريطة التفسير: وهو أن يُحذف من صدر الكلام ما يؤتى به في آخره، فيكون الآخر دليلاً على الأوّل، نحو: ﴿لا يستوي منكم من أنفق مِنْ قبل الفتح وقاتل أولئِك أعْظَمُ درجةً من الذين أنْفقوا من بعد وقاتلوا﴾[3] تقديره: لا يستوي منكم من أنفق قبل الفتح وقاتل، ومَنْ أنفق من بعده وقاتل، ويدّل على المحذوف قوله: أولئك أعظم درجةً من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا.[4]

أما في باب (التكرار)، فقد قسمه الى قسمين: قسم في اللفظ والمعنى، وقسم في المعنى دون اللفظ، أما الذي في اللفظ والمعنى، فكقولك لمن تستدعيه (أسرع أسرع)، وأمّا ما كانَ في المعنى دون اللفظ، فكقولك: أطعني ولا تعصني.[5] ومن ثم قسَّمَ كُلاً من هذَيْن القسمين الى مفيد، وغير مفيد، ويعني بالمفيد ما أتى لمعنى، وغير المفيد ما أتى لغير معنى، وغرض المفيد التأكيد، والعناية بالشيء الذي كررت فيه كلامك إمّا مبالغةً في مدحه أو ذمه، وغير المفيد لا يأتي في الكلام إلاّ عِيّاً وخَطَلاً.[6]

وقسّم المفيد الى فرعين: الأوّل: اذا كان التكرير في اللفظ والمعنى يدلّ على معنى واحد والمقصود به غرضان مختلفان، مثل: ﴿ويريدُ اللهُ أنْ يُحِقَّ الحقَّ بِكلماتِه... ليُحِقَّ الحقَّ ويُبطِلَ الباطِلَ﴾[7]، وذلك أنّ الأوّل تمييزٌ بين إرادتين، والثاني بيان لغرضه فيما فَعَل من

---

(١) سورة الحجر ٦٦.

(٢) انظر: ابن الأثير، المثل السائر٢/ ١٩٦.

(٣) سورة الحديد ١٠.

(٤) انظر: ابن الأثير، المثل السائر ٢/ ٢٧٥.

(٥) انظر: المصدر السابق نفسه ٣/ ٣.

(٦) انظر: المصدر السابق نفسه٣/ ٤.

(٧) سورة الأنفال ٧ - ٨.

اختيار ذات الشوكة على غيرها.[1] والثاني: اذا كان التكرير في اللفظ والمعنى يدل على معنى واحد، والمراد به غرض واحد، كقوله تعالى: ﴿فقُتِلَ كَيْفَ قَدّر * ثم قُتِلَ كَيْفَ قَدّر﴾[2] وغرض هذا النّوع تقرير المعنى المراد إثباته[3]، والتكرير في مثل هذا المقام أبلغ من الايجاز وأحسن وأشدّ موقعاً.

ويتناول ابن الأثير أنماطاً متعددة من التكرير، مبيناً جمال التكرير فيها، وحُسن موقعه، وأنّه يأتي لما أهم من الأمر بصرف العناية إليه، ليثبت ويتقرّر.[4]

وعَدّ من التكرير الذي لغرض واحد نوعاً يكون المعنى فيه مضافاً الى نفسه مع اختلاف اللفظ، وذلك يأتي في الألفاظ المترادفة، مثل: ﴿لهُم عَذَابٌ مِنْ رِجْزٍ أليم﴾.[5] والرّجز هو العذاب، ويقرّر أنّ هذا النّوع لا يخلو من الفائدة التي هي التأكيد للمعنى المقصود والمبالغة فيه.[6]

وهناك موضع لا يَعُدُّه ابن الأثير تكريراً ـ وإن دخل في التكرير ـ ولم يذهب هذا المذهب أحدٌ قبْله كما يشير، وهو تكرير إنّ مع اسمها إذا طال الفَصْلُ بين إنّ واسمها وخبرها، كقوله تعالى: ﴿ثم إن ربكَ لِلّذين هاجروا من بعد ما فُتنوا ثم جاهدوا وصَبروا إنّ رَبَّكَ من بعدها لغفورٌ رحيم﴾.[7]

وقول الشاعر:

وإنّ امرأً دامتْ مواثيقُ عَهْدِهِ على مثل هذا إنّه لكريمُ

«وذلك أنّه أطال الفصل من الكلام، وكان أولّه يفتقر الى تمام لا يُفهَمُ إلاّ به، فالأوْلى في باب الفصاحة أن يُعاد الأوّل مرة ثانية؛ ليكون مقارناً لتمام الفصل؛ كي لا يجيء الكلام منثوراً».[8]

---

(١) انظر: ابن الأثير، المثل السائر ٣/ ٥.

(٢) سورة المدثر ١٩، ٢٠.

(٣) انظر: ابن الأثير، المثل السائر ٣/ ٩.

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه ص١١، ١٢.

(٥) سورة الجاثية ١١.

(٦) انظر: ابن الأثير، المثل السائر ٣/ ١٦.

(٧) سورة النحل ١١٠.

(٨) ابن الأثير، المثل السائر ٣/ ١٧.

واستحسن ابن الأثير التكرير في طرفي الكلام، وهما: المدح والهجاء[1]، وقال في قول الشاعر:

إلى مَعْدِنِ العِزِّ المؤثَّل والنَّدَى هُناكَ هناكَ الفَضْلُ والخُلُقُ الجَزْلُ

فقوله: هناك هناك من التكرير الذي هو أبلغ من الإيجاز؛ لأنه معرض مدح.[2]

النوع الثاني من التكرير في اللفظ والمعنى، وهو غير المفيد، فمن ذلك قول مروان الأصغر:

سقى الله نَجْداً والسّلامُ على نَجْدِ ويا حبّذا نجدٌ على النأي والبُعْدِ
نظرتُ إلى نجدٍ وبغداد دونها لَعَليّ أرى نجداً وهيهات من نَجْدِ[3]

وعَدّ البيت الثاني من العيّ الضعيف، وهذا المعنى لا يحتاج الى مثل هذا التكرير، وأجاز البيت الأوّل لأنه مقام تشوق وتحزُّن ومَوْجدة، ومع ذلك استحسن أن يأتي الشاعر بالمعنى من غير هذا التكرير المتتابع ست مرّات.[4]

ثم يأتي ابن الأثير الى التكرير في المعنى دون اللفظ، ويقسمه الى ضربين: مفيد وغير مفيد، والمفيد نوعان: الأوّل: يدل على معنيين مختلفين، وهو مشكل؛ لأنه يسبق الى الوهم أنه تكرير يدل على معنى واحد، وذلك نحو: (ما فَعَلتُ ذلك كُفْراً، ولا ارتداداً عن ديني، ولا رضاً بالكفر بعد الإسلام)[5] فقوله من التكرير الحسن، وبعض الجُهّال يظنّهُ تكريراً لا فائدة فيه، فإنّ الكفر والارتداد عن الدين سواء، وليس كذلك، والذي يدلّ عليه اللفظ هو أنّي لم أفعل ذلك وأنا كافر، أي باقٍ على الكفر، ولا مرتدّاً، وقد يُحملَ التكرير فيه على غير هذا النوع الذي نحن بصدد ذكره هنا، وهو الذي يكون التكرير فيه يدل على معنى واحد، وينتظم في هذا السلك تكرير الخاص بعد العام للتنبيه على فضله، نحو﴿حَافِظوا عَلى الصّلوات والصّلاةِ الوُسْطى﴾[6].[7]

---

(١) انظر: ابن الأثير، المثل السائر ٣/ ٢١.

(٢) انظر: المصدر السابق نفسه ٣/ ٢٠.

(٣) انظر: المصدر السابق نفسه ٣/ ٢٣.

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه ٣/ ٢٤.

(٥) هذا جزء من قول حاطب بن أبي بلتعة للرسول ﷺ.

(٦) سورة البقرة ٢٣٨.

(٧) انظر: ابن الأثير، المثل السائر ٣/ ٢٤ - ٢٧.

والنوع الثاني: إذا كان التكرير في المعنى يدلّ على معنى واحد لا غير، مثل: (أطعني ولا تعصني) ولا نجد شيئاً من ذلك في الكلام إلاّ لتاكيد الغرض المقصود به، مثل: ﴿وإن تعْفوا وتَصْفَحُوا وتغفروا﴾[1]، فإنّما كرّر العفو والصفح والمغفرة، والجميع بمعنى واحد؛ للزيادة في تحسين عفو الوالد عن ولده، والزوج عن زوجته.[2]

الضرب الثاني من القسم الثاني في تكرير المعنى دون اللفظ، وهو غير المفيد فمن ذلك قول أبي تمّام:

قسم الزّمانُ رُبوعَها بين الصَّبا وَقَبولِها وَدَبورِها أثلاثا[3]

فإن الصبا هي القبول[4] ولم يعب ابن الأثير ما جاء للقافية منه، مثل:

هلاّ التَمَسْتِ لنا إن كنتِ صادقةً مالاً نعيشُ به في الناس أو نَشَبا[5]

ويرى ابن أبي الأصبع أنّ التكرير يقع في الكلام الفصيح على أنواع: منها ما جاء للمدح، ومنها ما جاء للوعيد والتهديد، ومنها ما جاء للاستبعاد، وجعل الغرض الأساسيّ من التكرير التأكيدَ، فالتكرير قد يأتي لتأكيد الوصف أو المدح، مثل: ﴿السابقون السابقون﴾،[6] أو الذّم مثل:[7]

هَلاّ سَألتَ جُموعَ كِنْـ ـدَةَ يَوْمَ ولّوا أيْنَ أيْنَا

أو التهويل، نحو: ﴿القارعة * ما القارعة﴾[8] أو الوعيد.[9]

ولم يفرد ابن الأثير الحلبي في جوهر الكنز باباً للتكرير، ولكن يستدل من تناوله لقَوْل العرب: (القتل أنفى للقتل)، ومقارنته مع الآية الكريمة ﴿ولكُمْ في القِصَاصِ حياةٌ﴾[10] أنّه

---

(١) التغابن ١٤.

(٢) انظر: ابن الأثير، المثل السائر ٣/ ٢٩.

(٣) شرح ديوان أبي تمام، ص١٣٠.

(٤) انظر: ابن الأثير، المثل السائر ٣/ ٣٥.

(٥) ابن الأثير، المثل السائر ٣/ ٣٦.

(٦) الواقعة ١٠.

(٧) انظر: ابن أبي الأصبع، تحرير التحبير ٣٧٥.

(٨) القارعة ١، ٢.

(٩) انظر: ابن أبي الأصبع، بديع القرآن، ص١٥١؛ تحرير التحبير، ٣٧٥.

(١٠) سورة البقرة ١٧٩.

يُفَضِّل الكلام الذي يبلغ معناه دون تكرير.[1]

وذكر الطِّيبي أنَّ من التكرير ما يجيء للاستيعاب، ونَقَل قول ابن الحاجب: «العرب تكرر الشيء مرّتَيْن ليستوعب تفصيل جميع جنسه باعتبار المعنى الذي دلّ عليه اللفظ المكرّر كقولك: بيّنت له الكتاب كلمة كلمةً أي مفصلاً باعتبار كلماته».[2]

أما عالما المغرب البلاغيّان، وهما: ابن البنّاء المرّاكشي والسجلماسيّ، فقد خصَّ كُلٌّ منهما التكريرَ بباب مستقل في مُصَنَّفَيْهما (الروض المريع في صناعة البديع، والمنزع البديع في تجنيس أساليب البديع)،[3] ويكاد منهجهما يّتفق في تناول التكرير من حيث شموليّة النظرة له، والتقسيم المنطقي الحادّ له من جهة اللفظ والمعنى، وأغراضه وأشكاله المختلفة.

فابن البنّاء المراكشي يُسَمِّي تكرير اللفظ والمعنى واحد بالمواطأة، وتكرير اللفظ والمعنى مختلف بالمشاركة.[4] والتكرير منه ما يقبح، ومنه ما يحسن، وذلك على حسب الحاجة إليه، ولا شيء أقبح من التكرير-على قول المراكشي- في البديع إن لم يكن له داعٍ كقول القائل:[5]

لو كُنْتُ كُنْتُ كتمتُ الحُبَّ كنتُ كما ... كنّا نكونُ ولكن ذاك لم يكنُ

ولكن متى كانت هناك معانٍ أخر، لا تُستفاد إلاّ من التكرير حَسُنَ إذ ذاك، ودخل في البلاغة، نحو: زيدٌ أبوه زيدٌ وأبو أبيه زيد، ويمضي المراكشي في بيان بعض أنماط التكرير المستحسنة لقيمتها البلاغيّة، نحو قولنا: زيد شجاع، زيد عالمٌ، زيدٌ كريمٌ، إذ يقول: «فهذا تقسيم لاعتبار صفات زيد حتّى صار كأنّه ثلاثة أشخاص، كُلٌّ واحد موصوف بصفة، وإنّما فصَّلتُه بالتكرار لتدلَّ على استقلاله في كلّ صفة منها، فأفاد ذلك ثلاث فوائد، كل واحدة مستقلة لانفرادها بالذكر، ولا يُعْطي ذلك قولُنا: زيدٌ عالم شجاع كريم؛ لأنّه أفاد فائدة واحدة مركبة من ثلاثة أشياء، وكذلك قولنا: الحبرُ يُسَوّد الثوب، والحِرْض يُنقّي الثوبَ، فالفائدة فيه

---

(١) انظر: الحلبيّ (ابن الأثير)، جوهر الكنز ٣٥.

(٢) الطيبي، التبيان في علم المعاني والبديع والبيان، ص٣٦٨؛ وانظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٣٤٠.

(٣) انظر: ابن البناء المراكشي، الروض المريع في صناعة البديع ص١٥٧ وما بعدها؛ السجلماسي، المنزع البديع ٤٧٦ وما بعدها.

(٤) انظر: ابن البناء المراكشيّ، الروض المريع، ص١٥٧.

(٥) انظر: المصدر السابق نفسه.

ليست كالفائدة في: والحرض ينقيه؛ لأنّ المعنى: إنّ شأنَ الخِبْرِ يُسوِّد مطلقاً، وشَأنَ الحِرْضِ يُنَقّي مطلقاً».[1]

ثم يستعرض المراكشيّ أغراضَ التكرير، فمنه ما يكون للتقرير، كتكرير قوله تعالى: ﴿فَبِأيِّ آلاء ربِّكُما تُكَذِّبان﴾[2]، ومنه ما يكون للتأكيد، كقوله تعالى: ﴿فإنّ مع العُسر يُسرا * إنّ مع العُسْرِ يُسْراً﴾[3].[4]

ثم يستعرض التكرير في الفنون البديعيّة، مثل: التصدير، حيث يقول: «كل ما يكون من التكرير في اللفظ في صدر الكلام وفي آخره فهو تصدير، نحو: ﴿لا تَفْتَروا على الله.. وقد خَابَ مَن افترى﴾[5].[6] والترديد: وهو كل ما يكون من التكرير في اللفظ غير ذلك (غير التصدير). ثم يعرض الجانب الثاني من التكرير الخاص باللفظ وهو المشاركة، فمنه المشترك حقيقة، كالخال: لأخي الام، والنقطة التي في الوجه، ومنه المنقول: كالمشتري لعاقد البيع والكوكب، ومنه المجاز: كقولهم نخلة للطويل، ومنه التجنيس بكافة أشكاله.[7]

أمّا السجلماسيّ فقد قسّم كتابه المنزع البديع إلى عشرة أجناس، جاء التكرير الجنس العاشر فيها، وقسّم التكرير إلى نوعين: احدهما التكرير اللفظيّ وسمّاه مشاكلة، والثاني التكرير المعنوي وسمّاه مناسبة، أمّا التكرير اللفظيّ وهو المشاكلة، فقسّمه إلى نوعين: الاتحاد والمقاربة، ويعني بالاتّحاد: أن يتّحد اللفظان من كلِّ وَجْهٍ وعلى الإطلاق، أمّا المقاربة: فان يتّحدا من بعض الوجوه. وقسّم الاتّحاد إلى نوعين: البناء والتجنيس. فالبناء: أن يكون معنى اللفظ الثاني مع اتّحاد اللفظين هو بعينه معنى الأوّل، والتجنيس: أن يكون معنى اللفظ الثاني مبايناً للمعنى الأوّل،[8] ويعرّف البناء بأنه: «إعادة اللفظ الواحد بالعدد وعلى الإطلاق المتّحد

---

(١) ابن البناء المراكشيّ، الروض المريع، ص١٥٨.

(٢) الرحمن ١٣.

(٣) الشرح ٥،٦.

(٤) انظر: ابن البناء المراكشي، الروض المريع ١٦٠.

(٥) طه ٦١.

(٦) انظر: ابن البناء المراكشي، الروض المريع ١٦٢.

(٧) انظر: المصدر السابق نفسه ١٦٣ وما بعدها.

(٨) انظر: السجلماسي، المنزع البديع، ص٤٧٦ وما بعدها.

المعنى كذلك مرّتين فصاعداً؛ خشية تناسي الأوّل لطول العهد به في القول، ومن صوره الجزئية قوله عزّ وجلّ: ﴿أيَعِدُكُمْ أنّكُمْ إذا مِتُّم وكُنتُمْ تُراباً وَعِظاماً أنّكُمْ مُخْرَجون﴾،[1] فقوله: أنّكم الثاني بناء على الأوّل وإذكار به.. ولا غرو والبناء بلاغة بديعة، وسبيل من البيان عجيبة تدلّ على قوة مِنّة المتكلم في العبارة عن معانيه، وتحفظه فيها بما يُخل في القول بمبانيه».[2]

ومن ثم يتحدث عن أنواع التجنيس المختلفة.[3] وينتقل الى النوع الثاني من قسمة نوع المشاكلة، وهي المقاربة، وتكون بإعادة اللفظ الواحد بالنّوع مرّتين فصاعداً، وتنقسم إلى نوعين: التصريف والمعادلة، والتصريف ينقسم الى: اشتقاق واشتراك، أمّا المعادلة فتنقسم إلى قسمين: الترصيع والموازنة.[4]

ثم يعود إلى النوع الثاني من قسمة جنس التكرير العالي وهي المناسبة: وهي أن يكوّر المتكلم المعنى الواحد بالعدد في القول مَرّتين فصاعداً.

وعلى هذا النحو يمضي في تقصي الأقسام والأنواع والتفرعات مُخَلِّفاً عدداً كبيراً من المصطلحات يَصْعُبُ معه ربط المسائل مع بعضها. وقد خرجَ في بَعْضِ التفريعات من باب التكرير كما في أنواع المناسبة.[5]

وجَعَل العلويّ التكرير مجرى من مجاري التوكيد، وأثنى على موقعه في البلاغة وعلوّ مكانه، فقال: «وكم من كلامٍ هو عن التحقيق طريد حتى يخالطه صفو التأكيد فعند ذلك يصير قلادة في الجيد».[6] وَاحتذى حَذْوَ ابن الأثير في تقسيمه له من حيث اللفظ والمعنى، ويذكر أمثلة من الحديث الشريف، وكلام البلغاء يُبَيِّنُ فيها أنّ التكرير أوصلها الى

---

(١) المؤمنون ٣٥.

(٢) السجلماسي، المنزع البديع، ص٤٧٦ وما بعدها.

(٣) انظر: المصدر السابق نفسه، ص٤٨٢ وما بعدها.

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه.

(٥) انظر: المصدر السابق نفسه.

(٦) العلوي، الطراز ٢/ ١٧٦.

غاية الفصاحة،[1] وهذا لا يعني أنّه إلى جانب التكرير مطلقاً، إذ لم يؤيد بعض أشكال التكرير التي لا يُجنى منه فيها فائدة، كقول المتنبي:

وَلم أرَ مِثْلَ جيراني وَمِثْلي لمثلي عِنْدَ مِثْلِهِمُ مُقامُ[2]

ويَنقل العلوي عن ابن الأثير اختلاف علماء البيان في التكرير الذي يكون اللفظان فيه مختلفَيْن، والمعنى واحد، مثل:

حُيِّيتَ من طلَلٍ تقادمَ عَهْدُهُ أقوى وأقفرَ بعد أمّ الهيثم

فأقوى وأقفر لفظان دالاّن على معنى واحد، فمن علماء البيان من ردّه، وقال: إنّ ما هذا حاله بمنزلة التكرير اللفظيّ، فإذا كان التكرير مَعيباً، فلا فرق بين أن يكون من جهة اللفظ أو يكون حاصلاً من جهة المعنى، ومنهم من قَبِلهُ محتّجاً بأنّ الألفاظ إذا كان فيها تغاير فليس معيباً.[3]

وقد استعمله الفصحاء فدلّ ذلك على جوازه، أمّا رأي العلوي فإنّه يُجيزه للناظم ولا يرى فيه حجةً للناثر وذلك أنه اغتُفِر للشعراء ضرورات كثيرة.[4]

ويرى الحمويّ أنّ التكرير والترديد (أحد اشكال التكرير) ليس فيهما كبير أمر، ولا بينهما وبين أنواع البلاغة قُرب ولا نسبة؛ لانحطاط قدرهما عن ذلك.[5] وهو مذهبٌ مخالِفٌ لما عليه الجماعة.

وذكر ابن معصوم أغراضاً مختلفة للتكرير، زيادةً على ما مرّ: منها زيادة التنبيه، والتلذُّذ بذكر المكرّر.[6]

وجَعَل التهانوي التكرير من أنواع إطناب الزّيادة، وهو أبلغ من التأكيد، وله فوائد منها:

---

(١) انظر: العلوي، الطراز ٢/ ١٧٦.

(٢) انظر: المصدر السابق نفسه ٢/ ١٨٣. وانظر ديوان المتنبي بشرح ابي البقاء العبكري ٤/ ٧٣.

(٣) انظر: العلوي، الطراز ٢/ ١٨٨؛ ابن الأثير، المثل السائر ٣/ ٣٥ وما بعدها.

(٤) انظر: العلوي، الطراز ٢/ ١٨٨.

(٥) انظر: الحمويّ، خزانة الأدب ١/ ٣٩٥.

(٦) انظر: ابن معصوم، أنوار الربيع في أنواع البديع، ٥/ ٣٤٦، ٣٤٧.

التقرير. ويفرق بينه وبين التأكيد، فالتأكيد قد يكون تكريراً وقد لا يكون، وقد يكون التكرير غير توكيد صناعة وإن كان مفيداً للتأكيد معنىً، والتأكيد لا يُفصل بينه وبين مؤكَّدِه، والتكرير وقع فيه الفصل بين المكرّرين، وعليه فالآية: ﴿اتّقوا اللهَ وَلْتَنْظر نفسٌ ما قدّمت لغدٍ واتقوا الله﴾ [1] من باب التكرير لا التوكيد الصنّاعي، ويذكر أنّ هناك مواضع تُظنُّ تكريراً وليست منه، وذلك اذا اختلف معناها وسياقها.[2]

أمّا الأدباء فلم يُعطوا ظاهرة التكرير كبير اهتمامهم، ولم يفردوا لها أبواباً في مصنفاتهم ونستطيع أن نتعرّف من بعض إشاراتهم العابرة رؤيتَهم لهذه الظاهرة، وموقفهم منها، أمّا من حيث نظرتهم اليها، فمعظمُ من صَنَّفَ في الأدب ينظر الى التكرير في حدود الألفاظ المفردة، كما سيظهر ذلك من تناولهم لها فيما بعد، ووقفوا عند الكلمة إذا تكرَّرت في النصّ كاملاً سواء أكانت في تركيب واحد أم في غير تركيب، ولم يُغفلوا تكرير التراكيب الذي هو نوعٌ من التطويل كما يرى ذلك ابن طباطبا.[3]

وذهب قُدامة إلى أنّ تكرير التراكيب يكون عند مخاطبة من ليس من ذوي الأفهام[4]. أمّا من حيث تناولهم للظاهرة فيذكر ثعلب في قواعد الشّعر[5] مصطلح المطابق، ويريد به: تكرير اللفظ بمعنيَيْن مختلفين، نحو قوله تعالى: ﴿ويأتيه الموت من كل مكان وما هو بميّتٍ﴾[6]، وقال جرير:

ومَا زالَ معقولاً عِقالٌ عن النَّدى ومَا زالَ مَحْبوساً عن الخيرِ حابِسُ[7]

وهو ـ كما نلاحظ ـ تناول بلاغيّ في حدود تكرير الألفاظ المفردة، وفي حدود الشكل، مع بدايات نشوء علم البلاغة ومصطلحاته، ويتحدث ثعلب عن الايطاء، وهو

---

(١) سورة الحشر ١٨.

(٢) انظر: التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون ١٢٣٧، ١٢٣٨.

(٣) انظر: ابن طبابا، عيار الشعر ص٩.

(٤) انظر: قدامة بن جعفر، نقد النثر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٩٨٢، ص٩٧.

(٥) انظر: ثعلب، قواعد الشعر ص٥٦.

(٦) ابراهيم ١٧.

(٧) انظر: ثعلب، قواعد الشعر، ص٥٦. وانظر: ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد طه، دار المعارف، ط٣، ص١٨٤ ورواية البيت في الديوان:

فما زال معقولاً عِقالٌ عن العُلا وما زال محبوساً عن المجدِ حابِسُ

تكرير القافية بمعنى واحد، كقول حاتم:

أماويّ إنْ يُصبِحْ صَداي بقفرةٍ من الأرْضِ لا ماءٌ لديّ ولا خَمْرُ

ثُمَّ قال فيها:

يُفَكُّ بـــه العاني ويُوكَلُ طيِّباً ومـــا إنْ تُعَرِّيهِ القِدَاحُ ولا الخمرُ

فكرر الخمر بمعنى واحد.[1]

وينظر ابن طباطبا الى التكرير نظرته الى التطويل الذي لا يُلجأ اليه إلا إذا كان لا مناص منه، إذ يقول: «فإذا استقصى المعنى، وأحاط بالمراد الذي اليه يسوق القول بأيسر وصف، وأخفِّ لفْظ، لم يحتج الى تطويله وتكريره».[2]

وَعَابَ تكرير اللفظ بمعنى واحد لا جدوى منه، فَجَعَل من الأبيات المستكرهة:

ألا حبّذا هندٌ وأرضٌ بها هندُ وهند أتى من دونها النَّأيُ والبُعْدُ

فقوله (النأي) مع ذكر (البُعْد) فَضْلٌ.[3] وذهبَ مذهَبَهُ هذا، المرزبانيّ في المُوشَّح.[4]

وجعل قدامة من العيوب العامة للمعاني فسادَ الأقسام، وذلك يكون إمّا بأن يكرّرها الشاعر، أو يأتي بقسمين أحدهما تحت الآخر، فأمّا التكرير، فمثل:

فمَا بَرِحتْ تُوحي إليّ بِطَرْفِها وتُومِضُ أحْياناً إذا خَصْمُها غَفَلْ

لأنّ تُومِض وتُوحي بطَرْفِها متساويان في المعنى.[5]

وأمّا دخول أحد القسمين في الآخر فمثل قول أحدهم:

---

(١) انظر: ثعلب، قواعد الشعر، ص٦٢. وانظر: ديوان شعر حاتم بن عبدالله الطائي وأخباره، صنعة يحيى بن مُدرك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، دراسة وتحقيق: د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤١١/١٩٩٠م، ص٢٠٠، ٢٠٢.

(٢) ابن طباطبا، عيار الشعر، ص٩.

(٣) انظر: المصدر السابق، ص١٧٠.

(٤) انظر: المرزباني، الموشّح، ص٨٢.

(٥) انظر: قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص١٩٢.

أبادِرُ إهْلاكَ مُسْتَهْلِكٍ لِمَالِيَ أوْ عَبَثَ العابِث

فعبث العابث دخل في استهلاك مستهلك.[1]

والتكرير عنده من أقسام المبالغة في كتابه (نقد النّثر)، حيث جعل المبالغة قسمين: أحدهما في اللفظ، والآخر في المعنى، فامّا المبالغة في اللفظ فتجري مجرى التأكيد، ومن ذلك قول الشاعر المتقدم: ألا حبذا هند وأرض بها هندٌ[2]. وجعل في موضع آخر التكرير من الإطالة التي يستدعيها «العوام ومن ليس من ذوي الأفهام، ومن ليس يكتفي من القول بيسيره ولا ينفتق ذهنه إلاّ بتكريره، وإيضاح تفسيره ولهذا استعمل الله عزّ وجل في مواضع من كتابه تكرير القصص».[3]

وَاستنكر النّحاس قول من يعيب تكرير الألفاظ، وقال: «ليس ذلك عن كثير من أهل العربيّة كما يذهبون اليه، وقد يقع من ذلك التوكيد وغيره».[4]

ويروي أنهم عابوا تكرير اللفظ في مقدار يسير من الكلام، مثل قول سعيد بن حُمَيْد في قوله لبعض الرؤساء: «وَمَثَلَ خادمك بين من يملك، فلم يجد فيه شيئاً يفي بحقك، ورأى أنّ تقريظك بما يبلغه اللسان - وإن كان دون حقّك - أبلغ في أداء ما يجب لك». فأعاد حقك في مقدار هذا اليسير من الكلام مرّتين.[5]

وقد أورد كلاماً تكرّرت فيه أحرف الجرّ متتالية، مثل(أقمت شهيداً به عليه) وقال الأحسن أقمت عليه شهيداً به.[6] وينفي النحاس أن يكون التكرير معاظلة ـ كما يذهب بعض الكُتّاب ـ ،[7] وقال في موضع آخر عن نص سعيد بن حُمَيْد السابق: وليس هذا ممّا يُعاب توكيداً.[8]

---

(١) انظر: قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص١٩٢.

(٢) انظر: المصدر السابق نفسه، ص٧٠.

(٣) قدامة بن جعفر، نقد النّثر، ص٩٧.

(٤) النّحاس، صناعة الكُتّاب، دار العلوم العربيّة، بيروت - لبنان ط١ ١٩٩٠، ص٢٤٠.

(٥) انظر: المصدر السابق نفسه، ص ٢٤٠.

(٦) انظر: المصدر السابق نفسه، ص٢٤٠.

(٧) انظر: المصدر السابق نفسه، ص٢٤٢.

(٨) انظر: المصدر السابق نفسه، ص٢٤٢.

ويتحدّث الصوليّ عن التكرير من جهة اللفظ، حيث يقول: «وقد تحمل العرب اللفظ على اللفظ فيما لا يستوي معناه، قال الله عزّ وجلّ: ﴿وجزاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مثلُها﴾،[1] والسّيئة الثانية ليست بسيئة؛ لأنها مجازاه؛ ولكنه لما قال: سَيِّئة، حَمَلَ اللفظ على اللفظ».[2]

وجعل الثعالبيّ من عيوب شعر المتنبيّ تكرير اللفظ في البيت الواحد من غير تحسين، كقوله:

ومن جاهلٍ بِي وَهْوَ يجْهَلُ جَهْلَهُ ويَجْهَلُ عِلمي أنّهُ بِيَ جاهِلُ[3]

وقد أفردَ باباً لما تكرّر في شعر المتنبي من معانيه في غير موضع، أورد فيه الأبيات المتّحدة المعاني أو المتقاربة.[4] كقوله لسيف الدولة:

وأنتَ المرءُ تُمْرِضُهُ الحَشايا لِهِمّتِهِ وتَشْفيه الحروبُ

وقال يذكر الحُمّى التي كانت تغشاه بمصر:

وَمَا في طبّه أنّي جَوَادٌ أضَرّ بجسمِه طول الجُمامِ[5]

وذكر غيرها من الابيات[6]. ولكنّنا لا نحس بحكم الثعالبي هنا على هذا التكرير ـ كما يقول محمد مندور ـ أهُوَ عَيْبٌ في الشاعر أم حسنة له.[7] مع أنّ السجلماسي يشير الى أنّ ذلك ممّا عِيبَ به المتنبيّ، قال: «وبه عاب بعضهم أبا الطيّب، فقال في تعديد معايبه: ويكرّر

---

(١) الشورى ٤٠.

(٢) الصولي (محمد بن يحيى)، أخبار ابي تمام، وبأوّله رسالة الصوليّ إلى مزاحم بن فاتك في تاليف ابي تمام وشعره، حقّقه وعلّق عليه: خليل محمود عساكر، محمد عبده عزّام، نظير الإسلام الهنديّ، قدّم له د. احمد أمين، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ص٣٥، ٣٦.

(٣) انظر: الثعالبي، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، شرح وتحقيق مفيد محمد قمَيْحة، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط١ ١٩٨٣م، ١/ ٢٠٥؛ وانظر: ديوان المتنبي بشرح العكبري ٣/ ١٩٧.

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه ١/ ١٧١؛ وانظر: ديوان المتنبي بشرح العكبري ١/ ٧٣.

(٥) انظر: الديوان ٤/ ١٤٨.

(٦) انظر: الثعالبي، اليتيمة ١/ ١٧٢.

(٧) انظر: محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب، دار نهضة مصر للطبع والنّشر - القاهرة، ص٣١١.

المعاني بمجاورة الأبيات».[1] والتكرير عند ابن شيث القرشي من ضروب البلاغة في النثر والشعر،[2] وعرَّف التكرير بقوله: «وهو أن يأتي بثلاث أو أربع كلمات موزونات ثم يَختم بأخرى تكون القافية إمّا على وَزْنِهِنَّ أو خارجة عنهنَّ، مثل أن يقال: لا زال عالي المنار، حامي الذمار، عزيز الجار، هامي النعم، وافي المجد، نامي الحمد، جديد الجد، وافر القسم. أو تتكرر اللفظة الواحدة، مثل أن يُقال: باسم الأيام باسم الايادي.. ماضي الأمر، ماضي العزم، ماضي الحسام، أو تتكرر ألفاظ بمعنى واحد مثل أن يُقال لم الشَّعث، ورأب الثأي وسد الخَلل، وتعديل الميل، وفي الشعر:

كأنّ المُدامَ وَصَوْبَ الغَمامِ ونَشْرَ الخُزامى وريحَ القَطرْ».[3]

وهو تعريف خاص لم يرد فيما أعلم إلاّ عنده.

والتكرير عند حازم القرطاجنيّ من التكلف الذي لا يكون من طرق تحسين هيئة العبارات، والتأنق في اختيار موادّها، يقول: «والتكلف يقع إمّا بتوعر الملافظ.. أو بزيادة ما لايحتاج اليه... وإمّا بتكرار..».[4]

وينقل النويريّ عن قدامة أنّه جعل البلاغة ثلاثة مذاهب، وجعل التكرير ثالثها، والمذاهب الثلاثة هي: المساواة، وهي مطابقة اللفظ المعنى لا زائداً ولا ناقصاً، والإشارة، وهي أن يكون اللفظ كاللّمحة الدالة، والدليل، وهو إعادة الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد؛ ليظهر لمن لم يفهمه ويتأكّد عند من فهمه.[5]

وأشار النويري الى التكرير ضمن حديثه عن التأكيد، وقال: «ومنها التأكيد: وهو تقوية المعنى وتقريره إمّا باظهار البرهان.. وإمّا بالعزيمة كقوله تعالى ﴿فَوَرَبِّ السماء والأرض

---

(١) السجلماسي، المنزع البديع، ص٥١٨.

(٢) انظر: ابن شيث القرشي (عبدالرحيم بن علي)، معالم الكتابة ومغانم الإصابة، تحقيق وضبط وتعليق حواشي: محمد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط١ ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص١٠٦.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الكتب الشرقية، تونس ١٩٦٦م، ص٢٢٣.

(٥) انظر: النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب ٨/٧. وانظر: قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط٣، ص١٥٠، ١٥٢، ولم أعثر على القسم الثالث (الدليل) الذي ذكره النويريّ، ولكنّ قدامة ذكر الإرداف ويريد به الكناية عن المعنى. (انظر ص١٥٥ - ١٥٧).

إنَّهُ لَحَقٌّ﴾[1] أو بالتكرار، كقولهم: الله الله، الأسد الأسد.. وهذا في التنزيل كثير، والعلم فيه سورة الرحمن».[2]

وتحدث القلقشندي عن التكرير في باب الإطناب، وجعله مرادفاً له، وقال: «وهو الإشباع في القول، وترديد الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد، وقد وقع منه الكثير في الكتاب العزيز، مثل قوله تعالى: ﴿كلا سوف تَعْلَمُون * ثُمَّ كلا سوف تَعْلَمُون﴾[3]، إذ كرر اللفظ تأكيداً للأمر، وإعلاماً أنَّه كذلك لا محالة، وكذلك كرَّر في سورة المُرْسَلات ﴿ويلٌ يومئذ للمُكذِّبين﴾.[4] وقد وقع (التكرار) في كلام العرب كثيراً كما في قول الشاعر:

أتاكِ أتاكِ اللاحقونَ احْبِسِ احْبِسِ.[5]

وقد يكون التكرير ضرورياً في بعض الأحوال، فيختار القلقشندي إذ ذاك أن تكون الإعادة بغير اللفظ الأول ـ كما ورد في الصناعتين ـ يقول: «قال معاوية: (من لم يكن من بني عبدالمطّلب جَواداً فهو دخيل، ومن لم يكن من بني الزبَيْر شُجاعاً فهو لزيق، ومن لم يكن من بني المغيرة تيَّاهاً فهو سنيد» فقال: دخيل، ثم قال لزيق، ثم قال سنيد، والمعنى واحد... ولو قال لزيق ثم أعاد لسمج الكلام».[6]

ويذهب القلقشندي مذهب النَّحاس في عدم إنكار تكرير الكلمة الواحدة في مقدار يسير من الكلام، وقال: «فقد وقع مثل ذلك التكرير في القرآن الذي هو أفصح كلام وأنق نظام، في قوله: ﴿والسماءَ رَفَعَها ووضع الميزانَ * ألا تطغوا في الميزان.. ولا تُخْسِروا الميزان﴾[7].[8]

---

(١) الذاريات ٢٣.

(٢) النويري، نهاية الأرب ٧/ ٨٩.

(٣) التكاثر ٣، ٤.

(٤) المرسلات ١٥.

(٥) انظر: القلقشندي، صبح الأعشى ٢/ ٣٦٠؛ صدر البيت هو:

« فأينَ إلى أينَ النجاء يبغلتي »

(٦) القلقشندي، صبح الأعشى ٢/ ٣٥٢. وانظر: العسكري، الصناعتَيْن، ١٧٥.

(٧) سورة الرحمن ٧ - ٩.

(٨) انظر: القلقشندي، صبح الأعشى ٢/ ٣٥١. وانظر: النَّحاس، صناعة الكُتَّاب ٢٤٢.

وأخيراً، نجد أنَّ للشعراء موقفهم من التكرير في اطار مفهومهم الخاص له، فقد أنكروا أن تكون ألفاظهم ومعانيهم مكرّرة أو معادة. يقول أبو تمام في وصف قوافيه:

مُنزّهةً عن السَّرقِ المُوَرّى مُكرَّمةً عن المعنى المُعادِ [1]

وقال البحتري يصف بلاغةً:

لا يُعمِلُ المعنى المكرْ رَرَ فيه واللفظ المردّدْ [2]

ولعَلَّ هذين الشاعرين لا يريدان التكرير والإعادة بمعنييهما المُطلقين، ولكنّهما يريدان أنّهما يبتكران المعاني، والصور، والأفكار، وأنّهما لا يستعملان ما سُبقا اليه.

يتبين لنا مما مرّ أن للبلاغيّين والنقاد والأدباء موقفاً خاصاً من التكرير، فمن حيث التناول كان تناولاً عامّاً من جهة كونه أسلوباً لغوياً من أساليب اللغة المتعددة. وجُلّ حديثهم منصبٌّ على تكرير التراكيب، والجمل، والنصوص، وهذا هو الجانب البارز في دراستهم له، محاولين تجلية هذا الجانب من حيث قيمته البلاغيّة، وإيضاح حالات القوة والضعف في استعماله، ولم يُعنوا كثيراً بالتكرير داخل التراكيب إلاّ ما وافق في غرضه ومؤداه غرض تكرير التراكيب والنصوص.

وأفرد كثير من البلاغيّين أبواباً وفصولاً للتكرير في مصنفاتهم، وبعضهم دخل إليه من أبواب أخرى قريبة كالإطناب والتوكيد.

وقد اعتمد النُّقاد والأدباء على ما جاء عند البلاغيّين في هذه الظاهرة اعتماداً كبيراً وملموساً.

---

(١) انظر: الصولي، اخبار أبي تمام، ص٨٢؛ شرح ديوان ابي تمام، ص١٦٢.

(٢) الصولي، اخبار ابي تمام، ص٨٢؛ وانظر ايضاً: ديوان البحتري، تحقيق وشرح وتعليق د. حسن كامل الصيرفي، ط٣، دار المعارف - القاهرة (ذخائر العرب ٣٤)، ص٦٠٦، والرواية فيه:

لا يُعمل القولَ المكرّ رَ فيه والرّأيَ المُرَدّدْ

الفصل الثالث

التكرير في الدّراسات الحديثة

يتناول هذا الفصل التكرير في الدّراسات الحديثة، من دراسات نحويّة، وعلم لغة، وعلم دلالةٍ، وعلوم قرآنٍ، ودراسات بلاغيّة وأدبيّة، وغرضي فيه أنْ أستعرض جهود كُلّ طائفةٍ من طوائف الدّراسات المتقدّمة في ظاهرة التكريرة عامّة، والتّكرير في التراكيب النحويّة خاصّةً، لأتلمّس معالم هذه الظاهرة في هذه الدّراسات، وأبيّنَ موقف كلّ طائفة منها.

١- التكرير في الدّراسات النّحوية الحديثة

لَعَلّنا لا نجدُ في الدراسات النّحويّة الحديثة من أفردَ باباً خاصّاً أو حديثاً مستقلاً لظاهرة التكرير أو لمسائلها، شأنُ هذه الدّراسات في ذلك شأن المصنّفات النّحويّة القديمة.

لكنّ شذراتٍ متفرّقة هنا وهناك، ومسائلَ مختلفةً تطالعنا في هذه الدّراسات تحت عنوانات متعدّدة يمكن حملها على مسائل التكرير، وجُلُّ هذه الإشارات والمسائل منثورٌ في المصادر القديمة، كإشارة تمّام حسّان[١] إلى أنّ تكرير اللفظ أحد وسائل الرّبط، نحو: ﴿الحاقّةُ ما الحَاقّةُ﴾،[٢] ويذكر هنا أنّ إعادة الظاهر بلفظه أقوى من إعادة الضّمير؛ لأنّ لفظه (الظاهر) أقوى من الكناية. وقد عَدّ النُّحاة القدماء ـ كما سبق في الفصل الثاني ـ أنّ الرّبط بالضمير أفصح من الرّبط بالظاهر، والأشهر أنّ موضعَ الرّبط بالظاهر مواقِفُ التّهويل والتّعظيم.[٣]

ويذهب تمّام حسّان أيضاً إلى أنّ إعادة اللفظ بمعناه وسيلة من وسائل الربط ـ وهي مسألةٌ تابعةٌ للمسألة المتقدمة ـ نحو: (شعاري لا إلهَ إلاّ اللهُ)، فكون الكلام الثاني إيضاحاً للأوّل فهو بمنزلة الرّبط[٤]. وأشار النُّحاة إلى هذه المسألة في حديثهم عن عدم عودة الرّابط من الخبر الجملة إلى المبتدأ إذا كان هو في المعنى[٥].

وتأتي هاتان المسألتان في صميم ظاهرة التكرير الّتي يتناولها هذا البحث، وإن لم ينظر

---

(١) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩م، ص٢١٦.

(٢) الحاقة ١، ٢.

(٣) انظر: محمد عبدالخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن، دار الحديث، القاهرة، ق٣ ج١، ص٢٤٩.

(٤) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢١٦.

(٥) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى الفيّة ابن مالك ومعه كتاب عُدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، تأليف محمّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١/١٩٧.

إليهما القدماء ولا المحدثون من هذه الجهة.

والتكرير في الأولى واضحٌ جليّ، ونستطيع أن نسمّيَه تاماً، أو كاملاً؛ لأنّه في اللفظ والمعنى، أمّا في الثانية فهو في المعنى فقط، ونستطيع أنّ نسمّيَه تكريراً عميقاً، لأنه يقع فيما وراء الألفاظ.

ووقف عند المسائل ذاتها علي أبو المكارم بصورة يبرز فيها دور ظاهرة التكرير جليّاً؛ إذ قسّم الروابط بين المبتدأ وجملة الخبر أقساماً ثلاثةً، هي:[1]

١ ـ إعادة لفظ المبتدأ في جملة الخبر.

٢ ـ اشتمال جملة الخبر على ضمير المبتدأ.

٣ ـ اشتمال جملة الخبر على اسم أعم من المبتدأ، نحو: محمد نعمَ الرّجلُ.

وهي ـ كما نلاحظُ ـ أقسام تعود جميعاً إلى تكرير المبتدأ بلفظة أو بمعناه أو بما يَسُدُّ عن لفظِهِ كالضمير.

وقد ذهب أبو المكارم ـ أيضاً ـ إلى أنّ التوكيد المعنويّ نوعٌ من أنواع التكرير، وهو تكرير لمضمون اللفظ.[2]

ويقف عبّاس حسن عند بعض الأساليب المشتملة على التكرير العدديّ المفيد للترتيب، وذلك في الحال الدّالة على ترتيب، مثل: جاءوا واحداً واحداً، أو اثنين اثنين، ولم يلتفت إلى منع بعض النُّحاة هذه الأساليب تبعاً للحريريّ، حيث صرّح بأنّه لا يجوز ما مرّ؛ لأن العرب في رأيه ـ عدلوا عن ذلك إلى (أحاد، ومثنى وأخواتهما)، وقد تعقبه الشّهاب الخفاجي وعلّق على ذلك مثبتاً بالأدلة والشّواهد ابتعاده عن الصّواب، وأنّ ذلك التكرير كثير في كلام العرب، فهو قياسي.[3]

---

(١) انظر: علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، الجزء الاول، الظواهر التركيبية، القاهرة، ط١، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨م، ص٢٠٢.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٦٣«بتصرف قليل».

(٣) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف ـ القاهرة، ط٧، ٢/ ٣٧٠. وانظر -أيضاً -: الشّهاب الخفاجيّ، شرح دُرّة الغوّاص في أوهام الخواص، مطبعة الجوائب بالقسطنطينية، ط١، برخصة نظارة المعارف الجليلة، ١٢٩٩هـ، ص١٩١.

وتبرز جوانب من ظاهرة التكرير في بعض الأنماط التحويليّة في النّحو العربي، كما يبدو ذلك من معالجتهم بعض المسائل، مثل: البدل والعطف، إذ يتناول البدلَ (محمد حماسة عبداللطيف)[1] بناءً على مذاهب النّحويّين فيه قائلاً: «وتقدير الجملة التي تشتمل على البدل يُفسّر بجملتين العامل فيهما مكرّر، ويُحذف المكرّر أثناء التنفيذ العملي بالنطق أو الكتابة»[2] اكتفاءً بالعامل الأوّل، فقولنا: مررت بأخيك محمدٍ، يُقدّر على النُّحو: مررت بأخيك مررت بمحمد، (حُوّلت الجملة بالحذف إلى): مررت بأخيك محمد.

ويذهب المذهب نفسه في العطف في أبسط صُوَرِهِ، مثل «حَضَرَ خالدٌ وعمروٌ، الأصل فيه (والأصل هنا هو المعنى المفهوم من الجملة) هو: حضَرَ خالدٌ وحضَرَ عمروٌ، وقد تمّ التحويل فيه بحذف المكرّر وهو الفعل الثاني (حَضَرَ) لإفادة الاختصار، فصارت: حَضَرَ خالدٌ وعمروٌ». [3]

وهذا في حقيقته تحُولٌ من تركيب يشتمل على تكرير الفعل إلى تركيب يخلو من تكريره مستغنياً عنه بالأوّل، ولا سيمّا أنّ الفعل الثاني هو الأوّل تماماً، وليس له غرض آخر يُسَوّغُ تكريره ثانيةً.

وربط بعض الدّارسين[4] بين التكرير في بعض صوره والتّوكيد، وذلك في تركيب الاشتغال، كقوله: «..أمّا العطف في ﴿والجَانَّ خَلَقْنَاه﴾[5] على ﴿ولقد خَلَقنا الإنسانَ﴾[6] فظاهر، وقد أعيد العامل (خلقناه) على القرب بين المتعاطفين؛ لتأكيد معنى الخَلق... وإذا كان تجاور المعطوفات يجعل إعادة العامل غرضاً من أغراض الربط المؤكد، فكذلك إذا تباعدت تأتي إعادة العامل تذكيراً وتنبيهاً للعطف على مكان بعيد». [7]

---

(١) انظر: محمد حماسة عبداللطيف، من الانماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١ ١٩٩٠م، ص٦٨.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص٦٥.

(٤) انظر: أحمد مختار البرزة، أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم، مؤسسة علوم القرآن، دمشق- بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص١٦، ١٧.

(٥) الحجر ٢٧.

(٦) الحجر ٢٦.

(٧) أحمد مختار البرزة، أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم، ص١٦.

فهو يرى أنّ لتكرير الفعل (العامل) هنا وظيفةً مزدوجة: الرّبط والتأكيد، وقد تتلاشى وظيفة التأكيد إذا طال الكلام.

وصرّح في موضع آخر أنّ «غاية التكرار التوكيد»[1]، وهو يعرض لأسلوب الاشتغال مبيّناً أنّ الضمير تكريرٌ للاسم المتقدّم، وغايته كما ذكر.

وهذا ما ذهب إليه الدكتور خليل عمايرة،[2] إلاّ أنّه يعُدّ الضمير المتأخّر توكيداً لفظيّاً للاسم المتقدّم. فالاسم المتقدّم هو مفعول به كيفما كانت حركته الإعرابيّة، والضمير تكرير له، ويمكن تمثيل رأيه على النّحو التالي: زيْداً ضربتُ زيْداً ⇐ زيداً ضربته.

فالضمير يقوم بدور الاسم الصّريح الذي حَلّ محله، ويكون توكيداً لفظيّاً للأوّل، خلافاً للقول: «بأنّ الظاهر لا يؤكّد بالمُضمَر».[3]

ويذهب المذهب نفسه في ضمير الفصل، إذ يراه على النّحو التالي: «زيد هو المجتهد = زيْد زيْد المجتهد، أما من حيث المعنى فإنه ممّا لا يجادل فيه أحد من القدماء أو المحدثين: إن التكرار للتوكيد».[4]

ومهما اختلفت الآراء الجزئية في هاتين المسألتين، فإنّ قسماً منها يقع في إطار ظاهرة التكرير ـ على الرُّغم من عدم إيمائهم إلى ذلك ـ ويتمثّل التكرير فيها في وجهين:

وجهٍ يُعزَفُ فيه عن التكرير الشكلي (اللفظيّ)، ويتحوّل العنصر المكرّر إلى شكلٍ (صيغةٍ) آخر، كتحوّلِ الاسم الظّاهر إلى ضمير.

ووجهٍ آخر يتمثّل فيه التكرير بإعادة ضمير الاسم سواء أكان للتأكيد أم للربط أم للفصل.

---

(١) أحمد مختار البرزة، أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم، ص٢٥.

(٢) انظر: خليل عمايرة، في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي وتطبيقه علي التوكيد اللغوي والنّفي اللغوي وأسلوب الاستفهام. دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصرة ـ ٣. تقديم د. سلمان العاني، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ص٩٣.

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) خليل عمايرة، آراء في الضمير العائد ولغة (أكلوني البراغيث)، دار البشير، عمان، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م، ص٧٢.

وتتجلى بعض جوانب التكرير في بعض المسائل النّحويّة التي يتناولها الدكتور عمايرة في ضوء النظريّة التوليديّة ـ التحويليّة، كما في لغة (أكلوني البراغيث).

إذ يذهب إلى أنّ أصلها[1]: أكل البراغيث إياي = ف + فا + مف[2] = جملة توليديّة فعليّة، ثم تدرجت في الخطوات التالية:

١ ـ تحوّلت إلى : أكل البراغيث البراغيث إياي، (بتوكيد الفاعل).

٢ ـ تحوّلت إلى: أكلوا البراغيث إياي، (تحول الاسم الظاهر إلى ضمير).

٣ ـ تحوّلت إلى: أكلوني البراغيث، (تقدّم الضمير المفعول ليلتصق بالفعل).

وعلى افتراض صحّة هذه التحويلات، فإن لظاهرة التّكرير نصيباً من هذه المسألة يكمن في تحوُّل الاسم الظاهر إلى ضمير في الخطوة الثانية، أو العزوف عن تكرير الظاهر واستبدال الضمير به تحاشياً للتكرير على مستوى اللفظ، زيادةً على صورة تكرير الفاعل التي يوجّهها الدكتور عمايرة إلى التّوكيد كما سبق.

وقد أشار ـ أيضاً ـ إلى حذف الاسم الموصول في الجملة إذا استُند إلى وضوح المعنى من اسم موصول يماثله مذكور في الجملة، كقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا ءامَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ[3]. . .﴾[4] ولعَلّ اجتناب تكرير الاسم الموصول استغناءً عنه بالأوّل، ممّا سوغ هذا الحذف، زيادة على ما ذكَرَ من وضوح المعنى، كما أنّ عدم تغاير ما أنزل إلينا وما أنزل إليكم مما يُسَوِّغ عدم تكرير الموصول[5].

ومن المسائل التي وقف عندها الدكتور عمايرة ويمكن حملها على التّكرير ـ وإن لم يصرّح هو بعلاقتها به ـ أنّ اسم الإشارة يسدّ مسدّ الضمير تارةً، ومسد الاسم الظاهر تارةً أخرى[6]، وستأتي مناقشة هذه المسألة بالتفصيل في الفصل القادم ـ إن شاء الله ـ .

ويذهب محمّد صلاح الدّين مصطفى إلى استغناء الشّرط والقسم ـ إذا اجتمعا ـ بجواب

---

(١) انظر: خليل عمايرة، في التّحليل اللغوي، ص٢٥٧.

(٢) رموز يضعها الدكتور عمايرة، ف: الفعل، فا: الفاعل، مف: المفعول به.

(٣) سورة العنكبوت، آية ٤٦.

(٤) انظر: خليل عمايرة، آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، ص١٢٨.

(٥) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط ١/ ٤٠٧؛ الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب ١/ ٢٣٤؛ السيوطي، الإتقان ٣/ ١٨٧.

(٦) انظر: خليل عمايرة، آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، ص: ١٠٠.

واحد عن جوابين، ولا يرى فائدة من مذاهب النُّحاة في نسبتهم الجواب لواحدٍ منهما على حسب شروط التقدم والتأخر فيما بينهما.[1]

وتمثّل المسألة ـ في نهاية الأمر ـ عزوفاً عن تكرير الجواب إذا كان واحداً والاكتفاء بجواب واحد للاثنين (الأسلوبين).

ويذهب المخزوميّ في الاسم التالي لأداة الشرط، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ..﴾[2] مذهب الكوفيّين من حيث إنّ الاسم التالي لأداة الشرط يُعرب فاعلاً للفعل التالي له، وذكر «أنّ كون (أحد) فاعلاً لفعلٍ محذوف، والظاهر يفسّره ـ كما هو المشهور ـ ممّا لا يُفكّر فيه عربي ولا يستسيغه»[3]. ولعَلّ عدم الاستساغة التي يتحدّث عنها المخزومي تعود إلى كلفة التّكرير التي تأباها التراكيب الفصيحة في التقدير المذكور.

ويرى الدكتور عودة أبو عودة أنّ التّوكيد اللفظيّ (أحد أشكال التّكرير) سمةٌ من سمات الحديث النبويّ،[4] وقد جاءت بأسلوبَيْن:

«أولهما: إعادة اللفظ نفسه سواء أكان جملة أم كلمةً أم حرفاً.

ثانيهما: قول الرّاوي كلمات تدل على أنّ الرسول ﷺ قد كرّر القول غير مرّة، مثل قول الراوي: مِراراً، أو ثلاث مرّات، مثلاً...».[5]

ولم يغفل بعض الدراسين المحدَثين العلاقة بين التوكيد والتكرير، وأنّ التكرير وسيلة من وسائل التوكيد، كما أنّ التوكيد ـ في الوقت نفسه ـ غرض من أغراض التكرير، خلافاً لما يُظنّ من أنّ غرض التكرير إنّما هو التّوكيد.[6]

وأشار المخزومي إلى أنّ من التوكيد بالتكرير ما يقوم على تكرير المعنى دون اللفظ[7]،

---

(١) انظر: محمد صلاح الدين مصطفى، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، مؤسسة على جراح الصّباح للنشر والتوزيع، الكويت، ج١، ص٢٠٠.

(٢) التوبة ٦.

(٣) مهدي المخزومي، في النحو العربي ـ قواعد وتطبيق، ط٣، ١٩٨٥م، ص٨٥، ٨٦.

(٤) انظر: عودة أبو عودة، بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، دار البشير، عمان، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م، ص٦٥٦.

(٥) المرجع السابق نفسه، ص٦٥٧.

(٦) انظر: بن عيسى عبدالقادر بطاهر، أساليب الإقناع في القرآن الكريم مع دراسة تطبيقيّة لسورة الفرقان، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، اشراف د. محمد بركات أبو علي، ١٩٩٠م، ص٧٨، ٨٠.

(٧) انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ص٢٤٤.

على نحو ما سبقت الإشارة اليه عند البلاغيّين كالإيضاح بعد الإبهام وذكر العام بعد الخاص. . . . الخ.

وعلى الرّغم من تداخل ظاهرة التّكرير وظاهرة الحذف، إلا أنّني لم أجد مَنْ ربط بين الظاهرتين ممن درسوا ظاهرة الحذف، واكتفوا بالوقوف عند تقدير المحذوف، وأنواع الحذف وكثيراً من أسباب الحذف، مع أنّ التكرير (أو اجتناب التكرير) سبب رئيس من أسباب الحذف، وهو الأمر الذي لم تطالعني فيه سوى إشارتين، الأولى عند طاهر سليمان حموده، في كتابه (ظاهرة الحذف في الدرس اللغويّ)، إذ يقول: «والحذف ظاهرة لغويّة عامّة، تشترك فيها اللّغات الإنسانيّة حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر المكرّرة في الكلام».[1] فينبغي التنبُّه إلى أنّ مُسَوّغات الحذف كثيرة، والتكرير واحد منها، إذ يقول أيضاً: «وقد نبّه التحويليّون الفرنسيّون إلى أنّ الحذف لا يرجع كلّه إلى التكرار»[2]، ويذكر إشارة التحويليّين إلى ما لمسوه في اللغة الفرنسيّة من «أنّه إذا وقع اسمان متشابهان في جملة واحدة فإنّ أحدهما يجوز أنْ يُحذف (أي اختياراً)، ويقع الحذف بالنسبة للثاني لا الأوّل».[3]

وهذه ـ كما أشرت ـ أولى الإشارتين التي تُربِطُ صَرَاحةً بين التّكرير والحذف.

أمّا الإشارة الثانية فقد وردت عند أحد الباحثين[4] في معرض تناوله مُسَوّغاتِ الحذف، وقدّ عدّ «الطّول» أحدها، والتّكرير أحد مظاهر الطول عنده إذ يقول: «وممّا يُحَسِّنُ حذفَ العائد المجرور بالحرف في المماثلة الإحساس بطول الكلام نتيجة التّكرار، وقد حُذف للتّكرار ما هو عُمدة في الجملة كحذف الخبر في شاهد سيبويه المشهور.[5]

نحنُ بما عِنْدَنا وأنتَ بما ... عندكَ راضٍ والرّأيُ مُختَلِفُ»[6]

فهو وإنْ لم يجعل التّكرير مسوّغاً مستقلاً من مسوّغات الحذف، إلا أنّه لم يُهمل دوره في هذه الظاهرة.

---

(١) طاهر سليمان حموده، ظاهر الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ـ الاسكندرية، ص٦، ١٧.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص١٦.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص١٥، ١٦.

(٤) انظر، أحمد فالح مطلق، ظاهرة الحذف في الجملة العربية، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة اليرموك، ١٩٨٥م، باشراف الدكتور محيي الدين رمضان، ص٨٢.

(٥) انظر، سيبويه، الكتاب، ١/ ٧٥.

(٦) انظر: أحمد فالح مطلق، ظاهرة الحذف في الجملة العربية، ص٨٢.

٢ ـ التّكرير في دراسات علم اللغة

إنّ أهمّ ما يميّز دراسات علم اللغة تناولها اللُّغةَ تناولاً شاملاً عامّاً مع العمق في النظر والتحليل، ويتبع هذا الأمر أنّنا قلّما نجد وقوفاً مستقلاً عند ظاهرة جزئيّة من ظواهر اللّغة كظاهرة التّكرير مثلاً، ولكن تطالعنا في الوقت نفسه إشارات متناثرة هنا وهناك في قليلٍ من هذه الدّراسات عابرةً مرّةً ومتانيّة أخرى.

ففي مجموعة القوانين التحويليّة التي يوردها (محمد الخولي) في كتابه (قواعد تحويليّة للّغة العربيّة) كان حظ ظاهرة التّكرير منها ثلاثة قوانين:

الأوّل: وهو القانون التحويلي السابع عشر ـ حسب ترتيبه ـ وهو ما يصفه الخولي بأنّه إجباري (أي لا مناص من التحويل الذي سيذكره) ويُسَمّيه التّحويل الانعكاسي[١]، إذ «يُحَوِّلُ هذا القانون الاسمَ الثاني إلى اسم منعكس (نفس ومشتقاتها) إذا كان الاسم الثاني تكراراً لاسم آخر في نفس الجملة، ويتطلب هذا أنْ يكون الفعل متعدّياً...

رأى الولدُ الولدَ ⇐ رأى الولدُ نفسه..».[٢] ومعنى انعكاسيّ أنّ الفاعل هو المفعول به.

ولعَلّ مسوّغَ هذا القانون هو أنّه اجتناب للتّكرير اللفظيّ أوّلاً، وتحقيقٌ لأمن اللبس ثانياً، فالجملة المذكوره (رأى الولدُ الولدَ) جائزة إذا كان الولد الثاني غير الأوّل.

ويوضّح الكاتب نفسه إجباريّة هذا القانون: «لأنّه لا يجوز أنْ يتكرّر اسمان في نفس الجملة يشيران إلى الشخص نفسه، فلا يصح أنْ نقول مثلاً: «رأى الولد عليّاً) إذا كان الولد هي علي».[٣]

الثاني: القانون الثاني والعشرون، وهو إجباري أيضاً ويسميه «تحويل الاسم الموصول»[٤] و«هذا القانون يدمج جملة في جملة أخرى بوساطة الأسماء الموصولة مثل (التي) و (الذي) بشرط وجود اسم مشترك في الجملتين... مثال: انقطع الحبل +الحبل + اشتريته ⇐ انقطع

---

(١) انظر: محمد الخولي، قواعد تحويليّة للغة العربيّة، دار المريخ، السعودية، الرياض، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨١م، ص١٤١.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص١٤١، ١٤٢.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص١٤٣.

(٤) المرجع السابق نفسه، ص١٥٠.

الحبل الذي اشتريته».[1]

فكما نلاحظ يقوم هذا القانون على حذف الاسم المكرّر المشتَرك بين الجملتين، لكنّه لم يقم بوظيفة الربط، ويُستعاض عنه بالاسم الموصول الذي يقوم بوظيفة المحذوف المعنويّة (الدلاليّة)، زيادةً على قيامه بالرّبط بين الجملتين.

ويذهب إلى أنّه لا يمكن تطبيق القانون السابق في حالة كون الاسمين نكرة «ومثال ذلك: قرأت كتاباً+ كتاب اشتريته ⇐ قرأتُ كتاباً + ∴ + اشتريته»[2] وذلك بحذف الموصول، ولم يوضّح الكاتب أكثر من هذا. ولعلّ السبب في عدم انطباق القانون في هذه الحالة ـ كما يتراءى لي ـ هو أنّ الاسمين المشتَركَيْن في الحالة الأولى (حالة انطباق القانون) مُعرَّفان بال العهديّة، فالاسم الثاني هو الأوّل، وأغنى الاسم الموصول عن الثاني من حيث إنّه يشير إليه ضمناً، زيادةً على وظيفة الربط التي يحقّقها.

أمّا في الحالة الثانية فتطبيق القانون باطل من أساسه؛ لأن الاسم نكرة في الجملة الأولى، وإذا أعدناه في الجملة الثانية وجب أنْ يكون معرفة، والكاتب يفترض تنكير الاسم في الجملتين، وهنا لا يمكن أنْ يكون نكرة في الأولى، ويُعاد هُو نفسه في الثانية ويبقى نكرةً، الأمر الذي يُبطل تطبيق القانون الذي ذكره في حالة التنكير، ولا أرى في هذه الحالة تكريراً؛ لأنّ الثاني غير الأوّل (قرأتُ كتاباً + كتاب اشتريته)، زيادةً على جواز وَصْف النكرة بالجملة مباشرةً.

ثالثاً: القانون التحويلي الثالث والعشرون، وهو التحويل التوكيدي.

يذكر المؤلف هنا طرق التوكيد للفعل والاسم والجملة، فالفعل «يؤكّد بالمصدر أو بتكرار الفعل، ويؤكّد الاسم بزيادة (نفس) أو تكرار الاسم، وتؤكدّ الجملة بزيادة (إنّ) إذا كانت الجملة مبدوءه باسم أو بتكرار الجملة ذاتها...».[3]

---

(١) محمد الخولي، قواعد تحويليّة للّغة العربيّة، ص١٥٠، ١٥١.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص١٥٢.

(٣) محمد الخولي، قواعد تحويليّة للّغة العربيّة، ص١٥٣.

ويُلاحظ هنا أنّ التّكرير مشترك في طرق التوكيد الثلاثة، وأن هذا القانون يقع في صميم ظاهرة التّكرير.

وتطالعنا بعض الإشارات التي جاءت عند الدكتور إبراهيم أنيس تمس ظاهرة التّكرير وتُظهر موقفه منها[1]، إذ يذهب إلى أنّ العربيّة تتميّز على غيرها من اللغات من حيث تنوع أدوات الرّبط (وهذا التنوع بحد ذاته يمثّل تجنباً للتّكرير على مستوى الأداة)، وهو ما تفتقده كثيرٌ من اللغات، إذ يقول: «وكثرة تكرار أداة الرّبط (and) في اللغة الإنجليزيّة تُعدُّ مظهراً من مظاهر ضعف الأسلوب، ولذا يتفاداها الكاتب الماهر، ولا نكاد نراها إلاّ في بعض الرسائل التي تحرّرها عادةً النّساء».[2]

ويرى أنّ الغرض من الضمائر إنّما هو الاستعاضة عن تكرير الأسماء الظاهرة، ولا سيمّا أنّها (الضمائر) ألفاظ صغيرة البنية.[3] والقول نفسه يُقال في أسماء الإشارة، إذ يقول: «فقولنا (هذا الكتاب) إنّما ينبغي تعيين كتابٍ خاصٍّ، فذكّرْنا مع لفظ الكتاب لفظاً آخر يفيده أيضاً، ويقوم مقامه، وهو ما يُسمى باسم الإشارة، فكأننا قد قلنا: الكتاب الكتاب».[4]

ويذهب إبراهيم أنيس إلى أبعد من ذلك في هذه المسألة، إذ يرى أنّ اسم الإشارة يُستعاض به عن تكرير عبارات بأكملها، وذلك نحو: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابَ . . هَذَا مَا تُوعَدُونَ . .﴾،[5] فكلمة هذا قد استُعِيضَ بها عن تكرار ما سبقها من عبارات، فهي بمثابة صورة رسمها فنّان ماهر لما يستمتع به المؤمن في الأخرة، وقد عُرضت على الأنظار . . . ثم قيل بعد عرضها على الناس: ﴿هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ الحِسَابِ﴾[6]».[7]

ولا يعني ما سبق أنّ الغرض الوحيد من أسماء الإشارة هو ما ذُكِرَ، وإلاّ استعيض

---

(١) انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٥م، ص٢٩٣.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص٣٢٧.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٢٩٠.

(٤) المرجع السابق نفسه، ص٢٩١.

(٥) سورة ص، آية ٥٠ ـ ٥٣.

(٦) سورة ص، آية ٥٣.

(٧) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٢٩٢.

بالضمائر عنها، ولكنّ لها أغراضاً أخرى تمنح لها استقلاليّتها.[1]

والأمر نفسه ـ عند إبراهيم أنيس ـ في الأسماء الموصولة، يقول: «وهذه ألفاظ تربط بين الجمل، ويُستعاض بها في نفس الوقت عن تكرار الأسماء الظاهرة.. رغم أنّ لأسماء الموصول استقلالها الخاص في الاستعمال اللّغويّ...».[2]

كما أنّهُ يشير إلى مبدأ جَوْهريّ في اللّغة وهو الاقتصاد في الاستعمال اللغويّ، ويعني: حذف ما يمكن حذفه حيث لا يُؤَدّي إلى لَبْس أو إبهام، ولعلّه من الممكن حمل كثير من مسائل التّكرير عليه، وَيسوقُ مثالاً على ذلك: «لا ترى بعض اللغات ضرورةً لجمع التّمييز لأنّ فكرة الجمعيّة تتحقق في ذهن السامع والمتكلم بذكر العدد، ولا حاجة إذن لجمع تمييزه معه..»[3]، أي لا تكرّر علامة الجمع أو صيغته.

وفي نظريّة تشومسكي «التوليديّة ـ التحويليّة» يبرز التّكرير ظاهرةً جوهريّةً في اللغات، ليس على مستوى الألفاظ والتراكيب بل على مستوى النّظام اللغويّ برمّته، وذلك بما يُسَمّى بـ «التراكيب أو القواعد المتكررة»،[4] فـ «النُّحو يتألف من عدد محدود من القواعد التي تعمل من خلال عدد من المفردات»[5]، «وهذه القواعد قادرة على توليد عدد غير محدود من الجمل»،[6] الأمر الذي يؤدّي حتماً إلى تكرير هذه القواعد، إذ نستطيع القول إنّ كلامنا ألفاظٌ ومعانٍ مختلفة في قواعد وقوالب مكرّرة.

وفي ضوء هذه الفكرة وتوضيحاً لها، نأخذُ القاعدة البسيطة التالية: (الجملة الاسميّة: مبتدأ +خبر)، فهذه القاعدة تتكرر فيمالا حصر له من التراكيب، أو تنتج ما لا حصر له من الجمل، على اعتبار أنّها تمثل كل جملة مكوّنة من مبتدأ وخبر، وهو ما يسمّيه تشومسكي:

---

(١) انظر: إبراهيم أنيس، من اسرار اللغة، ص٢٩٢.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص١٥٥.

(٤) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط١، ١٩٨٥، ص٩٦.

(٥) المرجع السابق نفسه، ص٩٦.

(٦) المرجع السابق نفسه، ص٩٦.

«بالجانب الإبداعي في اللغة».[1]

وفي ضوء هذا المفهوم فإنّ اللغة (أيّة لغةٍ) خاضعة للتّكرير الداخلي أو العميق، في حين أنّه يتلاشى على سطحها في خضمّ مفرداتها المعجميّة ودلالاتها المتشابكة.

ويذهب الدكتور رمضان عبدالتواب إلى أنّ اللغة تسير في طريق تطوّرها نحو التخلص من العناصر المكرّرة، والاكتفاء بأقلّها عن كثيرها، جاء مذهبه هذا في مجال تفسيره للغة (أكلوني البراغيث) حيث يذهب إلى أن: «اللغات الساميّة أخوات العربية.. تلحق الفعل علامة التثنية والجمع للفاعل المثنى والمجموع كما تلحق علامة التأنيث عندما يكون الفاعل مؤنثاً.. وقد تخلّصت العربيّة الفصحى من هذه الظاهرة رويْداً رويْداً، أخْذاً بمبدأ الاستغناء عن بعض العلامات عند كثرتها للدلالة على الظاهرة الواحدة، فإنّ الّذي كان يدل هنا هو علامة التثنية في الفعل، ووضع الفاعل في صيغة المثنّى، وكذلك كان يدل على الجمع علامته المتصلة بالفعل، ووضع الفاعل في صيغة الجمع، وإذا استغنت اللغة عن العلامات المتصلة بالفعل لم تخسر الدلالة على التثنية، والجمع؛ لوجود ما يدلُّ عليهما في صيغة الفاعل نفسها...».[2]

ويقف (فندريس) في كتابه (اللغة) عند التّكرير أكثر من وقفة، حيث يُشير في إحدى وِقفاته إلى تكرير دَوالّ (علامات) النِّسبة بين اللغات «فالتركيّة ... تنقل هذه الدّالة أو تلك من مكان إلى مكان دون ضرر، ولكنّها لا تكرّرها أكثر من مرّة: فهي تقول دون تفريق: idiler ـ seviyor أو seviyorlar idi ولكنّها لا تركّب العبارتين قط لتقول: seviyorlar idiler»[3]، بمعنى أنّها لا تجمع بين دالين أو علامتين في تركيب واحد.

وعلى العكس من ذلك ما يلاحظه في بعض اللغات الأخرى إذ يقول: «إنّ مسْلك التّكرار... مسلكٌ محبّب في بعض اللغات كما في مجموعة لغات البنتو (Bantou) التي فيها كلّ فصيلة نحويّة يقابلها مَعْلم يُذكر مع كلّ كلمة مهما كان عدد الكلمات، فجملة مثل

---

(١) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص٩٨، (حاشية المترجم).

(٢) رمضان عبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة، ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١.

(٣) ج. فندريس، اللُّغة، تعريب عبدالحميد الدواخلي، محمد القصّاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ص١٢٠.

(البنات يمشينَ) تُقال في السوبيّة: با ـ كازانا ـ با إندا... وبا: هي معلم الشخص في حالة الجمع، والرجل الجميل يُقال: mu - lotu ـ mu- ntu، mu: معلم الأشخاص في حالة الإفراد».[1]

ويرى فندريس أنّ التكرير نشأ أصلاً «في اللّغة الانفعاليّة» أو في المواقف الانفعالية (هذا جميل جميل)، فهو يصحب التعبير عن عاطفة قد دُفعت إلى أقصاها.[2] ويذهب أيضاً إلى أنّ التكرير النّحوي قد تطوّر من الاستعمال الانفعالي، إذ أصبح يُستعمل دون موقف عاطفيّ (إنّه سمين سمين)، وغرض التكرير في الأصل إعطاء العبارة زيادة في القوة.

ولا يعمم فندريس هذا الرأي، فإذا صَحّ قوله على لغة مثل الحبشيّة والإغريقيّة الحديثة، فإنّه لا يصحّ على لغة مثل الفرنسيّة التي بقي للتّكرير فيها قيمته الانفعالية، فعبارة (إنّه سمين سمين) لا تؤدي بالضبط المعنى نفسه الذي تؤديه عبارة (إنّه سمين جداً)، بمعنى أنّ العبارة الأولى انفعاليّة والثانية منطقيّة أو عقليّة.[3]

ويتحدث (ريمون الطحّان) عمّا يسميه المميِّز (وهو العلامة التي تُضاف للألفاظ لتدل على تأنيثها أو تثنيتها أو جمعها) ووظيفته التّكرارية في البناء اللغويّ.

حيث يؤدي المميّز إلى التوافق الشكلي (التطابق) في مختلف مفردات السّياق.

يقول: «وتكرار المميّز هو حجر الزاوية في البناء اللّغوي، ومن الطبيعي أنّ يكون كلّ بنيان ذا طبيعة تكراريّة..»[4]، إذ وظيفته الأساسية الرّبط بما يُحدِثُ من تطابق.

فبالتطابق الناتج من المميّز يحصل الربط بين المفردات، ويبرز المعنى المراد جليّاً واضحاً، «إنّ تكرار المميّز يجمع شمل المفردات ويُظهر الوشائج والعلاقات التي تقوم بينها..».[5]

---

(١) فندريس، اللغة، ص١٢٠.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٩٩، ٢٠٠.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٩٩، ٢٠٠.

(٤) ريمون طحان، الألسنية العربية، النحو، الجملة، الأسلوب، خاتمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٧٢م. ص٣٧.

(٥) المرجع السابق نفسه، ص٤١.

٣ ـ التّكرير في دراسات علم الدلالة

علم الدلالة هو أحد العلوم التي استقلت في الدراسات اللغويّة الحديثة، والأساس الجوهري الذي يقوم عليه هذا العلم هو العلاقة بين طَرَفَيْ اللّغة: اللفظ والمعنى، وهو علمٌ واسع متشعّب، وتشكّل ظاهرة الترادف إحدى المسائل الرئيسة فيه، ويتداخل جانب من ظاهرة الترادف مع ظاهرة التّكرير، وهو الأمر الذي جعلني أقف قليلاً ـ هنا ـ عند هذا العلم، لأستجليَ هذا التداخل وأرصُدَ مذاهب الدّارسين فيه.

وظاهرة الترادف ظاهرة جزئيّة من علم الدلالة، وهي على جزئيتها واسعة متشعبة، وقد تضاربت الآراء فيها قديماً وحديثاً، وليس هذا مجالاً للتفصيل فيها.

والترادف في مفهومه الاصطلاحي: «دلالة عدة كلمات مختلفة ومنفردة على المسمّى الواحد أو المعنى الواحد دلالةً واحدة، نحو: الشّمول، والعقار، والقَرْقف»،[١] وهذا التعريف على إطلاقه لا يَعْني شيئاً بالنّظر إلى ظاهرة التّكرير، ولكنّه يعني عندما نصل إلى مجال التّداخل بين الظاهرتين، حينما ترد كلمتان مترادفتان على معنى واحد في جملة واحدة أو تركيب واحد، لأنّ هذا من وُجهة نظر البحث يُعد تكريراً على مستوى المعنى.

وهنا لا بُدّ من الإشارة إلى أنّه إذا جاءت جملتان تدلان على المعنى نفسه فإنّ بعض الدارسين قد نَفى صفة الترادف عمّا هذه حالهُ، وحُصِر الترادف بين الكلمات المفردة، أمّا الجمل فيمكن النّظر إلى ترادفها على أنّه توارد على المعنى الواحد من قبيل تنوع الأساليب البيانيّة في التعبير، وليس ترادفاً بمفهوم المصطلح اللغويّ.[٢]

ويذهب الدكتور محمد بركات أبو علي إلى أنّ المعنى «في كلّ مقام أو تركيب يأخذ صورةً مفردةً عن تلك الصورة الأخرى، ولذلك فإنّه (التّكرار) في التراكيب لا يكون تكراراً أو حشواً إنّما يكون في كلّ مرّةٍ معنى متميّزاً في ذاته».[٣]

ومن هنا يمكن فَهم قول الرّافعي، وتمثله، إذ يقول: «لا جرم أنّ المعنى الواحد يُعبّر عنه

---

(١) حاكم الزيادي، الترادف في اللغة، ص٣٢.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٥٠.

(٣) محمد بركات أبو علي، مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، دار البشير، عمان، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، ص١١٧.

بالفاظ لا يجزي واحد منها في موضعه عن الآخر، إن أُريد شرط الفصاحة؛ لأنّ لكلٍّ لفظ صَوْتاً ربمّا أشبه موقعه في الكلام ومن طبيعة المعنى الذي هو فيه، والذي تُساق له الجملة. . »[1].

وعلى الرغم من أنّ مراد الرافعي هنا هو انسجام إيحاء اللفظ في التركيب الّذي يَرِدُ فيه، إلا أنّ هذا يؤدّي إلى أنّ لكلٍّ تركيب سمة وخصوصيّة تميزه من غيره.

ومن الجدير بالذكر أنّ ظاهرة الترادف برمّتها قد خضعت لخلاف الدارسين، قدماء ومحدَثين، من حيث وجودها أو عدمه، إذ ذهب فريق إلى إثبات وجودها في اللّغة بصورة لا تخلو من المبالغة،[2] حتى عُدّت المعاني المتقاربة أو المتشابهة ترادفاً، واختلطت الأسماء بالصفات، وثارَ فريقٌ آخر على هذا التسامح في هذه الظاهرة، فأنكر وجود الترادف، وذهب إلى أنّ لكل لفظ خصوصيّة تميزه من غيره وتجعل له استقلالاً عمّا سواه.

جاء ذلك ابتداءً من قول ابن الأعرابي -كما يذهب حاكم الزيادي- «كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد، في كلّ واحد منهما معنى ليس في صاحبه».[3]

وتبع ابن الأعرابي من القدماء ابن درستويه، وأبو هلال العسكري الذي صنف الفروق اللغويّة)، والرّاغب الأصفهاني في (المفردات في غريب القرآن)، ومذهبه في إنكار الترادف خاصّ بألفاظ القرآن.[4] وكذا أصحاب المذهب السّلفي في تفسير القرآن.[5]

وممّن ذهب من المحدَثين هذا المذهب بنت الشاطيء في كتابها «الإعجاز البيانيّ للقرآن ومسائل ابن الأزرق - دراسة قرآنيّة لغويّة وبيانيّة»، إذ ذهبت إلى إنكار الترادف بين الكلمات المتقاربة، والتمست لكلٍّ مفردة من المفردات التي تناولتها معنى يخصّها ويميّزها عمّا يقاربها، ومن أمثلتها التي ساقتها، قولها في التفريق بين (الرّؤيا والحُلم): «الأحلام . . . الأضغاث

---

(١) مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبويّة، دار الفكر العربي، ص٢٢٦.

(٢) انظر: حاكم الزيادي، الترادف في اللغة، ص٤٠، ٤٥.

(٣) انظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وانواعها ١/٣٩٩.

(٤) انظر، حاكم الزيادي، الترادف في اللغة، ص٢٠٢.

(٥) انظر: عبدالفتاح الحموز، المذهب السلفي (ابن القيم الجوزيّة وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة، مجلة مؤتة للبحوث، والدراسات مجلد ١، عدد ١، ١٩٨٦، ص٢٤، ٢٥.

المهوشة والهواجس المختلطة. . أمّا الرّؤيا فجاءت في القرآن سبع مرات كلها في الرؤيا الصادقة. . . ».[1]

ومن أطرف المذاهب ـ ولعلّه أقربها إلى الصواب ـ ما ذهب إليه المحدثون من عدم إنكار الترادف، وفي الوقت نفسه ضَيَّقوا من دائرته «فليس كلّ ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانية هو من قبيل الترادف».[2]

والشرط الجوهري من مجموعة شروطهم التي وضعوها لِتَحقّق الترادف،[3] هو كون اللفظين المترادفين متطابقين في المعنى تماماً، يقول جون لاينز: «التطابق في المعنى وليس مجرد التشابه في المعنى معيار الترادف»[4] ويزيد حاكم الزيادي على ذلك: «إنّ مسألة الاتفاق في المعنى كانت ـ وما تزال ـ من أهم الاعتبارات التي ينبغي تحقُّقها في الألفاظ المترادفة، وإنّ عدم الاتّفاق التام في المعنى يعني إنكاراً للترادف عند الباحثين».[5]

ومن الجدير بالذكر أنّ منشأ هذه الفكرة (فكرة التطابق التام في المعنى) يعود إلى (التهانوي) كما يشير حاكم الزيادي.[6]

ولَعَلّ مَنْ ذهب إلى إنكار الترادف رمى إلى تنقية التراكيب، ونصوص اللّغة من الحشو والزيادة المتمثلين بالتّكرير الناتج من الترادف.[7]

أمّا من ذهب إلى الإقرار بالترادف فإنّه رأى أغراضاً لهذا التّكرير الناتج منه تسّوغ وجوده، ورأى أنّه يتحقق به مالا يتحقق بعدمه، فهو «يُكْثِرُ من وسائل التعبير، ويوسّع سلوك طرق الفصاحة وأساليب البلاغة نظماً ونثراً؛ وذلك لأنّ اللفظ قد يتأتّى باستعماله مع مُرادفِهِ

---

(١) عائشة عبدالرحمن، الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، دراسة قرآنية لغوية وبيانية، دار المعارف، مصر، ط٢، ص٢١٥.

(٢) حاكم الزيادي، الترادف في اللغة، ص٢٧.

(٣) انظر: جون لاينز، اللغة والمعنى والسِّياق، ترجمة د. عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، ط١، ١٩٨٧م، ص٥٤؛ حاكم الزيادي، الترادف في اللغة، ص٦٦.

(٤) جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ص٥٣، (بقليل من التصرف).

(٥) حاكم الزيادي، الترادف في اللغة، ص٧١.

(٦) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٤٩.

(٧) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٩٨، ٢١١.

السّجع والقافية والتجنيس والترصيع، وغير هذا من ضروب البديع، ويؤكّد المعنى دون تكرار معيب للفظ بعينه».[1]

ومن المحدثين من وقف موقفاً وسطاً من الترادف موضحاً ما لهُ وما عليه فهو حسَنٌ في حالات تستدعيه، وتتطلب تقوية الفكرة وتأكيدها، وفي الجانب الآخر ذهب إلى أنّ في الترادف أخطاراً خفيّة: «فإذا كانت الحكمة تحتّم تجنب التّكرار، فإنّ مجرد التنويع في الأسلوب باستعمال المترادفات قد يُصبح تنويعاً مصطنعاً لا روح فيه، كما ظهر ذلك جليّاً في بعض الأساليب الأدبيّة..».[2]

---

(١) حاكم الزيادي، الترادف في اللغة، ص٢١٥، (بتصرف).

(٢) ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمهُ وقدم له، وعلق عليه، د. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ط١٠، ١٩٨٦م، ص١١٣.

٤ التّكرير في دراسات علوم القرآن الحديثة:

تكاد الدّراسات القرآنيّة الحديثة تنقسم إلى قسمين من حيث طبيعة تناولها للتّكرير في القرآن:

١ ـ دراسات تناولت التّكرير من حيث هو أسلوب عام في القرآن الكريم.

٢ ـ دراسات تناولت التّكرير في القصص القرآنيّة، إذ إن تكرير القصص أسلوب بارز في القرآن الكريم.

ومن النوع الأوّل إشارة الرّافعي إلى التّكرير، وأنّه من طرق إعجاز القرآن، إذ يقول: «وههُنا معنى دقيق في التحدي، ما نظنّ العرب إلاّ وقد بلغوا منه عجباً، وهو التّكرار الذي يجيء في بعض آيات القرآن فتختلف في طرق الأداء، وأصل المعنى واحد في العبارات المختلفة..»[١] ويرى أنّ الغرض من ذلك، «توكيد الزّجر، والوعيد، وبسط الموعظة، وتثبيت الحجة.. وتحقيق النعمة وترديد المنّة والتذكير بالنّعم».[٢]

وعلى الرغم من ذهاب الرّافعي إلى أنّ هذا الأسلوب كان من جوانب تحدّيّ العرب بالقرآن، إلاّ أنّه يرى في الوقت نفسه أنّ التّكرير: «مذهب للعرب معروف، ولكنّهم لا يذهبون إليه إلاّ في ضروب من خطابهم: للتّهويل والتّوكيد والتّخويف والتّفجع، وما يجري مجراها من الأمور العظيمة..»[٣] ولعلّ الرافعي يومِيء إلى أنّ ذلك الأسلوب ـ وإن كان معروفاً عند العرب ـ قد استعمله القرآن بشكل أوسع وعلى نحو مختلف حتى أعجز العرب، ولم يستطيعوا أنّ يأتوا بمثله.

وأخذ الرّافعي على مَنْ خَفِيَ عليهم التّكرير، ولم يكن لهم نفاذ في أسرار العربيّة حتى زعموا به المزاعم السخيفة، وأحالوه إلى النقص والوهن.[٤]

---

(١) مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ص١٩٣.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٩٤.

ومنه أيضاً ما أفرده[1] (عبدالعظيم إبراهيم) في كتابه (خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغيّة)، إذ يرى أنّ التّكرير في القرآن يقع على وجوه:[2]

١ ـ مرّة يكون المكرّر أداة تؤدي وظيفة في الجملة، بعد أنّ تستوفي ركنيها الأساسيين.

٢-وأخرى تتكرر كلمة مع أختها لداعٍ بحيث تفيد معنى لا يمكن الحصول عليه بدونها.

٣ ـ فاصلة تتكرر في سورة واحدة على نمط واحد.

٤ ـ قصة تتكرر في مواضع متعددة مع اختلاف في طرق الصياغة وعرض الفكرة.

٥ ـ بعض الأوامر والنّواهي والإرشادات.

ويذهب إلى أنّ «التّكرار رخصة في الأسلوب ـ إن صحّ التعبير ـ والرخص يجب أنّ تؤتى في حذر ويقظة»[3]، أي أنّ لأسلوب التّكرير شفافيّةً، وحساسيّةً تتطلب ممّن يستخدمه أنّ يسير على خطٍ دقيق، فإمّا أنّ يرتقي ذرى البلاغة أو يسقط في مهاوي المرذول من الكلام.

وجعل عبدالعظيم إبراهيم للتّكرير وظيفتين: أدبيّة، ودينيّة، إلاّ أنّه عندما راح يشرحهما رجعت الوظيفتان إلى وظيفة واحدة، وهي التوكيد والتقرير.[4]

ثم ذكر بعض أمثلة التّكرير، منها: تكرير الأداة، مثل: (إنّ)، وتكرير الكلمة مع أختها، مثل: اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ[5]﴾.[6]

واختَصَّ الدكتور فضل حسن عباس التّكرير ببحث خاص،[7] تناول فيه هذه القضية في

---

(١) أفرد له عنواناً فرعيّاً لا يرتقي إلى تسمية الفصل.

(٢) انظر: عبدالعظيم إبراهيم، خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغيّة، مكتبة وهبة ـ القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، ١/٣١٢.

(٣) المرجع السابق نفسه١/٣٢٢.

(٤) انظر المرجع السابق نفسه.

(٥) الرعد ٥.

(٦) انظر: عبدالعظيم إبراهيم، خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغيّة، ١/٣٢٢.

(٧) انظر: فضل حسن عباس، «قضية التكرار في كتاب الله» مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، تصدر عن جامعة الكويت، السنة الرابعة، العدد السابع، شعبان ١٤٠٧هـ ـ نيسان ١٩٨٧م، ص١٤.

كتاب الله. وقد أشار في البداية إلى انقسام الناس طائفتين، طائفة رأته: «سحر بيان وتثبيت بنيان، وطائفة رأته مثلبة ومطعناً في كتاب الله»[1] وقد استعرض آراء الأقدمين في هذه القضية بدءاً بابن قتيبة وانتهاءً بالزّركشي، وارتضى لنفسه تعريفاً للتّكرير خالف فيه الأقدمين، وهو: «والتّكرار ـ كما نراه ـ هو إعادة اللفظ نفسه في سياق واحد، فإذا لم يتوفّر هذان الشرطان، أيْ إذا لم يكن المُعَادُ اللّفظَ نفسَه، أو إذا ذُكِرَ أكثر من مرّة، ولكن لكلٍّ موضعٍ سياقه الخاصّ، ومعناه الخاصّ، فإنّ ذلك لا نسميه تكراراً أبداً».[2]

وفي تعريفه هذا نظر، فليس كلُّ لفظ تكرّر في سياق واحد يُعد تكريراً، كالجناس مثلاً، كما أنّ التّكرير أوسع من أنْ يكون في الألفاظ وحدها دون الكناية عنها بالضمائر وغيرها، وتعريفه هذا ينطبق على التّكرير الأسلوبي، وهو تكرير العبارات والقصص أكثر من انطباقه على التّكرير بعامّة.

وعرّج على المحدَثين، وعرض لبعض آرائهم في (التّكرار) كرأي الرافعيّ[3]، ومن ثم قسّم الموضوعات التي عرض لها القرآن ـ مع كثرتها ـ إلى ثلاثة أقسام: الأحكام، العقيدة، قصص الأنبياء والأمم الغابرة.[4] ويذهب إلى أنّهم «أجمعوا على أنْ لا تكرار في آيات الأحكام»[5]، وإنّما الذي يمكن أنْ يكون فيه تكرار هما الموضوعان الآخران (العقيدة وقصص الأنبياء).[6]

ووقف عند آيات العقيدة التي يُجمعُ الباحثون على أنّها كُرّرت[7]، ويستخلص أنّها غير مكرّرة بناءً على الاختلاف الدقيق بيْن هذه الآيات في وجه من الوجوه، ويقف عند القَصَص القرآني ويذهب المذهب المتقدّم نفسه في نفي التّكرير عنه، ثم ينفي التّكرير عن التعابير القرآنية عامةً.

---

(١) فضل حسن عباس، قضية التكرار في كتاب الله، ص١٤.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص١٨، ١٩.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٩.

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٢١، ٢٢.

(٥) المرجع السابق نفسه، ص٢٢.

(٦) المرجع السابق نفسه، ص٢٢.

(٧) انظر: المرجع السابق نفسه، ٢٣ ـ ٢٥.

وليس هذا بالموقف الجديد فقد سبقه إليه غيرُه من القدماء كما تقدّم في الفصل السابق.

واختصّ عبدالكريم الخطيب التّكرير بفصل من كتابه (من قضايا القرآن)، ويرى أنّ كثيراً من التّكرير جاء على صورة مألوفة، ولعلّ غرضه التوكيد والتقرير، وجاء غيره على صورة غير مألوفة، ولهُ مقصدٌ غير مقصد التوكيد كما في سورة القمر والرحمن والمرسلات.[1]

ويخلص إلى أنّ هذا التّكرير وجهٌ من وجوه إعجاز القرآن: «إنّ كلّ كلام يتكرّر يَثْقُل وَيَسْمج ويسقط، أمّا التّكرار الّذي وقع في القرآن، فإنّه كان في المواضع الّتي جاء فيها نغماً جديداً من أنغام الحُسن الرائع».[2]

وبيّن جمال التّكرير في المواقع الّتي ورد فيها، وأغراضه، التي كان أبرزها تعميق جذور الفكرة الّتي تحملها العبارة المكرّرة.[3]

ويقف أحد الباحثين وهو (بن عيسى عبدالقادر بطاهر)، عند أسلوب التكرير، إذ عدّه أحد أساليب الإقناع في القرآن؛ لأنّه من (أساليب التوكيد المعروفة عند البشر)[4]، ولا سيّما ذلك «التنويع في طرق الأداء وأساليب العرض»[5]، مشيراً إلى أثر التّكرير في النفوس،[6] ويخلص إلى أنّ له غرضين[7]: أحدهما: بيان حقائق هذا الدين، وتثبيت المعاني في النفوس، والثاني: إخراج المعنى الواحد في صور بيانيّة متنوّعة، يتحقّق بها الإعجاز القرآني.

وجميع الوقفات المتقدّمة عند التّكرير لا تخرج عن إطار كونها تنظر إليه على أنّه أسلوب عامّ من أساليب القرآن، وتتراوح مواقف أصحابها بين تسويغة وتوجيه بلاغته أو نفيه عن القرآن، بناءً على ما أُثير من شُبهات حول هذا الأسلوب وبلاغته.

---

(١) انظر: عبدالكريم الخطيب، من قضايا القرآن، نظمُه - جمعُه - ترتيبُه، دار الفكر العربي، ط١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، ص١١١.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص١١٣.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٣٤.

(٤) بن عيسى عبدالقادر بطاهر، أساليب الإقناع في القرآن الكريم، ص٧٤.

(٥) المرجع السابق نفسه، ص٨١.

(٦) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٨٢.

(٧) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٨٣.

أمّا فيما يخصّ القسم الثاني وهو التّكرير الخاصّ بالقصص، فأغلب من تحدث عن قصص القرآن، أشار إلى ظاهرة التّكرير فيها، وهو تكرير عام على مستوى القصّة كاملة أو بعض أجزائها الرئيسة.

وأوّل مصنّف حديث ـ يطالعنا ـ اختص تكرير القصص بالدّرس هو رسالةٌ للعلاّمة الفاضل محمد أبو الخير أفندي المشهور بابن عابدين[1] وَسَمَها بِـ (التّقرير في التّكرير)، ذكَرَ أنّه صنّفها استجابةً لسؤال بعض الأخوان عن الحكمة في تكرير القصص الواردة في القرآن الكريم، وقد ذكَرَ فيها معنى مصطلح التكرير، وبيّن فيها أنّ الكلام الذي يخلو منه أفصَحُ من الكلام المكرّر، وهو حُكْمٌ ليسَ مُطلقاً، إذ إنّ من الكلام المكرّر ما يكون غايةً في الفصاحة، ويَعْمَلُ التكرير - أحياناً - ما لا يعْمَلُهُ غيْرُه من الأساليب البلاغيّة في التأثير وبلوغ الغرض.[2]

ثُمّ استطرد الكاتب في رسالته داخلاً الفنون البلاغيّة التي عمادُها التكرير، مثل: الإطناب[3]، والإيضاح بعد الإبهام[4]، والتوشيع[5]، وذِكْر الخاصّ بعد العامّ[6]، والإيغال[7] ... الخ، موضّحاً هذه الفنون وممثّلاً عليها، معتمداً في ذلك على ما جاء عند البلاغيّين القُدامى. ثمّ استعرض التكرير وأقسامَه[8]، مُسْتنداً في ذلك على ما جاء عند ابن الأثير في المثل السائر، مما سبق ذكره في الفصل السابق.

وبَعْدَ استطراده هذا في الفنون البلاغيّة عادَ إلى الحكمة من تكرير القصص في نهاية

---

(١) هو محمد بن أحمد بن عبدالغني أبو الخير، المعروف بابن عابدين (١٢٦٩ - ١٣٤٣هـ = ١٨٥٣ - ١٩٢٥م)، فقيه حنفيّ من أعيان دمشق، وُلدَ وعاشَ بها ووليَ مناصب متعددة، من كتبه (التقرير في التكرير) وهو رسالة ... و (تحرير الأقوال في أخذ الحقوق من سائر الأعمال). (انظر: خيْر الدّين الزّركلي، الأعلام، دار العلم للملايين - بيروت ط٨ ١٩٨٩، ٦/ ٢٢).

(٢) انظر: ابن عابدين، التقرير في التكرير ٤، ٥.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه ٥، ٦.

(٥) انظر: المرجع السابق نفسه ٨.

(٦) انظر: المرجع السابق نفسه ١٠.

(٧) انظر: المرجع السابق نفسه ١١.

(٨) انظر: المرجع السابق نفسه ٢٦، وما بعدها.

رسالته، ورَصَدَ ما ذكره العلماء قبله في هذه المسالة، ولم يأتِ بجديد يُذكر - فيما أرى -؛ إذ نقلَ عن ابن قتيبة (تاويل مشكل القرآن)، وعن تفسير القرطبيّ، والإتقان للسيوطيّ، والبرهان للزركشي، ذاهباً مذهبهم في نفي التكرير عن القصص للأسباب التي وردت عندهم وممّا أُشيرَ إليه في هذا البحث.

وممّا يطالعنا في هذا المجال - أيْضاً - وقفة (التّهامي نقرة) في كتابه (سيكولوجيّة القصّة في القرآن)، إذ يذهب إلى أنّ لتكرير القصص غرضين مجتمعين:[1]

الأول: غرض فنّي «ويتمثل في تجدد أسلوبها ايراداً وتصويراً والتّفنُّن في عرضها إيجازاً واطناباً، والتنوّع في أدائها لفظاً ومعنىً».[2]

الثاني: غرض نفسي «لأنّ المكرّر ينطبع في تجاويف الملكات اللاّشعورية».[2]

ثم يُشير إلى ميزة حسنة في تكرير قصص القرآن لا تجعله مُملاً ولا تكريراً آلياً، وهي «إنّ الحقيقة الواحدة يطالعنا بها القرآن في مواطن مختلفة، ولكن في أثواب جديدة»[3]، وعَدّ إعادة الكلام في الموضوع الواحد مع التنويع والطّرافة والتجديد من بلاغة القرآن وإعجازه.[3]

وقد أثار الدكتور فضل حسن عباس سؤالاً في كتابه (القَصَصَ القرآنيّ ايحاؤه ونفحاته)، وجعله عنواناً بارزاً: (هل في القصص القرآني تكرار؟)، ولم يجب عن السؤال مباشرةً، وإنّما ذهب في إثبات مجموعة من القضايا تدور حول قصص القرآن يمكن أنْ يُفْهَمُ من بعضها - ويُعد هذا الفهمُ إجابةً عن السؤال المطروح - أنّ قصص القرآن الّتي تكرّر وردوها لم تتكرّر بنصّها الحرفي تماماً، وإنّما وردت في سياقات مختلفة،[4] وقال: «ولكي نصل إلى نتيجة حاسمة في هذا الأمر، فلا بدّ أنْ نُلمّ به من زوايا ثلاث:

أولاً: من حيث الألفاظ والتراكيب الّتي ذكرت في كلّ قصّةٍ.

---

(١) انظر: التهامي نقرة، سيكولوجية القصة في القرآن الكريم، الشركة التونسية للتوزيع، ص١١٦.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص١٣٨.

(٤) انظر: فضل حسن عباس، القصص القرآني إيحاؤه ونفحاته، دار الفرقان - عمان، ط١ ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص٢٥.

ثانياً: من حيث الموضوعات والجزئيّات والمشاهد والمواقف الموزعّة على السور التي ذكرت فيها القصة.

ثالثاً: من حيث اختصاص كلّ سورة بما جاء فيها من هذه المواقف والمشاهد».[1]

ولعلّه يريد أنّ يجعل هذه الشروط الثلاثة شروطاً لِتَحَقُّقِ تكرير القصة، ولا يخفى أنّه يصعب أنّ تتحقّق هذه الشروط في القَصَص القرآني، ممّا يؤدي في النهاية إلى القول: إنّه لا تكرار بمعناه الحقيقيّ الشامل في قِصَص القرآن، وهذا هو مذهب سَيِّد قطب من قبل.[2]

ويختصّ كاظم الظّواهري التكرير بفصلين من كتابه (بدائع الإضمار القصصي في القرآن الكريم)، ويبدأ من منطلق أنّ التّكرير ليسَ عيباً، فلا داعي لدفعه عن القرآن؛ لأنّه حقيقة موجودة، ويربط بين رسالة القرآن والتّكرير فيه.[3] ويذهب مَذْهَب من يرى أنّ أكثر ما ورد من القصص في القرآن ليس مكرّراً بقدر ما هو متكامل.[4]

ويطالعنا مُؤَلَّفٌ آخر هو (قضايا التّكرار في القصص القرآنيّ) للدكتور القصيبي محمود زلط، أفرده مؤلفه لقضية تكرار القصص في القرآن، وقد كان يجمع القصص المتكرّرة في الموضوع الواحد، مثل (قصة نوح، إبراهيم..) ويتناولها مبيّناً الفروق الدقيقة بين نصوصها من حيث التراكيب، والأدوات، والزيادة، والحذف، ولعلّه يريد أنّ يخلص إلى أنّه لا تكرير في هذا القَصَص، وإنّما لكلّ قصّة مقام، سواء أكان في النَّص القرآني أم في واقع حدوثها ـ كما يبدو من سياقها ـ .[5]

فهو يريد أنّ يحصر الزيادات الّتي انفرد بها كلّ عرض للقصة؛ كي يتضح في النهاية أنّ هذا التّكرير ليسَ تكريراً آلياً أو مُمِلاً، وإنّما هو إعجاز لا يستطيعه بشر.[6]

وهناك دراسة للدكتور سليمان الطراونة بعنوان (دراسة نَصّية (أدبيّة) في القصّة القرآنيّة)

---

(١) فضل حسن عباس، القصص القرآني إيحاؤه ونفحاته، ص٢٥.

(٢) انظر: سيّد قطب، في ظلال القرآن، دار إحياء التراث العربي، ط٥، ١/ ٦٤.

(٣) انظر: كاظم الظواهري، بدائع الإضمار القصصي في القرآن الكريم، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م، ص٥٥، ٥٨.

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٦٢.

(٥) انظر: القصيبي محمود زلط، قضايا التكرار في القصص القرآني، دار الأنصار ط١، ١٩٧٨م، ص٢٠٩.

(٦) انظر: المرجع السابق نفسه، المقدمة (و).

أفرد الفصل الأوّل فيها لظاهرة التّكرار في القصّة القرآنيّة، إذ ذكر أنّ (التّكرار) في القرآن الكريم عامّةً، وفي قصصه خاصّةً ظاهرةٌ بارزة، وملفتة للنظر بدلالاتها الأسلوبية العميقة.[1] وقد تناول في هذا الفصل أدبيّة القصص وتاريخيّتها وهو مما لا يعنيني في هذا المقام.

ويذهب إلى ما ذهب اليه الباقلاني من أنَّ عَرْضَ الموضوع الواحد بأساليب مختلفة دليل الإعجاز،[2] وأورد آراء بعض القدماء والمحدَثين في قضيّة تكرير القصص[3] مما سبقت الإشارة إليه أو ستلحق.

ثم يُشير إلى بروز مدرستين تجيبان عن سؤال: لماذا (التّكرار)؟ وهما: «المدرسة الإعجازيّة . . التّكرار جاء لغاية بيانيّة قصد بها الإعجاز والتعجيز، فلم يستطع أحد مجاراة القرآن في هذا الميدان. . .».[4]

والمدرسة الأخرى تتجاوز الملموس إلى الدّاخل، وقد رفع لواءَها ابن القيّم الجوزيّة، وخلاصة رأيها تثبيت المكرّر في النفوس.[5]

وهناك نقطة جديرة بالذكر يُشير إليها، وهي: أنّ «قصص الشخصية الواحدة المكرّر تصويرها، تتكامل وتتجسّد من أكثر من زاوية رؤية بدلاً من أنّ تتناقض كما يبدو للمتسرّع في النّظر، فيحصل للحدث إثراءٌ أدبيٌّ ما كان ليحصل لولا هذا التّكرار!».[6] ورأيُه هذا مسبوقٌ إليه إذ جاء عند عبدالكريم الخطيب على نحو شبه مطابق[7]، كما سيأتي بعد قليل.

وخلاصة القول في دراسة الدكتور الطراونة في الفصل المذكور: إنّها دراسة عميقة، ذات طابع أدبيّ لتكرير القصص، وجوانب تجليّاتها.

ويطالعنا الدكتور عبدالكريم الخطيب بعنوان ـ فرعيّ ـ لتكرار القصص في كتابه المشار إليه سابقاً، وفي الفصل نفسه الّذي اختصّ التّكرير في القرآن به.

---

(١) انظر: سليمان الطراونة، دراسة نصيّة (أدبية) في القصة القرآنية، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ص٢٧٠.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٢٩؛ الباقلاني، إعجاز القرآن ص١٨٩.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٣٠، ٣١.

(٤) المرجع السابق نفسه، ص٣٣.

(٥) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٦) المرجع السابق نفسه، ص٣٦ (وفي الأصل: إثراءً ادبيّاً).

(٧) انظر: عبدالكريم الخطيب، من قضايا القرآن، ص١٤٣.

ولم يَنْفِ في هذه الوقفة التّكرير عن القصص، وإنّما عرضَ مسوّغات تكريرها، ويذهب إلى أنّ الحكمة من تكرير القصص هي أنّها يُكمِّلُ بعضُها بَعْضاً، وأنّها في مجموعها تُعَدُّ صورةً واضحةً كاملة مجسّمة أو شبه مجسّمة للحدث.[1] «فالتّكرار الّذي يحدث في بعض مشاهد القصّة القرآنيّة يؤدّي وظيفة حيويّة في إبراز جوانب لا يمكن إبرازها على وجه واحد من وجوه النّظم».[2]

(١) انظر: عبدالكريم الخطيب، من قضايا القرآن، ص١٤٣.

(٢) المرجع السابق نفسه.

٥ التّكرير في الدّراسات البلاغيّة الحديثة

تدور كثير من الدّراسات البلاغيّة الحديثة في فلك المصنّفات البلاغيّة القديمة، مع قليل من الإضافات والتغييرات الّتي تتعلق بالصيّاغة، والتصنيف، والتهذيب، وقد حَدَا كثيرٌ من هذه الدراسات[١] حذو الدّراسات القديمة من حيث الوقوف عند ظاهرة التّكرير، إذ خصّتها بوقفة مستقلة.

ولعَلّ أبرز دراسة مستقلّة تطالعنا في هذا الفصل هي «التّكرير بين المثير والتأثير» للدكتور عزّالدّين علي السيّد، في كتاب مستقلّ، ويمكن عرضها بإيجاز على النّحو التالي؛ لتَظهَرَ نُقاطُ التقائها مع هذا البحث:

١ ـ تناول الكاتب تكرير الحرف أو الصوت داخل الكلمة وهو أمر لا يعني هذا البحث.[٢]

٢ ـ تناول الكاتب تكرير الكلمة داخل الكلام، ولكنّه من جانب تجانسها الصوتيّ، وحسن انسجامها مع غيرها، وخَلُص إلى أنّ المثير للتّكرير في مثل هذا هو الإيقاع.[٣]

٣ ـ عدّ التّكرير شكلاً من أشكال الإطناب، ومن ثم بيّن سبب دراسة الظّاهرة، وأعاد السبب إلى الدّفاع ضد ما وُجِّه للقرآن من نقد فيما يخصّ التّكرير فيه.[٤]

٤ ـ استعرض آراء القدماء الذين وقفوا عند هذه الظاهرة، بدءاً بالجاحظ ومروراً بابن قتيبة وابن جنيّ والعسكري وابن رشيق وانتهاء بابن أبي الأصبع.[٥]

٥ ـ تناول الكاتب ما سمّاه الأغراض الجزئية للتكرير، وهي: تكرار المبالغة، وتكرار القسم، والتحذير، والإغراء، والبيان، والتصويب، والتعجب، والتهويل، والتفخيم، والتحسر، والتّحزن، والتّهكم، والتحدي، والتشريك والموافقة، والمفارقة، والتشبيه.[٦]

---

(١) من هذه الدّراسات: أساليب بلاغية، أحمد مطلوب، المصطلحات البلاغيّة وتطورها، أحمد مطلوب، معجم البلاغة، بدوي طبانة، علم المعاني، عبدالعزيز عتيق، البلاغة، فنونها وأفنانها، فضل حسن عباس، من بلاغة النظم العربي، عبدالعزيز عرفة وغيرهم.

(٢) انظر: عزّ الدّين علي السيد، التكرير بين المثير والتأثير، عالم الكتب- بيروت، ط٢ ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، ص١-٧٨.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٧٩-٨٥.

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٨٦-٨٧.

(٥) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٨٨-١١٦.

(٦) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١١٧-١٣٥.

وقد أكثر من النصوص الشّعريّة المستشهد بها، وكانت دراسته منصبّة على الجانب البلاغيّ والنفسيّ في إيجاد التّكرير، وموضّحاً ما أدّاه في ذلك الغرض والمجال. ويَرى أنّ هذه الأغراض الجزئيّة مراكز القوى العاطفية الّتي تنطلق منها الإثارة.[1]

٦ ـ تناول الأغراض العامّة للتّكرير، وهي: الغزل، والتذكر والحنين، والاعتذار والتنصّل، والمدح، والفخر، والهجاء، والرّثاء، والتلطّف والاستمالة.

وقد أكثرَ من حشد النصوص المستَشْهد بها، التي تتكرّر فيها الكلمة في الغرض المستشهَد له، موضّحاً القيمة البلاغيّة للتكرير، وأنّ الكلمة أو العنصر المكرّر وسيلة لتفريغ الشحنة العاطفيّة في ذلك الموقف.[2]

٧ ـ تناول التّكرير والبديع ذاهباً إلى أنّ التّكرير في الأصل تسوقه الفطرة أو الموقف،[3] وقد يستغلّه أصحاب الفنون فيفلحون، بحيث لا يتجافى عن الوجدان، أمّا إذا اختفى أثر الانفعال في كثافة التعبير فهو غير محمود.[4]

وبيّن علاقة التّكرير بالبديع، وهي أنّ «فن البديع ـ وهو فن بلاغيّ واسع ـ نظر في الصورة الّتي جاء عليها التّكرير ـ بمعناه العام، وهو: عودة صوت الحرف ـ فما زال بها يروزها، حتى صنّفها أصنافاً كثيرة بحسب موقع المكرّر ودلالته..».[5]

والكتاب - بشكل عامّ - على شموله في موضوعه، ومعالجته المرهفة لموضوع التّكرير يبقى محصوراً في إطار البلاغة، فهو يتعامل مع التّكرير كظاهرة أسلوبية،[6] وأغلب الجهد متركز في الجانب الشكلي أو اللفظيّ، يتضح ذلك من تعريفه للتكرير، إذ قال: «إنّ مقصودنا للتّكرير هو إعادة اللفظ مطلقاً».[7]

---

(١) انظر: عزّ الدّين علي السيّد، التكرير بين المثير والتاثير، ص١١٧.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٣٦-١٩٧.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٩٨-٢٧٤.

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٩٩.

(٥) المرجع السابق نفسه.

(٦) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٨٦.

(٧) المرجع السابق نفسه، ص٨٥.

وعَدّ الدكتور أحمد الحوفي التّكرير من وسائل الإطناب، وهو يريد التّكرير المعنويّ «وهو التعبير عن المعنى الواحد بطرق مختلفة ليتضح ويقوى تأثيره»[1]، ولم يَرَ باساً في هذا التّكرير؛ لتغاير عباراته خصوصاً في الخُطب؛ «لأن التّكرار نوع من الإيحاء ولا بُدّ منه في الخطابة».[2] ولعله يريد بالإيحاء مهاجمة المعنى من كلّ جانب، أو الإشارة اليه من طرق مختلفة.

وَوقف أحمد مطلوب في (معجم المصطلحات البلاغيّة) عند التّكرير في غير موضع، مرّة ذكره في الإطناب،[3] ومرّة ذكره منفرداً،[4] وثالثة ذكره في التأكيد.[5] وقد سبقت إشارتي إلى ذلك في الفصل الأوّل.

والدكتور أحمد مطلوب ـ في هذا المعجم ـ استند إلى ما ورد عند القدماء بشكل كبير، ولعَلّ طبيعة الكتاب تستدعي ذلك؛ لكونه معجماً، وقد سبقت جل مواقف البلاغيّين القدماء في الفصل الثاني مما يغني عن الإشارة المتأنّية إليها هنا.

وفي مجال البلاغة نجد للدكتور فضل حسن عبّاس مذهباً كمذهب القدماء في عَدّ التّكرير أسلوباً من أساليب العربيّة، يؤتى به لِـ«تأكيد القول وتثنيته حينما يستلزم المقام ذلك».[6]

ويذهب باحث آخر إلى أنّ التّكرير «يوثّق المعاني في النفوس ويثبّتها في الأذهان»[7] وهذه الأقوال لا تخرج عن إطار النظرة البلاغيّة ـ الأسلوبيّة للتكرير، وهو كذلك من هذه الوجهة.

ومن الدراسات التي تطالعنا في هذا المقام دراسة بلاغيّة تطبيقيّة، هي: «خصائص النظم

---

(١) أحمد الحوفي، فن الخطابة، ط٤، ص١٧٢.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) انظر: أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغيّة وتطورها، ١/ ٢٣٦.

(٤) انظر المرجع السابق نفسه، ٢/ ٢٣٨.

(٥) انظر المرجع السابق نفسه، ٢/ ٦.

(٦) فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني)، دار الفرقان للطباعة والنشر، الأردن، ط٣، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، ص٤٨٨.

(٧) حسن إسماعيل عبدالرزاق، النظم البلاغيّ بين النظرية والتطبيق، دار الطباعة المحمدية - مصر، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ص٣٧٨.

القرآنيّ في قصّة إبراهيم عليه السلام» للدكتور الشّحات محمد أبو شيت، إذ تناول القصّة من مختلف جوانبها، وكان له وقفة عند التّكرير فيها جاءت ضمن وقفته عند الإطناب فيها عامّةً، إذ عَدّ التّكرير أحد ألوان الإطناب،[1] ذاكراً أغلب ألوانه فيها ومبيّناً بلاغته، وقيمة موقعه، ومناسبة المقام.

ومن ألوان التّكرير الّتي ذكرها: «تكرير النداء باسم الرّب ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾،[2] ﴿رَبَّنَا واجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ﴾،[3] ﴿رَبَّنَا وابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً﴾[3] وذلك في مقام التضرع والدعاء..».[4]

ومنها تكرير لفظ البشارة، وتكرير اعتزال القوم، وتكرير جملة ﴿تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ﴾.[5]

وعلى هذا النّحو يستقصي الكاتب الألفاظ والتراكيب الّتي تكرّرت في القصة في مختلف مواقعها في القرآن الكريم، ويحاول استجلاء حكمة ذلك التّكرير، وبيان قيمته البلاغيّة.

وأشار إلى تكرير المشاهد في القصّة، ودورانها في القرآن، وذهب إلى أنّ التعبير عن المشاهد المتكررة يختلف في كلّ حلقة بالزيادة في ذكر التفاصيل، وتلوين الأسلوب، مما جَعَل كلّ موضع ذُكر فيه مغايراً للآخر في شكله ومضمونه.[6]

وهناك دراسة عميقة وطريفة ـ كما تبدو لي ـ للدكتور محمّد عبدالمطلب، وهي (بناء الأسلوب في شعر الحداثة) أفرَدَ للتّكرير فيها فصلين، الأوّل تحت عنوان (البديع والتّكرار) والآخر تحت عنوان (التّكرار).

ففي الفصل الأوّل منهما يقف الكاتب وقفة متأنية متعمقة عند البديع، وعلاقته بالتّكرير، ويَخلص إلى أنّ التّكرير بنية عميقة، وهندسة تحتيّة تقوم عليها الفنون البديعيّة كاملةً بشكل مباشر أو غير مباشر، يقول: «فالتّكرار هو الممثّل للبنية العميقة الّتي تحكم حركة المعنى في مختلف

---

(١) انظر: الشّحات محمد أبو شيت، خصائص النظم القرآني في قصة إبراهيم عليه السلام، مطبعة الأمانة - مصر، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م، ص٥٨٩.

(٢) البقرة ١٢٧.

(٣) البقرة ١٢٨-١٢٩.

(٤) الشّحات محمد أبو شيت، خصائص النظم القرآني في قصة إبراهيم عليه السلام، ص٥٩٠.

(٥) العنكبوت ١٧.

(٦) انظر: الشّحات محمد أبو شيت، خصائص النظم القرآني في قصة إبراهيم عليه السلام، ص٥٩٣.

ألوان البديع».[1] وظاهرة التّكرار ـ كما يذهب ـ تحكم جميع المحسّنات البديعيّة، وليست مفروضة عليها[2]، فيمكن تمثيل الطّباق ـ مثلاً ـ على النّحو التالي:

أبيض أبيض

حضور غياب

أسود أسود

«فحضور النقيض يستدعي حضور نقيضه غياباً، مما يُعطي للتقابل طبيعة تكراريّة مزدوجة من خلال حركة الذّهن بين المتناقضات..».[3]

ويبدو لي أنّ ما يريده هو أنّ ذِكْرَ معنىً، مثل (أبيض) يجلب المعنى المناقض مباشرةً، وهو (أسود)، وعند ذكْرنا الأسودَ يصبح الأمر تكريراً للأسود الحاضر في الذّهن، وحضور الأبيض بذكر هذا الأسود يُعَدّ تكريراً للأبيض المتقدّم.

ويستشهد على ذلك ببيت حافظ إبراهيم:

العِلْمُ في البأساءِ مُزْنَةُ رَحْمةٍ والجَهْلُ في النَّعْماء سَوْطُ عَذَابِ[4]

يقول: «نلحظ التقابل في أربعة أزواج قد لا يكون بين مفرداتها التقاء في الظاهر، لكن الحركة الباطنيّة تشير إلى النّاتج الدلالي الموحّد في الرّبط ـ على العموم ـ بين فائدة العلم ومضرة الجهل، مع ما يستتبع ذلك من استحضار النقيضين حضوراً وغياباً ممّا يكثف الدلالة التّكراريّة في البيت»[5] فكأن الشطر الأوّل يُغني عن الثاني، ومجيء الثاني كالتّكرير له.

ثم يستعرض أشكالاً بديعيّة يبرز فيها التّكرير بشكل أعمق على مستوى الشكل (الألفاظ)، وعلى مستوى البنية العميقة، وذلك مثل (مقابلة الشيء بما يماثله)، نحو: ﴿وجزاءُ سيئةٍ سيئةٌ مثلُها﴾،[6] فيقول موضحاً التّكرير في البنية العميقة فيها: «والضابط للمستوى العميق

---

(١) محمد عبدالمطلب، بناء الأسلوب في شعر الحداثة ـ التكوين البديعي، ١٩٨٨م، ص١٠٩.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص١١١.

(٤) ديوان حافظ إبراهيم، ضبطه وصححه وشرحه: أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأبياري، دار العودة للصحافة والطباعة والنشر - بيروت ١/ ١٥٧.

(٥) انظر: محمد عبدالمطلب، بناء الأسلوب في شعر الحداثة، ص١١١.

(٦) الشورى ٤٠.

هنا أنّ كلّ كلام كان مفتقراً إلى الجواب فإنّ جوابه يكون مماثلاً»،[1] أي إنّ الكلمة الثانية صادفت توقّعَها الثابت بإيحاء من الأولى، فصارت كالمكرّرة، زيادة على أنّها جاءت باللفظ الأوّل نفسه، وهذا ما عمّق التّكرير في مثل هذا اللون.

والقول نفسه في (رَدّ الأعجاز على الصدور)[2]، والإرصاد أو التوشيح أو التسهيم[3]، إذ يجمعها محور واحد وهو محور التوقع.

وهناك فنون بديعيّة أخرى لا يعتمد التّكرير فيها على التوقع، وإنّما يعتمد على مفاجاة القارىء ببدء يتفق مع الختام، وهو ما يُسَمّى: تشابه الأطراف، حيث يبدأ البيت الثاني بما انتهى به الأوّل[4]، محقّقاً التّكرير داخلياً وخارجياً بالطريقة نفسها الّتي مرّ ذكرها في التوقع. وعلى هذا النّحو يستعرض كثيراً من فنون البديع مبيّناً خضوعها للتّكرير ـ في العمق ـ، والوظيفة القيّمة الّتي يؤديها هذا التلازم بينها وبينه.

وفي بعض الفنون البديعيّة يتحقّق مع النمط التّكراريّ دَفْعُ المعنى إلى النُّمو تدريجيّاً وصولاً إلى تحقيق الهدف الدّلالي،[5] كالترديد في بيت زهير:

يَطْعَنُهُم ما ارتَمَوا حتّى إذا اطّعَنُوا ضارَبَ حتّى إذا ما ضَارَبُوا اعتَنَقا[6]

ويقوم التّكرار بتكثيف الدلالة رأسيّاً في بعض الفنون، مثل (المجاورة)، كما يسمّيها العسكري[7]، وذلك بوضع المعنى طبقات بعضها فوق بعض مع توازيها في قيمتها التعبيريّة،[8] نحو قول أبي تمّام:

إنّا أتَيْناكُمْ نَصُونُ مآرباً يَسْتَصْغِرُ الحَدَثَ العظيمَ عظيمُها[9]

---

(١) محمد عبدالمطلب، بناء الأسلوب في شعر الحداثة، ص١١٢.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١١٣.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١١٤.

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١١٥، ١١٦.

(٥) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١١٧.

(٦) شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى، صنعة أبي العبّاس ثعلب، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. حنّا نصر الحِتّي، دار الكتاب العربي، بيروت ط١ ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ص٦٨.

(٧) انظر: العسكريّ، الصناعتين ص٤٦٦.

(٨) انظر: محمد عبدالمطلب، بناء الأسلوب في شعر الحداثة، ص١١٧.

(٩) ديوان أبي تمّام ص٥٧١.

وقد تأخذ طبيعة ثلاثية، كقول الآخر:

كَأنَّ الكأسَ في يدِهِ وَفِيهِ عقيقٌ في عَقيقٍ في عَقيقِ

وتتمثل الطبيعة التّكراريّة في بعض الفنون البديعيّة بأن يأتي بعد الكلام ما يؤكّده، ويحقّقه، ويكمّل مقصوده إلى غايته متمثلاً ذلك في: التذييل، والتتميم، والتكميل.[1]

وهناك فنون بديعيّة أخرى تتمثل الطبيعة التّكراريّة فيها بالتّكرار الإيقاعيّ ولا سيّما في الأعمال الشعريّة، ويتمثل ذلك في: السّجع، والتصريع، والترصيع.[2]

ويستعرض أيضاً المحاور الدلاليّة للتكرار التي رصدها ابن رشيق، وهي[3]: الغزل، والنسيب، والتنويه، والإشارة، والتقرير، والتوبيخ، والتعظيم، والتهديد، والوعيد، والتوجع، والازدراء والتهكم. ويرى أنّ هذه المحاور التي رصدها ابن رشيق تستجمع مجالات القول الشعريّ على عمومه.[4] «وكأنّه (ابن رشيق) بذلك يريد القول بأنّ التّكرار يرد في كلّ رسالة تعبيريّة ذات هدف بلاغي محدّد».[5]

ويخلص في نهاية الفصل الأوّل إلى أنّ التّكرار كان يتمحور حول مستويين:

الأوّل: مستوى الصيّاغة المحسوس، والثاني: حركة الذهن الداخليّة.[6]

ومن ثم أفرد فصلاً آخر بعنوان (التّكرار) ـ كما أشرت سابقاً ـ وعدّ التّكرار فيه من أكثر البُنى التي تعامل معها شعراء الحداثة، ووظّفوها بكثافة لإنتاج الدلالة.[7]

ويُشَبِّه العناصر المكرّرة بالأرقام المكرّرة، وطبيعة العلاقة بين هذه العناصر هي التي تعطي

---

(١) انظر: محمد عبدالمطلب، بناء الأسلوب في شعر الحداثة، ص١٢٠-١٢٥.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٢٩، ١٣٢.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٣٥-١٣٧.

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٣٧.

(٥) المرجع السابق نفسه.

(٦) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٤١.

(٧) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٣٩٠.

مقدار القيمة أو عدمها: «فالرقم ثلاثة ـ مثلاً ـ يمكن تكراره مرتين أو ثلاثة، مع تغيير العلامة الرابطة، فيكون الناتج مختلفاً في كلّ مرّة على النحو التالي:

٣ ـ ٣ = صفر، ٣ ÷ ٣ = ١، ٣ +٣ = ٦، ٣ × ٣ = ٩ . . .».[١]

وبناءً على هذه المقدّمات يستعرض الأشكال البديعيّة ـ التّكراريّة ـ من وجهة أخرى غير الوجهة الّتي سبقت ـ ويبدأ (بردّ العجز على الصدر)[٢]، إذ يراه في كثير من أشكاله في شعر الحداثة عبارة عن تكرير شكليّ (على مستوى اللفظ)، وتغاير داخليّ (في البنية التحتية) ـ وممّا استشهد به عليه قول أحد الشعراء المحدَثين:

ميّت يسرق الصمّت من قلب ميّت. . .

حيث إنّ هناك تكريراً في نهاية العبارة لبدايتها - على مستوى اللفظ -، ولكنّ الدلالة مختلفة؛ فالميّت الأوّل يُراد به الحيّ، والميّت الثاني هو الميّت الحقيقي، ومن هنا فلا تكرار في البنية العميقة (الداخلية).[٣]

ويقف عند البنية الثانية الّتي تتّخذ شكلاً تكراريّاً، وهي بنية (الترديد)،[٤] ويراها كالمسألة السابقة في أنّ المستوى السطحيّ لها «يقدّم لنا نمطاً تكراريّاً من الطّراز الأوّل، بينما النظر إلى البنية التحتيّة ينفي هذه التّكراريّة، ويقدّم بدلاً منها علاقة تأسيس تتولد من توالي الجمل».[٥]

والبنية الثالثة الّتي يقف عندها في محور التّكرار هي التجاور او المجاورة، ويرى أنّها بنية «تعامل معها المبدعون شعراً ونثراً، ووظّفوها في إنتاج دلالتهم على نحو يحقّق لهم أهدافهم الفنيّة»[٦]، وطبيعة هذه البنية تقوم على التجاور بين الألفاظ المكرّرة، وتختلف عن سابقتها من

---

(١) محمد عبدالمطلب، بناء الأسلوب في شعر الحداثة، ص٣٩١.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٣٩٢.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٣٩٣.

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٤٠٠.

(٥) المرجع السابق نفسه، ص٤٠١.

(٦) المرجع السابق نفسه، ص٤١٦.

حيث إسقاط المسافة التي كانت بين الألفاظ المردّدة.[1] وتتميّز هذه البنية بمنطلقَيْن دلاليّين: أحدهما: أنْ يكون التّكرير عمليّة تأسيسيّة تعمل على إنتاج معنى جديد يُضاف إلى ما سبقه من معاني، والآخر يكون فيها التّكرير ذا طابع إضافيّ، بمعنى أنه يقوم بعملية ترديد للدلالة الأولى دون إضافة تأسيسيّة.[2]

ثم يستنتج أنّ امتداد الدلالة كان أهمّ النواتج لهذه البنية في شعر الحداثة، ولا سيّما عندما يتصل هذا الامتداد بالزّمان والمكان منفردين أو متداخلين[3]، نحو:

فإني أحمل الأحزان من دهرٍ إلى دهر

وفي نهاية تناوله لهذه البُنى يُشير إلى أنّ البلاغيّين القدماء تعرضوا لها باعتبارها وسائل فنيّة مستقلّة عن بنية التّكرار، وخصّوا التّكرار بدراسة مستقلة.[4]

---

(١) انظر: محمد عبدالمطلب، بناء الأسلوب في شعر الحداثة، ص ٤١٦.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٤١٧.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٤٣٣.

٦ ـ التّكرير في الدّراسات الأدبيّة الحديثة

تبرز ظاهرة التّكرير بوضوح في الدّراسات الأدبيّة الحديثة، فقد شغلت فصولاً من كتب وأبحاثاً ووقفات متأنيّة عند كثير من الدارسين، وتكاد جميع الدراسات التي تناولت الظاهرة تدور في فلك أهميّة التّكرير الأسلوبي على مستوى النّص الأدبي، والوظيفة التي يؤديها، وتتقارب هنا المعالجة الأدبيّة مع البلاغيّة التي مرّ ذكرها.

ومن أبرز الدّراسات التي تطالعنا في هذا المجال ما جاء في كتاب نازك الملائكة «قضايا الشّعر المعاصر» إذ اختصّت ظاهرة التّكرير بالفصلين الثاني والثالث، وهما: أساليب التّكرار في الشّعر،[١] ودلالة التّكرار في الشّعر.[٢]

وذكرت في الفصل الثاني منهما أنّ التّكرير يُعَدُّ لوناً من ألوان التجديد في الشّعر[٣]، ووقفت من هذا الأمر موقفاً يقظاً نابعاً من مذهبها في التّكرير، إذ تراه أسلوباً سهلاً، وفي الوقت نفسه يستطيع أنْ يُرْدي شعر أي شاعر، كما أنه أسلوب يحتوي على إمكانيّات تعبيريّة، فهو يستطيع أنْ يغني المعنى، ويرفعه إلى مرتبة الأصالة، وقد يهوي به إلى اللفظيّة المبتذلة، فهو ـ على حد تعبيرها ـ «أسلوب خادع».[٤]

وتضع للتّكرير في الشّعر قواعد أهمُّها: «أنّ اللفظ المكرّر ينبغي أنْ يكون وثيق الارتباط بالمعنى العام..»[٥]، وقد استعرضت ألوان التّكرير المختلفة التي وردت في غير موضع من هذا البحث مما يغني عن ذكرها هنا.

أمّا الفصل الثالث وهو «دلالة التّكرار في الشّعر» فتذهب فيه إلى: «أنّ التّكرار إلحاح على جهة هامة في العبارة يُعْنى بها الشّاعر.. وهو بهذا ذو دلالة نفسيّة».[٦]

أمّا القاعدة الثانية التي تستخلصها، فهي: «أنّ التّكرار يخضع للقوانين الخفيّة التي تتحكم

---

(١) انظر: نازك الملائكة، قضايا الشعر المعاصر، دار العلم للملايين - بيروت ط٧، ١٩٨٣م، ص٢٦٣.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٢٧٥.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٢٦٣.

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٢٩١.

(٥) المرجع السابق نفسه، ص٢٦٣.

(٦) المرجع السابق نفسه، ص٢٧٦.

في العبارة، وأحدها قانون التوازن، ففي كلّ عبارة طبيعيّة نوع من التوازن الدقيق الخفيّ الذي ينبغي أنّ يُحافِظَ عليه الشاعر في الحالات كلّها، إنّ للعبارة كياناً ومركز ثقل وأطرافاً، وهي تخضع لنوع من الهندسة اللفظيّة الدقيقة التي لا بُدَّ للشاعر أن يَعِيَها وهو يُدخل التّكرار على بعض مناطقها، إنّ في وسع التّكرار غير الفطن أنّ يهدم التوازن الهندسيّ، ويميل بالعبارة كما تميل حصاة دخيلة بكفة ميزان». (١)

ثم تستعرض أصناف التّكرار الّتي يقدمها الشّعر المعاصر، وهي: (٢)

- التّكرار البياني: وهو التّكرار بمعناه المطلق، والغرض العام منه هو التأكيد..

- تكرار التقسيم: تكرار كلمة أو عبارة في ختام كلّ مقطوعة من القصيدة.

- التّكرار اللاشعوري: لم يرد في الشّعر القديم، وشرطه أنّ يجيء في سياق شعوري كثيف يبلغ أحياناً درجة المأساة.

وللدكتور (موسى ربابعة) بحث بعنوان (التّكرار في الشعر الجاهلي - دراسة أسلوبيّة)(٣) تناول فيه ظاهرة التّكرار في الشعر الجاهلي كظاهرة أسلوبيّة بارزة ضمن إطار القصيدة الواحدة في مستوياتها المختلفة: تكرار الحرف، تكرار الكلمات، وتكرار البداية، وتكرار اللازمة، (٤) موضّحاً وظيفة هذا التّكرار في سياقه.

ويرى أنّ التّكرار من الأدوات الفنيّة الأساسيّة للنص، ويساعد في إعطاء وحدة للعمل الأدبي(٥). زيادة على وظيفته في الإيقاع وفي العروض.(٦) ويرى أنّ هناك صلة وثيقة بين التّكرار بمختلف ألوانه والموسيقا، وقد تلمّس هذه الظاهرة بمستوياتها المذكورة في كثير من نصوص الشّعر الجاهلي مبيّناً الجانب الوظيفي للتكرار في السّياق، وأثره في الدّلالة المعنويّة والنفسيّة، وأنه يأتي أحياناً وسيلة من وسائل تفريغ الشعرر.(٧)

---

(١) نازك الملائكة، قضايا الشعر المعاصر، ص٢٧٧.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٢٨٠.

(٣) انظر: موسى ربابعة، «التكرار في الشعر الجاهلي»، دراسة أسلوبية، مجلة مؤتة للبحوث والدّراسات - سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، تصدر عن جامعة مؤتة، المجلد الخامس، العدد الأول، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ص١٥٩.

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٥٩.

(٥) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٦١.

(٦) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٦١.

(٧) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٨٦.

وَوقف الدكتور شفيع السّيد عند ظاهرة التّكرير في بحث خاص بعنوان: (أسلوب التّكرار بين تنظير البلاغيّين وإبداع الشعراء)[1]، إذ وضّح طبيعة موقف القدماء من هذه الظاهرة، وانصبت نظرته للتّكرير على الناحية الشعوريّة (النفسيّة) للمكرّر. ومن هنا وقف عند عدم استحسان ابن رشيق تكرار كلمة (التصابي)[2] ـ المشار إليها سابقاً ـ وبيّن أنّ السبب الذي لم يهتد إليه ابن رشيق من ثقل تكرارها هو: «فقدان الكلمة المكرّرة لأيّة دلالة شعوريّة خاصّة يستجيب لها وجدان المتلقي».[3]

ثم يذهب إلى أنّ المعنى لا يتكرر بحذافيره دون تكرير اللفظ، إلاّ إذا كان المراد بالمعنى حينئذٍ المعنى في أصله المجرّد أو الغرض من الكلام، فذلك الذي يَصْدُق عليه أنّ يأتي مكرّراً[4]، دون أنّ يكون اللفظ الدّال عليه مكرّراً.

ثم ينتقل إلى الحديث عن التّكرير في الشّعر قديماً وحديثاً، ويربط تكرير الأسماء في الشعر بالدلالة النفسيّة العاطفيّة في الشعر القديم، ويستعرض أنماط التّكرير في الشّعر الحديث الّتي مرّ ذكرها، ويذهب إلى أنّ التّكرير في الشعر الحديث تحوّل إلى تكنيك فنيّ من تكنيكات القصيدة الشعريّة الحديثة.[5] فقد يُستخدمُ وسيلةً لحكاية صوت أو حركة،[6] أو لرسم صورة[7] أو تصوير حالة نفسيّة دقيقة.[8]

وتطالعنا ـ أيضاً ـ دراسة لمحمّد عبدالمطلب تحت عنوان (التّكرار النمطيّ في قصيدة

---

(١) انظر: شفيع السيّد، «أسلوب التكرار بين تنظير البلاغيّين وإبداع الشعراء»، مجلة إبداع- مجلة الأدب والفن، العدد السادس السنة الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، يونية، ص٧.

(٢) انظر: ابن رشيق القيرواني، العمدة، ٢/ ٦٨٩.

(٣) شفيع السيد، أسلوب التكرار بين تنظير البلاغيّين وإبداع الشعراء، ص٩.

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٠.

(٥) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٨.

(٦) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٩.

(٧) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٢٠.

(٨) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٢١.

المديح عند حافظ ـ دراسة أسلوبيّة)،[1] وهي دراسة ـ كما سمّاها ـ أسلوبيّة، خاصّة بقصيدة المديح عند شاعر هو حافظ، ويبدأ الباحث في هذه الدّراسة من منطلق أنّ (الألفاظ المكرّرة تمثلة لجوهر المعنى)،[2] ويقف عند التّكرير الشكلي تمثّلاً بالتصريع والتجنيس،[3] ويقف عنده أيضاً بما هو ترديد الدّال والمدلول معاً في البيت الواحد أو في عدة أبيات[4]، حيث يكون استعمال الدّال مرّةً ثانية مفيداً إفادة جديدة، تضيف إلى الموسيقا الناتجة من تشابه الحروف إفرازاً دلاليّاً لا يتحقق إذا غابت عمليّة التّكرار.[5]

ويذهب إلى أنّ بعض أنماط (التّكرار) تعمق الدلالة، وذلك بالتعبير عن فكرتين بلفظ واحد[6] «بحيث تتحدّد طبيعة كلّ لفظ عن طريق الاستعمال الّذي آثره الشّاعر، وهو بذلك يضيف إلى النمط المعجميّ لوْناً من العمق عن طريق قدرته في الاختيار أوّلاً، والتوزيع ثانياً، فنجد ذلك العمق مؤدّياً إلى كثافة دلاليّة في مثل قوله (حافظ):

وَرَحْتُ إلى حَيْثُ المُنى تَبْعَثُ المُنى وحَيْثُ حَدا بِي مِنْ هَوى النَفْس مَا حَدا [7]

أو إلى التخصيص، بحيث تنتقل أهميّة الدلالة من الكلمة الثانية إلى الأولى:

عيدَ الجُلوسِ لقد ذكّرْتَ أُمّتَهُ يَوْماً تابّه في الأيّام والحِقَبِ [8]

أو المشابهة، بحيث تساعد اللفظة الثانية على تجسيد الدلالة في الأولى:

فحَبّاتُ القُلوبِ تَسوقُ شُكْراً إليك بِقَدْرِ حَبّات الرّمالِ [9]

---

(١) انظر: محمد عبدالمطلب، «التكرار النمطي في قصيدة المديح عند حافظ (دراسة أسلوبية)»، مجلة فصول - مجلة النقد الأدبي، شوقي وحافظ ج٢، المجلد ٣، العدد٢، يناير-فبراير-مارس ١٩٨٣م، ص٤٧.

(٢) المرجع السابق نفسه ص٤٧.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٤٨.

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٥٠.

(٥) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٥٠.

(٦) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٥١.

(٧) ديوان حافظ ابراهيم ١/ ٨.

(٨) المصدر السابق نفسه ١/ ١٤.

(٩) المصدر السابق نفسه ١/ ٩٨؛ (والرواية فيه: . . . . إليك بقدْرِ حبّات الغِلال).

أو للتعليل وذلك أبرز ما يكون في الأسلوب الشرطي الذي تعتمد فيه الكلمة الثانية في الاختيار على حضور الكلمة الأولى:

إذا ابتَسَمْتِ لنا فالدّهْرُ مُبتَسمٌ وإن كَشَرتِ لنا عن نابِهِ كَشَرا[1]

وقد يكون تعميق الدلالة من خلال خاصّة أسلوبيّة كالتجريد:

حار الفِراشُ وحِرْتَ فيه فأنتُما تَحْتَ الظّلامِ مُعذّبٌ ومؤرَقُ[2]»[3]

ثم يشير إلى حركة (التّكرار) دلاليّاً في خط أفقي، إذ قد يكون (التّكرار) في شكل تتابع عددي:

وَسَمِعْتُ تَسْبيحَ الوفو دِ بحَمْدِهِ وَفْداً فَوَفْدَا

ويبرز هذا النّمط مع استئناف الكلام ومع التفصيل والمقابلة.[4]

ويخلص من هذا إلى أنّ (التّكرار) كمُنبّه فنيّ يندفع منه المعنى أو يتوقف عنده، وفي كلتا الحالتين ساهم بقسط وافٍ في شعريّة الأداء.[5]

ومن أشكال التّكرير التي وقف عندها المحدثون ـ في الدّراسات الأدبيّة ـ تكرير الفكرة على مستوى قصائد الشاعر كلّها، كفكرة السماسرة وبَيْع الأرض التي تبرز عند إبراهيم طوقان[6]، فالتّكرار في مثل هذا يهدف إلى ترسيخ الفكرة، وهو جُزء ممّا يُسمى بالموتيف.[7]

ويرى جورج طرّاد أنّ (التّكرار): «يقول أشياء مكتنزة لا يعود للشاعر حاجة كي يفصّلها

---

(١) ديوان حافظ إبراهيم ١/ ١٩.

(٢) المصدر السابق نفسه ١/ ٤٠.

(٣) محمد عبدالمطلب، التكرار النمطي في قصيدة المديح عند حافظ، دراسة أسلوبية، ص٥١.

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٥١.

(٥) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٥١.

(٦) انظر: طه المتوكل، إبراهيم طوقان،دراسة في شعره، دار اللوتس، عمان ط١، ١٩٩٥م، ص١٠٠، ١٠١.

(٧) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٢٣٧.

في سرد تقريري داخل النّص، والعبارة الشعريّة بعد أنّ يمسّها التّكرار الغنيّ بعصاه السحريّة على النّحو الوظائفي ـ الدلالي. . لا تعود تعني ذاتها فقط في شكل مسطح بل تعني أبعد من ذلك بكثير. . .»[1]، أي أنّ التّكرير يُغني من دلالات العنصر المكرّر، فهو كالرّمز الموحي الذي يترك وراءه فضاءً من الدلالات، على الرغم ما بين التّكرير والرمز من تضاد، فالتّكرير يمثل غاية الوضوح ـ ظاهرياً ـ والرّمز مغلف بالغموض.

ويرى (س. موريه) أنّ غرض (التّكرار) في الشعر الحديث هو تكثيف النغم،[2] وهو الغرض نفسه الّذي يراه إيليّا حاوي من التّكرار في الخطب الجاهليّة.[3]

ويذهب الدكتور أحمد نصيّف الجنابي إلى أنّه «ليس من صلة جدليّة بين التّكرار والضعف، وليس بينه وبين القوة في البنية أي صلة، قد يكون التّكرار سمة تميّز، وصفة من صفات البنية الجيدة، وقد يكون سمة ضعف والحكم الفصل للبنية والسياق».[4]

وهذا القول لخّص كثيراً مما سبق قوله وتناثرت حباته.

ويذهب حاتم الصّكر إلى أنّ التّكرار سمة تمتاز بها الملاحم الشّعرية القديمة[5].

(والتّكرار) في النّص الشّعري عند كمال أبو ديب هو حركة بناء ـ أحياناً ـ نحو اكتمال النص الشّعريّ ووصولاً إلى نقطة تفجير شاعريّة النّص، خصوصاً في النصوص ذات الأنساق الثلاثيّة المتكرّرة الّتي اختصّها بالفصل الرابع من كتابه (جدلية الخفاء والتّجلّي) بعنوان «الأنساق

---

(١) انظر: جورج طرّاد، قراءة اليوم لنصّ الأمس (خليل حاوي في البحّار والدرويش)، المازق الانساني في دلالات القلق الوجودي، مجلة الناقد، عدد٣٦، حزيران ١٩٩١م، ص٥٣.

(٢) انظر: س. موريه، الشعر العربي الحديث (١٨٠٠-١٩٧٠)، ترجمه وعلق عليه د. شفيع السيد، د. سعد مصلوح، دار الفكر العربي - القاهرة، ص٢٣٧.

(٣) انظر: ايليا حاوي، فن الخطابة وتطوره عند العرب، دار الثقافة، بيروت ٠ لبنان، ص٦٢.

(٤) أحمد نصيف الجنابي (خيوط نقدية على وشاح قلق مشروع)، مجلة راية مؤتة مجلد ٢، عدد ٢، ١٩٩٣م، ص٤٧.

(٥) انظر: حاتم الصكر، ما لا تؤديه الصفة - المقتربات اللسانية والأسلوبية والشعرية، قراءات أنس الحاج، دار كتابات - بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٣م، ص٦٣.

البنيويّة في الفكر الإنساني والعمل الأدبي»[1]، فهو في هذا الفصل يعالج نصوصاً أدبيّة «تتشكل الحركة الرئيسة فيها من تكرار جملة أساسية ثلاث مرّات يُغذّي حسَّ التَّوقُّع بأنّه سيعود يتكرر من جديد، لكن النّسق لا يمضي في تكراره بصورة نهائيّة»[2] وهنا اللحظة الشعريّة فيها، فهي لحظة يُعِدُّها التّكرير ويبنيها، ويفجّرها تكسيرُ النّمط التّكريري.

ويقف محمد كردعلي مع ظاهرة التّكرير من زاوية الألفاظ المكرّرة[3] التي يكثر دورانها وشيوعها في كتابات بعض الكتاب، وحديث بعض المتحدّثين، ويذهب إلى أنّها (ليست غلطاً بل غلط ذوق)[4]، ولا سيما أنّه يمكن تفادي المكرّر بما وُسِّعَ على اللّغة به من كثرة الألفاظ الّتي يغني بعضها عن بعض.

وقد يذهب التّكرار ببعض الكلمات حتى تُمُجَّها النفوس، وتبتذلها مع أنّه لا غُبار عليها من حيث اللّغة. ويذهب الكاتب نفسه إلى أنّ تكرار كلمة بعينها قد يكون مؤشر عجز وقلة بضاعة من الألفاظ لمن يستعملها.[5]

---

(١) كمال أبو ديب، جدلية الخفاء والتجلي، دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٨٤م. ص١٠٨.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص١١١.

(٣) انظر: محمد كردعلي، (الألفاظ المكرّرة)، مجلة المجمع العربي، دمشق، ج١، مجلد٢٨، كانون الثاني ١٩٥٣م/ ١٣٧٢هـ، ص٣٢٢.

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٥) انظر: المرجع السابق نفسه.

الفصل الرابع

مسائل التكرير النّحْويّة

يُعَدُّ هذا الفَصْل صُلْبَ هذه الدراسة؛ إذ استقصيتُ فيه - ما استطعت - المسائل النحويّة التي من الممكن أن تُحمَل على التكرير، سواء أكان من جهة تحقُّقه فيها أم من جهة التخلّص منه فيها.

وقد تباينت هذه المسائل في وضوح هذه الظاهرة فيها، ففي بعضها كان التكرير (أو التخلص منه) جليّاً، وفي بعْضِها الآخر كان مُسْتَتِراً، ولكنّني وقفتُ عنده بنوعيه - المُشار إليهما - لأبرُزَهُ، وأتبيّن أغراضه من خلال آراء العلماء والدّارسين. ووجدتُ أنّ هذه المسائل تنقسم إلى فروع: منها مسائل تختصّ بالأدوات والحروف (حروف المعاني)، ومنها ما يختصّ بالضمائر، ومنها ما يختصّ بالأسماء (الموصولة، وأسماء الإشارة)، وبعضها الآخر في الأساليب اللغويّة، مثل: أسلوب الاختصاص، ولغة أكلوني البراغيث، وأسلوب الاشتغال، والتّنازع، والنّداء، ومنها ما يختصّ ببعض المرفوعات والمنصوبات، ومنها ما يختصّ بالتّوابع.

وهناك مسائل أخرى متفرّقة في نهاية الفصْل.

١- الأدوات والحروف (حروف المعاني)

أ - « تكرير إنَّ »

تتضمن هذه المسألة ثلاثة فروع، هي:

١- استغناء التركيب بإنَّ عن تكرير الجملة.

٢- عدم جواز تكرير إنَّ مع أنَّ بلا فاصل.

٣- تكرير إنَّ إذا فُصِل بين اسمها وخبرها.

أولاً: يذهب بعض النُّحاة إلى أنّ (إنَّ) بمنزلة تكرير الجملة مرّتين.[١] وينبني على هذا المذهب أنّ الأصل في التوكيد بإنَّ وغيرها التكرير، وإنَّما صِيرَ إلى هذه الأدوات والأساليب تحاشياً من كثرة التكرير الذي لا يُحمد إن زاد على حدّه. وكون (إنّ) أفادت الجملة الداخلة عليها توكيداً فهذا يعني أنّها أغنت عن تكرير الجملة.

ثانياً: لا يجوز الجمع بين (إنَّ) و (أنَّ) بلا فاصل عند سيبويه، نحو: إنَّ أنّك ذاهبٌ في الكتاب،[٢] وأجاز ذلك الكوفيّون، فإن فَصَلْتَ بشيءٍ جاز ذلك باتفاق.[٣]

ولعلَّ مرجع ذلك إلى كراهة اجتماع اللفظين المشتبهين[٤] بلا مسوّغ أو غرض يدعو إلى ذلك، زيادة على أنّ (إنَّ) تقتضي اسماً وخبراً، فمتعلقاتها متعدّدة، وهو أمرٌ لا يسهل معه تكريرها، وهي - أيْضاً - تشديد وتوكيد لما بعْدها، ولا يُستَساغُ أن تجتمع هذه المؤكّدات من غير فاصل، وهو ما انسحب على ما كان مثل (إنَّ) كلامِ الابتداء، إذ يذهب البصريّون إلى أنّ اللام الداخلة في خبر إنَّ هي «لام الابتداء التي في قولك (لزيدٌ أخوك) أُخِّرت؛ لأنّها للتأكيد وإنّ للتأكيد، فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد، والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلا في ضرورة، وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما».[٥]

---

(١) انظر: السيوطي، معترك الأقران ١/ ٢٥٥.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب ٣/ ١٢٤.

(٣) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر ١/ ٤٩.

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه، فيما نقله عن السّخاوي في شرح المفصّل.

(٥) السيوطي، همع الهوامع ٢/ ١٧٧؛ وانظر: سيبويه، الكتاب ٣/ ١٢٤؛ (حاشية المحقق فيما ينقله عن السيرافي).

وأجازوا اجتماع المؤكِّدَيْن (اللام، إنّ) بلا فاصل إذا تبدّل لفظ (إنّ)، نحو:

(ألا يا سَنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى) لَهِنَّك من بَرْقٍ عَلَيَّ كريمُ.[1]

واختار بعض النُّحاة أنّها «في هذه الكلمة لام ابتداء جاز دخولها على إنّ لتغيّر لفظها بالبَدل، وجُمِعَ بينهما تنبيهاً بها على موضعها الأصليّ».[2]

ثالثاً:

تُكرّر (إنّ) في بعض التراكيب الفصيحة قبل أن يأتي الخبر، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أيَعِدُكم أنّكم إذا مِتُّم وكُنتم تُراباً وعِظاماً أنّكم مُخرجون..﴾[3]، وللنُّحاة مذاهب متعدّدة في إعراب الآية من حيث توجيه تكرير (إنّ) فيها:

١- قولُ سيبويه: وهو أن يُجْعَل (أنّكم مخرجون) بدلاً من (أنّ) الأولى على حد قوله تعالى: ﴿ويَوْمَ تقومُ الساعةُ يَوْمَئذٍ يَخْسَرُ المُبْطِلون﴾،[4] فقوله يومئذٍ بدل من (يوم تقوم)[5] «ويُحتاج في هذا القول إلى حذف شيء يتمّ به الكلام؛ لأنّه لا يصحّ أن يُبدل من (أنّ) إلا بعد تمامها وما يكملّها من اسمها وخبرها».[6]

وقد حَمَلَ أبو علي الفارسيّ قولَ سيبويه في هذه الآية على وجهين أوردهما ابن بَريّ في ردّه على ملك النُّحاة، وهما:

---

(١) ورد الشطر الثاني من الشاهد في الهمع ٢/ ١٧٩، والشطر الأوّل من حاشية المحقق (الهمع ٢/ ١٧٩).

(٢) السيوطي، همع الهوامع ٢/ ١٧٩.

(٣) المؤمنون ٣٥؛ ومثلها: ﴿قل إنّ الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم﴾ (الجمعة ٨)، وكذا ﴿ثم إنّ ربّك للذين عملوا السوء بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا إنّ ربّك من بعدها لغفورٌ رحيم﴾ (النحل ١١٩) وقول الشاعر:

لقد علم الحيّ اليمانون أنني إذا قلت أمّا بعد أنّي خطيبها

(انظر: حاشية الشهاب ٤/ ٣٤٠).

(٤) الجاثية ٢٧.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب ٣/ ١٣٣.

(٦) ملك النّحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع رد العالم اللغوي ابن بريّ، تحقيق ودراسة د. حنّا حدّاد ١٩٨٢، ص٩١.

أ- أن يكون قد حَذف مضافاً من (أنّ) الأولى تقديره (أيعدكم أنّ إخراجكم إذا متّم)[1] فيصحُّ حينئذٍ أن تبدل (أنّكم مُخْرَجون) من (أنّ) الأولى؛ لأنّها قد تمت.[2]

ب- هو أن يكون خبر (أنّكم) الأولى محذوفاً تقديره أيعدكم أنّكم إذا متم مخرجون، ثم حُذِف لدلالة خبر (أنّ) الثانية عليه، على حدّ قوله سبحانه: ﴿واللهُ ورسولُهُ أحقُّ أن يُرْضُوه﴾[3]، تقديره: «والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يُرضوه.»[4] وهذا الوجه هو ما ذهب إليه ملك النّحاة في المسائل العشر.[5]

٢- مذهب أبي العباس المبرّد في أحد قوليه،[6] ومن تابعه، وهو أن يُجعل موضع (أنّكم مخرجون) رفعاً بالابتداء، وإذا ظرف زمان في موضع خبره، والجملة في موضع خبر إنّ، فيصير التقدير: أيعدكم أنّكم إذا متم إخراجكم.[7]

٣- مذهب الفرّاء وأبي عمرو الجرمي والمبرّد في قوله الثاني[8] «وهو أن يُجعلَ مُخْرَجُون

---

(١) جاءت العبارة في المصدر المشار إليه (ايعدكم انّ إخراجكم متم) والصّواب كما ذكرتها (بزيادة إذا) كما يتضح ذلك من بقية النّص.

(٢) انظر: ملك النّحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع ردّ العالم اللغوي ابن بَرِيّ، ص٩١. وانظر: الفارسي، المسائل المنثورة ص١٨٢.

(٣) التوبة، ٦٢.

(٤) ملك النحاة حياته وشعره، ص٩١. (جاءت الأولى منهما ترضوه)، ولم يرد هذا الوجه عند الفارسي في الموضع المُشار إليه في هامش (٢).

(٥) انظر المرجع السابق نفسه، ص٨٩.

(٦) للمبرد في هذه المسألة قولان، احدهما ورد في (٢) والآخر سيتبعه في ٣. ولم يذكر ابن بري في رده علي ملك النحاة الا المذهب الاول مما يوهم أنّ ليس للمبرد غيره، وذكر السمين الحلبي في (الدر المصون ٨/ ٣٣٣) المذهب الثاني ونسبه الى المبرد والفراء والجرمي ولم يشر الى مذهب المبرد الاول. والمذهب الثاني للمبرد جاء في نقده لكتاب سيبويه (انظر المقتضب، هامش المحقق، ٢/ ٣٥٥)، وجاء ايضاً في المقتضب (٢/ ٣٥٤) إشارةً عابرةً: «هذا باب من ابواب انّ مكررة، وذلك قولك: قد علمت انّ زيداً - إذا أتاك - أنه سيكرمك فكُرِّرَت الثانيةُ توكيداً»، (المقتضب، ٢/ ٣٥٤). وقد نسب أبو حيان (تذكرة النحاة، ص١٦٤) مذهب المبرد الاول الى ابن هشام ومن تابعه ولعل ابن هشام كان ناقلاً له عن المبرد وتابعيه.

(٧) انظر: ملك النحاة، ص٩٠، أبو حيان، (محمد بن يوسف)، تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص١٦٤.

(٨) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ٨/ ٣٣٣، ملك النحاة، ص٩٠، أبو حيان، تذكرة النحاة، ص١٦٤، البحر المحيط، ٦/ ٤٠٤.

خبر أنَّ الأولى، وتكون أنّ الثانية كرّرت توكيداً لتراخي الكلام، على حدّ قوله سبحانه: ﴿إنّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا والشَمْسَ والقَمَرَ رأيْتُهم لي ساجدين﴾[1] فكرّر (رأيتهم) توكيداً لتراخي الكلام، ويكون انتصاب ساجدين بـ (رأيتهم الأولى) كأنّه قال: رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر ساجدين...».[2]

٤- مذهب الأخفش: وهو أن يُجْعَل أنّكم في موضع رفع بـ (إذا) على أن يكون فاعلاً به على قياس حدّ مذهبه في الرّفع بالظرف، نحو قولك: يوم الجمعة الخروج.[3]

ويتراءى لي أنّ أقرب المذاهب إلى الصّواب، وأبعدها من التكلّف، هو ما ذهب إليه الفرّاء والجرمي ومن تابعهما، من أنّ تكرير (أنّ) جاء للتوكيد؛ لتراخي الكلام؛ إذ فصل بين (أنّ) الأولى وخبرها بكلام طويل، فجاء تكرير (إنّ) رابطاً اسم الأولى بخبرها ومذكّراً بها بعد الفصل بالكلام المُعْتَرِض، ولعلّه ما عبّر عنه ابن الزُبير في (ملاك التأويل) ببناء الخبر عليها[4]. وعدَّ الرَّضيُّ في (شرح الكافية) أنّ مما يُحسِّن التكرير «أن تذكر شيئين أولهما له ذيْل فيُكرّر المُقْتَضى بعد تمام ذيْل الأوّل، نحو قوله تعالى: ﴿لا تَحْسَبَنَّ الذينَ يَفْرَحُونَ بما أتَوا... فلا تَحْسَبَنَّهم بِمَفَازَةٍ..﴾[5] فإنّه طال المفعول الأوّل بصلته»[6]، وهو ما سوّغ تكرير الفعل، وكذا الأمر بالنسبة لـ (إنَّ).

ويبرز تركيبان آخران تُكرّر فيهما أنّ، وإنَّ بخلاف جوهريّ بينهما وبين المسألة المتقدّمة يتمثّل في أنّ (إنَّ) كُرّرت مع اسمها في المسألة المتقدمة، وكانَ تابعُ إنّ الثانية هو تابع إنّ الأولى، في حين أنّ الأمر في التركيبين الآخرين مختلف. وأبرز مثال على التركيب الأوّل منهما هو الآية الكريمة: ﴿ألَمْ يَعْلَمُوا أنّه من يُحَادِدِ اللهَ ورسوله فأنَّ له نار جهنّم...﴾[7]، إذ حَمَلَ تكريرَ (إنَّ) جماعةٌ من النّحاة على المسألة السابقة، فقد عدّها المبرّدُ

---

(١) يوسف، ٤.

(٢) ملك النحاة، ص٩٠.

(٣) انظر: ملك النحاة، ص٩٠. وانظر: أبو حيان، تذكرة النحاة، ص١٦٤، البحر المحيط، ٦/٤٠٤.

(٤) انظر: ابن الزبّير، ملاك التاويل، ٢/٩٥٨.

(٥) آل عمران، ١٨٨.

(٦) الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، ١/٣٣٢، ٣٣٣.

(٧) التوبة، ٦٣.

توكيداً[1] وكذا الجرميّ،[2] ونقل سيبويه عن الخليل أنّ الآية المتقدّمة مثل سابقتها،[3] أي أنّ (أنّ) فيها بدلٌ من الأولى. وقد ضعّفه العكبري.[4] وللنّحاة مذاهب مختلفة في إعراب الآية ليس هذا موضع تفصيلها.[5]

وذهب نُحاة آخرون إلى خلاف ما تقدّم، إذ ضَعَّفوا كون (إنّ) الثانية في الآية الثانية مكرّرة لطول العهد -كما هو الحال في الآية الأولى-، يقول الشّهاب: «فَجَعْلُ أنّ الثانية تكريراً للأولى مع أنّ لها منصوباً غير منصوبها، ومرفوعاً غير مرفوعها ليس من قاعدة التكرير لبعد العهد».[6]

وضعّف الزّجاج مذهب من ذهب إلى أنّها تكرير من جهة ثانية، في تعليقه على آية مشابهة تماماً للمتقدّمة، وهي: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلاَّهُ فَأَنَّه يُضِلُّه..﴾،[7] حيثُ يقول: «ومن ذهب في هذه الآي إلى (أنّ) التي بعد الفاء تكرير أو بدل من الأولى لم يستقم قولُه، وذلك أنّ مَنْ لا يخلو من أن تكون للجزاء الجازم الذي اللفظ عليه أو تكون موصولة، فلا يجوز أن يُقدّر التكرير مع الموصولة؛ لأنّه لو كانت موصولة لبقي المبتدأ بلا خبر، ولا يجوز ذلك في الجزاء الجازم؛ لأنّ الشرط يبقى بلا جزاء، فإذا لم يجز ذلك ثبت أنّه على ما ذكرنا..»[8] أي على امتناع البدل. ويبدو لي أنّ أقرب ما تُحمَل عليه المسألة هو التّوكيد.

أمّا التركيب الثاني من التركيبين المشار إليهما سابقاً، فتُكرَّر فيه إنّ مع اختلاف الاسم والخبر، وتكون خبراً لإنّ الأولى، ومن الأمثلة عليه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا

---

(١) انظر: المبرد، المقتضب، ٢/ ٣٥٤.

(٢) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٥/ ٦٥.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ١٣٣.

(٤) انظر: العكبري، التبيان، ٢/ ٦٤٩.

(٥) انظر: الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب، ٤/ ٣٤٠. العكبري، التبيان، ٢/ ٦٤٩.

(٦) الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب، ٤/ ٣٤٠.

(٧) الحج، ٤.

(٨) الزجاج، اعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٢/ ٥٨٣.

والصّابئينَ والنّصارى والمجُوس والّذين أشْرَكوا إنّ اللهَ يَفْصِلُ بينهم يوم القيامة. .﴾[1] وقول الشاعر:

إنّ الخليفةَ إنَّ اللهَ سَرْبَلَهُ سِرْبالَ مُلْكٍ به تُرجى الخواتيمُ[2]

فقد جاء خبر إنّ في المثالين جملةً مصدّرة بإنَّ، ولعَلّها تقوم - هنا - بوظيفة الربط بين اسم إنّ الأولى وخبرها ولا سيّما أنّ خبر إنَّ الأولى غير اسمها ولا من متعلقاته. زيادة على ما تؤديه من توكيدٍ للخبر.

ويذهب الفَرّاء إلى أن الذي حسّن إنَّ في الاية المتقدمة أن «معنى الآية كالجزاء أي مَنْ كان مؤمناً أو على شيءٍ من هذه الأديان فَفَصْلٌ بينهم وحسابُهم على الله. . .»[3]. ومما يجعله حَسَناً - أيْضاً - في رأي الفَرّاء اختلاف اسميْ إنَّ، كالشواهد السابقة.[4]

وبعدُ،

فَيَتبيّن لنا من هذه المسالة أنّ العربيّة تستغني ببعض الأدوات عن تكرير الجُمل، ويُعَدُّ هذا مَوْقفاً لها من التكرير على إطلاقه، إذ تتجنّبُهُ ما وَسِعَها السَّبيلُ إلى ذلك.

كما أنّ تكرير الأدوات مُتتاليةً مُسْتَكْرَهٌ في التّراكيب العربيّة، بلا مُسوِّغ ضروري لذلك.

وتُكَرَّرُ إنّ في التراكيب الفصيحة إذا فُصِلَ بين اسْمِها وخبرها بكلام طويل، ويكون تكريرها لربط الخبر بالاسم. وإذا اختلف الاسم عن الخبر، أو كان الخبر جملةً يكون تكريرها للتأكيد.

---

(١) الحج، ١٧.

(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن، ٢/٢١٨؛ الزجاجي، الأمالي، ص٤٠، ابن قتيبة، تاويل مشكل القرآن، ص٢٥١.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ٢/٢١٨.

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه، ٢/٢١٨.

ب - « اجتماع (الكاف) مع (مثل) »

يكرّر حرف الجر (الكاف) المفيد للتشبيه بلفظه بلا فاصل، كما في الشاهد المشهور:

«وصالياتٍ ككَما يؤثفين».[1]

وغرض تكريره هنا هو تأكيد التشبيه،[2] إذ ذهب بعض النّحاة إلى أنّ الكاف الثانية مؤكدة للأولى.[3]

وقد اجتمع مع (مثل) في شواهد أخرى، مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[4]، وقول الشاعر:

(ترميهم حجارةً من سجّيل)[5] فصيّروا مثل كعصفٍ ماكول

ويعد هذا الاجتماع تكريراً من حيث إنّه اجتماع لحرفين يؤديان غرضاً واحداً.

وقد حمل سيبويه الشاهدين الشعريين المذكورين على الضرورة، قال في الكاف: «إلاّ أنّ ناساً من العرب إذا اضطروا في الشّعر جعلوها بمنزلة مثل...»[6]، وأورد الشاهدين المذكورين. ولعلّ وجه الضرورة فيما يراه سيبويه، هو «جعل الكاف في موضع (مثل) اسماً وإدخال حروف الجر عليها»[7] كالشاهد الأوّل، أو إضافة الاسم إليها بتقديرها اسماً كالشاهد الثاني.[8]

ولذلك لم يؤوّل سيبويه الآية القرآنيّة السابقة ولم يوجّهها، ولعلّ سبب عدم إيراده لها في هذا الموضع هو أنّها ليست كالشواهد التي ذكرها من حيث إن حرف الجرّ فيها دخل على

---

(١) البغدادي، خزانة الادب، ٢/٣١٣.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه، ٢/٣١٣.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، ٤/٣١٣. الزجاجي، مجالس العلماء، ص١١٥. الزمخشري، الكشاف، ٣/٤٦٣.

(٤) الشورى، ١١.

(٥) ذكر سيبويه (١/٤٠٨)، الشطر الثاني فقط، وتكملة البيت من خزانة الادب (١٠/١٨٩) والشطر الثاني في الخزانة: فأصبحوا مثل كعصفٍ ماكول (١٠/١٨٤).

(٦) سيبويه، الكتاب، ١/٤٠٨.

(٧) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢/٢٠١. وانظر: المقتضب، ٤/١٤٠.

(٨) انظر: ابن السراج، الأصول، ١/٤٣٨.

الاسم (مثل)، دون حاجة إلى تأويل، وهوَ ليس موضع ضرورة.

وذهب السّيرافي إلى أنّ الكاف في الآية المذكورة زائدة،[1] وهو ما ذهب إليه ابن السّراج[2] حملاً على الكاف في الشاهد الأول (ككما)، إذ ذهب إلى أنّ الثانية اسم والأولى زائدة.[3] والذي جعل السيرافي يذهب هذا المذهب هو عدم استقامة المعنى -خاصّةً في الآية- إذ يكون التقدير فيها: «لَيْسَ مِثْلَ مِثْلِه شَيْءٌ، وإذا قُدّر بهذا التقدير فقد أثبت له مِثْلاً ونفى الشّبه عن مثله، وهذا محال....».[4]

وذهب ابن يعيش في الشاهد الثاني إلى أنّه «جُمع بين الكاف ومثل وإن كان معناهما واحداً مبالغةً في التشبيه».[5]

وذهب ابن جنّي إلى زيادة الكاف في الشاهد الثاني وفي الآية الكريمة، إلاّ أنّهما مع زيادتها أفادت تأكيد الشّبه: «فأكّد الشبه بزيادة الكاف كما أكّد الشبه بزيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِه شيءٌ﴾[6] إلاّ أنه في الآية أدخل الحرف على الاسم وهذا سائغ، وفي البيت أدخل الاسم على الحرف».[7]

وذهب الأعلم إلى أن الذي جوّز الجمع بين مثل والكاف جوازاً حسناً هو اختلاف لفظيهما مع قصد المبالغة في التشبيه، ولو كرّر المثل لم يَحْسُن.[8]

وذهب مذهبه صاحب حاشية كشّاف الزمخشريّ إذ يحمل ما كان مثل ذلك على التوكيد اللفظي «إلاّ أنّه عدل عن اللفظ الأوّل إلى ما هو بمعناه احترازاً من بشاعة التكرار كما هو مذهب الأخفش في ما إنْ زيدٌ قائم».[9]

---

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢/ ٢٠١.

(٢) انظر: ابن السراج، الاصول، ١/ ٤٣٨.

(٣) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢/ ٢٠١.

(٤) المرجع السابق نفسه، ٢/ ٢٠١.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ٨/ ٤٢.

(٦) الشورى ١١.

(٧) ابن جني، سر صناعة الاعراب ١/ ٢٩٦، وانظر: البغدادي، خزانة الادب، ١٠/ ١٨٥.

(٨) انظر: البغدادي، خزانة الادب، ١٠/ ١٨٥.

(٩) الزمخشري، الكشاف، ١/ ٢٢٨. (حاشية السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد زين الدين الجرجاني).

ويورد ابن هشام قول من قال: «الزائد (مثل) كما زيدت في ﴿فإنْ آمنُوا بِمثْلِ ما آمَنْتُم به﴾[1]، قالوا: وإنّما زيدت هنا لتفصل الكاف عن الضمير».[2]

ولم يُرجّح هذا المذهب لأنّ زيادة الحرف أولى من زيادة الاسم.[3]

وخلاصة المذاهب في هذه المسألة أنّ أداة التشبيه تكرَّر باللفظ أو بالمعنى، وتكريرها بالمعنى أسوغ لتغاير اللفظيْن ودفع التكرير، ولعلّ غرض تكريرها هو تأكيد التشبيه والمبالغة فيه، وهو تكرير مُراعى فيه عدم التكرير -إن جاز التعبير-، فهو تكرير بالمعنى من حيث ورود أدائيْ تشبيه، وتحاشياً له في اللفظ -باستثناء الشاهد المذكور- على مستوى الصيغة الحَرْفِيَّة.

---

(١) البقرة ١٣٧.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ١٧٩.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، ١/ ١٨٠.

جـ- « أمّا، إمّا »

تأتي أمّا في الكلام على أحوال ثلاثة: حرف شرط، وتفصيل، وتوكيد[1]، ويكاد الشرط والتوكيد لا ينفصلان فيها، والذي جعل النّحاة يذهبون إلى شرطيّتها لزوم الفاء بعدها،[2] نحو: ﴿فأمّا الّذين آمنوا فيَعْلَمون أنّه الحقُّ من ربّهم، وأمّا الّذين كفروا فيقولون...﴾.[3]

أمّا التفصيل فهو غالب أحوالها، ومن ذلك: ﴿أمّا السّفينة فكانت لِمَساكينَ... وأمّا الغُلامُ... وأمّا الجِدارُ..﴾[4] بتكرير أمّا «وقد يترك تكرارها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يُذكر بعدها في موضع ذلك القسم، فالأوّل، نحو: ﴿يا أيّها النّاسُ قد جاءَكم بُرهانٌ من ربِّكُم.. فأمّا الّذينَ آمنوا باللهِ واعْتَصَمُوا به فَسَيُدْخِلُهُم في رحمةٍ منه وفضلٍ﴾[5] أي وأمّا الّذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا، والثاني، نحو ﴿هُوَ الّذي أنزلَ عَلَيْكَ الكتاب... فأمّا الّذين في قُلوبِهم زَيْغٌ فَيَتّبعون ما تَشَابه مِنْهُ ابتغَاءَ الفتنةِ وابتغآءَ تأويلِهِ﴾[6] أي وأمّا غيرهم فيؤمنون به ويكِلون معناه إلى ربّهم، ويدلّ على ذلك ﴿والرّاسِخُونَ في العلم يَقُولون آمنّا به...﴾[7]».[8]

أمّا (إمّا) فقد ذكر لها ابن هشام خمسة معانٍ:[9]

١- الشّك، نحو: (جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرو).

٢- الإبهام، نحو: ﴿وآخرون مُرْجَوْنَ لأمْرِ اللهِ إمّا يُعَذّبهم وإمّا يَتُوبُ عَلَيْهِم﴾.[10]

---

(١) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١/٥٦.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٣) البقرة، ٢٦.

(٤) الكهف، ٧٩ - ٨٢.

(٥) النساء، ١٧٤، ١٧٥.

(٦) آل عمران، ٧.

(٧) آل عمران، ٧.

(٨) ابن هشام، مغني اللبيب، ١/٥٧. وانظر: الأزهريّ، شرح التصريح، ٢/٢٦١.

(٩) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص٦٠.

(١٠) التوبة، ١٠٦.

٣- التخيير، نحو: ﴿إمّا أنْ تُعذّبَ وإمّا أنْ تَتّخِذَ فيهم حُسناً﴾.[١]

٤- الإباحة، نحو: (تعلّم إمّا فقهاً وإمّا نحواً)

٥- التفصيل، نحو: ﴿إنّا هديْناهُ السّبيلَ إمّا شاكراً وإمّا كفورا﴾.[٢]

ويجب تكرير (إمّا)[٣] بناءً على وظيفتها في الكلام، إذ أنّ «الكلام ينبني معها من أوّل الأمر على ما جيء بها لأجله من شكّ وغيره»[٤] خلافاً لِـ (أو) -شريكة إمّا في أغلب الأغراض- التي يبدأ الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره؛ ولهذا لم تتكرّر.[٥]

فقولنا: جاء إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، طرأ الشّكُّ فيه لما ذُكرت (إمّا) الأولى. أمّا في قولنا: جاء زيدٌ أو عمرو، فإنّ الشك جاء بعد ذكر أو، بعد أن اكتملت الجملة الفعلية.

ويذهب المبرّد إلى التفريق بين إمّا (بالكسر) وأمّا، فالأولى يجب تكريرها، نحو: ﴿إمّا العذابَ وإمّا السّاعَةَ﴾[٦] و ﴿إنّا هديناه السَّبيلَ إمّا شاكراً وإمّا كفورا﴾[٧] فلا بدّ من تكرير (إمّا) هنا؛ «لأنّ المعنى هذا أو هذا»[٨] فمَبْنَى الكلام مع إمّا على أحد الشيئين أو الأشياء.[٩]

وذهب (محمد بن ولاد) إلى أنّ التكرير لا يلزم (إمّا)؛ «لأنّ الأولى إنّما هي زائدة ليبادر المخاطب إلى أنّ الكلام مبنيٌّ على الشكّ أو التخيير، والعمل على الثانية والأولى زائدة، وليست توجب في الكلام معنى غير معنى الثانية، وسبيلها في ذلك سبيل لا إذا قلت: ما قام لا زيدٌ ولا عمرو، فإن شئت أكّدت النفي وزدت (لا)، وإن شئت حذفتها . . . ولا أعلم أحداً من النَحْويّين المتقدّمين يمنع من إجازة حذفها في قولهم: خذ الدراهم وإمّا الدينار،

---

(١) الكهف، ٨٦.

(٢) الانسان، ٣.

(٣) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٦١. السيوطي، همع الهوامع، ٤/ ٣٥٧، ٥/ ٢٥٤. الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/ ٣٧٢. رائف فرحان السماره، أسلوب العطف بين النحو والبلاغة حتى القرن ٧ هـ، رسالة ماجستير، جامعة حلب، إشراف د، سامي عوض، ١٩٨٧م، ص١١٠.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٦١.

(٥) انظر: الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، ١/ ٣٧٢. البغدادي، خزانة الادب، ١١/ ٧٧،(فيما ينقله عن الفراء).

(٦) مريم، ٧٥.

(٧) الانسان، ٣.

(٨) المبرد، المقتضب، ٣/ ٢٨.

(٩) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/ ٣٧٢.

وجالس زيداً وإمّا عَمْراً. . .».[1]

وَردّ عليه البغدادي بأنّ حذفها خاصّ بالشّعر، وجوازُ حَذْفِها في الكلام لا قائل به، وَردّ قوله (لا أعلم أحداً من النحويّين المتقدمين. .الخ) بأنّ المنقول خلاف ما نقله، فالأولى تعليل حذفها بالضرورة.[2]

أمّا (أمّا) فلا يوجب المبرّد تكريرها، ، فيجوز أن تقفَ عليها إذا تَمَّ خبرها، نحو: أمّا زيدٌ فقائم؛ «لأن الكلام مستغنٍ من قبل التكرير».[3]

ويبدو لي أنّ (أمّا) غالباً ما تأتي مع جُمَلٍ تامّة مما يسوّغ الوقوف عندها، نحو: ﴿فامّا اليتيمَ فلا تَقْهر﴾[4]، وإذا ما استدعت الحاجة تُكَرّرُ مع جملة أخرى، في حين أنّ (إمّا) غالباً ما تدخل على المفرد أو ما كان بتأويله، والشكّ والإبهام واقع بين أفراده فلا بدّ من تكريرها معه.

وقد يُستغنى عن (إمّا) الثانية بذكر ما يُغني عنها، وتقدّر على الكثير الشائع، نحو: «إمّا أن تتكلّم بخير وإلاّ فاسكت»،[5] وقول المثقب العبدي:

فإمّا أنْ تكُونَ أخي بصدقٍ فاعرفُ مِنْكَ غَثّي من سَمِيني

وإلاّ فاطّرحني واتّخِذْني عَدُوّاً أتّقيكَ وتتّقيني[6]

وحدّدَ ابن عصفور شرط الإغناء عن تكريرها بمجيء (أو) أو (إلاّ) في موضعها.[7] ويبدو لي أنّهما يتوافقان مع (إمّا) من حيث اعتمادهما على ذكر شيئين ليتم الكلام بهما.

وقد يُستغنى عن (إمّا) الأولى لفظاً، كقوله:

تُلِمّ بِدارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُها وإمّا بأمواتٍ ألمّ خيالُها[8]

أي: إمّا بدارٍ.

---

(١) البغدادي، خزانة الادب، ١١/٩٦.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٣) المبرد، المقتضب، ٣/٢٨.

(٤) الضحى، ٩.

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب، ١/٦١. وانظر: الرضي، شرح الكافية، ١/٣٧٢. البغدادي، خزانة لادب، ١١/٨٠.

(٦) ديوان شعر المثقّب العبديّ، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيْرفيّ، جامعة الدول العربيّة، معهد المخطوطات العربيّة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، ص٢١١، ٢١٢.

(٧) انظر: ابن عصفور، المقرّب، تحقيق أحمد عبدالستّار الجواري، عبدالله الجبوريّ، بغداد ط١ ١٣٩١هـ-١٩٧١م، ٢/٢٣٢.

(٨) البغدادي، خزانة الادب، ١١/٧٦.

وجعل الفرّاء إمّا نائبة عن (أو) ولا حذف في الكلام[1] «فوضع (وإمّا) في موضع (أو) وهو على التوهم إذا طالت الكلمة بعض الطول»[2] وقد جوّد البغدادي كلامَ غيره؛ لأنّه أشيع.[3]

وتعقيباً على ما ثار حول كون (إمّا) الثانية عاطفة، قال الرضيّ: «فالحق أن الواو هي العاطفة وإمّا مفيدة لأحد الشيئين غير عاطفة، والواو في نحو قوله: إمّا إلى جنّة إمّا إلى نار، مقدرة».[4] وهذا الحذف الذي تقدم ذكره يمكن حمله على تخليص التراكيب من التكرير ولا سيّما أنّ كثرة الاستعمال أصبحت قرينة دالة على المحذوف، فتَخَفَّفَ التركيبُ من ذلك التكرير.

ومما هو في صعيد هذا أنّ العرب تدخل (أو) على إمّا و (إمّا) على (أو) -والأصل غير ذلك- لتآخيهما في المعنى، فيقولون: عبدُالله إمّا جالسٌ أو ناهض[5]، وفي قراءة أبيّ[6]: ﴿وإنّا وإيّاكم لإمّا على هُدى أو في ضلالٍ مبين﴾.[7]

وقال الشاعر:

فقُلتُ لهُنّ امشِينَ إمّا نُلاقِهِ كما قال أو نشْفِ النُّفوسَ فنُعْذَرا[8]

ويبدو لي أنّ هذا التغيير إنما هو تخفيف من التكرير (تكرير إمّا).

وخلاصة هذه المسألة، أن (أمّا) تُكرّر إذا جاءت للتفصيل، وقد يُترك تكريرها استغناءً بمقام المقال، أمّا (إمّا) فيجب تكريرها لأنّها مبنيّة على أحد الشيئين، وتتخلص التراكيب من تكريرها - أحياناً - بما يُغني من أدوات أُخَر من غير لفظها، نحو (أو) أو (إلاّ) كما تقدّم.

---

(١) انظر: البغدادي، خزانة الادب، ١١/ ٧٧.

(٢) الفراء، معاني القرآن ١/ ٣٩٠.

(٣) انظر: البغدادي، خزانة الادب، ١١/ ٧٨.

(٤) الرضي، شرح الكافية، ١/ ٣٧٣. والشّاهد الذي ذكره عجز بيت، وصدره: يا ليتما أمُّنا شالت نعامتُها. وجاء في بعض المصادر، أيْما إلى جنة أيْما إلى نار (انظر: خزانة الأدب ١١/ ٨٨).

(٥) انظر: الفراء، معاني القرآن ١/ ٣٨٩.

(٦) انظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ص١٢٢، ١٢٣. وجاءَت القراءَة فيه على النّحو التالي: ﴿وإنّا أولياكم لأيّما على هُدى أو ضلال مُبين﴾، وهو تصحيف لِـ (أو إيّاكم) كما جاء في حاشية الكتاب نفسه، والقراءَة هي المذكورة في المتن، كما جاءَت عند الفرّاء في معاني القرآن (١/ ٣٩٠) وكما نقلها البغدادي (خزانة الأدب ١١/ ٧٨).

(٧) سورة سبأ، ٢٤، وهي في المصحف: ﴿وإنّا أو إيّاكم لعلى هُدىً أو في ضلالٍ مُبين﴾.

(٨) انظر: الفراء، معاني القرآن ١/ ٣٩٠.

د - «لا»

تكرّر (لا) في الحالات التالية:

١- إذا كانت نافيةً للجنس وأُلغِيَت[١]، نحو: (لا حَوْلٌ ولا قوّةٌ إلاّ بالله).

٢- لتأكيد النّفي ومنع الالتباس، نحو: ﴿وما يَعزُبُ عن ربِّك من مثقالِ ذَرّةٍ في الأرض ولا في السماءِ وَلاَ أصْغَرَ مِنْ ذلكَ وَلاَ أكْبَر﴾.[٢]

٣- يجب تكريرها إن كان ما بعدها جملة اسميّة صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها، أو فعلاً ماضياً لفظاً أو تقديراً.[٣]

مثال المعرفة: ﴿لا الشّمسُ يَنْبَغي لها أنْ تُدْرِكَ القَمَرَ ولا الليلُ سابقُ النّهارِ﴾[٤]. وَجوّز سيبويه ورودها في الشّعر غير مكرّرة، قال: «وقد يجوز في الشّعر رفع المعرفة ولا تُثنّى (لا) قال الشاعر:

بَكَتْ جَزَعاً واسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ ركائِبُها أنْ لا إلينا رجوعُها»[٥]

ولا يخفى أنّ (لا) لم تباشر المعرفة في شاهد سيبويه، وقد احتاط ابن هشام عندما اشترط كون الجملة الاسمية التالية لـ (لا) مصدّرة بمعرفة -كما تقدّم قبل قليل-.

وذهب الصبّان إلى أنّ (لا) كرّرت في المعرفة جبْراً لما فاتها من نفي الجنس.[٦] وقريب منه ما ذكره السيوطيّ في تعليل تكريرها وهو أن يكون عوضاً عمّا فاتها من مصاحبة ذي العموم.[٧]

ومثال النكرة التي لم تعمل فيها (لا) قوله تعالى: ﴿لا فيها غَوْلٌ ولا هم عنها

---

(١) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٢٣٩.

(٢) يونس، ٦١.

(٣) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٢٤٢.

(٤) يس، ٤٠.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢/ ٢٩٨. وانظر: البغدادي، خزانة الادب، ٤/ ٣٤.

(٦) انظر: الصبّان، حاشية الصبّان، ٢/ ٤.

(٧) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢/ ٢٠٦. وانظر: الأزهري، شرح التصريح، ١/ ٢٣٧.

يَنْزِفون﴾[1] ومنه شاهد سيبويه:[2]

وما صَرَمْتُكَ حتى قُلتِ مُعْلِنَةً لا ناقةٌ لِيَ في هذا ولا جَمَلُ

وذهب سيبويه إلى أنّه يَحْسُن تكريرُها إذا فُصل بينها وبين اسمها قال: «واعلم أنّك إذا فصلت بين لا وبين الاسم بحشوٍ لم يحسُنْ إلاّ أن تعيد (لا) الثانية؛ لأنّه جُعل جواب: أذا عندك أم ذا»[3]. والسؤال بالهمزة وأم لا بدّ فيه من العطف.[4] ونقل الصبّان عن الدماميني «أن تكريرها في الانفصال للتنبيه على كونها لنفي الجنس؛ لأنّ نفي الجنس تكرار للنفي في الحقيقة».[5]

ومثال تكريرها مع الفعل الماضي قوله تعالى ﴿فلا صَدّق وَلا صَلّى﴾.[6]

٤- ويجب تكرير (لا) «إذا دخلت على مفرد خبرٍ أو صفة أو حال، نحو: زيدٌ لا شاعر ولا كاتب، جاء زيدٌ لا ضاحكاً ولا باكياً، ونحو ﴿إنّها بقرةٌ لا فارضٌ ولا بِكْرٌ﴾[7]».[8]

وذهب سيبويه إلى استقباح عدم تكريرها في هذه المسألة، وعَلّلَ تكريرها بأنّ الكلام جواب لمن يسأل عن أحد الشيئين، يقول: «ومثل ذلك هذا زيدٌ لا فارساً، لا يحسن حتى تقول: لا فارساً ولا شجاعاً. وذلك أنّه جواب لمن قال، أو لمن تجعله ممّن قال: أبرجلٍ شجاعٍ مررت أم بفارس؟...».[9]

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنّ قولنا: «مررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعد»، لا يجوز فيه

---

(١) الصافات، ٤٧.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/٢٩٥.

(٣) المصدر السابق نفسه، ٢/٢٩٨، ٢٩٩.

(٤) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/٢٠٧. الأزهري، شرح التصريح، ١/٢٣٧.

(٥) الصبّان، حاشية الصبّان، ٢/٤.

(٦) القيامة، ٣١.

(٧) البقرة، ٦٨.

(٨) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/٤٤٤. وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ١/٤٢٠.

(٩) سيبويه، الكتاب، ٢/٣٠٥.

إلاّ أن تكرّرها مـرّتيْن؛ لأنّه نفي لقـولك: مررت برجلٍ إمّا قـائم وإمّا قاعـد[1]؛ ليقـابل النفي بالإيجاب.

ويتراءى لي أنّ تأكيـد النّفي هو غرض تكرير (لا) في الصوَر المتقدّمـة، وذهب البصريّون إلى أنّها زائدة للتوكيد[2]، ويكون تأكيدها بالتـصريح «بتَعَلُّق النفي بكلّ من المعطوف والمعطوف عليه كيلا يُتَوهّم أنّ المنفيّ هو المجموع، من حيث هو مجموع».[3]

كـما أنّ تكرير (لا) يأتي أحيـاناً لأمن اللبس[4] وإيضاح التـركيب كمـا يذهب المبرّد، إذ يقول: «... لا يقم زيدٌ ويقعد عـبدالله، وهو بإعادتك (لا) أوضح، وذلك لأنّك إذا قلت لا يقم زيدٌ ولا يقعد عبدالله، تبيّن لك أنّك قد نهيت كلّ واحدٍ منهما على حياله».[5]

وإليـه ذهـب الفـارسيّ في نحـو: «لا فـيـها رجلٌ ولا غـلام... وإنّمـا لم يجـز إلاّ أن تكرّر؛ لأنّها جـواب لـقولك (هل من رجـل وهل من غـلام) فلو أجاز عدم التكرار، فـقال: لا فيهـا رجلٌ ولا غلام[6] لكان يلتبس على السـائل أن ليس فيهـا رجلٌ ولا غلام مجتـمعين، وإذا كـان يلتبس كـرّرها؛ ليـعلم أنّه نفيُ أنْ ليس فـيهـا أحـد هذين الجنسين لا مـجتـمعـاً ولا منفرداً».[7]

ويأتي تكرير (لا) -أحياناً- تفريقاً بين المعاني المختلفة، فقولنا: (والله لا كَلَّمْتُ زيداً ولا عـمـراً ولا بكراً) يكون مع التكرير أيْمـان في كل منهـا كـفّارة، وبدونه يمينٌ في مـجـموعـهـا كفّارة.[8]

ويربط سـيبـويه بين تكرير (لا) والمقـام أو السـياق الذي تـرد فيـه، كمـا سـبق في بعض

---

(١) انظر: أبو علي الفـارسي،المسائل المنثورة، تحقيق مـصطفى الحديدي، .مطبـوعات مـجمع اللغـة العربيـة، دمشق، ص١٠٤.

(٢) انظر: الزمخشري، الكشّاف، ١/ ٧٢. (حاشية السـيد الشريف).

(٣) المرجع السابق نفسه، وانظر: الألوسي، روح المعاني، ٣/ ٨. أبو حيان، البحر المحيط، ٢/ ٢٧٨.

(٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٥/ ٢٢٧.

(٥) المبرد، المقتضب، ٢/ ١٣٢. وانظر: ابن السراج، الأصول، ٢/ ١٧٥.

(٦) كذا النصّ في مصدره والأصح حذف (لا) الثانية حتى يستقيم الكلام.

(٧) الفارسي، المسائل المنثورة، ص٨٨.

(٨) انظر: السيوطي، الاشباه والنظائر، ٧/ ٢٣١.

المسائل التي علّل تكرير (لا) فيها بأنّه جواب على كلام مقدّر، وهذا التقدير بحدّ ذاته إنّما هو تجسيد للسّياق الكلامي أو المقام المتحدَّث فيه، يوضّحُ ذلك تعقيبه على الشاهد:

ونُبِّئتُ جَوّاباً وسَكْناً يَسُبُّني وعَمْرو بن عفرا لا سلامٌ على عمرو

«فلم يلزمك في ذا تثنية (لا) كما لم يلزمك ذلك في الفعل الّذي فيه معناه وذلك لا سلّم الله عليه، فدخَلَتْ في ذا الباب لتنفي ما كان دعاءً كما دخلت على الفعل الذي هو بدلٌ من لفظه».[1]

ويجوز عدم تكرير (لا) في بعض التراكيب مع إلغائها عند المبرّد وابن كيسان وعند غيرهما شاذ[2]، كالشاهد التالي:

وأنْتَ امرُؤٌ مِنّا خُلِقْتَ لِغَيْرنا حياتُك لا نفعٌ وموْتُك فاجعُ

قال الأعلم: «وسوّغ له الإفراد هنا انّ ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى؛ لأنّه إذا قال (وموتك فاجع) دلّ على أنّ حياته لا تضر، فكأنّه قال: حياتك لا نفع ولا ضر».[3]

يتبيّن لنا ممّا سَبَق أنّ (لا) تُكرّر في التراكيب تأكيداً للنفيّ، وتعويضاً عن نفي الجنس - أحْياناً -، وعندما يُفصَلُ بينها وبين اسمها، وأمْناً للبس في مواضع أخرى.

وتستغني بعض التراكيب عن تكريرها - في بعض الحالات - اعتماداً على وضوح الكلام.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢/٣٠١.

(٢) انظر: البغدادي، خزانة الادب، ٤/٣٦.

(٣) الأعلم الشنتمريّ، تحصيل عين الذّهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، حقّقه وعلّق عليه: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ص٣٥٤.

هـ - « تكرير حروف الجر »

ذهب البصريون إلى وجوب تكرير الجارّ عند العطف على الضمير المخفوض، في نحو: ﴿فقالَ لَها ولِلأرض﴾[1] ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُون﴾[2]، والكوفيّون على جواز العطف دون تكرير الجارّ، نحو «مررت بك وزيدٍ».[3]

وحُجَّةُ البصريّين -المُعْتَمدةُ عند الأنباريّ- أنّ الجارَّ والمجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنّك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز.[4]

واستشهد الكوفيّون بشواهد كثيرة متنوّعة[5]، وجَّهها الأنباري توجيهات مختلفة أبطلت وجه الاحتجاج بها.[6]

ومذهب البصريّين هو الأشيع في اللغة[7] مع أنّ كثرة شواهد الكوفيّين تقوّي حجّتهم، مما دعا بعض النّحاة المتأخرين إلى أن يذهب مذهبهم كابن مالك وأبي حيّان والسيوطي[8]. وقد حمل البصريّون شواهد الكوفيّين على الضرورة.[9]

ولعلّه من الممكن حمل المسألة على التكرير وعدمه؛ فالأصلُ التكريرُ لغاية تركيبية -أحياناً- كما سبق في حجّة البصريّين، وكما يذهب الرضيّ إلى أنّ الجار المكرّر من حيث المعنى كالعدم.[10] ويُترك التكرير - أحياناً أخرى - اجتناباً لكلفته، وللاستغناء عنه بما يُذكر،

---

(١) فصّلت، ١١.

(٢) المؤمنون، ٢٢.

(٣) انظر: الأنباري، الإنصاف، ٢/٤٦٣. الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/٣١٩. الأزهري، شرح التصريح، ٢/١٥١.

(٤) انظر: الأنباري، الإنصاف، ٢/٤٦٦.

(٥) انظر المصدر السابق نفسه، ٢/٤٦٣ - ٤٦٥.

(٦) انظر: المصدر السابق نفسه، ٢/٤٦٧- ٤٧٤.

(٧) انظر: الأزهري، شرح التصريح، ٢/١٥١. الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/٣٢٠.

(٨) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/٣٢٠. الأزهريّ، شرح التصريح، ٢/١٥١. السيوطي، همع الهوامع، ٥/٢٦٨، أبو حيان، البحر المحيط، ٣/١٥٩.

(٩) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/٣٢٠.

(١٠) انظر: المرجع السابق نفسه.

إذ وجّه الأنباريُّ الآية الكريمة التي احتجّ بها الكوفيّون - على قراءة حمزة التي أنكرها كثير من النُّحاة كالفرّاء والزّجاجي-[1] إلى «أنّ الأرحام مجرورة بباء مقدّرة غير الملفوظ بها، وتقديره: وبالأرحام، فحُذفت لدلالة الأولى عليها»[2] ويؤيّد ذلك قراءة عبدالله (وبالأرحامِ).[3]

وَجاء تكرير حرف الجرّ في غير ما تقدّم، وذلك في البدل، كقوله تعالى: ﴿قال الملأُ الّذينَ استكْبَرُوا مِنْ قوْمِه لِلَّذِينَ استُضْعِفوا لِمَن آمنَ مِنْهُم. . .﴾[4]، وكقول الشاعر:

إذا ما مات مَيْتٌ من تَميم فسَرّكَ أنْ يعيشَ فَجِيء بزادِ

بِخُبْزٍ أو بِتَمْرٍ أو بِسَمْنٍ أو الشيءِ المُلفَّقِ في البَجادِ[5]

ويذكر محمد عبدالخالق عضيمة أنّه جاء في القرآن «الإبدال من المبدَل منه المجرور بحرف الجر من غير إعادة الجار في قوله تعالى: ﴿ولله على النامس حجُّ البيت من استطاع إليه سبيلا﴾[6] وجاء بإعادة حرف الجر» كما تقدّم في الآية الأولى.[7]

ولعَلَّ غرض تكرير الجار هنا هو التذكير به، والتنبيه على البدل أو الدلالة على البدليَّة[8].

واستكمالاً للمسألة هذه، تطالعنا بعض الشّواهد الشّعريّة الّتي يتكرّر فيها حرف الجر دون مجروره، وقد حملها النُّحاة على الضرورة الشّعرية، وذلك كالشاهد:

فلاَ واللهِ لا يُلْقَى لِمَا بِي وَلا لِلِمَا بِهِم أبَدَاً دواءُ[9]

---

(١) انظر: البغدادي، خزانة الادب، ٥/١٢٧. الرازي، تفسير الفخر الرازي، ٩/١٦٩. والآية هي: ﴿واتّقوا اللهَ الذي تَساءَلونَ به والأرحامَ﴾ (النساء ١).

(٢) الأنباري، الإنصاف، ٢/٤٦٧، ٤٧٢.

(٣) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٣/١٥٧.

(٤) الأعراف، ٧٥.

(٥) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ٣/٢٤٠.

(٦) آل عمران، ٩٧.

(٧) انظر: محمد عبدالخالق عضيمة، دراسات في اسلوب القرآن، ق٣ ج٤/٨٣.

(٨) انظر: الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب، ٥/٢٤٩.

(٩) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١/٦٧، البغدادي، خزانة الادب، ٥/١٥٧.

«حيث أكّد اللام الأولى باللام الثانية بدون ذكر مجرور الأولى، والقياس لما لما بي»[1] ومثله:

وصالياتٍ ككما يؤثفينْ.

«على أنّه يمكن أن تكون الكاف الثانية مؤكدة للأولى قياساً على اللامين في البيت الّذي قبله»[2] وقد سبقت مناقشة اسميّة الكاف وحرفيّتها في مسألة متقدّمة، وأنّهم عدّوا الكاف الثانية اسماً (بمعنى مثل) للتخلص من الضرورة المُشار إليها.

وَجاء الجارّ مكرّراً جوازاً في بعض تراكيب العطف الّتي ليس المعطوف عليه فيها ضميراً مخفوضاً، وذلك كقراءة ابن عامر، وهشام للآية ﴿جاءَوا بالبيّناتِ والزُّبُر والكتاب المُنير﴾[3]، إذ «قرأ ابن عامر (وبالزّبر) بزيادة باء، وقرأ هشام (وبالكتاب) بزيادة باء».[4]

وذهب مكّيّ إلى أن «إثبات الحرف هو الأصل، إلاّ أنّه ترك استعماله في أكثر القرآن والكلام استخفافاً»[5]؛ لأنّ الواو تغني عن تكرير العامل سواء أكان فعلاً أم حرفاً، ذاهباً إلى أنّ الغرض من تكريره التأكيد.[6] وتَبِعَه في مذهبه هذا السّمين الحلبي[7] في الآية: ﴿ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم..﴾[8] زيادةً على أنّ التكرير يُشعر بتغاير الختمين وهو أنّ خَتْم القلوب غير خَتْم الأسماع. بناءً على ما ذهب إليه النحويون من أنّ المرور واحد في (مررت بزيدٍ وعمرو)، واثنان في: مررت بزيدٍ وبعمرو، إلاّ أنّه رجّح التعليل بالتوكيد على التعليل

---

(١) البغدادي، خزانة الادب، ٥/١٥٧.

(٢) المرجع السابق نفسه، ٢/٣١٣.

(٣) آل عمران ١٨٤.

(٤) مكيّ بن أبي طالب، الكشف عن وجوب القراءات السبع، ١/٣٧٠.

(٥) المرجع السابق نفسه.

(٦) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٧) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ١/١٠٣.

(٨) البقرة ٧.

بتغاير الختمين،[1] ووجهُ التأكيد في الآية أنّ تكرير الجارّ أدلُّ على شدّة الختم في الموضعين.[2]

وَذهب الكُرماني إلى أن تكرير العامل مع حرف العطف لا يكون إلاّ للتأكيد.[3] ومع أنّ العطف يُغني عن تكرير العامل إلاّ أن الألوسي يرى التكرير أقوى في التّشديد، إذ يقول: «. . والعطف وإن كان في قوّة الإعادة لكنه ليس ظاهراً مثلها في الإفادة لما فيه من الإحتمال».[4]

وقد يكون تكرير الجارّ لفصل الصّفات واستقلال بعضها عن بعض، جاء في حاشية السيد الشريف على كشاف الزمخشري تعليقاً على قول الزمخشري: «ومن كونه منعماً بالنِّعم كلّها. . . ومن كونه مالكاً للأمر كلّه. .»[5]: «وكرّر مِنْ في قوله (ومن كونه. . .الخ) تنبيهاً على الشروع في وصف آخر، وقيل تكريرها إشعار باستقلال كلّ وصف بكونه دليلاً على حدة».[6]

وقد يكون تكرير الجار لغاية تركيبيّة محضة، نحو: «مررتُ بزيدٍ وبك» إذ لا يُعطف الكاف إلاّ إذا اعتمد على حرف الجرّ؛ ليكون عماداً له؛ إذْ لا يُعطف الحرف على الاسم.[7]

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ١/١٠٣؛ أبو حيّان، البحر المحيط، ١/٤٨.

(٢) انظر: الرازي، تفسير الفخر الرازي، ٢/٥٩. أبو حيّان، البحر المحيط، ١/٤٨، الألوسي، روح المعاني، ١/١٣٥. الزمخشري، الكشّاف، ١/١٦٣.

(٣) انظر: الكرماني، البرهان في متشابه القرآن، ص١١٤. وانظر: الفيروز أبادي، بصائر ذوي التمييز، ١/١٣٩.

(٤) الألوسي، روح المعاني، ١/١٣٥.

(٥) الزمخشري، الكشّاف، ١/٦٠.

(٦) المرجع السابق نفسه.

(٧) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/٣١٩.

و - « اجتماع ما، إنْ »

تَتْبَعُ (إنْ) ما النافية في بعض التراكيب، وذلك مثل الشاهد:

بني غُدانةَ ما إنْ أنتمُ ذهبٌ ولا صريفٌ ولكن أنتُمُ الخَزَفُ[1]

وللنُّحاة في هذا الشاهد مذهبان تبعاً لروايته:

١- رواية رفع الخبر (ذهَبٌ) على أنّ (إنْ) زائدة وقد أبطلت ما عن العمل.[2]

٢- رواية يعقوب بن السّكيت بنصب (ذهباً) «فتخرّج على أنّ إنْ نافية مؤكّدة لما، لا زائدة»[3]، كما أنّها ليست مؤسّسةً؛ لأن نفي النفي إيجاب.[4]

ومثل الشاهد المتقدم:

وما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ منَايانا ودَوْلةُ آخرينا[5]

وذكر ابن هشام شواهد أخرى دخلت فيها (إنْ) النافية أحياناً بعد ما النّافية، نحو:

ما إنْ أتَيْتُ بشيءٍ أنْتَ تَكْرَهُهُ إذن فلا رَفَعَتْ سَوْطي إليّ يَدي

وشَواهدَ أخرى زيدت فيها (إنْ) بعد ما الموصولة والمصدريّة، وألا الاستفتاحيّة.[6]

وذهب الكوفيّون «إلى أنّ (إنْ) المقرونة بما هي النافية جيء بها بعدها توكيداً».[7] وتبع الشيخ خالدٌ الأزهريُّ المُرادِيَّ[8] في رَدِّ قول الكوفيّين، بقوله: «فإنّ العرب قد استعملت إن

---

(١) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ١/ ٢٧٤.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٣) المرجع السابق نفسه، ١/ ٢٧٦.

(٤) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح، ١/ ١٩٧.

(٥) انظر: البغداديّ، خزانة الأدب، ٤/ ١١٢.

(٦) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٢٥.

(٧) الأزهريّ، شرح التصريح، ١/ ١٩٧. وانظر: البغداديّ، خزانة الأدب، ٤/ ١١٩، ١٢٠.

(٨) انظر: المُرادي (الحسن بن قاسم)، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص٢١٠.

الزائدة بعد ما الموصولة الاسميّة والحرفيّة لشبهها في اللفظ بما النافية فلو لم (تكن إنْ المقترنة بما النافية زائدة)[1] لم يكن لزيادتها بعد الموصولين مسوّغ».[2]

ولا أرى أنّ هذه حجّةٌ قويّةٌ تدحض مذهب الكوفيّين؛ وذلك أنّ المراديّ والأزهريّ حملا إنْ الزائدة بعد ما النافية على إنْ الزائدة بعد ما الموصولة الحرفيّة والاسميّة على الرّغم من أنّ ورودها في الحالة الأولى أكثرُ وأشيَعُ وهو ما يجْعَلُ الحمل على النّفي أقرب، وما شذّ عن هذا يُحمل على الزيادة، زيادة على ضعف تفريق النّحاة بين نصب الخبر ورفعه في مَذْهَبَيْهِمْ المُتَقدِّمَيْن، وجعلهم إيّاها زائدة في الرفع ونافية في النّصب مع أنّه لا داعي لذلك سوى مراعاة القاعدة النّحوية، وتبرير رفع الخبر أو نصبه، وإن كنتُ لا أرى أي تغيير في المعنى في الحالتين.

وذهب ابن جنّي إلى إنكار أن تكون (إنْ) التي بعد ما النافية نافيةً من قِبَل أنّهما حرفان «وليس في الكلام اجتماع حرفَيْن لمعنى واحد، لأن في ذلك نقضاً لما اعتُزِمَ عليه من الاختصار في استعمال الحروف».[3] وإنّما هي زائدة للتوكيد كما تُزاد ما، ولا، والباء.[4]

وقد أبطل البغداديّ دعوى ابن جنّي عدم اجتماع حرفين لمعنى واحد، بقول الشاعر:

. . . . . ولا لِلِما بهم أبداً دواءُ

وقوله:

فأصبحْنَ لا يسألنَهُ عن بما به[5] . . . . . .

وما ذكره البغداديّ نادرٌ قياساً إلى الشّائع في الاستعمال. ومُراد ابن جنيّ أنّه لا يجتمع

---

(١) العبارة في الاصل، فلو لم تكن النافية بما إن المقترنة زائدة لم يكن . . الخ، ولعلها تحريف طباعة.

(٢) الأزهريّ، شرح التصريح، ١/١٩٧.

(٣) ابن جني، الخصائص، ٣/١٠٩، ١١٠.

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه.

(٥) انظر: البغداديّ، خزانة الأدب، ١١/١٤١.

حرفان بمعنى واحد؛ لأنّ ذلك يناقض الاختصار وإذا ما اجتمعا فإنّ أحدهما يكون لمعنىً -مثل النّفي مثلاً- وما يتبقّى يكون زائداً لتوكيد ذلك المعنى. ففي الشاهد:

طعامُهُمُ لئن أكلوا مُعَدٌّ وَمَا إن لا تُحاكُ لهم ثيابُ

ذهب ابن جنيّ إلى أنّ (ما) نافية و (إنْ، ولا) جميعاً للتوكيد.[1]

ويمكن حمل هذا المذهب على أنّ اللغة تجتنب التكرير في هذه الأحرف، وما القول بزيادتها إلاّ نفيٌ للتكرير فيها.

وخُلاصة المسألة، أنني أذهب فيها مذهب الكوفيّين، في أنّ (إنْ) بعد (ما) نافية وبعد غيرها زائدة[2]، وعُدِل عن تكرير ما بإنْ رغبةً عن التكرير اللفظيّ كما هو مذهب الأخفش «... أن الأصل بها ما، فلما كرّرناها للتوكيد عُدِل عن لفظ ما إلى (إنْ) احترازاً عن بشاعة التكرار».[3]

وكون (إنْ) نافية فقد جاء عليه من الشّواهد ما لا يُحصر إذ أنّ النفي من وجوهها المشهورة لا سيّما عند اجتماعها مع ما.[4]

وقد حمَلَ كثيرٌ من المفسّرين (إنْ) في الآية الكريمة: ﴿ولقد مَكّنّاهُم فيمآ إنْ مكّنّاكُم فيه...﴾[5] على النّفي[6] وقد «قال ابن عبّاس وقتادة معناه: في ما لم نُمكنكم فيه، وقال المبرّد (ما) الأولى بمعنى الّذي و (إنْ) بمعنى ما وتقديره في الّذي ما مكناكم فيه...».[7]

وقال أبو حيّان في الآية - أيضاً -: «ولم يكن النّفي بلفظ ما كراهة لتكرير اللفظ -وإن

---

(١) انظر: ابن جني، الخصائص ٣/ ١١٠، ١١١.

(٢) عبارة ، (وبعد غيرها زائدة)، ليست من مذهب الكوفيين بل من عندي.

(٣) انظر: الزمخشري، الكشّاف، (حاشية السيد الشريف)، ١/ ٢٢٨.

(٤) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٢٣.

(٥) الأحقاف، ٢٦.

(٦) انظر: الطبريّ، جامع البيان، ١١/ ٢٩٤. الرازي، تفسير الفخر الرازي، ١٣/ ٢٠٨.

(٧) الطوسي، التبيان، ٩/ ٢٨١.

اختلف المعنى- . . . . وكونها نافية هو الوجه لأنّ القرآن يدل عليه في مواضع . .».[1]

وقال الزمخشري: «وقد أغثّ أبو الطيّب في قوله:

لعمرُك ما ما بَانَ مِنْكَ لِضاربٍ

وما ضرّه لو اقتدى بعذوبة لفظ التنزيل فقال: (ما إن بان منك)».[2]

---

(١) أبو حيّان، البحر المحيط، ٨/ ٦٥.

(٢) الزمخشري، الكشّاف، ٣/ ٥٢٥. وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ٩/ ٦٧٦. وجاء في حاشية الكشّاف: «بيت المتنبي ليس كما أنشده: لعمرك، وإنما هو:

يَرَى أنَّ مَامَا بانَ منكَ لِضاربٍ بأقتَلَ مما بَانَ منك لِعائِبِ

لا يستقيم الا كذلك، ولو جاء أبو الطيب عوض ما بان لجاء البيت: يرى أنّ إن ما بان منك لضارب، وهذا التكرار أثقل من تكرار (ما) بلا مراء، وإنما فنّده الزمخشري والزَمه استعمال إن عوض ما؛ لاعتقاده ان البيت كما انشده . .»، (انظر: الكشّاف (حاشية السيّد الشريف) ٣/ ٥٢٥).

ورواية البيْت في الديوان (١/ ١٥٨):

يرى أنّ ما بانَ منك لِضاربٍ بأقتل مما بانَ منك لعائبِ

ولا يَستقيم وزنه إلا بزيادة (ما) ثانية، ولعلها سقطت سهْواً من الديوان.

ز - «تكرير إلاّ الاستثنائية»

تكرّر (إلاّ) في حالتين: للتوكيد أو لغير التوكيد.[1]

١- أمّا تكريرها للتوكيد فيكون في العطف والبدل، نحو: ما جاء إلاّ زيدٌ وإلاّ عمروٌ، فما بعد (إلاّ) الثانية معطوف بالواو على ما قبلها، وإلاّ زائدة للتوكيد، «ولا بُدّ من حرف العطف قبل إلاّ».[2]

وأمّا في البدل فنحو: ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ أبو عَبدِالله، قال سيبويه: «ولو قلت: ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ أبو عبدالله كان جيّداً، إذا كان أبو عبدالله زيْداً، ولم يكن غيره؛ لأنّ هذا يُكرّر توكيداً، كقولك: رأيتُ زيداً زيْداً».[3]

وقد اجتمع العطف والبدل في قوله:

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاّ عَمَلُهْ إلاّ رَسِيمُه وإلاّ رَمَلُهْ

٢- إن كان التكرير لغير التوكيد -وذلك في غير بابي العطف والبدل-، فإن كان العامل الّذي قبل (إلاّ) مفرّغاً تركته يؤثّر في واحد من المستَثْنَيات، ونصبت ما عدا ذلك الواحد، نحو: ما قام إلاّ زيدٌ إلا عمراً إلاّ بكراً، فرفعتَ الأوّل بالفعل على أنّه فاعل ونصبت الباقي.

فإن كان العامل غير مفرّغ، فإن تقدمت المستثنيات على المستثنى منه نَصَبْتَها كلّها، نحو: ما قام إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بكراً أحَدٌ، وإن تأخّرت، فإن كان الكلام إيجاباً نُصِبَتْ أيضاً كلّها، نحو: قاموا إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بكراً، وإنْ كان غير إيجاب أُعْطي واحدٌ منها ما يُعطاه لو انفرد ونصب ما عداه، أمّا من حيث المعنى فهي على حالين: ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض كزيْدٍ وعمروٍ وبكر، وما يُمكن وهو الأعداد، نحو: له عندي عشرة إلاّ أربعة إلاّ اثنين إلاّ واحداً.

---

(١) ما يتبع ملخصاً هو من أوضح المسالك، لابن هشام، ٢/ ٢٧٠ ـ ٢٧٥، (بتصرف قليل).

(٢) الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/ ٢٤١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٤١.

فـفي الحالة الأولى: إذا كـان المسـتثنى الأول داخـلاً -وذلك إذا كـان مسـتثنى من غيـر موجب- فـما بعده داخل، وإن كـان خارجاً -وذلك إن كـان مستـثنى من موجب- فما بعده خارج. تقـول: «جاءَني المكيّون إلاّ قريشاً إلاّ هاشـماً إلاّ عقيـلاً... فكلّ وتر منفي خارجٌ، وكلّ شفع مـثبت داخل، فـيكون في مسألتنا قد جـاءَك من المكيّين غيـر قريش معَ جميع بني هاشم إلاّ عـقـيـلاً... وتقـول في غـيـر الموجب: مـا جـاءني إلاّ قـريشٌ إلاّ هاشـمـاً إلاّ عقيلاً... فكل وتر مـثبت داخل، وكلّ شفع منفي خارج، فيكون في مـسألتنا، قد جاءَك من المكيّين مع عقيل جميع قريش إلاّ هاشماً».[1]

وفي النّوع الثاني اختلفـوا: فقيل الحكم كذلك، وإنّ الجميع مستثنى من أصل العدد،[2] وقال البـصريّون والكسائي: كُلّ من الأعـداد مستـثنى مما يليه، وهو الصـحيح[3]؛ لأن الحـمل على الأقرب متعيّن عند التردّد، وقيل المذهبان محتملان.[4]

وذهب الفرّاء إلى أنّ (إلاّ) بمنزلة الواو «إذا عطفـتها على استـثناء قبلها... كـقولك: لي على فُلان ألف إلاّ عشرة إلاّ مائة، تريد بإلاّ الثـانية أن ترجع على الألف، كأنّك أغفلت المائة فاستدركتها».[5]

هذا أهم ما قيل في المسألة ملخصاً، أمّا أوجه التكرير فيها فتتمثّل فيما يلي:

١- جـاءَ تكرير إلاّ في حالة العطـف لتوكـيد الاسـتثناء حـتى لا يلتـبس التركـيب، ويُظن أن المعطوف مستأنف أو مفعول معه.

٢- وجاءَت إلاّ في حالة البدل لتوكيده وتذكيراً بالاستثناء.

---

(١) الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/ ٢٤١.

(٢) هذا مذهب السيرافيّ، (انظر حاشية الصبّان)، ٢/ ١٥٦.

(٣) انظر: الصبّان، حاشية الصبّان، ٢/ ١٥٦ (إذ رجّح هذا المذهب).

(٤) انظر فيما تقدم: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢/ ٢٧٠ ـ ٢٧٥. السيوطي، همع الهوامع، ٣/ ٢٦٦ ـ ٢٦٨، الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/ ٢٤١ ـ ٢٤٣. الأزهريّ، شرح التصريح، ١/ ٣٥٦. ابن مالك، شرح التسهيل، ٢/ ١٦٥. الصبّان، حاشية الصبّان، ٢/ ١٥٣ ـ ١٥٦.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ١/ ٨٩.

٣- في غير التوكيد (الحالتين الأخيرتين) لا تكرير فيهما[١] -كما أرى-؛ لأنّ إلاّ لها فائدة جديدة في كلّ مرّة، نحو: (جاءَني المكيّون إلاّ قريشاً إلاّ هاشماً إلاّ عقيلاً)، فهو استثناء من استثناء.

٤- أمّا في حالة الأعداد، فعلى مذهب البصريّين والكسائي -المُشار إليهما- فلا تكرير لاختلاف إلاّ بمدخولها في كل مرّة، وهو في كل مرّة استثناء جديد.

أمّا المذهب الآخر: وهو أنّها كلّها مستثناة من الأصل فهذا تكرير صريح، وكان يُمكن أن تُذكر تلك الأعداد مجموعةً وتستثنى مرةً واحدةً، وهذا من الأسباب التي تعزّز اختيار المذهب الآخر -كما سبق-.

وقبل أن أترك المسألة تطالعنا بعض الشّواهد كُرّر فيها الاستثناء بلفظ غير، نحو:

يا كَعْبُ صَبْراً على ما كانَ من حَدَثٍ يا كَعْبُ لم يَبْقَ منّا غيرُ أجلادِ

إلاّ بقيّاتُ أنفاسٍ نُحَشْرِجُها كراحلٍ رائحٍ أو باكرٍ غادِي[٢]

إذ ذهب سيبويه إلى أن غير هنا بمنزلة مثل[٣] فهي فاعل لِـ (يَبْقَ) وعليه فلا تكرير لفظيّ للاستثناء في البيتيْن. وذهب عفيف دمشقيّة إلى أنّها بمعنى (إلاّ) بدليل وضوح معنى كلام الشاعر[٤]، وهنا يكمن تكرير معنى الاستثناء.

وهي على هذا المذهب تكرير استثناء مع اجتناب التكرير على مستوى اللفظ بالاستغناء بغير عن إلاّ، وقد يكون لذلك أسباب أخرى غير التّجافي عن التكرير كالوزن العروضيّ مثلاً.

---

(١) المقصود تكرير تام يشمل المعنى واللفظ، أما اللفظي فهو متحقق.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٤٠.

(٣) انظر: المصدر السابق نفسه، وانظر: الشنتمريّ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٦٤١.

(٣) انظر: عفيف دمشقية، المنطلقات التاسيسيّة والفنيّة إلى النّحو العربيّ، ص٢١١.

ج ـ « تكرير الظرف مع الصفة الصالحة للخبريّة »

تطالعنا بعض التراكيب التي يُكرّر فيها الظرف مع صفة صالحة لأن تكون خبراً، وذلك كقوله تعالى: ﴿وأمّا الّذين سُعِدُوا ففي الجنّةِ خالدينَ فيها﴾.[1] إذ إنّ (فيها) تكرير لـ (في الجنّة). وكذلك نحو: إنّ زيْداً في الدار قائمٌ فيها، أو: كان زيدٌ في الدار قائماً فيها.[2]

وَاختلفَ البصريّون والكوفيّون في وجوب نَصْبِ الصّفة أو جوازه، فالكوفيّون قالوا بوجوب نصْب الصّفة إذا تكرّر الظرف، والبصريّون يرون جواز النّصب أو الرّفع.[3] وخلافهم هذا في حقيقته قائم على موقف كلّ منهم من التكرير في التركيب المذكور وما يُشابهه.

فالكوفيّون يوجبون النّصب، حتّى يتعلّق الظرف المكرّر بالحال ويكون ظرفاً لها، ولا يكون - إذ ذاك - تكريراً للأوّل؛ لأنّه لو كانت الصّفة مرفوعة لكان تكريراً محضاً للأوّل.

والبصريّون لا يرونَ بأساً في هذا التكرير في حالة رفع الصّفة؛ لأنّ التكرير للتوكيد شائعٌ في التراكيب.[4]

وردّ ابن السّرّاج على الكوفيّين بأنّ التكرير لازم في النّصب؛ «لأنّه قد أعاد (في)، والتأكيد إنّما هو إعادة الكلمة، أو ما كان في معناها فإنْ استُقْبِحَ التّكرير سقط التأكيد».[5]

ولا أوافقه في مذهبه هذا؛ لأنّ اختلاف التعليق يلغي التكرير، نحو: ﴿صِراطَ الّذين أنْعَمْتَ عَلَيْهِم غَيْرِ المغضوبِ عَلَيْهِم﴾،[6] إذ لم يُعدّ (الجار والمجرور) تكريراً لاختلاف التعليق.[7]

---

(١) هود، ١٠٨.

(٢) انظر: المبرّد، المقتضب، ٤/٣١٧.

(٣) انظر: الأنباري، الإنصاف، ١/٢٥٨، ٢٥٩. العكبري، التبيين، ص٣٩١. وانظر: المبرّد، المقتضب، ٤/٣١٧. السيوطيّ، همع الهوامع، ٤/٣٤.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/١٢٥. الأنباري، الإنصاف، ١/٢٥٩، ٢٦٠.

(٥) ابن السراج، الأصول في النحو، ١/٢٠٦.

(٦) الفاتحة، ٦، ٧.

(٧) انظر: الكرماني، البرهان في متشابه القرآن، ص١١٣.

أ ـ « الضَّمير »

لعَلَّ أوسع مجالات استعمال الضمير ولا سيّما ضمير الغائب كونُه إشارةً لما يتقدّم في التركيب من اسم، إذ يُستَغْنى به عن تكرير المتقدّم بلفظه، قال السُّهيليُّ: «. . . . فإذا تقدّم في الكلام اسم ظاهر ثم أُعيدَ ذكرُه أوماً المتكلّم إليه بأدنى لفظ، ولم يُحتَجْ إلى إعادة اسمه؛ لتقدّم ذكره، فإذا أضمره في نفسه -أي أخفاه- ودلّ المخاطب عليه بلفظة مصطلح عليها، سمّيَتْ تلك اللفظةُ اسماً مضمراً؛ لأنّها عبارة عن الاسم الّذي أُضْمِرَ استغناءً عن لفظه الظاهر. . .»،[1] ويذهب إبراهيم أنيس في الضمائر إلى أنّها «ألفاظ صغيرة البنية تستعيض بها اللغات عن تكرار الأسماء الظاهرة».[2]

ويتمثّل التكرير في التركيب في حالة اجتماع الاسم مع الضمير العائد إليه في تركيب واحد. والاسم العائد إليه الضمير له أحوال متعدّدة:[3]

١- قد يكون مصرّحاً بلفظه -وهو الغالب- نحو: زيداً لقيتُه.

٢- الاستغناء عنه بجزئه، والمقصود أنّ اللفظ المذكور يمثّل جزءاً من مدلول المَرْجع المُستَغْنى عنه، نحو قوله تعالى: ﴿والّذينَ يَكْنِزُونَ الذهَبَ والفِضّةَ ولا يُنْفِقُونَها﴾[4]، أي المكنوزات الّتي بعضها الذهب والفضة.

٣- الاستغناء عنه بِكُلِّه، والمقصود أن يكون المرجع المستغنى عنه جزءاً من مدلول اللفظ المذكور، نحو بيت حاتم الطائي:

أماويّ ما يُغني الثّراءُ عن الفَتَى إذا حَشْرَجَتْ يوْماً وضاقَ بها الصّدرُ[5]

أي النّفس الّتي هي بعضُ الفَتى.

---

(١) السهيليّ (عبدالرحمن بن عبدالله)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق د. محمّد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، القاهرة.

(٢) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٢٩٠.

(٣) انظر: محمد عبدالله جبر، الضمائر في اللغة العربية، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٨٣م. ص٩٥، ٩٦، ٩٧، (بقليل من التصرف).

(٤) التوبة، ٣٤.

(٥) ديوان شعر حاتم الطائي وأخباره، ص٩٩. ورواية الديوان على النّحو التالي:

أماويّ. . . . . إذا حشرجت نفسٌ وضاقَ بها الصّدرُ

وجُعِل من ذلك: ﴿اعْدِلوا هُوَ أقْرَبُ للتَّقْوى﴾[1] أي العدل الّذي هو جزء مدلول الفعل؛ لأنّه يدلّ على الحدث والزّمان.

٤- الاستغناء عنه بنظيره، نحو: عندي درهم ونصفه، أي ونصف درهم آخر، ومنه قوله تعالى: ﴿وما يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ ولا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِه﴾،[2] أي عُمْر معمَّر آخر.

٥- الاستغناء عنه بمصاحبه بوجهٍ ما، كالاستغناء بمُستَلزَم عن مستلزم، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ له من أخيه شَيءٌ فاتّباعٌ بالمعروف وأداءٌ إليه...﴾[3] فإنّ ضمير (إليه) عائد إلى العافي الّذي استلزمه (عفى).

وإذا ما استعرضنا الحالات المتقدّمة نلاحظ أنّ التكرير يتحقق فيها جميعاً من جهتين:

الأولى: من حيثُ إنّ الضمير تكريرٌ في المعنى لما يعود عليه، ولذلك أغراضٌ سيأتي ذكرُها.

الثانية: اجتناب التكرير على مستوى اللفظ، إذ عُدِلَ عن تكرير لفظ الاسم نفسه إلى تكريره بضميره، مخالفةً للفظه وقصْداً إلى الاختصار.

ولعلَّ الغرض الرئيس من تكرير الاسم بضميره في التركيب هو الرّبط بين جمل التركيب وأجزائه. يقول تمّام حسّان: «لا شك أنّ الضمائر تلعب دَوْراً هاماً جداً في علاقة الربط، فعَوْدُها إلى مرجع يُغني عن تكرار لفظ ما رجعت إليه، ومن هنا يؤدي إلى تماسك أطراف الجملة».[4]

ولم يُجز سيبويه تركيباً مثل: (ما زيدٌ منطلقاً أبو عمرو)، لأنّه يخلو من الرّبط، قال «... لم يَجُز؛ لأنّك لم تُعَرِّفْهُ به، ولم تذكر له إضماراً ولا إظهاراً فيه، فهذا لا يجوز؛ لأنّك لم تجعل له (فيه) سبباً».[5]

والرّبط قضيّةٌ جوهريّة في بناء التراكيب النّحويّة، وتتمثّل في معظم مباحث النّحو، مثل: ربط الخبر بالمبتدأ، والصفة بالموصوف، والحال بصاحبها، والصّلة بالموصول[6]. وفيما يلي تفصيل ذلك.

---

(١) المائدة، ٨.

(٢) فاطر، ١١.

(٣) البقرة، ١٧٨.

(٤) تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص١١٣.

(٥) سيبويه، الكتاب، ١/ ٦٣.

(٦) انظر: ابن الحاجب، الأمالي النحويّة، ٤/ ١٥؛ تمام حسّان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص١١٣.

١- الضمير الّذي في الخبر:

لا خلاف بين النُّحاة في أنّ الخبر المشتقّ أو الجملة يتحمّل ضميراً يعود منه على المبتدأ، وذلك لربط الخبر بالمبتدأ، بدليل الاستغناء عنه عند تحقق الربط بدونه، وذلك عندما يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى، أو في حالة ما يكون الخبر اسماً جامداً هو المبتدأ في حقيقة معناه.[١] وفيْ حالات أخرى سيأتي ذكرها بالتفصل.

وللخبر المشتقّ حالتان ذكرهما النُّحاة:[٢]

الأولى: يَتَحَمَّل ضميراً إنْ لم يرفع ظاهراً، نحو: (زيدٌ قائم).

الثانية : لا يتحمل ضميراً إن رفع ظاهراً، نحو: (الزيدان قائمٌ أبوهما).

ويتمثّل التكرير في هاتين الحالتين بالضمير العائد؛ إذ هو تكرير للمبتدأ -لغاية الربط كما أسلفت- وهو في الحالة الأولى مقدّر -ولا بدّ من تقديره لاستقامة التركيب-، وفي الثانية مضافٌ إليه الاسم الّذي رَفَعَهُ المشتقُّ.

وإذا جرى الاسمُ المشتقُّ على غَيْرِ مَنْ هُو له خبراً أو وصفاً وجَبَ إبرازُ الضمير مَخافةَ اللبس، نحو: زيدٌ جَعْفَرٌ مكرمه هو، فـزَيْدٌ: مبتدأ، وجعفر مبتدأ ثانٍ، أخبرت عنه باسم الفاعل الّذي هو مكرمه، واسم الفاعل لزيد، فلزمك إبراز الضمير مخافة الالتباس. فإن كان مكرمُه لجعفر لم يَلْزَمْكَ إبرازُ الضمير؛ لأنّك أخبرت به عمّن هو له.[٣]

وهذه المسألة لا تختلف عن سابقتها من حيث التكرير الحاصل من إبراز الضمير إلاّ أنّ غَرَضَ الضمير هنا -زيادة على الرّبط- أمنُ اللبس.[٤]

وهي من المسائل الخلافيّة بين النحويّين، إذ عدَّ البصريّون بروز الضمير إذا جرى الوصف

---

(١) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ١٠، ١١.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه، ٢/ ١٠.

(٣) انظر: ابن الشجريّ، الأمالي الشجرية، أمالي ابن الشجريّ في آداب اللغة العربية، عني بنشره وتصحيحه وضبطه مصطفى عبدالخالق محمد، ط١، ١٩٣٠م، ١/ ٢٨١. أبو علي الفارسي، الإيضاح العَضُديّ، حققه وقدم له د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التاليف، مصر، ط١، ١٩٦٩. ٣٨ ـ ٤١. ابن السرّاج، الأصول، ١/ ٧١، السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ١١.

(٤) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ١١.

على غيْرِ مَنْ هُوَ له واجباً، في حين هو عند الكوفيّين جائز[1]، ومن شواهد الكوفيّين على جواز حذفه:

وإنّ امْرأً أسْرى إليكِ وَدُونَهُ من الأرْضِ مَوْماةٌ وبَيْداءُ سَمْلَقُ

لَمَحْقوقةٌ أن تستجيبي دُعاءَهُ وأن تعلمي أنَّ المَعَانَ مُوَفَّقُ

ولو أبرزه لقال: لمحقوقةٌ أنتِ.[2]

وقول الآخر:

قَوْمِي ذُرَى المَجْدِ بانوها وقد عَلِمَتْ (بِكُنْهِ ذلك عَدْنانٌ وقَحْطانُ)[3]

ووجّه البصريّون ما تقدّم إلى الاتّساع والحذف.

ويبدو لي أنّ الأصل في الضمير -فيما تقدم- الإبراز كما هو مذهب البصريّين، وإذا ما حُذف فهو من باب التخفف والاختصار لوضوح المعنى، وهو ما يمكن حمله على التخلّص من التكرير، وذلك أنّه لا بدّ منه إن مذكوراً وإن مقدّراً.

أمّا إذا كان الخبر جملةً فلا بُدَّ من ضمير عائد إلى المبتدأ من أجل الرّبط[4] -كما ذكرت- إلاّ في حالات سيأتي ذكرها بعد قليل -إن شاء الله-. «وشرطه أن يكون مطابقاً له، نحو: زيدٌ قام غلامه»[5]، والأكثر في هذا الضمير إثباته، وقد جاء حذفه قليلاً.[6] وهناك تفصيل في الحذف لا يلزم في هذا الموضع[7]. وذكر النُّحاة حالتين يُحذف فيهما الضمير قياساً:

---

(١) انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٥٧، وما بعدها.

(٢) انظر: المصدر السابق نفسه، ١/ ٥٨.

(٣) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ١٢. (وما بين القوسيْن منقول من حاشية المحقق).

(٤) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/ ٩١. السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ١٥. الأزهريّ، شرح التصريح، ١/ ١٦٤.

(٥) السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ١٥.

(٦) انظر: ابن الحاجب، الأمالي النحويّة، ٤/ ١٥.

(٧) انظر مثلاً: السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ١٥، ١٦. الأزهريّ، شرح التصريح، ١/ ١٤٣. ابن الحاجب، الأمالي النحويّة، ٤/ ١٥.

الأولى: أن يكون الضميرُ مجروراً بمن والجملة الخبريّة ابتدائيّة، والمبتدأ فيها جزءٌ من المبتدأ الأوّل، نحو: البُرُّ الكُرُّ بِستّينَ، أي منه؛ لأنّ جزئيّته تُشعر بالضمير، فيُحذف الجار والمجرور معاً.[1]

الثانية: نقل الرضيّ عن الفرّاء أنّه يُحذف قياساً أيضاً: إذا كان منصوباً مفعولاً، به والمبتدأ كلٌّ، قال:

قد أصْبَحتْ أمُّ الخِيارِ تدّعي عليّ ذنباً كُلُّه لَمْ أصْنَعِ

وقال:

ثلاثٌ كلُّهُنَّ قتَلتُ عَمْداً فأخزى اللهُ رابِعَةً تعودُ[2]

ويذهب السيوطيّ إلى أنّ مسوّغ الحذف في (كلّ) أن «كلّ، كلا في معنى ما، فنحو: كلّ الرجال أو كِلا الرجلين ضربت، في معنى: ما من الرّجال، أو ما من الرّجلين إلاّ من ضربت، وما لها الصّدر فأشبهت الموصول...»[3] ويبدو لي أنّ العموم المستفاد من كل يُعدُّ من مسوّغات الحذف فيما تقدّم.

وَحمل سيبويه الشّواهد المتقدمة على السّماع، ووجّهها إلى الضرورة الشّعرية، بل إنّه ضعّفها لخلوّها من الضمير الرّابط،[4] وذهب مذهبه القيرواني في حملها على الضرورة.[5]

وهناك مواضع أخرى سَماعيّة يُحذفُ فيها الضمير، منها:

فأقْبَلْتُ زحْفاً على الرّكْبَتَيْنِ فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أجُرّ[6]

---

(١) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ٢/ ٩١.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه. وانظر: الفرّاء، معاني القرآن ١/ ١٣٩، ١٤٠، ٢٤٢.

(٣) السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ١٧.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ٨٥.

(٥) انظر: القزّاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، حقّقه وقدّم له وصنع فهارسه، د. رمضان عبدالتواب، د. صلاح الدين الهادي، الناشر: دار العروبة بالكويت، باشراف دار الفصحى بالقاهرة، ص١٦٥.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ٨٦، وانظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/ ٩٢؛ ديوان امرؤ القيس، ص٢٢٠. والرواية فيه:

فلمّا دَنَوْتُ تسدّيْتُها فثوباً لبستُ وثوباً اجُرّ.

وسواء أكان الحذفُ فيما تقدّم قياسيّاً أم سماعيّاً فإنّ الحاصل أنّ الضمير الرابط يُحذف -أحياناً- في بعض التراكيب إذا كان حذفه لا يضرُّ بالمعنى، وكانت الدلالة عليه واضحة، ويمثّل هذا الوجه الآخر لموقف اللغة من التكرير؛ إذ ليسَ التكرير عليها بلازم في كلّ الأحوال، ولكنّها تتحاشاه في كلّ فرصةٍ تسنح، ويكون الاستغناء عنه غير ضارٍّ بالمعنى.

ومن صور التكرير التي تطالعنا في خبر المبتدأ أنّ الأصلَ في الرّبط الضميرُ،[1] ويُغني عنه أشياء في الرّبط تقوم جميعها على التكرير، منها: [2]

١- الإشارة، نحو: ﴿ولباسُ التّقوى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾[3]، ونحو: ﴿إنّ السَّمْعَ والبَصَرَ والفُؤادَ كُلُّ أولئكَ كان عَنْهُ مسؤولا﴾[4]، إذ أغنى اسم الإشارة عن إعادة الكلام السابق، وسدّ مسدّ الضمير في الرّبط؛ فهو بمنزلة تكرير المشار إليه.

٢- تكرير المبتدأ بلفظه، نحو: زيدٌ قائمٌ زيد، وأكثر ما يكون في مواضع التّهويل والتفخيم، نحو: ﴿الحاقّةُ * ما الحاقّةُ﴾.[5]

٣- عموم يشمل المبتدأ، نحو: زيدٌ نِعْمَ الرّجُلُ، وقوله:

ألا ليتَ شعري هل إلى أمّ مَعْمَرٍ سبيلٌ فامّا الصبر عنها فلا صَبْرا [6]

وذهب ابن هشام إلى أنّ العائد في البيت تكرير المبتدأ بلفظه لا العموم،[7] ولكنّ مخالفة الثاني للأوّلِ في التعريف والتنكير، والتقييد والإطلاق تجعلني لا أوافق ابن هشام فيما ذهب إليه.

وَقال ابنُ الشجريّ في الشاهد المماثل:

فامّا القتالُ لا قتالَ لَدَيْكُمُ ولكنّ سيْراً في عِراض المواكِبِ

---

(١) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/١٨.

(٢) انظر مثلاً: السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/١٨ ـ ٢٠. الأزهريّ، شرح التصريح، ١/١٦٤، ١٦٥، الصبّان، حاشية الصبّان، ١/٢٠٤.

(٣) الاعراف، ٢٦.

(٤) الاسراء، ٣٦.

(٥) الحاقة، ١، ٢.

(٦) جاءَ في بعض المصادر: الا ليْتَ شعري هَلْ إلى أمّ جَحْدَرٍ ..... البيْت. (انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/٥٠١).

(٧) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/٥٠١.

«الجملة المركبة من لا واسمها وخبرها وقعت خبراً عن القتال. . . وهي عارية من ضمير عائد إلى المبتدأ وإنّما جاز ذلك لأن اسم لا نكرة شائعة مستغرقة للجنس المعرّف بالألف واللام، (فقتال) المذكور مشتمل على القتال الأوّل. . .فدخول القتال الأوّل تحت الثاني يقوم مقام عَوْد الضمير إليه. . .».[1]

وممّا هو قريبٌ منه من حيْث إغناء العموم عن الضّمير ما ذكرهُ سيبويه: «مررت برجلٍ حَسَنٍ الوجهِ، نَعَتَّ الرجَل بحُسْنِ وجهه، ولم تجعل فيه الهاء التي هي إضمار الرجل، كما تقول: حَسَنٌ وجْهُهُ؛ لأنّه إذا قيل حسن الوجه عُلِمَ أنّه لا يعني من الوجوه إلاّ وجهَه».[2]

وجعل الكوفيّون وجماعةٌ من البصريّين (الألف واللام) عوضاً عن الضمير، وجعلوا منه ﴿. . فإنَّ الجنّةَ هي المأوى﴾،[3] أي مأواه، والضمير محذوف عند البصريّين[4] ووجه التكرير في هذا أنّه «أُنِيبَتْ اللام عن الإضافة اختصاراً وتجافياً من تكرير الضمير».[5]

٤- عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بفاء السببية على الجملة المُخبَر بها الخالية منه، نحو: زيْدٌ غربت الشمس فقام.[6]

٥- شرط يشتمل على الضمير مدلول على جوابه بالخبر، نحو: (زيدٌ يقوم عمرو إن قام).

٦- تكرير المبتدأ بمعناه، نحو: ﴿والذين يُمَسِّكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنّا لا نُضِيع أجْرَ المُصْلِحين﴾[7] «فإنّ المُصْلِحين هُم الذين يُمَسِّكُون بالكتاب»[8] والجمهور منعوا ذلك وقالوا: الرابطُ العمومُ.

وجميع الوجوه المتقدّمة تقوم على التكرير في حقيقتها لِرَبْطِ أجزاء الكلام ببعضها.

---

(١) ابن الشجريّ، الأمالي الشجريّة، ١/٢٥٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١/٤٢٤.

(٣) النازعات ٤١.

(٤) انظر: الشهاب الخفاجيّ، حاشية الشهاب، ١/٢٠٤، ٦/٢٥٠.

(٥) المرجع السابق نفسه، ٦/٢٥٠.

(٦) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/٣٢٣.

(٧) الأعراف، ١٧٠.

(٨) الأزهريّ، شرح التصريح، ١/١٦٥.

٢- الضمير الّذي في صلة الموصول:

يجب أن تشتمل جملة الصلة على ضمير يعود على الموصول؛ وذلك لربط الصلة به.[١] ويجب أن يكون مطابقاً للموصول.[٢] وهذا هو وجه التكرير في هذه المسألة، إذ إنّ الضمير العائد تكرير للاسم الموصول بغير لفظة، وغَرَضُه الرّبط، ومطابقة الصلة للموصول، وقد يكون له أغراضٌ أخرى كأمن اللبْس، نحو: الّذي ينطلق هو زيد.[٣] فالضمير (هو) جاء لإزالة لبس إسناد الفعل لزيْدٍ، ولبيان مَحَل (زيد) وأنّه خبر وليس فاعلاً للفعل. وقد يأتي الضمير للتوكيد، نحو: ﴿الّذِينَ هُمْ يُراءونَ﴾[٤]، إذ يذهب الدكتور خليل عمايرة إلى أنّ الضمير هنا توكيد للاسم الموصول.[٥]

وأجاز بعض النُّحاة خلوّها منه إذا عُطف عليها بالفاء جملةٌ مشتملة عليه، نحو: الّذي يطير الذباب فيغضب زيدٌ؛ لارتباطهما بالفاء، وصيرورتهما جملةً واحدة.[٦]

ولا يختلف حكم التكرير في هذه المسألة عن سابقتها، سوى أنَّهُ اجتُنِب تكرير الضمير العائد في الجملة الأولى اكتفاء بما في الثانية،[٧] إذ بالإمكان أن يُقال: الّذي يطير الذباب من حوله أو من عنده فيغضب زيْدٌ، ونكون بذلك قد كرّرنا العائد مرّتين.

وجاء أنّه يُغني عن الضمير العائد اسمٌ ظاهرٌ، «حُكي: (أبو سعيد الّذي رَوَيْتُ عن الخُدري) أي عنه، وقال:

(فيا رَبَّ لَيْلى أنْتَ في كُلِّ مَوْطِنٍ) وأنْتَ الّذي في رَحْمَةِ اللهِ أطْمَعُ

---

(١) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ١/ ٢٩٧. ابن جنيّ، اللمع، ص١٣. ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، ١/ ١٨١.

(٢) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ١/ ١٩٤. السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ٢٩٨.

(٣) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح، ٢/ ٢٦٤. خليل عمايرة، آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البرغيث، ص٢٣.

(٤) الماعون ٦.

(٥) انظر: خليل عمايرة، آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، ص٦٩.

(٦) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ١/ ٢٩٧.

(٧) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/ ٣٢٣..

أي رحمتك»[1]. وعَدَّهُ ابن عصفور نادراً لا يُقاس عليه.[2]

ولا تختلف هذه المسألة عن المتقدّمة أولاً سوى أنّه استُبْدِلَ بالضمير اسمٌ ظاهرٌ -هنا- يُحَقِّقُ التكرير ووظيفته المذكورة، مع تحاشي تكرير اللفظ نفسه. ويجوز حذف العائد تخفيفاً واختصاراً[3] في حالات فصّلها النّحاة يُستخلص منها أنّه يمكن حَمْل حذفه على تحاشي التكرير ما لم يضرّ حذفه بالمعنى شيئاً.[4]

---

(١) السيوطيّ، همع الهوامع، ١/ ٣٠١. وما بين الحاصرين تكملة من المحقق.

(٢) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١/ ١٨١.

(٣) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ٦/ ٨٩.

(٤) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ١/ ٣٠٩ ـ ٣١٢. الأزهريّ، شرح التصريح، ١/ ١٤٤. ابن هشام، أوضح المسالك، ١/ ١٦٧.

٣- الضمير الّذي في النّعت:

لا بدّ في النّعت من ضمير أو ما يقوم مقامه يعود على المنعوت؛ لربطه به، ظاهراً أو مقدّراً، سواء أكان في جملة أم في مفرد.[١]

وإذا كان النعت جملةً فحكم الضمير في الحذف والإثبات كحكم الضمير العائد على الموصول إلاّ أن يكون مرفوعاً، فإنّه لا يجوز حذفه أصلاً مبتدأً كان أو خبراً.[٢]

وإن رفع النعت ضمير المنعوت فالغالب أن يستتر فيه، نحو: زارَنا رجلٌ عالِمٌ، وإذا رَفَع ظاهراً من سَبَب المنعوت فإنّ الضميرَ يبرز، نحو: جاءَنا رجلٌ تاجر أبوه.

ولعَلَّ سبب عدم بروزه في الحالة الأولى أنّ الرّبط حصل من المطابقة الظاهرة، فلم تَعُد هناك حاجةٌ لبروزه، وبَرَزَ في الحالة الثانية لعدم وفاء المطابقة بهذا الغرض، كما في: مررت برجلٍ قائمةٍ أمّه.

وقسّم ابن هشام الأشياء الّتي يُنعت بها أربعة أقسامٍ:[٣]

أحدها: المشتقُّ.

الثاني: الجامد المشبه للمشتقّ في المعنى كاسم الإشارة، وذي بمعنى صاحب، وأسماء النّسب، تقول: مررت بزيد هذا، وبرجلٍ ذي مال، وبرجلٍ دمشقيّ؛ لأنّ معناها الحاضر، وصاحب مال، ومنسوب إلى دمشق.

وزاد عليها محمد محي الدين عبدالحميد، محقّق أوضح المسالك[٤] ما يلي:

١- ذو الطائيّة الّتي بمعنى الّذي.

٢- الأسماء الموصولة كالّذي والّتي.

---

(١) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجيّ، ١/٢١٢، ٢١٣.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه، ١/١٩٤. وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣/٣٠٨. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣/٥٢.

(٣) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣/٣٠٤ ـ ٣١٢. (بقليل من التصرّف تم نقل هذه الاقسام).

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه، حاشية المحقّق، ١/٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦.

٣- أسماء الأعداد، نحو قولك: (اشتريت الأثواب الثلاثة)... فإنّها بمعنى المعدودة بهذا العدد.

٤- لفظ أيّ بشرط أن يُضاف إلى نكرة تماثل المنعوت مَعْنىً، نحو: (اتَّخَذْتُ صاحباً أيَّ صاحب).

٥- لفظ رجل بشرط أن يتضمَّن معنى كامل، أو يُضاف إلى لفظ صدق أو لفظ سوء، نحو قولك: (هذا رَجُلٌ رَجُلُ صِدْقٍ).

٦- لفظ كلّ أو لفظ حَقّ، بشرط أن يُضاف كلّ واحد منها إلى اسم جنس يكمّل معنى المنعوت، نحو قولك: (هذا الرّجل كل الرّجل). (ا.هـ كلام المحقق).

الثالث: الجملةُ، ويُشترط فيها الضمير العائد.

الرابع: المصدر، قالوا هذا رجلٌ عَدْلٌ ورِضاً، وزَوْر وفِطرٌ، وذلك عند الكوفيّين على التأويل بالمشتقّ، أيْ: عادل، ومَرْضيّ، وزائر، ومُفْطِرٌ، وعند البصريّين على تقدير مضاف، أي: ذو كذا؛ ولهذا التُزِمَ إفرادُه وتذكيره، كما يلتزمان لو صُرّح بِـ (ذو)، وقد يكون للمبالغة.[1]

وجميع هذه الأقسام الّتي مرّت يرتبط فيها النعت بالمنعوت بالتكرير وأشكاله المختلفة، فالأغلب أن يكون الربط فيها بالضمير العائد لفظاً أو تقديراً، وذلك كالقسم الأوّل إذ لا يصحّ أن يكون المشتقُّ نعتاً للمنعوت حتى يُضمّن ضميره، وقد يبرز في حالة النّعت السببيّ، والقول نفسه في النّعت الجامد، إذ يُؤول بالمشتقّ ويتحمل ضميراً عائداً، وفي حالة الاسم الموصول يكون العائد هو الضمير العائد من الصلة سواء أكان عائداً على النّعت أم على الاسم الموصول فانّهما واحد.

ونلاحظ أنّه في الحالات (٤، ٥، ٦) استُعِيضَ عن عَوْد الضمير بتكرير لفظ المنعوت.

وقد يُحذف العائد تخفّفاً إذا دلّ عليه دليل، ويُمكن حمل حَذفه على التخلُّص من التكرير.

---

(١) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ٣١٣ (حاشية المحقّق).

وأشار ابن عصفور إلى أنّه لا يُحذف في حالة كونه مرفوعاً،[1] وأجاز ذلك بعض النُّحاة مستدلّين بالشاهد:

إنْ يَقْتُلوكَ فَإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يكُنْ عاراً عَلَيْكَ ورُبَّ قتلٍ عارُ[2]

«فإنّ قوله (قتلٍ) المجرور لفظاً برُبّ مبتدأ و (عارٌ) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وربّ قتلٍ هو عار، وجملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل رفع نعت لقتْل».[3]

ومن الحذف أيضاً في حالة نصْب الرّابط قوله:

أبَحْتَ حِمَىَ تِهامةَ بعْدَ نَجْدٍ وما شيٌ حَمَيْتَ بِمُستباحِ[4]

فالرابط ضمير منصوب بحميت محذوف، والتقدير: وما شيءٌ حميته.[5]

ومنه في حالة الجرّ قوله تعالى: ﴿واتّقوا يَوْماً لا تَجْزي نَفْسٌ عن نفسٍ شيئاً﴾.[6]

ويشير الدكتور محمد عبدالله جبر إلى أنّ الإستغناء عن الرابط في جملة النعت قليل، وربّما اختص به القرآن والشّعر في استعمالات معدودة، أمّا في النّعت السببي فلا بُدّ من عَوْد الضمير على المنعوت.[7]

ومن أوجه دفع التكرير في مسألة النّعت، أنّه إذا تكرّرت الصفة في النعت السببيّ فقد يُكتفى بضمير عائد عن ضميرَيْن، نحو ما نقله السيوطيّ عن أبي حيّان في مسألة: «مررت برجلٍ حسنٍ أبواه جميلين» فـ(جَميلَيْن) صفة جارية على رجل، وليست له بل للأبوين المضافين إلى ضميره، فصار كأنّه قال: مررت برجلٍ حَسنٍ أبواه جميل أبواه[8]، فأغْنت التثنية عن الضمير، كما أن ثِقَل المكرَّر - كونُه مضافاً ومضاف إليه- سوّغ حذفه، زيادة على وضوح المعنى بتقارب الكلمات.[9]

---

(١) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، ١/ ١٩٤.

(٢) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ١٦، ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٢٧.

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك، ٣/ ٣٠٩، (حاشية المحقق).

(٤) ديوان جرير ص١١٧.

(٥) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣/ ٣٠٩، (حاشية المحقق).

(٦) البقرة، ١٢٣.

(٧) انظر: محمّد عبدالله جبر، الضمائر في اللغة العربية، ص١٢٨.

(٨) انظر السيوطيّ، همع الهوامع ٢/ ١٢، ١٣.

(٩) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/ ٣٢٢.

٤- الضمير الّذي في جملة الحال:

لا تختلف الحال كثيراً عن النّعت من حيث أحكام الضمير العائد الّتي تقدّم ذكرها، إلاّ أنّ لجملة الحال رابطيْن، هما: الضمير، والواو، وقد يجتمعان -أحياناً- لتقوية الربط[١] والاحتياط فيه،[٢] نحو: ﴿خَرَجوا من ديارِهم وهم ألوف﴾[٣]، أو يكون الرّبط بالضمير فقط، نحو: ﴿اهبطوا بعضُكم لبعضٍ عَدُوٌ﴾[٤]، أو بالواو فقط، نحو: ﴿لئن أكَلَهُ الذئبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[٥].[٦]

وعلّل الرّضيّ ورود الواو للرّبط مع الضمير في الحال: «لأنّ الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الأكثر إلى فضل ربط».[٧]

وذكر النُّحاة حالاتٍ تجب فيها الواو، وحالات تمتنع،[٨] إذ تجب الواو قبل (قدْ) داخلةً على مضارع، نحو: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمون...﴾،[٩] وإذا لم يقترن المضارع بقد تمتنع الواو، ويجب ربطها بصاحب الحال بضمير يرجع منها إليه، ومن أمثلة ذلك: ﴿وجاءوا أباهُمْ عِشَاءً يبكون﴾.[١٠]

والموضع الثاني الّذي تجب فيه الواو: جملة الحال الّتي ليس فيها ضمير يعود منها على صاحب الحال، نحو قولهم: جاءَ زيدٌ والشمس طالعة.[١١] ونقلَ السيوطيّ عن ابن جنّي ذهابَه «إلى أنّه لا بدَّ من تقدير الضمير مع الواو... والتقدير: طالعة وقت مجيئه، ثم حذف

---

(١) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح ١/ ٣٩١.

(٢) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية١/ ٢١١.

(٣) البقرة ٢٤٣.

(٤) البقرة ٣٦.

(٥) يوسف ١٤.

(٦) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٢/ ٣٥٠.

(٧) الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/ ٢١١.

(٨) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٢/ ٣٥٠، ٣٥٣-٣٥٨؛ الأزهريّ، شرح التصريح ١/ ٣٩١.

(٩) الصف ٥.

(١٠) يوسف ١٦.

(١١) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٢/ ٣٥٠، ٣٥١ (حاشية المحقّق).

الضمير ودلّت عليه الواو».[1]

وتمتنع الواو في سبع صور[2] قام فيها الضمير بوظيفة الربط، وهي:

١- الواقعة بعد عاطف، نحو: ﴿فجاءَها بأسُنا بياتاً أو هم قائِلون﴾[3]، إذ امتنعت الواو كراهية اجتماع حرفي عطف.[4] وهذا من أوجه التخلُّص من التكرير.

٢- المؤكّدة لمضمون الجملة، نحو: ﴿ذلك الكِتَابُ لا رَيْبَ فيه﴾[5]، إذ إنّ التوكيد لا يدخل عليه حرف العطف؛ لئلا يُتَوَهَّم أنه من عطف الشيء على نفسه.[6]

٣- الماضي التالي (إلاّ)، نحو: ﴿وَمَا يَأتيهِم مِنْ رسولٍ إلاّ كانُوا به يَسْتَهْزِءُون﴾،[7] وجاء قول الشاعر على خلاف هذه القاعدة:

نِعْمَ امرأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نائبةٌ إلاّ وكان لِمُرْتاعٍ بها وَزَرَا[8]

٤- الماضي المتلوّ بأو، نحو: «لأضربنّه ذهب أو مكث».

٥- المضارع المنفيّ بلا، نحو: ﴿ومَا لَنَا لا نؤمنُ بالله﴾[9] وقد جاءَت بعض الشواهد على اقتران الواو.[10]

٦- المضارع المنفيّ بما، كقوله:

عَهِدْتُكَ ما تَصْبُو وفيكَ شَبِيبةٌ (فَمَالكَ بَعْدَ الشّيْبِ صَبّاً متيّماً)[11]

---

(١) السيوطيّ، همع الهوامع ٤/٤٨. (مذهب ابن جنيّ جواز الجمع بين الضمير والواو لتأكيد الرّبط، وعَدَّ ذلك حَسَناً جميلاً، ولم يمنع من الرّبط بالواو وحدَها، لكنّه عندما قدّر الجملة الحاليّة بحال مفردة مشتقّة، كما في جاءَت هندٌ وعمروٌ ضاحك بـ: جاءَت هندٌ ضاحكاً عمرو في وقت مجيئها. فهنا قال لا بدّ من ضمير يعود على صاحب الحال). انظر: ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٠ - ٦٤٥.

(٢) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٢/٣٥٣، ٣٥٤..

(٣) الأعراف ٤.

(٤) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع ٤/٤٨؛ ابن هشام، أوضح المسالك ٢/ ٣٥٣ (حاشية المحقّق).

(٥) البقرة ٢.

(٦) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح ١/ ٣٩١.

(٧) الحجر ١١.

(٨) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح ١/ ٣٩٢؛ ابن هشام، أوضح المسالك (الحاشية) ٢/ ٣٥٣.

(٩) المائدة ٨٤.

(١٠) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٢/ ٣٥٤.

(١١) انظر: المرجع السابق نفسه، وما بين القوسيْن من حاشية المحقّق. وورد الشاهد في همع الهوامع (٤/ ٤٥) (... لا تصبو...).

٧- المضارع المثبت، كقوله تعالى: ﴿ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾.[١]

يتبيّن لنا مما سبق من حالات أنّ الضمير هو الرابط الشائع وهو الأصل، والتكرير فيه على ما سبق في النّعت والصّلة. فالتكرير هنا وظيفته الرّبط، وجاء بالضمير اجتناباً للتكرير اللفظي.

وهناك وجه آخر للتكرير في هذه المسألة وهو اجتماع رابطين معاً مما يُعدُّ تكريراً للرابط (الواو والضمير) في بعض المسائل، احتياطاً في الربط، وتقويةً له في جملة الحال خاصّةً؛ لأنها فضلة ليست كالصّلة أو الصّفة.[٢]

أمّا موجب دخول الواو في الحالتين المذكورَتَيْن في مُسْتَهَلِّ المسألة، فإنَّه في الحالة الأولى قام الضمير بوظيفة الربط، ولم يُعَيِّن الجملة للحال، فلزمت الواو لذلك.

أما في الحالة الثانية فجملة الحال غير متعلقة بصاحبها بل هي في حكم الأجنبيَّةِ منه، إذ ليس هناك ضمير عائد، فكان لا بُدَّ من الواو لتقوم بوظيفة الربط، وذهب ابن جنّي إلى تقدير الضمير كما سبق مما يجعل الضمير غالباً في الربط وأصلاً كما أشرت.

٥- الضمير الّذي في بدل البعض والاشتمال:

يقول الرضيّ: «لا بُدَّ في بدل البعض والاشتمال إذا كانا ظاهرين من ضمير راجع إلى المبدل منه حتى يُعرف تعلقهما بالأوّل. . . . ويجوز ترك الضمير إذا اشتهر تعلّق الثاني بالأوّل، كقوله تعالى: ﴿قُتل أصحاب الأخدود النّار ذات الوقودِ﴾،[٣] وقال الكوفيّون: يجوز سد اللام مسدّ الضمير، نحو قولهم: مُطِرْنَا السّهلَ والجبلَ أي مُطِرَ أرضُنا على حذف المضاف سهلُها وجبلُها».[٤] وقد يكون هذا الضمير مقدّراً، كقوله تعالى: ﴿ولله عَلَى النّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنْ استطاعَ إليه سَبيلا﴾[٥] أي منهم.[٦]

وخلاصة المسألة أنّه لا بُدَّ من ضمير رابط أو ما يَسُدُّ عنه، وأمر التكرير في هذا الضمير واضح؛ لا يختلف عمّا سبَق في الضمير العائد في المسائل المتقدّمة مما يُغني عن إعادة الحديث فيه.

---

(١) المدّثر ٦.

(٢) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/ ٢١١؛ الأزهريّ، شرح التصريح ١/ ٣٩١.

(٣) البروج ٤، ٥.

(٤) الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/ ٣٤١.

(٥) آل عمران ٩٧.

(٦) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح ٢/ ١٥٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب - « ضَمير الفَصْل »

ضمير الفصْل هو ضمير رفع منفصل يأتي بين المبتدأ والخبر وما شابههما[1] مطابقاً للاسم المتقدّم عليه من حيث الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتكلم والخطاب والغيبة.[2]

والفصْلُ تَسْميةُ البصريّين، ولعلّها الأقرب؛ لما تدلّ عليه من غرض هذا الضمير، كما سيتضح بعد قليل، وسمّاه الكوفيّون عماداً، ودعامة.[3] قال سيبويه: «وإنّما فَصَل؛ لأنّك إذا قلت كان زيدٌ الظريف، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتاً لزيد، فإذا جئتَ بهو أعْلَمْتَ أنّها مُتَضمِّنةٌ للخبر».[4]

فهو فَصْلٌ؛ لأنّه فَصَلَ الاسمَ عن الخبر؛ كي لا يُتوهّم أنّه تابع. وقال سيبويه -أيْضاً-: «... إعلاماً بأنّه قد فَصَلَ الاسمَ، وأنّه فيما ينتظرُ المُحَدَّثُ ويتَوَقَّعهُ منه، مما لا بُدَّ له من أن يذكره للمُحدَّث»[5] أيْ كأنّه إشارة من المتكلم إلى المُحَدَّث أنَّ الاسمَ اكتملَ وَلْيَتَهيّأ لِتَقبُّلِ الخبر.

وذكر الزمخشريّ أنّ لضمير الفصل ثلاث فوائد:[6]

١- فصلٌ بين الخبر والتابع، والإعلام من أوّل الأمر أنّ ما بعده خبر لا تابع.

٢- التوكيد.

٣- الاختصاص، وكثير من البيانيّين يقتصر عليه.

وضميرُ الفصل لا يُغَيِّرُ في إعراب ما بعده شيئاً، وحُمل على الزوائد من هذه الجهة،[7] وقد أبطل سيبويه زَعْمَ من زَعَم أنَّ ضميرَ الفَصْلِ تأكيدٌ، والظّاهر أنّ سيبويه يريد بذلك التوكيد اللفظي[8]، وإلاّ فالتأكيد بشكل عام أحد أغراض ضمير الفصل، كما تقدّم. وأعرب بعض

---

(١) نحو: أسماء النواسخ وأخبارها، انظر: كتاب سيبويه (٢/ ٣٨٧، ٣٩٠).

(٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل ٣/ ١١٠؛ السيوطيّ، همع الهوامع ١/ ٢٣٧.

(٣) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع ١/ ٢٣٦.

(٤) سيبويه، الكتاب ٢/ ٣٨٨.

(٥) المصدر السابق نفسه ٢/ ٣٨٩.

(٦) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف ١/ ١٤٦؛ ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ٣؛ السمين الحلبيّ، الدّر المصون ١/ ١٠٣.

(٧) سيبويه، الكتاب ٢/ ٣٩١؛ ابن السّراج، الأصول ٢/ ١٢٥، ٢٧٥.

(٨) انظر سيبويه، الكتاب ٢/ ٣٩٠، ٣٩٧؛ الصبّان، حاشية الصبّان ٢/ ٢٩٢.

النُّحاة ضمير الفصل توكيداً في بعض الآيات التي جاء فيها ما قبل ضمير الفصْل ضميراً[1]، نحو: ﴿ألا إنّهم هم المُفسِدُون﴾.[2]

ويتجلّى التكريرُ في هذه المسألة من حيث إنّ ضمير الفصْل إنّما هو الاسم المتقدّم في المعنى، كُرِّرَ بلفظ الضمير للأغراض التي مرّ ذكرُها، يدلّ على ذلك مطابقته لما قبله، وكون ما قبله معرفةً أو ما ضارعها.[3]

وقد تضافرت نصوصُ النحويّين -قديماً وحديثاً- على أنّ ضمير الفصْل هو الاسم المذكور قبله في المعنى، ممّا يُعزّز وَجْهَ التكرير -الذي ذكرته- فيه، يقول سيبويه: «لإنك إنّما تَفْصِلُ بالّذي تَعْني به الأوّلَ... ولا يكونُ الفصلُ ما تعني به غيْرَه»[4]، وقال ابن السّراج: «... ولا يكون الفَصْلُ إلاّ ما يصلح أن يكون كنايةً عن الاسم المذكور».[5] وقال ابن يعيش: «...وجب أن يكون المضمَرُ هو الأوّلُ في المعنى؛ لأنّ التأكيد هو المؤكَّد في المعنى».[6] وجاء في حاشية الكشّاف: «وقيل توكيد المحكوم عليه؛ لأنّه راجع إليه فهو تكرير له».[7] وذهب الدكتور أحمد مختار البرزة إلى أنّ الضمير هو المبتدأ نفسه مُكَرَّراً، فقوله تعالى: ﴿وأولئِك هم المفلحون﴾[8]، كأنّما قلت: أولئك أولئك المفلحون.[9] وهو المذهب نفسه الّذي ذهب إليه الدكتور خليل عمايرة، ويُمَثّله على النحو التالي:

زيدٌ هو المجتهد = زيدٌ زيدٌ المجتهد.[10]

فهو يرى أنّ الضمير تأكيد للظاهر (زيد)؛ لأنّه هو هو في حقيقة معناه.[11]

---

(١) انظر: النحّاس، إعراب القرآن ١/١٣٩؛ العكبريّ، التّبيان ١/٢٩.

(٢) البقرة ١٢.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب ٢/٣٩٢، ٣٩٦؛ السيوطيّ، همع الهوامع ١/٢٣٧.

(٤) سيبويه، الكتاب ٢/٣٩٤.

(٥) ابن السّراج، الأصول ٢/١٢٥.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصّل ٣/١١٠.

(٧) الزمخشريّ، الكشّاف ١/١٤٦ (الحاشية).

(٨) البقرة ٥.

(٩) انظر: أحمد مختار البرزة، أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم ص٣٣.

(١٠) انظر: خليل عمايرة، آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث ص٧٢.

(١١) انظر: خليل عمايرة، في التحليل اللغويّ، ص٢٥٩.

ولا يُغَيِّرُ من أمر التّكرير شيئاً مجيء ما بعد ضمير الفَصْل خبراً له، كقراءة من قرأ[1]: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُم ولكِنْ كانُوا هُمُ الظالِمون﴾،[2] لأنّ المبتدأ (ضمير الفصْل) تكرير لاسم كان المتقدّم. إلاّ أنّه يَتَراءَى لي أنّ الغرض من التكرير هنا إنّما هو التأكيد دون الفصْل؛ لأنّ تكرير المبتدأ أفاد اختصاصاً للمبتدأ بخبره، بخلاف لو لم يكرّر الضمير[3]، وقد غلب التأكيد على أغراض ضمير الفصْل الأخرى، كما يتّضح من إشارات كثير من النُّحاة، يقول الصبّان: «. . . وتأكيد الحكم لما فيه من زيادة الرّبط. .»[4] وجاء في حاشية كشّاف الزمخشري: «وتوكيد الحكم للدلالة على ربط المسند بالمُسْنَد إليه»[5] وذهبَ الدكتور أحمد مختار البرزة إلى أنّه «لتأكيد الإسناد».[6]

وذهبَ الدكتور مهدي المخزوميّ إلى أنّه استُبْدِلَ ضمير الفصل بفعل الكينونة؛ لأنّهُ يرى أنّ الجملة العربيّة كانت تتضمن في استعمالاتها القديمة ما يُسمّى بفعل الكينونة، ولكنّه انقرض في الاستعمال الشائع، وبقيتْ له آثار احتفظتْ بها بعضُ الشواهد، وحُمِلتْ على زيادة كان، نحو:

أنْتَ تَكونُ ماجدٌ ونبيلُ إذا تَهُبُّ شَمْألٌ بَلِيلُ[7]

ولعَلَّ هذا الرأي لا يمكن تعميمه، إذ جاءت كان زائدة في غير مواضع الإسناد، وذلك كمجيئها بين الجار والمجرور، مثل الشاهد المشهور:

سراةُ بني أبي بكر تَسَامى عَلَى كان المُسَوّمَةِ العِرَابِ[8]

---

(١) انظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن ص١٣٦ (وهي قراءة أبي زيْد النّحويّ).

(٢) الزّخرف ٧٦ (والآية في المصحف: . . . . ولكن كانوا هم الظالمين).

(٣) انظر: احمد المراغي، علوم البلاغة ص١٢٢.

(٤) الصبّان، حاشية الصبّان ٢/٢٩٢.

(٥) الزمخشري، الكشّاف ١/١٤٦ (الحاشية).

(٦) انظر: أحمد مختار البرزة، أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم، ص٣٣.؛ وانظرايضاً: أبو حيّان، البحر المحيط ١/٤٢، ٤٤؛ السمين الحلبيّ، الدّر المصون ٨/١٥٥.

(٧) انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي - نقد وتوجيه ص٣٢ «بتصرف»، وجاءَت رواية الشاهد في بعض المصادر هكذا: أنت تكونُ السَّيِّدُ النَّبيلُ . . . .البيت. (انظر: ابن هشام، أوضح المسالك ١/٢٥٥ (حاشية المحقق)).

(٨) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك ١/٢٥٥ - ٢٥٩؛ البغداديّ، خزانة الأدب ٩/٢٠٧.

جـ - « ضمير الشأن »

هو ضَميرُ غائبٍ يأتي صَدْرَ الجملةِ، يُخبَر عنه بجملة هي هو في المعنى، مفَسِّرةً له، ولذلك لم تحتج إلى ضمير عائد.[1]

والنُّحاة على أنّه اسمٌ يُحكم على موضعه بالإعراب على حسَب العامل، إلاّ ما ذهب إليه ابن الطَّراوة من زعمه أنّه حرف يكف الأفعال الناسخة ويلغيها.[2]

وشرط الجملة المُفسّر بها أنْ تكون خبريّة، وأن يُصرّح بجزأيها، فلا يجوز حذف جزء منها، فإنّه جيء به لتأكيدها وتفخيم مدلولها.[3]

ويأتي ضمير الشأن مبتدأً، نحو: ﴿قل هو الله أحد﴾[4]، واسم ما، كقوله:

وَمَا هُو مَنْ يَأسُو الكُلُومَ ويُتَّقَى ... به نائباتُ الدّهْرِ كالدّائمِ البُخْلِ[5]

ومنع الأخفش والفرّاء وقوعه مبتدأً، وقالا: لا يقع إلاّ معمولاً.[6]

ويأتي منصوباً في بابَيْ إنّ وظنّ، نحو: ﴿وأنَّهُ لمّا قامَ عَبْدُالله﴾.[7]

ويَستَكِنُّ في باب كان، وكاد، نحو:

إذا متُّ كان النّاسُ صنفانِ شامتٌ ... وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصْنَعُ[8]

ويتراءى لي أنّ الذي دعا إلى المسألة الأخيرة هو القاعدة النّحوية، وإلاّ فلسنا مضطرين إلى أنْ نقدّر ما ليس موجوداً أصلاً، ولا سيّما أنّ بعض النُّحاة منع وقوعه في باب كان، وكاد[9].

---

(١) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع ١/ ٢٣٢، ٢٣٣؛ الأزهريّ، شرح التصريح ١/ ١٦٢؛ ابن يعيش، شرح المفصّل ٣/ ١١٤؛ الزركشي، البرهان ٢/ ٤١٠.

(٢) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع ١/ ٢٣٢، ٢٣٣.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه؛ ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ١٦٣.

(٤) الإخلاص ١.

(٥) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع ١/ ٢٣٤.

(٦) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٧) الجن ١٩.

(٨) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع ١/ ٢٣٤، ٢٣٥.

(٩) انظر: المرجع السابق نفسه ١/ ٢٣٥.

وذهب الدكتور محمّد عبدالله جبر إلى أنّ اللجوء «إلى استخدام هذه العلامة (الشأن) مع النّواسخ كان مرحلةً في تاريخ الاستعمال اللغويّ انتهت فيما بعد بالتخلص منها، وإقحام النّواسخ على الجمل مباشرةً مع عدم إعمالها. . .ليسَ خلقَ اللهُ مثله».[1]

وذهبَ كثيرٌ من النُّحاة والبلاغيين إلى أنّ الغرض من هذا التركيب هو تفخيم مدلول الجملة[2]، وذلك بإضماره أوّلاً، وتفسيره ثانياً، قال الجرجانيّ: «وجملة الأمر أنّه ليس إعلامُك الشيء بَغْتَةً مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له؛ لأنّ ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام، ومن ههنا قالوا: إنّ الشيء إذا أُضمِرَ ثم فُسِّر كان ذلك أفخم من أن يُذكَر من غير تقدم إضمار، ويدل على صحّة ما قالوه أنّا نعلم ضرورةً في قوله تعالى: ﴿فإنّها لا تَعْمى الأبْصارُ﴾[3] فخامةً وشرفاً وروعةً لا نجد منها شيئاً في قولنا: فإنّ الأبصار لا تَعْمى. . . .».[4]

وقالَ القزويني: إنّ «السّامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظراً لعُقْبى الكلام كيف تكون فيتمكن المسموع بعدَه في ذهنه فَضْلَ تمكّن».[5]

وذهبَ الدكتور محمد عبدالله جبر -أيْضاً- إلى أنّ ضمير الشأن «خالٍ من مدلول الضمير، ومُشْبَعٌ بمعنى الإشارة المحضة أو التنبيه المحض، ووجوده في الجملة زيادة في العناية والاهتمام والتأكيد حقاً، وهو بذلك لا يتجاوز حدود أدوات التأكيد».[6]

---

(١) محمّد عبدالله جبر، الضمائر في اللغة العربية ١٤٦.

(٢) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ٢/ ٢٧؛ السيوطيّ، همع الهوامع ١/ ٢٣٣.

(٣) الحج ٤٦.

(٤) الجرجانيّ، دلائل الإعجاز ١٠٢؛ وانظر: الزركشيّ، البرهان ٢/ ٤١٠.

(٥) الخطيب القزوينيّ، الإيضاح في علوم البلاغة - المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص٧٢.

(٦) محمّد عبدالله جبر، الضمائر في اللغة العربية ١٤٤. وانظر: برجشتراسر، التطوّر النّحوي للّغة العربيّة، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه: د. رمضان عبدالتوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرّفاعي بالرّياض، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ص٧٩.

وبناء عليه يذهب في توجيه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عليكُم إخْرَاجُهُم﴾[1] وقوله: ﴿وما هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ من العذاب أن يُعَمَّر﴾[2] إلى أنّ الضمائر المتقدّمة إشارات إلى المبتدآت المتأخّرة، وعَدُّ النّحاة إيّاها ضمائر للشأن والقصة إفساد لتركيب الجملة العربية وإخلال بالمعنى.[3]

وقريب من هذا ما ذهب إليه الدكتور خليل عمايرة في الآية المتقدمة إذ يقول: «أدّى الضمير (هو) دوره الدلالي بِشَدّ انتباه السّامع إلى أمرٍ عظيم يريد الله أن يُلقِيَه: محرّمٌ عليكم، وهو نكرة لا يتبيّن معناها مع أنّها ركن رئيس في الجملة -مسند-، أي هي خبرٌ مقدّم... ففي الاية موضعان للتوكيد: أحدهما في شدّ الانتباه بالضمير هو، والآخر في تقديم المسند، والموضعان مبهَمان. أحدهما مُبْهَمٌ، لأنّه نكرة أصلاً... والثاني مبهم مع أنّه معرفة، فاحتاج إلى تفسير وتوضيح، فذكر الله تعالى المبتدأ (إخراجهم) بعد أن أصبح ذهن السّامع في غاية التنبّه».[4]

وَالمذاهبُ المتقدمةُ جميعُها سواء اتّفقت أم اختلفت تقودنا إلى نتيجةٍ واحدةٍ هي أنَّ تركيبَ ضميرِ الشأن لا يخلو من التكرير الناتج من أنّ مدلوله هو مدلول الجملة بعده ،وذلك للأغراض الّتي سبق ذكرها، فهي تكريرٌ له إنْ كانت خبراً عنه؛ لأنّها بالمعنى نفْسِهِ. وهي تكريرٌ له -أيضاً- إن كان إشارةً لها، كما سيأتي توضيحه في اسم الإشارة. وإنْ حُمِلَ على الإيضاح بعد الإبهام - كما هو مذهب البلاغيّين فيه - فالتّكرير فيه بيِّنٌ.

---

(١) البقرة ٨٥.

(٢) البقرة ٩٦.

(٣) انظر: محمّد عبدالله جبر، الضمائر في اللغة العربية ١٤٦، ١٤٧.

(٤) خليل عمايرة، آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، ص٨٢.

د - « تكرير الضمائر »

من صور التوكيد التي تقوم على التكرير على نحو مباشر توكيد الضمير بالضمير، ويبرز ذلك في مسألتين:

الأولى: العطفُ على ضمير الرّفع المتّصل، إذ لا يُعْطفُ عليه إلاّ بعْدَ الفصل بفاصلٍ ما، ضميراً منفصلاً كان أو غيره[1]، نحو: ﴿كُنْتُم أنتُم وآباؤكم[2]﴾.[3]

وغالباً ما يكون الفاصلُ ضميراً منفصلاً مؤكّداً له، وعُلّلَ تَوْكيدُه بالمنفصل قبل العطف عليه بأن «المتصل المرفوع كالجزء مما اتّصل به لفظاً من حيث إنّه متّصل لا يجوز انفصاله، كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل، ومعنىً من حيث إنه فاعل، والفاعل كالجزء من الفعل، فلو عُطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عُطف على بعض حروف كلمة، فأكّدَ أوّلاً بمنفصل؛ لأنّه بذلك يظهر أنّ ذلك المتّصلَ مُنْفَصِلٌ من حيث الحقيقة».[4]

فغرض التكرير هنا -كما يبدو- غرض تركيبي محض، إذ يقول العكبريّ عن الضمير المنفصل عند الآية ﴿اسْكُنْ أنتَ وَزَوْجُكَ الجنّة﴾[5]: «أُتِيَ به؛ ليصحّ العطف عليه».[6]

الثانية: يؤكد بالمضمَر المرفوع المنفصل كُلّ ضمير متّصل مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً، نحو: قمت أنا، وأكرمتني أنا، ومررت بك أنت، وأكرمته هو.[7] وعدّه الرضيّ من تكرير اللفظ وإنْ كان الثاني مخالفاً للأول لفظاً؛ إذ الضرورة داعية إلى المخالفة، وقال: «أمّا المنصوب المتصل فأصله أن لا يؤكّد إلاّ بالمنصوب المنفصل؛ إذ للمنصوب ضمير منفصل، فيقال: رأيتك إيّاك، ورأيته إيّاه لكنهم كما أجازوا تأكيده بالمنصوب المنفصل أجازوا تأكيده

---

(١) هذا مذهب البصريين، والكوفيّون على الجواز (انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٧٤).

(٢) الأنبياء ٥٤.

(٣) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع ٥/ ٢٦٧؛ الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/ ٣١٩.

(٤) الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/ ٣١٩.

(٥) البقرة ٣٥.

(٦) العكبريّ، التّبيان ١/ ٥٢.

(٧) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع ٥/ ٢١١.

بالمرفوع المنفصل».[1] ومن هنا جاء عند ثعلب عَدَمُ قبول تفريق النُّحاة بين المنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل في نحو: ضربتك إيّاك، ضربتك أنت، على أنّ الأوّل بدلٌ والثاني توكيد[2] وتبعه الرّضي إذ يقول: «وقال النُّحاة: إنّ المنفصل في نحو ضربتك أنت تأكيد، وفي ضربتك إيّاك بدل، وهذا عجيب، فإنّ المعنيين واحد، وهو تكرير الأوّل بمعناه، فيجب أن يكون كلاهما تأكيداً لاتحاد المعنيين».[3] وفي حالة تأكيد الضمير المتّصل أو المستتر توكيداً معنوياً، فالغالب توكيده بضمير الرّفع، نحو: (قُمْتَ أنْتَ نَفْسُك، قم أنت نفسك)«وعلّته أن تركه يؤدّي إلى اللبس في بعض الصور، نحو: هند ذهبت نَفْسُها أو عَيْنُها؛ لاحتمال أن يُظن أنها ماتت أو عميت».[4] وهذا تفسير لتكرير الضمير في بعض الصور المذكورة.

وقد يُستغنى عن الضمير بفاصل آخر، ويَجيء الكلام بلا فاصل ولا تأكيد بالضمير، وجوّزه الأخفش على ضعف[5] مما يدلّ على أنّ تكرير الضمير لغاية تركيبية كما أسلفت.

وَوقف ابن الأثير عند توكيد الضمائر من الجانب البلاغيّ مستعرضاً الصور التي ترد عليها: «. . . وأمّا توكيد المتّصل بالمتّصل، فكقوله تعالى في سورة الكهف ﴿قالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْراً﴾[6] . . . وإنّما جيء بذلك للزّيادة في مكافحة العتاب على رفض الوصيّة مرّةً على مرّة. .»[7]. وليس هذا توكيداً لفظياً طبقاً لما جاء عند النُّحاة، إذ شرطهم أن يُعاد المتصل مع عماده، فيقول: لك لك أو إنّك إنّك، ولكن يمكن حمله على تكرير ضمير الخطاب المتصل.[8]

ثم يذكر ابن الأثير «توكيد المتّصل بالمنفصل، نحو: ﴿قُلْنَا لا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ

---

(١) الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/ ٣٣٢.

(٢) انظر: ثعلب، مجالس ثعلب ص٥٧٧.

(٣) الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/ ٣٣٢.

(٤) السيوطيّ، همع الهوامع ٥/ ١٩٧.

(٥) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٦) الكهف ٧٥.

(٧) ابن الأثير، المثل السائر، ٢/ ١٨٨.

(٨) الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/ ٣٣٢؛ السيوطيّ، همع الهوامع ٥/ ٥٩.

الأعلى﴾[1]. . . تكرير الضمير في قوله (إنّك أنت)، ولو اقتصر على أحد الضميرين لما كان بهذه المكانة في التقرير لغلبة موسى والإثبات لقهره».[2]

أما «توكيد المنفصل بالمنفصل. . . كقول أبي تمام:

لا أنْتَ أنْتَ ولا الدّيارُ دِيَارُ خفَّ الهَوى وتولّتِ الأوطارُ[3]

وعلى هذا ورد قول أبي الطيّب:

قبيلٌ أنتَ أنتَ وأنتَ مِنْهُمْ وَجَدُّك بِشْرٌ المِلكُ الهُمامُ[4]

فقوله أنت أنت من توكيد الضميرَيْن المشار إليهما، وفائدته المبالغة في مدحه».[5]

ويبدو لي أن الأمثلة التي أوردها على الصورة الثالثة لا يستقيم حملها على التّكرير أو التّوكيد وإنّما هي إخْبارٌ، أي: لا أنت كما عهدتك، ولا الدّيارُ كما هي؛ لأنّ التوكيد أو التكرير يأتي بعد أن يستقل الكلام، أو كما يقول الجرجانيّ: «فهو يجيء من بعد نفوذ الحُكم».[6]

وقال ابن أيْبَك الصّفديّ في ردّه على ابن الأثير: «. . .فإن التأكيد هو التكرار ومن شرطه -أعني التكرار- أن يتمّ المعنى بدونه، مثل: ضربتُ زيداً زيْداً. . .»[7]. ولعَلَّ مما يصح تمثيله على المسألة المذكورة قوله تعالى: ﴿وهم بالآخرة هم كافرون﴾[8]، إذ عدّها الرّضي

---

(١) طه ٦٨.

(٢) ابن الأثير، المثل السائر، ٢/ ١٨٩.

(٣) ديوان أبي تمام ص٢٧٣.

(٤) ديوان المتنبّي ٤/ ٧٩.

(٥) ابن الأثير، المثل السائر، ٢/ ١٩١.

(٦) الجرجاني، دلائل الإعجاز ٢٦٤.

(٧) ابن أيْبَك الصفديّ، نُصْرَةُ الثائر على المثل السائر، تحقيق محمّد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص٢٨٥.

(٨) يوسف ٣٧.

توكيداً لفظياً مع الفصل.[1] والفرّاء يحملها على التكرير دون التوكيد.[2]

وقد يُستفاد من تكرير الضمائر فوائد أخرى غير التي مرّ ذكرها، وذلك كالحصر، أي حصر الخبر في المخبر عنه، نحو قوله تعالى ﴿إنّي أنا ربُّك﴾[3] وقوله ﴿إنّني أنا الله﴾[4].[5] وحمل الزمخشري عليها الآية السابقة (وهم بالآخرة هم كافرون﴾ يقول: «وتكرير (هم) للدلالة على أنّهم خصوصاً كافرون بالآخرة وأنّ غيرهم كانوا قوماً مؤمنين بها».[6] وخالف أبو حيّان الزمخشري فيها ذاهباً إلى أنّها توكيد «وكرّرَ (هم) على سبيل التوكيد وحَسَّن ذلك الفصْل».[7]

---

(١) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/ ٣٣٢؛ وانظر: أبو حيّان، البحر المحيط ٥/ ٣٠٩.

(٢) انظر: الفرّاء، معاني القرآن ٢/ ٤٥.

(٣) طه ١٢.

(٤) طه ١٤.

(٥) انظر: الرّازي، مسائل الرّازي وأجوبتها، ص٢٠٠.

(٦) الزمخشريّ، الكشّاف ٢/ ٣٢٠.

(٧) أبو حيّان، البحر المحيط ٥/ ٣٠٩؛ وانظر: السمين الحلبيّ، الدّر المصون ٦/ ٤٩٧؛ الشهاب الخفاجيّ، حاشية الشهاب ٥/ ٨٦؛ الطوسي، التبيان ٦/ ١٤٠.

هـ - « وَضع الظاهر موضع المُضْمَر »

أفرد الزركشي لهذه المسألة قسماً خاصاً، هو القسم التاسع تحت النوع السادس والأربعين (في أساليب القرآن وفنونه البليغة) في مصنّفه البرهان في علوم القرآن.[1]

وأطلق عليها اسماً آخر، هو: (الخروج على خلاف الأصل)[2] نظراً إلى أن «الأصْلَ في الأسماء أن تكونَ ظاهرةً وأصلُ المُحَدّثِ عَنْه كذلك، والأصل أنَّهُ إذا ذُكر ثانياً أن يُذكَرَ مُضْمَراً؛ للاستغناء عنه بالظاهر السابق»[3]، وذهب ابن الشجري إلى أنّ تكرير الظاهر «هو الأصل ولكنهم استعملوا المضمرات... ايجازاً واختصاراً...»[4] ولا أرى تناقضاً بين المذهبين، لأنّ ابن الشجريّ يريد الأصل البعيد، والزركشيّ يريد الأصل الشائع.

وتبع السّيوطيُّ الزركشيَّ في هذه المسألة ذاكراً أنَّ لابن الصايغ تاليفاً مفرداً في هذا الموضوع،[5] وقد ذكر النحّاس من قبل أنَّهُ لا يَعْلَمُ «أحداً ذكرها في كتاب تمام»[6] وذلك حتى وقت قوله هذا.

ولعلّ أوّلَ إشارة إلى هذه المسألة تطالعنا في كتاب سيبويه، في العطف على خبر ما الحجازيّة،[7] إذ رجّح سيبويه الرّفع في الخبر المعطوف على النّصب في جملةٍ، نحو: «ما زيدٌ ذاهباً ولا محسنٌ زيد» قائلاً: «الرّفع أجود وإن كنت تريد الأول»[8] أي الاسم الظاهر المتقدّم نفسه، وذلك حتى يخرج الكلام من عطف المفردات إلى عطف الجُمل، وتكون الجملة الثانية مُسْتَأنَفَةً، ومن ثم يكون الكلامُ جملتين لا جملة واحدة من أجل أن تَحْسُن إعادة الظاهر بلفظه، وضَعَّف سيبويه تكرير الظاهر بلفظه إذا كان في جملة واحدة؛ «لأنك لو قلت ما زيدٌ منطلقاً زيدٌ لم يكن حد الكلام وكان ههنا ضعيفاً، ولم يكن كقولك: ما زيْدٌ منطلقاً هو؛

---

(١) انظر: الزركشيّ، البرهان، ٢/ ٤٨٢.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١/ ٢٥٨.

(٥) انظر: السيوطيّ، معترك الأقران ١/ ٢٧٤.

(٦) النحّاس، كتاب القطع والائتناف، ص١٢٥.

(٧) انظر: سيبويه، الكتاب ١/ ٦٢.

(٨) المصدر السابق نفسه.

لأنّك قد استغنيت عن إظهاره، وإنّما ينبغي لك أن تُضمره»[1] ومن شواهده على أن الرّفع هو الوجه قول الفرزدق:

لعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حقِّهِ ولا منسيءٌ مَعْنٌ ولا متيَسَّرُ[2]

وقال الأعلم الشنتمريّ موضحاً مذهب سيبويه السابق: «واعلم أنّ الاسم الظاهر متى احتيج إلى تكرير ذكره في جملة واحدة كان الاختيار أن يُذكر ضميره؛ لأنّ ذلك أخفُّ وأنْفَى للشبهةِ واللبسِ..»[3] فما ذكره هو مسوّغ عدم تكرير الظاهر بلفظه؛ لأنّ في تكريره ثِقَلاً، زيادةً على اللبس الذي قد يحصل من توهّم أن الثاني غير الأوّل.[4]

وذهب سيبويه إلى إجازة النّصب في المسألة المتقدمة، قال: «وقد يجوز أن تَنصب»[5] أي: يجوز أن تقول: ما زيدٌ منطلقاً زيدٌ؛ بإعادة المُظهَر، وحُمِل تجويزه هذا على الضرورة الشّعرية[6] وذلك كقول الشاعر:

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ نغّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفقيرا

وقوْل الآخر:

إذا الوحشُ ضَمَّ الوحْشَ في ظُلَلاتِها سَواقِطُ من حَرٍّ وقدْ كان أظْهَرا[7]

والأصل الشائع فيما كان على هذا النّحو أن يُقال:

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١/ ٦٢.

(٢) انظر: المصدر السابق نفسه ١/ ٦٣؛ وأورد الرضيّ في شرح الكافية (١/ ٩٢) البيت بجر منسيء وقال (فإذا رفعته فهو خبر مقدّم). وانظر شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشرحه وأكملها إيليّا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة - بيروت ط١ ١٩٨٣م ١/ ٥٠٥.

(٣) الأعلم الشنتمريّ، النّكت في تفسير كتاب سيبويه، ص١٩٧، والظاهر أن هذا الكلام في معناه للسيرافي بدليل ما ذكره محقق كتاب سيبويه (عبدالسلام هارون ١/ ٦٢) فيما لخّصه عن السيرافي، وما أشار إليه في حاشية خزانة الأدب (١/ ٣٧٧) إذ ذكر نص الأعلم السابق وأحال في الحاشية إلى شرح السيرافي.

(٤) انظر: الأعلم الشنتمريّ، النّكت في تفسير كتاب سيبويه ١٩٧.

(٥) سيبويه، الكتاب ١/ ٦٢.

(٦) انظر: القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٣.

(٧) من شواهد سيبويه على هذه المسألة (الكتاب: ١/ ٦٢، ٦٣).

لا أرَى المَوْتَ يسبِقُه. . .

إذا الوحشُ ضمّها في ظللاتها. . .

لأنّ هذا في جملة واحدة.[1]

«وذهب أبو العبّاس إلى أنّ الموت والوحش جنسان، فالإضمار والإظهار فيهما سواء؛ لأنّهما جنسان، وقال: إنّما كُره زيدٌ قام زيد لئلا يتوهم أنّ الثاني خلاف الأوّل وهذا لا يتوهّم في الأجناس».[2]

وبناءً على المسألة المتقدّمَة لم يَستَحِبّ الفرّاءُ نَصْبَ (كلمة) الثاني، في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الّذينَ كَفَرُوا السّفلى وكلمةُ الله هي العليا﴾[3]، قال: «ويجوز (وكَلِمةَ اللهِ هي العُليا) ولستُ استَحِبُّ ذلك لظهور الله تبارك وتعالى؛ لأنّه لو نصبها -والفعل فعله- كان أجود الكلام أن يُقال (وكلمته هي العُليا)، ألا ترى أنّك تقول: قد أعتق أبوك غلامه، ولا يكادون يقولون: أعتق أبوك غلامَ أبيك، وقال الشاعر في إجازة ذلك:

متى تأتِ زيْداً قاعِداً عند حَوْضِهِ لِتَهْدِمَ ظلماً حَوْضَ زيداً تُقارَعُ

فذكر زيداً مرّتين، ولم يَكْنِ عنه في الثانية، والكناية وجه الكلام».[4]

ولمّا كانت هذه المسألة ثابتة في الكلام العربي، عمل النُّحاة على استنباط علل ورودها، وممّا ذكروا من ذلك:

١- أنّ التكرير للتفخيم والتعظيم، قال النّحاس في قوله تعالى: ﴿الّذي جَعَلَ لَكُم الأرْضَ فِراشاً والسمآءَ بِنَاءً. . .فَلاَ تَجْعَلُوا للهِ أنْداداً وأنتُم تَعْلَمُون﴾[5]، «أو يكون (الذي جعل لكم. . .) مبتدأ ويكون خبره فَلاَ تَجْعَلُوا لله أنْداداً؛ لأنّ معناه: فلا تجعلوا له، وأعيد

(١) انظر: الأعلم الشنتمريّ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٩٧.

(٢) المرجع السابق نفسه ص١٩٩؛ وانظر: القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٥.

(٣) التوبة ٤٠.

(٤) الفرّاء، معاني القرآن ١/ ٤٣٨.

(٥) البقرة ٢٢.

الاسم على التفخيم والتعظيم، كما قال عزّ وجلّ: ﴿قلْ إنْ كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فاتَّبعوني يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾[1]. [2]

وحملَ ابن الشجريّ قول الخنساء الآتي على العلّة نفسِها:

تعرَّقني الدّهرُ نَهْساً وَحَزّا وأوجعني الدّهرُ قرْعاً وغَمْزاً[3]

«وكرّرت لفظ الدهر فلم تضمره تعظيماً للأمر»[4]. وجعل التكرير للتعظيم على ضربين: «أحدهما: استعماله بعد تمام الكلام كما جاء في البيت، وهو كثير في القرآن كقوله تعالى: ﴿واتّقوا اللهَ ويُعَلِّمُكُمُ اللهُ واللهُ بكلِّ شيءٍ عليم﴾.[5]

والضّرب الآخر: مجيء تكرير الظاهر في موضع المُضمَر قبل أن يتمّ الكلامُ، كقول الشاعر:

ليْتَ الغُرابَ غَدَاةَ يَنْعَقُ دائِباً كَانَ الغرابُ مُقَطَّعَ الأَكْبادِ[6]

ومثله في التنزيل: ﴿الحاقّة * ما الحاقّة﴾[7]...».[8]

٢- يُراد من ذكر الظاهر الإيماء إلى صفته؛ إذ الضمير لا يقوم بذلك، كقوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الّذين ظَلَمُوا قَوْلاً... على الذين ظلموا رجزاً...﴾[9] «فأعادهم بذكرهم أوّلاً ولم

---

(١) آل عمران ٣١.

(٢) انظر: النحاس، كتاب القطع والائتناف ١٢٥.

(٣) ديوان الخنساء، شرحه ثعلب (أبو العبّاس، أحمد بن يحيى)، تحقيق د. أنور أبو سويلم، دار عمّار، الأردن، ط١ ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، ص٢٧٣.

(٤) ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١/ ٢١٦.

(٥) البقرة ٢٨٢.

(٦) أوردت بعض المصادر البيت على النّحو التالي:

ليْتَ الغرابَ غداةَ يَنْعَبُ دائباً كانَ الغُرابُ مُقطّع الأوْداج

(انظر: الأخفش، معاني القرآن ١/ ٣٢٦؛ السمين الحلبيّ، الدّر المصون، ١/ ٣٨١؛ الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/ ٩٢).

(٧) الحاقة ١، ٢.

(٨) ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١/ ٢١٦؛ وانظر: السمين الحلبيّ، الدّر المصون ١٠/ ٣٨١؛ الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/ ٩٢؛ القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن ١/ ٤١٦.

(٩) البقرة ٥٩.

يقل عليهم تنبيهاً على أنّ ظلمهم سببٌ في عقابهم، وهو من إيقاع الظاهر موقع المُضمَر لهذا الغرض».[1]

٣- التأكيد: ، كقوله تعالى: ﴿حتّى إذا أتَيا أهلَ قريةٍ استطعَما أهلَها﴾[2] إذ ذهب السّمين الحلبيّ إلى أنّ في تكرير أهلها وجهين، أحدهما: التوكيد، من باب إقامة الظاهر مقام المُضمَر.[3]

٤- اختلاف مدلول المظهرين[4] أو التأسيس بالتكرير لمعنى جديد، ذكره السمين الحلبيّ في الآية المتقدّمة، قال: «وذلك أنّ الأهل المأتيِّن ليسوا جميع الأهل، إنّما هم البعض؛ إذ لا يمكن أنّ يأتيا جميع الأهل في العادة في وقت واحد، فلمّا ذكر الاستطعام ذكره بالنسة إلى جميع الأهل، كأنّهما تتبّعا الأهل واحداً واحداً، فلو قيل: استطعماهم، لاحتمل أنّ الضمير يعود على ذلك البعض المأتيّ دون غيره، فكرّر الأهل لذلك»[5] وكان ابن الحاجب قد ذكر هذا المعنى على النّقيض تماماً: «إنّ الأهل لو أُضمِرَ لكان مدلوله مدلول الأوّل، ومعلوم أنّ مدلول الأوّل جميع الأهل. . . فلا خصوصيّة لبعضهم دون بعض، والاستطعام يكون في العادة لمن يلي النازل بهم منهم، وهم بعضهم، فوجب أنّ يُقال (استطعما أهلها) لئلا يُفهم استطعموا جميع الأهل وليس كذلك».[6] ويبدو لي أنّ ما ذهب إليه السمين الحلبيّ أقرب إلى الإقناع.

٥- عدم استقامة المعنى في عودة الضمير إلى المظهر لو لم يُكرّر المظهر.

جاء هذا المعنى عند ابن الحاجب[7] في الآية المذكورة نفسها إذ يذهب إلى أنّ (استطعما)

---

(١) السمين الحلبيّ، الدر المصون ١/ ٣٨؛ وانظر: الزمخشريّ، الكشّاف ١/ ٢٨٣؛ أبو حيّان، البحر المحيط ١/ ٢٢٥.

(٢) الكهف ٧٧.

(٣) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون ٧/ ٥٣٣؛ أبو حيّان، البحر المحيط ٦/ ١٥١؛ الرازي، تفسير الفخر الرازي ٢١/ ١٥٦.

(٤) انظر: ابن الحاجب، الأمالي النّحوية ١/ ١٠٨.

(٥) السمين الحلبيّ، الدّر المصون ٧/ ٥٣٣؛ وانظر: أبو حيّان، البحر المحيط ٦/ ١٥١.

(٦) انظر: ابن الحاجب، الأمالي النّحويّة ١/ ١٠٨.

(٧) انظر: المرجع السابق نفسه.

صفة لقرية فلا بدَّ من ضمير يعود منها إليها، ولا يمكن عَوْدهُ إلاّ كذلك؛ لأنه لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغير الموصوف (القرية)، ولو قيل استطعماهما لكان عَوْده على القرية على التجوّز، ولمّا لم يكن بد من ذكر الضمير العائد، ولا يمكن ذكره وهو مضاف اليه إلاّ بذكر المضاف تعيَّن ذكرُ الظاهر المتقدِّم.[1]

ومما يمكن حمله على ما مَرَّ قوله تعالى ﴿إن تَضِلَّ إحداهما فتُذَكِّرَ إحداهُما الأخرى﴾[2] فإنّه لو جاءت (فتذكّرها الأخرى) لَمَا طابقَ المضمَر المظهَر؛ لأنّ الضمير عائد إلى واحدة، والمظهَرُ واحدةٌ من اثنتين، قال ابن الحاجب: «إذا قال: إنْ تَضِلّ إحداهما فتذكرها الأخرى وجب أنْ يكون ضمير المفعول عائداً على الضالّة، فيتعين لها... وذلك مُخلّ بالمعنى المقصود؛ لأنّها قد تكون الضالّة الآن في الشهادة هي الذاكرة فيها في زمان آخر، فالمُذكرةُ هي الضالّة، وإذا قيل فتذكر إحداهما الأخرى كان مبهَماً في كلّ واحدة منهما، فلو ضَلَّتْ إحداهما الآن وذكَّرَتْها الأخرى، فَذَكَرَتْ، كان داخلاً، ثم لو انعكس الأمر والشهادة بعيْنِها في وقت آخر اندرَج أيضاً تحته...»[3] وذهب بعضهم إلى أنّ الآية ليست من باب إقامة الظاهر مقام المُضمَر.[4] وقد أوصل الزركشي هذه العلل إلى ثماني عشرة تقدم ذكرها في الفصل السابق.

٦- التذكير بما تقدّم من اسم «كيلا يبقى الذهن متشاغلاً بسبب ما يعود عليه اللفظ فيفوته ما شرعَ فيه»[5] ويمكن حمل بيت الفرّاء السابق على هذه العلّة، وهو:

متى تأتِ زيْداً قاعداً عند حَوْضِهِ لِتَهْدِمَ ظلماً حوضَ زَيْدٍ تُقَارِع[6]

إذ كنّى عن زيد بالضمير في نهاية الشّطر الأوّل، وعندما طال الكلام وخُشِيَ التشاغل

---

(١) انظر: ابن الحاجب، الأمالي النحوية ١/١٠٨.

(٢) البقرة ٢٨٢.

(٣) انظر: ابن الحاجب، الأمالي النّحويّة ١/٤٣؛ وانظر: العكبريّ، التبيان ١/٢٣٠؛ الشهاب الخفاجيّ، حاشية الشهاب ٢/٢٥٩.

(٤) انظر: عزّ الدين بن عبدالسلام، فوائد في مشكل القرآن، ص١٠٣، الشهاب الخفاجيّ، حاشية الشهاب ٢/٢٥٩.

(٥) الزركشيّ، البرهان ٢/٥٠٢.

(٦) انظر: الفرّاء، معاني القرآن ١/٤٣٨.

عنه أعاده بلفظ الظاهر.

ولعَلَّ ما يُسَوِّغُ وضع الظاهر موضع المُضمَر ويُحَسِّنُه إذا كان في جملتين، هو استقلاليّة كل جملة عن الأخرى ممّا يُشعر بأنّ الاسم فيها هو محور الدّلالة بخلاف ما لو جاء مُضمراً، فستكون وظيفته -غالباً- الربط، ويكون مندرجاً تحت غيره.

وأجاز الأخفش وضع الظاهر موضع المُضمَر بغَيْر لفظِهِ الأوّل، نحو:

إذا المرءُ لمْ يَغْشَ[1] الكريهةَ أوشكتْ حبال الهُوينى بالفتى أنْ تَقطّعا

قال، ويجوز: زيدٌ قام أبو طاهر، إذا كان زيدٌ يُكنّى بأبي طاهر، قال الله تعالى: ﴿إنّ الّذين آمنُوا وعَمِلوا الصّالحاتِ إنّا لا نُضيعُ أجرَ مَنْ أحْسَنَ عَمَلاً﴾[2].[3]

وينقل بعض النُّحاة أنّ سيبويه لا يجيز هذا،[4] ويبدو لي أنّه لم يمنع إجازة ما تقدّم على إطلاقه بل منع ما كانَ مثل الكناية المتقدّم (زيدٌ قامَ أبو طاهر)؛ لعدم وجود رابط مطلقاً في التركيب.[5]

أمّا الآية الكريمة والبيت الّذي قبلها فيتراءَى لي أنّ الّذي حسّنَ المسألة فيهما هو وجود الرابط المعنويّ؛ إذ إنّ «الّذين آمنوا وعَمِلوا الصالحات» هم منْ أحسنَ عملاً[6] والفَتَى مُتَضَمَّن في لفظ المرء. ويمكن حمل هذه المسألة على دَفْع التكرير اللفظيّ وتحاشيه.

---

(١) جاء في الخصائص (٣/ ٥٥) يَخْشَ، وفي خزانة الأدب (١/ ٣٨٦) (يَغْشَ) كما ورد في المتن.

(٢) الكهف ٣٠.

(٣) انظر: الرّضي، شرح الكافية ١/ ٩٢.

(٤) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/ ٩٢؛ ابن جنّي، الخصائص ٣/ ٥٥؛ البغداديّ، خزانة الأدب ١/ ٣٨٦؛ السيوطيّ، الإتقان ٣/ ٢١٩.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب ١/ ٦٣.

(٦) انظر: الجرجاني (علي عبدالعزيز)، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، علي محمّد البجاوي، دار القلم، بيروت- لبنان، ص٤٦٦.

و - « الا الموصول »

يُكرَّرُ الاسمُ الموصول مع صلته في بعض التراكيب غيْرَ مستغنٍ بالعطف عن التكرير، ويُحذف في بعضها الآخر وتبقى صلته استغناءً بالعطف، وذلك تبعاً للمعنى المراد أحياناً، واستبعاداً لكلفة التكرير أحياناً أُخرى.

ففي قوله تعالى: ﴿والذين يُؤْمنون بما أُنْزِلَ إليكَ وما أُنزِلَ من قَبْلِكَ﴾،[1] عَلَّل الشّهاب الخفاجيّ تكرير الموصول فيه على تغاير القَبيلين وتباين السبيلين.[2] وقال أيضاً: «ووجه دلالة إعادة الموصول على ذلك ما فيه من الإشارة إلى استقلال كلّ من الوصفين، وتنزيل تغاير الوصفين منزلة تغاير الذاتين..».[3]

وجاء الموصول في آيةٍ أخرى قريبة من السابقة غيْرَ مكرّر، وهي: ﴿آمَنّا بالّذي أنزلَ إلينا وأنْزلَ إليكُم﴾،[4] وقدّره السيوطي؛ لتغاير المُنْزَلَيْن؛[5] وعُلِّلَ حذفُه بوضوح المعنى وفَهْمِه.[6]

وقد يتكرّرُ الموصولُ لِتَكرُّرِ الصفات والذات واحدة، وذلك مثل الآية: ﴿إنّ الّذين آمَنُوا والّذين هاجَرُوا وجَاهدوا...﴾[7]، قال السمين الحلبي: «وتكرير الموصول بالنسبة إلى الصّفات لا الذوات، فإنّ الذوات متّحدة موصوفة بالأوصاف الثلاثة، فهو من باب عطف الصّفات على بعض والموصوف واحد...».[8]

ويذهب إلى أنّه «أفردَ الإيمان بموصول وحده؛ لأنّه أصل الهجرة والجهاد، وجمع الهجرة والجهاد في موصول واحد؛ لأنّهما فرعان عنه».[9]

وأرى، أنّه لو أُفرِدَتْ كُلُّ صفة بموصول لزاد التكرير عن حدِّه المقبول، وحاشَ للقرآن أنْ يكون فيه مثل ذلك.

---

(١) البقرة ٤.

(٢) الشهاب الخفاجيّ، حاشية الشهاب ١/ ٢٣٤.

(٣) المرجع السابق نفسه ، وانظر: أبو حيّان، البحر المحيط ١/ ٤٠٧.

(٤) العنكبوت٤٦.

(٥) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع ١/ ٣٠٦.

(٦) انظر: أبو حيّان،البحر المحيط ١/ ٤٦٦؛ خليل عمايرة، آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث ص١٢٨.

(٧) البقرة ٢١٨.

(٨) السمين الحلبيّ، الدر المصون ٢/ ٤٠٢؛ انظر:أبو حيّان،البحر المحيط ٢/ ١٥٢؛ الألوسي، روح المعاني ٢/ ١١١.

(٩) السمين الحلبيّ، الدر المصون ٢/ ٤٠٢ .

وقلّما يُكرَّرُ الاسمُ الموصول قبل أنّ يكتمل بصلته؛ «لأنّ الموصول الثاني مع صلته مفرد، فلا يصلُح أنّ يكون صلةً للأوّل.. وقد نصّ النُّحاة على امتناع تأكيد الموصول قبل تمامه بصلته».[1] إلاّ ما رُوي من قراءة زيد بن علي[2] ﴿الّذي خَلَقَكُم والّذين مَنْ قَبْلكُم﴾،[3] إذ حملها الزمخشري على أنّه «أقحَم الموصول الثاني بين الأوّل وصلته تأكيداً».[4]

وحملها صاحب حاشية الكشّاف على أنّه تأتيد لفظي «إلاّ أنّه عُدِل عن اللفظ الأوّل إلى ما هو بمعناه احترازاً من بشاعة التكرار».[5]

وذكر أبو حيّان أنّ ما ذهب إليه الزمخشري هو مذهب لبعض النحويين، وقال أيْضاً: «زعم أنّكَ إذا أتيتَ بعد الموصول بموصول آخر في معناه مؤكِّد له لم يحتج الموصول الثاني إلى صلة...».[6] وردَّ مذهب الزمخشري المُشار إليه؛ «لأنّ القياس إذا أكّد الموصول أنّ تكرّره مع صلته لأنّها من كماله».[7]

وممّا يُحمل على هذه المسألة إدخال الاسم الموصول في صلة الموصول، قال المبرّد: «وإذا وصلت الّذي بالذي فلا بدَّ للثاني من صلة وخبر، حتى يكون في صلة الأوّل ابتداء وخبر، تقول: الّذي الّذي في داره زيدٌ أخوك».[8]

ويبدو لي أنّ التكرير هنا لفظيّ فقط؛ لاختلاف الأوّل عن الثاني، كما يظهر من اختلاف الصّلة فيما بين الاثنين.

أمّا حذف الموصول وبقاء صلته فالبصريّون لا يقيسونه، ويقيسه غيرهم، ومن شواهده:

ما الّذي دأبُهُ احتياطٌ وَحَزْمٌ وَهَواهُ أطاعَ مستويان[9]

---

(١) الزمخشريّ، الكشّاف، (حاشية الكشّاف) ١/ ٢٢٨.

(٢) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط ١/ ٩٥؛ السمين الحلبيّ، الدّر المصون ١/ ١٨٧؛ الألوسيّ،روح المعاني ١/ ١٨٥.

(٣) البقرة ٢١.

(٤) الزمخشريّ، الكشّاف ١/ ٢٢٨.

(٥) المرجع السابق نفسه.

(٦) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط ١/ ٩٥.

(٧) المرجع السابق نفسه.

(٨) المبرّد، المقتضَب ٣/ ١٣٠.

(٩) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط ١/ ٤٦٦؛ السمين الحلبيّ، الدّر المصون ٢/ ٢٠٢.

تقديره: والذي هواه أطاع.

ويذهب المبرّد إلى أنّه لا تكرير للموصول في بيت حسّان الّذي حمله السيوطيّ وغيره -فيما بعد- على حذف الموصول، وهو:

فَمَنْ يَهْجو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُه سَوَاءُ

إذ ذهب المبرّد إلى أنّه ليس المعنى عند أهل النظر ومن يمدحه وينصرُه، «ولكنَّه جَعَلَ (مَنْ) نكرةً، وجعل الفعل وصفاً لها، ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف، فكأنّه قال: وواحد يمدحه وينصره؛ لأنّ الوصف يقع في موضع الموصوف، إذا كان دالاً عليه».[1]

ويقف أبو حيّان الأندلسي عند الاية الكريمة: ﴿إنَّ في خلقِ السماوات والأرْض واخْتِلافِ اللّيْلِ والنَّهارِ والفُلْكِ الّتي تَجْري في البحرِ بما يَنْفَعُ النّاسَ وَمَا أنزلَ اللهُ من السّماءِ من ماءٍ فأحْيَا بهِ الأرضَ بَعْدَ مَوْتِها وبَثَّ فيها من كُلِّ دآبّة.﴾[2] موجّهاً جملة (وبثّ فيها من كلّ دابّة) إلى حذف موصول لفهم المعنى، معطوف على (ما) من قوله (وما أنزل)، والتقدير: وما بثّ فيها من كلّ دابّة[3]، ومرجّحاً هذا الوجه على ما ذكره الزمخشريّ من أنّ الجملة المذكورة معطوفة على (أنزل) أو (أحيا)، قال الزمخشريّ: «الظاهر أنّه عطفٌ على أنزل داخل تحت حكم الصّلة؛ لأنّ قوله -فأحيا به الأرض- عطف على أنزل فاتصل به، وصار جميعاً كالشيء الواحد فكأنّه قيل: وما أنزل في الأرض من ماء وبثّ فيها من كلّ دابّة، ويجوز عطفه على أحيا على معنى: فأحيا بالمطر الأرض، وبثّ فيها من كل دابة؛ لأنهم ينمون بالخصب ويعيشون بالحيا».[4]

وذكر أبو حيّان أسباب ترجيح ما ذكره على ما جاء عند الزمخشري، وهي:

١- أنّ الجملة إذا قُدِّرت معطوفةً على ما قبلها من الصلتَيْن احتاجت إلى ضمير يعود على الموصول، والتقدير وبثّ به فيها،[5] وهذا الشرط مفقود هنا.

---

(١) المبرّد، المقتضب ٢/ ١٣٥.

(٢) سورة البقرة ١٦٤.

(٣) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط ١/ ٤٦٦.

(٤) الزمخشريّ، الكشّاف ١/ ٣٢٥، ٣٢٦.

(٥) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط ١/ ٤٦٦؛ وانظر: السمين الحلبيّ، الدّر المصون ٢/ ٢٠٢.

٢- بتقدير موصـول يكون ذلك أعظم في الآيات؛ لأنَّ ما بثّ تعالى في الأرض من كلّ دابّة فيه آيات عظيمة في أشكالها، وصفاتها، وأحوالها، فمثل هذا ينبغي إفراده في الذكر لا أنْ يُجعَلُ منسوقاً ضمن شيءٍ آخر، وحذف الموصول الاسميّ لفهم المعنى جائز شائع في كلام العرب وإن كان البصريّون لا يقيسونه.[١]

ويبدو لي أنّ مذهب الزمخشريّ في هذه الاية أقرب، وذلك لما يلي:

١- أنّ الحجّة الأولى لأبي حيّان مقامة على عدم صحّة حذف العائد الّذي يتحقّق حذفه في مذهب الزمخشريّ فيها، ولحذفه شروط ذكرها النُّحاة[٢] لم تتحقق في الآية. ولكنّ ما يقوّي قول الزمخشريّ أنّ الجملة معطوفةٌ على جملةٍ أخرى ذُكر فيها العائد، وهي قوله (فأحيَا به الأرضَ) ممّا يسوّغ حذفه لقوّة الدلالة عليه، قال الرضيّ: «والذي يُقوّي عندي أنّ الجملة الّتي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة إذا عُطِفَتْ عليها جملة أخرى متعلقة بالمعطوف عليها مَعْنىً بكَوْن مضمونها بعد مضمون الأولى متراخياً أو لا، أو بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاءً بما في أختها الّتي هي قرينتها وكجزئها..»[٣] وينقل السيوطي عن ابن مالك تجويزه الحذف إذا تعيّن الحرف، وإن لم يوجد الشرط، نحو: الّذي سِرْتُ يَوْمُ الجمعة، أي فيه.[٤]

٢- أما حجّته الثانية فلا تتنافى مع قول الزمخشريّ المذكور، كما أنّ قوله تعالى: ﴿وجعلنا من الماءِ كُلَّ شَيءٍ حَيّ﴾[٥] تؤيد عطف الآية المذكورة على ما قبلها؛ لأنه جعل (بثّ فيها من كل دابة) عقباً لقوله (وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها..).

ومن وجوه دفع التكرير في الاسم الموصول أنّه يجوز حذف صلته إذا كان في الكلام ما يدل على ذلك، نحو:

من اللواتي والتّي واللاتي يَزْعُمْنَ أنّي كَبِرَتْ لِداتي

«يريد من اللواتي يزعُمْنَ والتي زعمت فحذف ذلك لدلالة يَزْعُمْنَ عليه».[٦]

---

(١) انظر: ابو حيّان، البحر المحيط ١/٤٦٦..

(٢) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ ١/١٨٤، ١٨٥؛ الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/٣٢٣؛ ابن هشام، أوضح المسالك ١/١٧٣-١٧٧؛ الأزهريّ، شرح التصريح ١/١٤٦، ١٤٧.

(٣) الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/٣٢٣.

(٤) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع ١/٣١٠.

(٥) الأنبياء ٣٠.

(٦) ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ ١/١٨٧.

ز - « اسم الإشارة »

يأتي اسم الإشارة في بعض التراكيب متبوعاً باسم يوضّحه، ويبيّنه، ويبرز صفة المشار إليه، وذلك نحو: «هذا الرجل منطلقٌ» قال سيبويه: «فالرجل صفة لهذا، وهما بمنزلة اسم واحد، كأنّك قلت: هذا منطلق، قال النّابغة:

توهّمتُ آياتٍ لها فعَرَفتُها لِستّةِ أعوامٍ وذا العامُ سابعُ

كأنّه قال: وهذا سابعٌ».[1]

وذهبَ إلى أنّ الاسم التابع لاسم الإشارة قد يكون صفةً، أو عطفَ بيان، إذ قال في: (هذا عبدُالله منطلقٌ): «على أنّ تجعل عبدالله معطوفاً على هذا كالوصف»[2] ويذهب بعض النحويّين إلى أنّه يجوز أنْ يكون بدلاً أو عطف بيان.[3]

وعلى الرّغم من اختلاف تسميات النُّحاة لما بعد اسم الإشارة إلاّ أنّها تتفق في أنّه يبيّن اسم الإشارة ويوضّحه، مع أنّ أسماء الإشارة «معارف بالإشارة إليها»[4]، إلاّ أنّها في الوقت نفسه مبهمةٌ غير محدّدة، تصدق على كلّ مُشار إليه، فلذلك جاءَت -غالباً - بهذا المفسِّر أو الموضّح، قال المبرّد: «اعلم أنّك إذا قلت: يا هذا الرجل- فإنّما أبنت المنادى بذكرك الرجل».[5]

وكون موضّح اسم الإشارة هو اسم الإشارة في المعنى، ويدلُّ على ما دلّ عليه، فإنّي أعُدُّ ذلك تكريراً وغرضُه كما تقدّم الإيضاح والتفسير، والاسم الثاني هو المقصود وإنّما كان اسم الإشارة تنبيهاً عليه.

ومن استعمالات اسم الإشارة الّتي يمكن حملها على التكرير، أنْ يأتي في بعض التراكيب مُغنياً عن تكرير كلام وعبارات تقدّم ذكرها، وهو بذلك يقوم مقام الضمير ويسد مسدّه،[6] حتى أنّ تمام حسّان عدّه من الضمائر[7] (ضمير حضور وإشارة)، ففي قوله تعالى:

---

(١) سيبويه، الكتاب ٢/ ٨٦.

(٢) المصدر السابق نفسه .

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب ٢/ ٨٣ (حاشية المحقّق فيما ينقله عن السيرافي).

(٤) المبرّد، المقتضب ٤/ ٢٦٥.

(٥) المصدر السابق نفسه .

(٦) انظر: خليل عمايرة، آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث ص١٠٠.

(٧) انظر: تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٠٩، ١١٠.

﴿لا فارِضٌ ولا بِكْرٌ عَوَانٌ بين ذلك﴾[1] يقول الفرّاء: «. . . ثم قال (بين ذلك) وبيْن لا تصلح إلاّ مع اسمين فما زاد، وإنّما صَلُحت مع ذلك وحدَه؛ لأنّه في مذهب اثنين، والفعلان قد يُجمعان بذلك وذاك»[2] فاسم الإشارة في الآية أغنى عن تكرير الكلام المُشار إليه قلّ أو كثُر، وفي قوله تعالى ﴿فمَا جزآءُ من يَفْعَلُ ذلكَ مِنكُمْ إلاّ خِزْيٌ. .﴾[3] «وقعت كلمة ذلك موقع المفعول به للفعل يَفعل، وسدّت بذلك مسدّ الظاهر الّذي ورد في السِّياق سابقاً الفعل، وهو قول طويل يُعبّر عن قصة أسباب نزول الآية. .».[4]

ومن وظائفه أيْضاً ما ذكره الدكتور خليل عمايرة من أنّه يأتي «في جملة اسمية يُشير فيها. . إلى متقدّم سياقيٍّ إشارةَ إيجازٍ بعد إطناب، سادّاً مسدّه؛ ليمثّل ركناً رئيساً من أركان الجملة الاسمية».[5]

ومَثّلَ على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَا أيُّها الّذين آمنوا إذا ناجيتُمُ الرَّسولَ فقدّموا بَيْنَ يَدَيْ نجواكُم صَدَقةً ذلكَ خَيْرٌ لكُمْ وأطهَرُ﴾[6] حيث تعود ذلك إلى الكلام السابق، وهو ما يُحكم عليه بالحكم (خَيْر)، فتكون ذلك هي المبتدأ مشيرةً إلى ما تقدّم عليها بالتفصيل، يليها الخبر: خير.[7] ولولا اسم الإشارة لاحتجنا إلى تكرير الكلام بالتفصيل السابق حتى نجعله مبتدأً للخبر المذكور.

وجاءَت بعض التراكيب مَكْروراً فيها اسم الإشارة على المُشار إليه وَوُجّهَ ذلك إلى التأكيد والاختصاص، كقوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ الله وبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلك فَلْيَفْرحُوا﴾،[8] قال الشّهاب: «وفائدة ذلك التكرير التأكيد والبيان بعد الإجمال، وإيجاب اختصاص الفضل والرحمة بالفرح. .».[9]

---

(١) البقرة ٦٨.

(٢) الفرّاء، معاني القرآن ١/ ٤٥.

(٣) البقرة ٨٥.

(٤) خليل عمايرة، آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث ص١٠٣.

(٥) المرجع السابق نفسه ، ص١٠٩.

(٦) المجادلة ١٢.

(٧) انظر: خليل عمايرة، آراء في الضمير العائد، ولغة أكلوني البراغيث ص١٠٩.

(٨) يونس ٥٨.

(٩) الشهاب الخفاجيّ، حاشية الشهاب، ٥/ ٤١.

٣- الأساليب اللغويّة

أ - « الاختصاص »

الاختصاص تركيب يتقدّم فيه -في الغالب- ضمير متكلم أو مخاطب يتبعه اسم منصوب على الاختصاص، يوضّح المراد بذلك الضمير، ويأتي بينه وبين الخبر، نحو: «نحنُ العربَ أكرَمُ النّاس للضّيف».

والعلاقة بين الضمير المتقدم والاسم المنصوب علاقة تكرير، إذ إنّ الاسم المنصوب على الاختصاص هو الضمير في المدلول. جاء في شرح المفصّل، بعد الشاهد:

أبى اللهُ إلاّ أنّنا آلَ خِنْدِفٍ بنا يَسْمَعُ الصّوتَ الأنامُ ويُبصرُ

«فآل خندف هم النون والألف في أنّنا، وكذلك قولهم: نحن العرب...»[1] والغرض من هذا التكرير هو أنّ الاسم المنصوب على الاختصاص يُزيل ما في الضمير من عموم.

وعلى الرُّغم من أنّهم ذكروا للاختصاص ثلاثة بواعث، هي: الفخر، نحو: (عليّ أيّها الجوادُ يعتمد المحتاج) والتواضع، نحو: (أنا أيُّها العبدُ محتاجٌ إلى الله)، وزيادة البيان والإيضاح، كالشاهد المتقدم،[2] إلاّ أنّ الباعثَ الأقوى الذي يتضمَّن الباعثين الآخرَيْن هو البيان والإيضاح.

ولَعَلَّ غرض مثل هذا التركيب هو تقوية اختصاص المبتدأ بالخبر، إذ تدرّج التركيب من ذكر ضمير ذي دلالة عامة -نسبياً- إلى بيانه، وإيضاحه بتكريره باسم أخص، مع إفادة هذا التكرير تقوية للعبارة وتأكيداً إذ إنّ الاختصاص واقع في معرض التوكيد،[3] وقال سيبويه: «...ولا يجوز أنْ تذكر إلاّ اسماً معروفاً؛ لأنّ الأسماء إنّما تذكرها توكيداً وتوضيحاً هنا للمضمَر وتذكيراً».[4]

ومع ذهاب النُّحاة إلى أنّ الاسم المنصوب على الاختصاص هو من جملةٍ أخرى فعلُها

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصّل ٢/١٨.

(٢) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٤/٧٢ (هامش المحقّق محمّد محي الدين عبدالحميد)؛ الصبّان، حاشية الصبّان ٣/١٤٠.

(٣) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح ٢/١٩١.

(٤) سيبويه، الكتاب ٢/٢٣٦.

محذوف وجوباً، يقدّر بأعني أو أخص[1] مما يجعل جملة صغرى داخل الجملة الكبرى، وقول البغداديّ أنّها معترضة،[2] إلاّ أنّ هذا لا ينفي عن الاسم المنصوب على الاختصاص ما ذكرته سابقاً من كونه تكريراً للضمير المتقدّم، مع أنني لا أميل في هذه المسألة إلى هذه التقديرات التي أوجدها تفسيرُ الحركة الإعرابيّة، وأراني أميل إلى حمل هذه المسألة على العلّة التي ذكرها الكوفيّون وهي علّة «الخلاف»[3]؛ فالذي دعا إلى نصب الاسم (المنصوب على الاختصاص) هو مخالفتهم لحركته حتى لا يكون خبراً للمبتدأ ولا يُتَوهَّم منه ذلك، في حين أنّ الخبر آتٍ بعده. أمّا إذا ذهبنا مع النُّحاة إلى أنّه مفعول به والجملة مُعْتَرضةٌ فلا داعي لهذا الباب من أصله.

---

(١) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٤/ ٧٢.

(٢) انظر: البغداديّ، خزانة الأدب ٢/ ٤١٤.

(٣) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٤٨.

ب - « أسلوب المدح والذّم »

يتمثل التكرير في تركيب المدح والذّم بالمسائل التالية:

١- أنّ فاعل فعل المدح والذّم هوالمخصوص بالمدح أو الذّم في المعنى.

٢- الجمع بين فاعل فعل المدح والذّم وتمييزه.

ويتمثّل اجتناب التكرير فيه بحذف المخصوص إذا تقدّم ذكره، وفيما يلي التفصيل:

١- الغالب في فاعل فعل المدح والذّم أنْ يُرادِ به الجنس[١]، فهو إمّا أنْ يكون:[٢]

أ - معرّفاً بأل الجنسيّة، نحو ﴿نِعْمَ العبْدُ﴾[٣]، ﴿بئسَ الشّرابُ﴾.[٤]

ب - أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، نحو: ﴿ولَنِعْمَ دارُ المتّقين﴾.[٥]

جـ - أو مضافاً إلى ما أضيف إلى الألف واللام، نحو:

فنِعْمَ ابنُ أختِ القومِ غيرَ مُكَذّبٍ زهيرٌ حُساماً مفرداً من حَمَائِلِ

د - أو مُضمراً يفسّره اسم الجنس، نحو: ﴿بئس للظالمين بدلاً﴾.[٦]

وسيأتي الحديث عن الحالة الرابعة مستقلاً فيما بعد. أمّا الحالات الثلاث الأولى، فإنّ فاعل فعل المدح أو الذّم فيها هو المخصوص بالمدح أو الذّم نفسه في المعنى، وهذا مَكْمن التكرير فيها، يقول سيبويه: «اعلم أنّه محال أنْ تقول: عبدالله نعم الرّجل، والرجل غير عبدالله».[٧]

---

(١) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي ١/ ٦٠٤.

(٢) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ٢٧١-٢٧٥؛ ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ ١/ ٦٠٠.

(٣) ص ٣٠.

(٤) الكهف ٢٩.

(٥) النحل ٣٠.

(٦) الكهف ٥٠.

(٧) سيبويه، الكتاب ٢/ ١٧٧.

ويذكر ابن عصفور أنّه «لا يكون اسم الممدوح والمذموم أبداً إلاّ أخص من فاعلهما.»[1] ومن الواضح أنّ علاقة المخصوص بالمدح أو الذّم بفاعل المدح والذّم هي علاقة الخاصّ بالعامّ[2] فالمخصوص توضيح للفاعل، مما دعا أحد المحدثين إلى أنّ يعربه عطف بيان، قال: «فلِمَ لا يكون المخصوص عطف بيان للفاعل (الممدوح أو المذموم) وهنا لا نضطرّ إلى الحذف أو القول به، بل إنّ مهمّة عطف البيان هي توضيح العام وتخصيصه، فلم نُعَطِّل مهمة أحد الأبواب النّحويّة خضوعاً لأفكارٍ غريبة عن اللغة».[3] وهذا الإعراب يؤيّد وجه التكرير فيما أذهب إليه.

وَذهب بعض النُّحاة القدامى الى إعرابه بدلاً من فاعل بئس أو نعم[4]، ومنعه المبرِّد والفارسيّ[5] مستندين في منعهم الى أحكام الصنعة اللفظيّة والقاعدة النحويّة، إذ يمتنع وقوع زيد موقع الرّجل[6] بناءً على أنّ البدل يصلح أنّ يقع موقع المبدَل منه.

ويتراءى لي أنّ في الإعرابين المتقدّمين يُسْراً وسهولة، وقرباً من روح التركيب، وبُعْداً عن التقدير والتأويل، وهو لا يمنع من أن نأخذ بالاعراب المشهور في حالة تقدُّم المخصوص، نحو: (زيد نِعْمَ الرَّجُلُ)، إذ يكون زيد مبتدأً والجملة خبره.

وذهب قوم الى أنّ (أل) في فاعل المدح والذم (عهديّة)[7]، وخَرَّج بعضهم عهديتها على أنّها ليست على معهود تقدّم[8]، وإنّما قصدوا الى معهود بالذهن غير معين في الوجود[9]: «وإنّما أرادوا بذلك ان يقع ابهام ثم يأتي بالتفسير بعده تفخيماً للأمر».[10]

---

(١) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ ١/ ٦٠٢.

(٢) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح ٢/ ٩٥.

(٣) محمّد صلاح الدين مصطفى، النّحو الوصفيّ من خلال القرآن الكريم ٢/ ١٠٧.

(٤) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح ٢/ ١٣٣ (فيما ينقله عن أبي سعيد علي بن مسعود في كتابه المستوفى).

(٥) انظر: المبرّد، المقتضب ٢/ ١٤٠؛ الفارسيّ، الإيضاح العضديّ ٨٤.

(٦) انظر: الفارسيّ، الإيضاح العضديّ ٨٤.

(٧) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي الشجريّة ١/ ٢٥٦؛ الصبّان، حاشية الصبّان ٣/ ٢٣.

(٨) انظر: الصبّان، حاشية الصبّان ٣/ ٢٣.

(٩) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٩٧؛ الأزهريّ، شرح التصريح ٢/ ٩٥.

(١٠) الصبّان، حاشية الصبّان ٣/ ٢٣.

وقال ابن السراج: «لما قلت نِعْمَ الرَّجلُ فكانّ معناه: محمود في الرجال، وقلتَ زيدٌ؛ ليُعْلم من الذي أُثْنِيَ عليه، فكأنّه قيل: مَنْ هذا المحمود؟»[1] ومن ثم جاء المخصوص بعد هذا التنبيه والتشويق؛ ليوضح مَن المقصود، فَيَحْصُلَ تطابق بين المخصوص بالمدح او الذم والفاعل، في الصفات المعهودة في الجنس، ومن هنا يأتي التكرير المشار إليه سابقاً.

٢- اجتماع الفاعل ظاهراً والتمييز:

يقع فاعل (نعم أو بئس) ضميراً مستتراً، نحو: ﴿بئس للظالمين بدلاً﴾[2]، مُفَسَّراً بعده بتمييز[3]، وقد يُجمع بين التمييز والفاعل الظاهر. والنحاة في هذه المسالة على مذهبين:

١ ـ مذهبُ سيبويه والسيرافيّ ومن تبعهما المنعُ مطلقاً سواء أفاد معنى زائداً على الفاعل أم لم يُفد، وحجّتهما: أنّ التمييز لرفع الإبهام، ولا إبهام مع ظهور الفاعل[4]. وممّن تبعهم ابن يعيش، إذ قال: «المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس، وأحدهما كافٍ عن الأخر».[5]

ويذهب الجرجانيّ مذهب المانعين: «إذا قلت نعم رجلاً زيد، فأتي بهذه النكرة المنصوبة لتدلّ على ذلك المضمر وتبيّن جنسه، فإذا أظهرت المضمر، فقلت: نعم الرجل لم يحتج الى هذه، فإن ذكرت النكرة، فقلت: نعم الرجل رجلاً كان كالتكرير، الّذي لا يُفْتَقَرُ اليه، كقولك: ضربت زيْداً ضربت، ولا يكاد يوجد ذلك».[6]

٢ ـ أجازه المبرّد وابن السّراج[7] والفارسيّ، على التوكيد، كقوله:

نعم الفتاةُ فتاةٌ هندُ لو بَذَلَتْ رَدَّ التحيّة نُطقاً أو بإيماءِ[8]

---

(١) ابن السرّاج، الأصول ١/ ١١٢؛ وانظر: المبرّد، المقتضب ٢/ ١٣٩.

(٢) الكهف ٥٠.

(٣) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ١١.

(٤) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح ٢/ ٩٦.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل ٧/ ١٣٢.

(٦) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٣٦٤.

(٧) ذكر ابن يعيش (المفصّل ٧/ ١٣٣) ابن السرّاج مع المانعين، وما جاء في الأصول (١/ ١١٢) على خلاف ما ذهب إليه ابن يعيش إذ أجاز ابن السرّاج الاجتماع.

(٨) انظر: المبرّد، المقتضب ٢/ ١٤٨؛ ابن السرّاج، الأصول ١/ ١١٢؛ الأزهريّ، شرح التصريح ٢/ ٩٥، ٩٦.

ونقض ابن مالك حُجَّة سيبويه السابقة ومن تبعه بالإجماع على جواز: له من الدّراهم عشرون درهماً، على التوكيد، وفي التنزيل: ﴿إنّ عِدَّةَ الشهور عندالله اثنا عشرَ شهراً﴾[1]، وقال أبو طالب:

ولقَدْ عَلِمْتُ بِأنّ دينَ مُحَمَّدٍ من خيْرِ أديان البَرِيّة دينا[2]

وجاء من الشّواهد المعزّزة أيضاً:

والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ القَحْلُ قَحْلُهُمُ فحلاً وأمُّهُمُ زلاّءُ مِنْطيقُ[3]

ومنها:

تزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فينا فنِعْمَ الزّادُ زَادُ أبيكَ زَاداً[4]

ووجّهه ابن عصفور إلى أنّ (زاداً) معمول لـ (تزوَّدَ).[5]

وصحّح الشيخ خالد الأزهريّ مَذْهَبَ سيبويه، وحمل ما جاء من الشّواهد السابقة على أنّه ليس من التمييز بل من الحال المؤكّدة.[6]

ولا خلاف بين النُّحاة في أنّه «إنْ أفاد التمييز معنىً زائداً على الفاعل الظاهر جاز الجمع بينهما، وإلاّ فلا يجوز. كقوله:

تَحَيَّرَهُ فلَمْ يَعْدِلْ سِواهُ فنِعْمَ المرءُ من رَجُلٍ تَهَامي

فجمع بين الفاعل الظاهر، وهو المرء والتمييز، وهو رجل المجرور بمن، وقد أفاد التمييز معنى زائداً على الفاعل، وهو كونه تهاميّاً».[7]

---

(١) التوبة ٣٦.

(٢) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ١٥؛ الأزهريّ، شرح التصريح ٢/ ٩٦.

(٣) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ١٥.

(٤) انظر: المبرّد، المقتضب ٢/ ١٤٨؛ الفارسيّ، الإيضاح العضديّ ٨٨. وانظر: شرح ديوان جرير ص١٦٠.

(٥) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ ١/ ٦٠٦.

(٦) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح ٢/ ٩٦.

(٧) المرجع السابق نفسه.

وسواء أكان المكرر تمييزاً كما ذهب جمهورهم أم حالاً مؤكدّة، كما ذهب الأزهريّ فإنّ التكرير في المسألة حاصل، وهو تأكيد للصفة المستفادة من اسم الجنس بالنّكرة الّتي تماثل اسم الجنس في الدلالة على العموم، وتزيد عليه بتركيزها في الصّفة المستفادة منه.

ففي قولنا: نعم الفتاة هند، أفادت كلمة الفتاة شيئين: الجنس، وصفة الفتوة، وقولنا: نعم الفتاة فتاةً هندُ، أفادت كلمة (فتاةً): تأكيد الوصف المختلط بالجنس هناك، وقد تفيد أنّها كاملة في صفاتها في هذا الجنس.

٣- كثيراً ما يُحذفُ المخصوصُ بالمدح أو الذّم من تركيب المدح أو الذّم إذا تقدّم ما يُشعر به، نحو: ﴿إنّا وَجَدْنَاهُ صابراً نِعْمَ العبدُ﴾[1] أي: هو[2]، وكذا: ﴿. . .ومأواهُ جَهَنَّمُ وبئسَ المصيرُ﴾[3]، أي: هي، ولا أرى من مسوّغ لهذا الحذف غَيْرَ اجتناب تكرير ذكر المخصوص بالمدح أو الذّم.

---

(١) سورة ص ٤٤.

(٢) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ٢٨٠.

(٣) سورة الأنفال ١٦.

جـ - « لغة أكلوني البراغيث »

ذكر سيبويه أنّ «من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك»[1] وذلك بأن يُجعل في الفعل ضمير الفاعل البارز، وسمّوها بلغة (أكلوني البراغيث)[2]؛ لأنّها على قياسها، وأوّل من أشار إليها الخليل بن أحمد.[3] «وهي لغةٌ لِطيّء أو أزد شنوءَة أو بلحارث».[4]

والشّائع في مثل هذه التراكيب أن تأتي بدون ضمير الفاعل، نحو: ضربني قومك وضربني أخواك، وأكلتني البراغيث وهو الأفصح فيها.[5]

ومن شواهد هذه اللغة وما حُمل عليها:

قوله تعالى: ﴿وأسَرُّوا النجْوى الّذين ظلَموا. . . .﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كثيرٌ منهم. .﴾[7]، وقوله ﷺ: (يتعاقبون فيكم ملائكة)،[8] وقول الشاعر:

ولكنْ دِيافيٌّ أبوه وأمُّهُ بحوْرانَ يَعْصِرْنَ السليطَ أقاربُهْ[9]

وقول الآخر:

يلُومونني في اشتراء النخيـ ـلِ أهْلي فكلُّهُمُ ألوَمُ[10]

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢/ ٤٠.

(٢) ذكر أبو عبيدة أنّ هذه العبارة لأبي عمرو الهذليّ (مجاز القرآن ٢/ ٣٦).

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب ٢/ ٤١.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ٣٦٥، الأزهري، شرح التصريح ١/ ٢٧٥، ٢٧٦، وانظر: رمضان عبدالتواب، المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص٢٩٩.

(٥) انظر: السمين الحلبيّ، الدّر المصون ٤/ ٣٧٠. وجعلها الحريري لغة ضعيفة «لم ينطق بها القرآن ولا أخبار الرسول ﷺ ولا نُقِلَ أيضاً عن الفصحاء» (درّة الغوّاص ١٠٨)، وينقض كلامه هذا ما جاء عند كثير من النحاة، وقد خَرَّجَ الشواهد التي جاءت في القرآن كما خرجها النُّحاة، ويذهب الصبّان ان هذه لغة ثابتة عن العرب فلا يجوز حَمْلُ جميع ما جاء من ذلك على الابدال او التقديم والتاخير، (انظر: حاشية الصبّان، ٢/ ٤٤).

(٦) الانبياء، ٣.

(٧) المائدة، ٧١.

(٨) انظر: البخاري، صحيح البخاري ١/ ١٣٩ (كتاب مواقيت الصّلاة)؛ صحيح مسلم ٢/ ١١٣ (باب فضل صلاتي الصبح والعصر).

(٩) انظر: سيبويه، الكتاب ٢/ ٤٠.

(١٠) انظر: الفرّاء، معاني القرآن، ١/ ٣١٦.

وغيرها. وللنحاة مذاهب مختلفة في تخريج هذه اللغة:

الأوّل: مذهب سيبويه ومن تَبِعَهُ أنّ الضمير علامةٌ تدلُّ على المجموع أو المثنى، وشبهوها بالتاء التي تظهر في (قالت فلانة).[1]

وظاهر قول أبي عبيدة أنَّهُ يرى مسّوغ ذلك تقديم المفعول على الفاعل؛ إذ يُشار إلى عدد الفاعل أوّلاً قبل المفعول، ثم يُؤْتى بالفاعل متأخّراً عن المفعول مصرّحاً به. يقول: «بل قد تفعل العرب هذا فيظهرون عدد القوم في فعلهم إذا بدأوا بالفعل، قال أبو عمرو الهذليّ: «أكلوني البراغيثُ» بلفظ الجميع في الفعل، وقد أظهر الفاعلين بعد الفعل، ومجازه مجاز ما يبدأ بالمفعول قبل الفاعل؛ لأن النجوى المفعولة جاءت قبل الذين أسرُّوها، والعرب تفعل ذلك..»[2]، وقولُ أبي عبيدة هذا في جوهره لا يخرج عن مذهب سيبويه السابق ومن تَبِعَه.

الثاني: ذهب يونس ـ فيما نَقَلَ سيبويه ـ إلى أنّ قوله جلّ ثناؤه: ﴿وأسَرُّوا النجّوى الّذين ظلموا﴾[3] «فإنّما يجيء على البدل، وكأنّه قال: انطلقوا، فقيل له: مَنْ؟ فقال: بنو فلان، فقوله جلّ وعز.. على هذا فيما زعم يونس»[4] وتَبِعَه الأخفش[5] والفرّاء[6] والسيّرافي[7] وغيرهم.

الثالث: أنّ تكون البراغيث مبتدأ وأكلوني خبراً مقدّماً تقديره: (البراغيث أكلوني).[8]

الرابع: ذهب أبو عبيدة في الآية المذكورة إلى أنّ (الّذي) جاءت صفة لهؤلاء المضمَرين[9]،

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب ٢/ ٤٠؛ ابن الشجريّ، الأمالي الشجريّة ١/ ١١٦؛ السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه ٢/ ١٩؛ ابن السّراج، الأصول ١/ ١٧٢؛ السيوطيّ، همع الهوامع ٥/ ٢٥٦؛ ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ ١/ ١٦٨؛ الصبّان، حاشية الصبّان ٢/ ٤٤؛ الشهاب الخفاجيّ، حاشية الشهاب ٦/ ٢٢.

(٢) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ٢/ ٣٦.

(٣) الأنبياء، ٣.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/ ٤١.

(٥) انظر: الأخفش، معاني القرآن، ٢/ ٤٧٤.

(٦) انظر: الفرّاء، معاني القرآن، ١/ ٣١٦.

(٧) انظر: السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ٢/ ١٩.

(٨) انظر: المرجع السابق نفسه؛ السمين الحلبيّ، الدّر المصون، ٤/ ٣٧١.

(٩) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن ٢/ ٣٦.

وحمل عليها الآية ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُم﴾[1] في أحد وجوه مجازاتها، قال: «وقال آخرون: كثير صفة للكناية التي في آخر الفعل...».[2]

وذهب بعض النّحاة إلى تسويغ مذهب سيبويه المذكور وترجيحه، فقد رجّح أبو علي الفارسي ما ذهب إليه سيبويه من أنّ الألف والواو علامات تدلُّ على الفاعل، فهي حروف لا ضمائر، وبيّنَ قوّةَ حَمْلِها على تاء التأنيث، فالتاء تكون حرفاً (في التأنيث)، وتكون ضميراً في (قلتُ ونحوها)، والألف تكون حرفاً في نحو: ضربا الزيْدان، وتكون ضميراً في نحو: الزيدان ضربا: «فهذه الألف توافق التاء في كونها للتثنية مجرداً من الضمير، كما تكون التاء في الخطاب في أنت مجرداً من معنى الاسميّة، واجتماعهما في هذا الموضع إنّما هو من حيث كانا حرفين لمعنى غير اسمين... فكون الواو والألف لعلامة التثنية والجمع أعمّ من كونهما للضمير؛ لأنّهما لا تكونان ضميراً إلاّ وهما يدلان على التثنية والجمع.

وقد يكونان جميعاً ولا دلالة فيهما على الضمير، وذلك إذا لم يتقدّم ما يكونان ضميراً له، فهذا مما يُعلَمُ به أنّ معنى الحرفيّة في هذه الأسماء أغلب من الاسميّة».[3]

وقال ابن الشّجريّ: «وإنّما لزمت علامة التأنيث الحقيقيّ في لغة جميع العرب ولم تلزم علامة التثنية والجمع؛ لأنّ التأنيث معنى لازم، والتثنية والجمع لا يلزمان، ألا ترى أنّ الاثنين يفترقان وكذلك الجماعة».[4] وستأتي مناقشة هذين القولين لاحقاً.

أمّا المحدثون ونظرتهم إلى هذه اللغة، فقد حمل علي أبو المكارم هذه الظاهرة اللغويّة على التطابق المقصود بين الفعل والفاعل، كما هو التطابق بين المبتدأ والخبر.[5]

ويذهب الدكتور رمضان عبدالتواب ـ كما ذكرت في فصل سابق ـ إلى أنّ هذه الظاهرة

---

(١) سورة المائدة، ٧١.

(٢) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ١/ ١٧٤.

(٣) أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة (البغداديات)، ص١٠٩، ١١٠. وانظر: السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه ٢/ ١٠

(٤) ابن الشجريّ، الأمالي الشجريّة، ١/ ١١٦. وانظر: السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه ٢/ ١٢.

(٥) انظر: علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ص١٩٥، ١٩٦.

تمثّل أصْلاً في اللغات الساميّة (وهو إلحاق الفعل علامة تثنية للفاعل المثنى، وعلامة جمع للفاعل المجموع)[1]، وأنّ الفصحى تخلصت من هذه الظاهرة رويداً رويْداً؛ لوجود ما يدلّ على التثنية أو الجمع في صيغة الفاعل نفسها، فاستغنت بذلك عن تلك العلامة[2]. أما الأمثلة الموجودة فهي بقايا حيّة من تلك الظاهرة. وَسَنَدَ مذهبَه هذا بقول سيبويه: «وإنما قالت العرب: قال قومك، وقال أبواك؛ لأنهم أكتفوا بما أظهروا عن أنْ يقولوا قالا أبواك وقالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاءً بما أظهروا»[3]. فظاهر قول سيبويه أنّ الأصل ما جاء على تلك الظاهرة.

ولكن هذا التخريج الطريف من الدكتور رمضان عبدالتواب لم يُعَلّل الظاهرة في حالة وجودها في الشواهد المذكورة، ولعلّه يحملها على التطابق بين الفعل والفاعل؛ لأنّه تناولها تحت فصْل (مطابقة العدد في الجملة الفعليّة)[4]، ولم أعثر له على تصريح بذلك في الفصل المذكور.

وحملها على التطابق أيضاً الدكتور مهدي المخزوميّ، إذ علّل الواو في الآية ﴿وأسرّوا النّجوَى الّذينَ ظلموا..﴾[5] بأنّ: «الواو علامة الجمع ألحِقَتْ بالفعل؛ ليطابق الفاعل في عدده».[6]

ويذهب الدكتور خليل عمايرة إلى أنّ الظاهر فيها توكيدٌ للمضمَر المسند إليه الفعل، ولا يقف أمام هذا الوجه عند النّحاة إلاّ القاعدة القسريّة التي تَنُصُّ على أنّ الظاهر لا يؤكّد المضمَر.[7] وقد سبقت الإشارة إلى التحويلات التي ذكرها فيها.

ويبدو لي أنّ الواو والألف وما شابههما في لغة أكلوني البراغيث إنّما هي ضمائر الفاعلين مسنداً إليها الفعل، تدلّ على أنّ الفاعل مثنى أو جمع أو غيره، جاءت مُقَدَّمةً في

---

(١) انظر: رمضان عبدالتواب، المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص٢٩٩.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٣٠٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢/٣٦، ٣٧.

(٤) انظر: رمضان عبدالتواب، المدخل الى علم اللغة، ص٢٩٩.

(٥) الانبياء، ٣.

(٦) مهدي المخزوميّ، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص٩٥.

(٧) انظر: خليل عمايرة، في التحليل اللغوي، ص٢٥٧، (بتصرف).

التركيب قبل الفاعل الصريح للفصل الغالب بين الفعل والفاعل الصريح بالمفعول به في هذه اللغة،[1] ولكنَّ هذا الفاعل مُبْهمٌ، إذ دَلّ على العدد أو الجنس[2] فقط، فجاء الظاهر بعده مفسِّراً له على البدل منه، والبدل «يتجاذبه شبهان: شبه بالنّعت، وشبه بالتأكيد»[3] فَشَبَهُهُ بالنعت من حيث إنه توضيح لما سبقه، ممّا دعا أبا عبيدة إلى الذّهاب إلى أنّ الظاهر صفة للمضمَر[4] ولعَلّه لا يريد مطلق معنى الصفة، ولكنّه بمنزلة الصفة من حيث هو توضيح للسابق، وقريبٌ منه ما ذهب إليه السيرافيّ من أنّه ضمّير على شرط التفسير.[5]

أمّا شَبَهُهُ بالتوكيد فمن حيث إنّه تكرير له، وهو هو في المعنى، وكُرِّر الفاعل مرّتين مرّةً مُبْهَماً وأخرى مفسرّاً، وهذا أحد الوجوه الّتي تُحْمَلُ المسالةُ على التكرير فيه.

والمدخل على مذهب سيبويه السابق ومن تبعهُ أنّه قاس هذه الضمائر أو العلامات (كما يُسَمِّيها) على تاء التأنيث، ويتراءى لي أنَّ القياس غير تامّ، فالألف والواو في مذهبه تأتي علامات للفاعلين في لغة أكلوني البراغيث، وتأتي ضمائراً في غيرها من المواضع، أمّا تاء التأنيث فتلتزم حالة واحدة، وهي أنّها علامة على المؤنَّث لا تفارق هذه الحال.

وقد ذهب الفارسي ـ في تسويغ قياس سيبويه هذا ـ إلى قياس التاء بمختلف حركاتها ـ كما تقدّم في بداية المسالة ـ بالألف والواو، ولكنَّ هذا لا يَتمُّ؛ لأن تاء التأنيث غيرُ التاء في (ضربتُ، ضَربتَ، ضَرْبتِ)، كما أنهم جعلوا الألف والواو مرّةً حروفاً وعلامات، ومرّةً ضمائر (أسماء) دون أدنى تغيير في بُنْيَتَيْهما، فالأصل قياسُهما على تاء التأنيث الساكنة دون تغيير في حركتها إن كانت تأتي على أكثر من وجه، ومن المعروف أنّها ليست كذلك.

كما أنَّ سيبويه ومن تبعه يقولون بحرفيّة الألف والواو في (أكلوني البراغيث) ولو قدّمنا الاسم وأخّرنا الفعْلَ، نحو: (البراغيثُ أكلوني) لعدّوا الواو فاعلاً (ضميراً)، مما يدلّ بوضوح على أنّ مذهَبهم السابق إنّما هو ابتعادٌ عن القول باجتماع فاعلَيْن - لفظاً - على فعل، تمشّياً

---

(١) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، ٢/ ٣٦.

(٢) بالنظر الى بعض الامثلة، نحو: يَعْصِرْن السليط أقاربه. (لأنه أراد بالأقارب الجماعات).

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣/ ٦٩.

(٤) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، ١/ ١٧٤.

(٥) السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ٢/ ١٩.

مع القاعدة النحويّة، في حين أنّ القول بالبدل مخرَجٌ قريبٌ، ولا يكسر القاعدة النحويّة.

ومن الجدير بالذكر أنّ هذه المسألة (لغة أكلوني البراغيث) لا تخرج عن سلطان ظاهرة التكرير في مختلف الأقوال المذكورة، القريب منها والبعيد، إذ يكون وجه التكرير فيها على مذهب سيبويه ومن تبعه، على النحو التالي: أنّ علامة الفاعلين تدلُّ على الجمع والتثنية، وتشير إليهما والفاعل الظاهر يَدُلُّ على ذلك، وهذا تكرير، وهو السبب الّذي من أجله تخلّصتْ اللغةُ من هذه الظاهرة، كما تقدّم ذكره رمضان عند عبدالتّواب.

أمّا مذهب من قال بالبدل فقد سبق توضيحه. ومَنْ حمل المسألة على الابتداء والخبر يكون الضمير تكريراً للمبتدأ الظاهر ووظيفته الربط، ومن حمله على التوكيد، فلا يخفى أنّه تكرير ظاهر في المعنى.

د - « أسلوب الاشتغال »

الاشتغال تركيب يتقدّم فيه اسمٌ يتبعه فعل أو ما شابهه ينصب ضمير ذلك الاسم المتقدّم، ولاشتغالِ الفعل بالضمير عن ذلك الاسم سُميّ هذا التركيب بأسلوب الاشتغال.[1]

ويجوز في الاسم المتقدم حالتان إعرابيّتان: الرّفع والنّصب، أمّا الرّفع فعلى أنّه مبتدأ والجملة خبر والضمير عائد، وإذْ ذاك يخرج التركيب من اسلوب الاشتغال إلى الابتداء والخبر، قال ابن هشام: «ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم؛ لأنّ حد الاشتغال لا يَصْدُق عليه».[2]

وذكر النّحاة حالاتٍ يجب فيها نصب الاسم المشغول عنه، وحالاتٍ يجب فيها الرّفع، وحالاتٍ يترجّح فيها النّصب، وحالاتٍ يستوي فيها الرّفعُ والنّصبُ.[3]

أمّا من حيث ناصب الاسم المشغول عنه، فقد ذهب الجمهور إلى أنّه منصوب بفعل مماثل للفعل المتأخر، وذهب الكسائي إلى أنّ الاسم المتقدم منصوب بالفعل المتأخر والضمير مُلغى لا عمل للفعل فيه، وذهب الفرّاء[4] إلى أنّ الفعل المتأخر نصب الاسم المتقدم والضمير جميعاً.[5]

ووجه التكرير في اختلافهم في الناصب يكمن في مذهب الجمهور فهم يقدّرون جملة، مثل: (زيْداً ضربته) على: ضربتُ زيْداً ضربته[6]، ولا يخفى التكرير في هذا التقدير، وهو تكريرٌ تدعو إليه القاعدة النّحويّة أو نظريّة العامل،[7] ويذهب الدكتور فاضل السامرائيّ إلى أنّ

---

(١) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢/١٥٨، ١٥٩، ١٧٢، السيوطيّ، همع الهوامع، ٥/١٤٩. ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٣٠.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك، ٢/ ١٦١.

(٣) انظر: ابن هشام، اوضح المسالك، ٢/ ١٦١، ١٧١. ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٣٢، ٣٧. السيوطيّ، همع الهوامع، ٥/ ١٥٣، ١٥٩.

(٤) انظر: الفرّاء، معاني القرآن، ٢/ ٢٥٥.

(٥) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢/ ١٦٠. (حاشية المحقق). وانظر ايضاً: السيوطيّ، همع الهوامع، ٥/ ١٥٨. العكبري، التبيين، ص٢٦٦. الأنباري، الإنصاف، ١/ ٨٢.

(٦) البيانيون يذهبون الى ان العامل قد يقدر قبل الاسم المشغول عنه أو بعده، فإن قُدّرَ قبله أفاد تأكيداً، وإن قدر بعده أفاد تخصيصاً. (انظر: فاضل السامرائيّ، اسلوب الاستغال ووظيفته في أداء المعنى، مجلة كلية الآداب - جامعة بغداد، المجلد ١، العدد ٢١ ١٩٧٧م، ص٤٣٠).

(٧) انظر: فاضل السامرائيّ، اسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى، ص٤٢٧.

تقدير النحويّين هذا مفسِدٌ للمعنى ومفْسِدٌ للجملة، فإن الجملة تتمزق وتنحَلُّ بتقديرنا (أكرمت خالداً أكرمته).[1]

وعلى افتراض صحّة هذا التقدير الذي هو أصلٌ للتركيب المُستَخدم، فإنّه استُغْنِيَ عن أحد الفعلين بالآخر، قال سيبويه: «لا يُظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره».[2] وهو الفعل التالي للاسم في التركيب المستعمل، وليس من سبب لهذا الحذف المفترض سوى الابتعاد عن كلفة التكرير، وتهذيب التركيب من الإطالة غير المفيدة.

جاء في حاشية الشهاب عند قوله تعالى: ﴿قل لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾[3] أنّ أنتم مرفوع بفعل يُفَسِّرُهُ ما بعده، وهو محذوف، وفائدة حَذْفِه مع التفسير المبالغة مع الإيجاز، فلو قيل تملكون تملكون لكان إطناباً وتكريراً.[4]

وخلاصة أقوال النّحاة في الاشتغال وحالات الاسم المشغول عنه الإعرابية أنّنا نجد صيغة واحدة ذات وجهين اعرابيَّيْن في الاسم المتقدم يمكن تمثيلها بالجملة التالية: «زيداً ضربته (بالنصب)، زيدٌ ضربته (بالرفع)». ولا يُغَيِّر في بنية هذا التركيب ما بَسَط النُّحاة من حالات وجوب النّصب أو ترجيحه أو وجوب الرّفع.

أمّا حالة النّصب وهي المحور الرئيس لهذه المسألة، فإنني سأقف عندها من جانبين:

الأوّل: تحقُّق التكرير فيها، والثاني: غرض التكرير فيها الذي هو في النهاية غرض هذا الأسلوب.

١ ـ تحقق التكرير:

يتمثّل التكرير في أسلوب الاشتغال المذكور بذكر الاسم وضميره في تركيب واحد، ولم يُنكر أحدٌ ـ فيما أعلم ـ أنّ الضمير - معنىً وتَعَلُّقاً - هو الاسم المتقدّم على اختلاف التأويلات، وما قاله الكسائيّ في مذهبه المذكور من إلغائه لا يُخالف هذا الكلام؛ لأنّه يريد الإلغاء من جهة الإعراب.

---

(١) انظر: فاضل السامرائيّ، اسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى، ص٤٢٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١/ ٨١.

(٣) الاسراء، ١٠٠.

(٤) انظر: الشهاب الخفاجيّ، حاشية الشهاب، ٦/ ٦٤.

٢ ـ غرض التكرير:

أمّا غرض هذا التكرير فيتراءى لي أنه التأكيد وإفادة التخصيص، جاء في حاشية الشهاب وهو من ـ قول البيضاوي كما يبدو ـ عند الآية: ﴿وإيّايَ فارهبونِ﴾[١] أنها «آكَدُ في إفادة التخصيص من إياك نعبد؛ لما فيه مع التقديم من تكرير المفعول».[٢] ونَقَلَ الشهاب في حاشيته مؤكداً ذلك: «... زيداً ضربت يفيد اختصاصاً فإذا نُقِلَ إلى الإضمار على شريطة التفسير، مثل: زيداً ضربته... كان أوكد في إفادة الاختصاص... وعليه قوله ﴿وإيّايَ فارهبونِ﴾ وينبغي أنْ يكون أوْكد من الأوكد؛ إذ تقديره عند المصنِّف: ومهما يكن من شيء فإياي فارهبوني، فتكرير التعلق تأكيد للاختصاص».[٣]

فالاختصاص متحقّقٌ من التقديم، وذكر الضمير إنّما هو تأكيد له[٤]؛ لأنّه إعادةٌ لمعنى الاسم بضميره.[٥]

ومن هنا استبعد الدكتور عودة أبو عودة أنْ يكون الضمير في الحديث النبوي: «لئن أنا أدركتهم لأقتلنَّهم قتل عاد»[٦] أنّ يكون فاعلاً لفعل محذوف يفسِّرهُ المذكور، كما يذهب النّحاة البصريّون، وتساءل: «ولكن هل سياق الحديث الشريف يُشعر بهذا الإعراب؟ هل كلمة (أنا) في سياق الحديث الشريف جيء بها لكي تكون فاعلاً لفعل محذوف فقط؟ الجواب لا، بكلّ تأكيد، إنّ دلالة (أنا) في الحديث تُشعر بأكثر من ذلك، إنها هنا في موضع التوكيد الشديد أيضاً، إنّ الرسول ﷺ يقول: «إنّني لو أدركتُهم أنا نفسي لأقتُلنَّهم.. إني أرى أنَّ (أنا) هنا توكيد سبق فعله، وهو توكيد لضمير الرّفع المتّصل بالفعل (أدركتهم)».[٧]

---

(١) البقرة، ٤٠.

(٢) الشهاب الخفاجيّ، حاشية الشهاب، ٢/١٤٧.

(٣) المرجع السابق نفسه ٢/١٤٨.

(٤) انظر: خليل عمايرة، في التحليل اللغوي، ص١٦٢.

(٥) انظر: العكبريّ، التّبيين، ص٢٦٦؛ مهدي المخزومي، في النّحو العربي - نقد وتوجيه، ص١٧٢؛ أحمد مختار البرزة، أساليب التوكيد من خلال القرآن، ص٣٣.

(٦) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري في شرح صحيح الإمام البخاري، دار المعرفة، بيروت - لبنان ٦/٣٧٦.

(٧) عودة أبو عودة، بناء الجملة في الحديث النبوي، ص٥٩٩.

ويذهب الدكتور خليل عمايرة إلى أنّ الضمير في أسلوب الاشتغال توكيد للاسم الظاهر المتقدّم، والاسم الظاهر هو مفعول به مقدّم لغرض التوكيد[1] «لأنّ المتكلّم إنّما أراد توكيد جزء من الجملة وليس الجملة بكاملها، إذ إنّ تقدير الجملة فيما يرى النّحاة: إنْ لقيتَ زيداً لقيته فأكرمه، وهذا من التوكيد اللفظيّ بالتكرار، فما هو مكرّر مؤكَّد، ولا نرى أنّ ذلك هو الّذي يصبو اليه المتكلم، ولا ما يدركه السامع من الجملة».[2]

وللدكتور فاضل السامرائيّ مذهبٌ خاصٌّ في الاشتغال[3] يمكن تلخيصه بما يلي:

إنّ الاشتغال لا يفيد تخصيصاً ولا توكيداً، وإنّما هو اسلوبٌ خاصٌّ يؤدّي غرضاً مُعَيَّناً، إذ يرى أنّ جملةَ، نحو (خالداً أكْرَمْتُ) تعني خَصَصْتُهُ بالإكرام، وأمّا (خالداً أكرمته) فتفيد إكرام خالد لا تخصيصه بالإكرام، وقد قدّمته للعناية، ثم يخلص إلى القول: إنّ المُتَحَدَّثَ عنهُ في نحو (محمدٌ أكرمته) هو محمد، وفي (محمداً أكرمته) هو المتكلم، مدّعمّاً كلامه بما جاء في (الإيضاح في علل النّحو)[4]. فالحديثُ في الابتداء يدور أساساً عن المبتدأ بخلاف الاشتغال الّذي يدور الحديثُ فيه عن أمرَيْن: أمرٌ أساسيٌ وهو المُسْنَدُ إليه، وأمرٌ دونه وهو المنصوب المتقدّم. وجاء في نصّه: «قدّمتَ المنصوبَ في الاشتغال للحديث عنه بدرجة أقلّ من المبتدأ؛ لأن المبتدأ مُتَحَدَّثٌ عنه، والحديث يدور عليه أساساً، بخلاف المشغول عنه، فإنّ الحديث يدور على غيره أساساً، فالفرق بين قولنا (محمّداً أكرمته) و (محمدٌ أكرمته) أنّك بالرّفع جعلت مدار الحديث محمداً، وجعلت إخبارك عنه، وهو مدار الاهتمام، أمّا الأولى فقد قدّمت محمّداً فيها للاهتمام، فقدمته؛ لتتحدث عنه بدرجة أقل من العُمْدَةِ، فإنّ الإخبارَ عن المتكلّم، ولكن قد يقتضي السياق أنّ تخُصَّ (محمداً) بحديث، وأمّا (محمّداً أكرمت) فللاختصاص».[5]

---

(١) انظر: خليل عمايرة، في التحليل اللغوي، ص٩٣.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص٢٦٢.

(٣) انظر في تفصيل هذا: بحث الدكتور فاضل السامرائيّ، أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى، ص٤٢٧ وما بعدها.

(٤) انظر: الزجّاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ١٣٦، ١٣٧.

(٥) فاضل السامرائيّ، أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى، ص٤٣٢.

وبناءً على مذهبه هذا جعل الضمير المتأخّر رابطاً للاسم المشغول عنه كما بالمبتدأ[1]. وإذ إنني أوافقه في تحليله الدقيق هذا لأسلوب الاشتغال إلاّ أنني أخالفه في إنكاره التوكيد والاختصاص في هذا الاسلوب، وما قوله بتقديم الاسم للاهتمام به إلاّ إحساس بالتأكيد والعناية بالمتقدّم، زيادةً على تعزيزه بضميره الذي ذهب إلى أنّه للرّبط وحسب، ولو كان للرّبط فكيفَ يُفرَّق بيْنَ قولنا (زيداً أكرمت، وزيداً أكرمته)، إذ جعل الأولى اختصاصاً والثانية اشتغالاً، مع أنّ عناصر الاختصاص في الثانية أكثر (التقديم والضمير)، وفي الأولى التقديم فقط.

وإذا كان الضمير في حالة الرّفع (خالدٌ أكرمته) للرّبط، فإنّه في حالة النصب لغرض أكثر من الرّبط؛ وذلك لتوافق المحلّ الإعرابيّ في تركيب الاشتغال بين الاسم والضمير مما يُعزِّز الترابط بينهما، ويُشعر بأنّ المتقدّم هو المقصود مَحَلاً مكان الضمير، أمّا في الابتداء فغالباً ما يكون الضمير منصوباً أو مجروراً وهو غير المحلّ الإعرابي للمبتدأ؛ لأن غرضه الرّبط فقط.

---

(١) انظر: فاضل السامرائيّ، أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى، ص٤٣٢.

هـ - التنازع

هو أنّ يتقدّم فعلان متصرّفان أو أكثر أو ما شابههما، ويتأخر عنهما معمول غير سببيٍّ، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى[1]. كقوله تعالى: ﴿آتوني أفرغ عليه قِطراً﴾[2]، وقول الشاعر:

عُهِدْتَ مغيثاً مُغْنياً مَنْ أجَرْتَه (فلم أتخِذْ إلاّ فناءكَ مَوْئلا)[3]

وَذكر النُّحاة مجموعة من الأحكام تتعلق بهذا الباب، منها:

١ ـ أنّه ليس من التنازع ما أعيد العاملُ فيه للتوكيد والتقوية، وذلك نحو:

فَهَيْهاتَ هَيْهاتَ العقيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهاتَ خِلٌّ بالعَقيقِ نُواصِلُهْ[4]

وقوله:

فأيْنَ إلى أيْنَ النَّجاةُ بِبَغْلَتي أتاكِ أتاكِ اللاحِقونَ احْبِسِ احْبِسِ[5]

ولو كان من التنازع لقال: (أتاك أتَوْك) أو: أتَوْكِ أتاكِ.[6]

وأجاز بعض النّحاة كون الشّواهد المتقدمة من التنازع.[7]

٢ ـ إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيُّهما شئت باتّفاق، واختار الكوفيّون الأوّل لسَبْقِهِ، والبصريّون الثاني لقربه. فإن أعملنا الأوّل في المُتَنازَع فيه أعملنا الثاني في ضميره، نحو (قام وقعدا ـ أو ضربتهما أو مررت بهما ـ أخواك) وبعضهم يجيز حذف غير المرفوع؛ لأنّه فضلةٌ، كقوله:

---

(١) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢/١٨٦، ١٩٠. (بتصرف قليل)، السيوطيّ، همع الهوامع، ٥/١٧٣.

(٢) الكهف، ٩٦.

(٣) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢/١٨٩. (ما بين القوسَيْن من الحاشية).

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه، ٢/١٩٣.

(٥) المرجع السابق نفسه ٢/١٩٤.

(٦) انظر: المرجع السابق نفسه ٢/١٩٥.

(٧) نظر: الصبّان، حاشية الصبّان، ٢/٩٨. الأزهريّ، شرح التصريح، ١/٣١٨.

بِعُكاظَ يُعْشى النّاظريـــــــــــنَ إذا هُمُ لمَحُوا شُعَاعُهْ

وحُمِلَ البيتُ على الضرورة[1]. وإن أعملنا الثاني، فإن احتاج الأوّل لمرفوع فالبصريّون يضمرونه؛ لامتناع حذف العُمْدة، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب، قال الشاعر:

جَفَوْني ولمْ أَجْفُ الأخِلاّءَ إنني لِغَيْرِ جَميلٍ من خَليلِيَ مُهْمِلُ

والكسائيّ وهشام والسُّهيليّ يوجبون الحذف، تمسّكاً بظاهر قوله:

تَعَفَّقَ بالأرْطى لها وأرادَها رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيبُ

إذ لم يقل (تعفقوا) ولا أرادوا.

والفرّاء يقول: إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما، نحو قام وقعَد أخواك، وإن اختلفا أضْمرتَهُ مؤخَّراً، نحو: ضربني وضربتُ زيداً هو، وإن احتاج الأوّل لمنصوب لفظاً أو محلاً، فإن أوقع حذفه في لَبْس، أو كان العامل من باب (كان) أو من باب (ظنّ) وجب إضمار المعمول مؤخراً، نحو: استعنت واستعان عليّ زيدٌ به، وكنت وكان زيدٌ صديقاً إيّاه، وظنّني وظننت زيداً قائماً إيّاه.[2]

وقال السيوطي: «ويُحذف الضمير غير المرفوع، فلا يُضمر في الأوّل، لكونه فضلةً لم يحتج فيه إلى الإضمار قبل الذكر... ولا خلاف في جوازه ضرورة، كقوله:

إذا كُنْت تُرضيه ويُرْضيكَ صاحِبٌ (جَهَاراً فكُنْ في الغَيْبِ أحفظَ للوُدّ)[3]

أمّا سيبويه فمعالجته لهذا الباب تبدو أقرب إلى واقع اللغة، فهو مع قوله: باعمال الثاني لقرب جواره، وأنّه لا ينقض معنىً، وأنّ المخاطب عرف أنّ الأوّل قد وقع بزيد[4]. إلاّ أنّه يقول: «فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأمّا في المعنى فقد يُعلم أنّ الأوّل قد وقع إلاّ أنّه لا

---

(١) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح، ١/ ٣٢٠.

(٢) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢/ ١٩٨ ـ ٢٠٣. (بتصرف). السيوطيّ، همع الهوامع، ٥/ ١٣٧ ـ ١٤١.

(٣) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٥/ ١٤١، ١٤٢. وما بين القوسَيْن من الحاشية.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ٧٣، ٧٤.

يعْمَل في اسم واحد نصب ورفع.. ومّما يقوّي ترك هذا لعلم المخاطب قوله عزّ وجلّ: ﴿والحافظينَ فروجَهُمْ والحافِظاتِ، والذّاكرينَ اللهَ كثيراً والذّاكراتِ﴾[1] فلم يُعْمِلْ الآخِرَ فيما عَمِل فيه الأوّلُ استغناءً عنه، ومثل ذلك: (ونَخْلعُ ونَتْرُك من يَفْجُرُكَ)»[2].

فكلامه إلى هنا معالجةٌ وصفيّة لحال التراكيب والشواهد على هذه الظاهرة، ويُستنتج من كلامه أنّ الفعلين أحدهما ارتبط بالمعمول معنىً، والآخر لفظاً ومعنىً، وحُذف معمول أحدهما استغناءً بمعمول الآخر، واجتناباً للتكرير فيه، ولا سيمّا أنّ المعنى واضح، والأفعال مرتبطة مع بعضها بالعطف. قال المبرّد: «.. ضربتُ وضربني زيد... وكان في التقدير: ضربتُ زيداً وضربني زيد فحذف، وجعل ما بعده دالاً عليه.. فالعرب تختار إعمال الآخر؛ لأنّه الأقرب، وتحذف إذا كان فيما أبْقَوا دليل على ما ألقَوا».[3]

ويقول سيبويه ـ أيضاً ـ: «ولو لم تحمل الكلام على الآخِر لقلت: ضربت وضربوني قومَك، وإنّما كلامُهم: ضربتُ وضَربني قَوْمُك. وإذا قلت ضربني، لم يكن سبيل للأوّل... ولو أعْملتَ الأوّل لقلت: مررت ومرّ بي بزيد، وإنّما قبُح هذا أنّهم قد جعلوا الأقربَ أوْلى إذا لم ينقض معنى، قال الشاعر وهو الفرزدق:

ولكنّ نِصْفاً لو سَبَبْتُ وسبّني بنو عَبْدِ شَمْسٍ من مُنافٍ وهاشمِ[4]

وقال طُفَيْلٌ الغَنَويّ:

وكُمْتاً مُدَمّاةً كأنّ متونَها جرى فَوْقَها واستشعرت لونَ مُذْهَبِ

... فالفعل الأوّل في كل هذا مُعْمَلٌ في المعنى وغير معْمَل في اللفظ، والآخر معملٌ في اللفظ والمعنى».[5]

«فإن قلت: ضربتُ وضربوني قَوْمَك نصبت، إلاّ في قول من قال: أكلوني البراغيث،

---

(١) الاحزاب، ٣٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١/ ٧٣، ٧٤.

(٣) المبرّد، المقتضَب، ٣/ ١١٢.

(٤) انظر ديوان الفرزدق ٢/ ٥٢٣. ورواية البيت: ولكنّ عَدْلاً لو..... البيت.

(٥) سيبويه، الكتاب، ١/ ٧٦، ٧٧.

أو تحمله على البدل فتجعله بدلاً من المضمر، كأنك قلت: ضربت وضربني ناسٌ بنو وفلان». [1]

ويذهب الجرجاني إلى أنّ الفاعل لا يُحذف وإنّما يُضمر[2] في حين أنّ المفعول يُحذف.[3] ورجّح ابن مضاء مذهب البصريّين في إعمال الثاني؛ لأنه أسهل[4]،وذهب مذهب الكسائي من حيث إنّ الفاعل محذوف في التنازع.[5]

ويقول إبراهيم مصطفى عن هذا الباب: «.. ويقولون في مثل صَدَّق وآمن المسلمون، أنّ الصحيح صَدَّقوا وآمن المسلمون أو صَدَّق وآمنوا المسلمون، ولا يقبلون صدق وآمن المسلمون، وهو عربيّ شائع مقبول سُمع من العرب.. ولكنّ جمهور النّحاة لا يقبلون هذا خشية أنّ يجتمع مؤثران على أثر واحد، وهو محال».[6]

ويذهب الدكتور مهدي المخزوميّ إلى بُطلان الأساس الذي بنى عليه النّحاة باب التنازع ويعني به نظريّة العامل، فليس هناك تنازع بين فعلين حين يليهما فاعل، وما دام الفعلُ مُسنداً فأيُّ ضيْرٍ في تعدّده ما داموا أجازوا تعدّد الخبر، وهو مسند ايضاً.[7]

ويبدو لي أنّهُ مُحِقٌ في إنكاره على النّحاة تعدّد المسند إذا كان فِعْلاً، أمّا إنكاره فكرة التنازع من أساسها بناءً على فكرة العامل، فيتراءى لي أنّ حكمه فيها صارمٌ إذ لا يعدو أنّ يكون العملُ تعلُّقاً وارتباطاً، وتتميماً للكلام بعضه من بعض، أمّا إذا خرجت هذه الفكرة عن طورها إلى تمثُّلِه أثراً ومؤثّراً فيبدو الأمر - إذ ذاك - غريباً عن الفكر اللغوي.

ويذهب الدكتور محمّد عيد إلى أنّ: «باب التنازع بكل ما فيه من خلاف وإضمار وصور مفترضة لتراكيب موهومة قد قام بناؤه على قاعدتين من قواعد العامل: إحداهما (لا

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ٧٨.

(٢) ذهب هذا المذهب ابن الحاجب (أمالي ابن الحاجب، ٣/ ٢٦)، وكذا الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/ ٧٨.

(٣) انظر: الجرجانيّ، المقتصد في شرح الإيضاح، ١/ ٣٧٧.

(٤) انظر: ابن مضاء، الردّ على النُّحاة، ص١٠١.

(٥) انظر: المصدر السابق نفسه، ص٩٤.

(٦) ابراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص٣٨، ٣٩.

(٧) انظر: د. مهدي المخزوميّ، في النحو العربي ـ نقد وتوجيه، ص١٦١، ١٦٣، (بتصرف).

يجتمع عاملان على معمول واحد) والأخرى (كل عامل لا بُدّ له من معمول)..»[1] ثم يؤيّد ابن مضاء في انحيازه إلى جانب النصّ في مذهبه المشار إليه قبل قليل، ويذكر أنّ ابن مضاء احتكم في رأيه المذكور إلى النصوص اللغوية متنقّلاً في مستويين:

الأوّل: النصوص تؤيد أنّه ليس للأوّل فاعل ظاهر سواء أكان مضمراً أم محذوفاً.

الثاني: النصوص تؤيّد رأي الكسائي المتّفِق مع رأي ابن مضاء[2].

ويذهب عفيف دمشقية إلى أنّ فكرة العامل والمعمول وراء تلك التعقيدات والتقديرات التي تطالعنا في باب التنازع.[3]

وإن كان مذهبه هذا يبدو معقولاً، واتّفق مَعَه فيه، إلاّ أنّه ذهب يستبدل بصيغ التنازع التي مرّ ذكرها صيغاً أسهل في اللغة، وأقل عدد كلمات ـ كما يذهب ـ وهي أنصع بياناً وأبعد من كل لبس ـ كما يقول ـ، نقول: ضربتُ زيداً وضربني، وضربني زيدٌ وضربته.[4]

ويبدو لي أنّ هذا المذهب على سهولته ويُسْره لا يقدّم حَلاً لإشكاليّة شواهد التنازع المتناثرة هنا وهناك في الفصيح من الاستعمال اللغويّ، كما أنّه لم يصل إلى نتيجة مؤادها أنّ ما مرّ من شواهد التنازع خطأ أو في غاية التّعقيد حتى نلتمس صيغاً أسهل، وإنّما تبدو الصعوبة من تقديرات النّحاة وتأويلاتهم، وليست من طبيعة الصيغ التي جاءت في الاستعمال.

وتناول الدكتور فيصل صفا مبحث التنازع من زاوية المنهج التحويلي[5]، محاولاً تقويض الأسس التي أقام النّحاة عليها هذا الباب، ومُلخَّصُ ما يذهب اليه:

أنّ تركيب الاشتغال ناتجٌ من تركيب العطف، فمثلاً: «جاء وذهب محمد، أصلها:

---

(١) د. محمد عيد، أصول النحو العربي، ص٢٥٨.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٣) انظر: عفيف دمشقيّه، المنطلقات التأسيسيّة والفنيّة إلى النحو العربي، ص١٤٥.

(٤) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٤٦.

(٥) انظر: د. فيصل صفا، (ظاهرة التنازع في العربية مدخل تحويلي)، المجلة العربية للعوم الانسانية، عدد٣، مجلد٨، ١٩٨٨م، جامعة الكويت.

جاء محمد وذهب محمد، تحوّل هذا التركيب المكوّن من جملتين معطوفتين على بعضهما إلى التركيب المذكور قبله، بحذف الاسم المكرّر في الثاني، فصارت: جاء محمد وذهب، قُدِّم العامل المعطوف ليقع بين الأوّل ومعموله فصارت: جاء وذهب محمد».[1]

ويذهب في إبطال مذاهب النّحاة إلى أنّ الإضمار يُلغي فكرة التنازع[2]، مما يدلّ على أنّه لا وجود للإضمار في حالة التنازع، ويخلص إلى أنّ بناء التنازع ناجم عن حركة تقديم هي في جوهرها طارئة على نظام بناء العطف.[3]

أمّا ما خرج من شواهد التنازع عن العطف، نحو: ﴿آتوني أفْرِغ عليه قِطراً﴾[4] فإن الرابط فيه غير العطف، وهو محوّل من بنية أصلية أخرى (آتوني قطراً أفرغ عليه قطراً)، حُذف الاسم الأوّل لدلالة الثاني عليه.[5]

وقد تناول التنازع بمجمله كظاهرةٍ تقوم على أفكار نحويّة تركيبيّة كالعطف والحذف والتقديم[6] ويتطابق مذهبه ـ عموماً ـ مع مذهب الفرّاء في أنّ المتنازعين يعملان في المعمول المذكور.[7]

ويختم دراسته المشار اليها بخاتمة ملخّصاً فيها مذهبه في هذه الظاهرة:

١ ـ العوامل في التنازع لا بُد أنّ تطلب معمولاتها على جهة واحدة فقط، ولذلك وقف عند بعض الشواهد[8] الّتي ذكرها النّحاة محاولاً تخريجها؛ لأن بعضها لا يتفق وهذا الأساس الّذي يقرِّره، فأخرج الشواهد الّتي يبرز فيها الضمير من دائرة التنازع[9]. أمّا الشواهد الّتي

---

(١) د. فيصل صفا، ظاهرة التنازع في العربية، ص٩.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٠، ٤٨، ٤٩.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١١.

(٤) الكهف، ٩٦.

(٥) انظر: د. فيصل صفا، ظاهرة التنازع في العربية، ص٣٩، ٤٠.

(٦) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٣.

(٧) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١٤.

(٨) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٥٦.

(٩) انظر المرجع السابق نفسه، ص٤٨، ٤٩.

يطلب كل منها المعمول على جهة مختلفة ـ وهذه ثغرة واضحة في مذهبه ـ ففسّرها تفسيرات خارجية تشكّك في فصاحتها أو روايتها أو تعدّد تاويلاتها، أو يحملها على الضرورة أو الندرة من وجهة نظره.[1]

٢ ـ لا بُدّ من أنْ يكون المعمول المتنازَع فيه مطابقاً للمعمولات الأخرى المحذوفة في بنية الجملة العميقة[2]. وهذا لا خلاف فيه مع ما ذكره النّحاة القدامى.

وبَعْدَ استعراض مُجْمَلِ ما قيلَ في التّنازع يُمكن حمل هذه المسالة على التكرير على النّحو التالي:

١- إذا حُذِفَ أحد المعْمولَيْن - كما هو شائع - فإنَّ هذا يُعَدُّ تَخَلُّصاً من تكريره؛ لأنّ الثاني يَدُلُّ عليه - كما ذهب سيبويه - ولا يَضُرُّ هنا اختلاف النُّحاة في أنّه مُضمَر أو محذوف، فهو في الحالتين تخلُّص من التكرير. وأرَجِّحُ - هنا - ما ذَهَبَ إليه د. فيصل صفا من أنَّ تركيب التّنازع ناتج من عطف جملتين - بينهما عنصر مشترك - على بعضهما، وحُذِفَ العنصر المكرَّر.

٢- إذا أسندنا أحد العاملَيْن إلى ضمير المعمول (المتقدّم أو المتأخّر)، مثل: (قاما وقعَدَ أخواك أو قامَ وقعدا أخواك) فيبدو لي أنّ التنازع لا يَصْدق على هذه الحالة - كما ذهب د. فيصل صفا - ومن ثَمّ فلا تكرير من الجهة المذكورة سابقاً، وإنّما هما جملتان معطوفتان على بعضهما.

---

(١) انظر: د. فيصل صفا، ظاهرة التنازع في العربية، ص٥٠، ٥١.

(٢) انظر المرجع السابق نفسه، ص٥٦.

النّداءُ

١- ذهب كثيرٌ من نحاة البصرة إلى أنّه لا يجوز في الغالب نداء ما فيه أل ـ باستثناء بعض الحالات ـ من قِبَل أنّ (يا) التي للنداء تُعَرِّفُ المنادَى بالقصد والخطاب، والألف واللام للتعريف، فلا يجتمع في اسم واحد أداتا تعريف؛ لحصول الاستغناء بإحداهما.[١]

كما أنّهم ذهبوا إلى عدم إجازة الجمع بين (ياء) النداء في لفظ الجلالة المختوم بالميم المشدّدة (اللهمّ) وهذه الميم، من قِبَل أنّ الميم عوضٌ من الياء، فلا يُجمع بين العِوَض والمعَوَّض منه، وإذا ما جُمع كان ضرورةً.[٢]

ويمكن حمل المسألتين السابقتين على التكرير، فاجتماع الأداتين في الأولى هو تكرير للتعريف، ويُستغنى - هنا - بإحداهما عن الأخرى.

وفي الثانية، كأننا كرّرنا أداة النداء ـ لو اجتمعتا ـ من غير ما مُسَوِّغٍ لذلك إلاّ في حالات حُملت على الضرورة.[٣]

ولم يَرَ الرّضيّ بأساً في اجتماع تعريفين في الكلمة، نحو: «يا هذا، ويا عبدَالله، ويا أنت[٤]، بل الممتنع اجتماع أدائيْ التعريف لحصول الاستغناء بإحداهما».[٥]

ويمكن توجيه هذا الكلام إلى أنّه لمّا كان تكرير التعريف يستدعي زيادةً في الألفاظ حُذِفَتْ إحدى الأداتين استغناءً بالأخرى، ولما كان اجتماع التعريفين لا يستدعي زيادة في اللفظ، وإنّما جاء من طريق اللفظ نفسه جاز ذلك.

ولا يرى البصريّون في قولنا: (يا هذا، ويا عبدالله، ويا أنت) اجتماعاً لتعريفين «بل

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/١٩٥؛ الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/١٤١. الأنباريّ، الإنصاف، ١/٣٣٥. العكبري، التبيين، ص٤٤٤، الأزهريّ، شرح التصريح، ٢/١٧٢. السيوطيّ، همع الهوامع، ٣/٤٦.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/١٩٦. الأنباريّ، الإنصاف، ١/٣٤١. السيوطيّ، الأشباه والنظائر، ٣/٣٥٦؛ همع الهوامع، ٣/٦٤. السيرافيّ، ضرورة الشعر، ص١٢٨.

(٣) انظر: السيرافيّ، ضرورة الشعر، ص١٢٨.

(٤) ذكر السيوطيّ أنّه لا ينادى الضمير عند الجمهور (انظر: همع الهوامع، ٣/٤٦).

(٥) الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/١٤١.

يُعرىّ عن تعريف العَلَميَّة ويُعَرّفُ بالنداء؛ لئلا يُجمع بين تعريف النّداء وتعريف العَلَميَّة»[1]. وذهب العكبريّ في أحد قوْلَيْه إلى أنّه يبقى على تعريفه، ودخول (يا) عليه تُزيل الاشتراك في العلم.[2]

وقد فُصِل بين (يا) النّداء وأل التعريف بفاصل سوّغ اجتماعهما في تركيب النّداء.

ويرى ملك النّحاة ان الألف واللام في نحو قولنا (يا أيها الرجل) ليست للتعريف، وإنّما دخلت بدلاً من (يا) أو (أي) «وإن كان منادى فنداؤه لفظيّ، والمنادى على الحقيقة هو الرّجل ولمّا قصدوا تأكيد التنبيه وقدّروا تكرار حرف النّداء كرهوا التكرير فعوّضوا عن حرف النداء ثانياً (ها) في (أيها) وثالثاً الألف واللام».[3] وعلى الرغم من غرابة هذا الرأي إلاّ أنّ حمله على التكرير ظاهر.

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنّ عدم اجتماع (يا) مع (أي) إنّما هو لغرض صوتيّ بحت لا علاقة له بالتعريف، فالنداء «يقوم على أساس من مدّ الصوت ليُنَبِّه المنادى فيستجيب للنداء، ومَدُّ الصوت يقوم على وجود الألف في (يا) أداة النداء الواسعة الاستعمال، فإذا أريد نداء ما فيه (أل) كالرجل... قيل يا الرّجل.. التقى ساكنان .. ولا ينطلق اللسان بالسّاكنَيْن...».[4]

٢ ـ يُكرّر الاسم المنادى في حال الإضافة، كالشاهد المشهور:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبالكم لا يُلقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ[5]

ومثله:

يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلات الذُبَّلِ (تطاولَ الليلُ عَلَيْك فانزلِ)[6]

---

(١) الأنباريّ، الإنصاف، ١/٣٣٨.

(٢) انظر: العكبريّ، التبيين، ص٤٤٤.

(٣) ملك النحاة، ص٢٥.

(٤) مهدي المخزوميّ، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص٩٥، ط١، (١٩٦٦م، مطبعة الحلبيّ).

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/٢٠٥.

(٦) انظر: المصدر السابق، ٢/٢٠٦. وما بين القوسيْن من هامش المحقّق.

وللنُّحاة في هذا مذاهب:

ذهب سيبويه إلى أنّ الأوّل منهما مُضاف، والثاني كُرّر توكيداً، وكانت حركته كحركة الأوّل؛ لأنّه توكيدٌ وتكريرٌ له[1]. وقال: «والرّفع في.. يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيّ القياسُ».[2]

ومذهب المبرّد في أحد قولَيْه[3] «أن الأوّل مضاف إلى اسم محذوف وأنّ الثاني مضاف إلى الاسم الظاهر المذكور، وتقديره: يا تيم عدي يا تيم عديّ... فحذف الأوّل لبيان ذلك في الثاني».[4]

ومذهب السيرافيّ «أن تجعل أصله يا زَيْدَ زَيْدَ عمرو، فيكون (زَيْدَ عمرو) الثاني نعتاً للأوّل، مثل قولنا: يا زيدَ بنَ عمرو، ثم تتبع حركة الأولّ المبني حركة الثاني المعرب».[5]

وقد ذكر المبرّد هذا الوجه في كتاب الكامل: «ومثله:

يا زيدَ زيْدَ اليَعْمَلات الذُّبَّل تَطاولُ الليلُ عليك فانزل

فإن لم تُرد التوكيد والتكرير لم يجز إلاّ رفع الأوّل: (يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلات) (يا تَيْمُ تيمَ عدِيّ) كما تقول: يا زيدُ أخا عمرو على النعت»[6].

وأجاز ابن السّراج في الثاني ـ في حالة ضم الأوّل ـ أنّ يكون بدلاً من الأوّل أو عطف بيان[7]. وزاد النحاس أنّ يكون منادى ثانياً بإضمار (يا).[8]

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/٢٠٥، ٢٠٦، حاشية المحقّق فيما ينقله عن السيرافيّ.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢/٢٠٨.

(٣) قول المبرّد الثاني ما قاله سيبويه (انظر، المبرّد، المقتضَب، ٤/٢٢٧. الكامل، ٣/١١٣٩، ١١٤٠، ابن الحاجب، الإيضاح، ١/٢٢١).

(٤) المبرّد، المقتضَب، ٤/٢٧٧. وانظر: النّحاس، شرح أبيات سيبويه، ص١٣٤.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/٢٠٦. (هامش المحقّق فيما ينقله عن السيرافيّ).

(٦) المبرّد، الكامل، ٣/١١٤٠.

(٧) انظر: ابن السراج، الأصول، ١/٣٤٣.

(٨) انظر: النحّاس، شرح أبيات سيبويه، ص١٣٤.

ونقل الأزهريّ عن الفرّاء: «الاسمان الأوّل والثاني مضافان للمذكور ولا حذف ولا إقحام»[1] وضعّفه بقوله: «وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد...».[2]

ويترتب على اختلاف الإعراب في المنادى المكرّر لفظاً أو معنى أنْ يكون الكلام جملةً أو جملتين، فإذا كان جملتين يكون من قبيل تكرير النداء بحذف حرفه، ففي قوله تعالى: ﴿يا عيسى ابْنَ مَرْيَمَ﴾[3]، قال الفرّاء: «عيسى في موضع رفع وإن شئت نصبت وأمّا (ابن) فلا يجوز فيه إلاّ النّصب وكذلك تفعل في كلّ اسم دعوته باسمه، ونسبته إلى أبيه، كقولك: يا زيدُ بنَ عبدِالله ويا زيدَ بنَ عبدالله، والنصب في (زيد) في كلام العرب أكثر، فإذا رفعت الكلام على دعوتين وإذا نصبت فهو دعوة».[4]

وتمثّلَ التكرير في المذاهب المتقدّمة جميعاً ولكنّها تختلف في توجيهه، فبعضها يرى الغرض منه التوكيد، وبعضها يرى الغرض منه البيان (إذا كان بدلاً أو نعتاً). أمّا من يرى أنه على تقدير ندائيْن، فالظاهر أنّ اجتناب تكرير أداة النداء هو الّذي سَوَّغ حذف أحدهما إن صحّ مذهب مَنْ قدّر ذلك.

---

(١) الأزهريّ، شرح التصريح، ٢/ ١٧١.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) المائدة، ١١٦.

(٤) الفرّاء، معاني القرآن، ١/ ٢٣٦.

أ - الفاعل

الجمهور على أنّ الفاعل واجب التأخير عن الفعل وإذا ما تقدّم يستتر ضميره في الفعل ويكون مبتدأً، والفعل مع فاعله (ضمير الفاعل المتقدّم) خبر[1]. وجوّز الكوفيّون تقديم الفاعل على فعله.[2]

ومذهب الجمهور المتقدّم يجعل في جملة، مثل: (زيدٌ قامَ) تكريراً للفاعل، مبنيّاً على التقدير الّذي يدعو إليه إصلاح القاعدة النّحوية.

وأراني مطمئنّاً إلى رأي الكوفيّين في هذه المسألة؛ لأنّه أبعد عن التأويل والتقدير الّذي لا يسنده دليل ملموس، كما أنّ حُجَجَ البصريّين في هذه المسألة تبدو أقربَ إلى المنطق منها إلى اللغة، كما أنّ سلطان القاعدة النّحويّة هو الّذي فرضَها ممّا جعل سيبويه يعد الواو ـ مثلاً ـ في (أكلوني البراغيث) علامةً للفاعل-كما تقدّم- في حين أنّ البصريّين احتجوا على مذهب الكوفيّين المتقدّم ـ في هذه المسألة ـ بأننا نقول: الزيدون قاموا بإبرز الفاعل ضميراً متصلاً (الواو).[3]

فالواو نفسها عُدّت علامةً للفاعل تارةً وضميراً تارةً أخرى، ويتراءى لي أنّها في (الزيدون قاموا) ـ الّتي تقدمت ـ ما هي إلاّعلامةٌ للمطابقة.

وذهب الدكتور خليل عمايرة إلى أنّها فاعل مؤكّد للفاعل المقدّم، وهو بطبيعة الحال يرى رأيَ الكوفيّين في المسألة ذاتها.[4]

ومن حُجج البصريّين ايضاً: أنّ الفاعل مع فعله ككلمة واحدة ذات جزءيْن، فلا يجوز تقديم صدر الكلمة على عَجُزِها، وكذلك يُوقعُ تقديمُ الفاعل في اللبسِ بَيْنَه وبين المبتدأ[5]. وهي كما ذكرت حججٌ منطقيّة عُمْدَتها القاعدةُ النّحويّة، وإلاّ ما الفرق في قولنا: زيدٌ قام بين أنْ نقول: فاعل مقدّم أو مبتدأ.

والذي في المسألة من أمر التكرير أنها تخلو من التكرير على ظاهرها في مذهب الكوفيّين ويكون الفاعل مكرّراً فيها ـ تقديراً ـ على مذهب البصريّين.

---

(١) انظر: المبرّد، المقتضَب، ٤/١٢٨.

(٢) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/٢٥٤.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، الأزهريّ، شرح التصريح، ١/٢٧١.

(٤) انظر: خليل عمايرة، في التحليل اللغوي، ص٢٥٤.

(٥) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢/٨٧. (حاشية المحقّق).

ب - المبتدأ الخبر

ذكر النّحاة أنّ خبر المبتدأ ينقسم إلى قسمين: «إمّا أنْ يكون هو الأوّل في المعنى غير ظاهر فيه ضميره، نحو: زيدٌ أخوك... أو يكون غير الأوّل ويظهر فيه ضميره، نحو قولك: عمرو ضربته.. فإن لم يكن على أحد هذين فالكلام محال».[1]

وهذا يعني أنّ التكرير يتحقّقُ في القسمين المذكورين، فهو تكرير في المعنى في القسم الأوّل، وتكرير في اللفظ والمعنى في القسم الثاني، وغرض التكرير هنا هو ربط الخبر بالمبتدأ وعقد الكلام في التركيب مما يُشير بوضوح إلى أنّ التكرير رابط أساسي في الجملة الأسميّة لا بُدّ منه في بناء الكلام ونظمه أو هو بنية عميقة (تحتيَّة) له.

وقد سبقت الإشارة إلى الرّوابط بين المبتدأ والخبر، وأنّها تقوم بشكل رئيس على التكرير.[2] وأنّ أكثر هذه الروابط شيوعاً هو الضمير.

وقد تنوب أل التعريف عن الضمير الرابط في الخبر، إذ: «أجاز الكوفيّون وبعض البصريّين وكثير من المتأخّرين نيابة أل عن الضمير المضاف اليه، وخرّجوا على ذلك ﴿فإنّ الجنةَ هي المأوى﴾[3]، و(مررت برجلٍ حسنٍ الوجهُ).. إذا رفع الوجه.. والمانعون يقدّرون هي المأوى له، والوجه منه...».[4]

ويمكن حمل هذه المسألة على الاستغناء بالألف واللام عن الضمير دفعاً للتكرير الّذي يتحقّق بين الضمير وما يعود إليه لو قلنا: فإنّ الجنة هي مأواه، أو مررت برجل حسن وجههُ، وهذا لا يمنع إرادة فوائد أخرى من هذا الاستغناء.

وقد يأتي الخبر تكريراً للمبتدأ بلفظه ويكون مُفيداً؛ لأنّه كما يبدو لي تكرير على مستوى اللفظ، أمّا المعنى فيختلف بقرينة الحال والسيّاق، كقول ابن هشام متحدّثاً عن ألفيّة ابن مالك:

---

(١) ابن السّراج، الأصول، ١/ ٦١. وانظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ١/ ١٥.

(٢) انظر: ص ١٢٤ من هذا البحث.

(٣) النازعات، ٤١.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٥٤. وانظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ١/ ٢٧٦.

«فإنّ كتابَ الخُلاصةِ . . كتابٌ صَغُرَ حَجْماً وغزر علماً»[1] قال الشيخ خالد الأزهري: «وصحّ الإخبار بكتاب عن كتاب وإن تساويا لفظاً لتخالفهما إضافةً ونعتاً».[2]

وكقول الشاعر:

أنا أبو النَّجْم وشِعْري شِعْري (للهِ درّيّ ما أجَنَّ صَدْري)[3]

فهذا إخبار جاز فيه التكرير لإفادته، فلو لم تفد الثانية غير ما أفادت الأولى ما صحّ الإخبار بها عنها، ومن هنا فهو تكرير لفظيّ، أمّا المعنى فمختلفٌ.

---

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ١/ ١٠. الأزهريّ، شرح التصريح، ١/ ١٥.

(٢) الأزهريّ، شرح التصريح، ١/ ١٥.

(٣) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٤/ ٣٢٦. وما بين القوسيْن تتمة من الهامش.

الحالُ

١ ـ الحال المؤكدة:

وهي التي يعطي معناها الكلام الذي تكون فيه، نحو قوله تعالى: ﴿وأرْسَلناك للناس رَسُولاً﴾[١] «ألا ترى أنّه لو لم يذكر رسولاً لكان قوله تعالى: وأرسلناك للناس، يعطي معناه»[٢]. وهي على ثلاثة أنواع:

١ ـ مؤكِّدة لمضمون الجملة، وشرط الجملة كون جزئيها معرفتين، نحو:

أنا ابنُ دارةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبي وهَلْ بِدَارةَ يا لَلنّاسِ من عارِ[٣]

٢ ـ مؤكِّدة لعاملها، وهي التي يُستفاد معناها من صريح لفظ عاملها، فالأكثر أنّ تخالفه لفظاً، نحو: ﴿ولَيْتُم مُدبرين﴾[٤]، و﴿ويوم يُبعث حيّاً﴾[٥]، وقد توافقه، نحو: ﴿وأرسلناكَ للنّاسِ رسولاً﴾[٦]، و﴿وسخّر لكُمُ الليلَ والنهارَ والشمسَ والقمرَ والنجومَ مسخراتٍ بأمره﴾[٧].[٨]

٣ ـ مؤكِّدة لصاحبها، نحو: جاء القوم طُرّاً[٩]، وقوله تعالى: ﴿لآمَنَ مَنْ في الأرض كلُّهم جميعاً﴾[١٠]، (فجميعاً) حال من فاعل آمن، وهو مَنْ الموصولة مؤكِّدة له؛ لأنّ جميعاً

---

(١) النساء، ٧٩.

(٢) ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، ١/٣٢٧، ٣٢٨. وانظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٤/٣٩. ابن هشام، أوضح المسالك، ٢/٣٤٢ ـ ٣٤٦. أبو حيّان، البحر المحيط، ٢/١٥٠. السمين الحلبيّ، الدّر المصون، ٢/٤٠١.

(٣) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٤/٣٩، ٤٠.

(٤) التوبة، ٢٥.

(٥) مريم، ١٥.

(٦) النساء، ٧٩.

(٧) النحل، ١٢. وانظر في تخريج هذه القراءة ص٢٧٤ من هذا البحث هامش ٤.

(٨) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٤/٤٠، ٤١، ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/٤٦٢.

(٩) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٤/٤١.

(١٠) يونس ٩٩.

يدل على الإحاطة فهي مؤكّدة للعموم الّذي في مَنْ الموصولة[1]. قال الزركشيُّ: «وسُمِّيتْ مؤكّدة لأنها تُعلم قبل ذكرها، فيكون ذكرُها توكيداً».[2]

فالحال جاءت في الحالات المتقدّمة تكريراً لما سبقها، وغرض هذا التكرير هو التوكيد كما سمّاها النّحاة، والتكرير واقع في المعنى، فهو: «على نيّة تكرار المعنى».[3]

٢ ـ الحال المكرّرة لفظاً:

من الحالات الّتي تأتي عليها الحال جامدة أنّ تدلّ على ترتيب[4]، وتكون إذ ذاك مكرّرةً، نحو: دخلوا رجُلاً رجلاً، وعلّمتُه الحسابَ باباً باباً، وقد أوّلوها بالمشتق[5]. ومنها ما جاء في عبارة سيبويه: «هو جاري بيتَ بيْتَ»[6] وذكر سيبويه أنّه لا يُستغنى في هذه الحالة باسم دون الآخر: «واعلم أنّ هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنّه لا يجوز ان نقول: كلّمته فاه حتى تقول إلى فيّ؛ لأنك إنّما تريد مشافهةً»[7]. فلا تؤدي الحال غرضها هنا إلاّ بالتكرير؛ لأنّ التكرير هو الّذي يعطيها معناها الّذي تأوّله النّحاة، ويستقيم به الكلام.

واختلفت مذاهب النّحاة في إعراب الاسم الثاني من الاسمَيْن المكرَّرين، فمنهم من ذهب إلى أنّه منصوب بالأوّل، وبعضهم جعله في موضع الصفة للأوّل، وبعضهم قال: تأكيد للأوّل[8]. ومنهم من ذهب إلى أنّ الثاني معطوف على الأوّل بحرف عطف محذوف، واختاره

---

(١) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح، ١/ ٣٨٧.

(٢) الزركشيّ، البرهان ٢/ ٤٠٢.

(٣) انظر: علي الهروط، اسلوب التوكيد بين المبنى والمعنى، في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة ماجستير مخطوطة، إشراف د. خليل عمايرة، جامعة اليرموك ١٩٨٢ - ١٩٨٣م، ص٣.

(٤) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٤/ ١٢.

(٥) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٢/ ١١٨.

(٧) سيبويه، الكتاب، ١/ ٣٩٢.

(٨) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٤/ ١٢، الأزهريّ، شرح التصريح، ١/ ٣٧٠، عباس حسن، النحو الوافي، ٢/ ٣٧١.

السيوطي[1]. ولعل أقرب هذه المذاهب إلى الصواب ـ فيما أرى ـ ما نقله السيوطيّ عن أبي حيّان من: «أنّ كليهما منصوب بالعامل السابق؛ لأنّ مجموعهما هو الحال لا أحدهما»[2] وقد اختاره الصبّان[3]. وفي هذا المذهب شيء مما قاله سيبويه وأوردته قبل قليل، وفي قوله أيضاً: «وأمّا يومَ يومَ .... وبيتَ بيتَ.. فإن العرب تختلف في ذلك، يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الأوّلَ إلى الآخر ولا يجعله اسماً واحداً، ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلاّ في حال الظرف أو الحال...».[4]

وقد سبق ذكر قول ابن الحاجب الذي يذهب فيه إلى أنّ التكرير في مثل هذا يُراد به استيعاب تفصيل جنس المكرّر باعتبار المعنى الذي يدل عليه.[5]

وهذا المعنى لا يمكن تحصيله بما تأوّلهُ النحاة سابقاً باستثناء ما ذهب اليه أبو حيّان؛ إذ لا تؤدّي الحال هذا الغرض حتى تكون مكرَّرة كما جاءت.

وذكر سيبويه من هذا النمط من الحال، العطف بالفاء «وهو قولك دخلوا الأوّلَ فالأوّلَ، جرى على قولك واحداً فواحداً»[6]، وجوّز الرّفع في هذه الحالة، قال: «وإن شئت رفعت، فقلت دخلوا الأوّلُ فالأوّلُ، جعله بدلاً وحمله على الفعل كأنه قال دخل الأوّل فالأوّلُ»[7] وذهب عفيف دمشقيّة إلى: «أنّه اذا كان العرب قد قصدوا تحديداً من (الأوّل فالأوّل) بيان الحال الّتي تمّ عليها دخول القوم، فمعنى ذلك أنّ كُلّ صيغة غير صيغة النصب مستحيلة»[8]. ومعنى ذلك أنه في حالة الرّفع قد لا يكون الغرض من التكرير الحال، أما في حالة النصب فإن العطف لا يلغي التكرير الموجود في هذه الصيغة؛ فالحال - هنا - اعتمدت على التكرير

---

(١) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٤/ ١٣. وانظر: السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه ١/ ٢٠٦.

(٢) السيوطيّ، همع الهوامع ٤/ ١٢.

(٣) انظر: الصبّان، حاشية الصبّان، ٢/ ١٧٦.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٣٠٢، ٣٠٣.

(٥) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٣٤٠.

(٦) سيبويه، الكتاب، ١/ ٣٩٨.

(٧) المصدر السابق نفسه.

(٨) عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية الى النحو العربي ص٢٠٢.

من أجل تأدية الغرض.

٣ ـ يجب تكرير الحال الواقعة بعد (إمّا)، نحو: ﴿إنّا هَدَيْناه السبيل إمّا شاكراً وإمّا كفورا﴾[١] وهذا تكرير آتٍ من طبيعة (إمّا) في الاستعمال، وقد سبق الحديث عن ذلك، كما أنّها غالباً ما تكرّر مع لا، وقد سبق ذلك ايضاً.

٤ ـ تغني التثنية أو الجمع عن تكرير الحال، وذلك نحو: ﴿وسَخَّرَ لكُمُ الشمسَ والقمرَ دائبين﴾.[٢] «.. والأصل دائبة ودائباً، فلمّا اتفقا لفظاً ومعنى ثُنّيا».[٣]

والجمعُ، نحو: ﴿وسخّرَ لكم الليلَ والنهارَ والشمسَ والقمرَ والنجومَ مسخراتٍ بأمره﴾[٤] «فمسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنىً.. والأصل مسخراً ومسخراً ومسخرةً ومسخراً...».[٥]

---

(١) الإنسان، ٣.

(٢) إبراهيم، ٣٣.

(٣) الأزهريّ، شرح التصريح، ١/ ٣٨٤.

(٤) النحل، ١٢، وهذه قراءة السّبعة ما عدا ابن عامر وحفص، وقوّى مكيّ قراءة الرفع في (النُّجوم وخبرها) على قراءة النصب؛ لأن سَخَّر يُغني عن مسخَّراتٍ «لأنك لو قلت سَخَّرت لك الدابة مُسَخَّرةً كان قبيحاً من الكلام؛ لأنّ سخَّرت يغني عن مسخَرة» (مكيّ بن أبي طالب، الكشف، ٢/ ٣٥).

(٥) الأزهريّ، شرح التصريح، ١/ ٣٨٦. ابن هشام، أوضح المسالك، ٢/ ٣٣٦، ٣٣٧.

ب - التحذير الإغراء

تطالعنا في مبحث التحذير والإغراء حالة يُكرّر فيها المحذّر منه أو المُغرى به على سبيل التوكيد، نحو: العَهْدَ العَهْدَ، وقوله:

أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أخا له (كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح)[1]

وذكر النّحاة أنّ التكرير في هذه الحالة يكون عوضاً من اللفظ بالفعل ونائباً عنه، فلا يجوز إظهار الفعل؛ لأنّه لا يجوز الجمع بَيْنَ العِوَض والمعوَّض منه[2].

وجوّز جماعة من النّحاة الجمع بين تكرير الاسم المنصوب على الإغراء أو التحذير والفعل[3]. وذهب الرّضيُّ إلى أنّ المنعَ أولى؛ لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذَّر منه، «وكون تكريره دالاً على مقاربة المُحَذَّر منه للمحذَّر بحيث يضيق الوقت إلاّ عن ذكر المحذَّر منه على أبلغ ما يمكن، وذلك بتكريره»[4].

ولو ذهبنا مع تقديرات النحويّين تبعاً لما تمليه عليهم القواعد النّحوية لطالعنا تكرير من جانب آخر لا يظهر في المُستعمل من هذا الأسلوب، وإنّما هو محض تقدير قد يُستفاد منه ـ إن صحّ ـ أنّ اللغة تتحوّل من تركيب يشتمل على التكرير إلى تركيب يُحذفُ فيه المكرّر استغناءً بدلالة غيره عليه، ففي مثل (إيّاك والشّر)، قدّرها بعض النّحاة كابن طاهر وابن خروف: إياك باعد من الشّر واحذر الشّر، فيكون الكلامُ جملتين، وقدّرها السيّرافيّ وجماعة: إياك باعد من الشّر والشر منك، فكل منهما مُباعد من الآخر[5].

وما ذكرت أوّلاً هو مسألة يبرز فيها التكرير واضحاً جليّاً، وغرضه التوكيد ـ في الغالب ـ وشدة التنبيه، ودَوْرُ التكرير هنا أنّه بوساطته تَمّ تفريغ الحالة النفسيّة والمعنويّة. ولا يأتي التكرير مع العطف، نحو: رأسك والسقف، ولا مع الفعل، مثل: احذر النار، وإنما يقوم حالةً مستقلّة جنباً إلى جنب مع الحالتين السابقتين، تُعَبِّرُ عن حالة شعوريّة خاصّة، يبدو الأمر فيها لا يحتمل التفصيل. فغايةُ ما أدّاه التكرير هنا أنه استوعب الحالة الشعوريّة المصاحبة لمعنى التركيب، وليس غريباً ألاّ يجتمع مع الحالتين المذكورتين لانفصاله بالغرض عنهما.

---

(١) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٣/ ٢٨، وما بين القوسين من هامش المحقّق.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ٢٧٥. الشنتمريّ، النُّكت في تفسير كتاب سيبويه، ص٣٤٦، السيوطيّ، الأشباه والنظائر، ٣/ ٢٠٧، (نقلاً عن ابن هشام في تذكرته).

(٣) انظر: الصبّان، حاشية الصبّان، ٣/ ٦٠، السيوطيّ، همع الهوامع، ٣/ ٢٤. الرضيّ الاستواباذي، شرح الكافية، ١/ ١٨٢.

(٤) الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/ ١٨٢.

(٥) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٣/ ٢٥.

جـ - المفعول المطلق

يؤكّدّ الفعلُ بمصدره، نحو (ضربَ زيدٌ ضَرْباً)، وعُدَّ المصدرُ توكيداً ـ لأنَّه لا فائدة فيه ـ أكثر مما في الفعل[1] «فهو يُساوي معنى عامله من غير زيادة. . وهو لمجرد التأكيد. . لأنه بمنزلة تكرير الفعل»[2]، وقدّره بعض النّحاة كذلك إلاّ أنَّهم استقبحوا تكرير الفعل «فبدّلوا أحد اللفظين مصدراً؛ ليكون أحسن»[3]، ويتَمَثَّل في هذه المسألة وجها التكرير: التكرير وعدمُه، فالتكرير من حيث إنَّ المصدر تكريرٌ شبه صريح للفعل في الصورة التي سبقت، غرضه التوكيد. وعدم التكرير من حيث إنَّه تُحوشِيَ تكرير الفعل صراحة بتغيير صيغته إلى المصدر، زيادةً على فائدة أخرى غير اجتناب التكرير، وهي أنّ المصدر مطلقٌ والفعل مقيد، فحَسُن تأكيد المقيد بالمطلق لأنّه أعَمُّ.

وقد يكون المصدر تأكيداً لصيغ أخرى ـ غير الفعل ـ تتضمَّن معناه، كالمصدر نفسه، نحو: عجبت مِنْ ضَرْبِ زيدٍ عَمْراً ضَرْباً، واسم الفاعل، نحو: ﴿والذارياتِ ذَرْوا﴾[4]، واسم المفعول، نحو: أنت مَطلوبٌ طلباً.[5]

وقد يُكرّر الفعل بمصدر مرادف لمصدره في المعنى، ويكون الغرض التأكيد، كقوله تعالى: ﴿إنّي دَعوتُهُم جِهَاراً﴾[6]، «فإن الجهار أحد نوعي الدعاء»[7]، ويبدو لي أنَّه يفيد بيان النوع أيضاً. وقد تكون المرادفةُ بالاشتقاق، نحو: ﴿وتَبَتَّل إليه تبتيلاً﴾[8]، واختُلِفَ في ناصب المصدر على أقوال: «أحدها: أنه وضع الاسم منها موضع المصدر، والثاني: أنّه منصوب بفعل مضمر يجري عليه المصدر، ويكون ذلك الفعل الظاهر دليلاً على المضمر، فالمعنى ﴿واللهُ أنبتكُم من الأرض نَبَاتاً﴾[9] فنبتُّم نباتاً، وهو قول المبرّد واختاره ابن

---

(١) انظر: الزجّاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص٦١.

(٢) السيوطيّ، همع الهوامع، ٣/ ٩٦. الصبّان، حاشية الصبّان، ٢/ ١١٥.

(٣) الزجّاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص٦١.

(٤) الذاريات، ١.

(٥) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٣/ ٩٧.

(٦) نوح ٨.

(٧) الزركشيّ، البرهان، ٢/ ٣٩٤.

(٨) المُزّمّل، ٨.

(٩) نوح، ١٧.

خروف . . . » .[1]

ولا أرى ضرورةً للتقديرات التي مرَّ ذكرُها، وإنّما هو مصدرٌ معناه يتّفق مع معنى الفعل الذي سبق فأكّدَ به تكريراً، وهذا يتفق مع مذهب المازني الذي ذكره السيوطي[2] وهو أنّ المصدر منصوب بذلك الفعل الظاهر.

وهذه من الحالات التي دعا التأويل فيها والتقدير والتزام القاعدة النّحوية إلى تصور تراكيب ـ لتستقيم القاعدة معها ـ تَعُجُّ بالعناصر المكرّرة، ولو أرادتْها اللغةُ لنطقتْ بها، ولكنّها هذّبت المنطوق من هذا التكرير.

وإذا صحّ تأويل النّحاة السابق، فهو مما يُشير بوضوح إلى لجوء تراكيب اللغة إلى التخلُّصِ ممّا كُرّر ولا سيمّا أنّ حذفه لا يضرُّ بالدلالة المرادة.

وعليه قدّرَ النُّحاة فعْلاً للمصدر المنصوب الذي أُجْرِيَ مَجْرى الفعل، كما يقول سيبويه، ففي قول الشاعر:

على حينِ ألهى النّاسَ جُلُّ أمورِهم فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثّعالِبِ

«كأنه قال اندل».[3]

ومع أنّ ظاهر عبارة سيبويه هذه تدل على أنّ المصدَر أغنى عن الفعل دون ذكرٍ لتقدير الفعل مع المصدر إلاّ أنّه عاد في موضع آخر[4] ليقدّر الفعلَ مع المصدر مع وجود فعله إذ قال: «وممّا يجيء توكيداً ويُنْصَبُ، قوله: سيرَ عليه سيْراً . . . وإن شئت نصبته على إضمار فعل آخر ويكون بدلاً من اللفظ بالفعل، فتقول: سير عليه سيراً، وضرب به ضرباً، كأنك قلت بعدما قلت: سيرَ عليه وضُربَ به: يسيرون سيْراً ويضربونَ ضرباً. . ولكنّه صار المصدرُ بدلاً من اللفظ بالفعل. . . وجرى على قوله: إنّما أنت سَيْراً سَيْراً، وعلى قوله: الحَذَرَ الحَذَرَ».[5]

---

(١) الزركشيّ، البرهان ٢/ ٣٩٧.

(٢) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٣/ ٩٨.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١/ ١١٦.

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه، ١/ ٢٣١.

(٥) المصدر السابق نفسه، وانظر ـ أيضاً ـ الصبّان، حاشية الصبّان، ٢/ ١١٦. الزركشيّ، البرهان ٢/ ٤٠١.

وللتكرير في (المفعول المطلق) وجوه أخرى، منها: ما جاء في عبارة سيبويه: «ويقولون أيضاً: ساروا رويداً، فيحذفون السير ويجعلونه حالاً به وصفَ كلامه، واجتزأ بما في صدر حديثه من قول (ساروا) عن ذكر السير»[1] أيْ أنّ الأصلَ (التقدير في المعنى) للعبارة السابقة: ساروا سيراً رُوَيْداً، تحوّلت إلى ساروا روَيْداً، بِحَذْفِ (سيراً)؛ لتقدّمِ فعلِه، وهذا الحذف ـ فيما أرى ـ لا سبب له إلا تحاشِيَ التكرير، ولا سيمّا أنّ التوكيد ليس مراداً هنا، فلا مُسَوِّغَ للتكرير فيه.

وعلى هذا جاء إعراب النحّاس لقوله تعالى: ﴿وكُلاَ منها رَغَداً﴾[2]، إذا أعرب رغداً نعْتاً لمصدرٍ محذوف أيْ: أكْلاً رغداً.[3]

ومن هذه الوجوه ما عُدّ نائباً عن المصدر في باب المفعول المطلق «من صفة له كـ (سرتُ) أحسن السير، والأصل سرتُ السيّرَ أحْسَنَ السيّرِ، فحُذِفَ الموصوفُ؛ لدلالة إضافة صفته إلى مثله»[4]. أو ضمير المصدر، نحو: (عبدالله أظنه جالساً) «فعبد الله مفعول أوّل لأظن وجالساً مفعوله الثاني، والهاء في أظنه ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة»[5] ومثله نوعه، نحو: قعد القرفصاء، الأصل: قعد القعدة القرفصاء، رجع القهقرى، رجع الرجوع القهقرى[6]. إذ يُقال فيها ما قيل في سابقتها.

ومنها أنْ يأتي المصدر مؤكّداً لمعنى جُمْلةٍ قبله، هي نصٌّ في معناه[7]، كقوله تعالى: ﴿وتَرَى الجبالَ تَحْسَبُها جامدةً وهيَ تَمُرُّ مَرَّ السّحاب، صُنْعَ الله الّذي أتقن كلَّ شيءٍ﴾[8] فالمصدر(صُنْع) تأكيد، لقوله تعالى: ﴿تحسبها جامدة.. السّحاب﴾؛ «لأنّ ذلك صنع الله»[9]،

---

(١) سيبوية، الكتاب ١/ ٢٤٤

(٢) البقرة ٣٥.

(٣) انظر: النحّاس، إعراب القران ١/ ١٦٣؛ الزمخشري، الكشاف ١/ ٢٧٣.

(٤) الأزهريّ، شرح التصريح ١/ ٣٢٣.

(٥) المرجع السابق نفسه ١/ ٣٢٦.

(٦) انظر: المرجع السابق نفسه ١/ ٣٢٨.

(٧) انظر: المرجع السابق نفسه ١/ ٣٣٢.

(٨) النمل، ٨٨.

(٩) الزركشيّ، البرهان ٢/ ٣٩٩.

ومثله قوله تعالى: ﴿وما كان لنفسٍ أنْ تموت إلاّ بإذن الله كتاباً مؤجّلاً﴾[1] «انتصب كتاباً على المصدر، بما دلّ عليه السيّاق، تقديره (وكتب الله)؛ لأنّ قوله: (وما كان لنفس أنْ تموت إلاّ بإذن الله) يدل على كتب»[2] وذهب سيبويه إلى أنّ المصدر في هذه الحالة يكون توكيداً لنفسه، قال: «هذا باب ما يكونُ المصدرُ فيه توكيداً لنفسه نصباً، وذلك قولك له عَلَيَّ ألفُ دِرْهَمٍ عُرْفاً.. وإنما صار توكيداً لنفسه؛ لأنه حين قال: له عليّ، فقد أقرَّ واعترفَ... ولكن قال عُرفاً...، توكيداً كما أنّه إذا قيل سِيرَ عليه فقد عُلِمَ أنّه كان سَيْرٌ، ثم قال: سيراً توكيداً».[3]

وهذا ممّا يؤكّد أنّ المصدر تكريرٌ لمعنى الجملة، وغرضُه التوكيد، «وسُمّي مؤكّداً لنفسه؛ لأنّه بمنزلة إعادة ما قبله فكأنّ الذي قبله نفسه».[4]

وتطالعنا بعض التراكيب يكون تكرير المصدر فيها صريحاً لغرضٍ ما، منها: أنْ يُدَلّ بتكرير المصدر على دوام حصول الفعل منه[5]، نحو: ما أنْتَ إلاّ سَيْراً سيْراً، وما أنت إلاّ الضربَ الضربَ، قال سيبويه: «واعلم أنّ السيْرَ إذا كنت تُخْبِر عنه في هذا الباب فإنّما تخبرُ بسيْرٍ متّصِلٍ بعضُه ببعضٍ في أيّ الأحوال كان، وأمّا قولك: إنّما أنت سَيْرٌ فإنّما جعلتَه خبراً لأنت»[6]. وقد يُكرّر مُراداً به التشبيه، نحو: «مررتُ به فإذا له صَوْتٌ صَوْتَ حمار...

مَقْذومةٍ بدخيسِ النَّحْضِ بازِلُها لهُ صَريفٌ صَريفَ القَعْوِ بالمَسَدِ»[7]

ولو لم يكرّر المصدر لالتبس هذا التركيب المُراد به التشبيه بغيره.

---

(١) آل عمران ١٤٥.

(٢) الزركشيّ، البرهان ٢/ ٣٩٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١/ ٣٨٠. وانظر: المبرّد، المقتضَب، ٣/ ٢٣٣. السيوطيّ، همع الهوامع ٣/ ١٢٣، ١٢٤.

(٤) الأزهريّ، شرح التصريح ١/ ٣٣٢.

(٥) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/ ١٢٠.

(٦) سيبويه، الكتاب، ١/ ٣٣٦.

(٧) المصدر السابق نفسه ١/ ٣٥٥. وانظر: السيوطيّ، همع الهوامع ٣/ ١٢٦.

أ - البَدَل

يتضمن البدل مسألتين من مسائل التكرير:

الأولى: أنّ البدل هو المُبْدَل منه في المعنى أو بعضُه أو ما اشتملَ عليه، وفائدتُه البيان أو التوكيد أو هما معاً.

الثانية: أنّ البدل على نِيَّةِ تكرير العامل، وقد يظهر هذا العامل في بعض التراكيب. وفيما يلي التفصيل:

١ ـ ظاهر قول سيبويه أنّ للبدل غرضين: التوكيد والبيان، أمّا التوكيد فإنّ سيبويه يرى أنّ الأصْلَ في جملةٍ، مثل: رأيت قومَك أكثرَهم، هو رأيتُ أكثرَ قومِكَ «ولكنه ثنىّ الاسم توكيداً»[١] فجملةُ البدلِ ذُكرَ فيها القومُ مرّتَيْن: مرّةً بلفظ (قومِكَ)، ومرّةً بـ (أكثرهم)، ومن هذا التكرير في المعنى جاء التوكيد[٢]، وقد يأتي من حيثُ إنّ الثاني هو الأوّلُ تماماً، ويُكرّرُ بلفظٍ آخرَ ليفيد غرضين: البيان والتوكيد، يقول سيبويه: «وتقول مررتُ بزيدٍ ابن عمرو، إذا لم تجعل الابن وصفاً ولكنّك تجعله بدلاً، أو تكريراً كأجمعين».[٣]

وَذهب الزمخشريّ مذهب سيبويه في البدل، إذ قال في الآيةِ الكريمةِ: ﴿اهدِنا الصّراطَ المستقيمَ * صِراط الّذين أنعَمْتَ عليهم﴾[٤]: «فإن قلت: ما فائدة البدل، وهَلاّ قيل: اهدنا صراط الّذين أنْعَمْتَ عليهم؟ قلت: فائدته التوكيد؛ لما فيه من التثنية والتكرير، وإلاشعار بأن الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين».[٥]

أما البيان في البدل فيتمثل بما يُسَمَّى: ذكر الخاصّ بعد العامّ[٦]، ففي قولنا: رأيتُ قَوْمَك، يرى سيبويه أنّ المتكلم «يبدو له أنْ يُبَيِّنَ ما الّذي رأى منهم، فيقول ثلثهم أو ناساً

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ١٥٠.

(٢) انظر: أحمد المراغي، علوم البلاغة، ص١٢٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٥٠٨.

(٤) الفاتحة ٥، ٦.

(٥) الزمخشريّ، الكشّاف، ١/ ٦٨.

(٦) انظر: الزركشيّ، البرهان ٢/ ٤٥٥، (فائدة البدل أنّ ذلك الشيء يصير مذكوراً مرتين، إحداهما بالعموم والثانية بالخصوص).

منهم»[1] وقد يؤدي البدل الغرضين معاً: البيان والتأكيد، فالمبدل منه يُذكر لنحو من التوطئة، والبدل للتبيين ويُفاد من مجموعهما فضل تأكيد[2]. ويذهب ابن يعيش إلى أنّ البدلَ قام بوظيفتي الصفة والتأكيد، «فإيضاحُه للمبدل منه ورفعُ اللبْسِ عنه مثل وظيفة الصّفة، ورفعه المجاز عن المبدل منه وإبطال التوسّع فيه كوظيفة التوكيد..»[3] ولا يخفى أنّ وصفَ الشّيءِ جانبٌ من جوانب الإبانة عنه.

ويبدو لي أنّ للجانب البلاغيّ دَوْراً في مثل هذه التراكيب، وخصوصاً التقديم والتأخير اللذيْن نبَّه إليهما الجرجاني في مصنفه دلائل الإعجاز[4]، وتقديم الأهمّ ومَا له صِلَةٌ بمحور المعنى، ولا يخفى ـ بناءً عليه ـ أنّ هناك فرقاً لطيفاً بين: رأيْتُ ثُلثَي قومِك، ورأيت قومك ثلثيهم.

زيادة على أنّ البيان بعد الإجمال، والتفسير بعد الإبهام له تأثير في النفس.[5]

وممّا يمكن حمله على البدل الّذي غرضه البيان كما هو مذهب سيبويه بدل المعرفة من النكرة، نحو: ﴿وإنّك لتهدي إلى صراطٍ مستقيم * صراط الله﴾[6] «فأبدل مكانَهُ ما هو أعرفُ منه»[7]، فالثاني هو الأوّل ولكنّه وُضّحَ بالتكرير.

وقد يأتي البدلُ مُبَيِّناً للمبْدَل منه بزيادة فائدة، نحو: ﴿يدخُلون الجنَّةَ .. جنّاتِ عَدْنٍ﴾[8] «وهو بدل كلّ من بعض، وفائدته تقرير أنّها جنّات كثيرة لا جنّة واحد».[9]

وسَمّى بعض النّحاة بدلَ البعض من الكلّ بِـ (بدل البيان)[10]، إذ بَيَّنَ البدلُ المُبْدَلَ منه

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١/١٥١.

(٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣/٦٦.

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) انظر: الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ٨٣ - ١٠٩.

(٥) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/٣٣٨.

(٦) الشورى، ٥٢، ٥٣.

(٧) سيبويه، الكتاب، ٢/١٤.

(٨) مريم ٦٠، ٦١.

(٩) السيوطيّ، همع الهوامع، ٥/٢١٦.

(١٠) انظر: الزركشيّ، البرهان، ٢/٤٥٥.

نحو: ﴿ولله على النّاس حجُ البيت مَنْ استطاع إليه سبيلا﴾[1]، وممّا يدلُّ على أنّ الإيضاح شرط في البدل ما أورده ابن مالك من قول أبي الفتح: «وقال أبو الفتح (وترى كُلَّ أمَّةٍ جاثية كلَّ أمَّة تُدعى[2]، وجاز إبدال الثانية من الأولى لما في الثانية من الإيضاح الّذي ليس في الأولى.. فهذا الكلام يدُلُّ على أنّ التابع إذا وافق لفظه لفظَ المتبوع لا يُجعل بدلاً حتى يكون معطياً من المعنى بما اتّصل به ما لم يُعْطِهِ الأوّل..».[3]

واشترط السُّهيليّ في البدل أنّ يكون مُبيِّناً للأوّل، فلذلك منع أنّ يكون «الرحمن» من ﴿بسم الله الرحمن الرّحيم﴾ بدلاً أو عطف بيان؛ لأن الاسم الأوّل لا يفتقر إلى تبيين؛ لأنّه أعرف الأسماء كلها وأبينها.[4]

والكلام نفسه يصحّ في إبدال الجمل من بعضها إذا كانت الثانية أخصَّ من الأولى، نحو: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذلكَ يَلْقَ أثاماً * يُضاعَفْ له العذابُ﴾[5] «فيضاعَفْ بدل من يَلْقَ بدل كلّ..».[6]

ومثله الشاهد:

مَتَى تَأتِنا تُلْمِم بِنَا في دِيَارِنا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونَاراً تَأجَّجا

«فأراد أنّ يُفسِّر الإتيان بالإلمام».[7]

ومن أغراض البدل التفصيل بعد العموم، نحو: مررتُ بقومٍ عبدالله وزيدٍ وخالدٍ، فالأعْلامُ بمجموعها هي تكرير لكلمة القوم ويمكن أنّ تكون الآية الكريمة التالية شاهداً على هذا النوع: ﴿قالوا نَعْبُدُ إلهك وإله آبائك إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحقَ..﴾.[8]

---

(١) آل عمران، ٩٧.

(٢) نصّ الآية هو: ﴿وترى كُلَّ امّةٍ جاثية كُلُّ امَّةٍ تُدعى إلى كتابها﴾ (الجاثية ٢٨).

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ٣٣٢. وانظر: ابن جنيّ، المحْتَسَبْ ٢/ ٢٦٢.

(٤) انظر: السهيليّ، نتائج الفكر، ص٣٥.

(٥) الفرقان، ٦٨، ٦٩.

(٦) الأزهريّ، شرح التصريح، ٢/ ١٦١. وانظر: ابن السّراج، الأصول، ٢/ ١٨٩.

(٧) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٨٦.

(٨) البقرة، ١٣٣.

٢ ـ ذهب جماعة من النُّحاة (الأخفش، الزجّاج ، الفارسيّ، الرمانيّ، وتبِعَهُم الزمخشريّ)[١] إلى أنّ البدل في حكم تكرير العامل، وإذا قلت: «رأيت أخاك زيداً، فتقديره: رأيت أخاك رأيت زيداً، فذلك المقدّر هو العامل في البدل إلاّ أنّه حُذف لدلالة الأوّل عليه فالبدل من غير جملة المبدل منه».[٢]

ويكمن التكرير في هذا المذهب ـ إن صَحّ ـ في العامل المقدّر الّذي صِيرَ إلى التخلّص منه تجنباً لكلفة التكرير، مع أنني أرجّح ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه، كالمبرّد والسيرافيّ من أنّ العاملَ في البدل هو العامل في المبدَل منه، وأمّا ظهور العامل في بعض المواضع فقد يكون توكيداً، كما يتكرّر العامل في الشيء الواحد[٣]. فهذا المذهب يأخذ بظاهر التراكيب ولا يلجأ إلى التقدير، وقد أخذ به الرّضيّ في (شرح الكافية)[٤]، ويخلو فيه التركيب من التكرير من هذا الوجه، زيادةً على أنّ عَدّ البدل من جملة ثانية قد يَذْهَبُ بالغرض منه ويوقعُ في اللبس[٥]؛ إذ قد يُظَنّ أنّ الاسم في الجملة الثانية غيرُه في الأولى.

أمّا ما جاء من تراكيب البدل مكرّراً فيه العامل، كقوله تعالى: ﴿قال الملأ الّذين استكبروا من قومه للذين استُضْعِفوا لمن آمن منهم﴾[٦]، فقد حمل هذا التكرير جماعةٌ من النّحاة على التأكيد[٧] أو الفصل، كما يذهب الأزهريّ في الآية: ﴿لقد كانَ لكم في رسول الله أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كان يَرْجو اللهَ واليومَ الآخِرِ﴾[٨]، «فمَنْ الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام وأعيدتْ اللامُ مع البدل؛ للفصل».[٩] أي فصْل البدل عن غيره.

---

(١) انظر: الزجاج، إعراب القرآن، ٢/ ٥٧٨. الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/ ٣٠٠، السيوطيّ، همع الهوامع، ٥/ ١٦٦. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣/ ٦٧.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣/ ٦٧.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه .

(٤) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/ ٣٠٠.

(٥) انظر: ابن السّراج، الأصول، ٢/ ٤٦؛ محمد حماسة عبداللطيف، من الانماط التحويلية في النحو العربي، ص٦٨.

(٦) الأعراف، ٧٥.

(٧) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣/ ٦٧.

(٨) الأحزاب، ٢١.

(٩) الأزهريّ، شرح التصريح، ٢/ ١٦٠.

وقد يُكرّر عامل البدل ليَدُلَّ على البَدَليّة، نحو: ﴿لتخرجَ النّاسَ من الظُّلُمات إلى النور بإذن ربّهم إلى صراط العزيز الحميد﴾[1]. على أنّ الصراط بدل من النور بإعادة حرف الجرّ.[2]

وفي ضوء ما تقدّم لا يمكن قبول قول بعض النُّحاة: إنّ المبدَل منه في حكم الطّرح[3]، إلاّ من الجهة التي وجّه هذا القول إليْها الأعلم الشنتمريُّ، إذ قال: «اعلم أنّ حكم البدل أنّ يكون مكان المبدَل منه في العامل، وليس التقدير فيه أنّ يُنَحَّى الأوّل على معنى الإلغاء له.. ولكن على معنى أنّ البدلَ قائمٌ بنفسه غير مُبَيِّن للمبدل منه تبيين النعت للمنعوت الّذي هو تمام المنعوت».[4]

وقد سبق توضيح أغراض البدل من تأكيد وبيان وهي لا تتحقّق إذا عُدّ المبدَل منه في حكم المطروح، زيادةً على أنّ لذكر المبدَل منه مع البدل أغراضاً أخرى، منها: أنه يُؤتى بالمبدَل منه أحياناً؛ لإظهار صفة لا يمكن ظهورها لو جاء التركيب بالبدل مباشرةً دون مبدل منه، وهي الصفة المفهومة من المبدَل منه، وتكون مدارَ الحديث، فتبرز في المبدل منه، ويأتي البدل تابعاً ثانويّاً متمّماً للفائدة، ففي الآية الكريمة: ﴿لجَعَلْنا لِمَنْ يَكْفرُ بالرّحمن لبيوتِهم﴾[5] لو جاءت ـ في غير النصّ القرآنيّ ـ لجعلنا لبيوت من يكفر بالرحمن، لكان الذّهنُ منصرفاً إلى البيوت في حين أنّ الجعل هو للكافرين، وتتعلّقُ البيوت بهم تعلُّقاً لا يصرف الحديث إليها.

وقد يكون ذكرُ المبدَل منه لغاية تركيبيّة، وذلك كاستدلال الزّجاج بالآية ﴿ويَقْطَعون ما أمَرَ اللهُ بِهِ أنْ يُوصَلَ﴾[6] على أنّ المبدَل منه: «ليس في تقدير الإسقاط؛ لأنّك لوقدّرت ذلك كانت الصِّلةُ متجرّدة من العائد إلى الأوّل»[7] على تقدير: ما أمر الله بوصله. فأنْ وما بعدها بدل من الهاء المجرورة.[8]

---

(١) إبراهيم، ١.

(٢) انظر: الشهاب الخفاجيّ، حاشية الشهاب، ٥/٢٤٩.

(٣) انظر: العكبريّ، التبيان، ١/٢٩٣.

(٤) الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ص٢٧٢.

(٥) الزخرف، ٣٣.

(٦) البقرة، ٢٧.

(٧) الزجّاج، إعراب القرآن، ٢/٥٧٧.

(٨) انظر: المرجع السابق نفسه.

وَفرّق النّحاة بين البـدل والتفسير، وذلك تبـعاً للحركة الإعرابيّة، ولا يكاد الأمر يختلف عند حمله على التكرير، ففي الشاهد:

يـا مَيُّ إن تَفْقِدي قَوْماً ولدتِهِمُ أو تُخْـلَسِيهِم فـإنّ الدَّهْرَ خَلاّسُ

عمروٌ وزيدُ مُناةٍ والّذي عَهِدَتْ ببطـنِ عَرْعَرَ آبي الضيْمَ عبّاسُ[1]

«فقال: عمروٌ وزيد مناة على التفسير، كأنه قيل له أي قوم؟ والخليل رواه بالنصب على البدل»[2]، وهو تكرير سواءٌ أكان بالرّفع أم بالنصب، ولا تُغَيِّرُ الحركة في كون مجموع الأعلام المذكورة تكريراً لكلمة قوم.

ويتراءى لي أنّه بناءً على أنّ البدل لا بُدّ أنْ يُوضِّحَ المبدَل منه أو يفسِّرَه جاء خلاف النّحاة حول إبدال المضمر من المضمر، نحو: «قمت أنت، رأيتك أنت، مررت بك أنت»[3]، إذ اتفقوا على أنّ الضمير في الجمل المتقدمة توكيد في حين أنّ البصريّين ذهبوا إلى أنّه في مثل: (رأيتك إيّاك) بدل «من قبيل أنّ من البدل ما الغرض منه التأكيد»[4]، والكوفيّون على أنّه توكيد كالسابق. ورجّح الأزهريّ فيما ينقله عن الشاطبيّ مَذْهَبَ البصريّين بقوله: «لما ثبت عن العرب أنّها إذا أرادتْ التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل، فقالت: جئْتَ أنتَ، ورأيتُك أنت، وإذا أرادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع، فقالت: جئت أنت، ورأيتُك إيّاك..».[5]

ويبدو لي أنّ ما احتجَّ به الأزهريّ ـ مع صحته ـ هو صناعةٌ لفظيةٌ محضةٌ، وإذا ما رجعنا إلى الغرض من البدل يتبيَّن لنا أنّ مذهب الكوفيّين أرجح؛ لأنّ البدلَ ينبغي أنْ يفيد ما لم يُفِدهُ المبدَل منه[6]؛ ولذا جاز عكسُه (وهو إبدال الظاهر من الضمير مطلقاً)، نحو: ﴿وأسروا النّجوى الّذين ظلموا﴾[7]؛ [8] لما في الظاهر من البيان.

---

(١) جاءت رواية البيْت في بعض المصادر:

عمروٌ وعبدُ منافٍ والّذي عهدتْ ببطنِ عَرْعَرَ آبي الظّلم عبّاسُ .(انظر: البغداديّ، خزانة الأدب ٥/ ١٧٤).

(٢) النحّاس، شرح أبيات سيبويه، ص٩٥.

(٣) الأزهريّ، شرح التصريح، ٢/ ١٥٩.

(٤) الزركشيّ، البرهان، ٢/ ٤٥٤.

(٥) الأزهريّ، شرح التصريح، ٢/ ١٥٩، ١٦٠.

(٦) انظر: المرجع السابق نفسه ٢/ ١٦١ (حاشية الشيخ يس الحمصيّ فيما ينقله عن السيّد في حواشي المطوّل).

(٧) الانبياء، ٣.

(٨) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح، ٢/ ١٦٠.

ب - عطف البيان

أفرد النُّحاة مبحثاً خاصاً لما يُسمى (عطف البيان)، ولم يفرّق بعضهم ـ كالرضيّ[1] ـ بين عطف البيان وبدل الكُلّ من الكلّ.

وذهب ابن السرّاج إلى أنّ: «الفرق بين عطف البيان والبدل أنّ عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأوّل، والبدل تقديره أنْ يُوضَعَ مَوْضع الأوّل..».[2]

وذهب الأنباريّ إلى «أنّ الغرض من عطف البيان رفعُ اللبس كما في الوصف؛ ولهذا يجب أنْ يكون أحدُ الاسمَيْن يزيدُ على الآخر في كون الشخص معروفاً به؛ ليخصّه من غيره؛ لأنه لا يكون إلاّ بعد اسم مشترك، ألا ترى أنّك إذا قلت: مَرَرْتُ بولدك زيدٍ، قد خصصت ولداً واحداً من أولاده، فإن لم يكن له إلاّ ولدٌ واحدٌ كان بدلاً، ولم يكن عطف بيان؛ لعدم الاشتراك، وعطف البيان يُشبه البدل من وجه ويشبه الوصف من وجه».[3]

ولعلّ أبرز فرق بين البدل وعطف البيان على الرغم من تقاربهما الشديد هو أنّ الإيضاح في البدل عَرَضيٌّ، في حين أنّه غرضٌ أصليٌ في عطف البيان.[4]

وفَرَّقَ الزركشيّ بين النعت وعطف البيان بأنّ عطف البيان «وُضِعَ ليدلّ على الإيضاح باسم يختص به».[5]

وَجمع إبراهيم مصطفى عطف البيان والبدل والتوكيد في باب واحد من حيث إنّ الأوّل في كلّ منهم «دالّ على معناه مستقلّ بإفهامه، والثاني دالٌّ على معنى الأوّل مع حَظٍّ من البيان والإيضاح يجيء من قَرْن الكلمتَيْن إحداهما إلى الأخرى..».[6]

---

(١) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/ ٣٧٧.

(٢) ابن السّراج، الأصول، ٢/ ٤٥.

(٣) الأنباريّ، أسرار العربيّة، ٢٩٦.

(٤) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح، ٢/ ١٠٨. وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣/ ٣٤٧ (حاشية المحقّق).

(٥) الزركشيّ، البرهان ٢/ ٤٦٣.

(٦) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص١٢٠.

وجمع المخزوميّ عطف البيان وبدل الكلّ من الكلّ تحت باب سمّاه (البَيان).[1]

وحاصل المسألة أننا سواء أعددنا عطف البيان مستقلاً عن بدل الكل أم كانا شيئاً واحداً فإنَّ أمرَ التكرير فيهما واحد؛ إذ يتمثل في أنَّ الثاني تكرير للأوّل بمعناه ولكن بلفظ أكثر بياناً وتوضيحاً، يقول السيوطيّ: «عطف البيان.. وسميّ به؛ لأنّه تكرار الأوّل لزيادة بيان فكأنّك رددته على نفسه».[2]

فالثاني كالمرادف للأوّل من حيث إنّ الذّات المدلول عليها باللفظين واحدة[3]، وذِكْرُ المبيَّن ثم ذِكْرُ عطف البيان بعده إنما هو لغاية تشبه غاية ذِكْرِ البدل والمبدل منه التي مرّ ذكرها.

---

(١) انظر: د. مهدي المخزومي، في النحو العربيّ، قواعد وتطبيق، ص١٩٨.

(٢) السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ١٩٠.

(٣) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣/ ٣٤٦. (حاشية المحقّق محمّد محيي الدين عبد الحميد).

جـ - النعت

١- تكرير النّعوت وقطعها:

تتكرر النعوت لمنعوت واحد، كما جاء في قراءة القُرّاء السبعة من حيث اتباع الصّفات: ﴿الحمدُ للهِ ربِّ العالمين * الرحمنِ الرحيمِ * مالكِ يوم الدين﴾[١]. [٢]

وأشار سيبويه إلى أنّ قطع النعوت «هو المختار في هذا الباب إذا كان الموصوف معلوماً والصفة المدح والثناء»[٣]؛ وعلّلَ ذلك بعض النُّحاة؛ «بأنّ المقام يقتضي الإطناب، فإذا خُولف في الإعراب كان المقصودُ أكملَ؛ لأنّ المعاني عند الاختلاف تتنوّعُ وتتفنَّنُ، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً»[٤]، ويذهب ابن الزُّبير (مصنف ملاك التأويل) إلى أنّ قطع الصفة يؤدّي إلى اختصاص الصفة بالموصوف[٥] ويذهب أيضاً إلى أنّ تكرير الصفات من مسوغات القطع.[٦]

ويكون تكرير الصفات مسوّغاً لقطعها من قبيل أنّ القطع يُعَدُّ تخلُّصاً من النّمط التكريريِّ المتتابع في هذه الصفات المتكررة، وَجعل بعض النُّحاة تكرير النعوت شرطاً في جواز القطع من الأوّل، ولم يجعله السهيليّ شرطاً لازماً على الإطلاق.[٧]

وهناك وسيلة أخرى غير وسيلة قطع النعوت للتخلُّص من التكرير المشار اليه قبل قليل، هي عطف الصفات (الفصل بينها بعاطف)، يقول السيوطي: «إذا تكرّرت النعوت لواحد فالأحسَنُ -إنْ تباعد معنى الصفات- العطفُ، نحو: ﴿هو الأوّلُ والآخرُ والظاهرُ والباطنُ﴾[٨]، وإلاّ تركُهُ، نحو: ﴿ولا تُطع كُلَّ حلافٍ مَهين * همّازٍ مَشّاءٍ بنميم * منّاعٍ للخير[٩]﴾[١٠] وظاهر قول

---

(١) الفاتحة، ١، ٢، ٣.

(٢) انظر: ابن الزّبير، ملاك التاويل، ١/ ١٥٩.

(٣) المصدر السابق نفسه. وانظر: سيبويه، الكتاب ٢/ ٦٢ - ٦٩.

(٤) السيوطيّ، معترك الأقران، ١/ ٢٦٨.

(٥) انظر: ابن الزّبير، ملاك التاويل، ١/ ١٦٧.

(٦) انظر: المصدر السابق نفسه ١/ ١٦٦.

(٧) انظر: السُّهيليّ، نتائج الفكر، ص٢٣٧.

(٨) الحديد، ٣.

(٩) القلم، ١٠ ـ ١٣.

(١٠) انظر: السيوطيّ، معترك الأقران، ١/ ٢٦٨؛ السُّهيليّ، نتائج الفكر، ص٢٣٨.

السُّهيليّ أنّه لم يَخُصّ العطف بالمتضادّ من الصّفات.[1] وذهب العكبريّ إلى أنّ: «دخول الواو في مثل هذا الضرب تفخيم؛ لأنّه يُؤْذن بأنّ كُلَّ صفة مستقلّةٌ بالمدح».[2]

وإذا تكرّر النعت نفسه لأكثر من منعوت يُصار إلى عدم تكريره ـ في الغالب ـ بجمع النعوت أو تَثْنِيَتِها إن أمكن ذلك، نحو: مررتُ بزيْدٍ وعمرو الصالِحَيْن، ولا يُختار مررت بزيدٍ الصالح وعمرو الصالح، ويُغَلَّب التذكير والعقل وجوباً إن اختلفا فيه، نحو: مررت بزيْدٍ وهندٍ الصالحَيْن، وبرجُلٍ وامرأة عاقلين، واشتريْتُ عَبْدَيْن ومَرَسَيْن مُخْتارَيْن[3]، ويرى الرّضيّ أنّه إذا امتنع الجمعُ في وصف واحد يمكن أنْ يسُدَّ قطعُ النعتِ عن تكريره، فتقول: «جاءني رجلٌ وزيدٌ الظريفَيْن».[4]

وخُلاصةُ هذه المسألة أنّ التغليبَ وقطعَ النعت ساندا عدم التكرير؛ إذ صارا وسيلةً من وسائل التخلُّص من التكرير.

٢ ـ تطالعنا بعضُ التراكيبُ يكون النعت فيها مفهوماً ـ ضمناً ـ من المنعوت، نحو: ﴿وقالَ اللهُ لا تتّخذوا إلهين اثنين إنّما هو إله واحد﴾[5]، وذهب بعض النّحاة إلى أنّ النّعْتَ هنا للتاكيد[6]، وسمّاه ابن جنيّ «التطوّع المشامّ للتوكيد»[7] وذهَبَ ثعلب إلى أنّ المجيء بالعدد مع التثنية، كالآية، إنّما هو رجوع إلى الأصل، أيْ ذكر العدد مع المعدود.[8]

وجاء عند بعض المفسّرين أنّ غرض ذلك هو اعتبار الصفة بالموصوف، ففي قوله تعالى: ﴿وإلهكم إله واحد﴾[9] «معناه أنّهُ واحدٌ في الإلهيّة؛ لأنّ ورود لفظ الواحد بعد لفظ الإله يدلّ على أنّ الوحدة معتبرة في الإلهيّة لا في غيرها».[10]

---

(١) انظر: السُّهيليّ، نتائج الفكر، ص٢٣٨.

(٢) العكبريّ، التبيان، ١/ ٢٤٧.

(٣) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٥/ ١٨٠.

(٤) الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/ ٣١٤.

(٥) النحل، ٥١.

(٦) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/ ٣٠٣، السيوطيّ، همع الهوامع ٥/ ١٧١. الزركشيّ، البرهان ٢/ ٤٣٣.

(٧) انظر: ابن جني، الخصائص، ٢/ ٢٦٩.

(٨) انظر ثعلب، مجالس ثعلب، ص٥٩٢.

(٩) البقرة، ١٦٣.

(١٠) الرازيّ، تفسير الفخر الرازيّ، ٤/ ١٩٢.

ومنها أنّ لفظ : «إلهين في الآية السابقة يدُلُّ على أمرَيْن: ثبوت الإله وثبوت التعدد، فإذا قيل: لا تتخذوا إلهين، لم يُعرف من هذا اللفظ أنّ النهي وقع عن إثبات الإله أو عن إثبات التعدد أو عن مجموعهما، فلما قال: ﴿لا تتخذوا إلهين اثنين﴾ ثبتَ أنّ قوله: لا تتخذوا إلهين نهيٌ عن إثبات التعدّد فقط».[1]

وقريبٌ من هذا ما نَقَله السيوطيّ في قوله تعالى: ﴿فإن كانتا اثنتين﴾[2]: «فإن لفظ كانتا يُفيد التثنية، فتفسيره باثنتين لم يُفِدْ زيادة عليه، وقد أجابَ عن ذلك الأخفش والفارسيّ: بأنّه أفاد العدد المحض مجرّداً عن الصفة؛ لأنه قد كان يجوز أنْ يُقال فإن كانتا صغيرتَيْن أو كبيرتَيْن أو صالحتَيْن.. فلمّا قال اثنتينْ أفهَمَ أنّ فرض الثنتَيْن تَعَلَّقَ بمجرّدِ كونهما ثنتَيْن فقط، وهي فائدة لا تحصل من ضمير المثنى».[3]

والذي في هذه المسألة من أمر التكرير هو أنّ مدلول الصفة استُفيدَ مما في الموصوف، فصار ذكره في الصفة تكريراً؛ إذ ليس فيه زيادة معنى بخلاف قولك رجل ظريف.[4] ولهذا التكرير فوائد ـ كما تقدّم ـ تسوِّغُه في التركيب.

وممّا يُحمل على هذه المسألة ما عدّه ابن جنيّ من التطوع المشام للتوكيد، كقوله تعالى: ﴿ولا طائر يطيرُ بِجَناحَيْهِ﴾[5]؛ إذ المفهوم من (طائر) أنّه يطير بجناحيه، وأجاز ابن جنيّ أنْ يكون قوله (يطيرُ بجناحَيْه) مُفيداً، أي ليس الغرض تشبيهُهُ بالطائر ذي الجناحين بل هو الطائر بجناحيه ألبتة.[6]

وظاهر قول ابن جنيّ أنّه إذا كان المُكمِّلُ مفيداً فقد لا يُحمل على التطوع المشام للتوكيد، ولكنّه إذا كان بمعنى الأوّل تماماً فهو تطوع، ويبدو لي أنّه وإنْ أفادَ، فإنَّ فائدَته هذه غرضُها

---

(١) الرازيّ، تفسير الفخر الرازيّ، ٢٠/ ٤٩. وانظر: الزمخشريّ، الكشّاف، ٢/ ٤١٣. السمين الحلبيّ، الدّر المصون، ٧/ ٢٣٥.

(٢) النساء، ١٧٦.

(٣) السيوطيّ، الاتقان، ٣/ ٢٠٧.

(٤) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣/ ٤٨.

(٥) الأنعام ٣٨.

(٦) انظر: ابن جنيّ، الخصائص، ٢/ ٢٧١.

التوكيد؛ ولذلك حمله السيوطي على الصفات المؤكّدة، مثل: (إله واحد) (إلهين اثنين).[1]

٣ ـ جاء في بعض مصنفات علوم القرآن قاعدة مفادها: أنّ «الصفة العامّة لا تأتي بعد الخاصة، لا يقال: رجل فصيح متكلم بل متكلّم فصيح»[2] وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿وكان رسولاً نبيّاً﴾[3]، لأنَّ النبيَّ أعمُّ من الرسول؛ إذ كلُّ رسول نبيٌّ ولا عكس، وأجيب بأنّ (نبيّاً) حال لا صفة، أيْ مُرْسَلاً في حال نبوّته.[4]

ومما هو قريبٌ من هذا ما ذكره الزركشيُّ: من الفوائد الّتي تتعلق بالصفة: «اجتماع التابع والمتبوع»، إذ إنَّهم يقدِّمون المتبوع، فيقولون: أبيض ناصع وأصفر فاقع، وأحمر قانٍ، وأسود غربيب، قال الله تعالى: ﴿صفراء فاقعٌ لونُها﴾[5]، والمعنى أنّ التّبع فيه زيادة الوصف فلو قُدّم لكان ذكر الموصوف بعده عَيْباً، إلاّ أنّ يكون لمعنى أوجب تقديمه.[6]

ويبدو لي أنّ هذه المسألة مبنيّة على رفض التكرير في التركيب؛ لأنه إذا سبقت الصّفة الخاصّةُ العامّةَ كان ذكرُ العامّة تكريراً؛ لأنّ معناها مفهوم ضمناً من ذكر الخاصة، ولكنَّ العكس فيه تدرُّجٌ.

وقد أشكَلَ على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿وغرابيبُ سُود﴾[7] ووجَّه الزركشيّ مُوجب تقديمها إلى تناسب الكلِم وجريانها على نمط متساوي التركيب؛ وذلك أنّه لما تقدّم البيضُ والحُمر دون إتباع كان الأليق بحُسْن النَّسق، وترتيب النظام، أنّ يكون السود كذلك، ولكنَّه لما كان في السود هنا زيادة الوصف كان الأليق بالمعنى أنّ يُتبَع بما يقتضي ذلك وهو الغرابيب.[8]

---

(١) انظر: السيوطيّ، الاتقان، ٣/٢٠٨.

(٢) السيوطيّ، معترك الأقران، ١/٢٦٧. وانظر: الزركشيّ، البرهان ٢/٤٢٩.

(٣) مريم، ٥١.

(٤) انظر: السيوطيّ، معترك الأقران، ١/٢٦٧. الزركشيّ، البرهان ٢/٤٢٩.

(٥) البقرة، ٦٩.

(٦) انظر: الزركشيّ، البرهان ٢/٤٤٤.

(٧) فاطر، ٢٧.

(٨) انظر: الزركشيّ، البرهان، ٢/٤٤٥.

٤ ـ وصف الشيء بجنسه مقيّداً بالوصف أو مسبوقاً بكل وما شاكلها:

يوصف الاسم الجامد بنفسه موصوفاً بصفة تجعله غير الأوّل، نحو: لا ماءَ ماءٌ بارداً عندنا[١]، فـ (ماء بارد) غايَرَ ماء مغايرة المقيّد للمطلق، مما سوّغ أنْ يوصف به[٢]، فهو تكرير على مستوى الألفاظ، ومثل المثال المتقدّم: عندي رجلٌ رَجُلُ صِدْقٍ. وذهب الرّضي إلى أنّه لما كان المرادُ من ذكر (رجل) الثاني صفتَهُ صار (رجل) مع صفته صفةً للأوّل، وجوّز أنْ يكون الثاني بدلاً من الأوّل إلاّ أنّ وجوب تطابقهما تعريفاً وتنكيراً يرجح كونه صفة.[٣]

والمسألة في حقيقتها ـ كما تبدو لي ـ لا تتجاوز تكرير الألفاظ، وتكرير الاسم فيها؛ للتوكيد، كما يذهب سيبويه.[٤]

ويُوصَفُ الاسمُ بكلّ أو أيّما أو حقّ مضافةً إلى مثل متبوعها نفسه، نحو: مررتُ بالرجل كلِّ الرجل، وفسّر سيبويه معناه بالرّجل المبالغ في الكمال.[٥] ومثله: هذا رجل أيّما رجل، قال ابن يعيش: «وقالوا: مررت برجل أيّ رجل وأيّما رجل.. أرادوا بذلك المبالغة.. فكأنك قلت: كامل في الرجوليّة».[٦]

ولم يَستَحسن سيبويه مغايرة ما قبل كلّ لما بعدها، نحو: «هذا عبدالله كلُّ الرجل أو هذا أخوك كلّ الرجل، فليس في الحسن كالألف واللام؛ لأنك إنّما أردت بهذا الكلام هذا الرجل المبالغ في الكمال، ولم ترد أنّ تجعل كلّ الرجل شيئاً تُعرِّف به ما قبله..».[٧]

ويذهب أيضاً إلى أنَّ تكرير الاسم الموصوف إنّما هو توكيد؛ لأنّ الكلام يَستَغني بما يُضاف لكُلٍّ، «لو قال: هذا كلُّ الرجل، كان مستغنياً به، ولكنّه ذكَرَ الرجل توكيداً»[٨] وجوّز

---

(١) أجاز سيبويه تنوين (ماء) الثاني وعدمه، أمّا (بارد) فالتنوين ليس غير؛ لأنه وصفٌ ثانٍ، (الكتاب، ٢/٢٨٩).

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/٢٨٩. الأزهريّ، شرح التصريح، ١/٢٤٣.

(٣) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/٣٠٥، ٣٠٦.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/١٢.

(٥) انظر: المصدر السابق نفسه ١/٤٢٢، ٢/١٢؛ ابن السّراج، الأصول، ٢/٢١.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣/٤٨.

(٧) سيبويه، الكتاب، ٢/١٢.

(٨) المصدر السابق نفسه، ٢/١٢.

الرّضي المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه على ضعف، نحو: أنت المرء كلّ الرجل؛ لأنه كالتوكيد اللفظيّ.[1]

وذهب ابن هشام إلى أنّ كلّ في مثل هذا تدل على الكمال، نحو:

وإنّ الذي حانتْ بِفَلْجٍ دماؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أمَّ خالدِ[2]

أمّا إذا أضيفَتْ كلٌّ إلى ضمير الموصوف صارت توكيداً، فائدتها العموم. ونقل ابن هشام عن ابن مالك أنّه قد يخلفه الظاهر، نحو: «

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ يا أشْبَه النّاسِ كُلُّ الناسِ بالقَمَرِ

وخالفه أبو حيّان وزعم أنّ (كلّ) في البيت نَعْتٌ. . . وليست توكيداً، وليس قوله بشيء؛ لأنّ التي يُنعَتْ بها دالّة على الكمال، لا على عموم الأفراد».[3] ويبدو لي أنّه إذا حُملَ البيت على التوكيد بـ (كُلّ) فإنّ تكرير الناس للتوكيد والمبالغة.

---

(١) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية ١/ ٣٠٤.

(٢) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ١٩٤.

(٣) المرجع السابق نفسه، ١/ ١٩٤.

د - العطف

١ ـ للنّحاة في العامل في المعطوف مذهبان:

الأوّل مذهب سيبويه: أنّ العامل في المعطوف هو العامل في الأوّل، وعليه الأكثر[١].

الثاني: أنّ العامل في المعطوف مقدّر بعد الواو، وهو من جنس الأوّل، فقولنا: قام زيدٌ وعمرو، هو على تقدير: قام زيدٌ وقام عمروٌ، ومن الجليّ بروز التكرير في هذا التقدير ومن ثمّ صير إلى التخلُّص منه استغناءً عنه بالواو[٢]، وبتَقَدُّم ذكره[٣]، قال سيبويه: «وتقول: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً، كأنّك أظهرتَ كُلَّ، فقلت: ولا كلُّ بيضاءَ، قال الشاعر أبو دوادٍ:

أكُلَّ امرىءٍ تَحْسَبين امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالَّليل ناراً

فاستغنيت عن تثنية كلٍّ؛ لذكرك إياه في أوّل الكلام، ولِقلّة التباسه على المخاطَب»[٤] ويذهب السُّهَيْليّ إلى «أنّ حروف العطف بمنزلة تكرار العامل»[٥]، وهنا يكمن جوهر هذه المسألة، فحروف العطف تغني عن التكرير، أي أنّ التراكيب اتجهت من حالة التكرير الى حالة التخلُّص منه، وقد ذكر النُّحاة كثيراً من الشواهد الّتي يمكن تخريجها على هذا الوجه منها ـ على سبيل المثال ـ :

وإلاّ فاعْلَموا أنّا وأنْتُمْ بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقاقِ

أي اعلموا أنا بُغاة وأنتم بُغاةٌ، وكذا:

نَحْنُ بما عِنْدَنا وأنْتَ بما عندك راضٍ والرّأيُ مُخْتَلِفُ

والتقدير: نحن راضون.[٦]

---

(١) انظر: الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ص١٩٦. ابن السّراج، الأصول، ٢/٦٩، السُّهيليّ، نتائج الفكر ٢٤٩، السيوطيّ، همع الهوامع، ٥/١٦٧.

(٢) انظر: ابن السّراج، الأصول، ٢/٩٦.

(٣) انظر: سيبويه: الكتاب، ١/٦٥.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١/٦٥، ٦٦.

(٥) السُّهيليّ، نتائج الفكر، ص٢٣٨.

(٦) انظر: العكبريّ، التبيين، ص٣٤٤؛ البغداديّ، خزانة الأدب ١٠/٢٩٣، ٢٩٥.

٢ ـ يمكن تقسيم مذاهب النحاة في عطف المترادفات على بعضها قسمين:

قسمٌ منهم يجيز عطف المترادفات على بعضها، وآخر لا يجيز ذلك. وقد سبق الحديث عن الترادف وآراء العلماء فيه ولا سيّما موقفهم من إجازته أو إنكاره. وما يُقال في هذه المسألة إنّما هو منبثق من تلك المواقف.

أوّلاً: ذهبت طائفة من النّحاة إلى إجازة عطف المترادفات على بعضها، منهم الفرّاء، إذ يقول: «وإنّ العربَ لتجمع بين الحرفَيْن وإنّهما لواحد إذا اختلف لفظاهما، كما قال عدي بن زيد:

وقدَّمتِ الأديمَ لِراهِشَيْهِ وألْفَى قولَها كَذِباً وَمَيْناً»[1]

ونقل السيوطيّ عن ثعلب إجازة ذلك[2]، وذهب الفارسيّ إلى إجازة هذه المسألة ورأى ان مسوّغَها التأكيدُ، والمخالفة بيْن الألفاظ في المعاني المكرّرة، قال: «إذا أراد التأكيد قال: قَعَدَ وجَلَس، فتكون المخالفة بين الألفاظ أسهلَ من إعادتها نَفْسِها وتكريرها»[3]، وينقل السّمين الحلبيّ أنّ النحّاسَ جَوَّزَها في الشّعر ولم يستحسنها في القرآن[4]. وعقد كُراع النّمل لها باباً في مُصَنَّفه (المنتخب سن غريب كلام العرب) جوّز فيه هذه المسألة في القرآن وغيره، جاعلاً المسوّغ اختلاف اللفظ: «باب إعادة المعنى إذا اختلف اللفظان» «ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿لا ترى فيها عِوَجاً ولا أمتاً﴾[5] والأمت أيضاً العِوَج، ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً﴾[6]، ﴿فلا يَخَافُ ظُلْماً ولا هَضْماً﴾[7] وقال زهير:

تاللهِ ذا قَسَماً لقد عَلِمَتْ ذُبْيانُ عامَ الحَبْس والأصْرِ[8]

---

(١) الفرّاء، معاني القرآن، ١/ ٣٧. وانظر: ديوان عديّ بن زيد ص١٨٣.

(٢) انظر: السيوطيّ، معترك الأقران، ١/ ٢٧.

(٣) الفارسيّ، المسائل البغداديّات، ص٥٣٣.

(٤) انظر: السمين الحلبيّ، الدّر المصون، ١/ ٣٥٩.

(٥) طه، ١٠٧.

(٦) الأنعام، ١٢٥.

(٧) طه، ١١٢.

(٨) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ص٩١.

وهما واحد، وقال الحُطَيْئَةُ:[1]

ألا حَبَّذا هندٌ وأرْضٌ بها هِنْدُ وهِنْدٌ أتى من دونِها النّأيُ والبُعْدُ»[2]

وذهب الزركشيُّ والسيوطيُّ إلى «جَوازِ عطف أحد المترادفَيْن على الآخر أو ما هو قريبٌ منه والقصد منه التأكيد»[3] وذهبا إلى أنّه «مما يدفعُ وَهْمَ التكرار في مثل هذا النوع أنّ يُعْتَقَدَ أنّ مجموعَ المُتَرادفَيْن يُحَصِّلُ معنًى لا يوجد عند انفراد أحدهما، فإنّ التركيب يُحْدِثُ مُعنىً زائداً».[4]

ثانياً: ذهبت طائفة أخرى من النحاة إلى إنكار عطف الترادف بناءً على إنكار الترادف من أصله، إذ ينقل السيوطيّ عن المبرّد «أنّه أنكر وجودَ هذا النوع في القرآن، وأوّلَ ما سبق على اختلاف المعنيَيْن».[5]

وأنكر كثيرٌ من المفسرين هذا العطف في القرآن[6] خاصّةً؛ ولعَلَّ مَرَدَّ ذلك إلى نفي (التكرار) عن القرآن، وتأوّلَهُ غيرُهم على الجواز وأنَّ مُسوّغَه التأكيد[7]. وذهب السُّهَيْليّ إلى أنّه لا بُدّ من وجود معنىً زائد خفيّ في اللفظ الثاني أو لضرورة الشعر إن جاء فيه.[8]

وخلاصة هذه المسألة ـ على الرغم من المواقف المتباينة التي مرَّ ذكرها ـ أنّ الأصل أنْ يُعطفَ المتغايران[9]، ونَدَرَ أنّ يُعطف الشيء على نفسهِ نحو: جاء محمدٌ ومحمد، وفي عطف المترادفات أنّه لمّا احتيجَ إلى تأكيد المعنى وتشْديده جيءَ بالمرادف؛ ليُذْكرَ المعنى مرَّتَيْن بلفظٍ

---

(١) انظر: ديوان الحطيئة، شرح يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ص٥٠.

(٢) كُراع النّمل، المنتخَب من غريب كلام العرب، ٢/٦٢٢.

(٣) انظر: الزركشيّ، البرهان، ٢/٤٧٢؛ السيوطيّ، معترك الأقران ١/٢٧٠.

(٤) الزركشيّ، البرهان ٢/٤٧٧. السيوطيّ، معترك الأقران ١/٢٧٠.

(٥) السيوطيّ، معترك الأقران، ١/٢٧٠. وانظر: الطوسي، التبيان، ٣/٥٤٥.

(٦) انظر: الرازيّ، تفسير الفخر الرازيّ، ٣/٨٣. القرطبي، الجامع لاحكام القرآن، ١/٤٠١. ابن كثير، تفسير ابن كثير، ١/٨٨. السمين الحلبيّ، الدّر المصون، ٤/٢٩٢. الألوسي، روح المعاني، ١/٣٨٧.

(٧) انظر: ابنُ عطيّة الاندلسيّ، المحرَّر الوجيز، ٢/١١١، ٢٠٠؛ أبو حيّان، البحر المحيط، ١/٢٠٣، ٣٩٣، ٤٥٢. السمين الحلبيّ، الدّر المصون، ١/٣٥٨.

(٨) انظر: السُّهيليّ، نتائج الفكر، ص٢٣٨.

(٩) المرجع السابق نفسه.

مُختلفٍ تخلصاً من ثقل التكرير، وهو اتّساعٌ في المعنى وتعميقٌ له، فبدلاً من أنْ يُذكَر مرّةً يُذكرُ مرّتَيْن مفيداً التوكيد. ولا يعني هذا انحيازاً إلى جانب من أجاز الترادف، ولكنّه رأيٌ يتّفق والهدفَيْن المذكورين، فخلاصة المذهب الأوّل: أنّ المترادفَيْن متساويان في المعنى تماماً، ولفظاهما مختلفان، ومن ثم ينطبق عليهما ما ذكرت. والمذهبُ الثاني لا يلغي الاشتراك المعنوي بين الكلمتين كُلّياً ولكنّه يرمي إلى وجود زيادة في احداهما تُسَوِّغُ عَطفَ الأخرى عليها. وأرى أنّه ـ إنْ وُجِدت تلك الزيادةُ التي يَرَوْنَها تُولِّدُ اختلافاً بين الكلمتين، فإنّ هذا الاختلاف ليسَ كُلّياً وإنما يبقى حَظٌّ من الاشتراك في المعنى بين الكلمتَيْن، ينطبق معه ما ذكرتُه سابقاً من وجود تكرير في المعنى.

٣ ـ من مسائل العطف التي يمكن حملها على التكرير: أن التثنية والجمع يُغنيان عن التكرير إذا كانت المتعاطفات متماثلةً، نحو: قام الزيدان، إنما هو: قام زيد وزيد[١]، وقد جاءت بعض الشواهد بالتكرير على خلاف الأصل، نحو:

إنّ الرَّزِيّـةَ لا رَزِيَّةَ مِثْلُهـا فُقْدانُ مِثْـلَ مُحَمَّـدٍ ومُحَـمَّدِ

ويُحمل عليه قول أبي نُواس:

أقَمْنَا بِها يَوْماً ويَوْمَاً وثَالِثاً ويَوْماً له يَوْمُ التَّرحُّلِ خامسُ[٢]

ولَعَلَّ سببَ عدم اللجوء إلى التثنية أو الجمع والبقاء على التكرير؛ هو إقامة الوزن الشِّعريّ، زيادةً على تفخيم المفرد من المتعاطفات، وتعظيمه، والإشعار باستقلاليَّتِهِ[٣]؛ حتى يَعْظُم عن الضمّ إلى غيره.

وذهب السيوطيّ إلى أنّه ممّا يسوغ مثل هذا الفصلُ الظّاهرُ، نحو: «مررتُ بزيدٍ الكريمِ» وزيدٍ البخيل، أو الفصل المقدّر، كقول الحجاج: إنّا للهِ مُحَمّد ومُحمّد في يوم واحد، محمّدٌ ابني ومحمّدٌ أخي».[٤]

---

(١) انظر: ابن السّراج، الأصول، ٢/ ٦٤.

(٢) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٥/ ٢٢٦. وانظر: شرح ديوان أبي نُواس، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليّا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، ط١ ١٩٨٣م، ٢/ ٤٦٧.

(٣) انظر: العكبريّ، التّبيان، ١/ ٢٤٧.

(٤) السيوطيّ، همع الهوامع، ١/ ١٤٥.

ومّما يمكن حمله على التكرير من هذا القبيل عطف الخاص على العام «وفائدته التنبيه على فضله حتى كأنّه ليس من جزء العام؛ تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات»[1]، نحو: ﴿حافِظوا على الصّلوات والصّلاةِ الوُسْطى﴾[2]، وذهب الزركشيُّ إلى أنّ فائدته التوكيد.[3]

ووجه التكرير في هذه المسالة أنّ الخاصَّ تكرّر مرّتين: مَرّة بذكره ضمن العامّ، ومرّةً باستقلاله بالذكر.

ومما هو قريب منه أيضاً عطف العامّ على الخاصّ، نحو: ﴿إنّ صلاتي ونُسُكي﴾[4] والنُسُك العبادة فهو أعمُّ من الصلاة[5]. وذهب السيوطيّ إلى أنّ الفائدة فيه التعميم، وأُفرِدَ الأوّلُ بالذّكر؛ اهتماماً بشانه[6]، ومنه: ﴿ولقَد آتيْناكَ سَبْعاً من المثاني والقرآنِ العظيم﴾.[7]

---

(١) السيوطيّ، الإتقان، ٣/ ٢١١، وانظر: معترك الأقران، ١/ ٢٧١.

(٢) البقرة، ٢٣٨.

(٣) انظر: الزركشيّ، البرهان ٢/ ٤٦٧.

(٤) الأنعام، ١٦٢.

(٥) انظر: الزركشيّ، البرهان ٢/ ٤٧.

(٦) انظر: السيوطيّ، معترك الأقران، ١/ ٢٧٢.

(٧) الحجر، ٨٧.

هـ ـ التوكيد

يقوم التوكيد بنوعيه (اللفظيّ والمعنويّ) على التكرير[1]، ومن هنا فهو من أبرز المسائل الّتي لها كبير ارتباط بالتكرير، فالتوكيد اللفظيّ تكرير للفظ نفسه، والتوكيد المعنوي تكرير لمعنى اللفظ بألفاظ مخصوصة[2]. وأطلق الزمخشريّ على التوكيد بنوعية المذكورَيْن تسمية: تكرير صريح وغير صريح[3]، وعَدَّ ابن يعيش التكرير أصلاً للتوكيد: «أصل التأكيد إعادة اللفظ وتكراره».[4]

وكثيراً ما اختلط التكرير بالتأكيد والعكس، وذلك لطبيعة العلاقة الارتباطيّة بين المسألتين، ومن خير ما فُصل به بين المسألتين ما أورده الرّضي في تعليقه على الشاهد:

. . . . . يا نصرُ نصرٌ نصراً

إذ عدّ نصر الثانية توكيداً لفظيّاً، وضَعَّف البيان والبدل، بقوله: «لأنّ البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الأوّل من غير معنى التأكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلاّ التأكيد»[5] وما يمكن استخلاصه من هذا النصّ: أنّ التكرير لغير فائدة جديدة أو معنى زائد هو توكيد، أمّا إعادة الكلمة لأغراض مختلفة فهو تكرير، وله وظائف متعددة[6]. ويقول الصبّان: «التوكيد يتضمّن حقيقة الأوّل فقط»[7]. ويأتي التوكيد اللفظي في الحروف، والأفعال، والأسماء، والجمل،[8] وذلك بتكريرها.

أما التوكيد المعنوي فيكون بألفاظ مخصوصة ـ كما تقدّم ـ نحو: نفس، عين، كل،

---

(١) انظر: ابن السّراج، الأصول، ٢/ ١٩.

(٢) انظر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص٢٨٤.

(٣) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣/ ٣٩.

(٤) المرجع السابق نفسه، ٣/ ٤١.

(٥) الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، وانظر ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣/ ٤١.

(٦) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ٣٣٢، ٣٣٣، وانظر: عبدالقادر الفهري، اللسانيات واللغة العربيّة، ص٣٣٩.

(٧) الصبّان، حاشية الصبّان، ٣/ ٤٤.

(٨) انظر: ابن السّراج، الأصول، ٢/ ١٩.

أجمع . . . الخ، ويكْمُن التكرير في هذا النوع في أنّ اللفظ المؤكِّد هو المؤكَّد في المعنى، حتى كأننا نذكرُهُ مرّتيْن، وإنّما جيء بهذا اللفظ ليعبّر عن حقيقة المعنى[1] دون تكرير للّفظ، فقولنا: جاء زيد نفسه، هو في معنى: جاء زيد زيد، وهروباً من كلفة التكرير غُيِّرَ لفظُ زيد الثاني بِـ(نفسه)، يقول الرّضيّ موضّحاً أنّ التوكيد هو المؤكَّد ضمناً: «أجمعون في قولك جاء الرّجالُ أجمعون، يقرّر مدلول القوم تضمّناً لا مطابقة؛ لأنَّ كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه أحد منهم مدلولُ اللفظ من حيث كونه جَمْعاً معرّفاً باللام المشار بها إلى رجال معيَّنين». [2]

وقد استدعى التوكيدُ كثيراً من صُوَرِ التكرير الّتي تطالِعُنا في التراكيب اللغوية، منها إعادة العامل في العطف والبدل «فالعطف نحو مررت بزيد وبعمرو، فهذا أوكدُ معنىً من مررت بزيْدٍ وعمرو، والبدل كقولك: مررت بقومِك باكثرِهم، فهذا أوكد معنىً من قولك مررت بقومك أكثرهم»[3] . وعدّ ابن جنيّ هذا من الاحتياط الّذي يقترب عنده من التوكيد.

ومنها توكيد الكلِم بما يُستفاد من معناه، نحو قوله تعالى: ﴿. . فصيامُ ثلاثةِ أيّامٍ في الحَجِّ وسبعةٍ إذا رَجَعْتُم تلكَ عَشَرَةٌ كاملةٌ﴾[4]، قال الرازيّ: «فإن قِيلَ ما فائدة قوله تعالى (تلك عشرة كاملة) ومعلوم أنّ ثلاثةً وسبعةً عَشَرَةٌ، ثُمّ ما فائد قوله (كاملة) والعشرة لا تكون إلاّ كاملة. . . قلنا: فائدة قوله تعالى: (تلك عشرة كاملة) أنْ لا يُتَوهَّم أنّ الواو بمعنى أو، كما في قوله تعالى: ﴿فانكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النّساءِ مَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ﴾[5]، فنفى بقوله (تلك عشرة) ظن وجوب أحد العددين فقط، إمّا الثلاثة في الحج أو السبعة بعد الرجوع، وأنْ يُعلمَ العدَدَيْن من جهتَيْن جملةً وتفصيلاً، وأمّا قوله تعالى (كاملة)، فتأكيدٌ، كما في قوله تعالى ﴿حَوْلَيْن كامِلَيْن﴾[6] . . . ». [7]

---

(١) انظر: السُّهيليّ، نتائج الفكر، ص٢٩١.

(٢) الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/ ٣٣٠.

(٣) ابن جني، الخصائص، ٣/ ١١٣.

(٤) البقرة، ١٩٦.

(٥) النساء، ٣.

(٦) البقرة، ٢٣٣.

(٧) الرازيّ، مسائل الرازيّ وأجوبتها، ص١٣.

وعلى هذا فَسَّر الأخفش ما جاء في حرف ابن مسعود[1] (تِسْعٌ وتِسْعونَ نَعْجَةً أنثى)[2] «وذلك أنّ الكلام يؤكَّد بما يُستغنى عنه، كما قال : ﴿فسجد الملائكةُ كُلُّهم أجمعونَ﴾[3]، وقد يُستغنى بأحدهما، ولكنَّ تكريرَ الكلام كأنّه أوجب، ألا تري أنّك تقول: رأيتُ أخوَيْكَ كليهما، ولو قلت: رأيت أخويْكَ، استغنيت، فتجيء بكليهما توكيداً».[4]

وممّا يُحمل على ما سبق ايضاً العددُ صفةً مؤكِّداً للمعدود، مثل: (إله واحد) (إلهين اثنين)، وقد سبقت هذه المسألة في النعت، وأنّ الغرض منها التوكيد.

وَوقف النّحاة عند مسألة اجتماع (كل وأجمع) في التوكيد، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فسجد الملائكةُ كلُّهم أجمعون﴾[5] إذ ذهبت طائفة من النّحاة إلى أنّ (أجمعون) يدل على اجتماعهم فيْ حالة السجود[6]، وضعف الجمهور هذا المذهب محتجِّينَ أنّه لو كان الأمر كما ذكروا لكان أجمعون حالاً، ولجاء منصوباً.[7]

وذهب ابن يعيش إلى «أن معناهما واحد وإنّما كرهوا تواليهما بلفظ واحد فأبدلوا من الثاني لفظاً يدل على معناه فجاؤوا بكل وأجمع.. ولو كان في الثاني زيادة فائدة لم يكن تأكيداً».[8]

ويذهب الدكتور علي الهروط مذهب ابن يعيش هذا، حتى كأنّ الملائكة المذكورة في الآية قد كرّرت ثلاثَ مرّات: مرّة بلفظها الصّريح، وأخرى بالتوكيد الأوّل (كلُّهم)، وثالثة بالتوكيد الثاني (أجمعون).[9]

---

(١) انظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن ص١٣٠.

(٢) ص، ٢٣. والآية في المصحف ﴿تِسْعٌ وتِسْعونَ نعْجَةً﴾ بدون كلمة (انثى).

(٣) الحجر، ٣٠.

(٤) الأخفش، معاني القرآن، ١/٣٢٦.

(٥) الحجر، ٣٠.

(٦) انظر: الرازيّ، مسائل الرازيّ وأجوبتها، ١٦٧. فيما نقله عن المبرّد؛ السيوطيّ، الإتقان، ٢/ ٦٥. فيما نقله عن الفرّاء؛ الزركشيّ، البرهان ٢/ ٣٨٨.

(٧) انظر: النحّاس، اعراب القرآن، ٢/ ٣٨٠. العكبريّ، التبيان، ٢/ ٧٨١. ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣/ ٤١؛ الرازيّ، مسائل الرازيّ وأجوبتها، ص١٦٧.

(٨) ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣/ ٤١.

(٩) انظر: علي الهروط، اسلوب التوكيد بيْنَ المبنى والمعنى، في ضوء علم اللغة المعاصر، ص٢٣.

ومما يُحمل على التوكيد اللفظيّ، وصف الكلمة بما يُشتق من فعلها؛ للدلالة على التوكيد، نحو: ظلٌّ ظليل، ليْل أليَل[1]، والجاهليّة الجهلاء، شُغْل شاغل.[2]

ويمكن تفسير ما مرّ على أنّه تكرير للمعنى بتغيير اللفظ قليلاً، فهو تخلُّص من التكرير في الظاهر على مستوى صيغة اللفظ، وتكرير للمعنى توكيداً.

ومما يمكن أنْ يُحمل على هذا أيضاً الإتباع، إذ جَعَلَهُ أبو الطيِّب اللغوي قسمين: إتباع وتوكيد. فإذا كانت الثانية مختصّةً بمعنى، ويمكن إفرادها كانت توكيداً، وإذا لم تختص بمعنى يمكن إفراده كانت إتباعاً[3]. وقال الرّضي: «التوكيد اللفظيّ على ضربين؛ لأنّك إمّا أنْ تعيد لفظ الأوّل بعينه... أو تقوّيه بموازنه مع اتّفاقهما في الحرف الأخير، ويُسمّى إتباعاً»[4] وجعله الرّضي على ثلاثة أنواع: «أن يكون للثاني معنى ظاهر، نحو: هنيئاً مريئاً... أو لا يكون له معنى أصلاً بل ضُمّ إلى الأوّل؛ لتزيين الكلام لفظاً، وتقويته معنىً وإن لم يكن له في حال الإفراد معنى، نحو قولك: حَسَن بَسَن، أو يكون له معنى متكلّف غير ظاهر، نحو: خبيث نبيث..».[5]

وقد حملها ثعلب على التوكيد فيما ينقله عن ابن الأعرابيّ: «حدّثنا أبو العبّاس قال: قال ابن الأعرابيّ: سالت العرب: أيُّ شيء معنى شيطان ليْطان؟ قالوا: شيء نَتِدُ به كلامنا، نشدُّه».[6]

ولا يخفي مدلول هذه الفقرة في الربط بين الإتباع والتوكيد، وقد أيَّدَ ذلك ابنُ السرّاج في جعل الثاني توكيداً للأوّل، في نحو: (عطشان نطشان)، إذ لا يجيز تقديم الثانية على الأولى، كما لا يجوز أنْ يكون أكتعون قبل أجمعين «وكذلك سائر هذه التوكيدات».[7]

---

(١) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف، ١/ ٩. (حاشية السيد الشريف).

(٢) انظر: الفارابي، ديوان الأدب ٢/ ١٠، ١١؛ السيوطيّ، المزهر ٢/ ٢٤٦.

(٣) انظر: أبو الطيّب اللغويّ (عبد الواحد بن علي)، الإتباع، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق ١٣٨٠هـ-١٩٦١م، ص٣.

(٤) الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/ ٣٣٣.

(٥) المرجع السابق نفسه.

(٦) ثعلب، مجالس ثعلب، ١/ ٧.

(٧) ابن السّراج، الأصول، ٢/ ٢١.

وكشف ابنُ قتيبة عن وجه التكرير في هذه المسألة، إذ يذهب إلى أنّ أصل الإتباع التوكيد اللفظيّ الصريح (تكرير الكلمة بلفظها) إلاّ أنهم «استوحشوا من إعادتها ثانية؛ لأنّها كلمة واحدة فغيَّروا منها حرفاً ثم أتبعوها الأولى.. وكذلك قولهم حَسَن بَسَن، كرهوا أنْ يقولوا: حَسَن حَسَن، فأبدلوا من الحاء باءً».[1]

وذهب الصبّان إلى أنّ الاسم الثاني في الإتباع مُرادِفٌ للأوّل، وعدم إفراده عارضٌ في الاستعمال.[2]

ويُحملُ التّرادف على التوكيد الّذي هو في نهاية الأمر تكرير، وذلك نحو: ﴿يومَ تُولُّون مدبرين﴾[3] إذ التّولّي والإدبار واحد[4]، وقال الزركشي: إن التوكيد اللفظيّ: «تقرير معنى الأوّل بلفظة أو مرادفة، فمن المرادف: ﴿فِجَاجاً سبلاً﴾[5] ﴿ضَيّقاً حَرَجاً﴾[6]».[7]

وجعل بعضهم منه: ﴿قِيلَ ارجِعُوا ورآءَكُمْ فالتَمِسوا نوراً﴾[8]. فوراء ليست ها هنا ظرفاً؛ لأن لفظ ارجعوا يُنبيء عنه، بل هو اسم فعل بمعنى ارجعوا، فكأنّه قال: ارجعو ارجعوا.[9]

ويبدو لي أنّه إذا اجتُنِبَ تكريرُ صيغة الفعل في المسألة المتقدِّمة (ظل ظليل وما شابهها) فالّذي اجتُنِبَ - هاهنا - هو لفظ الفعل كليّاً، وكُرِّرَ المعنى للتاكيد.

---

(١) ابن قتيبة، تاويل مشكل القرآن، ص٢٣٦.

(٢) انظر: الصبّان، حاشية الصبّان، ٣/ ٦٠.

(٣) غافر، ٣٣.

(٤) انظر: الرازيّ، مسائل الرازيّ وأجوبتها، ص٣٠٦.

(٥) الانبياء، ٣١.

(٦) الانعام، ١٢٥.

(٧) الزركشيّ، البرهان، ٢/ ٣٨٥.

(٨) الحديد، ١٣.

(٩) انظر السيوطيّ، معترك الأقران، ١/ ٢٥٦.

أ ـ الشرط

تطالعنا في الشرط بعض المسائل الّتي يمكن حملها على التكرير وتفسيرها من خلاله، منها:

١ ـ إذا اجتمع الشرط والقسم في تركيب فإنّه يُكتفى بجواب واحدٍ للاثنين[١] أو لنقل: يُغني جواب أحدهما عن جواب الآخر، ولا سيّما إذا كان الجوابان متماثلين، وذلك أنّ اجتماعَهما يُعدّ تكريراً لا فائدة منه فتتخلص منه التراكيب.

ولا أرى فائدةً من خلاف النّحاة في ربط الجواب بأحدهما وتقدير جواب للآخر، ومن ثَمَّ ترجيح أحدهما على الآخر في أولويّة الجواب.[٢]

فالأصل أنّ للشرط جواباً وللقسم جواباً، وإن كان جواب الشرط هو نفسه جواب القسم، يُحذف أحدهما ويبقى الآخر جواباً للاثنين، ولا أرى تفسيراً لهذا الحذف سوى تجنُّب التكرير والتخلُّص منه.

٢ ـ من القواعد النّحوية الّتي يقرِّرُها النّحاة في أدوات الشرط أنّه لا يُبتدأ بعدها بالأسماء ثم يُبنى عليها[٣]. ويأتي بناءً على هذه القاعدة تكريرٌ غيرُ ملموس، وإنما مقدر، عندما تدخل أداة الشرط على اسم، نحو: ﴿وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك﴾[٤] إذ يُعرب الجمهور (أحد) فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور[٥]. وهذا يعني أنّ أصلَ التركيب أو بنيته العميقة على اصطلاح التحويليّين (وإن استجارك أحد استجارك من المشركين). ولا يخفى تحول هذا الأصل إلى النّحو المستعمل في اللغة، وهو تحول من تركيب فيه عناصر مكرّرة إلى تركيب مهذَّب من هذا التكرير بالنظر إلى قلة فائدته.

على أنّ هذا الكلام يَصحُّ لو صَحّ فرضُ النحاة المبني على نظريّة العامل، وتقديرهم

---

(١) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٤/٢١٨.

(٢) انظر: محمد صلاح الدين مصطفى، النحو الوصفيّ من خلال القرآن الكريم، ١/٢٠٠؛ عبدالفتاح الحموز، الحذف في المثل العربيّ، دار عمّار - عمّان ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، ص٢٦٩.

(٣) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع ٤/٣٢٤؛ عفيف دمشقيّة، المنطلقات التأسيسيّة والفنيّة للنحو العربيّ، ص١٥١.

(٤) التوبة ٦.

(٥) انظر: المبرّد، المقتضَب، ٢/٧٢.

المذكور، وهو ما يرفضه بعض المحدثين[1]، وقد سبقهم إلى ذلك بعض القدماء كالأخفش والكوفيّين، إذ ذهب الأخفش إلى أن الاسم مرفوع بالابتداء فيما تقدّم - ونحوه -، وذهب الكوفيّون إلى أنّه فاعل للفعل التالي له[2]، ومذهبهم هذا يبدو أقرب مما سبق، لأنّه أبعدُ عن التقدير والتأويل، والخضوع لسلطان القاعدة النّحويّة.

٣ ـ يجتمع ـ أحياناً ـ في التركيب النّحوي شرطان، فيُغْني جواب الأوّل عن ذكر جواب الثاني إذا دلّ عليه، نحو: ﴿قال إنْ كُنْتَ جِئْتَ بآيةٍ فَأْتِ بها إنْ كنتَ من الصادقين﴾[3]، إذ إن جواب الشرط الثاني محذوف دلّ عليه الشرط المتقدم[4]. وهو ما يمكن حمله دون اعتسافٍ على التخلُّص من التكرير، فالأوّلُ دلّ على جواب الثاني ـ كما تقدم ـ فلو ذُكر جواب الثاني لصار تكريراً زائداً عن الفائدة، فاستُغْنِي عنه بالأول، وهُذِّب التركيب منه.

ومما هو قريبٌ من هذا أنّه قد يجتمع شرطان على جوابٍ واحدٍ، يكون الشرط الثاني تكريراً للأوّل ـ كما سبق في مسألة تكرير إنّ ـ وذلك كقوله تعالى: ﴿ولما جاءَهُم كتابٌ من عند الله مُصَدِّقٌ لما مَعَهُم وكانُوا من قبلُ يستفتحون على الّذين كفروا فلمّا جاءَهُم ما عَرَفوا كَفروا به﴾[5] إذ أتى بلمّا بعد لما من قبْلِ جواب الأولى، وفي جواب الأولى وجهان: «

١ ـ جوابها لما الثانية وجوابها، وهذا ضعيف؛ لأنّ الفاء مع لما الثانية، ولما لا تجاب بالفاء.

٢ ـ أنّ (كفروا) جواب الأولى والثانية؛ لأن مقتضاهما واحد، وقيل الثانية تكرير فلم تحتج إلى جواب، وقيل جواب الأولى محذوف تقديره أنكروه أو نحو ذلك»[6].

ولعلّ الأقرَبَ أنّ لما الثانية تكرير للأولى؛ تذكيراً بها، وزيادة فائدة بقوله (ما عرفوا)؛ لتأكيد الأوْصاف التابعة لِلمّا الأولى، والجواب لكليْهما، حتى لا يُكرَّر؛ إذ إنّه واحد.

---

(١) انظر: مهدي المخزوميّ، في النّحو العربيّ - نقد وتوجيه ص١٧٢؛ عفيف دمشقيّة، المنطلقات التأسيسيّة والفنيّة للنحو العربيّ، ص١٥١.

(٢) انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦١٥، ٦١٦.

(٣) الأعراف، ١٠٦.

(٤) انظر: الشهاب الخفاجيّ، حاشية الشهاب، ٤/٢٠٢؛ عبدالفتاح الحموز، الحذف في المثل العربيّ ص٢٦٨ وما بعدها.

(٥) البقرة، ٨٩.

(٦) العكبريّ، التبيان. ١/٩٠. وانظر: النحّاس، إعراب القرآن، ١/٢٤٦.

وقريب من هذا عدم تكرير صيغة الشرط؛ لأنّه يُستَدَلُّ عليها بالأولى، نحو: ﴿إن أحْسَنْتُم أحْسَنْتُمْ لأنفُسِكم وإنْ أسأتم فلها﴾[1] إذ غُيِّرت الصيغة في التركيب المعطوف عنها في التركيب المعطوف عليه دفعاً لتكرير الصيغة نفسها، فلم تأت: إنْ أحْسَنْتُم أحْسَنْتم لأنفُسِكُم وإن أسأتم أسأتم لها، والله أعلم. وحملها الشهاب الخفاجيّ على أنّ جانب الإحسان أغلب وأنّه إذا فُعِل ينبغي تكراره بخلاف ضده،[2] وهذا تخريج بلاغيّ لطيف لا ينفي ما ذكرته.

٤ ـ قد يَسُدُّ جواب الشرط عن المفعول به مع أداة الشرط (لوْ) غالباً، متبوعة بالفعل (شاء)[3]، نحو: ﴿ولو شاءَ اللهُ لذهَبَ بسَمْعِهم وأبصارهم﴾[4]، فمفعول شاءَ محذوفٌ؛ لأنّ الجوابَ يدلُّ عليه، والمعنى: لو شاء الله أنْ يذهب بسَمْعِهم وأبصارهم لذهب بها[5]. ولا يخفى التكرير الحاصل بين المفعول ـ في هذا التقدير ـ والجواب، فحُذِفَ المفعولُ؛ تخلُّصاً من هذا التكرير، وذهب الزمخشري إلى أنّ «هذا الحذف تكاثر في شاء وأراد ولا يكادوا يبرزون المفعول إلاّ في الشيء المُستَغْرب، كنحو قوله: لو شئت أنْ أبكي دماً لبكيته»،[6] وهذا تكرير ذكر سببه الزمخشري كما تقدم.

وذهب السيوطيّ إلى أنّه قد لا يكون المفعول هو الجواب، نحو قوله تعالى: ﴿قالُوا لو شَاءَ ربُّنا لأنزلَ ملائكة﴾[7]، «فإنّ المعنى لو شاء ربُّنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة»[8] ويمكن تعليل ذلك؛ بأنّ الرسل ذُكروا في أوّل الآية، وأوّل الآية: ﴿.. إذ جاءتْهُمُ الرُّسلُ من بَيْنِ أيديهِمْ ومن خَلْفِهم ألاّ تعبدوا إلاّ اللهَ قالوا لو شاء ربنا .. الآية﴾.[9]

وممّا جاء من حذف بعض عناصر الشرط اكتفاءً بدلالة غيره عليه، واجتناباً للتكرير ما

---

(١) الاسراء، ٧.

(٢) انظر: الشهاب الخفاجيّ، حاشية الشهاب، ٦/ ١١، ١٢.

(٣) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٣/ ١٥.

(٤) البقرة ٢٠.

(٥) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف، ١/ ٢٢١.

(٦) المرجع السابق نفسه.

(٧) فُصِّلت، ١٤.

(٨) السيوطيّ، همع الهوامع، ٣/ ١٥.

(٩) فُصِّلت، ١٤.

جاء إذا كانت الأداة (إنْ) مقرونة بلا النافية، كقوله: «

فَطَلِّقْها فَلَسْتَ لَها بِكُفءٍ وإلاّ يَعْلُ مِفْرَقَك الحُسامُ

فحذف الشرط؛ لدلالة قوله فطلقها عليه، وأبقى جوابه، أي وإلاّ تطلقها يعلُ»[1]، ولا أرى من سبب لهذا الحذف إلاّ اجتناب التكرير، وهو ما عبرّ عنه النّحاة وغيرهم بدلالة غيره عليه.

٥ ـ اعتراض الشّرط على الشّرط:

يقول ابن هشام: «اعلم أنّه يجوز أنْ يتوارد شرطان[2] على جواب واحد في اللفظ على الأصح»[3] وذلك نحو: «إنْ رَكِبتِ إنْ لَبِسْتِ فأنت طالق»[4]، واختلف النحويّون في تأويله على قولَيْن:

أحدهما قول الجمهور: إن الجواب المذكور للأوّل، وجواب الثاني محذوف لدلالة الأوّل وجوابه عليه.[5]

الثاني: قول ابن مالك ـ رحمه الله ـ إن الجواب المذكور للأوّل، كما يقول الجمهور، لكنّ الشرط الثاني لا جواب له، لا مذكور ولا مقدّر؛ لأنه مُقيِّد للأوّل نقدِّره كحال واقعة موقعة، فإذا قلت: إن رَكِبْتِ إنْ لَبِسْتِ فأنت طالق، فالمعنى إن رَكِبْتِ لابِسةً فأنت طالق.[6] ويرجِّحُ ابن هشام مذهب الجمهور.[7]

وعُدّت الآية: ﴿ولولا رِجالٌ مؤمنونَ ونساءٌ مُؤْمنات لم تَعْلَمُوهم أن تطئوهم... لو تزيَّلوا لعذّبنا الذين كفروا منهم عذاباً أليماً﴾[8] هي العمدة في هذا الباب[9]. «فالشرطان لولا،

---

(١) الأزهريّ، شرح التصريح، ٢/ ٢٥٢. وانظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٤/ ٣٣٦.

(٢) يراد شرطان مختلفان وليس مكرّرَيْن، اذ سبقت اشارتي الى الشرطين المكرّرَيْن.

(٣) ابن هشام، اعتراض الشرط على الشرط، تحقيق د. عبدالفتاح الحموز، دار عمّار - الأردن ط١ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ص٣١.

(٤) المرجع السابق نفسه، ص٣٧.

(٥) انظر: السيرطيّ، همع الهوامع، ٤/ ٣٣٧.

(٦) انظر: ابن هشام، اعتراض الشرط على الشرط، ص٤١، ٤٤.

(٧) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٨) الفتح، ٢٥.

(٩) انظر: الزركشيّ، البرهان، ٢/ ٣٧٢؛ ابن هشام، اعتراض الشرط على الشرط، ص٣٧. (حاشية المحقّق د. عبدالفتاح الحموز).

وَلَوْ قد اعترضا وليس معهما إلاّ جوابٌ واحد متأخر عنهما وهو لعذبنا، وفي تأويل هذه الآية عند النحويّين ثلاثة أوجه»[1]:

١ ـ أنْ يكون (لعذّبنا) جواب (لو) على أنّ جواب لولا محذوف، أغنى عنه جواب (لو).

٢ ـ أنّ يكون لعذبنا جواب الشرطين، وممّن ذهب إليه الزمخشري، ولم يصحّحه أبو حيّان، ورجّح الدكتور عبدالفتاح الحموز مذهب الزمخشري على أبي حيّان؛ «لأنّ حمل النص القرآنيّ على ظاهره أوْلى من التكلّف والتمحُّل؛ ولأنّ المغايرة التي أشار اليها ليست ظاهرةً».[2]

٣ ـ أنّ يكون (لعذّبنا) جواب (لولا) على أنّ جواب لو محذوف[3]. ووجه التكرير الذي أبتغي إظهاره في هذه المسألة هو أنّه استُغْنِيَ بجوابٍ واحد للشرطين عن جوابين؛ وذلك أنّ الجوابَيْنِ متفقان، فلو ذُكِرا لكان تكريراً، وهذا التكرير لا ينفيه أي وجه من الأوجه التي ذكرها النحاة في هذه المسألة، ما عدا ما ورد عند ابن مالك، وهو وجه مرجوح كما تقدّم.

---

(١) انظر: ابن هشام، اعتراض الشرط على الشرط، ص٣٧. (حاشية المحقّق الدكتور عبدالفتاح الحموز، بقليل من التصرف).

(٢) انظر: ابن هشام، اعتراض الشرط على الشرط، ص٣٧. (حاشية المحقّق الدكتور عبد الفتاح الحموز).

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه.

ب - المطابقة

تبرز المطابقة بوضوح في بعض التراكيب اللغوية، كما بين الفعل والفاعل - في بعض حالاته - والمبتدأ والخبر، والنعت والمنعوت، والتوكيد وغيرها، ويذهب الدكتور تمّام حسّان إلى أنّ للمطابقة خمسة مجالات:

١ - العلامة الإعرابيّة.

٢ - الشخص (التكلّم، الخطاب، الغَيْبة).

٣ - العدد (الإفراد والتثنية والجمع).

٤ - النوع (التذكير والتأنيث).

٥ - التعيين (التعريف والتنكير).[١]

ولعَلَّ غرض المطابقة الرئيس هو الربط - كما يذهب تمّام حسّان[٢] - ويمكن ان تكون وسيلة من وسائل تحقيق أمن اللبس، إذ عدّها قرينة لفظيّة على المعنى المراد[٣]، وقال آخر: «المطابقة عنصر مُهمٌّ من عناصر الوضوح في الجملة»[٤]، كما أنّهُ يُمْكِن حَمْلُها في كثير من الأحيان على التكرير، إذ إنّ لها أثراً في ايجاده على مستوى بعض الصِّيَغ والتراكيب، فلو أخذنا الجمل التالية:

١ - زيد قام.

٢ - الزيدان قاما.

٣ - الزيدون قاموا.

وهي جمل مكونة من مبتدأ وخبر (جملة) لوجدنا أنّه جاء الفعل (قام) في الجملة الأولى مطابقاً للمبتدأ زيد بصيغته المشتملة على ضمير المفرد (زيد) مستتراً، وكون الأمر يتعلّق بالاستتار فقد لا يَتَجلّى التكرير في هذه المطابقة إلاّ من جهة أنّ الضمير في الفعل هو نفسه

---

(١) انظر: تمّام حسّان، اللغة العربيّة مبناها ومعناها، ص٢١١، ٢١٢.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٢١٢.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٩٢.

(٤) محمد حماسة عبداللطيف، الضرورة الشعريّة في النحو العربيّ، ص٤٢٩.

الاسم المتقدم، على افتراض صحة المذهب الذي يجعل الاسم مبتدأ ويقدّر الضمير في الفعل.

أمّا في الجملتين الثانية والثالثة فعلامة المطابقة ظاهرة وهي الألف في الثاني، والواو في الثالث.

وَجاء في شرح السّيرافيّ عن أبي عثمان المازني وغيره من النحويّين أنّ الألف والواو في مثل التركيبين المذكورين إنّما هما علامة للفاعل المستتر في الفعل: «. . .(زيدٌ قام) ففي قام ضمير في النية، وليست له علامة ظاهرة، فإذا ثنيّ وجَمع فالضمير أيضاً في النيّة غير أنّ له علامة»[1]، ومذهب سيبويه والسيرافي وكثير من النحاة أنّها ضمائر فاعلين.

ويذهب الدكتور السامرائيّ إلى أنّ هذه الاحرف ما هي إلاّ: «إشاراتٌ تدلُّ على أنّ المسند إليه جمع مذكر، أو مثنى، أو جمع مؤنث، ولا يمكن أنّ تكون فاعلين (للفعل) حضر، فالفاعل في كلّ جملة هو المسند اليه المتقدّم».[2]

ويحمل علي أبو المكارم لغة (أكلوني البراغيث) على ظاهرة التطابق الّتي كانت في بعض اللهجات بين الفعل والفاعل، وقد ذهب مذهب سيبويه من حيثُ عدُّ الضمير المُسند إليه الفعل علامة للظاهر.[3]

وخلاصة القول أننا سواء أعددنا الألف والواو علامات للتثنية والجمع أم ضمائر فاعلين للأفعال، فإنّها بحَدّ ذاتها تكرير لصيغة التثنية والجمع الّتي في المبتدأ، والذي اقتضى هذا التكرير إنّما هو المطابقة.

وقد فرّق النحاة بين التركيبين الآتيَيْن على أساس المطابقة، وهما: أقائمٌ أخواك، أقائمان أخواك، فالأوّل: مبتدأ وفاعل سدّ مسد الخبر؛ «لأنه لا يُخبر عن المثنى بالمفرد»[4]، والثاني خبر مقدّم ومبتدأ مؤخرّ.[5] ويبدو لي أنّه تُركت المطابقة في الأوّل؛ لأنّ المشتقّ يُشبه الفعل في

---

(١) السيرافيّ، شرح السيرافيّ لكتاب سيبويه، ٢/ ١٠، ١١.

(٢) إبراهيم السامرائيّ، الفعل زمانه وابنيته، ص٢١٨.

(٣) انظر: علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ص١٩٥، ١٩٦.

(٤) الأزهريّ، شرح التصريح، ١/ ١٥٨. (وقال: ايضاً لان الوصف اذا رفع ظاهراً كان حكمُهُ حكم الفعل في لزوم الإفراد على اللغة الفصحى).

(٥) انظر: المرجع السابق نفسه؛ السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ٥.

حين أنّ الثاني جاء على الأصل من حيث إثبات المطابقة (في الإسناد بين الأسماء).

وفي التوكيد المعنوي تجب إضافة النفس والعين وأخواتها إلى ضمير مطابق للمؤكَّد؛ لترتبط به بوساطة المطابقة الناتجة من هذا الضمير الذي يجعل هذه الألفاظ مطابقة للمؤكَّد في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.[1]

ولا يخفى أنّ هذا الضمير الذي جيء به للمطابقة والربط هو تكرير للمؤكَّد، وإلاّ لم يستقم التركيب على التوكيد، إذ لم يعدوا (جميعاً) في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُم مَا في الأَرْضِ جميعاً﴾[2] من التوكيد «لعدم الضمير خلافاً لمن وَهِمَ».[3]

والمطابقة شرط في التبعيّة، إذ تجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة، ومن التعريف والتنكير، نقول في التعريف: جاءني زيد الفاضل[4]، فنلاحظ المطابقة بين زيد والفاضل من حيث التعريف، ويمكن النظر إلى هذا على أنّه تكريرٌ للتعريف، أفاد أنّ الثاني صفةٌ للأوّل لا شيءٌ آخر، يَسْنِدُ ذلك الحركة الإعرابيّة التي هي بدورها تُمثِّل تكريراً آخر.

وكذا الأمر في التنكير، نحو: جاءنا رجلٌ فاضلٌ، فالمطابقة فيه هي تكرير التنكير مع تكرير الحركة الإعرابية، فتعيَّنَ كونُ فاضلٍ صفةً لِما قبله، وكذا الأمرُ في الإفراد والتثنية والجمع، تقول: قابلت الطالبين المجتهدين الصادقين، فبتكرير علامة التثنية أكّدْنا التبعيّة بالمطابقة، وارتبط الكلام بعضه ببعض.[5]

أمّا في حالة النعت السببيّ فإنّه إذا كان مشتَقّاً رافعاً لاسم ظاهر أو لضميرٍ بارزٍ أُعطِيَ حُكْمُ الفِعْلِ، ولم يُطابق المنعوت في الافراد، والتذكير والتأنيث، والتثنية والجمع، نحو: مررتُ برجلَيْن قائمٍ أبواهما، ومَرَرْتُ برجالٍ قائمٍ آباؤهم[6]. فإنّه لم يطابق النعت المنعوت؛

---

(١) انظر: محمد الخولي، قواعد تحويلية للغة العربيّة، ص ١٥٤.

(٢) البقرة، ٢٩.

(٣) الأزهريّ، شرح التصريح. ٢/ ١٢٢.

(٤) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح، ٢/ ١٠٩.

(٥) انظر: خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص٦٧.

(٦) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح، ٢/ ١١٠.

لأنَّ المطابقةَ حاصِلةٌ بمرفوع النعت، من جهة الضمير المضاف اليه مرفوع النعت، ولو طابقَ النّعت المنعوت في هذه المسالة لكان تكريراً زائداً وثقيلاً في التركيب، إلا على لغة (أكلوني البراغيث) الّتي تقدم ذكرها، فلا يخفى الثقل في نحو: مررت برجلين قائِمَيْن أبواهما، وذلك من تتابع صيغة التثنية.

واستجاد ابن السراج: «مررت برجلٍ حِسَانٍ قومُه من قِبَل أنّ هذا الجمع المكسّر هو اسم واحد صيغ للجمع، ألا ترى أنّه يُعرب كإعراب الواحد المفرد لا كإعراب التثنية والجمع السالم..»[1] وهو ما يؤيّد ما سبقتْ الإشارةُ إليه؛ إذ إنَّ كلمة (حِسَان) لم ترد فيها صيغة التثنية أو الجمع، وَذكرت بصيغة الجمع؛ لأنّ جَمْعَها لا يُثقل التركيب بتكرير، كما تقدم.

وقد رصد النّحاة استعمالين لـ (عسى، واخلولق وأوشك) من بين أفعال هذا الباب تقوم فيه على المطابقة مرّةً، وعلى عدمها أخرى. إذ إنَّ هذه الأفعال المذكورة «يجوز إسنادهن إلى (أنْ يفعل) حال كون أنْ يفعل مستغنىً به عن الخبر، فتكون تامّةً، نحو: ﴿وعسى أنْ تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم﴾.[2] وينبني على هذا الأصل فرعان، أحدهما: أنّه إذا تقدّم على إحداهُنَّ اسم هو المسند إليه الفعل في المعنى، وتأخَّرَ عنها أنْ والفعل، نحو: زيدٌ عسى أنْ يقوم جاز تقديرها خاليةً من ضمير ذلك الاسم المتقدّم عليها، فتكون عسى مسندة إلى أنْ والفعل مستغنىً بهما عن الخبر، فتكون تامّةً، وهذه لغة أهل الحجاز، وجاز تقدُيرها مسندةً إلى الضمير العائد إلى الاسم المتقدّم عليها، فيكون الضميرُ اسمَها، وتكون (أن والفعل) في موضع نصب على الخبر فتكون ناقصة، وهذه لغة بني تميم... ويظهر أثر هذيْن التقديرَيْن في حال (التأنيث والتثنية والجمع) المذكر والمؤنث، فتقول على تقدير الإضمار في عسى: هندٌ عستْ أن تفلح... والزيدان عسيا أنْ يقوما... والزيدون عسوا أنْ يقوموا... ونقول على تقدير الخلو من المضمر في عسى: هندٌ عسى أنْ تفلحَ والزيدان عسى أنْ يقوما، والزيدون عسى أنْ يقوموا والخلوُّ من الضمير هو الأفصح، وبه جاء التنزيل: ﴿لا يَسْخَرْ قومٌ من قومٍ عسى أنْ يكونوا خيراً منهم﴾.[3]

والفرع الثاني: أنّه إذا ولِيَ إحداهُنَّ أنْ والفعل وتأخَّرَ عنها اسم هو المسند إليه في

(١) ابن السّراج، الأصول، ١/١٣٦.

(٢) البقرة، ٢١٦.

(٣) الحجرات، ١١.

المعنى، نحو: عسى أنْ يقوم زيدٌ جاز الوجهان السابقان فيما إذا تقدم المسند إليه في المعنى، وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخراً لا غير».[1]

وخلاصةُ ما تقدّم أنّ هناك تركيبَيْن:

أحدهما: الزيدان عسيا أنّ يقوما، أو الزيدون عسوا أنّ يقوموا.

الثاني: الزيدان عسى أنّ يقوما، الزيدون عسى أنّ يقوموا.

وقد عُدّ الثاني أفصح من الأوّل؛ لأنه حقّق المطابقةَ بالضمير المُسنَد إليه الفعل (يقوم) وخلا من التكرير (تكرير صيغة المثنّى أو الجمع في الفعل). والأوّل حقّقَ المطابقة مرّتين، وثَقُلَ بالتكرير (تكرير صيغة المثنّى أو الجمع).

وتطالعنا تراكيب أخرى تُركتْ فيها المطابقةُ اعتماداً على وضوح المعنى، ودلالة القرائن، وذلك كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾[2] «في موضع أطفالاً»[3] وقوله تعالى: ﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾[4] «في موضع ظُهَراء».[5]

إذ لو طابق في الأولى لكانت: يخرجكم أطفالاً، وفي الثانية: والملائكة بَعْدَ ذلك ظهراء، وفي هذا تكرير لصيغة الجمع المفهومة من الضمير في الأولى، والبارزة في (الملائكة) في الثانية، فجيء في الأولى باسم الجنس مفيداً الجمع معنىً دون تكرير الصيغة، وفي الثانية جيء بصيغة (فعيل) التي يصح أنْ يُخبر بها عن المفرد والمثنى والمجموع؛[6] إذ كثيراً ما تطالعنا صيغة (فعيل) أو (فعول) وتذهب بها العربُ إلى الواحد وإلى الجمع، كقوله تعالى: ﴿وحَسُنَ أولئك رفيقا﴾[7]، قال الفرّاء: «وإنّما وحدّ الرفيق وهو صفة لجمع؛ لأنّ الرفيق والبريد

---

(١) الأزهريّ، شرح التصريح، ١/٢٠٩.

(٢) الحج، ٥.

(٣) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ١/٩.

(٤) التحريم، ٤.

(٥) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ١/٩.

(٦) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح ١/٤٧. السمين الحلبيّ، الدّر المصون، ٥/٧٩. السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/٧. الأزهريّ، شرح التصريح، ١/١٥٧.

(٧) النساء، ٦٩.

والرسول تذهب به العرب إلى الواحد وإلى الجمع».[1]

وأرى أنّ ذلك مما ذهبت فيه التراكيب إلى تحاشي تكرير صيغة الجمع ولا سيّما أنّ عدم المطابقة لم يُخِلّ بالمعنى المراد.

ويمكن حملُ بعض الشواهد الشعريّة التي تردّد ذكرها في المظان النحويّة وغيرها على هذه المسألة، منها قوله:

رَمَانِي بأمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ ووالدي بريئاً وَمِنْ أجلِ الطَّوِيِّ رَمَاني[2]

إذ قدّره بعضهم: كنت منه بريئاً ووالدي كذلك[3]، وليس هذا محل الاستشهاد، وإنّما محلُّه ما رجَّحَهُ السمين الحلبي من أنّ بريئاً «على وزن فعيل كصديق ورفيق، فيصح أنْ يُخْبرَ بِهِ عن المفرد والمثنى والمجموع، فيحتمل أنّ يكون بريئاً خبر (كان) على اشتراك الضمير والظاهر المعطوف عليه فيه، إذ يجوز أنّ يكون خبراً عنهما»[4]، ومثله:

فَمَنْ يَكُ أمْسى بالمدينةِ رحْلُه فإنيِّ وقيارٌ بها لَغَريبُ[5]

وإذا جعلنا جملة (وقيّارٌ بها) حاليّةً خرجَ البيت من هذه المسألة.[6]

وكذا الأمر في المصدر، ففي قوله تعالى: ﴿سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾[7] «التقدير إنذارُك وعدمُه سواءٌ عليهم، وصحَّ الإخبارُ به عن الاثنين؛ لأنه في الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير».[8]

ومما يمكن أنْ يكونَ من قبيل هذه المسألة ـ في ترك التطابق ـ ما أورده الفرّاء من قول

---

(١) الفرّاء، معاني القرآن، ١/٢٦٨.

(٢) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ٤/١٩١.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٤) السمين الحلبيّ، الدّر المصون، ٥/٧٩، وانظر: ابن الحاجب، الإيضاح، ١/٤٧.

(٥) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح، ١/٤٧.

(٦) انظر: تمام حسّان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص٢٣٨.

(٧) البقرة، ٦.

(٨) الأزهريّ، شرح التصريح، ١/١٥٥.

الشاعر: «

إنّ السَّماحَةَ والشّجاعَةَ ضُمِّنا قبْراً بِمَرْوَ على الطّريق الواضح

ولم يَقُل ضُمِّنتا، والسماحةُ والشجاعةُ مؤنثتان للهاء التي فيهما».[1]

ويبدو لي أنّ ذلك مما اكتُفِيَ فيه بالتأنيث الأوّل عن تأنيث الخبر، ومن ثَمَّ فهو اجتناب لتكرير التأنيث، وخروج عن المطابقة، ولم يَضُرّ الخروج عنها بالمعنى شيئاً استناداً إلى القرائن الاخرى.[2]

ومن تَرْكِ المطابقةِ أيضاً ما عدّه السيوطي مقيساً، وهو: «ما أُضِيفَ إلى متضمِّنِهِ وهو مثنى لفظاً، نحو: قَطَعْتُ رؤوسَ الكبشَيْن، أي رأسيهما»[3] ولو قال قطعتُ رأسَي الكبشين، لكان ذلك تكريراً للتثنية، لا يتغير معنى العبارة عند التخلّص منه بالجمع تنويعاً للصيغ، وتجنباً لتكريرها. قال السيوطيّ: «وخصّ الجمهور القياس بالجمع والإفراد على ما ورد، وإنما وافق الجمهور على قياس الجمع؛ كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم المعنى».[4]

ويذهب الدكتور إبراهيم السامرائيّ في التراكيبِ التي تخص المثنّى من حيث عدم مطابقته مع غيره، كالآية ﴿هذانِ خَصْمانِ اختَصموا في ربهم﴾[5] إلى أنّ لغة القرآن فيها كثير من الآيات «التي جاء فيها المثنّى محافظاً على المطابقة في الفعل والضمير، ولكنَّ عدداً غير قليل من الأمثلة لا تستقيم فيه هذه المطابقة... ونستطيع أنْ نَخْلُصَ إلى أنّ العربيّة القديمة حتى زمن القرآن وما بعد ذلك بقليل، لم تكن تراعي المثنّى من حيث ما يُسمى في نظام تأليف الجمل، وعدم المراعاة ربّما جاءت من أنّ المثنّى داخل في حيز الجمع، وبذلك عومل في أمثلة كثيرة من القرآن الكريم... غير أنّ العربيّة الفصيحة قد حافظت على المثنّى في الفترة الاسلامية».[6]

---

(١) الفرّاء، معاني القرآن، ١/ ١٢٨.

(٢) انظر: تمام حسّان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص٢٣٨.

(٣) السيوطيّ، همع الهوامع، ١/ ١٧٢.

(٤) المرجع السابق نفسه، ١/ ١٧٣.

(٥) الحج، ١٩.

(٦) إبراهيم السامرائيّ، فقه اللغات السامية، ص٨٢.

ويبدو لي أنّ الأمْرَ غير ذلك، وإنّما هو رَهافةُ حِسٍّ تراكيب العربيّة، إذ تتخلص من التكرير حيثما سنحت الفرصة، ولم يخِلّ ذلك بالمعنى، أمّا إن أدّى إلى لبس فتعمد إلى المطابقة على ما فيها من تكرير.

ومما يمكن حملُه عليه أيضاً، قوله تعالى: ﴿خَتَم اللهُ على قلوبِهم وعَلى سَمْعِهم وعلى أبْصارِهم غِشَاوة﴾[1]، إذ اكتفى بالواحد في سمعهم عن الجمع الذي تقدّم في (قلوبهم) وتأخر في (أبصارهم). وعلّلَ بعض النحاة ذلك بأنّه مصدر، وفي الكلام حذفٌ تقديره مواضع سمعهم، وقيل إن السّمْعَ استعمل بمعنى السّامعة، وهي الأذن، واكتفى بالواحد عن الجمع[2]. ويبدو لي أنّ الرأي الأخير أقرب؛ لأنه أبعد عن التقدير، وأرى أنّ إفرادَه يُحْمَلُ على التخلُّص من تكرير صِيَغ الجمع؛ إذ جاءت القلوب مجموعةً، ثم السّمْع مفرداً ثم الأبصار مجموعة، وهذا أخفّ مِمّا لو كانت على وتيرةٍ واحدةٍ في الجمع.

وقريبٌ منه قوله تعالى: ﴿يَطُوف عليهم وِلدان مخلّدون * بأكواب وأباريق وكأس من معين﴾[3] «حيث خالف ظاهر ما يقضي به المقام من تكثير الكؤوس، وحُسْن التناسب بين المعطوفات في صيغة الجمع مكتفياً بدلالة المفرد على الجنس، ومعونه القرائن مؤثراً حُسْنَ المفرد وخفّتِه».[4]

ووجه حمل هذه الآية على التكرير أنّ الأكواب جمع، والأباريق بعدها جمع، فلو جاء (الكأس) جمعاً لكان ذلك تكريراً زائداً في صِيَغ الجمع، فجيء بلفظ (كأس)، وهي مفرد في اللفظ محقّقاً الخفة والبعد عن رتابة الجموع،وهي جمع في المعنى؛ لأنّ المقام يستدعي ذلك.

وفي حالة مخافة اللبس، لا يجوز ترك المطابقة وإن أدّى ذلك إلى التكرير.[5] قال السيوطيّ: «فلا يجوز في: قطعت أذني الزيْدَيْن الإتيان بالجمع ولا الإفراد للإلباس».[6]

---

(١) البقرة، ٧.

(٢) انظر: النحّاس، إعراب القرآن، ١/ ١٨٦. العكبريّ، التّبيان، ١/ ٢٢.

(٣) الواقعة، ١٧، ١٨.

(٤) محمد الامين الخضري، الإعجاز البيانيّ في صيغ الالفاظ.

(٥) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ١/ ١٧٣.

(٦) المرجع السابق، نفسه، ١/ ١٧٣.

ومّما يُحمل على ذلك (ترك المطابقة) ايضاً أنْ يَرِدَ في التركيب اسمان يتبعهما كلام يُبْنَى على أحدِهما، وهو في المعنى للاثنين، كقوله تعالى: ﴿والذينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ والفِضَة ولا يُنْفقونها في سبيل الله﴾[1]، قال الفرّاء: «ولم يقل ينفقونهما، فإن شئت وجّهت الذهب والفضّة إلى الكنوز فكان توحيدها من ذلك»[2]. ولا شاهد في التركيب والحالة هذه، ثم قال: «وإن شئت اكتفيتَ بذكْرِ أحدهما من صاحبه، كما قال: ﴿وإذا رَأَوْا تِجارةً أو لَهْواً انفضّوا إليها﴾[3] فجعله للتجارة».[4]

ولا يخفى من هذا النصّ أنّه لو قال في الأولى ينفقونهما، وفي الثانية انفضوا إليهما، لكان ذلك تكريراً لصيغة التثنية المفهومة من ورود الاسمين، ولكنْ لتقارب المعنى بين الاسمين اكتُفِيَ ببناء الفعل على واحد منهما، متخلّصاً التركيبُ من تكرير الصيغة المشار اليها.

---

(١) التوبة، ٣٤.

(٢) الفرّاء، معاني القرآن، ١/ ٤٣٤.

(٣) الجمعة، ١١.

(٤) الفرّاء، معاني القران، ١/ ٤٣٤. وانظر: الزجاج، إعراب القرآن المنسوب للزجّاج، ٢/ ٦٠٩؛ ابن الشجريّ، الأمالي الشجريّة، ١/ ٢٧٧.

جـ - الحذف

الحذف ظاهرة تشترك فيها معظم اللغات، وهو في اللغة العربية من أبرز ظواهرها، ولم يغفله القدماء، ولا المحدثون نحاةً وبلاغيّين، إذ أفردوا له الأبواب والفصول، وخصّه المحدثون بمصنفات كثيرة.

وذكروا للحذف أسباباً كثيرةً، إلاّ أنّني قلّما وجدت من يربط بين الحذف والتكرير من حيث إنّ تخلّصَ التراكيبِ من التكرير ونفورِها عنه ـ إذا لم تدع اليه الحاجة ـ يُعدّ سبباً قوياً من أسباب الحذف؛ لأنّ التكريرَ من غير ما حاجةٍ زيادةٌ وتطويلٌ «والحذف اختصاراً من أفصح كلام العرب؛ لأن المحذوف كالمنطوق».[1]

وفيما يلي بعض المسائل النّحويّة التي كان التكرير فيها بوجهيه داعياً للحذف، كما بدا لي:

١ ـ حذف الفعل:

يُحذف الفعل في بعض التراكيب اللغويّة إذا دلّ عليه دليل، وقامت القرينة على وجوده، وعلةُ الحذف هي: حتى لا يُذْكَرَ في التركيب مَرّتَيْن، في حين أنّ حذفَه مع قيام القرينة لا يضرُّ بالمعنى المراد شيئاً، بل يُهذّب التركيب من أيّة زيادة، ولعَلّ هذا مما يُشير إلى رهافة حس تراكيب العربية، وميلها إلى الإيجاز ما كان المعنى مصوناً من أيِّ خللٍ، وفيما يلي بعض أمثلة حذف الفعل:

في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّح له فيها بالغُدو والآصال * رجالٌ لا تُلهِيهِمْ..﴾[2] على قراءة بناء (يُسَبِّح) للمفعول[3] «إذ التقدير يُسبّحهُ رجالٌ»[4] حُذِفَ الفعل في المرة الثانية لعدم اللبس[5]

---

(١) ابن الشجريّ، الأمالي الشجريّة، ١/ ٣٢٣.

(٢) النور، ٣٦، ٣٧.

(٣) وهي قراءة أبي بكر وابن عامر (انظر: مكيّ بن ابي طالب، الكشف ٢/ ١٣٩).

(٤) السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ٢٥٨.

(٥) انظر: المرجع السابق نفسه.

وتخفيفاً للتركيب من الألفاظ، ومثل ذلك قراءة أبي عبدالرحمن السُّلَميّ[1] ﴿وكذلِك زُيِّنَ لِكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادِهم شركاؤُهم﴾[2] على تقدير: زيَّنهُ شركاؤهم[3]. ومثله قول الشاعر:

لِيُبْكَ يزيدٌ ضارعٌ لِخُصومةٍ ومُخْتَبِطٌ ممّا تُطيحُ الطَّوائحُ

«وتقدير الرافع في الثاني (ضارع)[4] ليبكه ضارعٌ لِخُصومةٍ»[5]. ولا أرى مسوّغاً لهذا الحذف سوى تحاشي التكرير. وذهب الرّضيّ إلى أنّ المرفوع في الشاهد المذكور جواب سؤال مقدّر «مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول»[6]، كأنّه عندما قال لِيُبْكَ يزيدٌ، سأل سائل من يبكيه: فقال: ضارع لخصومة[7]. وهذا لا ينفي اجتناب التكرير في الشاهد المذكور مع بُعْدِهِ في التأويل.

ومن الأمثلة ايضاً قوله تعالى: ﴿ولا تَحلِقُوا رؤوسَكُم حتى يَبْلُغَ الهديُ مَحِلَّه فمن كان منكم مريضاً أو به أذىً من رأسه ففدية من صيام أو صدقة﴾[8] «أراد: فحلق، ففدية، فاختصر، ولم يذكر فحلق اكتفاءً بدلالة خبر ففدية... فحقيقة اللفظ: فمن كان منكم مريضاً أو به أذىً من رأسه فحلق رأسه فعليه فدية».[9]

---

(١) انظر: ابن جنيّ، المحتسب ١/٢٢٩؛ ونسَبَ القرطبيّ هذه القراءة للحسن (انظر: القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٩١).

(٢) الأنعام، ١٣٧. وقراءة الجماعة ﴿وكذلك زيَّنَ لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤُهم﴾.

(٣) انظر: القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٩١، وانظر: السيرافيّ، ضرورة الشعر، ص٢٠٢.

(٤) توضيح منيّ وزيادة.

(٥) السيرافيّ، ضرورة الشعر، ٢٠٢. وانظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ٢٥٨ ابن جني، الخصائص، ٢/ ٣٥٥، المبرّد، المقتضَب، ٣/ ٢٨٢.

(٦) الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/ ٧٦.

(٧) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٨) البقرة، ١٩٦.

(٩) ابن الشجريّ، الأمالي الشجريّة، ١/ ٣٢٣.

٢ ـ حذف الفاعل:

يُحذف الفاعل إذا تقدم ما يدلُّ عليه في بعض التراكيب، ولم يضرّ حذفُه شيئاً في المعنى، إذ يطّردُ حذفُه في (أفْعِل) في التعجب، إذا دلّ عليه متقدم مثله، نحو: ﴿أسْمِعْ بهم وأبْصِرْ﴾[1] حيثُ حُذِفَ الفاعل المجرور بحرف الجر الزائد؛ لتقدّمِهِ باللّفظ والصيغة نفسها، ولا أرى موجباً لحذفه سوى تجنب التكرير.

وقدر ابن جنيّ قَوْل العرب: (هذا حجْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) على: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُهُ، وحُذِفَ جُحْرُهُ.[2]

واستبْعَدَ ابن مضاء هذا التقدير ذاكراً حِجَجاً، منها: أنّه «لو ظَهَرَ لكانَ قبيحاً...، لأنّه عِيٌّ من القَوْلِ تُغني عنه ضمّة الباء ويكون الكلام وجيزاً فصيحاً».[3]

ويبدو لي أنّ هذه أضعف الحجج التي ذكرَها؛ لأنّ العربَ - في الأغلب - لم تحذف شيئاً من التركيب وهي تريد ذكرَه وإظهارَهُ.

٣ ـ حذف المفعول به:

كثيراً ما يُحذف المفعول به لأسباب كثيرة، بعضها ـ ما سأذكره هنا ـ هو التكرير أو اجتنابه، إذ يُحذف المفعول به إذا دَلّ عليه دليل مثله، أو قريب منه؛ لأنّ ذكره يُصبحُ تكريراً وثقلاً في التركيب.

قال البحتريّ:

قد طلَبْنا فلم نجدْ لكَ في السؤ ... دُدِ والمجْدِ والمكارِمِ مِثْلاً[4]

«المعنى: قد طلبنا لك مثلاً، ثم حذف؛ لأنّ ذكرَه في الثاني يدل عليه»[5]، وَعلَّلَ

---

(١) مريم، ٣٨.

(٢) انظر: ابن جنيّ، الخصائص ١/١٩٣.

(٣) ابن مضاء، الردّ على النحاة، ٨٥.

(٤) ديوان البحتري ٣/١٦٥٣.

(٥) الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص١٢٩.

الجرجانيّ الحذفَ من جهةٍ بلاغيّة بعدم وجود المثل.[1]

وقدّر ابن جنيّ قولهم: «أزيداً ظننته منطلقاً، بـ: أظننت زيداً منطلقاً ظننته منطلقاً، فلمّا أضمرتَ الفعل فسَّرتَه بقولك ظننته، وحذفت المفعول الثاني من الفعل الأوّل المقدّر اكتفاءً بالمفعول الثاني الظاهر في الفعل الآخر..».[2]

ويكثر حذفُ المفعول به اجتناباً للتكرير في مفعول الفعل (شاء)، قال الفرّاء: «والعرب تكتفي بما ظهر في أوّل الكلام ممّا ينبغي ان يظهر بعد شئت، فيقولون: خذ ما شئت، وكن فيما شئت، ومعناه فيما شئت أنْ تكون فيه، فيحذف الفعل بعدها، قال تعالى: ﴿اعملوا ما شِئْتُم﴾[3]، وقال تبارك وتعالى: ﴿في أيِّ صورة ما شاءَ ركَّبَكَ﴾[4] والمعنى ـ والله أعلم ـ في أي صورة شاء أنْ يركبك ركبك»[5] فحذف المفعول لدلالة الفعل عليه.

٤ ـ حذف المبتدأ:

من أمثلة حذف المبتدأ اجتناباً للتكرير، قوله:

إذا ذُقْتَ فاها قُلْتَ: طعمُ مُدامةٍ مُعَتَّقَةٍ ممّا يَجيء به التُّجْرُ

أي طعْمُهُ طعْمُ مُدامَةٍ.[6]

ويحذف المبتدأ وجوباً إذا أخبر عنه بنعت مقطوع عن متبوعه، نحو: الحمدُ للهِ الحميدُ، والتقدير: هو الحميدُ.[7]

ويتراءى لي أنّ سبب الحذف في الحالتَيْن السابقتَيْن هو تجنُّب تكرير المبتدأ. وغالباً ما يُحْذَفُ المبتدأ في أسلوب المدح؛ لتقدّم ذكره، واجتناباً للتكرير، كقوله تعالى: ﴿إنّا وَجَدْناهُ

---

(١) انظر: الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص١٢٩، ١٣٠.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٢/ ٣٧٦.

(٣) فصّلت ٤٠.

(٤) الانفطار، ٨.

(٥) الفرّاء، معاني القرآن، ١/ ٢٠٤.

(٦) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ٢٤٤. وانظر: ديوان امريء القيس ص١٨٩، ورواية البيت فيه بنصْبِ (طعم).

(٧) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح، ١/ ١٧٦. السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ٣٩.

صابِراً نِعْمَ العَبْدُ﴾[1] أي أيُّوب، وقوله: ﴿فَقَدَرْنا فنِعْم القادِرون﴾[2] أي نحنُ[3]. فلم يُجمع في التركيب بين ضميرين؛ لأنّ ذلك تكريرٌ، وحذفه لا يضرّ بالمعنى شيئاً.

وإذا تعدّد الخبر، نحو: ﴿وهو الغفورُ الودودُ * ذو العرشِ المجيدِ * فَعَّالٌ لِمَا يُريد﴾[4] يجعل بعضُهُم الأوّلَ خبراً والباقي صفةً له، ومنهم من يجعَلُهُ خبر مبتدإٍ مقدّرٍ[5] (على تكرير المبتدأ).

ولا يخفى أنّه على هذا الرأي إنّما حُذِفَ المبتدأ دَفْعاً لتكريره، ومثله الآية: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ..﴾[6]، إذ ذكر السّمين الحلبيّ لها أوْجُهاً مختلفةً، وذكر منها «يُقدَّرُ لكلٍّ خبرٍ مبتدأ، تقديره: هم صم هم بكم هم عمي..».[7]

٥ـ حذف الخبر:

يُحذف الخبر في حالات كثيرة اجتناباً للتكرير، ولدلالة غيره عليه، وذلك في بعض الصور سواء أكان خبراً للمبتدأ أم للنّواسخ، وفيما يلي بعض هذه الصور.

في قوله تعالى: ﴿أُكُلُها دائِمٌ وظِلُّها﴾[8] حُذِفَ خبرُ (وظلُّها) اجتناباً للتكرير، إذ المعنى ـ والله أعلم ـ أكُلُها دائِمٌ وظلُّها دائم.[9]

«ويقال: مَنْ عندك؟ فتقول: زيد، فزيد مبتدأ وخبره محذوف جوازاً لدلالة خبر مَنْ عليه، أيْ عندي».[10]

---

(١) ص ٤٤.

(٢) المرسلات، ٢٣.

(٣) انظر: السيوطيّ، الإتقان، ٣/ ١٨٤.

(٤) البروج، ١٤، ١٥، ١٦.

(٥) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ٥٣.

(٦) البقرة، ١٨.

(٧) السمين الحلبيّ، الدّر المصون، ١/ ١٦٥.

(٨) الرعد، ٣٥.

(٩) انظر: السيوطيّ، الإتقان، ٣/ ١٨٤.

(١٠) الأزهريّ، شرح التصريح، ١/ ١٧٨.

«ويجب حذف الخبر إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية؛ لأنّه معلوم بمقتضاها، فإذا قيل لولا زيدٌ لأكرمتُ عَمْراً، لم يُشَكّ في أنّ المُرادَ وجودُ زَيْدٍ منعَ من إكرام عمرٍو، وجاز الحذف لِتَعيُّن المحذوف، ووجَبَ لسدّ الجواب وحلوله محلّه».[1]

ووجه التكرير أنّ لولا تدل على الوجود، فلم يُذْكَرْ الخبرُ معها؛ لأنّ ذلك يحول إلى تكرير ليس فيه فائدةٌ، ومن هنا جاز ذكر الخبر إذا كان كوناً مقيداً بمعنى زائد على الوجود، جاء في الحديث الشريف (لولا قومُك حديثو عَهْدٍ بالإسلام. . .)[2]. وقريبٌ من هذا وجوبُ حذف الخبر إذا عُطِفَ على المبتدأ اسمٌ بواو هي نصٌّ في المعيّة، نحو: كلُّ رجلٍ وضيعته، أي مقرونان، وإنّما حُذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة أو الاقتران.[3]

وممّا يُحمَلُ على هذه المسألة ايضاً قوله تعالى: ﴿إنّ الّذين آمنوا والّذين هادوا والصابئون. . . مَنْ آمن بالله﴾[4]، إذ حُمِلَ الرّفعُ على التقديم والتأخير وهو رأي الخليل وسيبويه، والتقدير: إن الّذين آمنوا والّذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك.[5]

وقدّره الأزهريّ: «إن الّذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمَنَ بالله واليوم الآخر والصابئون والنصارى مَنْ آمنَ بالله واليوم الآخر، أو على تقدير الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، فيكون من آمن خبر (الصابئون)، وخبر إنّ محذوفاً لدلالة خبر المبتدأ عليه»[6]. والكلام المتقدّم ينطبق على الشاهد التالي في أحد توجيهاته:

فمَنْ يَكُ أمْسى بالمدينةِ رَحْلُه فإنيّ وقيارٌ بها لَغريبُ

---

(١) السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ٤١. وانظر: الأزهريّ، شرح التصريح، ١/ ١٧٨.

(٢) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح، ١/ ١٧٨. وانظر: البخاري، صحيح البخاريّ ٢/ ١٥٥ (كتاب الحج) وجاء الحديث بروايات كثر مختلفة.

(٣) مذهب الكوفيّين والأخفش في هذه المسالة انّ كُلّ رَجُلٍ وضَيْعتُه مستغن عن تقدير خبر؛ لأنّ معناه مع ضيعتِهِ، وذلك كلام تام لا يحتاج الى شيء آخر (شرح التصريح ١/ ١٨٠).

(٤) المائدة، ٦٩.

(٥) انظر: القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ٦/ ٢٤٦.

(٦) الأزهريّ، شرح التصريح، ١/ ٢٢٩.

إذ وجّهَ على التقديم والتأخير في قوله: فإني وقيارٌ بها لغريبُ «والأصل فإنيّ لغريب وقيار غريب، ولا يتأتّى فيه التوجه الثاني، وهو الحذف من الأوّل لأجل اللام؛ لأنّها لا تدخل في خبر المبتدأ».[1]

قال النحاس: «وسمعتُ الخليل بن احمد وعيسى بن عمر ينشدان هذا البيت بالنصب (فإني وقياراً بها لغريب)»[2] واستجاد النحاس الرّفع على النصب. وقد ذكر سيبويه الشاهد المتقدّم مع الشاهدين التاليين:

نَحْنُ بما عِنْدَنا وأنْتَ بِما عِنْدَكَ راضٍ والرّأيُ مُخْتَلِفُ

وقول الآخر:

رَمَاني بأمْرٍ كُنْتُ مِنْه ووالدي بَرِئياً ومن أجْلِ الطَوِيِّ رَمَاني

بعد أنّ ذكر الآية ﴿والحافظين فروجَهم والحافظاتِ والذّاكرينَ اللهَ كثيراً والذّاكرات﴾[3]، وذكرَ أنّه لم يُعْمِلْ (الذاكرات والحافظات) استغناءً عنه بما عمل فيه الأوّل، ومثل ذلك (ونَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُك). وقال: «وجاء في الشّعر من الاستغناء أشد من هذا»[4] وذكر الشواهد المتقدّمة، وعقّب عليها بقوله: «فوضع في موضع الخبر لفظَ الواحد؛ لأنّه قد عُلِمَ أنّ المخاطَبَ سيستدلّ به على أنّ الآخرين في هذه الصفة».[5]

وممّا حُذف فيه الخبر للتكرير قوله تعالى: ﴿فلا رَفَثَ ولا فُسوقَ ولا جِدالَ في الحجّ﴾[6] إذ وجه العكبريّ إعرابه إلى وجهين:

١ ـ على أنّ «الجميع اسم (لا) الأولى، و (لا) مكرّرة للتوكيد في المعنى، والخبر (في الحج)».[7]

---

(١) الأزهريّ، شرح التصريح، ١/٢٢٩.

(٢) النحّاس، شرح أبيات سيبويه، ص٤٥؛ وانظر: السمين الحلبيّ، الدّر المصون، ٤/٣٥٣.

(٣) الأحزاب ٣٥.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/٧٤.

(٥) المصدر السابق نفسه ١/٧٦.

(٦) البقرة، ١٩٧.

(٧) العكبريّ، التبيان، ١/١٦١.

٢ ـ يجوز أنْ تكون (لا) المكرّرة مستأنفة، فيكون (في الحج) خَبَرَ (لا جدال)، وخبر (لا) الأولى والثانية محذوف، أي فلا رفث في الحج، ولا فسوق في الحج، واستُغْنِيَ عن ذلك بخبر الأخيرة».[1] وهذا الوجه يتفق مع المسألة التي نحن بصدد الحديث عنها.

٦ ـ حذف الموصوف:

يُحذف الموصوف للأسباب المتقدمة الذكر، ومن أمثلة ذلك قولُ النابغة:

كأنّك مِنْ جِمَالِ بَني أُقَيْشٍ ... يُقَعْقَعُ خَلْفَ رجليْكَ بِشَنّ

أي جملٌ من جمال بني أقيش.[2]

ويكثر حذف الموصوف إذا كان بعضاً مما قبله من المجرور بمن أو بفي، قال تعالى: ﴿وأنّا مِنّا الصالحونَ ومنا دونَ ذلك...﴾[3]، وقال الشاعر:

وما الدَّهْرُ إلاّ تارتان فمنهُما ... أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكْدَحُ

أي منهما تارة أموت فيها[4]. وقال الرّضي: «وإنّما كَثُر بالشرط المذكور؛ لقوة الدّلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله، فيكون كأنّه مذكور».[5]

وممّا يُحمل على ما تقدّم قولنا: مَرَرْتُ برجلين عربيٍّ وعَجَمِيٍّ، فلعَلَّ الأصل: رجُلٍ عربيّ ورجُلٍ عجميّ، وحُذِفَ تخلُّصاً من التكرير.

وَجاء أحياناً مذكوراً، وحمله سيبويه والمبرّد على التوكيد، نحو: مررت برجلين: رجلٍ مسلمٍ ورجل كافرٍ.[6]

---

(١) انظر: العكبريّ، التبيان، ١/١٦١.

(٢) انظر: السمين الحلبيّ، الدّر المصون، ٢/٥٩٦. وانظر: ديوان النابغة الذبيانيّ، جمعه وشرحه وكمّله وعلق عليه: محمد الطاهر ابن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر، جانفي ١٩٧٦، ص٢٥٢. ورواية الديوان: ....خلف رجليه ....

(٣) الجن ١١.

(٤) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/٣١٧.

(٥) المرجع السابق نفسه.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ١/٤٣١. المبرّد، المقتضَب، ٤/٢١٠.

٧ـ حذف المعطوف لدلالة الخبر عليه:

وذلك «كقول بعض العرب: راكبُ البعير طليحان، والأصل: راكبُ البعيرِ والبعيرُ طليحان، فحذف المعطوف لوضوح المعنى»[١] ووضوح المعنى يأتي من أنّ تثنية الخبر تدل عليه[٢]، فلما تقدّم ذكرُه، وتثنية الخبر تدل عليه، لم يُذكر اجتناباً لتكريره، وقد يكون هذا التكرير غيرَ قبيح ولكنّه دليلٌ على جنوح العربيّة إلى التخلص من التكرير ما وجدت إلى ذلك سبيلاً.

٨ـ حذف المضاف إليه:

يُحذف المضاف إليه إذا تكرّر في التركيب اكتفاء بواحد منهما عن الاثنين؛ لأنّ ذكرهما معاً يُفضي الى تكرير ما هو مفهوم، مما قد يؤثّر في توازن العبارة، مثالُ ذلك قول الشاعر:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَديٍّ لا أبَا لكُمُ لا يُلقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ

إذ ذهب المبرّد إلى أنّه حُذفَ من الأوّل المضاف استغناءً باضافة الثاني، فكأنه في التقدير: يا تيم عدي يا تيم عديّ[٣]. ومثله الشاهد:

يا مَنْ رَأى عارِضاً أسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وجَبْهَةِ الأسَدِ[٤]

«أي بين ذراعي الأسد وجبهته».[٥]

٩ـ حذف المضاف من الخبر لدلالة الأوّل عليه:

وذلك نحو:

كأنَّ عَذيرَهم بجنوب سِلَّى نَعامٌ قاقَ في بَلَدٍ قِفارِ

إنما أُريد عذير نعام.[٦]

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ١/٢٨٩.

(٢) انظر، الأزهريّ، شرح التصريح، ٢/١٥٤.

(٣) انظر: المبرّد، المقتضَب، ٤/٢٢٧.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب ١/١٨٠.

(٥) البغداديّ، خزانة الأدب، ١٠/١٨٧.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب ١/٢١٤.

وقال الحطيئة:

وشَرُّ المَنايَا مَيِّتٌ بينَ أهلِه كَهُلْكِ الفتى قد أسْلَمَ الحيَّ حاضِرُهْ

يريد: ميتةٌ مَيِّت.[1] إذ أغنت (المنايا) عن ذكر (ميتة) كما يبدو لي.

١٠ـ الاحتباك:

وهو حذفٌ يُصيب بعضَ التراكيب دفعاً للتكرير فيها، وذلك بِـ «أنْ يُحْذَفُ من الأوّل ما أُثْبِتَ نظيرُه في الثاني، ومن الثاني ما أُثْبِتَ نظيره في الأول، كقوله تعالى: ﴿إنْ يَكُنْ منكُم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وإن يكُن منكم مائة يغلبوا ألفاً من الّذين كفروا﴾.[2] ففي الكلام حذفُ صفةِ (مائتين) وهي صفة قد أثبتها في (ألفاً)، وحذف صفة (مائة) وهي صفة قد أثبها في (عشرون صابرون)[3]. وتبرز هذه المسالة ايضاً في قول الشاعر: «

وإني لَتَعْروني لِذِكْرَاكِ فَتْرَةٌ كما انتفضَ العصفور بلَّلَهُ القَطْرُ

. . . فالتقدير في البيت: إنّي لتعروني لذكراك فترة، فانتفض، كما تعرو العصفور فترة فينتفض، فشبه ما يعروه بما يعرو العصفور، والانتفاض بالانتفاض».[4] فخالفَ بين حذف المكرّرين.

وممّا يُحمل عليه ما سمّاه ابن الأثير الإضمار على شريطة التفسير[5]، نحو: ﴿لا يستوي منكم من أنفقَ من قبل الفَتْح وقَاتَلَ أولئك أعْظَمُ درجةً من الّذين أنفقوا من بعدُ وقاتلوا﴾.[6] تقديره: «لا يستوي منكم مَنْ أنْفَقَ من قبل الفتح وقاتل، ومَنْ أنْفَقَ من بعده وقاتل، ويدل على المحذوف قولُه (أولئك أعظمُ درجةً من الّذين أنفقوا من بعدُ وقاتلوا».[7]

فلو جاء التركيب بلا حذف لكان فيه تكرير ظاهر كما اتضح من التقدير.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب ١/ ٢١٥. وجاء البيتُ في ديوان الحُطيئة، ص١١٣:

وشرُّ المنايا هالِكٌ وَسْطَ أهْله كَهُلْكِ الفتاة أيقظ الحيَّ حاضرُهْ

(٢) الأنفال ٦٥.

(٣) انظر: عبدالفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد- الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، ١/ ٤٥٨.

(٤) ابن الزّبير، ملاك التأويل، ١/ ١٨٢.

(٥) انظر: ابن الاثير، المثل السائر، ٢/ ٢٧٥.

(٦) الحديد، ١٠.

(٧) ابن الاثير، المثل السائر، ٢/ ٢٧٥. وانظر: ايضاً الزركشيّ، البرهان ،٣/ ١٢٩.

د- العدد

للعدد استعمال واسع في اللغة، وعند النظر في بعض أحكامه نجد نقاط التقاء فيه مع ظاهرة التكرير، منها:

أن الأعداد إنّما وجدت ليُستعاض بها عن تكرير الأسماء الظاهرة[1]. فقولنا ثلاثة أو أربعة... الخ، يعني أفراداً متكرّرة من ذلك الجنس، وجيء بالأعداد اختصاراً، كما أنّه لا يُجمع بين العددين (واحد، واثنين) وَالمعدود، فلا يُقال واحد رجل، واثنان رجلان؛ «لأنّ قولك رجل يفيد الجنسيّة والوحدة، وقولك رجلان يُفيد الجنسيّة وشفع الواحد، فلا حاجة إلى الجمع بينهما»[2] وهذا تخلُّص من التكرير بصورة واضحة. أمّا ما فوق الاثنين فإنّ لفظ الجمع لا يدلُّ عليه، نحو: (ثلاثة رجال) فلا تكرير بين (ثلاثة) و (رجال)؛ لأنّ (رجال) ليست نصّاً في (ثلاثة).[3]

وقد حمَلوا ما جاء من التراكيب جامعاً العددَيْن (١، ٢) مع المعدود على التوكيد، كما سبق بيانه.

وَفَسّر النّحاة صيغة العدد المعدول، مثل (ثُلاث، رُبَاع) على أنّها «معدولة عن عدد مكرّر، فإذا قلت: جاء القوم أحَاد أو مَوْحَد أو ثُلاث أو مَثْلَث كان بمنزلة قولك: جاءوا واحداً واحداً وثلاثةً ثلاثةً».[4]

ويُعَدُّ هذا تخلُّصاً من التكرير بالانتقال من صيغة مكرّرة الى صيغة واحدة تُغني عنها.

---

(١) انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٢٩٣.

(٢) الأزهريّ، شرح التصريح، ٢/٢٦٩.

(٣) انظر: ابن سيدة (علي بن إسماعيل)، كتاب العدد في اللغة، دراسة وتحقيق: عبدالله بن الحسين الناصير، عدنان بن محمّد الظاهر، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ص٢٥.

(٤) السمين الحلبيّ، الدّر المصون، ٣/٥٦٣. وانظر: ابن هشام، شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، ص٤٥٢.

هـ - التفسير

التفسيرُ مما يمكن أنْ يُحملَ على التكرير، وذلك أنّ المفَسِّر إنّما هو تكريرٌ للمُفَسَّر مع زيادة بيان وتوضيح، قال تعالى: ﴿وإنّ لكُم في الأنعام لعبرةً نُسْقيكُم مِمّا في بُطونِها﴾[1] قال ابن جنيّ: «قوله (نسقيكم ممّا في بطونها) تفسيرٌ للعبرة، وكما أنّ قوله: «خلقه من تراب» تفسير للمثل في قوله: ﴿إنّ مَثَلَ عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب﴾[2]».[3]

ومن ذلك قوله تعالى ايضاً: ﴿إنّ الإنسانَ خُلِقَ هلوعاً * إذا مسّه الشر جزوعاً * وإذا مسه الخير منوعاً﴾[4] فقوله إذا مسه... الخ تفسير لهلوع.[5]

وفائدة هذا التفسير الّذي هو في حقيقته تكرير للمعنى، أنّ في الإبْهام أوّلاً ثمّ التفسير من بعده ما يجعل ذهن السامع متنبِّهاً؛ لأنّ المعنى أوّل ما يصل إليه يكون مُبْهَماً وعامّاً، فيتشوَّف إلى معرفته وتفسيره والإطلاع على كنهه[6]، ثم يَرِدُ مفسَّراً واضِحاً فيقع في النفس ذلك الموقع.

هذا زيادة على ما في تكرير المعنى بألفاظ متغايرة من تلوين للعبارة، وتكثيفٍ لمعناها في ذهن السّامع، وتوكيدها.

---

(١) المؤمنون، ٢١.

(٢) آل عمران، ٥٩.

(٣) ابن جنيّ، الخاطريّات، ص٣٨، وانظر: السمين الحلبيّ، الدّر المصون، ٦/ ٦٩٠، العكبريّ، التبيان، ١/ ٢٦٧.

(٤) المعارج، ١٩، ٢٠، ٢١.

(٥) انظر: السيوطيّ، الإتقان، ٣/ ٢١٥.

(٦) انظر: ابن الاثير، المثل السائر، ٢/ ١٩٦، ١٩٨.

و ـ « بَيْن »

بَيْنَ ظرفُ مكان، وهي «موضع للتوسّط إمّا بين اثنين منفصلين، نحو: المال بين زيد وعمرو، وإمّا بين اثنين مجتمعين في لفظة، نحو: المال بين الرجلين، وإمّا بين جماعة مفرّقة، نحو: المال بين زيد وعمرو وبكر، وإمّا بين جماعة مجتمعة في لفظة، نحو: المال بين الرّجال أو بين القوم، فلا تضاف إلى مفرد لفظاً ومعنى».[1]

ويجب تكرير كلمة (بين) إذا أضيفت إلى المضمر؛ والعلّة في ذلك أنّ العطف على الضمير لا يجوز -عند البصريّين- إلاّ بإعادة الجار.[2]

ولا يجوز تكرير بين عند إضافتها إلى اسم ظاهر، وقد خطّأ الحريريّ من يقول: المال بين زيد وبين عمرو؛ لأنّ لفظة بين تقتضي الاشتراك بين الاثنين.[3] وجوّز بعضهم تكريرها توكيداً.[4] وتَبِعَ الحريريَّ في مذهبه المتقدّم جماعةٌ من المحدَثين[5]، وَردّ عليهم الدكتور فوزي الشايب بما لا يدع مجالاً للقول في أنّ تكرير بين مع الاسم المفرد الظاهر شائع في الفصيح من الشواهد، ذاهباً إلى أنّ تكرير بين «إنّما يمثّل تطوّراً في الاستعمال اللغوي توكيداً أو تقوية لمعنى الوسطيّة وتحقيقها لها».[6] ومن الشواهد الّتي ذكرها على تكريرها مع المفرد الظاهر قول الشاعر:

أيَا ظبْيَةَ الوَعساءِ بَيْنَ جُلاجلٍ وبين النّقا آأنت أم أمّ سالمِ[7]

---

(١) البغداديّ، خزانة الأدب، ١١/٨.

(٢) انظر: الحريريّ، دُرّة الغوّاص في أوْهام الخواصّ، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنّى - بغداد، ص٦٠.

(٣) انظر: المصدر السابق نفسه.

(٤) انظر: العكبريّ، التبيان، ١/٤٣١. السيوطيّ، همع الهوامع، ٣/١١.

(٥) انظر: فوزي الشايب، (وقفة مع اللغة)، مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني، عدد ٣٥، السنة ١٢، تموز ـ كانون اول، ١٩٨٨، ص٧٦ ـ ٨٠.

(٦) المرجع السابق نفسه، ص٧٦ ـ ٨١.

(٧) انظر: البغدادي، خزانة الأدب ١١/٦٧.

وقول كعب بن مالك:

فَلَيَاتِ ماسَدَةً تُسَنُّ سُيوفُها بين المذادِ وَبَيْنَ جِزْعِ الخَنْدَقِ[1]

وذكرَ بعض الشّواهد النّثرية أيْضاً.

ومن أوجه تكرير بين، أنّها قد تُبنى كأحدَ عشرَ وأخواتها، وتزال عن الإضافة، نحو: بيْنَ بيْنَ[2]، وكقوله:

نَحْمي حقيقَتَنا وبَعْـ ضُ القوم يَسْقُطُ بَيْنَ بيْنا[3]

«والأصل بين هؤلاء وبين هؤلاء فأزيلت الإضافة وركّب الاسمان تركيب خمسة عشر».[4]

---

(١) ديوان كعب بن مالك، دراسة وتحقيق سامي مكيّ العانيّ، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦٦م، ص٢٤٤.

(٢) انظر: الحريريّ، دُرّة الغوّاص، ص٦٣.

(٣) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٣/ ٢٠٤.

(٤) المرجع السابق نفسه.

الفصل الخامس

مُسوّغات ظاهرة التّكرير

تميل اللّغة -في الأغلب- إلى الإيجاز والاختصار في مختلف مستوياتها: الصوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة (التركيبيّة)، ويُعَدُّ التكرير خروجاً على الإيجاز والاختصار، ومخالفةً للشائع من أمر اللّغة، ولما كانَ ظاهرةً شائعةً في اللغة، وحُمِلت عليه كثيرٌ من المسائل، رأيت أنّ من المناسب أنْ أقفَ عند أسباب هذه الظاهرة، ومسوّغاتها، التي تجعلها مقبولة في التراكيب، بل وضرورية في كثير من المواضع.

وعلى الرُّغم من أنّ ضالّة هذا البحث تكمن في التكرير في التراكيب النحويّة، إلاّ أنّني وجدت أنّ هذه المسوّغات تتوزّع على ثلاثة محاور: مسوّغات نحويّة، ومسوّغات بلاغيّة، ومسوّغات متفرقة لم أستطع أن أضعها مع المسوّغات النحوية ولا البلاغية. ولا يعني توزيع المسوّغات هذا خروجاً من دائرة البحث الذي يختصُّ بالتكرير في التراكيب النّحوية؛ لأنّ المسوّغات البلاغيّة المذكورة كانت في أثناء التركيب نفسه، وكذا الحال بالنسبة للمتفرقة، إذ تنصَبُّ على التكرير داخل التركيب.

ومن الجدير بالذكر أنّ أغلبَ الحديث في هذه المسوّغات قد تقدّم ذكره في أثناء المسائل في الفصول السابقة، لذا عمدت إلى الاختصار والإيجاز قدر المستطاع مكتفياً بمثال أو مثالين في كثير من المسائل.

ولو لم تكن المسوّغات جديرةً بأن يُفرد لها فصل في هذه الدراسة، لكان حديثي فيها تكريراً لما سبق.

أ - المسوّغات النَّحْويّة

تطالعنا طائفة من المسائل النحوية التي يتجلى فيها التكرير، وسأحاول في هذا الفصل أن أميطَ اللثام عن سبب هذا التكرير ومسوّغاته في هذه المسائل.

وقد تقدّم القول مفصّلاً في هذه المسائل، ولن أكرّرَ هنا إلاّ ما يعينني في تجلية مسوّغات التكرير النحويّة وأغراضه.

١- التوكيد:

يكادُ التوكيد يكون من أبرز مسوّغات التكرير في كثيرٍ من التراكيب التي يأتي فيها، وقد سبقت الإشارة إلى قوّةِ الصّلة بَيْنَ التوكيد والتكرير، إذ إنّ كثيراً من أغراض التكرير تعود في النّهاية إلى التوكيد، ولتقدُّمِ مناقشة التوكيد وعلاقته بالتكرير بشكل مفصّل في الفصل السابق، فإنني سأقتصر -هنا- على ذكر ما يُبيِّنُ أنَّ التوكيدَ من مسوّغات التكرير البارزة.

فممّا جاء من التكرير ومسوّغُه التوكيد -على سبيل المثال- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنا الإنسانَ... والجان خلقناه﴾.[1] إذ أُعيد العامل (خلقْناه) على القرب بين المتعاطفين لتأكيد معنى الخَلْق.[2]

وفي قولنا: (عندي من الدّراهم عشرون درهماً)، فإنّ ما يسوّغ تكرير كلمة (درهم) إنّما هو التوكيد.[3]

وكثيراً ما يُكرّر المعنى بغير لفظه، نحو: (أطعني ولا تَعْصِني)، والأمر بالطاعة هو النّهي عن المعصية ولا فائدة للتكرير - هنا - إلاّ التوكيد.[4] فالتكرير على هذه الشّاكلة إنّما هو لتثبيت المعنى وتوكيده.[5]

---

(١) الحجر ٢٦، ٢٧.

(٢) انظر: أحمد مختار البرزة، أساليب التوكيد من خلال القران الكريم ص ١٦.

(٣) انظر: ابن السرّاج، الأصول في النّحو ١/١١٧

(٤) انظر: ابن الأثير الحلبيّ، جوهر الكنز، ص٢٥٧.

(٥) انظر: مهدي المخزوميّ، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص٢٤٤.

ويأتي التكرير المتمثل بالبدل مُراداً به -أحياناً- التأكيد، وهو ما أشار إليه سيبويه بتثنية الاسم توكيداً.[1] ولا سيّما إذا كان ما قبله غنياً عنه، كقوله تعالى: ﴿وإنّكَ لتهدي إلى صِراطٍ مستقيم * صراط الله﴾[2] قال السيوطيّ: «لم يشُكّ أحدٌ في أنّ الصراط المستقيم هو صراط الله»[3]، فالثاني هو الأوّل تماماً، وفائدته التوكيد؛ لما فيه من التثنية والتكرير.[4]

ويُكرّرُ حرفُ الجّر ـ أحياناً ـ في عطف الأسماء الظاهرة على بعضها، كقراءة ابن عامر (وبالزُبر)[5] بزيادة باء، وقراءة هشام (وبالكتاب)، ووجّه مكّي هذه القراءة على أنّه «أعاد الحرف للتأكيد»،[6] فالواو تُغني عن تكرير حرف الجر[7]، لكنّ التوكيد سوّغ هذا التكرير.

وإذا كُرّرت حروف الجر من غير مجرورها، نحو:

وصالياتٍ ككما يؤثفين

فإنّ تكريرها هذا يُحمل على التوكيد.[8]

ومّما يُسوّغ التكرير في الاشتغال، أن المُراد منه التوكيد، زيادةً على التوكيد المستفاد من التقديم.[9]

وحُمل التكرير الحاصل من ضمير الفَصْل على التوكيد ـ أيضاً ـ؛ لأنّه يُشبه أن يكون توكيداً لفظيّاً لما قبله.[10] وذهب بعضهم إلى أنّ غرض تكرير الضمير في قوله تعالى: ﴿وهم

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ١٥٠.

(٢) الشورى، ٥٢، ٥٣.

(٣) السيوطيّ، معترك الأقران، ١/ ٢٦٩.

(٤) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف، ١/ ٦٨.

(٥) الاية بأكملها: ﴿فإن كذبوك فقد كُذّبت رسلٌ من قبلك جاءوا بالبيّنات والزبر والكتاب المنير﴾ آل عمران، ١٨٤.

(٦) مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ١/ ٣٧٠.

(٧) انظر: المرجع السابق نفسه.

(٨) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ٨/ ٤٢، البغداديّ، خزانة الادب، ٢/ ٣١٣. ٣١٥.

(٩) انظر: خليل عمايرة، في التحليل اللغوي، ص٤١، ٩٣.

(١٠) انظر: ابن الحاجب، الأمالي النحويّة، ٢/ ٤٦، خليل عمايرة، آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، ص٧٢.

بالآخرة هم كافرون﴾[1] التأكيد، وذهب الزمخشريّ إلى أنّه يُفيد الاختصاص أيضاً[2]، ويبدو لي أنّ الاختصاص من باب التوكيد.

وقد سوّغ التوكيد تكرير (بيْنَ) سواءٌ أأضيفت إلى ضمير أم إلى اسم ظاهر، وقد تقدّم بيان ذلك.

وقد حمل تكرير (أنَّ) في قوله تعالى: ﴿ألم يَعْلَمُوا أنّه مَنْ يُحَادِدِ اللهَ ورسوله فأنّ له نارَ جهنّم..﴾[3] على التأكيد،[4] زيادةً على التوجيهات الّتي تقدّم ذكرها في الفصْل السابق.

وخُلاصة المسألة أنّ كلّ تكرير لا يكون فيه الثاني زائداً بمعنى على الأوّل أو ليس له فائدة جديدة يكون توكيداً،[5] والتوكيد باب واسع في اللغة، والتكرير أحد وسائله؛ لذلك كان التوكيد من أبرز مسوّغات التكرير كما أشرت.

٢- البيان:

يُسوّغ البيانُ التّكرير في كثيرٍ من التراكيب، وذلك بأن تكون الكلمة الثانية المكرّرة بياناً وتوضيحاً للأولى، وأكثر ما يُطالعنا ذلك في تراكيب البدل وعطف البيان والاختصاص، فكثيرٌ من أمثلة البدل يكون الغرض من التكرير فيها البيان والتوضيح ولا سيّما إذا اتصل بالثاني ما لم يتّصل بالأول.[6] وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أمدّكم بما تعلمون أمدّكم بأنعام وبنين﴾،[7] فالجملة الثانية بيان للأولى وتفسير لها، وقد أعربت (بأنعامٍ) بدل من قوله بما تعلمون بإعادة العامل.[8]

---

(١) هود، ١٩.

(٢) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف، ٢/٢٦٣؛ الشهاب الخفاجيّ، حاشية الشهاب، ٥/٨٦.

(٣) سور التوبة، ٦٣.

(٤) انظر: الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب، ٤/٣٤٠.

(٥) انظر: الألوسي، روح المعاني، ١/٩٠.

(٦) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٥/١٩٦ (فيما ينقله عن ابن هشام).

(٧) الشعراء، ١٣٢، ١٣٣.

(٨) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ٧/٣٣. السّمين الحلبيّ، الدّر المصون، ٨/٥٣٩.

وقد استشكل كون (آزر) بدلاً من (أبيه) في قوله تعالى ﴿وإذْ قالَ إبراهيمُ لأبيهِ آزرَ﴾[1] «والبدل لا يكون إلاّ للبيان، والأب لا يُلبس بغيره..».[2]

ووجّهه عزّ الدين بن عبدالسّلام على أنّ الأب يُطلق على الجدّ، ومن هنا جاء آزر ليرفع احتمال المجاز،[3] فعاد البدل لوظيفة البيان هنا.

ولا يخفى مسوّغُ التكرير في عطف البيان؛ لأنّ الثاني بيانٌ للأوّل وتوضيح له، ولولا التوضيح الذي في الثاني لم يحسن ذلك التكرير.[4] ووضّحه الرضيّ بأنّه قد يكون للشيء اسمان، هو بأحدِهما أشهر من الآخر وإن لم يكن أخصَّ منه، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر.[5]

وقد تقدّم أنّ الفائدةَ مما تقدّم (البدل وعطف البيان) البيانُ بعد الإجمالِ، والتفسير بعد الإبهام؛ لما فيه من التأثير في النُفس.[6]

وفائدة هذا السّبيل أنّنا نرى المعنى في صورتين مختلفتين: الإبهام والإيضاح، فيتمكن المعنى في النّفس تمكّناً زائداً؛ لوقوعه بعد الطّلب؛ لأنّه أعزّ من المنساق بلا تعب.[7] وَذهَبَ الزمخشريّ إلى أنّ الأوّل منهما ذُكر للتوطئة، ولِيُفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيِّن لا يكون في الإفراد.[8]

أمّا فيما يتعلق بالاختصاص، فقد سبق أنّ الاسم المنصوب على الاختصاص هو تكرير للضمير المتقدّم، ويُسوّغ تكريره أنّه بَيانٌ للضّمير وتوضيح له.[9]

---

(١) الأنعام، ٧٤.

(٢) عز الدين بن عبدالسلام، فوائد في مشكل القرآن، ص١١٦.

(٣) انظر: المرجع السابق نفسه، ص١١٦.

(٤) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ١٩٠.

(٥) انظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/ ٣٣٨.

(٦) انظر: المرجع السابق نفسه، وانظر الزركشيّ، البرهان، ٢/ ٤٥٣.

(٧) انظر: السيوطيّ، الإتقان، ٣/ ٢١٤ (بقليل من التصرف).

(٨) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣/ ٦٦، وانظر: الزركشيّ، البرهان، ٢/ ٤٥٤.

(٩) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٢٣٦.

٣- أن يتحمّل المُكرّر ضميراً لا بُدَّ منه:

يُكرّر الاسم أحياناً؛ لأنّه يتحمّل ضميراً لا بُدَّ منه،[١] كقوله تعالى: ﴿حتى إذا أتيا أهل قَرْيَةٍ استطعما أهلها. . .﴾.[٢]

وقد سبق بيان ذلك بما يُغني عن إعادته.[٣]

٤- أمْنُ اللبس:

يُسَوّغُ أمنُ اللبس -وهو غاية مطلوبة في التراكيب اللغوية- كثيراً من أشكال التكرير، وذلك كإبراز الضمير إذا كان الوصف المُشتقّ خبراً جارياً على غير مَنْ هو له، وقد تقدّم أنّ ذلك الضمير تكرير، والذي سوّغه هو أمنُ اللبس، إذ نقول: زيد جعفرٌ مكرمه هو، فاسم الفاعل لزيْد، ولو كان لجعفر لم يبرز الضمير، ولكانَ (زيد جعفر مكرمه).[٤]

وينقل السيوطيّ عن أبي حيّان أنّه يُكرّر الفاعل الظاهر -في حالة اللبس- نحو: زيد عمرو يضربه زيد.[٥]

ومن أوضح شواهد هذه المسألة قوله تعالى: ﴿الظّانين بالله ظنّ السوء عليهم دائرة السوء﴾[٦] «لأنّه لو قال: عليهم دائرته لأوهم أنَّ الضمير عائد على الله»[٧] ومنها -أيضاً- قوله تعالى: ﴿فبَدأ بأوعِيَتِهم قبلَ وِعاءِ أخيه ثُمَّ استَخْرَجَها من وعاء أخيه﴾،[٨] إذ لم يقل منه؛ لئلا يُتوهّم عود الضمير إلى الأخ فيصير كأنّه مباشر يطلب خروجها.[٩]

---

(١) انظر: السيوطيّ، معترك الأقران، ١/ ٢٧٧.

(٢) الكهف، ٧٧.

(٣) انظر، ص ٢٨٨ من هذا البحث.

(٤) انظر: ابن الشجريّ، الأمالي الشجريّة، ١/ ٢٨١.

(٥) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ١٣.

(٦) الفتح، ٦.

(٧) السيوطيّ، معترك الأقران، ١/ ٢٧٤، وانظر: الزركشيّ، البرهان، ٢/ ٤٨٨.

(٨) يوسف، ٧٦.

(٩) انظر: السيوطيّ، معترك الأقران، ١/ ٢٧٤. وانظر الزركشيّ، البرهان، ٢/ ٤٨٨.

وقد روي أنّ خطيباً خطب، فقال: «مَنْ أطاع اللهَ ورسوله فقد رشد، ومن عصاهما فقد غوى، فقال له النبيّ ﷺ: بئسَ خطيب القوم أنت، هلاّ قلت: ومن عصى الله ورسوله فقد غوى».[1]

والفرق واضح بين التكرير وعدمه فيما تقدّم، ولو أنّه كرّر -كما أرشده الرسول ﷺ- لم ينبهم الكلام ولم يحتمل التوجيه.

ويجب توكيد الضمير المتّصل أو المستتر عند توكيده معنوياً، نحو: (قم أنت نفسك). وقد تقدم بيان أنّ الضمير المؤكِّد تكرير للمتّصل أو المستتر، وغرض هذا التكرير أمنُ اللبس في بعض الصور، نحو: هندٌ ذهبت نفسها أو عينها؛ لاحتمال أن يُظنّ أنّها ماتت، أو عميت[2]، كما أنّه واضح للعيان أنّ قولنا: لا يقم زيد، ولا يقعد عبدُالله، أوضح وأبعد من اللبس إذا أردنا النّهي من قولنا: لا يقم زيد ويقعد عبدُالله.[3]

٥- الاستيعاب:

ذكر ابن الحاجب أنّ العرب «تكرّر الشيء مرّتيْن، فيستوعب تفصيل جميع جنسه، باعتبار المعنى الذي دلّ عليه اللفظ المكرّر، فإذا قلت: جاء القوم ثلاثةً ثلاثةً، فمعناه: جاءَوا مفصّلين على هذا العدد المخصوص، وإذا قلت بَيَّنتُ له الكتاب كلمةً كلمة، فمعناه: بيّنت له مفصّلاً باعتبار كلماته...».[4]

وقد أغنت هذه الحال المكرّرة عن الكلام المقدّر، وبَلَغَتْ المعنى المُراد، ولو لم تكن على هذا النّحو من التكرير لما أدّت ذلك.

٦- اعتماد العناصر المُكرّرة على بعضها:

مّما يُسوّغ التكرير أن تُكرّرُ الكلمة بشيءٍ من التغيير وتصبح دِعامةً للأولى، وهو ما

---

(١) زكريّا الأنصاري، فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، ص٢١٧.

(٢) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٥/١٩٧.

(٣) انظر: ابن السرّاج، الأصول، ٢/١٧٥.

(٤) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، ١/٣٤٠.

تُعورِفَ عليه بالإتباع، نحو: شَيْطان لَيْطان، ولا غرض للثانية سوى أنّها تدعم الأولى وتقوّي معناها، «قال ابنُ الأعرابيّ: سألت العرب: أيُّ شيءٍ معنى شيطان ليْطان؟ قالوا: شيءٌ نتد به كلامَنا، نشدّه».[1]

٧- العطف على الضمير المرفوع المتصل أو المستتر:

إذا عطفنا على ضمير مرفوع متّصل، أو مستتر يجب تأكيده أوّلاً بتوكيد لفظيٍّ مرادف له -على مذهب الجمهور- بأن يكون ضميراً منفصلاً، نحو: ﴿لقد كُنتم أنتم وآباؤكم﴾[2] ﴿اسكن أنت وزوجُك﴾[3].[4] وقد تقدّم بيان أنّ الضمير المنفصل المؤكِّد هو تكرير للمستتر أو المتّصل، والذي سوّغ هذا التكرير، أنّه لولاه لكان ظاهر اللفظ أنّنا عطفنا اسماً على فعل، زيادةً على التفريق بين المعيَّة والعطف، كما أن الضمير المعطوف عليه صار باتّصالِهِ كالجزء من الفعل، قال الرضيّ: «إنّما أُكِّدَ بالمنفصل في الأوّل؛ لأنّ المتصل المرفوع كالجزء مما اتّصل به لفظاً ومعنى، فلو عُطِفَ عليه بلا تأكيد كان كما لو عُطف على بعض حروف الكلمة، فأكّد أوّلاً بمنفصل؛ لأنّه بذلك يظهر أنّ ذلك المتّصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتّصلَ بتأكيده فيحصل له نوع استقلال».[5]

ومما هو قريب منه تكرير الجار في حالة العطف على الضمير المجرور سواء أكان الجار حرفاً أم اسماً، نحو: ﴿نعبدُ إلهك وإله آبائك﴾[6]، فـ (آبائك) معطوف على الكاف المخفوضة باضافة إله إليها، وأعيد المضاف وهو إله مع المعطوف.[7] وذلك؛ «لأن اتّصال الضمير المجرور بجارّه أشدّ من اتصال الفاعل المتّصل؛ لأنَّ الفاعل إن لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل عن جارّه سواء أكان ضميراً أم ظاهراً فكُرِه العطفُ عليه؛ إذ يكون

---

(١) ثعلب، مجالس ثعلب، ١/ ٧.

(٢) الأنبياء، ٥٤.

(٣) البقرة، ٣٥.

(٤) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح، ٢/ ١٥٠. السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ١/ ٢٧٨.

(٥) الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/ ٣١٩.

(٦) البقرة، ١٣٣.

(٧) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح، ٢/ ١٥١.

كالعطف على بعض حروف الكلمة»[1]، ويمضي الرضيّ بالقول: «ولا يُعاد العامل الاسميّ إلاّ إذا لم يُشكّ أنّه لم يُجْلَب إلاّ لهذا الغرض».[2]

٨ـ عدم صحة رجوع العائد إلاّ ظاهراً مكرّراً على الأوّل:

وذلك كقوله تعالى: ﴿حتى إذا أتيَا أهل قرية استطعما أهلها﴾[3]؛ لأنّ (استطعما) صفة لقرية في أحد الأوجه المذكورة في الآية، ولا بُدَّ من ضمير يعود من جملة الصفة إلى الموصوف (القرية)، ولا يمكن عَوْدُه إلاّ كذلك؛ لأنّه لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيرها، ولو قيل استطعماها لكان على التجوّز؛ إذ القرية لا تُستطعم حقيقة، فلمّا لم يكن بُدّ من ذكر الضمير العائد إلى القرية، ولا يمكن ذكره إلاّ بذكر المضاف، ولا يمكن ذكر المضاف مضمراً؛ لتعذُّرِ إضافة المضمَر، تَعيَّنَ ذكرُه ظاهراً.[4]

٩ـ تكرير الاسم ليعود الضمير عليه:

وذلك كقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدينٍ إلى أجلٍ مُسَمّى فاكتبوه﴾[5]، إذ ذُكِرَ الدَّيْنُ مع (تداينتم) ليعود الضمير في (فاكتبوه) عليه.[6]

وذهب الرازيّ إلى أنّه: «لو لم يُذكر لقال: فاكتبوا الدين، فالأوّل أحسن نظماً»[7]، ومنع الزركشيّ هذا المذهب؛ لأنّه كان يمكن أن يعود على المصدر المفهوم من تداينتم؛ لأنّهُ يدلّ على الدَّيْن.[8] ويبدو لي أنَّ عَوْدَ الضمير على مذكورٍ أولى من عوده على معنى مفهوم.

---

(١) الرضيّ الاستراباذي، شرح الكافية، ١/٣١٩.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) الكهف، ٧٧.

(٤) انظر: ابن الحاجب، الأمالي النحويّة، ١/١٠٨، (بقليل من التصرف).

(٥) البقرة، ٢٨٢.

(٦) انظر: الزركشيّ، البرهان ٢/٣٩٨. ابو حيّان، البحر المحيط، ٢/٣٤٣، الرازيّ، تفسير الفخر الرازيّ، ٧/١١٧.

(٧) الرازيّ، مسائل الرازيّ وأجوبتها، ص٢٢.

(٨) انظر: الزركشيّ، البرهان، ٢/٣٩٨.

١٠ ـ تكرير الضمير المنفصل لتعيين الدلالة المُرادة:

من المسوغات النحويّة أنْ يكرّر الضمير المنفصل، نحو: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾[١]؛ لرفع أنْ يُتوهَّم ـ إذا حَذَفْتَ ـ أنّ مفعول نستعين ضمير متصل واقع بعد الفعل، فتفوت إذ ذاك الدلالة على المعنى المقصود بتقديم المعمول على عامله.[٢]

١١ ـ الرّبط:

ممّا يُسوِّغُ التكريرَ في التركيب الربطُ بَيْنَ أجزائه بالتكرير سواء أكان تكرير الاسم بضميره أم بلفظه أم بمعناه، فكل هذه أشكالٌ للتكرير مختلفة، هدفها الرّبْطُ، فالأصلُ ان يكون الربط بالضمير، ويُغني عنه أشياء، منها: الإشارةُ، وهي تكريرٌ للمشار اليه كما تقدم، وتكرير المبتدأ بلفظه، نحو: ﴿الحاقّة ما الحاقّة﴾[٣]،وتكرير المبتدأ بمعناه، نحو: ﴿والّذين يُمَسِّكونَ بالكتاب وأقاموا الصّلاة إنا لا نُضيعُ أجر المصلحين﴾[٤].[٥]

وهذا الربط يكون بين المبتدأ والخبر، ولا سيّمَا إذا كان الخبر جملةً؛ لأنّه أحوجُ إلى ذلك من كونه مفرداً، وبين الصفة والموصوف ايضاً[٦]، والتوكيد والمؤكَّد، والحال وصاحبها، والصلة والموصول.

وقد يكون الربط بغير هذه الوسائل، وذلك إن طال الكلام وخُشِي تَناسي الأوّل يُكرَّرُ ما ذُكِرَ أوّلاً؛ ليربط آخر الكلام بأوّله، نحو: ﴿قُلْ إنّ الموتَ الّذي تَفرّون منه فإنّه ملاقيكم﴾.[٧]

---

(١) الفاتحة ٤.

(٢) انظر: الزركشيّ، البرهان، ٣/ ١١.

(٣) الحاقة ١، ٢.

(٤) الأعراف، ١٧٠.

(٥) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ١٨. الصبّان،حاشية الصبّان، ١/ ٢٤. علي أبو المكارم، الظواهر اللغويّة في التراث النحوي، ص٢٠٢.

(٦) انظر: ابن الحاجب، الأمالي النحوية، ٤/ ١٥.

(٧) الجمعة، ٨.

١٢- بناء الخبر على المكرّر:

وذلك كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلنا عليكم لباساً يُواري سَوْءاتكم وريشاً ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ﴾[١]. قيل إنّ المراد «أنّ اللباس الذي أنزله الله تعالى لِيُواري سوآتِكم هو لباس التقوى، وعلى هذا التقدير فلباس التقوى هو اللباس الأوّل، وإنّما أعاده الله عز وجل؛ لأجل أنْ يُخبِرَ عنه بأنّه خيرٌ، فجرى هذا في التكرير مجرى قول القائل: قد عرفتك الصدق في أبواب البر، والصدق خيرٌ لك من غيره، فيعيد ذكر الصدق ليخبر عنه بهذا المعنى».[٢]

ويمكن ان يُحمل عليه تكرير (أنّكم) في قوله تعالى ﴿أيَعِدُكُمْ أنّكُمْ إذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُراباً وعِظاماً أنّكم مُخْرَجون﴾[٣] «فكرّر أنّكم تأكيداً لينبني عليه الخبر».[٤]

---

(١) الأعراف ٢٦.

(٢) الرازيّ، تفسير الفخر الرازيّ، ١٤/ ٥٥.

(٣) المؤمنون، ٣٥.

(٤) ابن الزّبير، ملاك التأويل، ٢/ ٩٥٨.

ب ـ المسوغات البلاغيّة:

تطالعنا طائفة من المسائل التي يكون التكرير فيها في أثناء التراكيب، ويَكْمُنُ اختلافها عن المسائل المتقدمة في أنّ أغراض التكرير فيها وأسبابه ليست نَحْوية (تركيبيّة) بل بلاغية، وقد وقفت عندها من هذا الجانب إذ إنّ غرضي أن أكشف عن أغراض التكرير ومسوغاته في أثناء التركيب سواء أكانت نحويّة أم غيرها. وفيما يلي ما استطعت الوقوف عليه من مسوّغات بلاغيّة.

١ ـ التعظيم والتحقير:

يُكرّر الاسمُ أحياناً تعظيماً لشأنه، كقوله تعالى: ﴿هل أتى على الإنسانِ حينٌ من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً * إنّا خلقنا الانسان﴾[١]، ولوْ لم يُكرّر الانسان بلفظة، وذلك بأن جاء مضمراً لما أدىّ ما أدّاه من فائدة التعظيم وأهميّة المذكور، وذلك أن الضمير لا يُشعر بذلك؛ لأنّه يقوم بوظيفة الرّبط، ولا يُشير إلى أنّ ما ذُكر مُعَظَّماً.

ومثله: ﴿أولئِكَ حِزْبُ الله، ألا إنَّ حِزْبَ الله هم المفلحون﴾[٢]، فلوْ جاء ألا إنّهم هم المفلحون، لم يُفد أنّ للمكرّر أهميّة وتعظيماً، كما أفاد التكرير، ومنه قول الخنساء:

تعرّقني الدّهرُ نَهْساً وحَزّاً وأوْجَعني الدّهر قرْعاً وغَمْزا[٣]

«وكرّرت لفظ الدّهر فلم تضمره تعظيماً للأمر»[٤]. وجعل العلويّ ذِكْرَ النخل والرُّمان بعد الفاكهة، في الآية ﴿فيهما فاكهةٌ ونَخْلٌ ورُمّان﴾[٥] من هذا. إذ يقول: «فإنّما خصّ النخل والرّمان بالذكر وإن كانا داخلين تحت الفاكهة تعظيماً لأمرهما».[٦]

وممّا يُحمل عليه -من قبيل حمل النقيض على نقيضه- ما كان للإهانة والتحقير[٧]، نحو: ﴿أولئك حزبُ الشيطانِ، ألا إنّ حزب الشيطان هم الخاسرون﴾.[٨]

---

(١) الانسان، ١، ٢.

(٢) المجادلة، ٢٢.

(٣) ديوان الخنساء، ص٢٧٣.

(٤) ابن الشجريّ، الأمالي الشجريّة، ١/ ٢١٦.

(٥) الرحمن، ٦٨.

(٦) العلويّ، الطراز، ٢/ ١٨٣.

(٧) انظر: السيوطيّ، معترك الأقران، ١/ ٢٧٤.

(٨) المجادلة، ١٩.

٢ـ قصد العموم:

وهو أنْ يدلَّ الاسم أوّلاً على خصوص ثم يُكرّر ليدل على العموم، كقوله تعالى على لسان يوسف عليه السلام: ﴿وما أبَرّىء نفسي إنّ النفس لأمّارة بالسوء﴾[١]، «ولم يقل إنّها؛ لئلا يُتَوَهَّم تخصيص ذلك بنفسه»[٢]، وعدّ الزركشيّ من هذا قوله تعالى: ﴿حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها﴾[٣] وذلك للإشعار بتاكيد العموم، وأنّهما لم يتركا أحداً من أهلها إلاّ استطعماه وأبى.[٤] ويمكن أن يكون منه قوله تعالى: ﴿أن تَضِلَّ إحداهُما فتذكِّر إحداهما الاخرى﴾[٥]، إذ ذَهَبَ العكبريّ إلى «أنّه أعاد الظاهر ليدلّ على الإبهام في الذكر والنسيان، ولو أضمر لتعيّن عوده إلى المذكور»[٦]، ولعلَّ المراد بالإبهام تعميم الذكر والنسيان على كلٍّ منهما، لا تخصيصه بواحدة دون الاخرى.

وقد يكون التكرير على صورة تركيبين أحدُهما عكس الآخر في اللفظ، وهو هو في المعنى، وذلك نحو: ﴿لاهُنّ حِلٌّ لَهُمْ ولا هم يَحِلّون لَهُنَّ﴾[٧] فالتحريم حاصل من الطرفَيْن[٨] وهو تعميم للحكم عليهما.

٣ـ مراعاة الجناس وتوازن الألفاظ:

ممّا يسوغ التكرير أحياناً أن يأتي مراعاةً للجناس[٩]، كقوله تعالى: ﴿قل أعوذُ بربِّ الناس* مَلِك الناس * إله الناس﴾[١٠] وقد تكون هذه السورة أيضاً مثالاً على توازن الألفاظ، إذ لو جاء بالضمير بدل الظاهر لما تحقّق هذا التوازن.

---

(١) يوسف، ٥٣.

(٢) السيوطيّ، معترك الأقران، ١/ ٢٧٦.

(٣) الكهف، ٧٧.

(٤) انظر: الزركشيّ، البرهان، ٢/ ٤٨٨.

(٥) البقرة، ٢٨٢.

(٦) العكبريّ، التبيان، ١/ ٢٣٠.

(٧) الممتحنة، ١٠.

(٨) انظر: الزركشيّ، البرهان، ٣/ ٢٣.

(٩) انظر: السيوطيّ، معترك الأقران، ١/ ٢٧٦.

(١٠) الناس ١، ٢، ٣.

٤ـ التقرير والتمكين:

قد يكون التكرير أحياناً من أجل تقرير وتمكين المعنى في النفس[١]، وذلك نحو: ﴿وبالحق أنزلناه وبالحق نزل﴾[٢]، فقرعُ السمع باللفظ تكراراً يجعل النفس تألفه، ويتمكن فيها، على عكس ما لم يُكرّر، وقد عبرّ عنه بعضهم بتكثيف المعنى[٣]. وقد يكون التكرير بغَيْر لفظ الأوّل، وذلك ليُرى المعنى في صورتين مختلفتين مما يمكنّه في النفس؛ لأنّه يأتيها من غير جهة.

وهو ما يراه (ستيفن أولمان) مسوّغاً لاستخدام المترادفات؛ إذ يراها تقويّ الفكرة وتوكّدُها.[٤]

وتكون اللّفظة الثانية ـ أحياناً ـ إيضاحاً للأولى، كما في (الإيضاح بعد الإبهام)، ويعلّل السيوطيّ تمكنه بأنّ المعنى الثاني يأتي بعد الطلب، فهو أعزُّ من المنساق بلا تعب.[٥]

٥ـ اختلاف اللفظين:

ممّا يسوّغُ التكرير أيضاً اختلاف اللفظيْن، وذلك كما في باب الترادف الّذي سبق ذكره، إذ إنّ اختلاف اللفظيْن والمعنى واحدٌ يسوّغ التكرير فيه، وممّا حُمِلَ عليه قوله تعالى: ﴿وإذا آتينا مُوسى الكتاب والفرقان﴾[٦] إذ يذهب بعض المفسرين إلى أنّ المراد بهما شيء واحد «ولما اختلف اللفظ جاز ذلك، كقوله:

فقدَّمَتْ الأديمَ لِراهِشَيْهِ وألفَى قولَها كَذِباً وَمَيْنا»[٧]

---

(١) انظر: السيوطيّ، معترك الأقران، ١/ ٢٧٤.

(٢) الاسراء. ١٠٥.

(٣) انظر: محمد عبدالمطلب، بناء الأسلوب في شعر الحداثة، ص١١٣.

(٤) انظر: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص١١٣، ١١٤.

(٥) انظر: السيوطيّ، الإتقان، ٣/ ٢١٤.

(٦) البقرة، ٥٣.

(٧) السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ١/ ٣٥٨. وانظر: ديوان عدي بن زيد ص١٨٣.

ومثله ﴿ومَنْ يَكْسِب خطيئة أو إثماً﴾[1]، إذ ذَهبَ بعضُ الناس إلى أنّهما لفظان بمعنى، كُرِّرَ لاختلاف اللفظ.[2]

وقال ابن هشام في قوله تعالى: ﴿آتَيْناهُ رَحْمةً من عندنا وعلَّمْناهُ من لدُنّا عِلْماً﴾[3] «ولو جيء بـ (عند) فيهما أو بِلدُنْ لصَحَّ، ولكنه تُرِكَ دَفْعاً للتكرار»[4]، وحمل أبو حيّان قوله تعالى: ﴿والذين يؤمنون بما أنْزِلَ إليك وبالآخرة هم يوقنون﴾[5] على أنه «غايَرَ بَيْنَ الإيمان بالمنَزَّل والإيمان بالآخرة في اللفظ لزوال كُلْفَةِ التكرار»[6]. ومثله المغايرة بين تمييز المُسْتَثنى منه وتمييز المستثنى[7] في قوله تعالى: ﴿فلَبِثَ فيهم ألفَ سَنَةٍ إلاّ خمسين عاماً﴾.[8]

ومما يُحمل على هذه المسألة ايضاً قول الشاعر:

إذا المرءُ لم يَغْشَ الكريهة أوشكتْ حِبالُ الهُوَيْنى بالفتَى أنْ تَقَطَّعا[9]

فإنه كرّر المرء ظاهراً بغير لفظ الأوّل ممّا سهّل التكرير[10]. ومثله ـ أيضاً ـ قول الأعرابيّ للنبيﷺ:

أتَيْنَاكَ والعذراءُ يَدْمى لَبانُها وقدْ شُغِلتْ أمُّ الصبيِّ عن الطفْلِ[11]

«والطفل هو الصبي، كأنه قال: شغلت أم الصبي عنه، فأقام المظهر مقام المضمر وخالف بين اللفظين لأمرين: أحدهما: ليتغاير اللفظ ولا يتكرر...».[12]

---

(١) النساء، ١١٢.

(٢) انظر: ابن عطيّة الأندلسي، المحرّر الوجيز، ٢/١١١.

(٣) سورة الكهف، ٦٥.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ١/١٥٦.

(٥) البقرة، ٤.

(٦) ابو حيّان، البحر المحيط، ١/٤٢.

(٧) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف، ٣/٢٠٠، أبو حيّان، البحر المحيط، ٧/١٤٥.

(٨) العنكبوت، ١٤.

(٩) انظر: الزركشيّ، البرهان، ٢/٤٨٢.

(١٠) انظر: المصدر السابق نفسه.

(١١) انظر: ابن الأثير (المبارك بن محمد)، منال الطالب في شرح طُوال الغرائب، ص١٠٤.

(١٢) المصدر السابق نفسه.

ويذهب الفارسيّ إلى أنّ ممّا يُحسِّن هذا (اختلاف اللفظين والمعنى واحد) الحاجةَ إلى التوسّع بالألفاظ، ولولاه لما وُجد ما وُجد من الاتساع بالألفاظ[1]. ويذهب إلى أنَّ ممّا يسوّغ هذه الإعادة ـ أيْضاً ـ المخالفة بين الألفاظ.[2]

٦ـ صحةُ التّقسيم:

مما يُسوّغ التكرير أن يأتي المكرَّر ذكراً لأجزاء تقدّمت على سبيل التقسيم، نحو: «النّعمُ ثلاث: نعمةٌ في حال كَوْنها، ونعمة تُرجى مستقبلة، ونعمة تأتي غير محتسبة».[3]

٧ـ التلذذ بذكر المكرّر:

وذلك أن يُكرّر الاسم تشوُّقاً واستعذاباً، كقول الشاعر:

سَقَى اللهُ نَجْداً والسّلامُ على نَجْدِ ... ويـا حَبَّـذا نجـدٌ علـى النايِ والبُعْدِ

نظـرتُ إلى نَجْـدٍ وبغـدادُ دونَـه ... لعليّ أرَى نَجْداً وهيهاتِ من نَجْدِ[4]

وَقال ابن رشيق: «ولا يُحِبُّ للشاعر أن يُكَرِّرَ اسماً إلاّ على جهة التشوّق والاستعذاب، إذا كان في تغزُّل او نسيب».[5]

٨ـ تقوية العاطفة وتفريغ الانفعال:

يرى فندريس أنَّ (التكرار) نشأ في اللّغة الانفعاليّة ثم انتقل إلى التراكيب النحويّة، «أمّا أصله فيجب البحث عنه في الانفعال الذي يصحب التعبير عن عاطفة قد دُفِعَتْ إلى أقصاها».[6] ومثل ذلك: (إنّه جميل جميل)، وقول الشاعر:

---

(١) انظر: أبو علي الفارسيّ، المسائل البغداديّات، ص٥٣٣.

(٢) المرجع السابق نفسه، وانظر في هذه المسألة: الفراء، معاني القرآن، ١/ ٣٧. كُراع النّمل، المنتخب من غريب كلام العرب، ٢/ ٦٢٢، ٦٢٣. القرطبيّ، الجامع لاحكام القرآن، ٢/ ١٧٧.

(٣) العسكري، الصّناعتَيْن، ٣٧٥.

(٤) انظر: ابن معصوم، أنوار الربيع في انواع البديع، ٥/ ٣٤٧.

(٥) ابن رشيق، العمدة، ٢/ ٦٨٣.

(٦) فندريس، اللغة، ص١٩٩.

فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيل الخلود بمستطاع[1]

إذ فرّغ الانفعال العاطفيّ بوساطة تكرير اللفظ والضغط عليه، ويتّضح ذلك في صيغ الاغراء والتحذير ولا سيّما في اللحظات الانفعاليّة التي لا تحتمل ذكر الفعل، مثل: النار النار.

وهذا متوفر في مجالات كثيرة من الشعر. وقد سبق قول ابن رشيق الذي يستحسن فيه تكرير الاسم على جهة التشوق[2]، والاستعذاب وذلك في المجالات العاطفية، كالغزل والنسيب، اذ يُكرّر اسم المحبوب بكثرةٍ؛ ليُفَرِّغ من انفعال الشاعر ويخفّف حمّى العواطف.

٩ـ التخصيص:

يأتي التكرير أحياناً ليؤكّدَ تخصيص المسند إليه، وذلك كقوله تعالى: ﴿وهم بالآخرةِ هم كافرون﴾[3] إذ إنّ تكرير (هم) تأكيدٌ لكفرهم واختصاصهم به، كما ذهب الزمخشريّ[4].

ومثله قوله تعالى: ﴿قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا﴾[5]، فاسم الإشارة تكرير للمُشار إليه، وأفاد إيجاب اختصاص الفضل والرحمة بالفرح.[6]

وقيل: إنّ ضمير الفصل يفيد تخصيصاً، أي قصر المسند على المسند إليه إذا لم يكن في الكلام ما يُفيد القصر سواه، نحو: ﴿ألم يَعْلَموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده﴾[7].[8]

---

(١) انظر: ديوان شعر الخوارج، جمع وتحقيق د. احسان عباس، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط٤، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م، ص١٢٢.

(٢) انظر: ابن رشيق، العمدة، ٢/ ٦٨٣.

(٣) هود، ١٩.

(٤) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف، ٢/ ٢٦٣. الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب، ٥/ ٨٦.

(٥) يونس، ٥٨.

(٦) انظر: الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب، ٥/ ٤١.

(٧) التوبة، ١٠٤.

(٨) انظر: الشهاب الخفاجيّ، حاشية الشهاب، ٥/ ١٧٨؛ أحمد المراغي، علوم البلاغة، ص١٢٢؛ أحمد مختار البرزة، أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم، ص٣٣.

١٠ ـ المبالغة:

مما يسوغ التكرير في بعض التراكيب أنّه يفيد المبالغة والتكثير، كقوله تعالى: ﴿يأخذه عدوٌّ لي وعدوٌّ له﴾[١] إذ تكرّرتْ (عدّو) للمبالغة[٢]، وقال الشّهاب «ووجه المبالغة في التكرير أنّه يدلّ على أنّ عداوته كثيرة لا واحدة».[٣]

وممّا يمكن أن يُحْمَلَ عليه ايضاً، قوله تعالى: ﴿أنهارٌ من ماءٍ غير آسنٍ وأنهارٌ من لَبَنٍ لم يتغيّر طعْمُه وأنهارٌ من خمر﴾[٤]، إذ يحمل الزركشيّ تكريرَ الأنهار فيها على عدم جمع الحقيقة مع المجاز؛ لأنّ الأنهار من الماء حقيقة وفيما عداه مجاز.[٥]

ويبدو لي أنّ حملها على إرادة التكثير والمبالغة أولى وأقربُ، إذ يتّضح ذلك من تقديرنا للتركيب بلا تكرير، نحو: (أنهار من ماء غير آسن ومن لبن ومن خمر).

١١ ـ المشاكلة والمقابلة:

وممّا يسوغ التكرير ـ ولو على مستوى الألفاظ ـ القصد إلى المشاكلة بين الكلامَيْن، كقوله تعالى: ﴿إنّما نحنُ مُستهزِءُون اللهُ يَستَهْزِىءُ بهم﴾[٦] إذ سمّى جزاء الاستهزاء استهزاءً مشاكلةً، كقوله تعالى: ﴿وجَزَاءُ سَيِّئةٍ سَيِّئةٌ مِثْلُها﴾[٧] والمعنى: اللهُ يُجازيهم جزاء استهزائهم.[٨]

وكذا ﴿وَمَكَرُوا مَكْراً وَمَكَرْنا مَكْراً﴾[٩] «فالمكرُ من الله تعالى العَذَابُ جَعَلَهُ اللهُ تعالى مقابلةً لمكرهم بأنبيائه».[١٠]

---

(١) طه، ٣٩.

(٢) انظر: الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب، ٦/ ٢٠٠.

(٣) المرجع السابق نفسه، ٦/ ٢٠٠.

(٤) سورة محمد ﷺ، ١٥.

(٥) انظر: الزركشيّ، البرهان، ٣/ ٣٢.

(٦) البقرة ١٤، ١٥.

(٧) الشورى، ٤٠.

(٨) الرازيّ، مسائل الرازيّ وأجوبتها، ص٤.

(٩) النمل، ٥٠.

(١٠) العسكريّ، الصّناعتين، ص٣٧١.

جـ ـ مسوغات متفرقة:

تطالعنا طائفة أخرى من المسائل التي يتجلّى فيها التكرير، وفي وقوفي عند مسوّغات هذا التكرير وأغراضه فيها وجدت أنّه لا يمكن أن أعدَّها نحويّة أو بلاغيّة، فَعَمَدَتْ إلى إفرادها تحت هذا العنوان، وفيما يلي أبرز هذه المسوغات:

١ ـ الإشارة بالمكرّر إلى صفة الاسم وأنها العلة في الحكم:

وذلك كقوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الذين ظَلَموا قَوْلاً غَيْرَ الذي قيلَ لَهُمْ فأنزلنا على الذين ظَلَموا رِجْزاً من السّماء﴾[1]، إذ يذهب الزمخشريّ إلى أنّ في تكرير (الذين ظلموا) زيادةً في تقبيح أمرهم، وإيذاناً بأنّ إنزال الرّجز عليهم لظلمهم،[2] وتنبيهاً «على أنّ ظلمهم سببٌ في عقابهم».[3]

ويبدو لي أنّه يمكن حمل بعض صور البدل على ذلك، وأنّ الذي يسوّغُ ذكر المبدَل منه مع البدل (مع أنّ ذلك تكرير) هو النصّ على صفة المبدَل منه، وإبرازها، وجَعْلِها أولّ ما يطالعنا، وذلك كقوله تعالى: ﴿لجَعَلْنا لِمَن يَكْفُر بالرحمن لبيوتهم﴾[4] إذ إنّ (لبيوتهم) بدلٌ من (لمن يَكْفُر بالرحمن) فذِكْرُ المبدل منه ثم المجيء بالبدل فيه فائدة، وهي صفة المبدَل منه الّتي هي مدار الحديث وليس البيوت، فلو جاءت، (لجعلنا لبيوت من يكفر بالرحمن) لانصرفَ الذّهن إلى البُيوتِ في حين أنّ الجعل في غايته للكافرين، ومِثْله قوله تعالى: ﴿للذين استضعفوا لمن آمن منهم﴾.[5]

٢ ـ رعاية الوزن الشعري والفواصل القرآنية:

وذلك نحو:

وَهَلْ يَنْعَمَنْ إلاّ سَعيدٌ مُخَلَّدٌ قَليلُ الهُمومِ لا يَبيتُ باوْجالِ[6]

---

(١) البقرة، ٥٩.

(٢) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف، ١/ ٢٨٣.

(٣) السّمين الحلبيّ، الدر المصون، ١/ ٣٨١.

(٤) الزخرف، ٣٣.

(٥) الاعراف، ٧٥.

(٦) انظر: ديوان امرىء القيس ص٩٢، والرّواية فيه: وهَل يَعِمَنْ... البيت.

«فإنّ من قلّ همُّه لا يبيتُ باوجال»[1] وإنما ذُكِرتْ وهي تكرير في المعنى للأولى، حتى يكتمل الوزن الشعري.

ويذكرُ أحدُ المحدَثين أنّه: «إذا كان تكرار اللفظة في البيت قد أفاد تقوية النّغم في أداء الغرض المراد، فإنّ الشعراء قد تفننوا في هذا التكرار، وجعلوه تناغماً يربط الألفاظ ويوصلها ببعضها».[2]

ويبدو لي أنّ قول الشاعر:

على ساعةٍ لو أنّ في القوم حاتماً على جوده ما جاد بالماء حاتِمُ[3]

إنّما جاء لإصلاح الوزن، على الرغم من ذهاب المبرد، إلى أنّ تكرير حاتم في نهاية البيت جاء تبييناً للهاء في (جوده).[4]

ويذهبُ بَعْضُ المحدَثين إلى أنّ التكرير في بعض السُّور القرآنيّة ياتي للإيقاع الموسيقي العذب، والإنذار والرّدع، كما في سورة الرحمن والقمر.[5]

وقيل إنّ تكرير لَعَلَّ في قوله تعالى: ﴿لعليّ أرجِعُ إلى النّاس لعَلّهم يعلمون﴾[6] إنّما هو رعاية للفواصل «إذ لو قال: لعلي أرجع إلى الناس فيعلموا لفاتت الرِّعاية».[7]

٢ـ التوصل بالمكرّر إلى الوصف:

وذلك كقوله تعالى: ﴿ فآمنوا باللهِ ورسولِهِ النّبيّ الأميّ﴾[8] بعد قوله ﴿إنّي رسول الله﴾[8]. «ولم يقل آمنوا بالله وبي؛ ليتمكن من إجراء الصفات الّتي ذكرها؛ لِيُعلمَ أنّ الّذي وجب الإيمان به والاتّباع له هو من وُصِف بهذه الصفات، ولو أتى بالضمير لم يمكن ذلك؛ لأنّه لا يُوصَفُ».[9]

---

(١) الطيبي، التبيان في علم المعاني والبديع والبيان، ص٣٦٨.

(٢) ماهر مهدي هلال، جرس الالفاظ ودلالتها في البحث البلاغي والنقدي عند العرب، ص٢٣٩.

(٣) انظر: المبرّد، الكامل، ١/٣٠٦.

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه.

(٥) انظر: محمود السيد حسن مصطفى، الإعجاز اللغويّ في القصّة القرآنية، ص١١٣.

(٦) يوسف، ٤٦.

(٧) أبو زكريّا الأنصاريّ، فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، ص٢٦٨.

(٨) الاعراف، ١٥٨.

(٩) السيوطيّ، معترك الأقران، ١/٢٧٦. وانظر الزركشيّ، البُرهان، ٢/٤٩٢.

٤ ـ الاشارة إلى استقلالية الجمل بعضها عن بعض:

يُسَوّغ تكرير بعض الكلمات أنّها تأتي في جمل مستقلة عن بعضها؛ لأن كل جملة تقوم بنفسها، كقولك (جاء زيدٌ، وزيدٌ رجلٌ فاضل).[١]

وقد سبقت الإشارة إلى هذه المسألة عند سيبويه إذ اختار الرفع في قولنا: ما زيدٌ ذاهباً ولا مُحْسِنٌ زَيْدٌ، حتى يكون المعطوف مستأنفاً، ومن ثم يكون (زيد) الثاني (المكرّر) في جملة اخرى؛ لأنّ تكرير الاسم بلفظه في جملةٍ واحدة قبيح.[٢]

ومن هنا جاز في باب أم المنقطعة ان تقول: أعمروٌ عِنْدك ام عندك زَيْدٌ[٣]، بتكرير الظرف.

وذَهَبَ الزمخشريّ في قوله تعالى: ﴿ ومِن النّاسِ مَنْ يَقولُ آمنّا باللهِ وباليوم الآخر﴾[٤] إلى أنّ تكرير الباء أفاد أنّهم ادَّعوا كل واحد من الإيمانين على صفة الصحة والاستحكام.[٥]

وتتّضح الاستقلالية مع التكرير في قوله تعالى: ﴿فإنْ يشأِ اللهُ يختم على قلبك ويَمْحُ الله الباطل﴾[٦]، إذ كُرِّرَ لفظُ الجلالة دون ثِقَل في التركيب؛ وذلك لاستقلاليّة الجملة الأولى عن الثانية. وقريبٌ من هذا ما ذكره الألوسي وسمّاه اختلاف التعلق، إذ ذَهبَ إلى أنّ تكرير (إيّاك) في قوله تعالى ﴿إياكَ نَعْبُد وإياك نستعين﴾[٧] إشعار أنّ حيثيّة تعلّق العبادة به تعالى غير حيثيّة تعلُّق طلب الاستعانة منه سبحانه، ولو قال إيّاك نَعْبُدُ ونستعين؛ لتُوهِّمَ أنّ الحيثيّة واحدة.[٨]

ولعَلَّ قوله تعالى: ﴿إلاّ بِحَبْلٍ من اللهِ وَحَبْلٍ من النّاس﴾[٩] يُحمل على هذا، وكذا قوله

---

(١) انظر: الزركشيّ، البرهان، ٢/ ٤٨٤.

(٢) انظر سيبويه، الكتاب، ١/ ٦٢. الأعلم الشنتمري، النكت، ص١٩٧. الزركشيّ، البرهان ٢/ ٤٨٤.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ١٧٢.

(٤) البقرة، ٨.

(٥) انظر: الزمخشريّ، الكشّاف، ١/ ١٦٩.

(٦) الشورى، ٢٤.

(٧) الفاتحة، ٤.

(٨) انظر: الألوسي، روح المعاني، ١/ ٩٠.

(٩) آل عمران، ١١٢.

تعالى: ﴿اللهُ نُورُ السّماواتِ والأرْضِ مَثَلُ نورِهِ كَمِشْكاةٍ فيها مصباحٌ المصباحُ في زجاجةٍ الزّجاجةُ كأنّها كَوْكَبٌ﴾[1] وَسُمِيّ هذا في البلاغة ترديداً.[2]

٥ـ اختلاف المرادين بالمكرر:

مما يُسّوغ التكرير اختلاف المرادين بالمكرّر، إذ يكون المعنى الأوّل غير معنى الثاني، فهو تكرير لفظيّ فقط، وقد حُمل عليه قوله تعالى: ﴿وإنّ منهم لفريقاً يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوهُ من الكتاب وما هو من الكتاب﴾[3]. قال الراغب: «فالكتاب الأوّل ما كتبوه بايديهم المذكورة في قوله: ﴿فويْلٌ للّذين يَكْتِبونَ الكتابَ بايديهم﴾[4]، والكتاب الثاني التوراة، والثالث لجنس كتب الله».[5]

ومما يُحمل عليه قوله تعالى: ﴿فإمّا ياتينّكُم مِنّي هُدىً فمن تَبِعَ هُداي فلا خوفٌ عليهم﴾[6]، إذ كرّر لفظ الهدى «ولم يُضمر؛ لأنّه أراد بالثاني أعمَّ من الأوّل»[7] مما يجعل المراد مختلفاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿اقرأ باسم رَبِّكَ الّذي خَلَق * خَلَقَ الانسانَ من عَلَقٍ﴾[8] «فالمراد أوّلاً خلق المخلوقات، وشتّى العوالم، والمُراد ثانياً تخصيص خلق الانسان»[9]، وقد يكون منه قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللهُ عَلى قلوبِهم وعَلى سَمْعِهم﴾[10]، «وإنما كرّر حرف الجر وهو (على)؛ ليفيد التأكيد، أو ليشعر ذلك بتغاير الختمين، وهو أنّ خَتْمَ القلوب غير ختم الأسماع».[11]

---

(١) النور، ٣٥.

(٢) انظر الطيبي، التبيان في علم المعاني والبديع والبيان، ص٣٦٠.

(٣) آل عمران، ٧٨.

(٤) البقرة، ٧٩.

(٥) الراغب الاصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص٤٢٥.

(٦) البقرة، ٣٨.

(٧) الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب، ٢/١٤٢.

(٨) العلق، ١، ٢.

(٩) ابن الزبير، ملاك التاويل، ٢/١١٤٨.

(١٠) البقرة، ٧.

(١١) السّمين الحلبيّ، الدّر المصون، ١/١١١.

٦ـ طول الكلام:

ممّا يسوّغ التكرير في بعض التراكيب تَذكُّر ما قد بَعُدَ بِسَبَبِ طول الكلام[١]، وذلك نحو: ﴿ثم إنّ ربَّك للّذين هَاجَروا من بعدما فُتِنوا ثم جاهدوا وصبروا إنّ ربَّك من بعدها لغفور رحيم﴾[٢]، فإنّ طول العَهْد[٣] بين إنّ الأولى وخبرها هو الّذي سوَّغ هذا التكرير.[٤]

وقال الزركشيّ في قوله تعالى: ﴿ولما جاءهم كتاب... فلما جاءهم ما عرفوا كَفَروا به﴾[٥] «فاكد (لمّا) وبينهما كلام... فكرّر للطول الّذي بين لمّا وجوابها»[٦] وقال الفارسيّ: «لمّا طال الكلامُ تكرّر، وحَسُن التكرير مع طول الكلام؛ ليكون تنبيهاً عن[٧] الأوّل، فيكون هذا تكريراً».[٨]

وممّا يدلّ ايضاً على أنّ طولَ الكلام الفاصل يُسَوِّغُ التكرير، ويحسنُه أنّهُ في قوله تعالى: ﴿ومَا كُنْتَ لدَيْهم إذ يُلقون أقلامَهُم أيُّهم يَكْفُلُ مَرْيَم وما كنت لدَيْهم إذ يختصمون﴾[٩] حَسُن تكرير لدى[١٠]، في حين غايَرَ بين لدُن، وعند في قوله تعالى: ﴿آتيْناه رَحْمَةً من عِنْدِنا وعلَّمْناهُ من لدنّا عِلْما﴾[١١]؛ وذلك لطول الفصل في الاولى وقصره في الثانية.

ومما يمكن حمله على ما تقدم قول الشاعر:

مَتَى تأتِ زَيْداً قاعداً عِنْدَ حوضِهِ لِتَهْدمَ ظُلْماً حَوْض زَيْدٍ تُقَارَع[١٢]

---

(١) انظر: العكْبري، التبيان، ٢/٩٥٣. ابن معصوم، أنوار الربيع في أنواع البديع، ٥/٣٤٦.

(٢) النحل، ١١٠.

(٣) انظر: الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب، ٤/٣٤٠.

(٤) انظر: العكبري، التبيان، ١.٣١٩.

(٥) البقرة، ٨٩.

(٦) الزركشيّ، البرهان، ٢/٣٨٧.

(٧) جاءت على هذا النّحو في النص.

(٨) الفارسي، المسائل المنثورة، ص١٨٢.

(٩) آل عمران، ٤٤.

(١٠) انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، ١/١٥٦.

(١١) الكهف، ٦٥.

(١٢) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١/٤٣٨.

إذ كرّر (زيد) في الشطر الثاني، وكان الوجه أن يَسْتبدل به الضميرَ، ولكنّه لَمّا بَعُدَ ما يَرْجعُ إليه الضمير كرّره بلفظه.

ويمكن أنْ يكون ما تقدّم وجهاً لمسوِّغٍ آخر، هو الفصلُ؛ إذ إنّ الفصلَ بين العنصرين المكرَّرَيْن هو الذي سَوّغ التكرير، قال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿أيَعِدُكم أنّكم إذا مِتُّم وكُنتُم تراباً وعظاماً أنّكم مُخرَجون﴾[1]. «أعيدت (أنّكم) مرّتين ومعناها واحد، إلاّ أن ذلك حَسُنَ لما فرّقْتَ بين (أنّكم) وبين خبرها بإذا».[2]

وفي قوله تعالى: ﴿لقد كان لكم فيهم أسوةٌ حَسَنَة لمن كان يَرْجُو اللهَ واليوم الآخر﴾[3]. «فمَنْ الموصولة المجرورة باللام بدل[4] من ضمير المخاطبين المجرور باللام، وأعيدَتْ اللام مع البدل للفصل».[5]

وفي قوله تعالى: ﴿ولقد صَرَّفْنا للنّاسِ في هذا القرآن من كلّ مَثَلٍ فأبى أكثرُ النّاسِ إلاّ كُفورا﴾[6] قدّم الناس؛ لِثِقَلِ التكرير فيما تقارب، ولو قيل: ولقد صرّفنا في هذا القرآن للناس من كلِ مثل فأبى أكثرُ الناس إلاّ كفوراً، لجاء لفظ الناس كأنه قد أُعيدَ متّصلاً، والعرب تستثقل مثل هذا، فقدّم المجرور؛ ليستحكم الفصل فلا يستثقل.[7]

٧ـ المطابقة:

تدعو المطابقة في كثير من التراكيب إلى التكرير، فهي من أبرز مسوّغاته، كما أنّ غرضها الرئيس الربط الّذي لا تستغني عنه التراكيب، فعند قولنا ـ مثلاً ـ: هذان الزيدان، كُرّرت صيغة التثنية؛ ليطابق الخبر المبتدأ ويستقيم التركيب، وتجب المطابقة في كثير من المسائل، ومما حُمل عليها:

---

(١) المؤمنون، ٣٥.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٢٣٤. وانظر: الطبري، جامع البيان، ٩/ ٢١٢.

(٣) الممتحنة، ٦.

(٤) جاء في حاشية شرح التصريح تضعيف البدل فيما تقدم لأنّ العامل مذكور.

(٥) الأزهريّ، شرح التصريح، ٢/ ١٦٠.

(٦) الاسراء، ٨٩.

(٧) انظر: ابن الزبير، ملاك التأويل، ٢/ ٧٦٥. (بقليل من التصرف).

لغة أكلوني البراغيث، إذ حملها علي أبو المكارم على التطابق المقصود بين الفعل والفاعل كما سبق[1]، وقد سبق توضيح التكرير فيها.

ويذهب تمام حسّان إلى أنَّ المطابقة تقوّي الصّلة بين المتطابقين، وتكون قرينة على ما بينهما من ارتباط، وبها تتوثّق الصّلة بين أجزاء التركيب، وهي من القرائن اللفظيّة على المعنى المراد.[2]

والمطابقة واجبة في التبعية؛ لتؤدي التراكيب مؤدّاها[3]، إذ تجب موافقة النعت للمنعوت في أوجه الاعراب، والتعريف والتنكير، والتذكير والتانيث (إلاّ ما كان يلتزم حالة واحدة)[4]، والمطابقة في الأوجه المذكورة إنما هي تكرير لذلك الوجه.

ويجب اتّصال ألفاظ التوكيد (النفس والعين) بضمير مطابق للمؤكَّد؛ ليرتبط به، ويجب أنْ يكون لفظهما طبقه في الافراد والجمع.[5]

ويمكن القول إنّ حاجة التراكيب الملحّة إلى المطابقة تغلب مَيْلها إلى التخلص من التكرير، ومن هنا سَوَّغت المطابقة التكرير في كثير من حالاته، كما مرّ.

٨ـ إشباع المعنى والاتساع في الألفاظ:

ممّا يسوّغ التكرير أحياناً القصد إلى إشباع المعنى، والاتّساع في الألفاظ، كقول القائل: «آمرك بالوفاء وأنهاك عن الغدر، والامر بالوفاء هو النهي عن الغدر»[6]، وذلك بإيراد المعنى على وجهين مختلفَيْن في اللفظ. ويُعَدُّ الترادف بأمثلته الثّرة تمثيلاً لهذا المسوّغ، وقد سبقت مناقشة الترادف بشيءٍ من التفصيل.

---

(١) انظر: علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ص١٩٥.

(٢) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢١٢.

(٣) انظر: خليل عمايره، في نحو اللغة وتراكيبها، ص٦٧.

(٤) انظر: الأزهريّ، شرح التصريح، ٢/١٠٩.

(٥) انظر: المرجع السابق نفسه، ٢/١٢١.

(٦) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص٢٣٩. وانظر: الفارسي، المسائل البغداديّات، ص٥٣٣.

٩ ـ تناسب الكلم وجريها على نمط متساوي التركيب:

ففي قوله تعالى: ﴿وغرابيب سود﴾[١] قدّم التابع على المتبوع، إذ الأصل عكس ذلك فيقال: أسود غربيب، وأصفر فاقع، وأحمر قانٍ، وفي حالة تقديم التابع على المتبوع ينشأ تكرير من حيث إن الكلمة الأولى تتضمّن الثانية، وتشتمل على معناها، فيصير ذكر الثانية تكريراً محضاً لا فائدة فيه.[٢]

«فالتبع فيه زيادة الوصف، فلو قدم لكان ذكر الموصوف بعده عَيْباً»[٣] والذي يُسَوِّغ التكرير المشار إليه في الآية المتقدمة هو ما ذكرت من تناسب الكلم، وجريانها على نمط متساوي التركيب؛ «وذلك أنّه لما تقدَّم البيض والحُمُر دون إتباع كان الأليق بحسن النسق، وترتيب النظام ان يكون السود كذلك، ولكنّه لما كان في (السود) هنا زيادة الوصف، كان الأليق في المعنى أنْ يُتبع بما يقتضي ذلك، وهو الغرابيب... فوقع في لفظ الغرابيب حظ المعنى في زيادة الوصف، وَفي ذكر (السود) مفرداً من الإتباع... ولم يقتصر على الغرابيب وإن كانت متضمنة لمعنى السّود؛ لئلاّ تتنافر الألفاظ».[٤]

١٠ ـ أن يوصل بالمكرّر ما يُحسن تكريره:

ويمكن أن يُحمل عليه قوله تعالى: ﴿اهدنا الصرّاطَ المستقيم صِراطَ الّذينَ أنْعَمْتَ عليهم﴾[٥] فقد كرّر الصرّاط؛ «لأنّه المكان المُهَيّا للسلوك، فذكر في الأوّل المكان دون السّالك فأعادَهُ مع ذكره بقوله (صراط الذين أنْعَمْتَ عليهم)».[٦]

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وأكْوابٍ كانتْ قَواريرَا * قواريرَا من فِضّة﴾[٧] «وحَسُنَ التكرير لما اتصل به من بيان أصلها».[٨]

---

(١) فاطر، ٢٧.

(٢) انظر: الزركشيّ، البرهان ٢/ ٤٤٤.

(٣) المصدر السابق نفسه، ٢/ ٤٤٤.

(٤) المصدر السابق نفسه ٢/ ٤٤٥.

(٥) الفاتحة، ٥،٦.

(٦) أبو زكريا الانصاري، فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، ص١١.

(٧) الإنسان ١٥، ١٦.

(٨) العكبريّ، التبيان، ٢/ ١٢٦٠.

١١ ـ التفسير:

من مسوغات التكرير أن يكون الكلام الثاني تفسيراً للأوّل، وذلك كأن تكون الجملة أوّلاً فيها لبس وخفاء فيؤتي بما يزيله ويفسره، كقوله تعالى: ﴿إنّ الانسانَ خُلِقَ هلوعاً * إذا مسّه الشرُ جزوعا * وإذا مسه الخير منوعا﴾[1] «فقوله إذا مسّه... الخ، تفسير للهلوع».[2]

ويمكن أنْ يكون مثلها قوله تعالى: ﴿لا تتّخِذوا عدوّي وعدوّكُمْ أولياء تلقون إليهم بالمودة﴾[3] «فتلقون تفسير لاتخاذهم أولياء».[4]

١٢ ـ عدم إغناء المضمَر عن الظاهر:

كقول الشاعر:

تُبكّي على زيْدٍ ولا زيْدَ مثله بريءٌ من الحُمّى سليمُ الجوانح[5]

وممّا هو قريب من هذا ما ذكره الجرجانيّ، إذ ذهبَ إلى أنّك «إذا حدثت عن اسم مضاف، ثُمّ أردت أن تذكُرَ المضاف إليه، فإنّ البلاغة تقتضي أن تذكره باسمه الظاهر، ولا تضمره، ومن الشاهد في ذلك قول دِعْبل:

أضيافُ عَمْرَانَ في خَصْبٍ وفي سعةٍ وفي حِبَاءٍ وخيرٍ غيرِ ممنوعِ

وضَيْفُ عَمْرٍو وعمروٌ يَسْهَران معاً عمروٌ لِبطنَتِهِ والضيْفُ للجوعِ[6]

---

(١) المعارج، ١٩ ـ ٢١.

(٢) السيوطيّ، الإتقان، ٣/ ٢١٥.

(٣) الممتحنة ١.

(٤) السيوطيّ، الإتقان ٣/ ٢١٥.

(٥) انظر: الزركشيّ، البرهان، ٢/ ٤٩٧.

(٦) الجرجاني، دلائل الاعجاز ص٤٢٧. وانظر: شعر دِعبل بن علي الخزاعي، صنعة الدكتور عبدالكريم الأشتر، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ط٢ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص٤٠. والبيت الأوّل في الديوان على النّحو التالي:

أضيافُ سالم في خفضٍ وفي دَعَةٍ وفي شرابٍ ولحمٍ غيرِ ممنوعِ

ولو جيء بالمضمَر مكان المظهر المكرّ لعُدِمت المزيّة (كما يسّميها الجرجانيّ)، وليس ذلك من انكسار الوزن أو من اللّبس، وإنّما يحملها الجرجاني على أن الكناية والتعريض لا يَعْمَلان في العقول عمل الإفصاح والتكشيف.[1]

١٣ ـ التنصيص على المكرّر:

يمكن أن يكون منه قوله تعالى: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾[2] «وكرّر إياك ليكون كلٌّ من العبادة والاستعانة سيقا في جملتين، وكلّ منهما مقصودة، وللتنصيص على طلب العون منه، بخلاف لو كان إيّاك نعبد ونستعين، فإنّه كان يُحتمل أن يكون إخباراً بطلب العون، أي: وليطلب العون من غير انْ يُعَيِّن ممّن يُطلَب».[3]

١٤ ـ التفريق بين المعاني:

يُفرق بين قولنا: مررت بزيد وعمرو، وقولنا: مررت بزيد ومررت بعمرو، أنّهُ في الأوّل مرور واحد، وفي الثاني أنّك مررت بكُلٍّ واحدٍ منهما على حدة، ولولا التكرير لم يحصل هذا المعنى.[4]

وذكر السيوطيّ ايضاً أنَّ قَوْلنا: والله لا كلَّمْتُ زيداً ولا عمراً ولا بكراً، هو أيمان في كلٍّ منها كفّارة، وبدون تكرير (لا) هو يمينٌ في مجموعها كفارة.[5]

---

(١) انظر: الجرجاني، دلائل الاعجاز ص٤٢٧.

(٢) الفاتحة، ٤.

(٣) ابو حيّان، البحر المحيط، ١/ ٢٥.

(٤) انظر: السيوطيّ، الأشباه والنظائر، ٧/ ٢٣٨.

(٥) انظر: المرجع السابق نفسه، ٧/ ٢٣١.

الخاتمة

لعَل أبرز النتائج التي توصلت إليها في البحث ما يلي:

١ ـ استقصاء معنى التكرير اللغوي والاصطلاحي، وتمييزه من مرادفاته الكثيرة في مختلف العلوم اللغويّة وما يتعلق بها.

٢ ـ تَتَبُّع موقف القدماء من التكرير، إذ تبيّن لي: أن النّحاة وقفوا عند كثير من مسائل التكرير في التراكيب النحوية، ولكن من طرق مختلفة وفي مسائل ومسميّات متعددة، ولم يخصّوه بوقفة مستقلة. وقريب منه ما كان عند المفسرين.

أمّا علماء القرآن والبلاغيون والنقاد والأدباء فقد وقفوا عند ظاهرة التكرير من الجانب البلاغي أو الأسلوبي ومن خلاله وردت إشارات للجانب النحوي لا يمكن إنكارها، لكنّهم لم يختصوه بباب أو فصل أو مصنف مستقلّ، كما هو الأمر في الجانب الأوّل.

٣ ـ هناك إشارات موجزة وعميقة في علم اللغة المعاصر إلى التكرير في التراكيب النّحوية.

٤ ـ وقفت الدّراسات الأدبيّة والبلاغيّة الحديثة عند التكرير أسلوباً بلاغيّاً برز في الأدب الحديث.

٥ ـ دخلت الدّراسات القرآنية الحديثة إلى التكرير كظاهرة أسلوبية من مدخلين:

أ ـ أنه أسلوب واضح في القرآن الكريم من جهة العبارات والآيات.

ب ـ تكرير القصص القرآنية.

٦ ـ يمكن حمل كثير من المسائل اللغوية والنحوية على التكرير دون قَسْر، مثل: الترادف، الإتباع، التنازع... الخ.

٧ ـ التكرير ظاهرة ممتدّة وواسعة في اللغة، كما يبدو من كثرة مسائلها، وكثرة مرادفات مصطلح التكرير، وكثرة مسوّغاتها وأغراضها.

٨ ـ التكرير أمر جوهري في البناء اللغويّ ونظم الكلم.

٩ ـ للتكرير وجهان تبعاً لتعامل اللغة معه: وجه خفاءٍ ووجه تَجَلٍّ أو تحقق التكرير والتخلص منه.

١٠ ـ للعربية مرونة وشفافية في التعامل مع هذه الظاهرة بحيث لم تجعلها ظاهرة مذمومةً ولا محمودة.

ثبت المصادر والمراجع

١ ـ إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٦٣م.

ـ في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٦.

ـ من اسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٥م.

٢ ـ إبراهيم السامرائي، فقه اللغات السامية، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٧٨م.

٣ ـ إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧.

٤ ـ ابن الأثير الجزري، (٦٢٢هـ) ، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، قام بتحقيقه والتعليق عليه د. مصطفى جواد، د. جميل سعد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م.

٥ ـ ابن الأثير الحلبي (أحمد بن اسماعيل)، (٧٣٧هـ)، جوهر الكنز، تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة، تحقيق محمّد زغلول سلام، منشأة المعارف بالاسكندرية.

٦ ـ ابن الأثير (ضياء الدين بن الأثير)،(٦٣٧هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدم له، وحققه، وعلّق عليه د. أحمد الحوفي، د. بدوي طبانة، الجزء الأول: منشورات دار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٩٨٣م، الجزء الثاني: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط٢، الجزء الثالث، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، القاهرة، ط١، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.

٧ ـ ابن الأثير (المبارك بن محمّد)، (٦٠٦هـ) ، منال الطالب في شرح طوال الغرائب، تحقيق، محمود محمّد الطناجي، من التراث الاسلامي، الكتاب الثامن، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبدالعزيز، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.

٨ ـ إحسان عباس، ديوان الخوارج، جمع وتحقيق، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط٤، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٩ ـ أحمد الحوفي، فن الخطابة، ط٤.

١٠ ـ أحمد عبدالغفور عطار، مقدمة الصحاح، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م.

١١ ـ أحمد فالح مطلق، ظاهرة الحذف في الجملة العربية، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة اليرموك، ١٩٨٥م، بإشراف د. محيي الدين رمضان.

١٢ ـ أحمد مختار البرزة، أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٣ ـ أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة ـ البيان والمعاني والبديع، (بلا).

١٤ ـ أحمد مطلوب، أساليب بلاغية ـ الفصاحة، البلاغة، المعاني، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١.

ـ معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

ـ معجم النقد العربي القديم، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٩م.

١٥ ـ الأخفش، (سعيد بن مسعدة)،(٢١٥هـ) ، معاني القرآن، دراسة وتحقيق د. عبدالامير محمّد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٦ ـ الأزهري، (خالد بن عبدالله)، (٩٠٥هـ،) شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر.

١٧ ـ الأزهري، (محمّد بن أحمد)، (٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، حققه، وقدم له: عبدالسلام محمّد هارون، راجعه محمّد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والنشر، (بلا).

١٨ ـ ابن أبي الأصبع المصري، (٦٥٤هـ)، بديع القرآن، تقديم وتحقيق، حفني محمّد شرف، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، ط١، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.

ـ تحرير التحبير في صناعة الشّعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تقديم وتحقيق، حفني محمّد شرف، (بلا).

١٩ ـ الأعلم الشنتمري، (يوسف بن سليمان)، (٤٧٦هـ)، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، حققه وعلق عليه: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

- النّكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربيّة، المنظمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٢٠ ـ الألوسي، (شهاب الدين السيد محمود)،(١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (بلا).

٢١ ـ إلياس ديب، أساليب التأكيد في العربية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٢٢ ـ امرؤ القيس، الديوان، بشرح محمّد بن إبراهيم الحضرمي، قدّم له، وحققه، د. أنور أبو سويلم، د. علي الهروط، ساعد في تحقيقه، د. علي الشوملي، دار عمار، الاردن، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٢٣ ـ الأنباري، (أبو البركات عبدالرحمن بن محمّد)،(٥٧٧هـ)، كتاب أسرار العربية، عني بتحقيقه: محمّد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمّد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، (بلا).

٢٤ ـ الأنصاري، (أبو يحيى زكريا الانصاري)،(٩٢٦هـ)، فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، تحقيق: محمّد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٥ ـ إنعام فوال عكاوي، المعجم المفصل في علوم البلاغة، البديع والبيان والمعاني، مراجعة أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٦ ـ ابن أيبك الصفدي، (صلاح الدين خليل بن أيبك)، (٧٦٤هـ)، كتاب نصرة الثائر على المثل السائر، تحقيق محمّد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٢٧ ـ إيليا الحاوي، فن الخطابة وتطوره عند العرب، دار الثقافة، بيروت، لبنان.

٢٨ ـ الباقلاني، (محمّد بن الطيب)، (٤٠٣هـ)، إعجاز القرآن، تحقيق أحمد صقر، دار المعارف، ط٥.

٢٩ ـ البخاري، (عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري)، (٢٥٦هـ)، صحيح البخاري، الطبعة التركية.

٣٠ ـ البحتري، (الوليد بن عبيد)، الديوان، تحقيق، وشرح، وتعليق، د. حسن كامل الصيرفي، ذخائر العرب ٣٤، دار المعارف، القاهرة، ط٣.

٣١ ـ بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، الرياض، ط٣، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣٢ ـ برجشتراسر، ج، التطور النّحوي للغة العربية، أخرجه، وصحّحه، وعلق عليه: د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٣٣ ـ البغداديّ، (عبدالقادر بن عمر)، (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبدالسلام محمّد هارن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م، الاجزاء (٢ ـ ٤) مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨١م، الاجزاء (٥، ٩، ١٠، ١١) بالاشتراك مع دار الرفاعي بالرياض.

٣٤ ـ البغداديّ، (محمّد بن حيدر)، (٥١٧هـ)، قانون البلاغة في نقد النثر والشّعر، تحقيق: د. محسن غياض عجيل، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٣٥ ـ ابن البناء المراكشي، (٧٢١ هـ)، الروض المريع في صناعة البديع، تحقيق: رضوان بنشقرون، ١٩٨٥م.

٣٦ ـ تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩م.

٣٧ ـ التهامي نقرة، سيكولوجية القصة في القرآن، الشركة التونسية للتوزيع (بلا).

٣٨ ـ التهانوي، (محمّد اعلى بن علي)، كشاف اصطلاحات الفنون، دار صادر، بيروت، (بلا).

٣٩ ـ الثعالبي، (عبدالملك بن محمّد)، (٤٢٩هـ)، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، شرح وتحقيق مفيد محمّد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٣م.

٤٠ ـ ثعلب (أحمد بن يحيى)، (٢٩١هـ)، شرح ديوان الخنساء، تحقيق د. أنور أبو سويلم، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

- شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى، قدّم له ووضع فهارسه، د. حنّا نصر الحتيّ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

ـ قواعد الشّعر، شرحه وعلق عليه، محمّد عبدالمنعم خفاجي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٩٤٨م.

ـ مجالس ثعلب، شرح وتحقيق، عبدالسلام محمّد هارون، دار المعارف، مصر، ط٢.

٤١ ـ الجاحظ، (عمرو بن بحر)، (٢٥٥هـ)، البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبدالسلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت، (بلا).

ـ رسائل الجاحظ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٤٢ ـ الجرجاني، (عبدالقاهر بن عبدالرحمن)،(٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز (في علم المعاني)، صحّح أصله، الإمام محمّد عبده، والامتاذ محمّد محمود التركزي الشنقيطي، ووقف على تصحيح طبعه وعلق حواشيه، محمّد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

ـ المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة كتب التراث، ١١٥، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

٤٣ ـ الجرجاني، (علي بن عبدالعزيز)، (٣٦٦هـ)، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق وشرح محمّد أبو الفضل ابراهيم، علي محمّد البجاوي، دار القلم، بيروت، لبنان.

٤٤ ـ الجرجاني، (علي بن محمّد)، (٨١٦هـ)، التعريفات، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، بغداد، (بلا).

٤٥ ـ جعفر آل ياسين، الفارابي في حدوده ورسومه، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٤٦ ـ ابن جني، (عثمان بن جنيّ)، (٣٩٢هـ)، الخاطريات، حققه وعلق عليه: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

ـ الخصائص، تحقيق محمّد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨م.

ـ سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

ـ كتاب اللمع في العربية، تحقيق، د. فائز فارس الحمد، دار الأمل، اربد، الأردن، ط٢، ١٩٩٠م.

ـ المحتَسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، بتحقيق علي النجدي ناصف، د. عبدالحليم النجار، د. عبدالفتاح اسماعيل الشلبي، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، لجنة إحياء التراث الاسلامي، الكتاب التاسع، الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٤٧ ـ جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة، د. عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، ط١، ١٩٨٧م.

٤٨ ـ جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق، د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٥م.

٤٩ ـ الجوهري، (إسماعيل بن حماد)، الصّحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق، أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، (بلا).

٥٠ ـ حاتم الصّكر، ما لا تؤديه الصفة المقتربات اللسانية والأسلوبية والشّعرية، قراءات أنس الحاج، دار كتابات، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

٥١ ـ ابن الحاجب، (عثمان بن عمر)، (٦٤٦هـ)، الأمالي النّحوية (أمالي القرآن الكريم)، تحقيق،

هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق وتقديم، د. موسى نباي العليلي، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الاسلامي، الكتاب الخمسون، بغداد، العراق، (بلا).

ـ الكافية في النّحو، شرحه، رضي الدين محمّد بن الحسن الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٢ ـ حافظ إبراهيم، الديوان، ضبطه، وصححه، وشرحه، أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأبياري، دار العودة للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، (بلا).

٥٣ ـ حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللغة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات، ٢٢١، ١٩٨٠م.

٥٤ ـ ابن حجة الحموي، (أبو بكر علي)، (٨٣٧هـ)، خزانة الأدب وغاية الأرب، شرح عصام شعيثو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط٢، ١٩٩١م.

٥٥ ـ الحريري، (القاسم بن علي)، (٥١٦هـ)، درة الغوّاص في أوهام الخواصّ، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد، (بلا).

٥٦ ـ حسن إسماعيل عبدالرزاق، النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق، دار الطباعة المحمّدية، مصر، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٥٧ ـ حسين نصّار، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، ط٤، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٥٨ ـ الحطيئة، الديوان، شرح د. يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٥٩ ـ حمدي محمود الجبالي، في مصطلح النّحو الكوفي، تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً، رسالة ماجستير، اشراف د. محيي الدين رمضان، جامعة اليرموك، ١٩٨٢.

٦٠ ـ حنّا حدّاد، ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع ردّ العالم اللغوي ابن بري، تحقيق ودراسة، ١٩٨٢م.

٦١ ـ أبو حيان التوحيدي، (علي بن محمّد)، (٤١٤هـ)، البصائر والذخائر، تحقيق د. وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٦٢ ـ أبو حيان، (محمّد بن يوسف)، (٧٤٥هـ)، تذكرة النحاة، تحقيق د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ تفسير البحر المحيط، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٦٣ ـ ابن خالوية، (الحسين بن أحمد)، (٣٧٠هـ)، مختصر في شواذ القرآن، من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره، ج. برجشترا سر، دار الهجرة، (بلا).

٦٤ ـ الخطيب الإسكافي، (محمّد بن عبدالله)، (٤٢٠هـ)، درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز برواية أبي الفرج الاردستاني، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٦٥ ـ الخطيب القزويني، (٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبديع والبيان، راجعه وصححه وخرج آياته الشيخ بهيج غزواي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٦٦ ـ خليل أحمد عمايرة، في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي والنفي اللغوي واسلوب الاستفهام، تقديم سلمان العاني، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر ٣ ، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، دار البشير، عمان، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٦٧ ـ ابن دريد، (محمّد بن الحسن)، (٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، طبعة جديدة بالأوفست، دار صادر، بيروت.

٦٨ ـ دعبل بن علي الخزاعي، شعره، صنعة، د. عبدالكريم الأشتر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٦٩ ـ رائف فرحان السمارة، أسلوب العطف بين النّحو والبلاغة حتى القرن السابع الهجري، رسالة ماجستير، جامعة حلب، اشراف د. سامي عوض، ١٩٨٧م.

٧٠ ـ الرازي، (فخر الدين محمّد بن عمر)، (٦٠٤هـ)، تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

ـ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق وتقديم، د. إبراهيم السامرائي، د. محمّد بركات أبو علي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٥.

٧١ ـ الرازي، (محمّد بن أبي بكر بن عبدالقادر)، (ق٧هـ)، مسائل الرازي وأجوبتها من غرائب آي التنزيل، تحقيق وتصحيح، ابراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١م.

٧٢ ـ الراغب الأصفهاني، (الحسين بن محمّد)، (٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق وضبط محمّد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٧٣ ـ ابن رشد، تلخيص منطق ارسطو، تحقيق جيرار جهامي، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٨٢م.

٧٤ ـ ابن رشيق القيرواني، (الحسن بن رشيق)، (٤٥٦هـ)، العمدة في محاسن الشّعر وآدابه، تحقيق، محمّد قرقزان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٧٥ ـ رضي الدين الاستراباذي، (محمّد بن الحسن)، (٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبدالقادر البغدادي، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما، محمّد نور الحسن، محمّد الزفزاف، محمّد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٧٦ ـ الرّماني، (علي بن عيسى)، (٣٨٤هـ)، الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تحقيق ودراسة د. فتح الله صالح علي المصري، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط٢، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٧٧ ـ الرّماني والخطابي وعبدالقاهر الجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، في الدرسات القرآنية والنقد الأدبي، حققها وعلق عليها، محمّد خلف الله، محمّد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨م.

٧٨ ـ رمضان عبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٧٩ ـ ريمون الطحّان، الألسنية العربية: النّحو ـ الجملة ـ الأسلوب ـ خاتمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٧٢م.

٨٠ ـ الزبيدي، (محمّد مرتضى الحسيني)، (١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق، عبدالعليم الطحاوي، راجعه عبدالكريم العزباوي، وعبدالستار أحمد فراج، باشراف لجنة فنية بوزارة الإعلام، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

٨١ ـ ابن الزبير الغرناطي، (أحمد بن ابراهيم)، (٧٠٨هـ)، ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، تحقيق سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٣م.

٨٢ ـ الزّجاج، (أبي إسحق إبراهيم بن السريّ)، (٣١١هـ)، إعراب القرآن المنسوب إلى الزّجاج، تحقيق ودراسة ابراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٨٣ ـ الزّجاجي، (عبدالرحمن بن إسحق)، (٣٤٠هـ)، الأمالي في المشكلات القرآنية والأحاديث النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

- الإيضاح في علل النّحو، تحقيق، مازن المبارك، توزيع شركة الفجر العربي، بيروت، لبنان.

ـ مجالس العلماء، تحقيق عبدالسلام محمّد هارون، طبعة ثانية مصورة، التراث العربي، سلسة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت، رقم ٩، ١٩٨٤م.

٨٤ ـ الزركشي، (محمّد بن عبدالله)، (٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٨٥ ـ الزمخشري، (محمود بن عمر)، (٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، تحقيق عبدالرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

ـ الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، (بلا).

٨٦ ـ الزملكاني، (عبدالواحد بن عبدالكريم)، (٦٥١هـ)، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، تحقيق د. خديجة الحديثي، د. أحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧٤م.

٨٧ ـ ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمه، وقدّم له، وعلق عليه، د. كمال محمّد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ط١٠، ١٩٨٦م.

٨٨ ـ السجلماسي، (أبو محمّد القاسم بن محمّد)، (٧٠٤هـ تقريباً)، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تقديم وتحقيق، علال الغازي، مكتبة المعارف، زنقة باب شالة، الرباط، المغرب، ط١، ١٩٨٠م.

٨٩ ـ ابن السّراج، (محمّد بن سهل)، (٣١٦هـ)، الأصول في النّحو، تحقيق، عبدالحسين الفتلي، موسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٩٠ ـ سليمان الطراونة، دراسة نصية أدبية في القصة القرآنية، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٩١ ـ السّمين الحلبي، (أحمد بن يوسف)، (٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق، د. أحمد محمّد الخراط، دار القلم، دمشق.

٩٢ ـ ابن سنان الخفاجي، (عبدالله بن محمّد)، (٤٦٦هـ)، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٩٣ ـ السهيلي، (عبدالرحمن بن عبدالله)، (٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النّحو، تحقيق، د. محمّد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة.

٩٤ ـ سيبويه، (عمرو بن عثمان)، (١٨٠هـ)، كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٩٥ ـ ابن سيدة، (علي بن إسماعيل)، (٤٥٨هـ)، كتاب العدد في اللغة، دراسة وتحقيق، عبدالله بن الحسين الناصير، عدنان بن محمّد الظاهر، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

ـ المخصص، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٩٦ ـ السيرافي، (الحسن بن عبدالله)، (٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، حققه، وقدم له، وعلق عليه، د. رمضان عبدالتواب، د. محمود فهمي حجازي، د. محمّد هاشم عبدالدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م، الجزء الثاني بتحقيق رمضان عبدالتواب، ١٩٩٠م.

ـ ضرورة الشّعر، تحقيق، د. رمضان عبدالتواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٩٧ ـ سيد قطب، في ظلال القرآن، دار إحياء التراث العربي، ط٥.

٩٨ ـ السيوطي، (جلال الدين عبدالرحمن)، (٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٧م.

ـ الأشباه والنظائر في النّحو، تحقيق عبدالعال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، وبهامشه شرح العالم العلامة الشيخ أحمد الدمنهوري المسمى، حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون، لسيّدي عبدالرحمن الأخضري، دار إحياء الكتب العربيّة - مصر.

ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه، وضبطه، وصححه، وعنون موضوعاته، محمّد أحمد جاد المولى، علي محمّد البجاوي، محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر.

ـ معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٨م.

٩٩ ـ بنت الشاطىء، (عائشة عبدالرحمن)، الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الازرق، دراسة قرآنية لغوية وبيانية، دار المعارف، مصر، ط٢.

١٠٠ ـ ابن الشجري، (هبة الله بن علي)، (٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري في آداب اللغة العربية، عني بنشره، وتصحيحه، وضبطه، مصطفى عبدالخالق محمّد، ط١، ١٩٣٠م.

١٠١ ـ الشحات محمّد عبدالرحمن أبو شيت، خصائص النظم القرآني في قصة إبراهيم عليه السلام، مصر، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

١٠٢ ـ الشهاب الخفاجي، (أحمد بن محمّد)، (١٠٦٩هـ)، حاشية الشهاب المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت.

ـ شرح درة الغوّاص في أوهام الخواص، مطبعة الجوائب بالقسطنطينية، ط١، برخصة نظارة المعارف الجليلة، ١٢٩٩هـ.

١٠٣ ـ ابن شيت القرشي، (عبدالرحيم بن علي)، (٦٢٥هـ)، كتاب معالم الكتابة ومغانم الاصابة، عني بتحقيقه وضبطه وتعليق حواشيه، محمّد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٠٤ ـ الصبّان، (محمّد بن علي)، (١٢٠٦هـ)، حاشية محمّد بن علي الصبّان على شرح علي بن محمّد الأشموني لألفيّة ابن مالك، رتبه، وضبطه، وصححه، مصطفى حسين أحمد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٠٥ـ الصولي، (محمّد بن يحيى)، (٣٣٥هـ)، أخبار أبي تمام وبأوله رسالة الصولي إلى مزاحم بن فاتك في تأليف أبي تمام وشعره، حققه وعلق عليه، خليل محمود عساكر، محمّد عبده عزام، نظير الإسلام الهندي، قدم له د. أحمد امين، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١٠٦ ـ الطائي، (يحيى بن مدرك)، ديوان شعر حاتم بن عبدالله الطائي وأخباره، رواية هشام بن محمّد الكلبي، دراسة وتحقيق، د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

١٠٧ ـ طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الاسكندرية.

١٠٨ ـ ابن طباطبا العلوي، (محمّد بن أحمد)، (٣٢٢هـ)، كتاب عيار الشّعر، تحقيق، عبدالعزيز بن ناصر المانع، توزيع مكتبة الخانجي بالقاهرة، (بلا).

١٠٩ ـ الطبري، (محمّد بن جرير)، (٣١٠هـ)، تفسير الطبري، المسمى: جامع البيان في تأويل القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١١٠ ـ الطوسي، (محمّد بن الحسن)، (٤٦٠هـ)، التبيان في تفسير القرآن، المجلد الأول: قدم له الشيخ آغابزرك الطهراني، المطبعة العلمية في النجف، ١٩٥٧م. المجلدان الثاني والثالث، تصحيح وترتيب ووضع فهارس، أحمد شوقي الأمين، أحمد حبيب قصير العاملي، مكتبة الأمين، النجف الاشرف، المجلدان الرابع والخامس، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، مكتبة الأمين، النجف الاشرف.

١١١ـ الطيبي، (حسين بن محمّد)، (٧٤٣هـ)، التبيان في علم المعاني والبديع والبيان، تحقيق، د. هادي عطية مطر الهلالي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١١٢ـ ابو الطيب اللغوي، (عبدالواحد بن علي)، (٣٥١هـ)، الإتباع، حققه، وشرحه، وقدم له، عز الدين التنوخي، دمشق، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.

١١٣ ـ ابن عابدين، (محمّد بن أحمد،) (١٣١٤هـ ـ ١٩٢٥م)، التقرير في التكرير، (بلا).

١١٤ ـ عدي بن زيد العبادي، الديوان، حققه، وجمعه محمّد جبار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد، مديرية الثقافة العامة، سلسلة كتب التراث، ٢، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥م.

١١٥ ـ عباس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط٧.

١١٦ ـ عبدالرحمن المطردي، أساليب التوكيد في القرآن الكريم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ليبيا، ط١، ١٩٨٦م.

١١٧ ـ عبدالعزيز عبدالمعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

١١٨ ـ عبدالعزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤م.

١١٩ ـ عبدالعظيم إبراهيم محمّد مصطفى، خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١ ١٩٩٢م.

١٢٠ ـ عبدالفتاح الحموز، التأويل النّحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

ـ الحذف في المثل العربي، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

١٢١ ـ عبدالقادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٩٨٥م. منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط١، ١٩٨٦م.

١٢٢ـ عبدالكريم الخطيب، من قضايا القرآن، نظمه، جمعه، ترتيبه، دار الفكر العربي، ط١، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

١٢٣ ـ عبدالله الطيب، المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها، الدار السودانية، الخرطوم، ط٢، بيروت، ١٩٧٠م.

١٢٤ ـ أبو عبيدة، (معمر بن المثنى)، (٢١٠هـ)، مجاز القرآن، عارضه بأصوله وعلق عليه د، محمّد فؤاد سزكين، موسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٢٥ ـ عز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام، (٦٦٠هـ)، فوائد في مشكل القرآن، تحقيق د. سيد رضوان علي الندوي، دار الشروق، جدة، ط٢، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٢٦ ـ عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النّحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٢٧ ـ العسقلاني، (أحمد بن علي بن حجْر)، (٨٥٢هـ)، فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه ونبّه على أرقامها في كلّ حديث، محمّد فؤاد عبدالباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه وأشرف على طبعه، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٢٨ ـ العسكري، (الحسن بن عبدالله)، (٣٩٥هـ)، الصناعتين الكتابة والشّعر، حققه وضبط نصه، د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٤م.

ـ الفروق اللغوية، ضبطه وحققه حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٢٩ـ ابن عصفور، (علي بن مؤمن)، (٦٦٩هـ)، شرح جمل الزّجاجي ، الشرح الكبير، تحقيق، د. صاحب أبو جناح، (بلا).

ـ المقرّب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، عبدالله الجبوري، الجمهورية العراقية، رئاسة ديوان الأوقاف، إحياء التراث الاسلامي، ط١، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

١٣٠ ـ ابن عطية الأندلسي، (عبدالحق بن غالب)، (٥٤٦هـ)، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق، عبدالسلام عبدالشافي محمّد، طبعة محققة عن نسخة آياصوفيا، استانبول، رقم ١١٩، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٣١ ـ عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النّحو العربي، معهد الإنماء العربي، طرابلس، ليبيا، بيروت، ط١، ١٩٧٨م.

١٣٢ ـ العكبري، (عبدالله بن الحسين)، (٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ التبيان في شرح الديوان، ديوان أبي الطيب المتنبي، ضبطه وصححه ووضع فهارسه، د. مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبدالحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

ـ التبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة د. عبدالرحمن بن سلمان العثيمين، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٣٣ ـ العلوي، (يحيى بن حمزة)، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، اشرفت على مراجعته وضبطه وتدقيقه مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٣٤ ـ علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النّحوي، القاهرة، ط١، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨م.

١٣٥ ـ أبو علي الفارسي، (الحسن بن احمد)، (٣٧٧هـ)، الإيضاح العضدي، حقّقه.وقدّم له د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، ط١، ١٩٦٩م.

ـ المسائل المشكلة (البغداديات)، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي، وزارة الاوقاف، الكتاب الحادي والخمسون، بغداد.

ـ المسائل المنثورة، تحقيق، مصطفى الحديدي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٣٦ ـ علي الهروط، أسلوب التوكيد بين المبنى والمعنى في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إشراف د. خليل عمايرة، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣م.

١٣٧ ـ أبو عمرو الشيباني، (إسحق بن مرار)، (٢١٣هـ)، كتاب الجيم، الجزء الاول: حققه وقدم له إبراهيم الأبياري، راجعه محمّد خلف الله أحمد. الجزء الثاني، حقّقه عبدالعليم الطحاوي، راجعه محمّد مهدي علام. الجزء الثالث: حققه عبدالكريم العزباوي، وراجعه عبدالحميد حسن، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

١٣٨ ـ عودة خليل أبو عودة، بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، دار البشير، عمان، الأردن، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م

١٣٩ ـ بن عيسى عبدالقادر بطاهر، أساليب الإقناع في القرآن الكريم مع دراسة تطبيقية لسورة الفرقان، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، اشراف: د. محمّد بركات أبو علي، ١٩٩٠م.

١٤٠ ـ الفارابي، (إسحق بن إبراهيم)، (٣٥٠هـ)، ديوان الأدب، تحقيق، د. أحمد مختار عمر، مراجعة د. إبراهيم أنيس، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣١٤هـ ـ ١٩٧٤م.

١٤١ ـ ابن فارس، (أحمد بن فارس)، (٣٩٥هـ)، الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

ـ معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط، عبدالسلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

١٤٢ ـ الفرّاء، (يحيى بن زياد)، (٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمّد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨٠م. الجزء الثاني تحقيق محمّد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والنشر.

١٤٣ ـ الفراهيدي، (الخليل بن أحمد)، (١٧٥هـ)، كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، ط٢، (بلا).

١٤٤ ـ الفرزدق، (همام بن غالب)، الديوان، ضبط معانيه وشروحه وأكملها، إيليّا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

١٤٥ ـ فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، علم المعاني، دار الفرقان للطباعة والنشر، الأردن، ط٣، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

ـ القصص القرآني ايحاؤه ونفحاته، دار الفرقان، عمان، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٤٦ ـ فندريس، ج، اللغة، تعريب، عبدالحميد الدواخلي، محمّد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية.

١٤٧ ـ الفيروز أبادي، (محمّد بن يعقوب)، (٨١٧هـ)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق، محمّد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

ـ القاموس المحيط، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٤٨ ـ ابن قتيبة، (عبدالله بن مسلم)، (٢٧٦هـ)، الشّعر والشّعراء، تحقيق وشرح أحمد محمّد شاكر، دار المعارف، ط٢.

ـ تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٤٩ ـ قدامة بن جعفر، (٣٣٧هـ)، جواهر الألفاظ، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ـ نقد الشّعر، تحقيق وتعليق، د. محمّد عبدالمنعم خفاجي، مكتبة الكليّات الازهرية، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م.

ـ نقد النثر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م.

١٥٠ ـ القرطاجني، (أبو الحسن حازم القرطاجني)، (٦٨٤هـ)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق محمّد الحبيب ابن الخوجة، دار الكتب الشرقية، تونس، ١٩٦٦م.

١٥١ ـ القرطبي، (محمّد بن أحمد)، (٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، توزيع مكتبة الغزالي، دمشق.

١٥٢ ـ القزاز القيرواني، (محمّد بن جعفر)، (٤١٢هـ)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، حققه وقدم له وصنع فهارسه، د. رمضان عبدالتواب، د. صلاح الدين الهادي، الناشر، دار العروبة بالكويت، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة، بلا.

١٥٣ ـ القصيبي محمود زلط، قضايا التكرار في القصص القرآني، دار الأنصار، ط١، ١٩٧٨م.

١٥٤ ـ ابن القطاع، (علي بن جعفر)، (٥١٥هـ)، كتاب الأفعال، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٥٥ ـ القلقشندي، (أحمد بن علي)، (٨٢١هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، شرحه وعلّق عليه وقابل نصوصه محمّد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧م.

١٥٦ ـ القوزي، عوض حمد، المصطلح النّحوي، نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط١، ١٩٨١م.

١٥٧ ـ القيسي، (مكي بن أبي طالب)، (٤٣٧هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق، د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٥٨ ـ ابن القيّم الجوزية، (محمّد بن أبي بكر)، (٧٥١هـ)، الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بلا.

١٥٩ ـ كاظم الظواهري، بدائع الإضمار القصصي في القرآن الكريم، ط١، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١م.

١٦٠ ـ ابن كثير، (إسماعيل بن كثير)، (٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم، مكتبة النور العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

١٦١ ـ كُراع النمل، (علي بن الحسن)، (٣١٠هـ)، المنتخَب من غريب كلام العرب، تحقيق، د. محمّد بن أحمد العمري، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٦٢ ـ الكرماني، (محمود بن حمزة) (بعد ٥٠٠هـ)، البرهان في متشابه القرآن، قدّم له وراجعه على أصوله وقوّم نصوصه وبيّنه وعقّب عليه ووضع فهارسه: أحمد عز الدين عبدالله خلف الله، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

١٦٣ ـ كعب بن مالك، الديوان، دراسة وتحقيق سامي مكيّ العاني، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦٦م.

١٦٤ ـ الكفوي، (أبو البقاء ايوب بن موسى)، (١٠٩٤هـ)، الكلّيات، معجم المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطيّة واعدّه للطبع، د. عدنان درويش، محمّد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

١٦٥ ـ كمال أبو ديب، جدلية الخفاء والتجلي، دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٨٤م.

١٦٦ ـ ابن المؤدب، (القاسم بن محمّد)، (ق٤هـ)، دقائق التصريف، تحقيق، د. أحمد ناجي، د. حاتم الضامن، د. حسن توراك، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٦٧ ـ ماهر مهدي هلال، جرس الألفاظ ودلالتها في البحث البلاغي والنقدي عند العرب، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠م.

١٦٨ ـ ابن مالك، (محمّد بن عبدالله)، (٦٧٢هـ)، الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، حققه وقدم له وعلق عليه، د. محمّد حسن عواد، دار الجيل، بيروت، دار عمار، عمان، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

ـ شرح التسهيل، تحقيق، عبدالرحمن السيد، د. محمّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١٦٩ ـ المبرد، (محمّد بن يزيد)، (٢٨٥هـ)، الكامل، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه، محمّد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ المقتضَب، تحقيق، محمّد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، لجنة إحياء التراث الاسلامي، وزارة الأوقاف، جمهورية مصر العربية.

١٧٠ ـ المتوكل طه، إبراهيم طوقان، دراسة في شعره، دار اللوتس، عمان، ط١، ١٩٩٢م.

١٧١ ـ ديوان شعر المثقب العبدي، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه، حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

١٧٢ ـ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط٢.

١٧٣ ـ محمّد الامين الخضري، الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ، دراسة تحليلية للإفراد والجمع في القرآن، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٧٤ ـ محمّد بركات أبو علي، مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، دار البشير ـ عمان، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٧٥ ـ محمّد التونجي، المعجم المفصل في الأدب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

١٧٦ ـ محمّد التونجي وراجي الأسمر، المعجم المفصل في علوم اللغة (الالسنيات)، مراجعة د. أميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٧٧ ـ محمّد حماسة عبداللطيف، الضرورة الشّعرية في النّحو العربي، مكتبة دار العلوم.

ـ من الانماط التحويلية في النّحو العربي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

١٧٨ ـ محمّد رضا، معجم متن اللغة، موسوعة لغوية حديثة منشورات دار مكتبة الحياة، بلا.

١٧٩ ـ محمّد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النّحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط١، ١٩٨٥م.

١٨٠ ـ محمّد صلاح الدين مصطفى، النّحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، مؤسسة علي جراح الصباح للنشر والتوزيع، الكويت.

١٨١ ـ محمّد عبدالخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.

١٨٢ ـ محمّد عبدالله جبر، الضمائر في اللغة العربية، دار المعارف، ط١، ١٩٨٣م.

١٨٣ ـ محمّد عبدالمطلب، بناء الاسلوب في شعر الحداثة، التكوين البديعي، ١٩٨٨م.

١٨٤ ـ محمّد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، السعودية، الرياض، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨١م.

١٨٥ ـ محمّد عيد، أصول النّحو العربي، في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣م.

١٨٦ ـ محمّد مندور، النقد المنهجي عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللغة، مترجم عن الاستاذين لانسون ومايه، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، (بلا).

١٨٧ ـ محمود السيد حسن مصطفى، الإعجاز اللغوي في القصة القرآنية، تقديم، حسن عون، مؤسسة شباب الجامعة، ط١، ١٩٨١م.

١٨٨ ـ المرادي، (الحسن بن قاسم)، (٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق، د. فخر الدين قباوة، محمّد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٨٩ ـ المرزباني، (عبدالله بن عمران)، (٣٨٤هـ)، الموشّح في مآخذ العلماء على الشّعراء، وقف على طبعه واستخراج فهارسه، محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٥م.

١٩٠ ـ أبو مسحل الأعرابي، (عبدالوهاب بن حُريش)، النوادر، تحقيق، د. عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.

١٩١ ـ مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الفكر العربي.

١٩٢ ـ مصطفى عبدالسلام أبو شادي، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مكتبة القرآن، القاهرة.

١٩٣ ـ ابن مضاء القرطبي، (أحمد بن عبدالرحمن)، (٥٩٢هـ)، الرد على النحاة، تحقيق، د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط٢.

١٩٤ ـ ابن المعتز، شعره، دراسة وتحقيق د. يونس أحمد السامرائي، الديوان القسم الاول، صنعه أبي بكر محمّد بن يحيى الصولي، وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، سلسلة كتب التراث، ٦٤، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

١٩٥ ـ ابن معصوم المدني، (علي صدر الدين)، أنوار الربيع في أنواع البديع، (١١٢٠هـ)، حققه وترجم لشعرائه شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ط١، ١٩٦٩م.

١٩٦ ـ المنادي، (أحمد بن جعفر)، (٣٣٦هـ)، متشابه القرآن العظيم، تحقيق عبدالله بن محمّد الغنيمان، المملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٩٧ ـ ابن منظور، (جمال الدين محمّد بن مكرم)، (٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

١٩٨ ـ مهدي المخزومي، في النّحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ط٣، ١٩٨٥.

ـ في النّحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٩٩ ـ موريه، س، الشّعر العربي الحديث، (١٨٠٠ ـ ١٩٧٠م)، تطور أشكاله وموضوعاته بتأثير الأدب الغربي، ترجمة وتعليق، د. شفيع السيد، د. سعد مصلوح، دار الفكر العربي، القاهرة.

٢٠٠ ـ ديوان النابغة الذبياني، جمعه وشرحه وكمّله، وعلّق عليه، محمّد الطاهر ابن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، جانفي، ١٩٧٦م.

٢٠١ ـ نازك الملائكة، قضايا الشّعر المعاصر، دار العلم للملايين، بيروت، ط٧، ١٩٨٣م.

٢٠٢ ـ نجاة عبدالعظيم الكوفي، أبنية الافعال، دراسة لغوية قرآنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٢٠٣ ـ النحّاس، (أحمد بن محمّد)، (٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق، د. زهير غازي زاهد، إحياء التراث الاسلامي، رئاسة ديوان الاوقاف، الجمهورية العراقية، الكتاب ٢٦، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

ـ صناعة الكُتّاب، تحقيق، د. بدر أحمد صيف، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٠م.

ـ شرح أبيات سيبويه، تحقيق، د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ كتاب القطع والائتناف، تحقيق، أحمد خطاب العمر، إحياء التراث الاسلامي، وزارة الأوقاف، الجمهورية العراقية، ط١، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٢٠٤ ـ أبو نواس، (الحسن بن هاني)، الديوان، شرحه وضبط معانيه وشروحه وأكملها، إيليّا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، ط١، ١٩٨٣م.

٢٠٥ ـ النويري، (أحمد بن عبد الوهاب)، (٧٣٣هـ)، نهاية الأرب في فنون الأدب، السفر السابع، نسخة مصورة عن دار الكتب مع استدراكات وفهارس جامعة، مُصححه أحمد الزين، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر.

٢٠٦ ـ النيسابوري، (مسلم بن الحجّاج)، (٢٦١هـ)، الجامع الصحيح المسمى، صحيح مسلم، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٢٠٧ ـ ابن هشام، (عبدالله جمال الدين بن يوسف)، (٧٦١هـ)، اعتراض الشرط على الشرط، تحقيق، عبدالفتاح الحموز، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ومعه كتاب عُدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، تأليف محمّد محيي الدين عبدالحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

ـ شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق، محمّد محي الدين عبدالحميد، (بلا).

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق، محمّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٠٨ ـ الهمذاني، (عبدالرحمن بن عيسى)، ٣٢٧هـ، الألفاظ الكتابية، دار الهدى، بيروت.

٢٠٩ ـ هنري فليش، العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، تعريب وتحقيق، د. عبدالصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

٢١٠ ـ وسميّة عبدالمحسن المنصور، أبنية المصدر في الشّعر الجاهلي، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٢١١ ـ ابن وهب (إسحق بن إبراهيم)، البرهان في وجوه البيان، تحقيق، د. أحمد مطلوب، د. خديجة الحديثي، ط١، ١٩٦٧م.

٢١٢ ـ ابن يعيش، (يعيش بن علي)، (٦٤٣هـ)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت.

الدوريّات:

١- شفيع السيّد، «أسلوب التكرار بين تنظير البلاغيّين وإبداع الشعراء»، إبداع، مجلّة الأدب والفن، العدد السادس، السنة الثانية، يونيه ١٩٨٤م - رمضان ١٤٠٤هـ.

٢- عبدالفتاح الحموز، «المذهب السلفيّ (ابن القيّم الجوزيّة وشيخه ابن تيميّة) في النّحو واللغة»، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الأوّل، العدد الأوّل، ١٩٨٦م.

٣- فاضل صالح السامرائي، «أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى»، مجلة كليّة الآداب - جامعة بغداد، المجلّد الأوّل، العدد الحادي والعشرون ١٩٧٧م.

٤- فضل حسن عبّاس، «قضيّة التكرار في كتاب الله»، مجلّة الشريعة والدّراسات الإسلامية، علميّة محكّمة تُعنى بالبحوث والدّراسات الإسلامية، تصدر عن جامعة الكويت كل أربعة أشهر، السّنة الرابعة، العدد السابع، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥- فوزي حسن الشايب، «وقفة مع اللغة»، مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الخامس والثلاثون، ذو القعدة، ١٤٠٨/١٤٠٩هـ السنة الثانية عشرة، ١٩٨٨م.

٦- فيصل إبراهيم صفا، «ظاهرة التنازع في العربية - مدخل تحويلي»، المجلة العربيّة للعلوم الإنسانيّة - جامعة الكويت، العدد الثلاثون، المجلد الثامن، ١٩٨٨م.

٧- محمد عبدالمطّلب، «التكرار النمطيّ في قصيدة المديح عند حافظ - دراسة أسلوبيّة»، فصول، مجلّة النقد الأدبي - شوقي وحافظ جزء ٢ المجلّد الثالث، العدد الثاني، مارس ١٩٨٣م.

٨- محمّد كرد علي، «الألفاظ المكرّرة»، مجلّة المجمع العلمي العربي - دمشق، المجلّد الثامن والعشرون، ١٩٥٣م.

٩- موسى ربابعة، «التكرار في الشعر الجاهلي دراسة أسلوبيّة»، مؤتة للبحوث والدراسات - سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلّد الخامس، العدد الأوّل، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

محتويات البحث

١ ـ الفصل الأوّل: التكرير لغة واصطلاحاً ١

١ ـ لفظة التكرير لغةً ٢

٢ ـ لفظة التكرير اصطلاحاً ٩

أ ـ مصطلح التكرير في المعاجم وكتب اللغة ٩

ب ـ مصطلح التكرير في النّحو ١١

جـ ـ مصطلح التكرير في علوم القرآن والتفسير ١٦

د ـ مصطلح التكرير في البلاغة ١٩

هـ ـ مصطلح التكرير في فقه اللغة والأدب والفلسفة وغيرها ٢٢

٣ ـ مرادفات التكرير ٢٤

أ ـ التكرار مرادف لغوي للتكرير ٢٤

ب ـ مرادفات التكرير الاصطلاحية عند المعجميين واللغويين ٢٧

أ ـ الإعادة ٢٧

ب ـ الترديد ٢٩

جـ ـ مرادفات التكرير عند النّحاة ٢٩

أ ـ الإعادة ٣٠

ب ـ التثنية ٣١

جـ ـ الترجيع ٣١

د ـ الرّد ٣٢

هـ ـ التشديد ٣٣

د ـ مرادفات التكرير في كتب التفسير وعلوم القرآن ٣٥

أ ـ الإعادة ٣٥

ب ـ الرّد ٣٥

جـ ـ الترداد ٣٥

د ـ المتشابه ٣٦
هـ ـ التثنية ٣٦
و ـ مرادفات التكرير عند البلاغيين ٣٧
الفصل الثاني: التكرير في المصنفات القديمة .....
١ ـ التكرير في مصنفات النّحو ٤١
٢ ـ التكرير في مصنفات التفسير ٥٨
٣ ـ التكرير في مصنفات علوم القرآن ٧٢
- التكرير في مصنفات المتشابه ٨٣
- التكرير في مصنفات الإعجاز ٩٣
٤ ـ التكرير في المصنفات البلاغية والنقدية والأدبية ٩٦
١ ـ نظرة البلاغيين والنقاد والأدباء الى التكرير ٩٧
٢ ـ تناول البلاغيين والنقاد والأدباء للتكرير وموقفهم منه ١٠١
الفصل الثالث: التكرير في الدّراسات الحديثة .....
١ ـ التكرير في الدّراسات النّحوية الحديثة ١٢٣
٢ ـ التكرير في دراسات علم اللغة ١٣٠
٣ ـ التكرير في دراسات علم الدلالة ١٣٦
٤ ـ التكرير في دراسات علوم القرآن الحديثة ١٤٠
٥ ـ التكرير في الدّراسات البلاغية الحديثة ١٤٩
٦ ـ التكرير في الدّراسات الأدبية الحديثة ١٥٨
الفصل الرابع: مسائل التكرير النّحوية .....
١ ـ الأدوات والحروف (حروف المعاني) ١٦٧
أ ـ تكرير إنّ ١٦٨
ب ـ اجتماع (الكاف) مع (مثل) ١٧٤
جـ ـ أمّا، إمّا ١٧٧
د ـ لا ١٨١

هـ ـ تكرير حروف الجر ١٨٥
و ـ اجتماع ما، إن ١٨٩
ز ـ تكرير إلاّ الاستثنائية ١٩٣
ح ـ تكرير الظرف مع الصفة الصالحة للخبريّة ١٩٦
٢ ـ الأسماء ١٩٧
أ ـ الضمير ١٩٨
١ ـ الضمير الذي في الخبر ٢٠٠
٢ ـ الضمير الذي في صلة الموصول ٢٠٥
٣ ـ الضمير الذي في النعت ٢٠٧
٤ ـ الضمير الذي في جملة الحال ٢١٠
٥ ـ الضمير الذي في بدل البعض والاشتمال ٢١٢
ب ـ ضمير الفصل ٢١٣
جـ ـ ضمير الشأن ٢١٦
د ـ تكرير الضمائر ٢١٩
هـ ـ وضع الظاهر موضع المضمر ٢٢٣
و ـ الاسم الموصول ٢٣٠
ز ـ اسم الإشارة ٢٣٤
٣ ـ الأساليب اللغويّة ٢٣٦
أ ـ الاختصاص ٢٣٧
ب ـ أسلوب المدح والذّم ٢٣٩
جـ ـ لغة أكلوني البراغيث ٢٤٤
د ـ أسلوب الاشتغال ٢٥٠
هـ ـ التنازع ٢٥٥
و ـ النداء ٢٦٢
٤ ـ المرفوعات ٢٦٦

أ ـ الفاعل ٢٦٧
ب ـ المبتدأ والخبر ٢٦٨
٥ ـ المنصوبات ٢٧٠
أ ـ الحال ٢٧١
ب ـ التحذير والإغراء ٢٧٥
جـ ـ المفعول المطلق ٢٧٦
٦ ـ التوابع ٢٨٠
أ ـ البدل ٢٨١
ب ـ عطف البيان ٢٨٧
جـ ـ النّعت ٢٨٩
د ـ العطف ٢٩٥
هـ ـ التوكيد ٣٠٠
٧ ـ متفرّقات ٣٠٥
أ ـ الشرط ٣٠٦
ب ـ المطابقة ٣١١
ج ـ الحذف ٣٢٠
١ ـ حذف الفعل ٣٢٠
٢ ـ حذف الفاعل ٣٢٢
٣ ـ حذف المفعول به ٣٢٢
٤ ـ حذف المبتدأ ٣٢٣
٥ ـ حذف الخبر ٣٢٤
٦ ـ حذف الموصوف ٣٢٧
٧ ـ حذف المعطوف لدلالة الخبر عليه ٣٢٨
٨ ـ حذف المضاف اليه ٣٢٨
٩ ـ حذف المضاف من الخبر لدلالة الأوّل عليه ٣٢٨
١٠ـ الاحتباك ٣٢٩

د ـ العدد ٣٣٠
هـ ـ التفسير ٣٣١
ز ـ بَيْن ٣٣٢
الفصل الخامس: مسوّغات ظاهرة التكرير .....
أ ـ المسوّغات النّحوية ٣٣٦
١ ـ التوكيد ٣٣٦
٢ ـ البيان ٣٣٨
٣ ـ أن يتحمل المكرّر ضميراً لا بُدّ منه ٣٤٠
٤ ـ أمن اللبس ٣٤٠
٥ ـ الاستيعاب ٣٤١
٦ ـ اعتماد العناصر المكرّرة على بعضها ٣٤١
٧ ـ العطف على الضمير المرفوع المتصل أو المستتر ٣٤٢
٨ ـ عدم صحّة رجوع العائد إلاّ ظاهراً أو مكرّراً على الأوّل ٣٤٣
٩ ـ تكرير الاسم ليعود الضمير عليه ٣٤٣
١٠ ـ تكرير الضمير المنفصل لتعيين الدلالة المرادة ٣٤٤
١١ ـ الربط ٣٤٤
١٢ ـ بناء الخبر على المكرّر ٣٤٥
ب ـ المسوّغات البلاغية ٣٤٦
١ ـ التعظيم والتحقير ٣٤٦
٢ ـ قصد العموم ٣٤٧
٣ ـ مراعاة الجناس وتوازن الالفاظ ٣٤٧
٤ ـ التقرير والتمكين ٣٤٨
٥ ـ اختلاف اللفظين ٣٤٨
٦ ـ صحة التقسيم ٣٥٠
٧ ـ التلذذ بذكر المكرّر ٣٥٠

٨ ـ تقوية العاطفة وتفريغ الانفعال ٣٥٠
٩ ـ التخصيص ٣٥١
١٠ ـ المبالغة ٣٥٢
١١ ـ المشاكلة والمقابلة ٣٥٢
جـ ـ مسوّغات متفرقة ٣٥٣
١ ـ الإشارة بالمكرّر الى صفة الاسم وأنّها العلّة في الحكم ٣٥٣
٢ ـ رعاية الوزن الشعري والفواصل القرآنية ٣٥٣
٣ ـ التوصل بالمكرّر الى الوصف ٣٥٤
٤ ـ الإشارة الى استقلاليّة الجمل عن بعضها ٣٥٥
٥ ـ اختلاف المُرادَيْن بالمكرّر ٣٥٦
٦ ـ طول الكلام ٣٥٧
٧ ـ المطابقة ٣٥٨
٨ ـ إشباع المعنى والاتّساع في الألفاظ ٣٥٩
٩ ـ تناسب الكلم وجريها على نمط متساوي التركيب ٣٦٠
١٠ ـ أن يوصل بالمكرّر ما يحسن تكريره ٣٦٠
١١ ـ التفسير ٣٦١
١٢ ـ عدم إغناء المضمر عن الظاهر ٣٦١
١٣ ـ التنصيص على المكرّر ٣٦٢
١٤ ـ التفريق بين المعاني ٣٦٢
خاتمة البحث ٣٦٣
المصادر والمراجع ٣٦٤

ABSTRACT

This study invistigates the phenomenon of repetition in arabic syntactic structures , vis , mentioning any linguistic element twice or more in a sentence.

This is represented in many of the grammatical issues such as: relative pronouns, emphasis, adjetives and others.

I tried, in this study, to study the characteristics of this phenomenon and to state the synactic issues applied on the phenomenon and the intruptation of these issues through it.

There are two faces to this phenomenon. In one ,repetition occurs obviously.In the other the repetition is ignored where no change in meaning occurs.

This study is divided into five sections. In the first, i dealt with the linguistic meaning of repetition, baking in consideration the development of this term.

In the second section , I showed the opinions of the linguists in the past time, especially those who were in contact with the linguistic studies, such as grammarians intrepretors and specialists in the Holy Quran.

Rehotric people , literary people and critics.

In the third section , I showed the opinions of the contemporary people of what this phenomenon is meant ot them. And I divided into the categories.

In the fourth , I invistigated the syntactic repetition issues, I gathered a great number of these issues related to this phenomenon , taking in consideration the two faces of the phenomenon.

The fifth section deals with the justifications and ways of usage.

These justifications are divided into syntactic, figurative and varying ones.

The study ends with a sum of the results. I divided the most important one is that repetition is a phenomenon in the Arabic language, and is a wide one through which many of the issues are interupted.

ملخّص

تتناول هذه الدراسة ظاهرة التكرير في التراكيب النحويّة من حيث إعادة أي عنصر لغوي (اسماً أو فعلاً أو أداةً) في أثناء التركيب الواحد.

ويتمثل ذلك في الضمائر الرابطة وفي مسائل متنوعة في النّحو كالتوابع واسم الإشارة والاسم الموصول، وتكرير إنَّ، والمفعول المطلق المؤكّد لعامله وغيرها.

ولهذا التكرير أغراض كثيرة ومسوّغات متنوعة، أهمها الرّبط، وأمن اللبس.

وتتوزع هذه الدّراسة على خمسة فصول. كان الأوّل في التكرير لغة واصطلاحاً، والثاني في مواقف القدماء في ظاهرة التكرير، والثالث في مواقف المحدثين من هذه الظاهرة، والرابع في المسائل التي يمكن حملها على هذه الظاهرة، والخامس في مسوّغات التكرير.

وختمت البحث بخاتمة شملت فيها أبرز النتائج والاستخلاصات.